

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
تخصص: التاريخ



التوجه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة
الفرنسية بالجزائر

1954-1871

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور
شقرون الجيلالي

إعداد الطالب الباحث
قشاشني علي

الأعضاء	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أد. عسال نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أد. الجيلالي شقرون	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أد. بوسليم صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشا
أد. لزغم فوزية	أستاذة التعليم العالي	جامعة تيارت	مناقشا
د. لعرج جبران	أستاذ محاضر - أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د. بن جبور محمد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة وهران 01	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020، 1441/1442هـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
تخصص التاريخ



التوجه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية بالجزائر

1954-1871

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:
شقرون الجيلالي

إعداد الطالب الباحث:
قشاشني علي

الأعضاء	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أد. عسال نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أد. الجيلالي شقرون	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
أد. بوسليم صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشا
أد. لزغم فوزية	أستاذة التعليم العالي	جامعة تيارت	مناقشا
د. لعرج جبران	أستاذ محاضر - أ.	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د. بن جبور محمد	أستاذ محاضر - أ.	جامعة وهران 01	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020، 1441/1442هـ



قائمة المختصرات

- أ. و. ت / الأرشيف الوطني التونسي.
- أ. و. م / الأرشيف الوطني المغربي.
- ش. و. ن. ت / الشركة الوطنية للتوزيع.
- م. و. ك / المؤسسة الوطنية للكتاب.
- د. م. ح / ديوان المطبوعات الجامعية.
- ANOM / Archives Nationales d'outre mer.
- GGA/ Gouvernement Général de l'Algérie.
- A.W.O/ Archives Wilaya d'Oran.
- R.A / Revue Africaine.
- R.M.M / Revue du Monde Musulman.
- E.N.A.L / Entreprise Nationale du livre.

مقدمة

ما إن وطأت أقدام المحتل الفرنسي أرض الجزائر، حتى أصبحت هذه الأخيرة مجالا لصراع محتدم بين توجهين متباينين ومتناقضين تماما، التوجه العربي الإسلامي الذي اصطبغت به الشخصية الجزائرية منذ قرون خلت وأضحى جزءا لا يتجزأ من كيانها الهوياتي والعقائدي، والتوجه الغربي المسيحي الذي ينطلق من أسس ومرتكزات عدائية كان أن عبرت عنها بكل وضوح وتجل تلك السياسية الاستعمارية الرامية إلى تحقيق الامتثال الغربي بما يحمله من أوجه في شتى الميادين والقطاعات، ومحاولة استهداف المقومات الحضارية للشعب الجزائري وعلى رأسها الإسلام والعروبة، بشكل يعكس ذلك التحدي الحضاري المبني على الثقافة الإلغائية، التي تعني أن البقاء مرهون بإلغاء الآخر.

هذان التوجهان اللذان يحملان فوارق عديدة وكثيرا ما تصادما عبر التاريخ، ذلك أن الأول تؤسسه وحدة الدين واللغة والثقافة معبرا عن هوية ثقافية واضحة المعالم، شكلت الحجر الأساس في تكوين الأمة العربية الإسلامية -ومن ضمنها الجزائر- كونها مبنية على تراكم تاريخي وحضاري طويل وضارب في القدم، أما التوجه الثاني فهو على النقيض من ذلك، إذ لم يعرف تراكما حضاريا متينا، وكل ما في الأمر أنه ارتكز على أساطير تاريخية وضغائن دينية إلى جانب أطماع ومصالح اقتصادية لم ولن تنتهي بعد، وهكذا فإن التوجه العربي الإسلامي الذي اصطبغت به الجزائر شكل هوية ثقافية متماسكة، تطورت بسلاسة عبر مختلف العصور وأضحت مقوما أساسيا للشخصية الجزائرية سواء عبر الإسلام الذي مثل قوامها الأساسي، وبه واكبت المنطقة ذلك التغير السريع والإيجابي على الصعد كافة ويمكن سكانها من التكيف مع مختلف المتغيرات ومواجهة جل التحديات، أو عبر اللغة العربية التي شكلت الوعاء المناسب له وأضحت وسيلة ذات فاعلية كبيرة في مسيرة مختلف تطورات المدنية ونظمها، وساهمت في إنتاج غزير في مختلف ميادين العلوم والمعرفة، فضلا عن كونها حاملا دينيا بها تقام العبادة وبها تحصل المعارف الدينية.

ولعل وقوفنا على هذه المقارنة وعلى هذه الخلفية السريعة للتوجه العربي الإسلامي بالجزائر، فإننا لا نقصد به التبرير لمكانة هذا الأخير في الكيان الهوياتي الجزائري، ولا تعداد مآثره وأمجاده - وينبغي له ذلك - بقدر ما نريد أن نشير إلى أن هذا التوجه طويلا ما كان على خلاف مع التوجه الغربي المسيحي، ولا شك أن ما شهدته الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ما هو إلا حلقة من حلقات الصراع بين الغرب والشرق، ولو بشكل مغاير.

وفي هذا السياق، من الواجب أن ننوه إلى أن توظيفنا مصطلح العروبة ضمن عنوان الدراسة بعيد كل البعد عن أي تثوب أيديولوجي، فإذا كانت العروبة بمفهومها الحالي حُمِلت تحميلاً سياسياً تجاوز واقعها وحقيقتها كهوية ثقافية، وفتح المجال أمام الكثير من التأويلات السلبية التي أضرت بمقومات الشعب الجزائري على اختلافها وتنوعها، فالعروبة التي تتضمنها الدراسة تعبر عن ذلك الشعور الذاتي والوجداني للجزائريين الذي أضحت تهدده سلطات الاحتلال عبر سياسة الفرنسة والتغريب وغيرها من الأساليب الهدامة التي كانت تستهدف دين ولغة ووحدة الجزائريين، التي طالما اعتزوا بها ودافعوا عنها بكل ما أوتى لهم من حول وقوة، وهكذا لم نحاول تعريف العروبة ولا التقديم لها، ولا نرى ذلك ضرورياً، كون هذا التعريف من جهة قد يكون منقصاً لهذا المكون الأصيل بالمجتمع الجزائري ويقدمه على أنه دخيلاً، ومن جهة أخرى، سينكشف هذا المفهوم عبر هذه الدراسة، ويتابع القارئ الكريم حجم المعركة التي تعرض لها هذا المكون، كمستهدف أول في السياسة الفرنسية، لدرجة سخرت فيها سلطات الاحتلال كل الإمكانيات والوسائل المتاحة للقضاء عليه.

ولما كان المحلل مدركاً لقيمة وحجم التوجه العربي الإسلامي، ومدى يقينه بتأثيره في تجسيد المشروع الاستعماري، فقد عمل على استهدافه منذ أن وُطئت أقدام الفرنسيين أديم الجزائر، واستمر الأمر كذلك إلى أن انكشف بكل وضوح خلال فترة الحكم المدني وخاصة على عهد الجمهورية الثالثة، أين أضحت الجزائر تحت رحمة الكولون وأصبح لهم كامل التصرف في السياسة الفرنسية، وراحوا يرفعون أكف العداوة لكل ماله صلة بعروبة وإسلام الجزائر، سيما بعد أن طرح نابليون الثالث مشروع تأسيس مملكة عربية بالجزائر هذا المشروع الذي أفشلوه واستطاعوا بعده أن يحققوا العديد من الإنجازات، التي كادت أن تخرج الجزائر ليس من إطارها العربي الإسلامي فحسب، بل من إطارها الوجودي ككل غير أن التاريخ أثبت دوماً أن إخضاع الأوطان والسيطرة عليها لا يعني بالضرورة إخضاع النفوس على حد تعبير أحد الكتاب، وبالتالي كان من الطبيعي أن يشهد التوجه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية، الكثير من التجاذبات وردود الفعل من قبل الجزائريين، وكانت النتيجة في نهاية المطاف أن تحرر الشعب الجزائري وعادت راية الإسلام خفاقة في ربوع وطنه، وتتلأأى آيات قرآنه الكريم بلغة عربية فصيحة أبت إلا أن تقرض نفسها رغم المعارك المصيرية التي خاضتها ولا تزال.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أنه يلقي الضوء على جانب مهم وحساس من التاريخ الثقافي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، ويكشف عن حقيقة السياسة الفرنسية في استهداف مقوماته التاريخية والحضارية، التي مثلت منظومة ثقافية واجتماعية ارتبطت بحياة الشعب الجزائري وتطورات ماضيا وحاضرا ومستقبلا، كما شكلت المنظومة التي تقوم على استحضار جوهر وجوده واستقراء أسباب بقائه، وهو الأمر الذي حاول الفرنسيون الوصول إليه، عبر ضرب المجتمع الجزائري وتقويض وحدة عناصره وبث التفرقة بينها من خلال اختلاق الهويات وبث تعدد الألسن والانقاص من دينه، وما إلى ذلك من أساليب هدامة لكيانه الهوياتي، بشكل يعكس تلك المطامح في القضاء على هويته الأصلية واستبدالها بهوية جديدة بعيدة كل البعد عن ماضيه التاريخي ووعائه الحضاري.

- أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن اختيار هذا الموضوع للبحث رغم تشعبه وتعقده، أملته علينا جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية، ومن ضمن الأولى تلك الميول الشخصية لمثل هذه الموضوعات كونها من القضايا الوطنية التي يجذب إليها الفرد تلقائيا ومن واجبه الاهتمام بها، خاصة وأنها تعبر عن هويته الفردية قبل أن تكون هوية مجتمعية، ومن الأمور التي شجعنا أيضا على الخوض في الموضوع بشكله المطروح هذا، هو ذلك اللقاء الطيب الذي جمعني بأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور شقرون الجيلالي نهاية مرحلة الماجستير، والذي كانت له اهتمامات عدة بالحقل الهوياتي عبر عديد من المقالات والدراسات، وبعد جلسة حوار ونقاش حول ذلك، انبثقت الفكرة للاستغال على الموضوع ومحاولة البحث في مختلف جوانبه ومجالاته.

أما من الناحية الموضوعية فكان الدافع في ذلك هو الوقوف على حقيقة التوجه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية بالجزائر خلال فترة الحكم المدني ومحاولة الإبانة عن مكامن وأساليب هذه السياسية العدائية، وبالمقابل الكشف عن تلك المزاعم التي روج لها الفرنسيون ومحاولة دحضها قدر الإمكان، هذا إلى جانب إنجاز دراسة أكاديمية قد تكون إضافة ومساهمة في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر، هذا وأملنا أن تكون هذه الدراسة العلمية لبنة أولى لدراسات مستقبلية، قد تكون أكثر عمقا ورصانة.

- الإطار المكاني والزمني للدراسة:

بالنسبة للإطار المكاني، فقد شملت الدراسة كل القطر الجزائري باعتباره مستعمرة فرنسية بما في ذلك الجهة الجنوبية التي بقيت تحت الحكم العسكري حتى لفترة متأخرة، أما بالنسبة للإطار الزمني فقد ضبطناه بـ سنة 1871 وهي سنة معلّمة شهدت الكثير من الحوادث والتطورات التاريخية، أهمها ترسيم الحكم المدني بالجزائر بعد صعود الجمهورية الثالثة وسقوط إمبراطورية نابليون الثالث، بالإضافة إلى كونها السنة التي بدأ فيها تطبيق قوانين الأنديجينا ولو بشكل تدريجي، أما على الصعيد الجزائري فقد شهدت هذه السنة انتفاضة القبائل الكبرى التي اندلعت من طرف المقراني وتعززت بانخراط الشيخ الحداد وغيره من قبائل المنطقة، والتي كان لها الأثر الكبير على الواقع الجزائري وساهت إلى حد ما في رسم معالم السياسة الفرنسية فيما بعد، أما الإطار الثاني فقد حدد بسنة 1954 وهي السنة التي اندلعت فيها الثورة التحريرية وكانت نقطة مفصلية في تاريخ العلاقة بين الجزائريين وسلطات الاحتلال الفرنسي.

- مناهج الدراسة:

لمعالجة الموضوع بشكل مناسب، اعتمدنا جملة من المناهج التاريخية المتعارف عليها، ومن ضمنها المنهج الوصفي السردى الذي وظفناه في عرض مختلف الظواهر والأحداث التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة، بداية بسقوط الجمهورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة ومختلف تأثيراتها على مسار الأحداث في الجزائر، سواء تلك المتعلقة بالكولون كنهاية الحكم العسكري وبداية الحكم المدني الذي فتح المجال لسيطرتهم على مقاليد الحكم، أو تلك المتعلقة بالأهالي، كانتفاضة القبائل الكبرى -على سبيل المثال- وتأثيراتها المختلفة على الواقع الجزائري، وبطبيعة الحال تخلل ذلك المنهج التحليلي الاستقرائي من خلال وقوفنا بالنقد والتفسير لبعض النقاط والمحطات في ذلك، مثل الأبعاد التي أخذتها قضية المملكة العربية التي جاء بها نابليون، وكذلك النتائج التي خلفتها انتفاضة 1871 وغير ذلك من المحطات التي استوجبت شيئا من التحليل والتفسير، لا سيما تلك المتعلقة بالسياسة العدائية للعروبة والإسلام في الجزائر، وإلى جانب ذلك وظفنا المنهج المقارن عبر النظر في مختلف المظان الخاصة بالموضوع ومحاولة المقارنة بين مضامينها، وعلى الخصوص بين المصادر الأجنبية والمحلية، هذا بالإضافة إلى توظيف أسلوب المقارنة في بعض الجوانب، والوقوف على حالتها قبل وأثناء فترة الحكم المدني، كما هو الحال بالنسبة لمؤسستي الأوقاف والقضاء الإسلامي.

- إشكالية الدراسة:

تهدف إشكالية البحث إلى تسليط الضوء على السياسة العدائية للفرنسيين تجاه العروبة والإسلام، ومحاولة الوقوف على واقع هذان المقومان الحضاريان خلال فترة الدراسة، إلى جانب معرفة أهم التأثيرات والتجاذبات التي حدثت بالتوازي مع هذه السياسة، وللوصول إلى ذلك، ارتأينا أن نطرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

فيما تجلّى التوجه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية بالجزائر؟

ونظرا لطبيعة الموضوع المعقد والمتشعب والذي يحمل العديد من الأوجه، ولتوضيح إشكالية الدراسة أكثر، فرض علينا الأمر طرح جملة من التساؤلات الجانبية التي تشمل مختلف جوانب الدراسة، كانت على النحو التالي:

- أولا: ماهي الظروف العامة التي شهدتها الجزائر قبيل تفعيل الحكم المدني بالجزائر؟ كيف كان موقف الكولون من مشروع المملكة العربية الذي جاء به نابليون الثالث؟ وما هي تداعياته في تعزيز التوجه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية بالجزائر بداية سبعينات القرن التاسع عشر؟
- ثانيا: فيما تمثلت آليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية؟ كيف استغل الفرنسيون بنية المجتمع الجزائري لتقويضه واختلاق الهويات؟ ما مدى نجاح تلك الأساليب التي وظفها الفرنسيون كمنطلقات لسياستهم العدائية هذه؟
- ثالثا: ماهي أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام؟ ما مدى تأثير الإسلام ومؤسساته بالسياسة العدائية الفرنسية؟ ما أهم الأساليب والطرق التي وظفها الفرنسيون في ضرب اللغة العربية ومحاربتها؟ ما مدى نجاح الفرنسيين في تحقيق التماثل الغربي بالجزائر وطمس شخصيتها العربية الإسلامية؟
- رابعا: فيما تمثلت تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام بالجزائر؟ كيف كانت مواقف النخب الجزائرية من قضايا الهوية الوطنية مطلع القرن العشرين؟ فيما تمثلت ردود فعل الحركة الوطنية تجاه السياسة العدائية للعروبة والإسلام؟

- مصادر ومراجع الدراسة:

نظرا لكثرة جزئيات الموضوع وتباينها في الغالب، استوجب الأمر منا توظيف جملة من المصادر والمراجع المختلفة، إلى جانب العديد من الدراسات المتخصصة التي جاءت في شكل مذكرات ومقالات علمية، وخاصة تلك التي اعتمد أصحابها على وثائق الأرشيف الفرنسي التي لم نستطع الوصول إليها، ونظرا لأهمية هذه الأخيرة حاولنا قدر المستطاع توظيف بعضها في نطاق ما توفر لدينا، ومن ضمنها:

- بعض وثائق الحكومة العامة G.G.A بأرشيف ما وراء البحار إكس أن بروفانس وبالضبط المجموعة المرقمة بـ 16H التي ساعدتنا في الوقوف على بعض جوانب السياسة الفرنسية تجاه الأهالي ومؤسساتهم الدينية، كما اطلعنا من خلالها على العديد من الرسائل لبعض القيادات والزعامات الدينية، وكذلك المجموعة 2U، التي وقفنا فيها على سياسية المراقبة والتضييق التي مارستها سلطات الاحتلال تجاه رجال الدين والطرق الصوفية عامة، هذا بالإضافة إلى وثيقة من الأرشيف الوطني التونسي صندوق 223، الملف 384، التي تضمنت أحد المراسيم التشريعية الخاصة بالقضاء الإسلامي، وكذلك وثيقة من الأرشيف الوطني المغربي، سجل 28137، حول الواقع القبلي للمجتمع الجزائري، بالإضافة إلى بعض وثائق أرشيف ولاية وهران أهمها تلك التي تضمنتها سلسلة I 4064 والخاصة بالسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.
- وبخصوص المصادر فقد تعددت وتباينت حسب تباين جزئيات البحث، ومن ضمنها تلك المحلية ككتاب محمد سواح حول اللهجة العامية، وكذلك كتاب الشريف بن حبلّس "الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي"، هذا إلى جانب آثار كل من الشيخين عبد الحميد بن باديس والإبراهيمي، بالإضافة إلى بعض المذكرات الشخصية والجرائد التي أفادتنا في الفصل الأخير، وبالنسبة للمصادر الأجنبية فكان أهمها كتابات لويس رين Louis Rinn، سواء تعلق الأمر بكتاب "Histoire de Insurrection de 1871" وهو كتاب مهم حول انتفاضة القبائل الكبرى، أو كتاب "Marabouts et khouans" الذي يعتبر من الكتب المهمة التي تحدثت عن الطرق الصوفية في الجزائر رغم ما يحمله من مسحة عدائية لهذه الطرق، هذا إلى جانب كتاب دوفيرييه Duveyrier المعنون بـ "La confrérie musulmane de Sidi-Mohammed ben'Ali - Senoussi" وكذلك كتاب موريس بولار Maurice Poulard حول التعليم الأهلي، وغير ذلك من المصادر الأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

■ وبالنسبة للمراجع فقد وظيفنا العديد منها وارتأينا أن نركز على تلك التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، ولعل من أهمها كتب الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله في مجملها، بداية بسلسلة تاريخ الجزائر الثقافي التي أفادتنا كثيرا في الفصلين الأول والثاني، وكذلك كتاب الحركة الوطنية بكل أجزائه، بالإضافة إلى كتاب أبحاث وأراء وغيرها من الكتب الأخرى، وإلى جانب هذا الأخير نجد كتب المؤرخ الفرنسي روبري أجرون التي لا تقل أهمية عن كتب سابقه، وخاصة كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا بجزأيه، الذي أفادنا كثيرا في إنجاز هذه الدراسة منذ بدايتها، هذا بالإضافة إلى كتابه المعنون بتاريخ الجزائر المعاصرة، ودون أن ننسى كتاب الدكتور فريد حاجي المعنون بـ "السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837-1937" الذي كان الموجه لنا عبر مختلف مراحل البحث، إلى جانب بعض المراجع الأجنبية المهمة من بينها كتاب الباحثة كيميل ريسلر المعنون بـ سياسة فرنسا الثقافية في الجزائر، وكذلك كتابات Karima Dirèche و Philippe Martel حول التنصير والتعليم في منطقة القبائل وغير ذلك من الكتب التي ساعدتنا في الوقوف على مختلف جزئيات البحث.

■ وبخصوص الدراسات الأكاديمية فقد أفادتنا هي الأخرى كثيرا في إنجاز هذه الدراسة سواء تعلق الأمر بأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير، أو بالمقالات والمنشورات العلمية، ذلك أن جلها عالج جزئيات البحث بشكل متخصص واعتمد أصحابها على وثائق الأرشيف الفرنسي التي لم نتمكن من الوصول إليها، فكان توظيفنا لها جد مدعم لحثثيات البحث، ولعل من أهمها تلك الدراسة الموسومة بـ "المسألة الدينية في الجزائر 1830-1954" للأستاذ محمد الحاكم بن عون، وكذلك دراسة الأستاذ سعدي مزيان المعنونة بـ "السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل"، وهما أطروحتي دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ويحملان مادة غزيرة أفادتنا كثيرا، هذا بالإضافة إلى رسالة الماجستير للباحث الفرنسي ل. شونتر Luc Chantre المعنونة بـ "Se rendre à La Mecque sous la Troisième République" وهي دراسة مهمة عن مسألة الحج على عهد الجمهورية الثالثة، دون أن ننسى أطروحة الدكتوراه للأستاذ هواري قبايلي في نفس الموضوع، وإلى جانب ذلك وظيفنا العديد من المقالات العلمية التي لا يمكن ذكرها لكثرتها، لكن لا بأس أن ننوه لتلك المتعلقة بالسياسة الفرنسية تجاه اللغة العربية وكذلك تجاه مؤسستي الأوقاف والقضاء الإسلامي، التي حاول أصحابها جاهدين تقديم ما يمكن تقديمه رغم قلة المادة العلمية.

- خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ومختلف التساؤلات التي تدرج تحتها، وعملا بتوجيهات الأستاذ المشرف المحترم، جاءت خطة البحث في شكل فصول بدل أبواب تماثيا مع طبيعة الموضوع، وكان عددها ثلاثة فصول إلى جانب فصل تمهيدي ومقدمة وخاتمة بالإضافة إلى الملحقات الأخرى التي يستوجبها كل بحث علمي مثل الملاحق والفهارس وغيرها، وكانت الخطة على النحو التالي:

-الفصل التمهيدي: جاء تحت عنوان "تبلور الأيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام" تطرقنا فيه إلى قضية المملكة العربية التي جاء بها نابوليون الثالث، ومختلف تداعياتها على الواقع السياسي بالجزائر نهاية سبعينات القرن التاسع عشر، والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز تلك النزعة المعادية للعروبة والإسلام بالسياسة الفرنسية في الجزائر، وبعد ذلك تحثنا عن ظهور جزائر المستوطنين، ككيان جديد سيطر عليه الكولون عقب تطبيق الحكم المدني، وبعد معركة حامية الوطيس مع العسكريون والمكاتب العربية، ثم انتقلنا إلى انتفاضة القبائل الكبرى في ذات السنة، التي كان لها ارتباط واضح بتغيرات نظام الحكم في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى كان لها نتائج كبيرة في رسم السياسة الفرنسية خلال السبعينات، كظهور سلسلة القوانين المعادية للجزائريين وشخصيتهم الوطنية، وهو ما استعرضناه نهاية هذا الفصل، بداية بقانون الأهالي، ثم قانون وارثي وأخيرا قانون الحالة المدنية، وهي في المجمل قوانين زجرية أبانت عن تعسف سلطات الاحتلال الفرنسي تجاه الجزائريين وحجم التضيق عليهم وإذلالهم، وفي المقابل مكنت للكولون وزادت من شوكتهم وتسلطهم.

-الفصل الأول: كان تحت عنوان "منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام" تضمن مبحثين رئيسيين وكل مبحث تدرج تحته مجموعة من العناصر، جاء الأول تحت عنوان " تفكيك المجتمع الجزائري واختلاق الهويات " وقفنا فيه على مختلف الأساليب التي وظفها الفرنسيون في تقويض أركان المجتمع الجزائري وتفكيكه، بداية بقضية الهجرة التي حملت وجهين، الوجه الأول تمثل في تشجيع الهجرات الأوروبية وجلب العنصر الأجنبي لتعزيز سياسة الاستيطان، كما كان الحال بالنسبة لمهجري الألزاس واللورين، أما الوجه الثاني فتمثل في هجرة الجزائريين الذي عكس سياسة سلطات الاحتلال في التعامل مع قضية الهجرة بين تفريغ العنصر الجزائري والتخلص منه وبين تقييده ومنعه من ذلك، وفق مقتضيات سياسة الاستيطان والمصلحة الاستعمارية.

أما العنصر الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تحطيم البناء التقليدي للمجتمع الجزائري، الذي كان يتشكل أساساً من القبيلة والعرش، هذان الهيكلان اللذان مثلاً أساس الوحدة الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري عبر مختلف مراحل التاريخ، وباستهدافهما تلاشت الروح الجماعية وفرضت الفردانية نفسها على الأهلي الجزائري الذي وجد نفسه وحيداً في مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، بعد أن حطمت كل وسائل الجماعة التي كانت توفر له الإطار المناسب للعيش، ولم يقف الأمر عند ذلك بل سعى الفرنسيون إلى طمس الانساب والأشرف في محاولة جادة لقطع الجذور والأصول للفرد الجزائري، ومن ثم تحقيره والحط من شأنه، وهو ما تطرقنا له في العنصر الموالي، هذا إلى جانب عنصر المفاضلة بين مكونات المجتمع - أي العرب والبربر - كمدخل لبث العداوة بين الشعب الواحد، وفي نهاية هذا المبحث وقفنا على قضية الأطروحة البربرية التي حاول الفرنسيون من خلالها اختلاق هوية جديدة واستقطاب عنصر أساسي وفعال من المجتمع الجزائري وعزله عنه، في محاولة بانسة لضرب وحدته وجعله مجرد مجموعات إثنية مختلفة، لا روابط بينها إلا رابطة الخضوع والإذعان للمحتل الفرنسي.

وجاء المبحث الثاني تحت عنوان " المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية الاستيطانية " تطرقنا فيه إلى مختلف منطلقات الفرنسيين في سياستهم المعادية للعروبة والإسلام، بداية بسياسة التنصير والتبشير كأداة للهدم والاستبدال الديني، والتي شجعها مختلف الحكام العامون، سيما خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، هذا إلى جانب عنصر الإدماج والتجنيس اللذان كانا بمثابة أداة للاستلاب الاجتماعي، ونفس الشيء بالنسبة للسياسة التعليمية الفرنسية التي وظفت هي الأخرى كأداة للاستلاب الثقافي، من خلال تكوين الأهالي الجزائريين والعمل على سلخهم من وعانهم التاريخي والحضاري، وفي نفس الوقت غرس الأفكار التنويرية والحداثية في عقولهم بما يتلاءم مع المشروع التغريبي الاستعماري، وإلى جانب ذلك، تطرقنا إلى مجموعة من العناصر الأخرى التي كان هدفها دائماً خدمة المشروع الاستعماري، كما كان الحال بالنسبة للاستشراق والأنثروبولوجية هذان المجالان اللذان وظفا كأدوات للتخطيط والتنظير الاستعماري، وكان لهما الأثر الكبير في تعزيز ودعم السياسة العدائية للعروبة والإسلام، عبر آلاف الدراسات التي أنجزت حول المجتمع الجزائري وطبيعة مكوناته وعناصره، وفي ختام هذا المبحث تطرقنا إلى عنصر وسائل الاتصال الجماهيري ودورها في التضليل والدعاية الاستعمارية، بداية بالصحف والجراند ثم الإذاعة وأخيراً السينما، والتي لعبت دوراً لا يقل أهمية إن لم نقل خطورة عن غيرها من الأدوات التي سبق ذكرها.

-الفصل الثاني: كان تحت عنوان "أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام" قسمناه إلى ثلاث مباحث تعلق الأول منها بمحاربة الإسلام ومؤسساته والثاني بضرب اللغة العربية ومحاولة هدمها، والثالث بطمس الشخصية العربية الإسلامية عامة، وقد تضمن العنصر الأول مختلف الأساليب التي وظفتها سلطات الاحتلال في حربها على الإسلام بالجزائر، بداية بتميع المرجعية الدينية ومحاولة استغلالها، ثم التحكم في الطرق الصوفية ومحاولة تدجين شيوخها وأتباعها، وفي إطار سياسة التحكم والمراقبة دانما جاء العنصر الموالي حول التحكم في الحج، هذه الشعيرة التي تعاملت معها سلطات الاحتلال تعاملًا سياسيًا محضًا وحاولت التحكم فيها بما يخدم مصالحها الاستعمارية، وبعد ذلك انتقلنا للحديث عن المؤسسة الوقفية التي عمل الفرنسيون على تفكيكها منذ بداية الاحتلال إلى أن تم تصفيتيها نهاية سبعينات القرن 19، ونفس الشيء بالنسبة للقضاء الإسلامي .

أما المبحث الثاني فرقنا فيه على مختلف الأساليب التي وظفها الفرنسيون في ضرب اللغة العربية ومن ضمنها تجيش المستشرقين لهذا الغرض من خلال أبحاثهم ودراساتهم حول اللغة العربية الفصحى وكذلك اللهجات العربية والبربرية، بهدف خلق تلك الازدواجية اللغوية والتعددية اللسانية، والتي أصبحت واقعا تعليميا بعد أن نجح هؤلاء المستشرقين في أنجاز المئات من المؤلفات حول اللهجات الجزائرية وأساليب تعليمها للأطفال الجزائريين، هذا واستعرضنا في العنصر الموالي تلك القوانين والمراسيم التي سنتها سلطات الاحتلال بهدف التضييق على اللغة العربية، ابتداء بمرسوم 1883 وصولا إلى قانون شطون 1938 الذي اعتبر العربية لغة أجنبية ويمنع تدريسها منعا باتا، فضلا منعه تأسيس المدارس والكتاتيب الحرة، وإلى جانب هذا، تطرقنا إلى فرنسة التعليم والإدارة كأسلوب من الأساليب الخطيرة التي وظفتها سلطات الاحتلال في حربها على اللغة العربية.

وبالنسبة للمبحث الأخير فقد تناولنا فيه بعض الاستراتيجيات التي وظفها الفرنسيون في استهداف الشخصية العربية الإسلامية للجزائر ومحاولة طمسها من جذورها، حيث بدأناه بعنصر تلويت الذاكرة الوطنية، عبر تشويه وتزوير التاريخ الوطني ونفي صفة الحضارة والمدنية عن الشعب الجزائري، ناهيك عن التشكيك في مختلف محطاته التاريخية والحضارية، أما العنصر الثاني وقفنا فيه على تغيير الطابع الحضاري للمعمار الجزائري والذي تمثل في هدم العمارة العربية الإسلامية وبناء عمارة جديدة على النمط الغربي الأوروبي، إلى جانب التأصيل للرموز الفرنسية كما جاء في العنصر الأخير، في محاولة جادة لتحقيق تماثل غربي مسيحي بالجزائر مناقض للهوية العربية الإسلامية.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان "تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام" وتضمن مبحثين أساسيين، تمحورا بدرجة أولى حول موقف وردود فعل الفاعلين الجزائريين في الساحة السياسية والثقافية، وهكذا كان المبحث الأول تحت عنوان النهضة وبوادر الوعي الجزائري، تحدثنا فيه عن قضية النهضة ومسبباتها، ومن بين ذلك فكرة الجامعة الإسلامية التي كان لها الأثر الكبير في تبلور الوعي النهضوي، رغم التضحيات وحالة الحصار التي فرضتها سلطات الاحتلال لمنع تسرب أفكارها إلى الجزائر، وبعد ذلك وقفنا بالحديث عن موقف النخب المثقفة من قضايا الهوية الوطنية، سواء تعلق الأمر بالنخب التقليدية التي مثلها جماعة المحافظين، أو بالنخب الحداثية أو الليبرالية التي كانت لها هي الأخرى تجاذبات مع هذه القضايا، كما حاولنا الوقوف ولو قليلا على إصلاحات الحاكم جوناو نظر لا ارتباطها الكبير بقضية النهضة الوطنية، والتي حاولت من خلالها السلطات الفرنسية تهدئة الوضع أمام الفعل النهضوي الذي أضحى يهدد المصلحة الاستعمارية إن صح التعبير، بعد سنوات طويلة من الاستكانة والخضوع التي فرضت على الجزائريين فرضا، وسمحت للفرنسيين بتنفيذ مختلف مشاريعهم الهدامة بكل أريحية، سيما تلك المعادية لمقوماتهم التاريخية والحضارية، وعلى رأسها الإسلام واللغة العربية.

أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان الحركة الوطنية الجزائرية وقضايا العروبة والإسلام، بدأناه بعنصر حول الأمير خالد وحزبه الإصلاحية، الذي ساهم إلى حد بعيد في إيقاظ الضمير الوطني وتنشيط الساحة النضالية، بعد سنوات طويلة من السبات، وبدأ معه النضال لأجل قضايا الهوية الوطنية بشكل رسمي، وبعد ذلك تطرقنا إلى موقف التيار الاستقلالي بكل أوجهه بداية من حزب نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب وصولا إلى حركة الانتصار والحريات، والذي كان دفاعه عن قضايا الهوية واضحا لا غبار عليه، سواء تعلق الأمر باللغة العربية التي دافع عنها في مختلف نشاطاته وطالب أن تكون لغة وطنية رسمية وتوظيفها في التعليم الأهلي، أو ما تعلق بقضايا التعليم والتجنيس وغيرها، والتي أبان فيها عن موقفه المتصلب الذي لا تردد فيه، أو جانب هذا التيار وقفنا بالمبحث أيضا عن التيار الإصلاحية وموقفه من قضايا العروبة والإسلام، والذي مثلته جمعية العلماء المسلمين منذ تأسيسها ثلاثينات القرن العشرين، والتي أبلت البلاء الحسن في ذلك لدرجة يمكن القول أنها كانت الجهة الأكثر اهتماما ودفاعا عن عروبة وإسلام الجزائر وتجلى ذلك بكل وضوح في نشاطاتها المختلفة التي مست كل قضايا الهوية الوطنية، إلى جانب إيمان وعزيمة قادتها الذين تحدوا سلطات الاحتلال وساهموا بشكل كبير في النهوض بالواقع الثقافي والديني للجزائر بعد تدهور وانحدار كبير.

وبخصوص المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان وسائل المقاومة الفكرية والثقافية تضمن دور الصحافة الوطنية في المعركة الهوياتية منذ ظهورها مطلع القرن العشرين وكان أن ركزنا على جرائد التيار الإصلاحي، كونه أكثر التيارات دفاعا عن عروبة وإسلام الجزائر خاصة بعد ثلاثيات القرن العشرين، أين ظهرت جمعية العلماء المسلمين التي كان لها الأثر الكبير في حفظ مقومات الشعب الجزائري ومواجهة السياسة العدائية لسلطات الاحتلال في ذلك، وبعد ذلك تطرقنا إلى الجمعية والنوادي بداية الجمعية الراشدية إلى الجمعية التوفيقية وصولا إلى نوادي تيار الإصلاحي وفي مقدمتها نادي الترقى، والتي قدمت الكثير في الحياة الفكرية والثقافية بالجزائر، وساهمت بشكل ملموس في حفظ مختلف المقومات الحضارية للشعب الجزائري من خلال أنشطتها الثقافية المكثفة في العديد من المدن الجزائرية، وبعد ذلك وقفنا عند مسألة العرائض التي كان لها هي الأخرى أثرا بارزا في توازن المعركة الهوياتية، من خلال الاحتجاجات والمطالب المتكررة التي كان يرفعها سكان الجزائر إلى سلطات العليا الفرنسية، وقد ذكرنا العديد من النماذج في ذلك، خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسة الإسلامية واللغة العربية والتعليم، أما المبحث الأخير فقد خصصناه للشخصيات الوطنية ودورها في هذه التجاذبات، واخترنا الشيخ مبارك المبلي كنموذج في ذلك، لدوره الكبير في التأسيس لقاعدة إصلاحية بالجنوب الجزائري وبالضبط في منطقة الأغواط، رغم المخاطر العديدة التي كانت تحيط به، ذلك أن المنطقة كانت تحت الحكم العسكري من جهة، ومن جهة أخرى كانت المنطقة تحت سيطرة الطريقة والزعامات المحلية، الأمر الذي يبين مدى صعوبة الأمر ويعكس جليا تلك العزيمة والإصرار للشيخ مبارك في الدفاع عن مقومات الشعب الجزائري والتضحية لأجلها مهما كانت الظروف.

-الدراسات السابقة:

في الواقع لم نصادف دراسة تناولت الموضوع بشكل مستقل ومباشر كما هو، خاصة في شق العروبة، وكل ما وقفنا عليه يتعلق بالسياسة الدينية الفرنسية عموما أو باللغة العربية قليلا، والتي جاء أغلبها في شكل مقالات نظرا لدقة مضامينها وقلة مادتها العلمية ولعل الدراسة الأقرب لبحثنا هذا، ذلك المقال الموسوم بالتوجه المعادي للغة العربية والإسلام في الجزائر، للأستاذ ناصر الدين سعيدوني والذي تطرق فيه بشكل عام للمعالم الكبرى للسياسة العدائية الفرنسية، الذي وظفناه كموجه أول في إنجاز هذه الدراسة مع محاولة التوسع أكثر في مختلف جوانبه، عبر الاستعانة بمختلف الأبحاث في الحقل الديني والثقافي للجزائر كالتى أشرنا لها سابقا، وخاصة دراسات وأبحاث الأستاذ أبو القاسم سعد الله، التي تناولت الموضوع ضمنا في إطار تاريخ الجزائر الثقافي.

- صعوبات الدراسة:

قد يكون من الصراحة القول بأنه لا عائق أو صعوبات تعترض الباحث في إنجاز دراسته، مثل تلك المتعلقة بمادة الموضوع ومطائه، وخاصة المادة الأرشيفية التي تشكل المادة الأساسية التي يبني عليها الباحث دراسته، ومن خلالها يمكن أن يصل إلى أهداف البحث ولو بشكل نسبي، وهو الأمر الذي صادفنا مع كل أسف رغم المجهودات التي بذلناها في سبيل الوصول للمادة الأرشيفية، سواء تلك المتواجدة هنا بالجزائر أو تلك الموجودة بدور ومؤسسات الأرشيف في فرنسا، فبالنسبة للأولى كانت لنا زيارات متعددة لمركز الأرشيف الوطني ببئر خادم، لكن مع كل أسف لم نفلح قط في الاطلاع على ما طلبناه نظرا للإجراءات المشددة التي تتسم بها إدارة المركز وفي مقدمتها لجنة القراءة وبذلك يمكن القول أن جل زيارتنا هذه كانت عبثية ومجرد مضیعة للوقت.

أما بالنسبة للأرشيف الفرنسي، فمنذ السنة الثانية قدمنا طلبا للحصول على ترخيص قصير المدى نحو فرنسا، وكانت إدارة الكلية أن وافقت على ذلك، ومنحتنا بكل رحابة فرصة البحث خارج الوطن، غير أننا لم نستطع السفر بسبب رفض القنصلية الفرنسية منحنا التأشيرة، وأمام ذلك فكرنا في الحصول على المادة الأرشيفية بطرق أخرى، ومنها الاتصال بريديا بمركز أرشيف إكس، وتم التجاوب معنا وإرسال جرد لمختلف العلب التي لها علاقة بالموضوع، وفي اتصال آخر بهم طلبنا تصوير بعض العلب منها: العلب 10H الخاصة بالشؤون الإسلامية في الجزائر ونفس الشيء بالنسبة للعلبة 27 H، بالإضافة إلى العلب 17H المتعلقة بالقضاء الإسلامي، وغير ذلك من العلب التي نحسبها مهمة، فكان رد السيد M.Hick المكلف بهذا الجناح، أن هذه العلب لم ترقم بعد، وهكذا لم يبق أمامنا سوى الاتصال ببعض الأساتذة الأفاضل ممن سبق لهم السفر إلى فرنسا، فأمدنا بعضهم مشكورا تلك الوثائق التي وظفناها في بعض جزئيات الدراسة.

وفي نهاية هذه المقدمة، من الواجب الاعتراف بذلك الشعور الذي يعبر عن النقص في معالجة الموضوع وحيثياته، مقارنة بالأهداف التي كنا نطمح بلوغها منذ أول تصور للدراسة، غير أن الكمال لله وحده، وأملنا واسع شاسع، وسيأتي اليوم الذي نقدم فيه الأفضل بحول الله إن كان في العمر بقية، وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر مرة أخرى أستاذي المشرف على حسن صنيعه معي، منذ أول لقاء جمعني به أيام مناقشة رسالة الماجستير فجزاه الله عنا خير الجزاء، والشكر موصول إلى السادة الأساتذة بالكلية، كل باسمه، ومن خارج الجامعة كل بآثره ورسمه، والله الموفق.

الفصل التمهيدي

"تبلور الأيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام"

1. قضية المملكة العربية وأبعادها.
2. الجمهورية الثالثة وجزائر المستوطنين.
3. انتفاضة القبائل الكبرى 1871.
4. سلسلة القوانين المعادية للشخصية الوطنية

1- قضية المملكة العربية وأبعادها:

بانتخاب نابليون الثالث⁽¹⁾ رئيسا للجمهورية الفرنسية وقيامه بتغيير النظام الجمهوري إلى نظام إمبراطوري سنة 1852، عبر بكل وضوح عن رغبته في استحداث تغييرات في السياسة الاستعمارية الفرنسية، بطريقة سلمية يمكن أن يحقق عبرها ما لم يحققه معه نابليون الأول بالسيف، حيث اتجه منذ أن قام بانقلابه على النظام الجمهوري وإعلانه قيام الإمبراطورية الثانية إلى العمل على إشراك فرنسا في أهم القضايا والانشغالات العالمية حتى تستعيد مكانتها التي ضاعت منها بالساحة الأوروبية، وهي القضية التي يمكن أن تفيد المرحلة الجديدة وتبرز اسم الإمبراطورية عاليا، وقد باشر ذلك بحل بعض الانشغالات الأولية من ضمنها إطلاق سراح الأمير عبد القادر وتوجيهه للإقامة في البلاد العثمانية، كما أشرك فرنسا في "حرب القرم" بإظهار العداء لروسيا والتحالف مع بريطانيا والدولة العثمانية، إلى جانب اهتمامه بالفتنة الطائفية التي عصفت ببلاد الشام سنة 1860⁽²⁾.

وبخصوص الجزائر يمكن القول أنه منذ مجيئه بدأت تظهر جملة من المحاولات في فهم الواقع الجزائري بعد أن زالت كل أشكال الغموض وصار الجزائريون وجها لوجه مع سلطات الاحتلال التي يمثلها العسكريون والمدنيون، والواقع أن فهم سياسية نابليون الثالث تجاه الجزائر، تحتاج إلى وضع التصور في إطار الصراع بين البنية الاقتصادية التي كانت تحرص على استعمار الجزائر والحصول على الفوائد دون تكاليف كبيرة، وبين البنية الأيديولوجية التي كانت تحمل فكرة العودة بالجزائر إلى ما قبل الإسلام وتوجيه المشاريع الاستعمارية على نمط الاستعمار الروماني، وهي الفكرة التي كان يحملها أغلب المستوطنين المدنيين الذين كانوا متحمسين لفكرة الجزائر المسيحية⁽³⁾.

1- لويس نابليون، تقلد بتاريخ 04 نوفمبر 1848 منصب رئاسة الجمهورية الثانية، وتم انتخابه لمدة أربع سنوات، وفي 04 نوفمبر 1852 انقلب عليها وأعلن قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية ونصب نفسه إمبراطورا على بتاريخ 23 ديسمبر 1852 إلى غاية سقوط إمبراطوريته على يد بروسيا في 02 سبتمبر 1870 أشهر بجملة المحاولات التي تجمع بين إخضاع الجزائريين تحت السيطرة الاستعمارية، وبين الحد من أطماع الغلاة المستوطنين الذين أرادوا إزالة المجتمع الجزائري، ينظر:

Hocine Mezhoura, Napoleon's project of the Arab kingdom In Algeria (1852-1870) Route Educational & Social Science Journal , Antakya ISSN:2148-5518, V 7 (1), 2020.p: 224.

2- نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث العربية، جامعة الجلفة: مجلة دراسات وأبحاث، 2017، ع: 26، ص: 03.

3- الطاهر عصري، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية، ضمن كتاب آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، فلسطين: جامعة الأمير، 2008، ص: 150، 151.

وقد وجد نابليون بالجزائر أن الصراع بين المستوطنين والعسكريين قد بلغ أشده، حيث كانت تحفظات العسكريين ضد برامج المستوطنين قد سببت احتجاجات دائمة من طرف هؤلاء، بعد أن تمكنوا من استمالة السلطات في باريس، وهي التي كانت ترى في السياسة الاستيطانية المتبعة تخفيفاً عن المشاكل في فرنسا وتخليصاً لها من العناصر المشاغبة وبذلك ظلت مسؤوليات الحاكم العام تمارس فقط في المناطق العسكرية عن طريق قائد المقاطعة والمكاتب العربية، ورغم سعي وزارة الحرب للدفاع عن مواقعها في الجزائر إلا أن الغلبة كانت للحكم المدني الذي يفضل المستوطنون ويسعون إلى تحقيقه، ولم يكن هناك مناص من استمرار هذه السياسة التي سايرها نابليون الثالث، حتى تاريخ 24 جوان 1858 أين قرر إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، ومن ثمة إلغاء وظيفة الحاكم العام واستحداث وظيفة القائد الأعلى للقوات العسكرية الذي يكون مقره بالجزائر في حين أن الوزير يكون مقره في باريس⁽¹⁾.

وكانت المهمة الأولى لهذه الوزارة تهدف إلى توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل في الجزائر، حيث تصبح كلها خاضعة لسلطة مركزية واحدة، أما المهمة الثانية لها هي أن تحل محل سلطة الحاكم العام للجزائر، ذلك المنصب الذي ألغي بعد أن أصبحت الوزارة الجديدة هي التي تختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات في مقرها الموجود بباريس، والمهمة الثالثة لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر، بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على القضايا العادلة والشؤون الدينية والتعليمية، بالإضافة إلى ثلاث إدارات رئيسية: هي إدارة الشؤون الداخلية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية، ومن مجموع هذه المصالح تشكل المجلس الأعلى للمستعمرات وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية للوزارة⁽²⁾، إلا أنه عمد في 24 نوفمبر 1860 إلى إلغاء هذه الوزارة من الأساس لعدة أسباب، منها الصراع الذي برز في السياسة الفرنسية بين مؤيدي النظام العسكري ومؤيدي إبقاء سلطة مركزية قوية في الجزائر تخدم مصالح المعمرين، وبذلك تقرر الرجوع إلى العمل بالنظام السابق أين يصبح الحاكم العام يخضع لسلطة الملك⁽³⁾.

1- نادية طرشون، المرجع السابق، ص: 04.

2- عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية لغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ط: 01، ص: 127.

3- حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، الجزائر: دار الهدى، 2012، ط: 01، ص: 19.

ويبدو أن نابليون كان يختلف مع المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا ينادون بتشكيل قوة تمثلهم في الجزائر وباريس وتجبر السلطات الفرنسية على إقامة نظام خاص في الجزائر يسمح لهم بحرية التصرف وعدم التدخل في شؤونهم سواء من طرف رجال الجيش الفرنسي أو من طرف السلطات العليا بباريس، والجدير بالذكر هنا أن سياسة نابليون خلال هذه الفترة كانت تطمح إلى دمج الأوروبيين والجزائريين وخلق سلطة محلية منفصلة عن فرنسا لأنه من الصعب على أقلية أن تسيطر على الوضع وتتحكم في زمام الأمور⁽¹⁾، حيث صرح أمام الغرفة التجارية للبرلمان في بوردو أنه توجد في مواجهة مرسيليا على الضفة الأخرى من المتوسط مملكة واسعة ينبغي إدماجها في فرنسا وفي رسالته إلى ماكماهون عبر بكل وضوح بأن الجزائر مملكة عربية ومستعمرة أوروبية ومعسكر فرنسي وهي الفكرة الأساسية التي سوف توجه سياسة نابليون ثالث قبل 1863⁽²⁾ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي الوسائل التي سيسخرها لتنفيذ هذا الهدف؟

لا شك أن الانطلاقة كانت من خلال إنشاء وزارة المستعمرات وتوجه رئيسها جيروم⁽³⁾ الذي قدم سنة 1859 تقريرا بين فيه السياسة الواجب اتباعها تجاه السكان الأهالي بقوله "لا يمكن للجزائر أن تكون شبيهة بأية واحدة من المستعمرات الأجنبية، ففي الهند يمارس الحكم بواسطة القادة من أصل البلد وبإبعاد الاستعمار، وبالولايات المتحدة فقد تم الاستيطان فيها بفعل إبادة الهنود أو طردهم، فلا شيء مثل هذا يمكن أن يمارس في إفريقيا إن مشاكلنا أكبر من ذلك بكثير، إذ نحن أمام جنس محب للحرب علينا احتواءه وإيصال حضارتنا له والعمل على تطوير حضارة راقية باستخدام نتائج أكبر لاكتشافات العلمية الحديثة... فيجب إذن إحقاق التوافق ما بين كل هذه المصالح المتعارضة"⁽⁴⁾، وفي نفس الوقت كانت هناك مناقشة حادة في فرنسا حول صلاحية سياسة الاندماج في الجزائر وشيئا فشيئا أصبح نابليون قلقا من هذه الحالة، لذلك قرر سنة 1860 أن يزور الجزائر لأول مرة غير أنه عندما رجع من رحلته أصبح مقتنعا بأن سياسة الاندماج لم تنجح، ونتيجة لذلك ألغى وزارة المستعمرات في نفس العام، وعين الجنرال بيليسي كحاكم عام في الجزائر⁽⁵⁾.

1- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 128.

2- الطاهر صري، المرجع السابق، ص: 19.

3- ابن أخ الإمبراطور نابليون الثالث ترأس وزارة الجزائر والمستعمرات التي تكونت بتاريخ 24 جوان 1848 تنازل عن منصبه من إيطاليا في 07 مارس 1859 وخلفه روهو ثم الكونت شاسلور، ينظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص: 19.

4- Hocine Mezhoura, op.cit, p:226.

5- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، دار الغرب الإسلامي، 1992، ط: 04، ج: 02، ص: 23.

وكان إلى جانب نابليون خلال هذه المرحلة مجموعة من الرجال الذين ساندوه وأزروه في قناعاته تلك، حتى أنه كان يطلق عليهم اسم المعريين Arabophiles ومن ضمن هؤلاء إسماعيل عريان Ismail Urbain⁽¹⁾، والذين ساهموا في أن تتجه مشاريعه نحو التقرب من الأهالي والسعي إلى إدماجهم مع الفرنسيين، ليس فقط من خلال الإدماج الإداري والتنظيمي ولكن حتى من خلال الإدماج الفكري والثقافي، فالمسألة الآن تتعلق بتطوير العنصر العربي كليا وفي شتى الميادين⁽²⁾.

وهو ما اتضح جليا في رسالة البرنامج التي بعث بها نابليون إلى الحاكم العام ببليسي بتاريخ 06 فيفري 1863، والتي أمره فيها بوقف مصادرة الأراضي وإعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين وحثه على التصريح بأن فرنسا لم تكن في الجزائر لاضطهاد أهلها ولكن لتجلب اليهم الحضارة، وبأن الجزائر لم تكن مستعمرة ولكن مملكة عربية، وأن نابليون كان امبراطور العرب كما امبراطور الفرنسيين، ولكي يؤكد هذه السياسة أصدر قراره المعروف بسانتوس-كونسولت سنة 1963⁽³⁾ أوقف بموجبه الاستلاء على الأراضي واعترف فيه بحق الجزائريين في التمتع دائما بالأراضي التي كانت لهم بالنقالي⁽⁴⁾، غير أن هذا القانون كانت له العديد من الانعكاسات السلبية على الملكية الجماعية وما تبعها من آثار ساهمت في تفكيك القبائل وتحطيم البناء التقليدي للمجتمع الجزائري كما سيأتي لاحقا.

1-توماس أوربان أو "إسماعيل عريان بعد اعتناقه الإسلام"، من مواليد سنة 1812 مولد (هجين) أبوه فرنسي أبيض هو أوربان برو أبولين زنجية من كايان، درس في مرسيليا وحصل بها على شهادة الثانوية والتحق بكلية الطب، تفتح على الشرق الإسلامي من خلال رحلاته المستمرة وأعلن إسلامه سنة 1935، وقيل ذلك التقى أونفونشان بمصر وكان ذلك المتعرج نحو التمدد السانسيوني، ينظر: مصطفى عبيد، نظرات في الجانب الإداري لفكر توماس أوربان، مهمة سانسيونية لتدجين المجتمع الجزائري، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج: 13، ص: 313-316.

2-غادية طرشون، المرجع السابق، ص: 05.

3- في إطار سياسته الأهلية بالجزائر، أقر الإمبراطور نابليون الثالث مرسوما بتاريخ 22 أفريل 1863، في شكل قرار مجلس الشيوخ، اشتهر بوصفه القرار المشيخي (السانتوس كونسولت)، حيث جعل القبائل الأهلية مالكة لكل الأراضي الخاصة بها، والواقع أنه كان يهدف إلى رسم تخطيط القبائل والدواوير فيما بينها في إطار تفكيكها، وقد تضمن العديد من الفصول، أهم ما جاء فيها الاعتراف بالأراضي التي يقيم فيها العرب (أراضي الأعراش) وتثبيت مسألة الملكية التي تمت بين الدولة (البابلك) وبين أهل البلد سابقا، ثانيا التأكيد على كيفية تطبيق وتنفيذ المرسوم، ويتلخص ذلك في ثلاث عمليات أساسية وهي: تحديد الأراضي التي يقيم فيها الأعراش، تقسيم أراضي القبائل والأعراش، وتوزيعها على الدواوير في كل المناطق التي تخضع لهذا المرسوم، تشكيل الملكية الفردية بين أفراد الدواوير وفق النصوص والأوامر الإمبراطورية، ثالثا الإبقاء على دفع الرسوم بالنسبة للمقيمين في تراب الأعراش لصالح خزينة الدولة، وكذلك انتزاع الملكية لفائدة المصالح العمومية، وانتقالها من الأفراد بداخل العرش إلا الدولة، وقد كانت فيه ردود فعل كثيرة بين مرحب وبين معارض لهذا القانون، ينظر: نور الدين إيلال، المرسوم المشيخي في الجزائر 1863 والمواقف المختلفة منه، جامعة وادي سوف، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018، مج: 08، ع: 01، ص: 02.

4-أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 24، 25.

وقد أثارت هذه الرسالة غضب المستوطنين فلم يحفظوا منها بداعي الجدل الكلامي غير عبارة "إن الجزائر ليست مستعمرة خالصة ولكنها مملكة عربية" وتعصب لهم بعض المؤرخين فرأوا وجوب التنديد بهذه السياسية المناهضة للاستيطان والتي تهدف إلى إعادة تكوين "قومية عربية"، والحال أن نابليون كان يرى فقط بالاتفاق مع العسكريين أن تصبح الجزائر أداة قوة لفرنسا لا إضعافها، ولكي يتحقق ذلك من الضروري تهدئة الخصومات والتوفيق بين المصالح، مع العمل على المساواة التامة بين سكان البلاد والأوروبيين والتوفيق بين الأعراف، وهو ما عبر عنه من خلال قوله "إن لسكان البلاد حقا في حمايتي لهم مثل حق المستوطنين⁽¹⁾".

ولما كان نابليون يتطلع إلى رؤية نتائج سياسته هذه، رغم معارضة الجنرال بليسي Pélissier⁽²⁾ والكونلون، فإنه قرر أن يزور الجزائر مرة ثانية، ابتداء من 03 ماي 1865 إلى غاية 07 جوان من ذات السنة، زار من خلالها أهم المدن والقرى في الجزائر حاملا معه فكرة خلق الكيان الجزائري، لكن ماكماهون McMahon الحاكم العام الجديد والكونلون قد استقبلوه ببرودة وشك، ولما عاد إلى باريس بعث برسالة 20 جوان 1865 إلى ماكماهون تتضمن ثمانين وثمانين صفحة تحت عنوان "سياسة فرنسا في الجزائر" تناول فيها جميع الموضوعات العريضة على الجزائريين وأصدقائهم⁽³⁾.

ليصدر بعد ذلك قراره المعروف أيضا "بسيناتوس كونسولت" أو القانون المشيخي بتاريخ 14/07/1865 والذي نص على أن الجزائريين رعايا فرنسيون، ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي، وصرح على مسامعهم أن فرنسا لم تأت لتدمير قومية الشعب الجزائري، وطلب من المستوطنين أن يعاملوا العرب كمواطنين، وفي 20 جوان أمر الحاكم العام ماكماهون بوضع حد للحرب التي شنتها أملاك الدولة وحراس الغابات على سكان البلاد، وأكد على ضرورة اعتبار المسلمين مواطنين فرنسيين مع احتفاظهم بنظامهم الاجتماعي الديني، وأوصى بإعادة تشكيل المحاكم الإسلامية وتوسيع التعليم العام وفتح مدارس عليا إسلامية وزيادة عدد الكتائب الأهلية⁽⁴⁾.

1- روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، بيروت-باريس: منشورات عويدات، 1982، ط: 01، ص: 60.

2- عين بليسي كأول حاكم على لجزائر بتاريخ 1860/11/04 بعد نهاية عهد وزارة الجزائر والمستعمرات لم يكن على توافق مع سياسة نابليون، وكان طامحا لمزيد من سيطرة المعمرين على الجزائر، ينظر: مصطفى عبيد دراسة في رسالة الامبراطور نابليون الثالث إلى المارشال بليسي، مجلة مصادر، ع: 25، ص: 257.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 24.

4- Hocine Mezhoura, op.cit, p:231.

ورغم عزيمة نابليون وهيبته قراراته، إلا أنه لم يستطع أن يضع برنامجا المذكور موضع التطبيق، وذلك راجع حسب شهادات معاصريه، إلى وجود قوة أخرى بالجزائر تتصدى بانتظام لكل مشروعات جديدة لا تخدم مصالحها، كما أن الصراع السياسي بين المدنيين والعسكريين كان يعكس جوهر الخلاف حول كيفية الاستعمار، بين مؤيد لطرد الجزائريين والاستلاء على أراضيهم، والعسكريين الذين كانوا يرون في هذه العملية خطورة مباشرة على أمن واستقرار المستعمرة، وينبغي أن لا نتجاهل أيضا دور التيار المؤيد للعرب الذي كان له تأثيرا واضحا على سياسة نابليون وتجاذباتها⁽¹⁾.

وبذلك فإن خطة نابليون لإنشاء المملكة العربية والتوفيق في تأسيس كيان جزائري قد فشلت تماما، خاصة مع عدم تعاون الحكام العامون في ذلك الوقت وهما بليسي وماكماهون اللذين لم يكونا يتقنان في عربان مستشار نابليون ولا يشجعان سياسة نابليون في الجزائر متأمرين في ذلك مع الكولون، وقد كتب الجنرال هانوتو مرة يقول " كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازية إقطاعية، يحميها الجيش، ويقومون هم فيها بدور السادة، أما الأهالي الجزائريون فيؤدون دور العبيد" ، بل أن هناك من المؤرخين من يلوم نابليون نفسه على فشل سياسته، فهم يقولون بأن سياسته كانت غير واضحة وبالإضافة إلى ذلك فهم يلومونه على الاعتماد على موظفين غير موثوق بهم لتطبيق برنامجهم في الجزائر⁽²⁾.

وما يمكن قوله في هذا الإطار أن السياسة التي انتهجها نابليون ونظر لها عربان وأصدقائه السانسيمونونيون لصالح العرب، واجهت هجومات عنيفة من قبل دعاة الاستيطان وأصبح الجدل يدور حول خطر إنشاء مجتمع عربي لا فرنسي، وبذلك توالى ردود الأفعال ونصبت الطاولات بساحة الحكومة في مدينة الجزائر للتوقيع على العرائض كما دخلت الكنيسة هذا الجدل وأصدر أسقف الجزائر الأوامر والتعليمات لرجال الدين بالاحتجاج إضافة إلى الصحافة⁽³⁾ التي صعدت اعتراضاتها ورفعت الأمر إلى منبر البرلمان حيث اتهمت هذه السياسية بأنها تشجع "قومية عربية" مزعومة محتقرة "شعب القبائل" !! وأنها تشجع الإقطاع العربي على حساب الفلاحين الآخرين⁽⁴⁾.

1- الطاهر عمري، المرجع السابق، ص: 156.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 25.

3- قامت الصحف الفرنسية بحملة شعواء ضد الجزائريين العرب، حيث باشرت حملة ممنهجة لتثويه صورتهم وصورة زعمائهم المحليين، الأمر الذي جعل أنصار الإمبراطور مثل عربان يدافعون عنهم ويطمحون لتأسيس صحف موازية تدعهم في رد هذه التصريحات ورد مختلف الاتهامات التي يكيلها لهم المستوطنون، ينظر:

- Annie Rey-Golzeicuer, le royaume arabe, la politique algérienne de napoléon 3, Ed ENAG, Alger 2010, p: 258.

4- Hocine Mezhoura, op.cit, p:231.

فصل تمهيدي: تبلور الإيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام.

وفي ذات السياق حاول وارنيه Warnier⁽¹⁾، ودوفال والعشرات من دعاة الاستيطان والحكم المدني أن يدحضوا ذلك المنحى بالتذكير بأن الحقوق المقدسة التي ينبغي أن تمنح للعرب الأهالي والتي يضعها الإمبراطور في مقدمة الاهتمام، توجد إلى جانبها حقوق لا تقل قدسية وينبغي أن تمنح للمستوطنين، وقد برر وارنيه Warnier * ذلك بقوله وبغضب ظاهر أن من حق المستوطنين أن يطالبوا بمكانة ضمن الطليعة الممتازة، غير أن هذا الأخير وأصدقائه اختاروا أساليباً ماهرة لتسريب أفكارهم، بكيفية لا تصدم القناعات السائدة، فشرعوا في توضيح أفكارهم بدعوى أن نظام الحكم المدني وحده هو الكفيل بتحرير جموع الأهالي من القمع المسلط عليهم من طرف زعمائهم، وأنه لدى العرب طبقة صغيرة من المقهورين المتطلعين إلى التحرر وهم ينتظرون منا أن نبادر بعقهم⁽²⁾.

وفي تعليقه على ردود الفعل هذه، يذكر أجرون أن سياسة نابليون هذه كانت تتوخى تطوير الجزائريين عامة لا بلورة نظامهم القبلي الأبوي، حيث أقيمت بلديات عربية وأخرى فرنسية مختلطة، وكان المستشارون البلديون من الأهالي والأجانب والفرنسيين يجلسون معاً لإدارة المصالح المشتركة، كما كان للمسلمين ممثلون في المجالس العامة، ومن ناحية أخرى أعيد تنظيم القضاء الإسلامي من جديد وأنشئ مجلس أعلى للشؤون الإسلامية، كما تم تشييد مبان إسلامية أخرى وتجديد الحج إلى مكة المكرمة مع منع التبشير والتتصير وأنشئت الكثير من المدارس والمعاهد الإسلامية، وأضحى شيوخ الزوايا ومردبها موضع احترام وتقدير أكثر من الموظفين الرسميين، وغير ذلك من الإصلاحات التي تعبر عن نية واضحة في الاهتمام بالأهالي، ومن الواضح أن سياسة نابليون التي استنكرت كثيراً تستحق بالتأكيد أن توصف بغير ما وصفت به على أنها "مملكة عربية" هذا الوصف الذي ما زالوا يلبسونها إياها، وكان عربان يسميها على الأصح في مصطلحاته السانسييمونية "سياسة تمدين الجزائريين، ولنقل بالمصطلحات الحديثة أنها سياسية إثراك أصيلة⁽³⁾.

1- Auguste Warnier، طبيب عسكري رقي في عهد الجمهورية الثانية إلى منصب مدير الشؤون المدنية بمدينة وهران واشتغل كمستشار في حكومة الجزائر، وحين حددت مهامه من طرف الإمبراطور تحول إلى مستوطن، وظل يمارس مهنته كصحافي بمفرده أو باستشارة ومساعدة Duval من أجل إنشاء جريدة المستعمرات والاستعمار، مما دفعه لخوض نضال صحفي لا هوادة فيه، حيث أصبح في طليعة الناطقين باسم الكولون وأحد المبشرين بأنجيل الأرثوذكسية الجزائرية، لعب أدواراً خطيرة على عهد الجمهورية الثالثة من بينها تنظيمه للمسألة القبلية وتقديمه قانون 1873 اللذان سنتطرق لهما لاحقاً، ينظر: روبير أجرون الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزائر: دار الراية للكتاب، 2007، ج: 01، ص: 80، 81.

* من ناحية أخرى ساهم وارنيه Warnier وبقوة في تأجيج وتحجيم أحداث انتفاضة سنة 1871 حتى يتمكن المستوطنون من الحصول على تعويضات تحت مسمى ضحايا انتفاضة 1871 التي كان يشرف عليها، ينظر:

-Narcisse Faucon, livre d'or de l'Algérie 1830-1889, Paris:1889, P: 335-336.

2- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص: 82.

3- روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص: 63، 66.

2-الجمهورية الثالثة وجزائر المستوطنين:

في الأيام الأخيرة من حكم لويس نابليون، بدأ المعمرون يقرضون أنفسهم على الساحة الجزائرية ويؤثرون في مجرى الأمور، سيما وأن سياسته الداخلية كانت مهزوزة والباريسيون يعارضون مشاريعه الارتجالية، وشعر الامبراطور بضعفه أمام المستوطنين الأوروبيين، فحاول إرضاءهم عن طريق إصدار مرسوم يوم 31 ماي 1870 بحيث يتحرر رؤساء العمالات الثلاثة في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية، وحسب هذا المرسوم فإن رؤساء العمالات صاروا يتمتعون بالاستقلال التام في العمل، والعسكريون لا يسيطرون على المناطق المدنية وينحصر نفوذهم في المناطق العسكرية، وفي يوم 11 جوان 1870 أصدر الامبراطور مرسوما آخر يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية وإختيار الأعضاء الذين يمثلوهم في المجالس العامة، وقد أثارت هذه القنازلات للمعمرين غضب الجيش والحاكم العام ماكماهون الذي استقال من منصبه احتجاجا على سياسية الخضوع للضغط المتوالية على الامبراطور لنقل السلطة في الجزائر إلى يد المستوطنين⁽¹⁾.

غير أن التطورات التي حدثت بعد هزيمة فرنسا في معركة سيديان وميتز⁽²⁾ واستسلام الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث الذي تلاه الانقلاب في باريس، قد أدى إلى إلغاء نظام الإمبراطورية الثانية والإعلان عن قيام الجمهورية الثالثة ذات الميول اليسارية في شهر سبتمبر 1870، فاستقبل أوربيو الجزائر ذلك بحماس شديد تحول إلى هيجان واضطراب في السلطة بالجزائر، وضد الجزائريين الذين تعرضوا للتهديد، ذلك أن الإعلان عن قيام نظام جمهوري كان بمثابة الانتصار لهم لأنه خلصهم من مشروع المملكة العربية الذي تم الإشارة إليه سابقا، كما خلصهم من السلطة العسكرية ونفوذها القوي الذي كان أكبر عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم، رغم ما وصلوا إليه من سطوة ونفوذ، وقد بالغوا في فرحتهم لدرجة أنهم فكروا في الانفصال عن وطنهم الأم فرنسا، والاستقلال بالجزائر، ولو بمساعدة أمريكا أو بريطانيا في صورة ما إذا عجزت فرنسا في التصدي للغزو البروسي حيث قاموا بحركة تمرد في الجزائر ووهران وقسنطينة لكنهم فشلوا في النهاية، خاصة بعد أن داهمتهم ثورات الأهالي بزعمامة المقراني والحداد، وغيرها الثورات⁽³⁾.

1- صابر بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ط: 01، ص: 137.
2- تقع مدينة ميتز في شمال شرق فرنسا، وهي مقاطعة تابعة لمنطقة اللورين على بعد 35 كلم من نانسي، فر إليها الجنرال الفرنسي بازين سنة 1870، وأصبحت تابعة للإمبراطورية الألمانية الجديدة منذ 10 ماي 1871، كما أصبحت عاصمة اللورين إلى غاية 1919، أما سيديان تقع في شمال شرق فرنسا في إقليم أردان بالقرب من بلجيكا، ينظر: نادية زروق، المرجع السابق، ص: 35.
3- إبراهيم مياي، المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19، محاولة اجتثاث جذور الشعب الجزائري، جامعة قسنطينة، مجلة المعيار، 1997، ص: 324.

فصل تمهيدي: تبلور الإيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام.

والجدير بالذكر هنا، أنه ساد فرنسا بعد هزيمتها هذه حالة من اليأس، فبات نشوب ثورة ما أمرا محققا ولا مهرب منه، وللتحكم في زمام الأمور أنشأت باريس حكومة مؤقتة، سميت بحكومة الدفاع الوطني، ولما رفض بيسمارك⁽¹⁾، الاعتراف بأهلية هذه الحكومة، تقرر إجراء انتخابات في الثامن من فيفري 1871 لتشكل جمعية جديدة للنظر في قبول شروط الصلح أو رفضها وانتخب فيها 400 عضو ممن يناصرون إعادة الملكية، من 650 عضو يشكلون الجمعية، فعين تيير رنيسا للسلطة التنفيذية للجمهورية، ورغم أن جول فافر كان متوليا وزارة الخارجية فقد أصبح التوجيه الفعلي للمفاوضات في يد تيير الذي توجه فور انعقاد الجمعية في بوردو لمقابلة بيسمارك والذي صمم على ضم الأزاس واللورين كما أصر على نزول الفرنسيين بمتز وستراسبورغ، ولما كان رفض هذه الشروط مستحيلا، تم التصديق على المعاهدة في مارس، ثم وقعت في صورتها النهائية في 10 ماي 1871⁽²⁾.

هذه الأوضاع وغيرها، كانت لها الانعكاسات الكبيرة على الواقع السياسي بالجزائر حيث راح الكولون يفكرون في مصالحهم، وكان الموضوع الرئيسي الذي يشغلهم هو التفكير بالانفراد بالسلطة والاستقلال عن باريس وعدم السماح للحكومات بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وكانت سياستهم هذه تشبه سياسة المستوطنين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين انفصلوا عن بريطانيا، وقد وطدوا ذلك عبر علاقات نافذة ومؤثرة مع أرباب العمل والصحفيين والبرلمانيين على وجه الخصوص، وكان هدفهم من ذلك هو الاعتماد على تأييدهم في إبعاد القادة العسكريين من دوائر صنع القرار في الجزائر ثم عزل الشخصيات الجزائرية عن فرنسا حتى لا يكون للجزائر أي تمثيل في فرنسا، من ثمة لا تجد أصواتا تعبر عن واقع البلاد الذي زاد تدهورا أكثر⁽³⁾ وبذلك بدأت التحركات وزادت الشكوك حول النوايا المحددة في ضبط طبيعة النظام الجديد ووصل الأمر لشوارع الجزائر أين رفع المزارعون والمعمرون وتجار البحرية والمنفيون الجمهوريون أصواتهم حيث تحمس الكثير منهم حول قراءة أوراق الجمهوريين، وفي نفس الوقت كان الحاكم العام للجزائر الجنرال بارون دو ريو⁽⁴⁾ وجه في الرابع من سبتمبر نداء إلى سكان الجزائر وطلب منهم أن يلزموا الهدوء ويوحّدوا أفكارهم⁽⁵⁾.

1- أوتو فون بيسمارك 1815 - 1898، رجل دولة ألماني من أسرة أرستقراطية بروسية، عرف بمواقفه المناهضة لثورات الطبقة الوسطى عام 1848، عين ممثلا لبروسيا في مجلس الكونفدرالي الألماني في فرانكفورت عام 1851، وعمل سفيراً في سانت بطرسبرغ وباريس، ثم أصبح رئيس وزراء بروسيا عام 1862، ينظر:

-F. H. Hinsley, Werner Richter Bismarck, Tr Brian, London: Publishers Ltd, 1964, p: 33-48.

2- نادبة زروق، المرجع السابق، ص: 137.

3- حياة سيدي صالح، الجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871 1895، دار الهدى، 2012، ص: 18.

4- François Louis Alfred Durrieu ابن شقيق الجنرال الطعان سيمون ديريو، ولد سنة 1812، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير، ثم التحق بالعمل الطبوغرافي في الجزائر سنة 1840، ليتدرج في الرتب العسكرية حتى عين كنواء سنة 1859، ثم نائب حاكم الجزائر منذ 1961 إلى غاية إلغاء المنصب سنة 1870، ينظر:

-A N F, site de Paris, Cote LH/875/49, N° de notice L0875049

5- نادبة زروق، المرجع السابق، ص: 46.

فصل تمهيدي: تبلور الإيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام.

والواقع أن التخلص من الحكم العسكري ظل انشغالا يراود الكولون على اختلاف جنسياتهم طيلة الأحداث التي لحقت بالانقلاب وتغير نظام الحكم في فرنسا، رغم ما قدمته المؤسسة العسكرية من خدمات من قبل في السيطرة على الجزائر وإرساء السلطة الفرنسية من جهة، وتوطين الكولون والسهل على أمنهم وراحتهم على حساب السكان الأصليين من جهة أخرى، إلى جانب التصدي لكل أنواع المقاومة التي ما فتئت تظهر هنا وهناك، غير أن الكولون اعتبروا الحكم العسكري بمثابة حجرة عثر التي تقف أمام الكثير من مشاريعهم الاستيطانية وخاصة تلك المتعلقة بنزع الأراضي والملكية من الجزائريين، وملاحقتهم حتى في لقمة عيشهم والاستقرار في مناطقهم⁽¹⁾.

وقد وصل هذا التوجس حد التمرد ببلدية الجزائر، وتأسيس لجنة الدفاع الجمهوري التي برزت في العصيان البلدي بشكل واضح، ومع بداية شهر نوفمبر ظهرت موجة عارمة من السخط في الشارع أثناء تلقي أخبار استسلام الجيش الفرنسي للسلطة، ولم تقتصر الأحداث على مدينة الجزائر بل انتشرت بسرعة في كل من وهران وفي مدن أخرى لا تقل أهمية حيث أنشئت فيها لجان الدفاع، ونفس الأحداث عرفت كل من قسنطينة وعنابة، لكن لقلّة عدد الأوروبيين فيها توصلت إدارة المحافظة والجيش إلى التحكم في الوضعية وتزامنا مع هذه التحركات وجهت الجمهورية الثالثة نداء لكولون الجزائر في الخامس من سبتمبر، أين طلبت منهم الالتزام بالهدوء وطلبت من السلطات المدنية والعسكرية الحفاظ على مهامها⁽²⁾.

وأمام ضغوطات وتحركات الكولون المستمرة، أصدرت حكومة الدفاع الوطني في تور Tours قرارا يوم 24 أكتوبر 1870 نص على تطبيق الأمور التالية:

- إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وامتيازات رؤساء الأهالي.
 - إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين لها.
 - تجنيس اليهود بصورة جماعية وإجبارية وفق قرار الوزير اليهودي كريميو
- وقد تبع هذه القرارات، إصدار مرسوم يوم 19 مارس 1871 الذي جاء فيه:
- تقسيم الجزائر إلى قسمين شمالي مدني وجنوبي عسكري.
 - يحكم الاقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية
 - يتم انتخاب مجالس بلدية وولائية وفق ما يجري في فرنسا.

1- حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص: 16.

2- لاديه زروق، المرجع، ص: 16.

فصل تمهيدي: تبلور الإيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام.

- يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب تسعة نواب في المجلس الوطني وثلاثة في مجلس الشيوخ.
- يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم⁽¹⁾.

وبمجرد تنصيبه كأول حاكم مدني بالجزائر، صرح دي قيدون de Gueydoun⁽²⁾ مؤكداً بأن العنصر الفرنسي يجب أن يتولى بمفرده إدارة شؤون البلاد، ووعد بالتراجع عن تطبيق قرارات توزيع الأراضي على الأهالي التي أقرها، بسخاء مبالغ فيه، القانون الإمبراطوري الصادر سنة 1863، وقد تفاءلت الصحافة الفرنسية بالجزائر خيراً بهذه البداية الواعدة، وبادرت البلديات إلى توجيه آيات الشكر للحاكم المدني، وما لبث هذا الأخير أن عبر عن اعتزازه بكونه موضوع ثقة المدنيين رغم الشارة العسكرية التي كانت على كتفيه، وقد دفعه ذلك الاعتزاز إلى مضاعفة التصريحات المداهنة للكلون عبر قوله " ليس أمامي سوى تحقيق هدف واحد ألا وهو الإشراف على التسيير بدل الاكتفاء بإصدار الأوامر لتحقيق التطلعات المشروعة للمستوطنين الجزائريين، واستمرت الصحافة تتوه بسجاياه عندما أعلن استعداداه لإحلال تنظيم إداري جديد يتجاوز زعماء الأهالي⁽³⁾.

وفي إطار هذه التحولات المؤيدة للكلون، قررت حكومة الجمهورية الثالثة إلغاء المكاتب العربية وحولتها إلى مكاتب لشؤون الأهالي أو أبناء البلد، كما تقرر منح التمثيل النيابي لكل ولاية جزائرية في البرلمان الفرنسي، ثم السماح للمعمرين الأوروبيين سنة 1875 أن يكون لكل ولاية ممثل لهم في مجلس الشيوخ الفرنسي، وفي مجال القضاء أصبحت المحاكم تتشكل من الفرنسيين فقط، كما أشرنا سابقاً وتصدر الأحكام التي ترى أنها تخدم قضايا الكلون فقط، وبعد تحقيق هذه الانتصارات السياسية حول قادة الجالية الأوروبية أنظارهم إلى مسألة تعمير الجزائر بالعناصر الأوروبية، قادرة على استغلال الأراضي والاستفادة من الطاقة البشرية المتوفرة بسهولة، وقد وضع الأوروبيون خطة لجلب ما يقارب مليون مهاجر جديد، وهذا بقصد الاستيلاء على نصف أراضي العرب سواء بإبعادهم أو مصادرتها، ثم الاعتماد على الدولة لتمويل مشاريع الإسكان والإقامة⁽⁴⁾.

1- إبراهيم مياشي، المرجع السابق، ص: 325، 326.

2- Louis Henri Gueydoun ولد يوم 22 نوفمبر 1809 قروندفيل، تابع دراسته بأونقولا، وبعد تربيص طويل عين كمستشار في البحرية سنة 1958، ثم أصبح نائب رئيس اللجنة الاستشارية للمستعمرات ثم عضواً رئيساً في مجلس الأميرالية، عين كأول حاكم مدني للجزائر بعد تأسيس الجمهورية الثالثة، وأصدر العديد من القرارات المتعلقة بملكية الأراضي، توفي في ديسمبر كانون الأول من سنة 1886، ينظر:

-Extrait de Gaulois Paris N° 3 décembre 1886.

3- رونيير أجرون، المرجع السابق، ج: 01، ص: 95.

4- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 325.

والشيء الذي جعل الكولون مقتنعين بنجاح خطة مشاركة الدولة في مساعدتهم للتغلب على الصعاب التي تعترض سبلهم هو تفاقم عدد المهاجرين الفرنسيين القادمين من مقاطعة الأراس واللورين التي أصبحت تابعة لألمانيا بعد هزيمة 1870، فالحكومة كانت مجبرة على إيجاد العمل لأولئك الفرنسيين الفارين من المنطقة المحتلة، والمكان الوحيد الذي يسعهم هو الجزائر التي في إمكانها أن تستوعبهم وتجنب الحكومة الفرنسية قضية مزاحمة سكان فرنسا من طرف لاجئين جدد⁽¹⁾.

وأمام هذه التطورات المتسارعة التي كانت في صالح المستوطنين الأوروبيين، بقي الأهالي الجزائريون دون أدنى اعتبار أو قرار، ومما زاد في تفاقم أوضاعهم هو تشييد نظام سياسي جديد صارت فيه السيادة للكولون، قابضين فيه على زمام الحكم بيد من حديد، حيث استأثروا بجميع الحقوق واستولوا على كل الخيرات، كما شغلوا جل الوظائف العمومية والمهن الحرة، إلى جانب احتكار ميدان الزراعة والصناعة والتجارة ورؤوس الأموال وغيرها، ومما زاد الطينة بلة قيام السلطات الفرنسية بسن العديد من القوانين الجائرة، ومنها قانون وارنيه Warnier الذي كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للأعراس والقبائل، حتى تصبح لقمة سائغة بيد المستوطنين⁽²⁾.

ويتضح مما تقدم، أن النظام العسكري بعيوبه ومساوئه التي لا تعد ولا تحصى، إلا أنه يعتبر أهون من الحكم المدني على العهد الجمهوري، فبالرغم من تعنت القادة العسكريين واستلانتهم على الأراضي الخصبة، فإن القادة الجمهوريون قد ساعدوا الأوروبيين على فرض إرادتهم على أملاك الجزائريين وتحويلهم إلى مجرد عاملين بالأجرة أو إجبارهم على الهجرة لأماكن أخرى بحثا عن لقمة العيش، كما أن القادة الجمهوريون هم الذين جاءوا بالبرامج المسطرة لتوسيع نطاق التعمير الرسمي وتقديم المساعدات الحكومية الضخمة لإنشاء المشاريع التجارية والعمرانية الخاصة بتسهيل إقامة الجاليات الأجنبية في الجزائر وأكثر من هذا عمد قادة الجمهورية الثالثة إلى اتباع سياسية اخضاع تونس والمغرب ووضعهما تحت الحماية، وبفضلهم أيضا منحت الجالية اليهودية بالجزائر حق الحصول على الجنسية الفرنسية دون أن يتخلوا عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية⁽³⁾.

1- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 139.

2- إبراهيم مياشي، المرجع السابق، ص: 327.

3- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 327.

وبعبارة أخرى فإن سياسية الجمهورية الثالثة مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر كانت ترمي إلى رفع معنويات الكولون على حساب الجزائريين، وتحقيقاً لهذا الهدف قامت بتخصيص العديد من التسهيلات والإعانات لهم على اختلاف جنسياتهم حيث مست جل الميادين والقطاعات المهمة وفي مقدمتها الأراضي والعقارات كخطوة تشجيعية للاستيطان، وفي نفس الوقت قامت بسن الكثير من القوانين والتشريعات الجائرة التي ساهمت في تردي أوضاع الأهالي والتضييق عليهم أكثر من ذي قبل، الأمر الذي خلق موجة من التذمر والاستياء أدت طيلة سنوات السبعينات وما بعدها إلى نشوب العديد من الثورات والانتفاضات بالجزائر.

3 - انتفاضة القبائل الكبرى 1871:

عبر أحداث التاريخ والعلاقات الإنسانية هناك جدلية بين الاحتلال والمقاومة، بحيث لا يمكن أن يكون هناك احتلال بدون مقاومة ولا هذه بدون احتلال، قد يتخذ الاحتلال أشكالاً مختلفة لكنه يظل احتلالاً وسيطرة على الآخر، فيؤدي ذلك إلى التحدي وردود الفعل وهو ما نسميه المقاومة، وقد تكون هذه الأخيرة عنيفة عنف الاحتلال وقد تكون ضعيفة كالتحدي النفسي أو الموقف السلبي لكنها تظل مقاومة كامنة ومكتومة، في انتظار لحظة الانفجار وفرصة الضرب بقوة وعنف، وهكذا يتضح أن إشكالية المقاومة تحتاج - مثل إشكالية التحرر إلى ظروف معينة واستعدادات خاصة⁽¹⁾، هذه الظروف والاستعدادات التي طالما كانت حاضرة في تاريخ المقاومة الجزائرية على اختلافها وتنوعها، فمنذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية جلانه، حمل الجزائريون لواء الجهاد والمقاومة في سبيل تحرير بلادهم من جهة وكان هذا الدافع الأول في أي تحرك لما يحمله من مبررات واقعية ومنطقية، ومن جهة أخرى لمواجهة مختلف التحديات التي فرضتها السيطرة الاستعمارية كمحاولة مبدئية للحفاظ على المقومات المعنوية والمادية للشعب للجزائري، وهو الأمر الذي كثيراً ما دفع الجزائريين للثورات والانتفاضات المسلحة خلال القرن 19، حيث قدمت كل منها ما يمكن تقديمه على الرغم من التباين في الدوافع والمسببات من واحدة لأخرى والذي ترتبت عنه نتائج مختلفة وفق سياق الفعل وردوده.

1- أبو القاسم سعد الله، مجادلة الآخر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006، ط: 01، ص: 33، 35.

وحين نتصفح سجل الانتفاضات التي تعاقبت على أرض الجزائر، فربما يصح القول - على حد قول أجرون- بأن ثورة 1871 هي التي كان يتوقع حدوثها أكثر من غيرها، فيها هو الكونيل lapasset من أكثر الفرنسيين نصرة لسياسة نابليون المهمة بقضية الأهالي يكتب في 31 مارس 1865 إلى صديقه عريان urban مستشار الحاكم العام، قائلا: إننا الآن، وسنظل لمدة طويلة نواجه شعبا لا يتحمل هيمنتنا وهو يبحث ما وسعه ذلك، عن أية وسيلة تمكنه من التخلص منا، إن جيشنا هو ملاذنا الوحيد لفرض هيمنتنا ما لم تواجهنا بعض التعقيدات على الساحة الأوروبية، والحال أن الأفق مظلم حاليا وأن أي مشكلة تهز القارة العجوز سوف ترغمنا على تقليص عدد جنودنا في إفريقيا، مهما يكن، فإن مشاعر الاستقلال والتطرف الديني هنا، متربصة بنا وهي تترصد الأوضاع، لقد وقعت الانتفاضة" ومن جهته كان عريان يحذر منذ سنة 1862 من أن يحدث للأهالي مثل ما حدث في منطقة لافندري الفرنسية حيث حملت الطبقات المحرومة السلاح للدفاع عن الامتيازات، "قد يحدث مثل ذلك في الجزائر إذ حاولنا تجريد العائلات الكبيرة من سطوتها وأبهرتها"⁽¹⁾.

والمواقع أن التوتر كان يسود الجزائر منذ مجاعة عامي 1867-1868، وكان الجزائريون على استعداد كبير للقيام بثورة مسلحة إذ ما حاولت السلطات الفرنسية أن ترتكب ضدهم أشياء سيئة حسبما أكد الكولونيل هانتوتو في خطابه إلى لجنة راندون عام 1869، ووافقه في ذلك الحاكم العام ماكماهون الذي أكد في شهر جوان من نفس العام بأن الجزائر خاضعة بالقوة لكن سكانها لن يستسلموا، وأي حادث ترتكبه فرنسا ضدهم سيؤدي إلى ثورتهم، والسبب في رأيه هو تدمير العائلات الكبيرة التي أصبحت تفقد ثققتها في فرنسا وهكذا اشتد التوتر خاصة بعد أن شرع الأوروبيون في فرض سيطرتهم على البلاد، وأخذوا يظهرون احتقارهم واهانتهم للسكان بشكل واضح⁽²⁾، وزاد إعلان تطبيق النظام المدني في تحطيم معنوياتهم وتقوية روح الغضب والتذمر في أوساطهم⁽³⁾.

1- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 13، 14.

2- في هذا السياق طرح مرسوم كريميو 1870 الخاص بتجنيس اليهود العديد من الإشكاليات عند العرب، حيث ذهب العديد من الفاعلين الاستعماريين بأن هذا المرسوم لعب دورا كبيرا في اندلاع انتفاضة 1871، وهو ما ناقشته غرفة النواب الفرنسيين في ماي 1899، حيث أجمع أغلب النواب على أن المقراني والجزائريون عامة كانوا يعادون اليهود والسامية المزعومة، وأن انتفاضة 1871 جاءت نتيجة تجنيس اليهود، ينظر:

-Gustave Rouanet, l'Antisémitisme Algérien, Discours Prononcé A la chambre des Débuts 1889, Paris, S.d, P: 25-27.

3- يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد عام 1871، الجزائر: وزارة المجاهدين، 2009، ص: 13، 14.

وفي سنة 1870 كان جميع المسؤولين العسكريين متفقين على هذا الرأي، ذلك ما كشفه الحاكم عام ماكماهون حين أدلى بشهادته أمام لجنة Randon-Behic حيث تحدث عن انتشار مشاعر السخط العميق في أوساط المسلمين، وصرح بأن الأمن العام معرض للتهور، وقد نسب الحاكم العام انتشار تلك المشاعر إلى سببين رئيسيين أولهما في رأيه هو تقلص نفوذ زعماء الأهالي كل يوم أكثر وما ينجر عنه من ضياع للامتيازات، ومن جهة أخرى أخذت العلاقات بين الأوروبيين والأهالي تزداد توترا كل يوم، ذلك أن الأساليب المنتهجة من طرف الأوروبيين تجاه العرب، كانت قاسية وظالمة وخاصة في المراكز الحضرية الكبرى، حيث كانوا يشعلون فتيل العداوة جهارا نهارا وأن الصحافة ماضية في حملتها ضد العرب، فهي تصورهم في أعين المستوطنين في أبشع الصور الممكنة، وغرضها من وراء ذلك هو تحريك الأحقاد والكراهية⁽¹⁾.

ومما زاد الأمر سوء تلك الهجرات المنظمة من فرنسا وعموم أوروبا نحو الجزائر وما صاحبها من مصادرة أملاك الجزائريين من أراضي وعقارات ومواشي، الأمر الذي أدى إلى انتشار البؤس والفقر والحرمان بين الجزائريين أصحاب الأرض، والغريب في الأمر أن حكومة الإمبراطورية الثانية ونابليون الثالث، كان يتبع ما اصططح عليه بالسياسة العربية التي تهدف إلى حماية الجزائريين حسب، وهذا ما يؤكد تناقض السياسة الفرنسية مهما يكن طابعها، وبكفي للقارئ في هذا السياق أن يتصفح جريدتي المبشر والأخبار الصادرتين بالجزائر آنذاك ليرى ويشاهد القوائم الطويلة للأراضي المصادرة من الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى، كان لحملة التنصير المسيحية أن أزججت الجزائريين كثيرا خاصة في منطقة القبائل سيما بعد أن طالب الأسقف لافيغري بحرية التبشير - سننطرق لها لاحقا- وراح يستغل مجاعة 1866 أين قام بتمسيح الكثير من الأيتام الجزائريين ووضعهم في القرى المسيحية، قد دفع العديد من رؤساء القبائل إلى عزمهم في الدفاع عن الإسلام وهو ما عبر به أحدهم بقوله "لن نتخلى أبدا عن ديننا وإذا أرادت الحكومة أن ترغمنا على ذلك سنطلب منها الوسيلة لمغادرة البلاد، وإن لم نجد وسيلة، فإننا نفضل الموت على اعتناق دينكم"⁽³⁾.

1- روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 14، 15.

2- سعدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: حباسي شلوش، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2008، 2009، ص: 68.

3- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1830-1954، تر: محمد المعراجي، منشورات Anep، 2008، ص: 210.

كل هذه العوامل وغيرها، أدت إلى تدمير الجزائريين وتأهبهم للدخول في مواجهات مع سلطات الاحتلال الفرنسي، وكانت البداية مع انتفاضة 1871 التي اختلف الكتاب والمؤرخون في توصيفها وتحديد طبيعتها لتدخل الدوافع والأسباب وراء اندلاعها، حيث ذهب الكثير منهم وخاصة الفرنسيين إلى أنها كانت في واقعها انتفاضة في إطار رد فعل وحركة عصيان على القرارات الفرنسية بخصوص عائلة المقراني⁽¹⁾.

ومن ضمن هؤلاء نجد لويس رين⁽²⁾ الذي أرخ لهذه الانتفاضة في كتاب ضخّم جاء في مقدمته أن انتفاضة 1871 " لم تكن ثورة شعب مقهور ضد حاكم طغاة، ولا حركة سياسية ذات مطالب وطنية، ولا حرباً دينية أو عرقية، بل كانت مجرد حركة عصيان مدني قادها عدد من نبلاء السيف المتذمرين، وواحد من وجهاء الأشراف ممن كانت لهم الزعامة الروحية على رأس واحدة من أعرق الطرق الدينية العتيقة وما يزال الأهالي في أيامنا هذه يسمونه عام المقراني وما من شك في أن أحداث هذه السنة سوف يخلدها التاريخ تحت تسمية انتفاضة المقراني"⁽³⁾، حتماً ليس من المستبعد أن يذهب لويس رين أو غيره من الفرنسيين إلى هذا الطرح وإن كان فيه بعضاً من الصحة، فالحقيقة التي يتفق عليها جل المؤرخين أن تحركات المقراني الأولى كانت في إطار التصييق الذي مارسه عليه السلطات الفرنسية، غير أن هذا لم يكن سبباً وحيداً في اندلاع هذه الانتفاضة، بل كان للعوامل التي ذكرت سابقاً وغيرها الدور الكبير في اتساعها وانتشارها والتحاق العديد من الأطراف بها وعلى رأسهم عائلة الشيخ الحداد.

1- استقرت عائلة المقراني منذ فترة طويلة بقلعة بني عباس التي شكلت حصناً منيعاً لهم، وكانت عائلة غنية يمتلك أفرادها مزارع واسعة وثروة كبيرة، في سنة 1838 حصل الحاج أحمد المقراني على مياحة جميع السكان الذين يقعون تحت سلطته، ومنحته فرنسا بتاريخ 1838/09/30 لقب خليفة بأسر ملكي، جعلت منه السيد المطلق للمنطقة، توفي سنة 1853 بمرسيليا لدى عودته من الحج وخلفه ابنه الأكبر لحاج محمد المقراني في المنصب الذي لم يشغله طويلاً وقلص إلى درجة باشا أعاء، بنظر: الطاهر أوصديق، ثورة 1871، تر: جباح مسعود، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص: 35.

2- اشتغل النقيب لوي رين L.Rinn رئيساً للمكتب العربي ببسكرة في الفترة من 07 جوان إلى 20 أكتوبر 1870 ثم في باتنة من 20 أكتوبر 1870 إلى سبتمبر 1871 فساعدته هذه الوظيفة على أن يكون ذا صلة بأحداث الثورة، ثم عين مستشاراً للحكومة العامة ونائباً لرئيس الجمعية التاريخية بالجزائر العاصمة، ورئيساً للمصلحة المركزية لشؤون الأهالي مما سمح له بالاطلاع أكثر على هذه الثورة ولهذا فإن كتابه: "تاريخ ثورة 1871 بالجزائر الذي صدر في عام 1891م من أهم الكتب عن هذه الانتفاضة من حيث الشمول وتتبع الأحداث، بنظر: عبد القادر صحراوي، مقاومة المقراني والحداد من خلال كتاب لوي رين، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة بلعياش، 2016، ع: 11-12، ص: 273-274.

3- لوي رين، تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، تر: مسعود لحاج مسعود، الجزائر: دار الكتاب، 2013، ص: 13، 14.

وبغض النظر عن دوافع وأسباب اندلاع الانتفاضة والتي أثارت الكثير من الخلاف حتى أثناء اندلاعها، سواء بين الفرنسيين أنفسهم أو حتى بين الجزائريين، فإن هذه الانتفاضة شهدت تطورات كثيرة وأخذت أبعادا كبيرة خاصة بعد انضمام باقي الزعمات الدينية لها وفي مقدمتهم الشيخ الحداد⁽¹⁾ أين خرجت من طابعها الارستقراطي الذي مثلته عائلة المقراني وحدها نحو الطابع الشعبي والجهادي حيث شارك فيها مختلف فئات المجتمع ومن ضمنهم الإخوان الرحمانيين الذين ساهموا في اتساعها وامتدادها من الجزائر إلى قسنطينة وشرشال وجيجل حتى باتنة وبوسعادة ومن سور الغزلان إلى منطقة الصومام وجبال البابور وجرجرة، ثم بجاية ودلس وغيرها⁽²⁾.

وقد أدرك الباشاغا المقراني أن الدين عامل قوي في مواجهة فرنسا لما اختبره فيه من مواجهة التنصير في المنطقة، وعلى هذا الأساس سعى أولا إلى إصلاح ذات البين بين زاوية صدوق وباشاغا شلاطة ابن علي الشريف⁽³⁾ قبيل اندلاع الانتفاضة بأسابيع، ولما أعلن الثورة أدرك أن اقناع الشيخ الحداد بمشاركته في هذه الثورة، سيزودها بعشرات الآلاف من المجاهدين من أبناء زاوية الصدوق، وهو ما حصل فعلا، فبعد نشوب أحداث مجانة والبرج صبيحة 16 مارس 1871، توالى رسل الباشاغا المقراني إلى صدوق لإقناع الشيخ الحداد بالجهاد، وكان آنذاك شيخا طاعنا في السن ولم يخرج من خلوته منذ عدة سنوات، وفي يوم السادس من أفريل حل بزاوية صدوق آخر وحد للمقراني، وفي اليوم الموالي استدعى الشيخ مقدميه بالمنطقة لأجل التشاور، وفي صباح يوم 08 أفريل احتشد بصدوق عدد كبير من اتباع الزاوية وخرج الشيخ الحداد متكئا على كتفي ابنه الشيخ عزيز والشيخ محمد وصلى بالناس ودعا بالنصر، ثم أعطى الأذن لاتباعه ليقتحموا ميدان الجهاد ومواجهة قوات الاحتلال الفرنسي⁽⁴⁾.

1- هو الشيخ محمد بن أمزيان بن علي بن محمد الحداد، ولد سنة 1791، وينحدر من عائلة عريقة استقرت بالمنطقة منذ قرون وظلت تتمتع بمكانة روحية كبيرة في بلاد القبائل، باعتبارها المشرقة على الزاوية الرحمانية في صدوق والتي تنتسب إليها كل الزوايا الرحمانية عبر البلاد، تعود أصول أسرة الحداد إلى قرية بني منصور على ضفة اليملى لواء الصومام، اعتبر القائد الروحي للانتفاضة 1871، توفي بالسجن سنة 1873، ينظر: يحيى بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1995، ج 01، ص: 257.

2- Louis Rinn, Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger, 1891, P 200.

3- ابن علي شريف باشاغا شلاطة، كان مكلفا بمراقبة أهالي المنطقة ورفع التقارير للسلطات الفرنسية، وقفا على ما يزيد عن 12 رسالة بعثها لحاكم بجاية وسطيف، يقدم فيها مختلف تحركات الأهالي وأنشطتهم وحتى الاجتماعات التي كانت تقيمها عائلة الحداد، من ضمنها تلك الرسالة إلى حاكم بجاية في سنة 1870، تحت عنوان "جميع ما يقع في العمالة وغيرها"، والتي وصف فيها تحرك أعراس المنطقة واستعدادهم للتمرد:

(رسائل القايد علي بن شريف إلى حاكم بجاية) A.N.O.M, département d'Alger, 16 H62.

4- سعدي مزبان، المرجع السابق، ص: 71.

وبعد النجاح الذي أحرزه مبعوثو المقراني إلى الشيخ الحداد، ترك المقراني مجموعة من المقاتلين بعين المكان لمواجهة قوات الجنرال سوسي، واتجه إلى زمورة بشرق برج بوعريريج لإقناع كبار الفروع الأخرى من عائلة المقراني بالانضمام إليه، والذين كانوا على خلاف معه، ومنهم أولاد عبد السلام، أولاد عبد الله، ولاد بلقندوز، وبعد يومين من المفاوضات تمكن من إقناعهم وضمهم إلى حركته، وسرعان ما تبعهم في ذلك قادة آخرون كانوا من المترددين أو المعادين من قبل⁽¹⁾.

وقد دارت معارك كبيرة بين القوات الفرنسية وقوات الثوار ابتداء من 12 أبريل 1871 قرب جبل تفرطاست وفي غيرها من المناطق، وبعد أن فشل المقراني في محاصرة برج بوعريريج قام بشن هجوم ضد قوات الجنرال سوسي ردا على تهديمه عدة مزال في مجانية، أين تمكن من هزيمته ليتوجه بعد ذلك لمنطقة زمورة فاحتضنه أهلها وقدموا المساعدات لجنوده، وبعد الدعم الذي تلقاه هذا الأخير كلف محمد الصغير بن الشيخ للتوجه نحو منطقة راس الوادي وذلك لقطع الطريق أمام قافلة الفرنسيين التي يقودها النقيب ترتكان، حيث نجح في ذلك بعد معركة كبيرة بتاريخ 18 أبريل 1871 الأمر الذي ساهم في اتساع الثورة حيث وصل الثوار إلى مشارف سطيف، ومكن المقراني من التوجه إلى قلعة بني عباس حتى يستميل قادتهم ويضمهم إلى الثورة⁽²⁾.

ومن جهة أخرى تقدم يوم 20 أبريل من نفس السنة كل من الشيخ الجعدي وعدد لا يستهان به من الشخصيات والأعيان لحصار مدينة ذراع بن خدة، وفي نفس اليوم ترأس القائد علي أوقاسي جيشه المقسم إلى ثلاث تشكيلات وبدأ زحفه اتجاه العاصمة، ونظرا لكونهما نقطة أمامية مهمة فقد وصلت إلى بودواو تعزيزات معتبرة من الجيش الفرنسي، وقام المقدم فورشو بتدعيم دفاع العاصمة واتخذ احتياطاته لإيقاف تقدم المجاهدين، فكانت قوات القناصة الأفارقة والصاباحية المدعمين بالميليشيات في استنفار وتأهب للوقوف ضد أي محاولة لتسلل المجاهدين، وفي يوم 21 أبريل التحقت ثلاث كتائب من قوات الزواف، ووصل بذلك عدد المقاتلين الذي وضع تحت قيادة فورشو إلى 3900، وفي يوم 24 أبريل تسلم كل من أهل فليسة وأيت جبر وأخذوا ينتقلون إلى معسكر علي أوقاسي، ونشبت معارك بين الطرفين تكبد فيها الفرنسيون خسائر معتبرة⁽³⁾.

1-الصادق تواتي، المبعوثون إلى كاليديونيا، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2010، ص: 63.

2-مزيان وشن، مجاعة عاصمة المقرانيين، ثلاث قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري، القرن 16-19م، دار الكتاب العربي، 2005، ص: 161، 162.

3-الصادق تواتي، المرجع السابق، ص: 77، 78.

وقد كثرت وتعددت المعارك بين قوات المقراني والقوات الفرنسية في مختلف المناطق الشرقية ومن ضمنها معركة العلّة بقيادة علي أوقاسي التي جعلت الحاكم العام ديقيدون يشعر بقلق شديد عندما علم بوقائعها، ونفس الشيء بالنسبة لمعركة أم الريح التي كانت بتاريخ 28 أبريل في البويرة والتي شهدت تجاذبا كبيرا بين الطرفين في وقت كان فيه المقراني لدى أولاد الشعير⁽¹⁾، وفي اليوم التالي استأنف طريقه في ساعة مبكرة نحو مجانة لتجنيد المتطوعين من قبائل أولاد عباس ومليكووش وبني منصور، ووصل إلى القصر على رأس جيشه الذي بلغ حوالي 4000 رجل، أين حط الرحال هناك وفي 02 ماي تفقد قواته وتوجه بها نحو البويرة⁽²⁾.

واستمر المقراني في معاركه لغاية يوم 05 ماي 1871، وهو اليوم الذي واجه فيه قوات الكولونيل تروملي الذي كان يحكم سور الغزلان، وبعد مواجهات عنيفة بين الطرفين اغتتم المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفاقه، وبينما كان كذلك فاجأه جنود الزواف الذين كانوا يراقبون الثوار من بعيد فأصابوه في جبهته وسقط شهيدا مع ثلاثة من رفاقه، وقد تم نقل جثمانه إلى قلعة بني عباس ودفن في مسقط رأسه، أما الشيخ الحداد الذي انضم إلى المقراني، استطاع أن يشكل جيشا يتكون من 12 ألف مقاتل وخاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي وأحدث هلعا كبيرا في الأوساط العسكرية، لكن الشيخ الحداد الذي تمكن أنصاره من التطوع للجهاد في مناطق كبيرة من البلاد، لم يتمكن من جمع السلاح الضروري لخوض معارك حاسمة ضد قوات الاحتلال، وبذلك فشلت خطته لإيقاف الزحف الفرنسي في جبال القبائل، وتمكن الجنرال لالماند يوم 24 جوان 1871 من تشتيت العائلات وحرق المنازل وإجهاض حركة المقاومة⁽³⁾.

وبدأت بعد ذلك كبرى القبائل في الاستسلام ومن ضمنها قبيلة آيت منقلات وقبيلة آيت يحيى وفي يوم 27 من ذات الشهر استقبل الجنرال لالماند قبيلة آيت إيتوغار وآيت بودرار وآيت بويوسف وكذلك قبائل اتحاد آيت بطرون، وفي نفس اليوم كتب علي أوقاسي إلى الرائد لوتولي ليعلن له أنه في اليوم الموالي سيرسل له 45 من المستوطنين الذين كانوا أسرى في برج منايل، وبعد ذلك حمل مبعوث زاوية صندوق رسالة إلى لالماند بصرح فيها أن الشيخ الحداد يعلن عن إيقافه القتال، وتقاطرت بعد ذلك طلبات الاستسلام من كافة

1- قبل مغادرة المقراني لوادي الشعير قام بإسناد قيادة الأعمال القتالية إلى أخيه بومزراق مع بعض المقدمين الرحمانيين بزعامة عزيز الحداد، يحيى بوعزيز، المرجع السابق: ص: 232.

2- الطاهر أوصديق، المرجع السابق، ص: 78، 84.

3- صابر بوحوش، المرجع السابق، ص: 147.

فصل تمهيدي: تبلور الإيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام.

النواحي، ولم يبق أمام سوسي إلا أن يلتزم من الحاكم العام تجميد الأمر بإبقاء القبض على الشيخ عزيز حداد والقايد علي شريف في إطار سياسية التهدئة التي تعطي نتائج أكثر مما تعطيه المعارك، غير أن الأميرال أكد على ضرورة مثول هؤلاء أمام محكمة الجنايات⁽¹⁾.

وقد بقي بومرزاق المقراني يواصل المقاومة من خلال معارك أنهكت قوته ولم يستطع مجاراة الحرب ضد القوات الفرنسية خاصة بعد استسلام الحداد الذي أثر كثيرا على معنوياته، رغم محاولات رص الصفوف بين قادة الزاوية الرحمانية لكنه فشل في مساعده وبعد انهزامه في معركة بالقرب من قلعة بني حماد بتاريخ 08 أكتوبر 1871 اتجه إلى الصحراء لكن الفرنسيين اكتشفوا أمره بالقرب من الرويسات بورقلة، وألقوا القبض عليه* حيث نقل إلى معسكر الجنرال دولاكروا ومنه أرسل إلى سجن كاليدونيا⁽²⁾.

وهكذا فإنه رغم القوة والتنظيم اللذان تميزت بهما الانتفاضة في بداية الأمر، إلا أنها لم تتمكن من الاستمرار على تلك الوتيرة، لأسباب تتعلق في مجملها باختلال التوازن بين الطرفين، كالنقص الفادح في السلاح والذخيرة والخبرة العسكرية بالنسبة لقوات المقراني إلى جانب الدور السلبي الذي قام به بعض الخونة ممن مدو العدو بالمعلومات وقتلوا في صفوفه، وكذلك توفر قوات العدو على المعلومات الميدانية الكافية، التي سمحت له بالتحرك الفعال والأمن، بالإضافة إلى التسليح الجيد والتدريب الميداني العالي، اللذان كانا يميزان الجيش الفرنسي مقارنة مع الثوار الذين كانوا يقاتلون بأسلحة بدائية، تتمثل في بنادق الصيد والسيوف والسواطير والمناجل والسكاكين والهرافات، مع افتقارهم لأدنى ثقافة عسكرية باعتبارهم فلاحين وعمال بسطاء هبوا للقتال تلبية لنداء الدين والوطن، ومن جهة أخرى كان أن تلقت الانتفاضة الضربة القاصمة، باستشهاد قائدها الأول الباشاغا محمد المقراني يوم 05 ماي 1871 بواد سوفلات بالأخضرية (باليسترو)⁽³⁾.

1-لوي رين، المرجع السابق، ص: 657-661.

2-حنيفي هلايلي، الظروف التاريخية المهددة لثورة المقراني والشيخ الحداد، جامعة بلعباس، مجلة الحوار المتوسطي، 2015، مج: 06، ع: 07، ص: 19، 200.

* مما تذكره الروايات التاريخية أن دورية عسكرية فرنسية عثرت على بومرزاق مغميا عليه، قرب بركة ماء في الرويسات، وتم اسعافه ونقله إلى المخيم الجنرال دو لاكروا، لينتم نفيه بعد ذلك إلى كاليدونيا الجديدة، إلى أن توفي هناك بعد 30 سنة من النفي والإبعاد، ينظر، بوحوش، المرجع السابق، ص: 148.

3-بشير فايد، قادة ثورة المقراني والحداد أمام محكمة الجنايات بقلنطينة سنة 1872، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، 2017، مج: 05، ع: 12، ص: 153، 154.

-الانعكاسات الأولية للانتفاضة:

يجمع العديد من المؤرخين وحتى بعض الفاعلين الاستعماريين على أن القمع الذي أعقب الانتفاضة قد تم تسليطه على جموع الأهالي دون أي تحفظات، فهذا هو لويس رين يصرح بأن " القمع كان رهيبا تجاوز في نظر الكثير مقدار الجرم الذي ارتكب"، أما الكولونيل روبين قال " هو أشبه بعملية انتقام منه إلى معاقبة تتناسب مع ما ارتكب من جرائم" وكتب de la Sicotière في أحد تقاريره بأن " مشاعر الغضب المشروع تجاه العرب قد امتزجت في بعض الأحيان بمشاعر أخرى، منها التعود على احتقار الحياة البشرية، وإضمار الكراهية بين جنس وآخر وتقشي الجشع الذي لا يشفى غليله"، والواقع أن الرأي السائد في أوساط المستوطنين فور اندلاع الانتفاضة، هو دفع ربحي الحرب في اتجاه الإبادة، وكانت الصحافة في طبيعة هذا التوجه حين قامت بحملة ضد التسامح المعهود ومن تلك التصريحات ذلك الذي جاء فيه⁽¹⁾، " إن إعطائهم الأمان يعتبر جريمة، وإن القانون الوحيد الذي ينبغي أن تواجه به تلك الحيوانات المسعورة هو قانون لنش"⁽²⁾.

وبناء على ذلك، قامت السلطات الاستعمارية في خطوة أولية بتطبيق العديد من القوانين الجزرية على الجزائريين، من ضمنها قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي عبر الحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين، حيث تم بعد الانتفاضة حجز أراضي العرش بالقوة على 315 قبيلة واغتنمت الإدارة الاستعمارية ذلك للحصول على 500 ألف هكتار من الأراضي لتأسيس الملكية الفردية، ليأتي في هذا الإطار قرار ليكسي لامبيرت lexis Lambert لحجز ممتلكات المقراني والقبائل المساندة له، فحجزت 313 ملكية جماعية منها 146 أعيد شراؤها بمتوسط خمسون فرنك فرنسي للهكتار الواحد بالنسبة للأراضي الزراعية، وعشرة فرنكات بالنسبة للأراضي الرعوية، بالإضافة إلى تعويض خسائر فرنسا في حربها مع بروسيا وأراضي الألزاس واللورين.

وتم في بدايات، تطبيق القوانين الجزيرية على تلك القبائل التي حملت لواء الانتفاضة والثورة حيث كلفت بدفع 26844220 فرنك، بالإضافة إلى تجريدها من أسلحتها المقدرة بـ 6365 بندقية و1239 مسدس و1826 سيف وثلاثة مدافع، واستمر تغريم الأهالي عامة حيث قدر مبلغ الغرامات حوالي 36 مليون ونصف فرك خص للاستيطان وبالنسبة للقبائل المنتفضة فكانت الغرامات والضرائب المطبقة عليها على النحو التالي:

1- روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 01، ص: 50.

2- قانون لنش Lynch (1837) نسبة إلى شارل لانث قاض في فرجينيا بأمريكا، ينص القانون على إمكانية الإعدام بغير محاكمة مشروعة، وبمجرد إجماع الحاضرين على ذلك، المرجع نفسه، ص: 50.

فصل تمهيدي: تبلور الإيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام.

▪ 210 فرنك ضريبة على كل من شارك في الانتفاضة وأظهر عداوة العلني لفرنسا.

▪ 140 فرنك ضريبة على كل من تجند وقدم المساعدات للثورة.

▪ 70 فرنك للذين يلفتون انتباه السلطات الفرنسية⁽¹⁾.

أما ما دفعته مختلف المناطق بسبب الانتفاضة فنجد:

▪ منطقة دلس 1444100 فرنك.

▪ منطقة تيزي وزو 3070630 فرنك.

▪ منطقة ذراع الميزان 1325200 فرنك.

▪ ناحية الجزائر 1260000 فرنك.

▪ منطقة سور الغزلان 668292 فرنك.

▪ منطقة بني منصور 561330 فرنك.

▪ الإقليم المدني 210000 فرنك⁽²⁾.

وإلى جانب الضرائب والغرامات المفروضة تمت مباشرة عملية حجز الممتلكات وكانت البداية بممتلكات المقراني وعائلته والتي تمت عبر مرحلتين، الأولى كانت بعد عشرة أيام من انطلاق الانتفاضة، حيث اتخذ يومها قرارا من السلطات العليا بالجزائر واعتمد في كافة الأرجاء قصد وضع ممتلكات المقراني تحت الرقابة القضائية، إلى جانب أملاك كل القبائل والعرب الذين ساندوه⁽³⁾ في ثورته، أما المرحلة الثانية فكانت بعد انتهاء الانتفاضة والتي مرت عبر إحصاء لكل ممتلكات المقراني والذي دام ما يقارب سنتين وفق قرار تحت رقم 220 يشمل كل الأفراد لكل الفروع الأربعة لعائلة المقراني، ثم تلاه قرارا آخر وسع دائرة جماعة المقراني إلى ستة فروع بإضافة ولاد بلفنذور وولاد عبد السلام، وهكذا تمكنت السلطات الفرنسية من تنفيذ مصادرة الأراضي التي قدرت مساحتها الإجمالية بـ 22829 هكتار⁽⁴⁾.

1 - Voir aussi: bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie 1871-1872 N505.

2- من العائلات التي شملها الحجز والتغريم نجد عائلة الشيخ الحداد التي قامت السلطات الفرنسية بتحريرات كبيرة حول ممتلكاتها ومصادر عيشها، وقد وقفنا على العديد من التقارير بخصوص ذلك، من ضمنها ذلك التقرير المؤرخ في 24 جانفي 1872 والموجه للحاكم العام، والذي يشرح الوضعية التي كانت عليها العائلة في هذه الفترة، إلى جانب تقارير أخرى مؤرخة في الثمانينات عبارة عن إحصاءات ومعلومات مفصلة عن العائلة ومختلف النشاطات التي كانت تمارسها زاوية صدوق.

-A.N.O.M, département d'Alger, 16 H62. (Au sujet de la famille Haddad).

3- حنيلي هلايلي، المرجع السابق، ص: 20، 21.

4- الصديق تواتي، المرجع السابق، ص: 110، 111.

كما تم حجز أملاك القبائل التي وقفت إلى جانب المقراني مثل قبيلة الخراشة ببلدية العلمة وقبيلة تاورقة التي تم حجز 3536 هكتارا من أراضيها، وأملاك سبعة عشرة فلاحا بسور الغزلان وأملاك المدعو رابيح بن حميدة من بلدية الفندق، واغتنمت إدارة الاحتلال الفرصة وحجزت أملاك العديد من الأعراش والعائلات ببلاد القبائل، مثل أملاك دوار أولاد عيسى وأولاد بن محفاف والعرايشة ويسر الويدان، ويسر الجديان، والزمور ويسر وأولاد سمير وسباو والقديم، ووزعتها على المستوطنين الجدد الوافدين من الأتراك والورين، وفقا لما نص عليه مرسوم 16 نوفمبر 1871، وللعلم فإن الأملاك المحتجزة كانت تشمل الأراضي الزراعية والعقارات المبنية وأيضا الأموال المنقولة (البضائع الحيوانات) باعتبارها مصادر ثروة يجب هدمها⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى تمت إحالة الموقوفين من قادة الانتفاضة الرئيسيين على المحاكم المدنية والعسكرية ومن ضمنهم الشيخ الحداد الذي حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتاريخ 19 أبريل 1873 لكنه سرعان ما توفي بعد 10 أيام من سجنه، بالإضافة إلى سجن زوجة المقراني دون محاكمة وابنته وابنة شقيقه بومرزاق، مع إصدار حكم الإعدام على هذا الأخير وكذلك على ابني الشيخ الحداد كل من عزيز⁽²⁾ ومحمد والتي عوضت فيما بعد بالنفي والابعاد القسري نحو كاليدونيا الجديدة⁽³⁾.

وقبل ترحيل هذا الأخير إلى كاليدونيا الجديدة تم تحويله إلى سجن قسنطينة، كما تمت مصادرة أملاك العائلة وجل مصادر عيشهم حتى لم يبق لهم ما يعيلهم، وقد وقفنا على ذلك من خلال رسالة مؤرخة في شهر جويلية 1871 بعثها الشيخ حداد عزيز من سجن قسنطينة إلى الوالي العام للجزائر يشكو فيها حال العائلة والمأساة التي وصلت إليها ويطلب منه النظر في أمرهم، ومما جاء فيها " ... قدم إلينا ولد من أولادنا ... عريانا جيعانا حتى غطيناه من كسوتنا ... وأعلمنا بأولادنا مثله، تركهم للشر والعر والبرد ولم يترك لهم الدمير - يقصد حاكم بجاية - ولو حصيرا يفرشوها في هذا الشتاء ... ونطلب من سيادتكم النظر إلينا بعين الرضا والحنانة، وسيادتكم لا تعاقب النساء والأولاد الصغار..."⁽⁴⁾.

1- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص: 440.

2- هو الشيخ عزيز، ابن الشيخ محمد الحداد بن أمزيان بن علي بن محمد الحداد، يرجح أنه ولد سنة 1842 بقرية احداين بصدوق ولاية بجاية، شارك في ثورة 1871 واعتبر القائد الروحي لها إلى جانب والده، توفي سنة 1895 بعد خروجه من السجن واختلفت الروايات حول سبب وفاته، ينظر: فايد بشير، جوانب من حياة الشيخ عزيز بن الحداد، جامعة سطيف، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2006، مج: 03، ع: 01، ص: 65-67.

3- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص: 21.

4- (رسالة أعزى حداد إلى والي الجزائر 1871). A.N.O.M, département d'Alger, 16 H 62.

وفي رسالة أخرى مؤرخة في الأول من جانفي 1872، كتب يشكو إلى الوالي العام تلك المظالم التي ألحقها حاكم بجاية بعائلة الحداد عبر مصادره وبيع كل أملاكهم بالإضافة إلى طلبه في إعادة النظر في تلك التوصيات التي حملها الجنرال لالماند كما أشرنا سابقا وكذلك الجنرال سوسي، وطلب منه الاحتكام إلى القوانين الفرنسية التي طبقت على غيرهم من الأعراس بفرض الغرامات فقط دون مصادرة الأملاك وبيعها، ومما جاء فيها " سيد سعادة والي ولاية الجزائر...وبعد انك جعلت أولا أمرنا بيد الشريعة الفرانصوية فإذا بالذمير بجاية ضرب في مالنا وباع ما عندنا برخص ولم يترك لنا ولو حصيرا لأولادنا يفرشوها وخطر في بالنا وأن هذا البلاء النازل علينا خاصة من دون الناس قبل وقوفنا أمام الشريعة بغير اذنك، وإن كان بإذنك لعلك غلطوك في الأجوبة سيد الجنرال لالمان الذي كتب الي خاصة وكتب إلى دارنا خاصة وجواب سيد الجنرال سوسي خاصة التي أيضا وذلك كله يعبر برجوعنا للطاعة فتأمل في ذلك ... " (1).

وفي أواخر جويلية من سنة 1873 كتب رسالة إلى الحاكم العام شانزي تضمنت جملة اعتذارات عما بدر منه خلال سنوات الانتفاضة، كما حملت بعض التوضيحات حول المضايقات والمصادرات التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية بين فترة وأخرى والتي كانت سببا في التمرد والعصيان (2)، وبعد نفيه إلى كاليدونيا واصل الشيخ عزيز مراسلاته للسلطات الفرنسية على أمل العفو عنه والسماح له بالعودة إلى الجزائر، وهو ما وقفنا عليه في رسالة الاستعطاف التي كتبها سنة 1882 والتي عبر فيها عن ندمه واعتذاره، جاء في ختامها (... ونطلب من سيادتكم أن تكتب إلى السيد ابريزيدان بنعم علينا بالعفو لنصير من جملة سكان وطن الجزائر ...) (3).

هذا ولم يقف انتقام السلطات الفرنسية الجديدة من زعماء الانتفاضة ومن شارك معهم فيها، بل وصل الأمر إلى الكثير من الفرنسيين ممن كان متحفظا على سياسة الكولون وخاصة قادة الجيش والمكاتب العربية، حيث اعتبرت بعض العسكريين مسؤولون عن الانتفاضة أو متواطئين معها، فجردتهم من أهليتهم واستبعدت معهم كل سياسة حماية ترمي إلى تشجيع تطور المسلمين، ومنذ ذلك الحين فرض كولون الجزائر إرادتهم فرضا يكاد يكون بلا معدل وأصبحت الجزائر "جمهورية فرنسية صغيرة" لا وزن فيها إلا لمصالح المستوطنين الفرنسيين دون غيرهم (4).

1- A.N.O.M, département d'Alger, 16 H62. (رسالة عزيز حداد إلى والي الجزائر جانفي 1872)

2- A.N.O.M, Ibid. 16 H62. (رسالة عزيز حداد إلى الحاكم العام شانزي جويلية 1873)

3- A.N.O.M, Ibid. 16 H62. (رسالة عزيز حداد إلى والي الجزائر جانفي 1882)

4- روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص: 79.

4- سلسلة القوانين المعادية للشخصية الوطنية:

لم يكن أغلب المستوطنين يتوقعون حدوث انتفاضة سنة 1871، ويعتبر ذلك الحدث سببا إضافيا في تحريك الضغينة العرقية واستفزازهم بخصوص السياسة المتبعة تجاه الأهالي، وهي لم تتغير في الواقع وإنما تميزت لعدة سنوات بتعطش متنام لا يشفي غليله سوى الانتقام، وما من شك في أنه من الواجب لفت النظر إلى هذا التصلب في المواقف وإلى تلك المشاعر المتأججة، لأن الأمور كانت ستأخذ مجرى أكثر طبيعية لولا الانتفاضة حيث كان من الممكن أن يتغير موقف المستوطنين باعتبارهم جمهوريين بعد الانتصار الذي حققوه ليتحولوا إلى محافظين راضين بأوضاعهم⁽¹⁾، غير أن المستوطنين الأوروبيين قد غيروا خططهم السياسية منذ سنة 1871 وأصبحوا يطالبون بسياسة جديدة تقوم على الانفراد بالسلطة وحرمان الجزائريين من أي تمثيل في البرلمان أو الحصول على الجنسية الفرنسية، وتركزت خططهم على أربع نقاط رئيسية أولها التخلص من رؤساء القبائل أو الشخصيات الجزائرية التي تعاونت مع المكاتب العربية، ثانيا إنهاء العمل بالشرعية الإسلامية وتطبيق القوانين الفرنسية، ثالثا إلغاء المكاتب العربية في كل أرجاء الجزائر رابعا تحويل المناطق العسكرية إلى الحكم المدني⁽²⁾، هذا فضلا عن عمليات الاستيطان التي زادت أكثر من قبل وأضحت تهدد الجزائريين في مصالحهم إن لم نقل في وجودهم.

وبذلك أضحي سن القوانين والتشريعات الجائرة يجري مع عمليات التوسع الاستيطاني، من أجل اغتصاب كامل البلاد من أهلها، وسلكت فرنسا في سبيل ذلك سياسة تهدف إلى جعل الجزائر جوهرة مستعمراتها في ما وراء البحار، نظرا لقربها من الوطن الأم ونظرا لثروتها الهائلة، وهكذا بدأت السلطة الاستعمارية تقوم بلعبة التشريع وتطويع وتمطيح القوانين، لاستخدامها كأسلحة لنهب أراضي وأموال الأهالي وتسليمها إلى الكولون الأوروبيون ومن ثم تحويل الجزائر تدريجيا إلى مقاطعة فرنسية، وقد دفعت الجمهورية الثالثة هذه السياسة إلى الأمام، فأعادت تمثيل المستوطنين في مجلس النواب وأقامت لهم مجالس إقليمية ومجالس استشاريا عاما ليكون الأداة التي تعبر عن مصالحهم الخاصة أمام حكومة باريس، أما السكان الأصليون لم يكن لوجودهم أي اعتبار، بل ربما فكر الفرنسيون فيما هو أبعد من سيطرة العنصر الفرنسي إداريا واجتماعيا وحتى ثقافيا⁽³⁾.

1- روبر أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 01، ص: 100.

2- صار بوحوش، المرجع السابق، ص: 169.

3- إبراهيم مياشي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912، منشورات متحف المجاهد، 1996، ص: 127.

أ- قانون الأهالي: (cod de l'indigénat):

لا شك أن مصطلح أندجان (الأهالي) لم يظهر بشكل رسمي إلا في عهد الجمهورية الثالثة، ذلك أنه حتى نهاية عهد الإمبراطورية الثانية كان الكلام يتمحور حول " مجتمع عربي" وجنسية عربية وحتى مملكة عربية، لكن بقي الأمر نذرا منذورا غير مستجاب لطموحات الإمبراطورية، وكان إعلان كلمة أنديجان في الحقيقة إعلانا عن سياسية جديدة تجاه الجزائريين، حيث أن الإجراءات القانونية المستجدة كانت تحطم العلاقات الأساسية للجزائريين وتفصلهم كليا عن المجتمع الكولونيالي، ومن هذه اللحظة فصاعدا سيتجنب الكولون إشراك الجزائريين في مشاريع الجمهورية، ودليل ذلك الجواب العنيف الذي قدمه المجلس العام لقسنطينة سنة 1881 للممثلين المسلمين، والذي لم يترك أي تقارب بين المجموعتين حيث كان الكولون يقولون " للحصول على مقاعد في مجالسنا التداولية أو الاستشارية، فما علينا إلا أن نذكر أسباب احتلالنا للجزائر لتؤكد من أنه ليس للعرب أي تمثيل في مجالسنا وخاصة في مجلس النواب (1).

ومن هذا المنطلق جاء قانون الأهالي وغيره من القوانين التي وضعت بقصد فرض النظام والانضباط في صف السكان المسلمين، بحيث يتعين عليهم أن يظهرُوا الطاعة العمياء للأوروبيين (2) مع أن سياسية التمييز ضد الجزائريين كانت معتمدة منذ بدايات الاحتلال، غير أن هذا القانون قد رسمها منذ سنة 1871 ثم أضيفت له مجموعة لواحق خلال الثمانينات بعد ثورة 1881م، وبذلك أضحي من أهم انجازات فترة الحكم المدني ومن أهم ما توصل إليه الكولون في التفتن لقمع الجزائريين وإذلالهم ونهب ممتلكاتهم وسلب حقوقهم (3)، فقانون الأهالي هو قانون زجري أرادت العدالة الفرنسية وضعه بهدف إذلال الجزائريين وجعلهم تحت الرقابة بصورة مستمرة (4)، وبذلك بالغت السلطات الفرنسية في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول في تعاملها مع الجزائريين، بل أصبحت تطور وتجدد أحكام الأنديجينا القاسية والصارمة النافذة على المسلمين حسب الظروف والأحوال، لدرجة أنه من جملة الأشياء التي يعاقب عليها قانون الأنديجينا تمسك المسلم الجزائري بقانونه الخاص الذي يستمد كل أحكامه من تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء كالزواج، والطلاق، والميراث، وغيرها من الأمور المتعلقة بالدين الإسلامي (5).

1- محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناتي، عبد العزيز بوشعيب، الجزائر: منشورات دحلب، 2007، ص: 185.

2- صار بوحوش، المرجع السابق، ص: 172.

3- حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص: 22.

4- صالح مزهود، المرجع السابق، ص: 270.

5- عقيلة ضيف الله، سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، 1998، ص: 314.

وقد تضمن قانون الأهالي جملة من المخالفات والعقوبات التي من شأنها أن تردع الجزائريين وتحد من تحركاتهم التي تهدد المصلحة الاستعمارية، ومن بين ذلك تلك الصلاحيات التي خولها القانون للحاكم العام عبر منحه سلطة توقيع العقوبات الصارمة على المسلمين الجزائريين دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن، كما خول للسلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك حيث تم التوسع في سلطات قضاء الصلح، كما خول لشيوخ البلديات حق مقاضاة المسلمين الجزائريين في حالة عدم وجود قاضي، إلى جانب هذا فقد شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك، كما شرع منع المسلمين الجزائريين من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن إدارة الشرطة، وهو ما هو الأمر الذي جعل الجزائريين⁽¹⁾.

كما منع القانون ممارسة التعليم الابتدائي دون الحصول على رخصة، ومنع فتح المدارس الدينية والتعليمية دون رخصة أيضا، إلى جانب منعه الاجتماع لأكثر من عشرون شخصا في مختلف النشاطات الاجتماعية كالأعراس والحج وغيرها دون رخصة، ونفس الشيء بالنسبة للتنقل بين المناطق أو خارج الوطن وغير ذلك من الضوابط الردعية⁽²⁾ التي حددت تحركات الأهالي، بالإضافة إلى هذه القائمة نجد تلك المخالفات التي صنفت سنة 1881 مثل الأعمال والأقوال التي تمس السلطة أو عون من أعوانها، وعدم امتلاك جواز السفر ورخصة السفر وبطاقة الأمن ودفتر الشغل، إلى جانب مراجعة القوائم التي تمت بين 1881 و1890 و1904 لغاية التنسيق بين المخالفات المتنوعة وجمعها عام 1914 في قانون تم بموجبه منح قاضي الصلح صلاحيات مخالفات القانون الخاص، وكذلك محافظة الحاكم الإداري في البلديات المختلطة على صلاحياته التعسفية، وبالمجمل فإن هذا القانون سعى إلى الحد من التأويل الشخصي نظرا لغموض الكثير من المخالفات⁽³⁾.

1- عقيلة صيف الله، المرجع السابق، ص: 316.

2- أنشأ قانون الأهالي سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام، حيث حددت بـ 41 مخالفة وخففت إلى 21 في سنة 1890، وكانت الغاية منها الاحتفاظ للحكام الإداريين بالصلاحيات الممنوحة للضباط كي يقرضوا أنفسهم على القبائل التي لم تخضع تماما، وقد جدد هذا الأسلوب القائم على المحاكمة بدون مراقبة و حكم إلى غاية سنة 1927 كما منحت الصلاحيات التأديبية لقضاة الصلح، حيث ظلوا يصدرون الأحكام غير القابلة للاستئناف حتى سنة 1914، وهكذا بقي الأهالي خاضعون لعقوبات خاصة، من اعتقال إداري ومراقبة وغرامات جماعية وحتى المصادرات الفردية والجماعية، ينظر: روبرت روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص: 104، 105.

3- كريم ولد نبيّة، سياسة الإخضاع وقوانين الأندجينا، من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، جامعة وادي سوف: مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011، ع: 02، ص: 65.

ب- قانون وارنيه (Warnier):

مع سقوط إمبراطورية نابليون الثالث تم تعيين الدكتور وارنيه Warnier⁽¹⁾ الذي أشرنا له سابقا محافظا عاما للجزائر بتاريخ 05 سبتمبر 1870، وهو المنصب الذي طرح من خلاله أفكاره وآرائه السياسية وقدم عبره العديد من الأعمال لمعرفته العميقة بظروف البلاد، وفي فيفري 1871 قدم استقالته كمحافظ وترشح لانتخابات الجمعية الوطنية لكنه فشل في ذلك وفي يوليو القادم فاز في الانتخابات وتم تعيينه عضوا في لجنة المصادرة ورئيس لجنة تعويض ضحايا انتفاضة 1871، بالإضافة إلى مهمة وكيل دائرة الجزائر أين تمت الإشادة به من قبل لجنة الممتلكات العقارية في الجزائر، واعتبرته الوحيد القادر على تحديد التغيرات التي حدثت في المستعمرة بعد سقوط الإمبراطورية، وأصبح بذلك رائد الإصلاح في نظام الملكية بالجزائر وفق المنظور الفرنسي⁽²⁾.

وقد عرف وارنيه Warnier أكثر من خلال مشروعه الذي صدر بتاريخ 26 جويلية 1873 والذي جاء كتتويج لانتصارات المستوطنين على العسكريين بالجزائر، حيث كان يهدف إلى فتح المجال أمام الاستيطان ونشاط رؤوس الأموال الفرنسية⁽³⁾، وكذلك تقسيم أراضي الجماعات وإدخال الملكية الفردية، وبذلك سمح لسلطات الاحتلال بتوسيع أكثر لمناطق الحكم المدني والتضييق أكثر فأكثر على الجزائريين⁽⁴⁾، حيث اعتبر كل الأملاك العقارية خاضعة للقانون الفرنسي، وهذا يعني أن أرض الوراثة ينبغي أن تقسم وأنه لم يعد من حق المسلمين في المحافظة على الأملاك الجماعية، وزيادة على ذلك فإنه نتج عن هذا القانون نوع من المضاربة والتسابق إلى التخلص من الأراضي، الأمر الذي أدى إلى قيام نزاعات محلية بين المواطنين الجزائريين، ومما لا جدال فيه أن عددا لا يستهان به من سكان البلد الأصليين قد خسروا أراضيهم في النهاية نظرا لقلّة إلمامهم بالإجراءات القانونية الدقيقة التي ينبغي إتباعها لإثبات حقوق الملكية⁽⁵⁾.

1- ينظر الصفحة، ص: 17.

2 - Narcisse Faucon, op.cit, p:635.

3- محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881 - 1914، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، ط 1، د م، د ت، ص 130، 131.

4- حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص 24.

5- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 141، 142.

فصل تمهيدي: تبلور الإيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام.

وقد تضمن قانون وارنيه Warnier ثلاثة أجزاء رئيسية: الجزء الأول متعلق بالأفكار الأساسية لقانون الملكية العقارية، أما الجزء الثاني تضمن القوانين والإجراءات التي توضح آليات العمل به، أما الجزء الثالث فتضمن مجموعة القوانين التكميلية، وقد وضع التقرير الهدف من هذا القانون، والذي يتمحور حول إخضاع الملكية العقارية في الجزائر إلى التشريعات الفرنسية، وجعلها جزء لا يتجزأ منها مع تكريس فكرة الملكية الخاصة، وقد أحدث بذلك انقلاباً جذرياً على الملكية الجزائرية، فأصبحت تشهد عدم استقرار وتحولت إلى بضائع للبيع⁽¹⁾، وهكذا كان الحال بالنسبة للأموال الوقفية التي صفت نهائياً بعد إلغاء تصنيف الملكية الوقفية من بين تصنيفات الملكية في النظام الفرنسي وتحويل رصيدها إلى ملكية الكولون واليهود وإلى ملكية الدولة أين أجريت تحقيقات عقارية أدت إلى تأسيس سندات ملكية ومخططات سلمت لأصحابها⁽²⁾.

وعليه فابتداءً من عام 1873 شرع المستوطنون الأوروبيون في تطبيق قانون الغالب على المغلوب أو كما أسماه زعيم الاستيطان الأوروبي وارنيه بقانون المستوطنين، ويتمثل هدف هذا القانون في التأسيس لنظام الملكية والاستيلاء على الأملاك وبالتالي إضعاف وتحطيم المجتمع الجزائري، إلى جانب تقوية المستوطنين الأوروبيين والإباحة لهم حق التصرف في أراضي الجزائر كما يحلو لهم⁽³⁾، وهو الهدف الذي كانت الإدارة الفرنسية تسعى إليه عبر اكتساب الشرعية في انتزاع الأراضي والأملاك من أصحابها وإزالة العقبات القانونية لتسهيل عملية البيع والشراء وتهيئة الشروط الملائمة لتطور الاستيطاني الأوروبي وبسط آليات النشاط الاقتصادي الخاص بالنظام الرأسمالي⁽⁴⁾ وقد وضع ذلك الحاكم العام كامبون خلال تدخلاته أمام مجلس الشيوخ بتاريخ 30 ماي 1830 بقوله "أن قانون وارنيه كان يهدف إلى فتح الملكية الأهلية التي بطبيعتها وحالتها غير قابلة للتجزئة والتي بقيت مغلقة أمام الاستيطان ونشاط الأموال الأوروبية"، وهو الهدف الذي عبر عنه وارنيه من قبل عبر تقريره المقدم يوم 04 أفريل 1873 أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أين حلل أهداف هذا القانون وصنفها إلى استيطانية وأخرى أهلية فرنسية⁽⁵⁾.

- 1- بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، 2011، 2012، ص: 27، 29.
- 2- خالد رمول، الإطار القانوني والتشريعي لأموال الوقف في الجزائر، دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية مدعمة بأحداث النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، الجزائر: دار هومة، 2004، ص: 16.
- 3- عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870، 1900، الجزائر: دم ج، 1984، ص: 78.
- 4- حسان أحمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعاس خلال الفترة الاستعمارية 1847 - 1900م، إشراف: موقفس محمد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014 - 2015، ص: 112.
- 5- عباد صالح، المرجع السابق، ص: 44، 45.

والحقيقة التي لا يمكن لوارنيه Warnier أن ينفيها هي أن إقامة الملكية الفردية في أراضي العرش لم يكن يهدف إلى تطوير المجتمع الجزائري، بل الهدف منه هو القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية، التي كانت تجعلها الروابط القوية بين أفرادها مستعدة للانقراض في كل حين، ثم أن إقامة الملكية الفردية في ظروف استعمارية لن يفيد سوى المستعمر المسيطر على السياسة والإدارة والاقتصاد، وهذا ما وقع فعلا، وليس هناك مجال لتشبيه ما وقع بفعل هذا القانون، بما وقع نتيجة الثورة الفرنسية البورجوازية التي دكت قواعد الإقطاع وأنهت العلاقات الاجتماعية الإقطاعية⁽¹⁾.

والواقع أن استراتيجية سلطات الاحتلال الفرنسي كانت تقوم منذ البداية على تحطيم نظم وقوانين البيئة الجزائرية، وذلك قصد تكسير العلاقات الاجتماعية وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين، وهكذا وتحت غطاء المحافظة على الأمن وتوسيع نفوذ الدولة الفرنسية وتوزيع الأراضي الفائضة عن احتياجات كل عرش، قامت الإدارة الفرنسية بالاستيلاء على أراضي الأعراش، لأن وجود الأراضي في حوزة جماعات جزائرية يمنع أو يحول دون توسع الاستيطان الأوروبي، كما أن سياسة فرنسا في الجزائر كانت تقوم على أساس أن التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها يتوقف على تحويلهم من مالكيين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين الأوروبيين⁽²⁾.

وهكذا عمدت الإدارة الفرنسية إلى تفتيت القبيلة وفصل الأعراش عن القبيلة الأم وفق مخطط منظم يهدف إلى تحطيم إلى الحصول على المزيد من الأراضي، وهكذا كان لابد من تقسيم الأراضي لتحقيق الغرض الأساسي من القرار وهو إحلال الملكية الفردية مكان الملكية الجماعية، وهذا لم يكن ممكناً بدون تفتيت القبيلة⁽³⁾، وبعد صدور العديد من القوانين من طرف السلطات الاستعمارية والتي كانت تهدف من ورائها إلى فرنسا الجزائر شعباً وأرضاً، بالإضافة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي تجعل الأرض تؤول إليهم، كقانون "وارنيه Warnier" الذي وضع لأغراض استعمارية مست المجتمع الجزائري بالدرجة الأولى في ملكيته الخاصة والذي كانت له تبعات أخرى، حيث أصبحت الاستفادة من قطع أرضية مقترنة بحمل لقب عائلي كان هو المحدد الرئيسي لهوية هؤلاء الأشخاص، وأمام رفض بعض العائلات لهذا الإجراء اضطرت السلطات الفرنسية إلى سن قانون 23 مارس 1882 الذي حددت فيه طريقة وكيفية تأسيس الحالة المدنية للجزائريين.

1- عباد صالح، المرجع السابق، ص: 44، 45.

2- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 135، 136.

3- حسان أحمد، المرجع السابق، ص: 112، 113.

ج - قانون الحالة المدنية:

أحدث تنفيذ المشاريع الفرنسية الارتجالية العديد من التغيرات والتحويلات في الجزائر خاصة أواخر القرن التاسع عشر، فبعدما تمكنت السلطات الفرنسية من إعادة ترتيب الأرض والقبائل بموجب قانون سيناتوس كونسلت وقانون الملكية الفردية لوارنيه، كان من الضروري إعادة هيكلة العائلة العربية وفق المنظور الفرنسي، ولم يأت ذلك إلا بإنشاء مؤسسة الحالة المدنية المنبثق عن القانون المدني الفرنسي بابتداء من سنة 1858، لتتضح معالمه بصفة رسمية ومقننة سنة 1882 عبر فرض قانون إقامة الأحوال النسبية الذي ألزم كل سكان النل الجزائري على حمل ألقاب عائلية جديدة⁽¹⁾، وبذلك تمكنت الإدارة الفرنسية من سن مشروع فرنسا نظام التسمية الجزائري عبر دفع الجزائريين على تبني ألقاب عائلية إلى جانب أسمائهم الشخصية وكناهم بموجب قانون 23 مارس 1882م⁽²⁾، والمعلوم أن الألقاب الجزائرية قبل الاحتلال كانت ثلاثية التركيب (الابن والأب والجدة) وفي حالات أخرى خماسية التركيب بحيث تضاف لها المهنة والمنطقة، غير أن الإدارة الاستعمارية قامت باستبدال هذه الرمزية وتعويضها بالألقاب لا ترتبط تماما بالنسب.

فمنذ سنة 1882 أعطيت صلاحيات سياسية كبيرة للبلديات، حيث قرر الحاكم العام لويس تيرمان وتحت ضغط الكولون، أن تكون المجالس البلدية هي التي تشرف على مصالح كل دوار تابع لها⁽³⁾، وأمام رفض بعض العائلات لهذا الإجراء اضطرت السلطات الفرنسية إلى سن قانون 23 مارس 1882، الذي حددت فيه طريقة وكيفية تأسيس الحالة المدنية للجزائريين⁽⁴⁾، واقتصر مجال تطبيقه على المناطق الشمالية والتلية ذات التجمعات السكانية التي يكثر فيها تواجد المعمرين، من دون أن يمتد إلى مناطق الجنوب التي ظلت خاضعة لنظام الحكم العسكري، فنظام الألقاب العائلية ليس بالجديد على الجزائريين، إلا أن تقنيته جاء مع قانون 23 مارس 1882، الذي حور المنظومة الاسمية الجزائرية وفق النظرة الفرنسية، وهذا ما استدعى ضرورة معرفة جوهر الإشكال الذي ظل هاجس عدد كبير من الجزائريين حول المرجعية التي تحكم في الاختيار وفي صاحب الاختيار⁽⁵⁾.

1- بسمينة زمولي، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن 19 عشر الميلادي مدينة قسنطينة نمونجا 1870 - 1900، مجلة إنسانيات، درع، دبت، ص: 129.

2- سعيد مزيان، المرجع السابق، ص: 381.

3- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 171.

4 - Loi qui constitue l'État civil des Indigènes musulmans du 23 mars 1882, Bulletin des lois de la République française, N° 689.

5- بسمينة زمولي، المرجع السابق، ص: 129-142.

فصل تمهيدي: تبلور الإيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام.

فمن خلال دراسة ما ورد في ملفات لجان التحقيق والتقارير الرسمية الفرنسية وعرض أسباب مشاريع القوانين العقارية السابقة، يبين أن الإدارة الاستعمارية كانت في عجلة من أمرها للحصول على قدر كبير من ممتلكات الجزائريين بإخضاعها للقانون الفرنسي، ولكن المشاكل الناجمة عن تنفيذ مواد تلك القوانين والصعوبات الميدانية الخاصة بوضعية الجزائريين في مجال حالتهم المدنية وتغيير أسمائهم باستمرار وتشابهها أحيانا دفع المشرع الفرنسي لإصدار قانون 23 مارس 1882 ليربط هذه العملية بالقوانين العقارية لتسهيل مهمة النفاذ إلى الأرض⁽¹⁾.

وقد جاء في المادة الثالثة من هذا القانون، وجوب أن يختار كل جزائري لقباً أو اسماً عائلياً خلال فترة إنشاء الحالة المدنية وتأسيس السجل الأم، وعندما ينتهي أعمال تأسيس الحالة المدنية وتقع المصادقة عليها من قبل السلطة الإدارية المختصة، فإن استعمال اللقب المختار يصبح إجبارياً ولا يمكن العدول عنه أو استعمال غيره إلا وفقاً للشروط المعينة التي حددها القانون⁽²⁾، وتضمن هذا القانون ثلاث وعشرين مادة، كما قسم إلى قسمين يضم القسم الأول منه خمس عشرة مادة جاءت تحت عنوان " إقامة الأحوال النسبية للأهالي المسلمين "، أما القسم الثاني منه فيشمل ثمان مواد تنقسم بدورها إلى أربع مواد تتمحور حول : " عقود الحالة المدنية " وبداية تنظيمها وتقييدها في سجلات الحالة المدنية فحين خصصت المواد الأربع الأخرى لوضع التعليمات العامة للحالة المدنية وهي مواد جزائية والعقابية⁽³⁾.

وقد ركز هذا القانون على إرغام الجزائريين على حمل اسم عائلي يميزهم عن بعضهم البعض، في حين أهمل تناول قضايا الحالة المدنية مثل الزواج والطلاق والوفاة والولادات والتبني وغيرها من القضايا المدنية المهمة، واستثنيت مادة واحدة من القسم الثاني عند التطرق إلى إجبارية التصريح بحالات الميلاد والوفاة والزواج والطلاق لكل الأهالي المسلمين، وربط ذلك بتطبيق المادة الرابعة عشر التي تنص على إجبارية استعمال الاسم العائلي، أما المواد الأخرى فاهتمت بالجانب الشكلي للعقود، وجاءت بقية المواد الخاصة بالقسم الأول منه لتشرع الأحوال النسبية (النسب) للجزائريين بشكل مفصل ومدقق⁽⁴⁾.

1- محمد بليل، المرجع السابق، ص 144.

2- أحمد جلايلي، العيد جلولي، المؤثرات الأساسية في وضع الألقاب واختيار الأسماء في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، ع 09، ص: 06. ينظر أيضاً

Bulletin des lois de la République française, op.cit, p : 01.

3- سعدي مزيان: المرجع السابق، ص 383.

4- المرجع نفسه، ص 383، 384.

وفي 30 سبتمبر 1892 منحت إدارة الاستعمار لـ 2.145.423 جزائرياً لقباً عائلياً واخضعتهم إلى عملية التصريح بالمواليد والوفيات وكذلك تسجيل عقود الزواج والطلاق ثم توسعت العملية في سنة 1894 حيث شملت كل الأقاليم المدنية لتنتقل بعد ذلك إلى الأقاليم العسكرية⁽¹⁾ وبذلك تمكنت سلطات الاحتلال الفرنسي أن تخضع الجزائريين لتسمية قائمة على الاسم العائلي لكن بنمط يتمشى والتركيبة الاسمية لهم، من أجل القضاء أو إضعاف التداول بالقاعدة الثلاثية في التسمية التي أوجدت له عراقيل جمة في غياب وثائق إثبات كشادة الميلاد على اعتبار أن عدد الأسماء الجزائرية محددة نسبياً⁽²⁾.

وهذا ما تؤكدته نصوص القانون التي لم تشر إلى القبيلة بل ركزت على العائلة وعلى صاحب أحقية اختيار اللقب العائلي بكل التفاصيل، ومن ثم أمكننا تسمية قانون 23 مارس 1882م بقانون الأحوال النسبية بدلاً من الحالة المدنية، وهذا ما يتأكد من المادة الأولى من القانون التي تنص على أنه سيتم إقامة الأحوال النسبية لأهالي الجزائر المسلمين ويتعمق هذا المدلول أكثر من المادة 02 إلى المادة 15 حيث تطرقت إلى كيفية تطبيقه⁽³⁾، وكان الهدف من ذلك كما وضحه قوتي، هو إتمام عملية إرساء هذا القانون بشكل تام بالإقليم الشمالي سنة 1894، لكن الإدارة الاستعمارية وجدت نفسها أمام مشاكل عديدة كتهرب الأهالي من تسجيل أبنائهم، وهكذا وجد المشرع نفسه أمام إشكالية تطبيق مثل هذه القوانين لذلك حاولت الإدارة تجسيدها ميدانياً من خلال اقتراحات ومداولات المجالس البلدية واللجان الاستشارية للبلديات المختلطة⁽⁴⁾، كخطوة استباقية لدمج الجزائريين ولو بالقوة.

كما حدث في منطقة القبائل أين أكد صاباتي على أن إنشاء الحالة المدنية ينبغي أن يظل عملاً يهدف إلى تجريد المعنيتين من جنسيتهم السابقة، وتحضيرهم للانصهار في الجنسية الجديدة، وطالب "تريمان" باستصدار مرسوم لذلك، لتتم فرنسة الأسماء العائلية سهيلاً للزواج المختلط بين أهالي المنطقة وغيرهم⁽⁵⁾ وبذلك نجد أن هذا القانون استهدف المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري في صميم كيانه، بمحاربة ثقافته الدينية والوطنية بحجج دائمة كدعوى نشر الحضارة، وبذلك كان سلاح الأفكار أخطر هذه الأسلحة الذي مارسه الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تمثل في سلاح الفرنسة والتقاء الحضارات بواسطة إقناع الجزائريين بالتضحية من أجل السلم والعدالة⁽⁶⁾.

1- حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص: 107.

2- سيدي مزيان، المرجع السابق، ص: 384.

3- المرجع نفسه، ص 384.

4- محمد بليل، المرجع السابق، ص: 294، 295.

5- سيدي مزيان، المرجع السابق، ص: 387.

6- محمد بليل، المرجع السابق، ص 338.

د- تشويه ألقاب الجزائريين:

من المعلوم أن أسماء المسلمين لا تتضمن تسمية عائلية، فيقال عادة علي بن محمد ثم أحمد بن محمد وهكذا، فعند حدود الجيل الثالث يغيب اسم الجد باستثناء العائلات التي يحمل فيها الأحفاد أسماء الأجداد تخليداً لذكراهم، وإذا أضفنا إلى ذلك أن السنة النبوية ترغب الناس في تسمية ذكورهم بأسماء الرسل أو بالأسماء التي تتضمن معاني العبودية لله، وغير ذلك من الأسماء العربية التي تحمل رمزية وقداصة واضحة⁽¹⁾، وهكذا كان الجزائريون مثل غيرهم من العرب يتبعون الأسلوب الإسلامي في التلقيب، ابتداءً بالاسم الشخصي ثم الاسم الأبوي بالإضافة إلى اسم الشهرة الذي يتضمن النسبة إلى القبيلة أو البلدة، وعندما طلبت سلطات الاحتلال منهم التصريح بأسماء عائلاتهم رفضوا في بداية الأمر لأنهم لم يعتادوا على مثل هذه الأمور خاصة إذا تعلق الأمر بأسماء نساءهم، غير أنه بالتدريج بدأ السكان الحضر يشاركون في الحالة المدنية، لكن بقي سكان الريف في منأى عنها ورفضوا الأمر وفق منظورهم الذي يرى أنه في ذلك كشف لأسرار العائلة⁽²⁾.

ولم تستغ الذهنية الأوروبية ولا الإدارة الفرنسية جدوى تكرار الأسماء، وفي سنة 1848 صرح Lapasset في هذا الشأن قائلاً "إننا نقدر ما في الأوضاع من نقائص في مصلحة العائلة بل مصلحةنا أيضاً تقتضي التعجيل بإنشاء مؤسسة الحالة المدنية أو شبيهة بها⁽³⁾، وهكذا بدأت المحاولات الأولى لتركيب الحالة المدنية، سيما مع سن قانون العقوبات الأول الذي نص على عقوبات كما هو الحال في فرنسا في حالة عدم إعلان المواليد - وهذا ينطبق على السكان الأصليين الممارين مباشرة من قبل السلطة الفرنسية في المدن الجزائرية القليلة، إذ تعاقب المادة 346 من القانون المدني 8 لعام 1848 أي شخص يرفض تسجيل مولوده الجديد في السجل المدني لبلديته، مثل ما كان يحدث في فرنسا، ليصدر بعدها قانون 20 يوليو 1848، الذي أصر على وجوب تسجيل جميع المواليد في الوقت المناسب، وفي 8 أغسطس 1854 حاولت الإدارة الاستعمارية فرض تسجيل الحالة المدنية في الأراضي المدنية، لكن هذه المحاولات كلها باءت بالفشل⁽⁴⁾.

1- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وأوروبا، ج: 01، ص: 332.

2- عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2013، د. ط. ص: 642.

3- روبر أجرون، المرجع السابق، ص: 332.

4- karim ouldennebia, Histoire de l'état civil des Algériens Patronymie, revue Maghrébine des études Historiques et Sociales, édité par le Labo Algérie moderne et cont, UDL Sidi-Bel-Abbès, n°01, 2009, p 03.

وقد قامت الإدارة الفرنسية منذ الستينات بوضع قاموس للأسماء الشائعة بالجزائر سجلت فيه 1280 اسماً بالفرنسية جاءت محرفة في غالبها محرفة بسبب اختلاف الكتابة بين العربية والفرنسية، وعند صدور قانون 1873 ألحقت الإدارة على ضرورة إبراز الاسم وفقاً للحالة المدنية عند تداول الأرض بالبيع والشراء، وفي سنة 1875م أجبر الجزائريون على الاستظهار بالاسم العائلي سواء كانوا ملاكين أو غير ذلك، وأخيراً جاء قانون 1882 لجبرهم على قبول الحالة المدنية وفق الطريقة الفرنسية، وإذا رفض رب الأسرة اختيار الاسم العائلي أو كان أمياً لا يعرف الاختيار تفرض عليه ضابط الحالة المدنية اسماً عائلياً غالباً ما يكون مشيناً يخلج الإنسان من سماعه⁽¹⁾.

ومما زاد الأمور سوءاً هو عدم اهتمام الجزائريين باختيار الألقاب المطلوبة منهم وأكثر من ذلك أنهم كانوا يرفضون ويعادون كل الإجراءات والتدابير التي تحملها قوانين المحتلين كيفما كانت طبيعتها وأهدافها، ولهذا فإن مثل هذه الألقاب إما أن تكون قد فرضت في أغلبها على الجزائريين بواسطة المسؤولين من الأهالي المتعاونين مع الفرنسيين، وإما بواسطة ضباط الحالة المدنية الفرنسيين أنفسهم مستعينين بالمقربين إليهم من الجزائريين لهذا السبب لا نستغرب وجود ألقاب مشينة ومقتبسة من عاهات وأمراض كالأعور والأعمى والأعمش والعائب والعقون، أو مأخوذة من أسماء الحيوانات والحشرات كالصيد والسبع وبومعزة وبوبقرة وبوكلبة وبوجردة أو مأخوذة من النباتات وما يتصل بها كتميرة وزيتوني ورماني... الخ⁽²⁾، وهكذا يتبين أن قانون الحالة المدنية لم يكتف بتغيير أسماء وألقاب الجزائريين وتحطيم تلك الرمزية التي تحمل حفظ الأنساب وتاريخ العائلات الجزائرية، بل عوض الكثير منها بأسماء مشينة ونابية دون أدنى مراعاة للجانب الاجتماعي والنفسي، وهو الأمر الذي يفسر رغبة الفرنسيين في تحطيم معنويات الجزائريين من خلال هذا الإجراء الذي لازمهم طول الفترة الاستعمارية ولا زال إلى يومنا هذا⁽³⁾.

1- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 643.

2- أحمد جلايلي، المرجع السابق، 07.

3- تحمل المادة الثالثة من قانون الحالة المدنية طابعاً قسرياً يتجلى في إلزام من ليس له أصل ذكر في سلالة الأب أو الأخ الأكبر وحتى العم، تلزمه باختيار اسم الأب عند إنشاء مصفوفة التسجيل، هذا الإجراء الذي سمح بالانحرافات الاسمى التي كرس لها موظفو الأحوال المدنية حيث حددوا أسماء تخرج عن معايير الأسماء التقليدية، في محاكاة واضحة لأسماء الحيوانات والنباتات والصفات الشائعة، ومن جهة أخرى كانت الإدارة الفرنسية تقوم بتسمية سكان القرى وفق الترتيب الأبجدي، حيث تبدأ ألقابهم بحرف أبجدي واحد، وهو الأمر الذي ساهم في تكاثر ألقاب العائلات وإعطاء الفرد الواحد من العائلة أسماء مختلفة وتهجئة متعددة في تزوير وتدمير واضح للنظام الأنثروبولوجي التقليدي، ينظر:

-Ouerdia yermèche, L'état civil algérien genèse d'un processus redénominatif, Oran PNR du Crasc, 2005, P. 19-20

الفصل الأول

"منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام"

- 1- تفكيك المجتمع الجزائري واختلاق الهويات
أ- الهجرات الأوروبية والحركة الاستيطانية (جلب وتوطين العنصر الأوروبي)
ب- الحركة الاستيطانية وهجرة الجزائريين (تفريغ وتقييد العنصر المسلم)
ج- تحطيم البناء التقليدي للمجتمع الجزائري (تفكيك القبائل والعائلات)
د- طمس الأنساب والأشرف (القضاء على الأصول والجذور)
و- المفاضلة بين العرب والبربر (مدخل لبث العداوة بين الشعب الواحد)
ي- الأطروحة البربرية (سياسة الانفراد والاستقطاب)
2- المجتمع الجزائري في مختبر الإيديولوجية الاستيطانية
أ- سياسة التنصير والتبشير (أداة الهدم والاستبدال الديني)
ب- سياسة الإدماج والتجنيس (أداة الاستلاب الاجتماعي)
ج- السياسة التعليمية الفرنسية (أداة التغريب والاستلاب الثقافي)
د- الاستشراق والأنثروبولوجيا (أدوات التنظير والتخطيط الاستعماري)
هـ- وسائل الاتصال الجماهيري (أدوات استهداف الشخصية الوطنية)

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

شكلت الأحداث التي شهدتها الجزائر بداية سبعينات القرن التاسع عشر تطورات محورية وحساسة، ساهمت لحد ما في التأسيس لمرحلة جديدة من تاريخ الجزائر المستعمرة، يمكن أن نطلق عليها اسم "الجزائر المستوطنة"، فطوال السنوات السابقة لذلك كانت الجزائر تحت حكم عسكري مارس سياسته الاستعمارية في أطر حربية وتوسعية بدرجة أولى، غير أنه منذ السبعينات وصاعدا وبالتزامن مع الحكم المدني فقد تحولت الجزائر إلى ملكية حصرية للكونلون، الذين سيطروا على كل كبيرة وصغيرة بها، وانتهجوا خلال ذلك سياسات قائمة على الندية والعدائية للجزائريين بشكل مباشر، عبر تجسيد العديد من المشاريع التفكيرية للمجتمع الجزائري، وتوظيف الكثير من الأساليب والآليات الهدامة لمقوماته الحضارية، كمحاولة جادة لإثبات الوجود وإلغاء الآخر نهائيا، وهو ما نحاول الوقوف عليه في هذا الفصل، بداية بسياسة الاستيطان⁽¹⁾ ومآلتها الخطيرة في بلورة المشهد المعادي للشعب الجزائري وثوابته الوطنية.

1- تفكيك المجتمع الجزائري واختلاق الهويات:

تعرضت شعوب كثيرة إلى الغزو الفكري والاضطهاد بشتى الوسائل في القديم والحديث، وكان منها شعوب تتمتع بحصانة ذاتية فقاومت حتى انتصرت، ومنها شعوب كانت فاقدة للحصانة الذاتية فذابت في غيرها واندثرت، والشعب الجزائري تعرض في غفلة من الزمن وأمام تخاذل حكامه الذين تركوه نهب الأقدار في براثن العدو، إلى محاولة جادة وحثيئة للإذابة والإزالة لكنه قاوم وانتصر، ولذلك فإن الأفكار المدمرة التي سلطت عليه منذ اللحظات الأولى للاحتلال لم تنل منه في النهاية⁽²⁾، هذه الأفكار التي اختلفت من فترة لأخرى لكنها اشتركت في الغاية والهدف، وهو النيل من الجزائر أرضا وشعبا فبعد أن كانت الأولى ترتكن إلى منطق القوة والحرب، ارتكزت الثانية على الدراسة والبحث بشكل في غاية الدهاء والخبث، كادت لحد ما أن تجعل من الشعب الجزائري الموحد بدينه ولغته وتاريخه مجرد مجموعات إثنية مختلفة، لا روابط بينها إلا رابطة الخضوع والإذعان للمحتل الفرنسي، وهو ما سنحاول معالجته في هذه الجزئية وفق ما يمليه سياق الموضوع.

1- انتهجت الجمهورية الثالثة سياسة مختلفة تماما عما قبلها، فإذا كانت الإمبراطورية الثانية اعتمدت على الاستيطان الرأس مالي الذي فضل رجال المال وتأسيس الشركات قصد الحصول على الأموال والتخلص من التكاليف ومختلف متطلبات الاحتلال، فإن استيطان الجمهورية الثالثة قد أذعن لمطالب الكولون في جلب أكبر عدد من الأوروبيين إلى الجزائر، في محاولة لتعزيز وزيادة الدعم البشري الأوروبي أمام الجزائريين الذين كانوا أكثر عددا، وهكذا نلاحظ أن سياسة الاستيطان واستقدام العنصر الأوروبي كانت لها العديد من الأهداف من أهمها ترخيخ العنصر الأصلي والسيطرة على مختلف مقوماته المادية والمعنوية، ينظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص: 68.

2- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 34، 35.

أ- الهجرات الأوروبية والحركة الاستيطانية (جلب العنصر الأجنبي):

لا ريب أن الهجرات تنقسم بشكل رئيسي إلى نوعين: هجرات طبيعية سليمة وهجرات غير طبيعية مدفوعة، هذه الأخيرة التي أدت في بقاع كثيرة من العالم عبر التاريخ إلى الاستيطان والتوطين ومن ثمة محو شخصية الشعب المستهدف بالاستيطان، عن طريق غلبة العنصر المهاجر عدديا وصيغ المنطقة المهاجر إليها بشخصيته وثقافته وتقاليد مما يؤدي طبيعيا إلى تراجع العنصر الأصلي ثقافيا وحضاريا⁽¹⁾، وهناك عنصران لهما أهمية في نجاح هذه الهجرات، وهما عنصر الطرد وعنصر الجذب فالجماعة المهاجرة من منطقة ما لا بد لها من دوافع حقيقة إلى الهجرة أهمها عدم استقرار سياسي والاقتصادي أما عنصر الجذب فهو خاص بالمنطقة المستقبلة، ويتعلق الأمر بحاجات أساسية يفتقدها المهاجر في موطنه الأصلي ويجدها في البلد الجديد المتوجه إليه، أو أن عوامل الطرد في الوطن الأصلي للمهاجر تقابلها عوامل جذب مناقضة لها في البلد الذي تتم الهجرة إليه⁽²⁾. والهجرة المدفوعة على عكس الهجرة السليمة، لها متطلباتها ودوافعها وأساليبها الخاصة، وهي في الغالب ذات أهداف سياسية واقتصادية، وتدخل في نطاق الهجرة الجماعية المخطط والمبرمج لها، والتي تقف وراءها تنظيمات وقوى تتبناها وتعمل من أجلها، ابتداء من الفكرة حتى الوصول إلى الموطن الجديد، ومن ثمة بناء المستوطنات والتوطين لإثبات الوجود وإقامة الكيان⁽³⁾.

وفي تاريخنا العربي المعاصر تجارب عدة تشتمل على أنواع كثيرة من هذه الهجرات أخطرها الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وقبلها الهجرات الأوروبية إلى الجزائر هذه الأخيرة التي تهمنا في الدراسة والتي سنحاول الوقوف على دوافعها وأثارها، وما حملته من تداعيات خطيرة على بنية المجتمع الجزائري وهويته الوطنية، خاصة خلال العهد المدني أين شهدت تطورات كبيرة كادت أن تلغي العنصر الجزائري حضاريا وحتى وجوديا، فعلى الرغم أن الهجرات الأوروبية وبالضبط الفرنسية نحو الجزائر بدأت منذ السنوات الأولى للاحتلال، غير أنها منذ سبعينات أخذت طابعا تنظيميا أكثر حدة وتصعبا في إطار خطة استيطان مدروسة وجماعية، معززة بالعديد من التشريعات لنجاحها وضمان استمراريتها.

1- العلاقة بين الهوية وقضايا الهجرة، هي عبارة عن علاقة ارتباط وثيقة تستمد صلابتها من تداخل اشكالاتها، فالهجرة بما تفرضه من تغيير اجتماعي وتفاعل ثقافي بين مختلف الإثنيات، تتقاطع وتتداخل مع اشكالات الهوية، فالسؤال حول الهجرة هو جشك أو بآخر. سؤال حول الهوية، وذلك أن المهاجر، لا يهاجر بحقيقته فقط، ولكنه يهاجر أيضا بثقافته وأفكاره ومعتقداته وقيمه، وعلى هذا الأساس فالفصل بين إشكاليتي الهجرة والهوية، أو محاولة فهم أي من هاتين دون الآخر، هو فصل تعسفي لا ينبغي لما يقتضيه فهم كل منهما، محمد خيرون، الهجرة وإشكالية الهوية، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 63، ص: 68.

2- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة، الكويت: عالم المعرفة، 1983، ص: 115.

3- نفسه، ص: 115.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وهو ما نقف عليه منذ بداية حكم الجمهورية الثالثة التي طبقت كرد فعل على نابليون سياسة هجرات رسمية، وكانت تأمل في تحقيق إعمار ريفي فرنسي بفضل التنازل المجاني عن الأراضي، ولعل المتتبع لمسار حركة الهجرات الاستيطانية يجد أنها أخذت منحاً تصاعدياً خطيراً حتى بلغت ذروتها نهاية ق 19 ومطلع ق 20، وكانت البداية منذ سنة 1831 أين وصل إلى الجزائر ما يقارب 3228 مستوطن، وبعد عشر سنوات أي إلى سنة 1852 ازداد عدد المستوطنين الوافدين إلى الجزائر في الارتفاع حيث وصل عددهم إلى 124400 مستوطن وبحلول سنة 1864 ارتفع العدد مرة أخرى ليصل إلى 235000، وبعد سبع سنوات ورغم الظروف غير المستقرة بالجزائر، إلا أن العدد ازداد في الارتفاع حيث وصل سنة 1871 إلى 245000 مستوطن، بما في ذلك عدد الوافدين من مقاطعتي الأكراس واللورين، وعلى عهد الحاكم العام لويس تريمان وصل عدد المستوطنين إلى 489774 وسلم لهم ما يقارب 29884 هكتار من الأراضي ما بين سنتي 1885 و1887⁽¹⁾.

والجدير بالذكر هنا أن الحكومة الفرنسية خصصت جزء كبيراً من الغرامة الحربية التي كانت تفرضها على القبائل الثائرة والرافضة لسياساتها للإنفاق على عمليات الاستيطان الجديدة، وارتفع بذلك عدد المستوطنين الأوروبيين في الجزائر خلال الربع الأخير من ق 19 من ربع مليون إلى 376 ألف مستوطن وأي زيادة في عدد المستوطنين كانت تعني زيادة في عدد الهكتارات المسيطر عليها وزيادة في بطالة الجزائريين وفقرهم والاضطرار إلى هجر أراضيهم وحتى بلادهم⁽²⁾، ففي عام 1874 وصل إلى الجزائر ما يقارب 877 عائلة من إقليمي الأكراس واللورين ليرتفع عدد المستوطنين خلال هذه الفترة فقط من 129898 نسمة إلى 199418 نسمة، وفي عام 1896 ازدادت نسبة عدد المستوطنين إلى 75 ألف نسمة وقد وجدوا كل التسهيلات الضرورية لاستيطانهم من طرف الحاكم العام المدني آنذاك جول كامبون، أما في عام 1900 فقد ارتفعت نسبة الاستيطان إلى أكثر من 620 ألف نسمة على عهد الحاكم العام جونداد⁽³⁾، وبين سنتي 1900 و1920 فقد ازدادت حدة الاستيطان مما دفع السلطات الفرنسية إلى تخصيص ما يقارب 318770 هكتار من الأراضي لهؤلاء الوافدين وبناء 228 قرية استيطانية لإسكانهم، وقد بلغ عدد المستوطنين في هذه المرحلة 364257 مستوطناً⁽⁴⁾.

1-Alain Lardillier le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900 les raisons de son échec Edition de l'atlanthrope paris 1992 p 156.

2-عبد المالك التميمي، المرجع السابق، ص: 23.

3- بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، 1830-1930، الجزائر: دار الحكمة، 2010، ص: 115.

4- بوشافي محمد، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة: حوليات التاريخ والجغرافيا، 2012، ع: 03، ص: 110.

ومن جهة أخرى استخدمت الإدارة الفرنسية في توسيعها لعملية الاستيطان تلك الأراضي التي صودرت بعد انتفاضة 1871، حيث أكد الحاكم العام ديغيدون⁽¹⁾ أن الأملاك المحتجزة من القبائل المتمردة تشكل المصادر الأكثر وضوحاً لإنشاء قرى جديدة بواسطة الحجز، وأن الدولة تحصل في الحين على المصادر الترابية التي في حاجة إليها الاستيطان وقد وعدت السلطات الفرنسية سنة 1871 بتخصيص 100 هكتار من هذه الأراضي إلى المهاجري الألزاس واللورين وتكفلت بإقامة مراكز لهم، وفي أواخر 1872 زاد توافد هؤلاء فوجدوا في استقبالهم ثلاث مراكز أقيمت لهم خصيصاً، وهي هوسون فيل وكون دي ماريشال وبوخالفة أما الفائض عنها فوزع على 15 مركزاً في عمالة الجزائر و17 في عمالة وهران و28 في عمالة قسنطينة، والملاحظ هنا أن هذه المراكز أقيم أغلبها في مناطق الانتفاضة أي في منطقة القبائل الكبرى⁽²⁾.

والمواقع أن هجرة هؤلاء المنفيين⁽³⁾ كانت فاشلة، فمن أصل 1183 عائلة أسكنت بنفقات باهظة لم يستقر منها سوى 387 عائلة، وعليه أثر الاستيطان الرسمي أن يتجه إلى فلاحي جنوب شرقي فرنسا وإلى فرنسي الجزائر وكان نجاحه أفضل من الأول، حيث وصلت من فرنسا 4000 عائلة في عشر سنوات، ومن عام 1871 إلى 1882 تم التنازل مجاناً للمستوطنين عن 347286 هكتاراً قيمتها 43 مليون فرنك، وأنشأت الإدارة الفرنسية أكثر من 197 قرية استيطانية كان يسكنها في عام 1882 ثلاثون ألف نسمة، وهنا بدا ضروريا القيام بموجة جديدة من الهجرة لترسيخ السيطرة الأوروبية في منطقة التل وتذرع التواب بأن نفقات الانشاء لم تصل إلا إلى 16 مليون ونصف مليون وعليه طلبوا من فرنسا في عام 1881 خمسون مليوناً لبناء 175 قرية، وقد أيد الجمهوريون ذلك، غير أن ذوي الأفكار الحرة بقيادة الجمعية الفرنسية لحماية أهالي البلاد كافحت ذلك، ورفض المشروع ومن حينها عانى الاستيطان الرسمي بعض التباطؤ لكنه استمر ولم يتوقف⁽⁴⁾.

1- كان الأميرال de Gueydon (1871-1873) يشاطر الكولون آراءهم على نطاق واسع، وكان يلوي عدم تخليد الجنسية للأهالي وأراد أن يفك نهائياً قوى التنظيم العرب، وذلك بإلغاء الزعماء المحليين، وتوسيع الإدارة المدنية، ينظر: روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص: 80.

2- صالح عباد، المرجع السابق، ص: 69.

3- عند تهجير سكان الألزاس واللورين بموجب قانون 15 سبتمبر 1871، ووصول المئات منهم إلى الجزائر كانوا في حالة فقر كاملة، ولم يكن هناك أي شيء جاهز لاستقبالهم، وقد اهتمت النجان المحلية بأيوأهم وإطعامهم، تم توجيههم إلى أماكن تجمع والثناء انتظار قيام الإدارة العسكرية ببناء مساكن كافية لهم، تم إيوأهم في الخيام والبعض الآخر في أكواخ، وكانت حالتهم رثة ومساوية، وأقرب إلى العشردين، ينظر:

- Louis Lande, Les Alsaciens-Lorrains en Algérie et les nouveaux villages fondés par la société de protection, Revue des Deux Mondes, 3e période, tome 11, 1875, p: 92.

4- روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 87.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وتشير إحصائيات السكان باستثناء الجند واليهود، إلى أن عدد الأوروبيين انتقل من 483 ألف في سنة 1891 إلى 529 ألف في سنة 1896 ثم إلى 583 ألف في سنة 1901 أي بمعدل 20% من الزيادة خلال عشر سنوات، كما أظهر تعداد السكان سنة 1891 أن في الجزائر 215793 مستوطنا أوروبيا و 267672 مستوطنا فرنسيا، وكانت نسبة تزايد الفرنسيين بالجزائر أعلى من تزايد الفرنسيين الأصليين في البلد الأم، ومن جهة أخرى لم تكن المقارنة بين الوضعية الديمغرافية للمسلمين والأوروبيين مدعاة للقلق والتخوف من طرف الأوروبيين، غير أن الشعور الذي كان سائدا من قبل والقاتل "إننا ننتظر أسرع من الأهالي" لم يعد قائما بعد سنة 1901 بل شاعت، من 1886 إلى 1901 حالة من التشاؤم ما لبثت أن تتعزز بمرور الوقت، وكان لابد من إنجاز دراسات ديمغرافية لتأكيد ذلك⁽¹⁾.

وهكذا فإن السلطات الفرنسية سعت من خلال عملية التهجير والاستيطان بالجزائر إلى تكوين مجتمع فرنسي متجانس، تنصهر فيه كافة العناصر المهاجرة، والتي تطورت مع تطور عملية الاستيطان، وأصبحت بمرور الوقت تتحكم في زمام الأمور بإشرافها على المراكز الحيوية وهيمنتها على الأجهزة الاقتصادية والإدارية ووسائل الاعلام والصحافة وقد وصف الدبلوماسي الأمريكي كيث باندر وضع هؤلاء وأشار إلى أنه توجد في المدن وضواحيها حياة أكثر ترفقا وأكثر انزواء، يمثلها الكولون المهيمنون في الجزائر⁽²⁾.

وعليه فإن سياسة الجمهورية الثالثة جعلت الكولون بالجزائر يتمتعون بفترة طويلة من الانتعاش بلغوا من خلالها عنفوان سلطتهم ونفوذهم وتأثيرهم الاقتصادي والسياسي في النصف الأول من القرن العشرين، وكان مجلس النواب المالية المركز الذي يصادق على الميزانية الخاصة بالجزائر تحت سيطرتهم، وحقيقة الأمر أن هذا المجلس كان يمثل مصالح كبار مالكي الأرض من المستوطنين⁽³⁾، وكان النفوذ الذي يتمتع به المستوطنون وبحتمى بالمظلة الاستعمارية يدعم أيضا بنشاط اعلامي خاص بالمستوطنين والاعلام الرسمي الفرنسي، حيث كانت لهم صحف خاصة ناطقة باسمهم وتدافع عن مصالحهم منذ منتصف القرن 19 مثل صحيفة الاستعمار وصحيفة المعمر الجزائري، ومن هنا يتبين أنهم كانوا يحتلون مكانة هامة في سياسات بلادهم حتى أن الحكومات المتعاقبة رغم اختلاف وجهات نظرها وايدولوجيتها كانت جميعها تقف إلى جانب الاستيطان في الجزائر وتدعمه⁽⁴⁾.

1- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص: 958-961.

2- قولدزيفر أني راي، جذور حرب الجزائر 1940-1945، تر: ورده لبنان، دار القصبة، 2005، ص: 37.

3- عبد المالك تميمي، المرجع السابق، ص: 28، 29.

4- نفسه، ص: 29.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وأمام سيطرة المستوطنين على المراكز والقطاعات الحيوية بالجزائر، كان من الطبيعي أن يؤثر في الحياة الاجتماعية والثقافية للجزائريين من خلال تحطيم بنائهم الاجتماعي وإضعافه وكذلك بث أفكارهم وتقاليدهم بالوسط المجتمعي سواء عبر الاختلاط بالجزائريين وإن كان قليلا، أو عبر نشاطاتهم المنظمة والرسمية التي كانت تستهدف الشخصية الجزائرية عامة، فعقلية المستوطن الأوروبي وثقافته لا تعترف بشخصية الجزائري ولا هويته، والأكثر من ذلك تحججه وترميه بكل أوصاف البشاعة والخسة، كما جاء في إحدى صحفهم سنة 1928، التي وصفت الفرد الجزائري على أنه مجرد أهلي ينتمي إلى سلالة دنيا ولا يمكن أن يصعد بنفسه من خلال جهوده الخاصة ليكون في مستوى الأوروبي، ذلك أنه إنسان غشاش وقذر ولص ومكار وجحود وفعل الخير معه كمثّل إعطاء المربي إلى الخنازير، إذن فإهانته هي التي تعلمه أن يصبح طائعا ومتحضرا⁽¹⁾.

والواقع أن المستوطنين أعلنوا عداؤهم للعرب منذ مشروع نابليون الرامي إلى تأسيس مملكة عربية، وزاد الأمر تطورا مع مجيء الحكم المدني من خلال مختلف الأساليب والمشاريع وحتى المراسيم والقانون التي كانت تسن بضغط منهم، ولعل ما يؤكد هذا العداوة ذلك التصريح لممثليهم بالمجلس الأعلى للدولة سنة 1894 بقولهم أن العرب جنس سفلي وغير قابل للتربية، وهو يصلح فقط أن يكون خادما في المزارع، هذه الكلمات التي اعتبرها جول فيري⁽²⁾ عنيفة وأكد أن الكولون ذوي تفكير ضيق وقلوبهم مليئة بالحقد والكراهية وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال التخفيف من حدة قانون الأهالي بتاريخ 15 جويلية 1914 أين قاموا باحتجاجات عنيفة في الصحافة الكولونيالية ضد أي محاولة لإلغائه أو التحسين من أوضاع المسلمين وطالبوا بالإبقاء عليه⁽³⁾، وما يمكن قوله في هذا السياق، أن هؤلاء المستوطنون كانوا يحملون عداوة غير طبيعية تجاه لأهالي، ولا شك أن وراء تلك العقيدة الإلغائية التي يحملونها والتي ساهمت في إضعاف وتحطيم أصحاب البلاد الشرعيين فانتشر الفقر والبطالة بينهم وانهارت الحرف التقليدية وتحول السكان إلى عمال بسطاء يعانون من تدهور حالة السكن ونقص الغذاء وضعف الرعاية الصحية⁽⁴⁾، نتيجة احتكار الكولون كل المجالات الحيوية كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها.

1- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر: عالم المعرفة، 2016، ج: 04، ص: 94.

2- جول فيري Jules Ferry أو فرنسوا كامبل فيري ولد بساندي في فرنسا ودرس في ثانوية الألزاس وبعد تخرجه أصبح محاميا، اشتغل خلال الخمسينات في الشؤون التجارية ثم أصبح رئيس بلدية في 1870، ينظر: أندري فافرويد، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان، الجزائر: منشورات دحلب، 2016، ص: 39.

3- أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج: 01، ص: 571.

4- بوشافي، المرجع السابق، ص: 119.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ب- الحركة الاستيطانية وهجرة الجزائريين (تفريغ وتقييد العنصر المسلم):

من الصعب تحديد بداية للهجرات المكثفة للجزائريين نحو الخارج، غير أنه يمكن تحديد سنة 1871 كتاريخ معلمي للتغيرات والتطورات التي مست واقع الجزائريين نتيجة سيطرة الكولون كما جاء سابقا، والتي أدت إلى فقدان الأهالي لأراضيهم وممتلكاتهم وضاعت أمامهم فرص العيش والحياة المستقرة، ناهيك عن المضايقات المستمرة من قبل الحكام المحليين ونوابهم من القياد الذين تفتنوا في إهانتهم عن طريق قانون الأنديجينا لدرجة أن الجزائري الذي يمشي دون رخصة في جيبه يتعين عليه دفع غرامة، وإذ لم يستطع دفعها يسجن، هؤلاء الحكام المحليون الذين بدأوا يشتغلون بقوة منذ سنة 1896 وازداد نفوذهم بعد سنة 1902 أين صاروا هم وكلاء المحاكم القمعية، وبالتالي لا يوجد من يراقبهم أو يتحكم فيهم، حيث أصبحت لهم صلاحيات مطلقة لتأديب الجزائريين واضطهادهم حتى يخضعوا ويرضخوا لإدارة الاحتلال⁽¹⁾.

والواقع أنه كانت هناك العديد من الآراء السائدة حول قضية إبعاد الجزائريين حسب ما كتب جيرولت أرتور Girault Arthur عن نية السلطات الفرنسية في القضاء على الأهالي أو على الأقل إبعادهم وتهجيرهم مثلما وقع مع الهنود الحمر أو الأستراليين لكن هذه الفكرة تم التخلي عنها رغم أن استراتيجيتها قد تحققت ولو جزئيا، بما يخدم مصالح المهاجرين الجدد ومشاريع الاستعمار، وكان هناك العديد من المتحمسين لفكرتي الإبادة والإبعاد من ذلك ما صرح به الجنرال فيليبارت في كتابه الصادر في 1873 بقوله " ماذا تهم العدالة مع أشخاص كهؤلاء الهدف هو تحطيمهم، وإبادتهم وطردهم"، كما كتب " ف. هارين " في كتابه " إلى الأمة، عن الجزائر " رأيا مفاده دعم فكرة استخدام سياسات متشددة تجاه العرب، تقتضي حتى إلى ترحيلهم جماعيا وإجبارهم على ذلك حيث يقول: " لنطردهم إذن، ولا نرحمهم، فالرحمة معهم خارجة عن نطاقها " ثم يعقب على كلامه أنه في حالة عدم رضوخهم لهذا الإجراء يجب أن يتوقعوا جزاء جرانهم عقوبات مؤلمة إنهم عنيدون، فلنكن أكثر عنادا منهم⁽²⁾.

1-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 209.

2-عثمان زغب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، إشراف: صالح لميش، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014-2015، ص: 91-92.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وأمام كل هذا كان من الطبيعي أن يلجأ الجزائريون إلى الهجرة الفردية والجماعية وكانت وجهتهم نحو ثلاثة اتجاهات، هجرة داخلية من الريف إلى المدن والموانئ والمناطق القريبة منها وهجرة خارجية إلى الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا وهجرة إلى البلدان العربية وخاصة المشرق، هذه الأخيرة التي كانت من أهمها والتي نشطت منذ سبعينات القرن 19 واستمرت حتى مطلع القرن 20، حيث أقدمت مجموعات كبيرة من الجزائريين على الهجرة نحو بلاد الشام وغيرها من البلدان العربية نظرا لوحدة الدين واللغة والارتباط الثقافي والاجتماعي بين شعوب المنطقتين، وكانت البداية مع هجرة الأمير عبد القادر وعائلته هروبا من بطش سلطات الاحتلال، واستمر الأمر كذلك لغاية تراجعها بسبب التحولات المتسارعة التي شهدتها البلاد العربية نتيجة تزايد الأطماع الاستعمارية وتدهور الحياة الاجتماعية والثقافية بها⁽¹⁾، والجدير بالذكر هنا أن بلاد المشرق عامة كان الوجهة المفضلة للطلبة الجزائريين لملاءمة الأوضاع الدينية والثقافية واحتضانها أكبر المنارات العلمية، كالأزهر وجوامع بلاد الشام والحجاز⁽²⁾.

وقد شغلت قضية هجرة الجزائريين إلى الديار الإسلامية، الإدارة الاستعمارية كثيرا سيما خلال الفترة الممتدة بين 1890-1911، وخشيت أن تكون هذه الهجرة سببا في انتشار الاضطرابات الثورية، لذا كانت الإدارة الاستعمارية تهيب، كلما ظهر خطر الهجرة إلى اتخاذ الإجراءات الإدارية والعسكرية لتوقيفها، وتتمثل هذه الإجراءات في عدم تسليم جوازات السفر ومراقبة الحدود وتجنيد الفرق العسكرية لمتابعة من يغادرون البلاد سرا وإلى جانب هذا العامل، كانت الدوائر الحكومية في الجزائر وفرنسا، تخشى على سمعتها لأن حركات الهجرة إلى البلاد الإسلامية كانت تترك انطباعا سيئا على الرأي العام في فرنسا والعالم الإسلامي، فهي توحى بأن "أهالي المستعمرة يننون تحت نير الظلم والاستعباد" وبالتالي "يجب العمل على إيقافها" وإلا "تحول المهاجرون الجزائريون - عند وصولهم - إلى دعاة معادين لفرنسا وأعداء ناقلين عليها"⁽³⁾.

1- علي زين العابدين، الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري، (قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914-1962)، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، 2017، ع: 13، المرجع السابق، ص: 71.

2- جمال مخلوفي، السياسة الثقافية الاستعمارية في الجزائر خلال الفترة 1900-1954، إشراف: شيخ بوشخي أطروحة مقدمة لئيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2018-2019، ص: 188.

3- محمد عالم، من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية، مجلة إنسانيات، 2000، ع: 12، ص: 28.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكان خوف فرنسا على الوضع الداخلي بالجزائر قد أجبر الحاكم العام جول كامبون على تزوير فتوى جديدة تثبط المسلمين الجزائريين ضد الهجرة وتقاوم تأثير السياسة الإسلامية أو الدعاية العثمانية في الجزائر وجول كامبون هذا (1891-1897) هو الذي أمر بدراسة نفوذ الطرق الصوفية⁽¹⁾ ومعرفة ما كان منها "وطنيا" أي نابعا من الجزائر وليس له فروع أو أصول في المشرق، وما كان منها "عالميا" أو مشرقيا له فروع وأصول أخرى ولكن هذه المحاولات كلها لم تمنع من الهجرات الجماعية للجزائريين نحو المشرق⁽²⁾، ولم تنظر الإدارة الفرنسية وحدها بعين القلق لقضية الهجرة، فالكولون ومختلف أوساطهم كانوا يعلنون عن غضبهم كلما انتشرت فكرة الهجرة في مدينة أو مقاطعة ما، ولنا امثلة واضحة عن هذا الموقف، في الصحف التي كانت تصدر في المستعمرة وفي المجالس المختلفة التي كان الكولون يشرفون عليها، وترتبط أسباب غضبهم بمصالحهم الاقتصادية إذ كانت حركات الهجرة تسبب لهم نقصا خطيرا في اليد العاملة الضرورية لتسيير مزارعهم ومؤسساتهم الاقتصادية الأخرى⁽³⁾.

وقد شهدت الجزائر العديد من الهجرات نحو المشرق خلال هذه الفترة أبرزها هجرة سنة 1888 التي بررتها السلطات الفرنسية، بأن سكان المشرق وبالصيقل القسنطينيون كانوا دوما يرغبون في مغادرة البلاد ويريدون الالتحاق بأهاليهم وذويهم الذين هاجروا قبلهم، أما عن المهاجرين بالجزائر العاصمة فقد حملت الإدارة الفرنسية مسؤولية هجرتهم إلى بعض النشطاء في مجال الهجرة ومن ضمنهم أحمد بن الشطاح والحاج طاهر سلاوي المشهور بالطاهر الجزائري في المشرق، ويضيف عامل عمالة الجزائر إلى هذه الأسباب الواهية التي قدمتها الإدارة الفرنسية لتبرير هجرة 1888 قضية الكره الشديد الذي كان يكنه الأهالي للفرنسيين، وهذا تعليل باطل حسب الأستاذ عمار هلال الذي فند هذه الادعاءات وربطها باحتمالية التواطؤ بين الإدارة الفرنسية والكولون لإبعاد الجزائريين عن أراضيهم والتخلص منهم نهائيا، حتى يفسح المجال أمامهم للاستحواذ على الأراضي خاصة وأن قانون 1856 كان يعتبر كل متغيب عن أرضه لمدة ثلاث سنوات أو أكثر يعتبر متنازلا عنها⁽⁴⁾.

1- يذكر الأستاذ عمار هلال أن الطرق الصوفية لعبت دورا كبيرا في تشجيع هجرة الجزائريين نحو بلاد المشرق، نظرا لتأثيرها الكبير على مختلف الفئات المجتمع، ينظر: عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص: 14.

2- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء، ج: 04، ص: 195.

3- محمد غالم، المرجع السابق، ص: 29.

4- عمار هلال، المرجع السابق، ص: 44، 45.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما في سنة 1911 فقد شهدت الجزائر هجرة سكانية معتبرة، أين غادر المئات من مسلمي تلمسان القطر الجزائري إما خفية وعلانية، وأخذت هذه الحلقة من تاريخ الجزائر قسما معتبرا في صحف المستوطنين وفي الصحافة الفرنسية، حيث اعتبر المستوطنون هذه الهجرة مؤشرا على احتجاج المسلمين ضد قانون التجنيد الاجباري، الذي تعارضه الأغلبية الساحقة من الجزائريين، بينما اعتبرتها فرنسا تعبيرا عن تأفف المسلمين الجزائريين من النظام الاستيطاني، وقد استغل ذلك أنصار الإصلاحات وتطرق البرلمان لهذه المسألة في سنة 1912 ثم في نهاية 1913 ومستهل 1914، مما أدى إلى رد فعل سياسي واضح من طرف البرلمان، ومن هنا احتلت " الهجرة التلمسانية" مكانتها في تاريخ العلاقات الإدارية والسياسية بين البلد الأم والمستوطنة، لكن التركيز على هذا البعد وحده يعتبر استقصا لأبعاد هذه الحركة إن لم توضع في إطار الظرفية السائدة آنذ، ولإدراك مغزى نزوح التلمسانيين فلا مناص من الإشارة إلى الهجرة المستمرة للمسلمين الجزائريين الذين فضلوا مغادرة وطنهم على الرضوخ للهيمنة الفرنسية⁽¹⁾.

وكانت هذه الهجرة قد هزت وجدان الجزائريين وأثارت مخاوف الفرنسيين وما صاحبها من تداعيات أخرى في شرق البلاد ووسطها أيضا، ويبدو أن السبب الظاهري لهذه الهجرة هو قانون التجنيد الاجباري الذي فرضته الإدارة الاستعمارية على الشباب الجزائري استعدادا للحرب العالمية التي كانت على الأبواب، كما حدث قلعا، إلى جانب الحرب العثمانية الإيطالية على ليبيا وقيام فرنسا باحتلال المغرب الأقصى 1912 وأخيرا سقوط نظام السلطان عبد الحميد الثاني وانتصاب لجنة الاتحاد والترقي التي كانت مدعومة وموجه من الحركة الصهيونية⁽²⁾، والشاهد في الأمر أن المتمعن في موقف الإدارة الاستعمارية في تعاملها مع مسألة هجرة الجزائريين خاصة نحو المشرق العربي، يخرج باستنتاج مفاده أن موقف الفرنسيين كان مزدوجا، بين تأييد هجرة الجزائريين من بلدهم، بهدف توفير أراضي كافية لمشاريع الاستعمار، وكذا محاولة التحكم في هذه الهجرة وإخضاعها لرقابة صارمة، خوفا من تداعيات داخلية تتعلق بضياح عمالة للمستعمرة ومورد ضربها هاما وكذا مخاطر استغلالها من طرف العثمانيين بالخصوص لضرب مصالح فرنسا في الجزائر والمشرق العربي⁽³⁾.

1- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 02، ص: 749.

2- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء، ج: 04، ص: 196.

3- عثمان زغب، المرجع السابق، ج: 02، ص: 98.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

ج- تحطيم البناء التقليدي للمجتمع الجزائري (تفكيك القبائل والعائلات):

من المعلوم أن البنية الاجتماعية للجزائر كانت تتشكل أساسا من القبيلة والعرش فالمجتمع الجزائري بمختلف عناصره كان تنظيمه منذ القدم قبايليا، ويخضع لسلطة تقليدية تتمثل في "شيخ القبيلة" أو لسلطة دينية تتمثل في المرابط أو شيخ الزاوية، ولا تتحكم فيه بشكل مباشر التنظيمات الأخرى خارج إطار القبيلة والزاوية، مما جعله منظما ومتماسكا وبعيدا عن التراتبية والهرمية بالشكل المتعارف عليه لدى المجتمعات الإقطاعية الأخرى لأن بساطة تنظيم القبيلة أنتج مرونة في علاقات الأفراد داخل القبيلة الواحدة وإرادة الاستقلالية لدى أفرادها تجاه السلطة المركزية، حيث جعلتهم يخضعون ويدافعون على مواقف القبيلة بما يملكون قبل كل شيء، وبذلك لم تكن القبيلة نمطا للتنظيم الاجتماعي فحسب بل كانت مجموعة أو وحدة سياسية مستقلة بذاتها⁽¹⁾، هذه الوحدة التي كانت تسيورها الأعراف المحلية والشرع الإسلامي الذي كان حاضرا بقوة في معظم تعاملاتها ونظمها إلى جانب سلطان الأرض الذي كان يمثل رمز البقاء والشرف لا يمكن المساس به مهما كانت الظروف، الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى التفكير في تقسيم الملكيات القبلية كوسيلة فعالة لإضعافها ونقل ملكية الأراضي من أيدي الأهالي إلى أيدي الكولون⁽²⁾.

وقد وجدت السلطات الفرنسية مع بداية الاحتلال صعوبة في كيفية إخضاع القبائل الجزائرية المتقاطعة والمندخلة في علاقاتها وانتماءاتها واستحال أمر القضاء عليها، ولكن لما تمكنت من فهم وإدراك هذه العلاقات بحل خيوطها والتعرف على نقاط ضعفها، تم تفكيك هذه المنظومة الاجتماعية باسم الحداثة وسلطة القانون الكولونيالي، وراحت السلطات الاستعمارية تتغنى بشعار الحداثة وتتحجج به أثناء توسعها في أعماق البلاد تمهيدا لفرض سياستها الكولونيالية، فهذه الحداثة الفرنسية ترى الممارسات التقليدية "التقاليد والأعراف والشريعة الإسلامية" للسكان المحليين عائقا في وجه أي إصلاح لتحقيق سياسة الإدماج أو سياسة الاندماج والتي أصبحت شعار الإيديولوجية الكولونيالية ولتنفيذ حداثتها كان عليها إزاحة الركائز الأساسية في المنظومة الاجتماعية للمجتمع الجزائري والمنتمية في التنظيم القبلي ومكانة العائلات الكبرى (العائلات السيدة صاحبة المال والجاه)⁽³⁾.

1 - سباعي سيدي عبد القادر، الاستعمار الفرنسي والنظام القبلي في الجزائر (بين التفكيك والتكليف)، جامعة بشار، مجلة دراسات، 2015، ع: 07، ص: 192.

2 - مختار هواري، نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب الفلسطيني، إشراف: سليمان قريبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، قسم التاريخ، 2016-2017، ص: 326.

3 - سباعي سيدي عبد القادر، المرجع السابق، ص: 195.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

وكان لاحتامية التطور التاريخي التي شهدها الجزائر مع عملية الاحتلال الاستيطاني وتطبيق مختلف القرارات المتعلقة بنزع الأراضي أحيانا والقيام بالتجزئة الملكية الجماعية للقبائل والعروش مثل قانون عام 1963، وقانون وارنبييه لعام 1873 وقوانين 1887 و1897، أدت كلها إلى تفكيك عرى الاتحادات القبلية والعروش القوية، وهي التي صمدت ضد الاحتلال بثوراتها وانتفاضاتها طيلة عقود القرن 19 ونتيجة هذا التطور التاريخي-الاقتصادي، فقد عانى المجتمع الجزائري الذي كان في غالبه مجتمعا ريفيا تحت ضغط الأحداث، فهذه الانعكاسات الاجتماعية السلبية المهددة بانفجار العائلات وتفتيت القبائل قد أدت إلى تغيير في التنظيم الاجتماعي للجزائريين وافقدت الأسر الارستقراطية جل مقوماتها المادية مع تقلص دورها الأساسي التقليدي⁽¹⁾، والجدير بالذكر أنه وجد نوعان من الارستقراطية القبلية: ارستقراطية دينية وارستقراطية مخزنية وتأثرت كل منهما بدرجات مختلفة حسب تحالفها وقربها أو عدمه من الإدارة الاستعمارية أو من المقاومة القبلية، وكانت هذه الأخيرة غالبا ما تؤدي إلى أن تفقد الارستقراطية سلطتها الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا فشلت المقاومة وهو ما حدث مع الكثير من القبائل الكبيرة⁽²⁾.

وقد أبرز التحقيق الرسمي الذي جرى بين سنتي 1900-1910 والذي أنجز بناء على تعليمات الحاكم العام لبيّن Louis Lepine⁽³⁾ عن الطبقة الارستقراطية بمختلف شرائحها الإدارية والسياسية والدينية والاقتصادية من ملاك وتجار، أبرز مدى اندثار العائلات التقليدية الواسعة، وانعدام الشروط الصحيحة لتطور الارستقراطية القديمة، فإذا استئنيت تلك العائلات الدينية في الجنوب الجزائري، فإن غيرها من فئة الأجواد والمرابطين قد فقدت ثراءها وغناها مع فقد الملكية العقارية، إلا أن بعض العائلات الكبيرة استطاعت أن تحافظ على نفوذها وقوتها المادية بتأقلمها مع تغير الأوضاع والظروف الاقتصادية، كما حافظت بعض العائلات الشريفة على دورها الديني المنوط بها ومن جهة أخرى أكدت نتائج هذا التحقيق على ثبات ذلك الإطار التقليدي نسبيا، بمحاظنة عائلات أخرى على

1 - إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص: 05.

2 - عبد المالك التميمي، المرجع السابق، ص: 34.

3 - الحاكم العام للجزائر منذ أول أكتوبر 1897، ولد ببباريس ودرس القانون في جامعة برلين حيث تحصل على إجازة في الحقوق، عين في بدايته كرقيب ونقلد وسام رقيب أول سنة 1871، ليشتغل بعد ذلك العديد من المناصب سيما تلك المتعلقة بالأمن والشرطة حيث عين كمحافظ شرطة لمدينة لوار في ماي 1891 وعين كقائد cl بتاريخ 12-01-1893، ينظر:

- A.N.F, Dictionnaire biographique des préfets, F.1bl.496, F.4.3296.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

نفوذها ومكانتها الاجتماعية، بارتقائها الإداري والوظيفي تدريجا حتى سنة 1900⁽¹⁾ وعلى العموم، فإن السلطات الفرنسية وما أقرته من قوانين في هذا الشأن، قد قصت بتمليك الأرض للأفراد أي ترسيم الملكية الخاصة، ونقل ملكيتها من الجماعة (من الشيوخ) إلى الفرد، أي إخراجها من طبيعتها العرفية المتوارثة إلى الرسمية الفرنسية، وبذلك كان لهذه القوانين هدفا مزدوجا تمثل في إنشاء الملكية الخاصة وتدمير سلطات القبيلة أيضا⁽²⁾.

الأمر الذي كانت له انعكاسات خطيرة على وحدة القبيلة فاقت انعكاسات الحروب، فالقانون الفرنسي فجر ملكية الأنديجان³ ومعها وحدة القبيلة والعائلة، وانعكس ذلك بشكل مباشر على حركة السكان حيث برزت ظاهرة الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية بشكل غير معهود ومخيف، وترتبت عن هذا النزوح نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة من ضمنها تفكك القبيلة وانقسامها بين الريف والمدينة مما أدى إلى ضعف وثلاشي الارتباط القبلي الذي كان يمثل إسمنت القبيلة، كما أن تحول النازحين الذين فقدوا أراضيهم في إطار القوانين الفرنسية إما عن طريق البيع أو المصادرة إلى بطالين ومتسولين بالمدن، وفي أحسن الأحوال خدم عند الكولون، إلى جانب حدوث تغيير جذري في طبيعة الإنتاج الزراعي حيث اهتم الكولون بالزراعة التجارية ذات المردود السريع على حساب زراعة الحبوب مما جعل الجزائر عرضة للأزمات الغذائية، وهذا ما عرفته الجزائر أثناء مجاعة المستوى المعيشي للجزائريين بسبب تحولهم من ملاكين إلى أجراء وخماسين⁽³⁾.

وبعد أن خلقت الملكية الفردية وانفصل الفرد عن القبيلة، استلزم الأمر إعادة تجميع العدد الكبير من الجزائريين في إطار جديد وهو الدوار⁽⁴⁾ والذي كان لحد ما عبارة عن دائرة إدارية، شكلتها السلطات الفرنسية بعد أن فتت القبائل وأزالت الحواجز أمام بيع وشراء الأراضي، ضمن فضاء مختلط مكون من مراكز المستعمرين له شخصية مدنية وبعض الاستقلالية المالية، يديرها موظف وهو الإداري المدني، كما يحيط به إداريون

1 - إبراهيم مهدي، المرجع السابق، ص: 05.

2 - من جهة أخرى كان الإدماجيون يرون ضرورة مهاجمة التنظيم القبلي للسكان الجزائريين وهذا لتفادي التمرد والانتفاضة وقد كتب Jules Duval أحد دعاة الإدماج في كتابه السياسة الاستعمارية قائلا "تعتبر هذه القبائل مركزا للسلطات والمؤامرات، أي مصدر انفجار اجتماعي أو مصدرا للتمرد، لذا ينبغي تشجيع كل ما قد يضعفها أو يشتت شملها" ينظر: مختار هواري، المرجع السابق، ص: 327.

3 - إبراهيم مهدي، المرجع السابق، ص: 05.

4 - أنشأت السلطات الفرنسية نظام الدوار وهو نظام إداري يقوم على أساس وجود مجموعات من السكان غير متجانسة في منطقة معينة، وهذا يعني إلغاء نظام ملكية الأراضي العرشية وتعويضه بنظام الملكية البلدية التي يتبعها الدوار، وفي نهاية السبعينات تمكنت فرنسا من القضاء على 374 عرش وإنشاء 656 دوارا بتواجد بها 1057066 نسمة يقيمون في مساحة لا تقل عن 6833751 هكتارا، عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 136، 137.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

مساعدون وزعماء محليون وقضاة، وبذلك أصبح الدوار عبارة عن حدود إدارية ترجع إلى عملية عزل الهدف المنشود منها هو سحب الأراضي لصالح الكولون وتثبيت مالكيها السابقين من في أنواع من المستودعات تكون فيها أفاق الاندراج في تطور القوى الإنتاجية هشة⁽¹⁾، وبذلك نجد أن التحولات في الملكية العقارية التي شهدتها الجزائر بعد سبعينات ق19، قد ساهمت في تفتيت القبيلة وأدت إلى هدم البناء التقليدي للجزائريين، حيث ثلاث روح الجماعية وفرضت الفردانية نفسها على الأهلي الجزائري الذي وجد نفسه وحيدا في مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، بعد أن حطمت كل وسائل الجماعة التي كانت توفر له الإطار المناسب للعيش.

وحسب ما ورد في التحقيق المتعلق بالملكية الأهلية، فإن كل حكام القل قد لاحظوا حوالي سنة 1900 ذلك السقوط المستمر للفئات التي كانت في الوقت السابق ميسورة الحال، حيث تدهورت أوضاعها إلى مستويات لا تنفك تنخفض كل يوم أكثر من قبل، ولا يبدو أن هناك ما يحدها سوى اضطرارها للتحول إلى طبقة شغيلة، حيث لوحظ في عين تموشنت على سبيل المثال التجريد الفوري الذي تعرضت له الأغلبية الساحة من السكان، وفي مدينة العفرون وجدت عائلات كانت مشهورة في السابق بثرائها الواسع في حالة من البؤس الشديد وبحاجة إلى إعانة، ونفس الشيء في الرمشي أين وصل معظم الأهالي إلى درجة كبيرة من الاملاق، جعل قيامهم من تلك الحالة أمرا صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا⁽²⁾، كما يمكن أن نشير إلى صرخة أحد شيوخ قبيلة ولاد أرشاش بناحية خنشلة حين قال " لقد هزمتنا الفرنسيون فاستولوا على سهل السبيخة، وفرضوا علينا ضريبة الحرب، كل هذا لا يهم، لكن إنشاء الملكية الفردية على يد الفرنسيين والترخيص لكل فرد ببيع ما يحصل عليه من أرض بعد إجراء القسمة، معناه الحكم على القبيلة بالموت، فبعد عشرين سنة من تنفيذ هذه الإجراءات التعسفية سيؤدي ذلك لا محالة إلى زوال قبيلة أولاد أرشاش⁽³⁾، ومن جهة أخرى أدى هذا الواقع إلى بروز العديد من المظاهر السلبية بالمجتمع كحالات التعدي والصراع بين القبائل وكذلك السرقات وغيرها من الأمور مثلما حدث بين قبائل فجيج وقبائل ولاد عبد الله بعين الصفراء سنة 1893⁽⁴⁾.

1 - عدي هوارى، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكير الاقتصادي والاجتماعي 1830، 1962، تر: جوزف عبد الله، الجزائر، دار الحداثة، 1983، ص: 78، 89.

2 - روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 02، ص: 387، 380.

3 - مختار هوارى، المرجع السابق، ص: 328.

4 - الأرشيف الوطني المغربي، مديرية الوثائق الملكية، سجل 28137، سجل 35248.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي دراسة نشرتها صحيفة *La Dépêche Algérienne* كما أورد أجرون، لاحظ الرائد Graulle مبلغ الفساد الذي ألحق بمختلف مستويات التصنيف الاجتماعي للفئات الأهلية، لقد تحول الناس من الخيام الكبيرة إلى فلاحيين بسطاء، بينما تحول الفلاحون إلى خماسيين وتردى الخماسون إلى طبقة الشغيلة يتزايد عددها باستمرار، وتشكل هذه الطبقة في رأي الحكام المدنيين خطرا محدقا ليس ثمة من وفق في التعبير عنه مثل أحد الحكام في بلدية مختلطة والذي تم تعيينه رئيسا لدائرة أوريون فيل حيث قال "إن هذا السقوط الذي يحول جماهير الأهالي إلى طبقة شغيلة يمثل خطرا كبيرا يترصد بنا في المستقبل، وسوف ينزع من أيدينا أقوى الأسلحة التي كنا نرهب بواسطتها الجنس المغلوب، ألا وهو سلاح الحجز والمصادرة وسيفتح في المستعمرة بابا لقضية اجتماعية سوف تتضاعف حدتها بما يعلق بها من عواطف الكراهية الجنسية أو الدينية⁽¹⁾."

وهكذا بددت الملكية الفردية وحدة القبيلة وكسرت عادات وتقاليد تشكلت عبر قرون حيث حدث تحول عميق في نمط حياة السكان المسلمين فبعد أن كانوا ملاكا وفلاحين أصبحوا رعاة بين عشية وضحاها، وتحول البعض منهم إلى عمال يومين أو خماسة وبذلك زال التماسك الجماعي وانحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود علاقات القرابة ولم يعد المجتمع ذلك الكل المبنى الهرمي المتماسك، فنشوء الملكية الفردية دمر العلاقات الاجتماعية القديمة دون أن يجد علاقات أخرى أرقى منها نوعيا، وبذلك أنتج الاحتلال مجتمعا أهليا فقيرا ومعدما⁽²⁾، وأخرا دخيلا مترفا ومتسلطا تمثل في المستوطنين، وهو ما وصفته المؤرخة سيلفي تينو بقولها "ما آل له الوضع في أواخر ق 19 " كان ميلاد المجتمع الاستعماري إذ صدر قرار منح الجنسية الفرنسية إلى كل أبناء الأوربيين الذين ولدوا في الجزائر، إنه شعب جديد يحصل مع بداية ق 20 على إنشاء مجلس كولونيالي وعلى الاستقلال المالي ويعلن نفسه جزائريا، وأصبحت عملية سلب الأراضي من أصحابها في آخر مراحلها⁽³⁾."

1 - روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 02، ص: 387، 380.
2 - كانت علامات الفقر كثيرة جدا في تلك الفترة، من ضمنها تكاثر الأكواخ من الأغصان والأحجار والطوب على حساب الخيمة وغيرها، وكانت المجموعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ضررا في ذلك بعد أن خسروا أراضيهم وأبعدوا إلى الأراضي السينة، ولم يعد الفلاحون قادرين على الحياة من محاصيلهم، فبينما كانوا في بداية القرن يملكون خمسة هكتارات للفرد الواحد لم يعد لهم إلا هكتاران في نهاية القرن وهكذا نزح الكثير منهم إلى القرى وضيعات الكولون، وأضحوا يد عاملة رخيصة جدا، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 221.
3 - مختار هوارى، المرجع السابق، ص: 328، 329.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

وقد استمر الوضع على ما هو عليه لغاية نهاية النصف الأول من القرن العشرين، إن لم نقل زاد سوء خاصة من ترسانة القوانين التي سنت بين سنتي 1945 و1947 لا سيما القانون الزراعي الذي أقره ديغول، وكان من نتائجه الثراء الفاحش للكلولون والبؤس والفقر المدقع للأهالي الجزائريين البسطاء وظهرت ملامح ذلك جيدا من خلال الإحصائيات التي توضح متوسط الملكية للمستوطنين والتي قدرت بستين هكتارا للمعمر الواحد بمختلف وسائلها وتجهيزاتها، مقابل قطعة أرض صغيرة للأهلي الجزائري لا تتجاوز عشرة هكتارات، مستقطعة من أراضي البلديات العقارية التي منحتها الحكومة الفرنسية في إطار الإصلاحات الأهلية بالجزائر⁽¹⁾.

وهكذا لم يصمد المجتمع الإسلامي أمام توسع الاستيطان الأجنبي حيث تحطم المسؤولون عنه فانهار تماما، وتسارع بعد سنة 1870 انحطاط العائلات الكبرى الذي بدأ في عهد الإمبراطورية الثانية، فقد أصبحت منذ ذلك الحين مشبوهة ومحرومة من القيادات، فعاشت في خمول وفقر، والأرستقراطية التقليدية التي حوربت بصلابة وعجزت عن أن تتكيف من جديد تبين أنها زالت تماما منذ عام 1900 ولم يحل أحد قط محل الزعماء الكبار ولم يبق سوى بعض العائلات المرابطين وبعض السلالات ذات النظام الأبوي في الجنوب، والبرجوازية الضعيفة التقليدية في المدن، والمؤلفة من المثقفين والقضاة والتجار، زالت هي أيضا تحت وطأة الاستيطان، ولم تتكون من جديد وببطء شديد، إلا بدءا من أعوام 1900 وبصيغة جديدة، وتبعثر الحرفيون الأهليون ولم يبقوا إلا في بعض المدن التقليدية كتلمسان وقسنطينة التي لم يبق فيها غير الصناعات العائلية⁽²⁾.

د- طمس الأنساب والأشراف (قطع الأصول والجذور):

كانت العناية بالأنساب وحفظها من أبرز سمات المجتمع العربي، وقد ظل الأمر كذلك إلى أواخر ق19، أين ضعف الاهتمام بها نتيجة عدة عوامل، أبرزها تحطيم كيان المجتمع على يد السلطة الفرنسية بدعوى القضاء على العائلات الارستقراطية والخيامة الكبيرة والواقع أن ذلك بدأ منذ مطلع الستينات ولا سيما مع القرار المشيخي وما بعده من قوانين التي أدت في النهاية إلى اختفاء العائلات الكبيرة المحافظة على أنسابها وأصولها عن

1- سعد طاعة، البلية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري 1954، مجلة مصادر، 2008، ع: 17، ص:

65، 66.

2- روبرت أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص: 97، 98.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

طريق الأباء والشيوخ، حتى أن أحد الحكام العاميين وهو كامبون⁽¹⁾ قال في نهاية هذا القرن أنه لم يبق في الجزائر من العائلات الارستقراطية سوى الهباء وكانت هذه العائلات تحافظ على أنسابها في أوراق خاصة وفي شكل أشجار منظمة ومتفرعة أبا عن جد، وكانت كل عائلة تتفخر بشجرتها النسبية الموروثة عن أحد كتابها أو نسابتها، ولا تظهر هذه الوثائق إلا عند الحاجة إليها لإضافة مولود جديد أو تسجيل وفاة أو توزيع تركة يحتاج الأمر فيها إلى الرجوع إلى الأصل⁽²⁾ فالمعروف بالنسبة للمجتمع الجزائري الريفي، أن هذه القيادات التقليدية قد حافظت في غالبيتها على مكانتها، قبل أن تتأثر لاحقا وابتداء من قانون السيناتور كونسولت المتعلق بتجزئة الأراضي الجماعية للقبائل والعروش، وذلك من أجل خلق الملكية الفردية لدى العائلات الجزائرية الريفية أولا وصولا إلى الهدف المنوط بهذا القرار الاقتصادي والاجتماعي الجريء لتفكيك عرى العروش والاتحادات القبلية القوية التي صمدت ضد الاحتلال الفرنسي بثوراتها وانتفاضاتها⁽³⁾.

وكان هدف سلطات الاحتلال الفرنسي من ذلك هو محو جذور الأسر والعائلات الكبيرة عبر تحطيم كيان المجتمع الجزائري واستبداله بحاضر فرنسي سيكون مع مرور الزمن هو ماضي الجزائر من خلال صهر فئاته في المجتمع الفرنسي⁽⁴⁾، وفي هذا الإطار يذكر الأستاذ سعد الله أن هذا الأمر جاء بعد أن ثبت للفرنسيين أن معظم الثورات كانت بإيعاز أو بقيادة الأشراف والمرابطين والأجواد، وكل هؤلاء يرجعون في أصولهم إلى أنساب عريقة، ونحن لا نريد أن نقول أن هذه الأنساب صاقية كلها وصادقة فيما يدعيه أصحابها، ولكننا نؤكد على أهمية حفظ الأنساب وعلاقة ذلك بردود الفعل ضد الفرنسيين، وقد ثبت لهؤلاء بعد التجربة أن الانتهازين الجدد، أولئك الذين ليس لهم أصول عائلية، هم من سارعوا في الذوبان في الفرنسيين وقبلوا نمط عيشهم وخضعوا إليهم، خدمة للمصالح المشتركة ولذلك مال الفرنسيون إلى هؤلاء بعد أن اعتمدوا في أول الأمر (حوالي ثلاثين سنة) على بعض المرابطين والأشراف والأجواد، واستفادوا من سمعتهم ونفوذهم⁽⁵⁾.

1 - حكم الجزائر منذ أفريل 1891 إلى غاية سبتمبر 1898، ينظر: بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص: 111.

2 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 07، ص: 317.

3 - إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص: 40.

4 - بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص: 111.

5 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 07، ص: 317.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

و- احتقار العنصر العربي والحط من شأنه:

ارتبط اسم العرب في أذهاب الأوروبيين بالإسلام، فإذا ذكر الإسلام ذكر معه العرب بالضرورة وكان الفرنسيون هم ممثلي أوروبا في الجزائر منذ الاحتلال، فما يصدر عنهم ضد الإسلام ينصرف أيضا على العرب، وقد تكلفت كل من الكنيسة الكاثوليكية بالهجوم على الدين الإسلامي ونبيه محمد صلى الله عليه وسلم، كما تكفل معظم المستشرقين الفرنسيين بمهاجمة الإسلام وحضارته منهم ألفرد بيل وويليام مارسيه ورينان وماسينيون⁽¹⁾ وغيرهم، أما العرب كجنس فقد ناصبهم العداء الكثير من الكتاب والفاعليين الاستعماريين، ومن ضمنهم الدكتور وارنبيه ومدرسته، خاصة عندما أشيع أن هناك مشروعا لإنشاء مملكة عربية في الجزائر يتولاها الأمير عبد القادر نيابة عن الإمبراطور نابليون، وقد نفهم من هذا أن هجوم وارنبيه على العرب هو هجوم ظرفي، وقائم على مصلحة ضيقة، سيما أنه عايش العرب طويلا وكانت له تقارير عنهم، لكن دون أن يكتب عن العرب بنفس الحدة التي كتب بها عنهم وهو يؤلف كتابه "الجزائر أمام الإمبراطور"⁽²⁾.

وقد انطلق وارني في حملته المعادية للعرب، في الحكم أولا بخطأ النظرية السائدة عند الفرنسيين بأن كلمة "العرب" مرادفة لكلمة "المسلمين"، وكذلك القول بخطأ النظرية القائلة بأن العرب هم من فتحوا الأندلس وأن المجد الأندلسي مجد عربي، ورأى أن التراث العربي في الفلسفة والأدب والعلوم لا ينسب للعرب وحدهم، وطعن فيمن ينتسبون للأشراف والمرابطين، وطالب حكومته بوقف "التعريب!!" لأن في الجزائر شعبين وليس شعبا واحدا، وكذلك طالب بالاعتراف بثلاث لغات فيها وهي: البربرية للبربر الخالص، والجزائرية للبربر المتعربين، والعربية الدارجة للعرب، أما اللغة العربية الفصحى فلا كلام عليها، وقال إن كلمة قبائل تطلق في الدرجة الأولى على البربر، لأن القبائل فرقة هامة منهم، والمقياس عنده وعند من اقتنع بنظريته، في معرفة من هو عربي ومن هو البربري هو مدى الإيمان بالحضارة الأوروبية والتقرب من الفرنسيين، فالبربر هم المتفتحون على هذه الحضارة وهم الحلفاء الطبيعيون للفرنسيين، والعرب هم المتزمتون والمتعصبون والمبتعدون عن حضارة الفرنسيين⁽³⁾.

1 - مستشرق وفاعل استعماري كبير (ت1962)، كانت له اهتمامات كبيرة بالإسلام وخاصة التصوف، الذي ذهب فيه بعيدا وقدم العديد من الدراسات حوله، ومن بينها تلك المتعلقة بالحلاج، حيث حقق كتابه "الطواسين" وقدم دراسة حوله تحت عنوان "الام الحلاج"، للمزيد حول ذلك ينظر الفصل الرابع من كتاب:

Pierre Rocalve, Louis Massignon et l'Islam, Damas: Presses de l'Ifpo, 1993, Pp: 51- 65

2 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 311.

3 - نفسه، ص: 313، 314.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والواقع أن احتقار العرب والحط من شأنهم لم يتوقف عند وارني وحده، بل سار على ذلك الكثير من المستشرقين والأنثروبولوجيين وحتى بعض الإداريين، وهو الأمر الذي يعطي انطباعا على أن هذا التهجيم أخذ شكل استراتيجية أو سياسية قائمة بذاتها، لها أهدافها ومأربها المحددة، ومن ضمن هؤلاء نجد الكاتب غافريل⁽¹⁾ Gaffarel الذي كتب قائلا " لا الرومان ولا الأتراك نجحوا في تغيير العرب الذين بقوا متمردين على التطور ... ما زالوا على حالهم الأول ولم يتغير فيهم شيء عبر القرون"، وهو الأمر الذي يبرره ستيفن قزال سنة 1932 بقوله " أن ثمة شعوب جديدة نشأت من عمليات انصهار ناجحة ذاب فيها الشعب المستعمر في الشعب الغازي، أما في الضفة الجنوبية للمتوسط، فقد استعصى الأمر"، ورغبة منه في تفسير نظريته هذه، أكد "أن الاندماج استحال لأن برنق الحضارة وضع فوق المجهود الأصلي، دون أن يتغلغل في أعماقه، فلم يؤثر فيه إلا قليلا، وبرى أن السبب في عدم خضوع الأهالي لمقتضيات الحياة العصرية هو كونهم مسجونين في تقاليد تعوص جذورها في غياهب حقب ما قبل التاريخ المظلمة⁽²⁾."

وفي تعليق الأستاذ أوليفي لوكور⁽³⁾ على هذه الأطروحات، يذهب للتأكيد على أنه منذ الأزل والشعوب السامية التي سيطرت على العرب في هذه المنطقة، تواجه العادات العربية التي تحجرت وأصبحت صخرة صلبة ارتطمت عليها جحافل الغزاة وتقلبات الزمن دون أن تزعزعها، وهي في الحقيقة ناتجة عن الجمود الذي يميز جنسهم، وهو الجمود ذاته الذي ولد المزاج الثابت للأهالي، واستمرارية غريبة في نمط حياتهم عبر الأجيال، وهذا أيضا ما يفسر المكانة المتفردة التي يحتلها العربي في سلم البشرية، وعكس الأوروبي الذي يتطور بالتحكم في الطبيعة وتغيير العالم من حوله، فإن العربي لا يشعر بأي رغبة في تحسين نمط حياته، وأمنيته الوحيدة أن يستمر في العيش بنفس الطريقة التي عهدها، فقد عاش العربي

1- غافريل (1843-1920) أستاذ تاريخ بمعهد الجغرافيا في مرسيليا، له كتاب الجزائر تاريخ وغزو واستعمار، ينظر: أوليفي لوكور، الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2008، ص: 34.

2 - أوليفي لوكور، نفس المرجع، ص: 34. ينظر أيضا:

-J.Alazard- Histoire et historiens de l'Algérie, int de Stéphane Gsell, ed Paris 1931, V:01, p:04-05.

3 - صاحب كتاب الاستعمار الإبادة، من مواليد 19 سبتمبر 1960 باريس، مدرس العلوم السياسية والفلسفة السياسية بجامعة إيفري فال ديسون، وهو مؤرخ في مسائل المواطنة للثورة الفرنسية، ومسائل التاريخ الاستعماري، يدرس القانون بجامعة مان، عضو المجلس بجامعة إيفري فال، وأيضا عضو المجلس الوطني للجامعات، له عدة مؤلفات منها " المواطنة في ثورة 1789-1794، وهي رسالة دكتوراه نوقشت سنة 1991، وله أيضا 17 أكتوبر 1961، جريمة في باريس، بالإضافة إلى مساهمات أخرى في عدة مجالات، ينظر: كريم منقوش، قراءة في كتاب الاستعمار الإبادة، أوليفي لوكور غراميزون، مجلة مصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2016، مج: 15، ع: 27، ص: 200.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

قرونا طويلة في الجهل والبربرية، لذا يصعب علينا القول أنه سيرضى بحياة أخرى ويطمح لمستقبل أفضل، ولم يراود الشك أحدا آنذاك أن العلاقات الموجودة في هذه النظريات بين العلة والنتيجة قد تكون خاطئة، بل أخذت على أنها حكم أدلت به محكمة عادلة استندت إلى براهين جمعها المؤرخون والجغرافيون والأطباء في صبر وعناء للتأكد من دنو العرب وخطورتهم على الحضارة⁽¹⁾.

ومن جهته ذهب الأستاذ والطبيب لانسان lanesssan (ت1919)، في كتابه "التوسع الاستعماري لفرنسا" إلى القول بأن "العربي كان معروفا حتى في زمن موسى بأنه متكبر وعنيف، ألف القتال والحرب، وأنه ما زال على حاله تلك إلى اليوم، كما يظهر من ملبسه ومسكنه وطبائعه، إنه ذات الانسان النحيف والمزن الذي يتباهى بنفسه، حركاته جليلة، كلماته موزونة ومحسوبة، ولديه الكثير من الطاقة والكرامة"، ويواصل ويقول أن "سلوكه الأخلاقي ليس منسجما مع المظاهر الجليلة التي يتعمدها ويحسب لها" وفي تعقيبه على هذا يقول لوكور، إن كان علم التاريخ ينير الماضي فإنه من المفروض أيضا أن يوجه المستقبل خاصة فيما يتعلق بالجزائريين، بما أن ماضيهم ما زال مستمرا في حاضرهم، وبالنظر إلى المعارف والملاحظات التي جمعها العديد من العلماء في ميادين مختلفة، فلا شك أن العرب أخضعوا لحكم حتمية عنصرية لدورة تسمح بفهم سريرتهم وأدنى جوانب حياتهم الثابتة، ومن جراء ذلك، حرموا من المستقبل بما أنه تكرر لما كان وإعادة للماضي القديم⁽²⁾.

وليس من الصدفة في شيء أن تأتي هذه الطروحات والمواقف المتناغمة مع بعضها البعض، بل هي تعبر عن سياسة ثقافية ممنهجة، أساسها تبخيس كل ما هو محلي، والتأسيس للبديل، فما من موقف لهذا الكاتب أو ذاك بخصوص هذه الفكرة أو تلك إلا ويتماها معه في الطرح كاتب آخر، إما تلميحا أو تصریحا، ثمنا أو مفصلا⁽³⁾، وهو ما نقف عليه عند أوليفي لوكور، في إطار حديثه عن الخصائص الذهنية الأكثر تميزا عند الأهالي، عندما يقول "أن هؤلاء الكتاب وضعوا الكسل في المقدمة إذ يعتبرون أنه هو الذي يتسبب في جمودهم وسوء علاقاتهم مع الآخرين وحول هذه القضية أخذ الكتاب نفس المنحى وأصدروا نظريات متشابهة، رغم أنهم عاشوا في أزمنة متقاربة واهتموا بميادين دراسة مختلفة، ووضعوا الكسل، الذي ينجم عنه العديد من المفاصد العامة والخاصة، في قلب ظواهر معقدة ومختلفة يركبونها فيها بينها، بطريقة تسمح لهم بتصنيف الشعوب

1 - أوليفي لوكور، المرجع السابق، ص: 35، 36.

2 - نفسه، ص: 36.

3 - فريد حاجي، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837-1937، الجزائر: دار الخلدونية، 2013، ص:

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والقبائل غير الأوروبية في سلم الإنسانية، أما العرب في سلم الشعوب السفلى لأن ذكاءهم اعتبر مجرد مهارة في الخداع⁽¹⁾، وليس ذلك الذكاء الذي يفضلته يتحكم في الطبيعة والمبدع والمنتج للصناعة والعلوم، إنهم بالوراثة رجال نهب واقتناص وحب للملذات دون عناء، على عكس الفرس والأتراك الذين تمدنوا إلى درجة معينة فإن العرب يحتقرون القوانين ويعيشون مثل التتار، لا قانون لهم ولا حضارة ولا مجتمع تقريبا⁽²⁾.

ولم يكتف أنصار هذه السياسة التي ارتوت في الغالب من الدراسات الاستشرافية والأنثروبولوجية من الحط من العرب كجنس فحسب، بل راحوا يفردون للمجتمع العربي عامة والدين الإسلامي خاصة، صفات الهمجية والتفوق، وهي سمات توارثها العرب أبا عن جد من دينهم وفق منظور أبوميل الذي ذكر في هذا الصدد أن "المجتمع العربي في جوهره، كما كان قديما، وكما وجدناه في السهول الكبرى للجزائر، فهو رهين الجمود غير قادر على الإنتاج الفكري، ولا أعتقد أن ذلك حاصل بفعل التهجين، بل إنها صفات ملازمة له " وفي السياق ذاته يضيف بيسون " أن المسلم لم يتطور بحكم تمسكه بالدين، فبقى في حالة ركود في ملتقى تطور كل الحضارات، وهي سمة بارزة للحركة الإسلامية التي جمدت الأعراق التي أخضعتها في همجيتها البدائية، حيث بقيت في حالة جمود وتحجر غير قابلة للاختراق والتغيير، ولا تتأثر بالتحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽³⁾.

ويبدو أن هؤلاء نسوا أو تناسوا أيام السبق الحضاري الإسلامي وما حملته من تأثيرات كبيرة نحو أوروبا في مختلف المجالات والفنون، والتي لازالت إلى يومنا هذا ترسم فاعليتها باسم العرب والمسلمين بشهادة الكثير من المستشرقين والمستعربين المنصفين لكن الواضح أن طرح هؤلاء لا يخرج إلا من مشكاة السياسة الاستعمارية وأهدافها المحددة لضرب وحدة المجتمع الجزائري وتفكيك بناءه الصلب المحصن بالإسلام والمتماسك ببعده العربي، ولا غرو أن تأخذ هذه الأطروحات أبعادا كبيرة ويروج لها العديد من الكتاب ومن ضمنهم الجزائريين الذين انخدعوا بكلامهم هذا، وأصبحوا يتحدثون عن القوضى والخراب الذي كان قبل فرنسا، في حالة تعبر بوضوح عن الاستلاب الثقافي الذي طالهم.

1 - كثيرة هي المؤلفات الفرنسية التي رمت الجزائريين-العرب بهذه الصفات الشائنة، وبغض النظر عن مدى واقعيتها يمكن القول أنها تعبر دوما عن حالة الاتوافق القائمة أساسا بين الطرفين منذ بداية الاحتلال، ينظر:

-Zaborowski, A propos de l'assimilation des indigènes algériens, Bulletins et Mémoires de la Société d'Anthropologie de Paris 1897, V:08,p:596.

-Philippe Martel, De l'Auvergnat au Kabyle Le recyclage d'un stéréotype dans l'Algérie coloniale, Dans Confluences Méditerranée 2012/1 (N°80) , p:174.

2 -أوليفي لوكور، المرجع السابق، ص: 38، 39.

3 -نفسه، ص: 38، 39.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هـ-المفاضلة بين العرب والبربر، (مدخل بث العداوة بين الشعب الواحد):

مما أشار إليه الأستاذ سعد الله، أن المدح الذي كاله العديد من الساسة والكتاب الفرنسيين للبربر ومن ضمنهم العقيد كاريت ووارني كان دون شك مسببة لهم وحطاً من قدرهم، ذلك أن البربر يعتبرون المس بدينهم إهانة كبرى لهم⁽¹⁾، كما أن اعتبارهم حلفاء للفرنسيين هو هدية مسمومة إليهم، فالبربر ودون أدنى شك شأنهم في التاريخ والحضارة شأن العرب، وهم فخورون بماضيهم ولغتهم وتقاليدهم، ومع ذلك فإن الوقوف على ما كان يخطط له الفرنسيون، وكيف كانوا يفرقون بين العرب والبربر سواء بالمدح والذم، يجعلنا نتأكد أنه ليس من وراء ذلك خدمة العلم والحقيقة كما روج البعض، وإنما خدمة الإدارة الاستعمارية وتمكين للحضارة الفرنسية على حساب حضارة العرب والبربر معا⁽²⁾.

وبناء على ما جاء به وارني فإن البربر هم القدماء المسيحيون وقدماء الكولون للرومان، وهم الذين ما يزالون متعلقين بالممارسات والتنظيمات الرومانية، إنهم الشعب الإفريقي الساكن في المنطقة الممتدة من ليبيا وتونس والجزائر إلى المغرب، وتمتد مواقعهم إلى توات والتوارق وساحل السنغال، فهم عنده كل الجنس الأبيض القاطن وسط إفريقيا، وقدر عددهم بعشرة ملايين على الأقل، وقال إن الجبليين منهم قد حافظوا على تقاليدهم الرومانية في نظره وعلى أصولهم⁽³⁾، عدا الدين، أما سكان السهول منهم، فقد تعرضوا للغزوات العربية مما أفقدهم روحهم المعنوية حسب دعواه، وزعم وارنييه من جهة أخرى، أن البربر كانوا مسيحيين وأنهم اعتنقوا الإسلام على مضض، وقد ظلت عقيدتهم فيه ضعيفة جداً، كما زعم أن القرآن عندهم ليس قانوناً ولا دستوراً سياسياً، وإنما هو كتاب دين فقط وذهب وارنييه في مزاعمه إلى أبعد من ذلك حين قال أن أغلب البربر كانوا يحملون الصليب في شكل وشم على الجباه والوجنات، وقال إنهم أكثر تسامحاً من غيرهم في الشؤون الدينية⁽⁴⁾.

1- مثلت الحصانة الدينية التي تتمتع بها منطقة القبائل من خلال زوايا الطريقة الرحمانية، وشيوخها وعمالها، الذرع الواقفي الذي مكن السكان من الصمود في وجه السياسة الاستعمارية هذه.

2- أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 315، 316.

3- في إطار حديثه عن هذه السياسة، يذكر الأستاذ مهدي بنونة " أن المخطط الفرنسي كان يرمي إلى إشعال نار الفتنة بين العرب والبربر، ففرنسا كانت تهدف لإدماج المغرب والجزائر في فرنسا، ولم يكن ذلك مقابلاً إلا بالقضاء على العروبة والإسلام في هاذين القطرين، ينظر: أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية، الجزائر: دار الأمة، 2011، ص: 93.

4- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 316، 317.

وقد توجه وارني بعد ذلك، إلى الجمهوريين الفرنسيين ليتبينوا وسط العيوب الإقطاعية العربية مستقبل التقاليد الديمقراطية البربرية، عبر طرحه الذي يقول أن مؤسساتهم المستمدة على غرار مؤسساتنا من القانون الروماني، أقرب إلى مبادئ الجمهورية من المؤسسات الاستبدادية العربية، وأخيرا تعرض لذكر خصائص الرجل البربري، وبالضبط الرجل القبائلي، بقوله ذلك الفلاح الشديد الارتباط بأرضه إلى درجة العبادة، ولا يتزوج عادة إلا بامرأة واحدة، فالمرأة في نظره، هي أم العائلة وليست متاعا أو دابة كما هو حالها في المجتمع العربي، ألا يعتبر هؤلاء، بصفة عامة، أقرب إلينا؟⁽¹⁾

وقد استأنس الكثير من الكتاب الفرنسيين لهذا الطرح وراحوا يؤكدون على إظهار مزايا البربر وإبراز مساوئ العرب، ومن ضمن هؤلاء دوفيفيه Duvivier الذي قال في وصف القبائل أنهم " ليسوا متذبذبي المزاج ويفعلون الخير، ويبنون منازلهم بالحجارة والقرميد.. يحبون العمل ويقومون به بعزم، ولديهم حرفا يزاوئونها في بيوتهم، ويذهبون إلى الحقول للحرث والحصاد، ويعملون لدى العرب مقابل أجره يومية " وسمحت تلك المزايا للقبائل بأن يأخذوا مكانة أعلى في سلم السلالات البشرية، ويقال عنهم أنهم أكثر الأهالي اقترابا من الأوروبيين وكما تؤكد ذلك الأنطولوجيا حسب زعمهم، فإن مرد ذلك هو امتزاج دم القبائل مع دم الأوروبيين الذين قدموا من الشمال (فالعنصر الأشقر موجود فيهم عن طريق الوراثة، ولذا هم أقرب إلى سكان القارة القديمة من العرب القادمين من آسيا)⁽²⁾.

وبعد حوالي ربع قرن، جاء لوي رين⁽³⁾، ليؤكد هذا الطرح، ويبدو أنه قد تبنى النظرية المعادية للسامية، حيث ذهب إلى أن البربر من الجنس الهند أوروبي، وأن الساميين ومنهم العرب، لم يستطيعوا تنظيم أنفسهم عسكريا ولا سياسيا، وعد منهم الخلفاء الراشدين والنبى داود - عليه السلام- وقد اعتمد رين في ذلك على بحوث أرنت رينان، سيما بحثه المعنون " تاريخ اللغات السامية"، كما اعتمد على دراسة هنري فورنيل والتي حكم فيها بفشل الاحتلال العربي كما سماه، وزعم رين أيضا أن البربر لم يعتنقوا الإسلام بحرارة وظلوا يتمردون عنه مع الفرق الخارجية والحركات الانفصالية أثناء العهد الذي يسميه أوغسطين بيرك بعهد وصاية الشرق، ويسميه غوتيه بالعصور الغامضة⁽⁴⁾.

1 - روبر أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 01، ص: 500.

2 - أوليفي لوكور، المرجع السابق، ص: 46.

3 - ينظر، ص: 30.

4 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 319.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والجدير بالذكر أن لوي رين اعتبر من أكثر الفاعلين الاستعماريين معرفة بشؤون الأهالي وبمسائل القبائل، كما اشتهر بدرايته الكبيرة بالجانب الإسلامي في الجزائر وبالطرق الصوفية والنزوايا المنتشرة في مختلف أنحاء الوطن وهو صاحب كتاب "مرايطون وإخوان" دراسة عن الإسلام في الجزائر⁽¹⁾.

وقد استمرت هذه النظرية سارية إلى عشرينات القرن 20، حيث ذهب ريمون بيروني، إلى أن الفرنسيين ظلوا على خطتهم في معاملة السكان بطريقة واحدة إلى مدار هذا القرن، وكان عليهم أن يميزوا بين السكان ويستفيدوا من الفروق، وقد أصبحت الإدارة الفرنسية تشعر بهذه الفروق منذ حوالي 1890 وأخذت توظفها سياسيا، وعندما احتل الفرنسيون المغرب ظهرت المسألة البربرية بشكل واضح وأعطى الفرنسيون دفعا جديدا للدراسات البربرية، فأخذوا يبرزون الفروق بين عناصر السكان ولكن المسألة لم تكن مفهومة عند الرأي العام الفرنسي، حتى نشر فيكتور بيكي كتابه "حضارة شمال إفريقيا" الذي قال فيه إننا كنا دائما نسمي المنطقة عربية بينما هي مسكونة بالعنصر البربري، وهو العنصر القريب من العناصر الأخرى في البحر الأبيض، كما أبرز العلاقة بين البربر والرومان حسب زعمه⁽²⁾.

وفي سنة 1931 وفي كتاب عن الجزائر نشر ضمن سلسلة مخصصة للتعريف بمختلف مناطق فرنسا ومستعمراتها، مدح دوماس Dumas البربر وقال أن "بعضهم يذكرنا بالفلاحين الفرنسيين، ورأى أن القبائل هم الأكثر اقتصادا وعنفوانا واستعدادا للحرب، وهم الأكثر تقبلا لنا، والدليل على ذلك أن العديد من القرى عادت إلى المسيحية، بفضل التواجد الفرنسي وهم متفتحين لحضارتنا، ويضيف أن "أطفالهم بارعين ومتدربين لأحوالهم" و "يتعلمون بسهولة مع أساتذتنا" وفي الأخير، "فإن أغلبية الجنود الأفارقة الذين سارعوا إلى نجدة فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى هم من البربر، وعلى الأخص هم من القبائل" ومن هنا نرى إلى أي مدى هم مختلفين عن العرب⁽³⁾.

1- Narcisse faucon, le livre d'or de l'Algérie, histoire politique, militaire, ect.de 1830 a 1889, tome 1, challamel et Cie éditeurs, paris 1889, p 468,469.

2 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 320.

3 - أوليفي لوكور، المرجع السابق، ص: 47.

ب- الأطروحة البربرية أو "المسألة القبائلية":

تندرج الفكرة المؤسسة للأطروحة البربرية في الجزائر ضمن المخطط الاستعماري القائم على تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في العمل على إلغاء الوجود التاريخي للشعب الجزائري، من حيث أسسه المادية ومقوماته الحضارية، وقد تحددت معالم هذا المشروع الاستعماري الذي يستهدف البنية الاجتماعية والحضارية في فكرة تقسيم سكان الجزائر وتصنيفهم إلى بربر وعرب، لتوفير الشروط الملائمة لبقاء فرنسا في الجزائر، ولتهيئة الظروف في حالة انتهاء السيادة الفرنسية لتكوين كيانات محلية قائمة على التمايز اللغوي والخصوصية الإثنية، وقد وجد مخططو السياسة الاستعمارية بالجزائر في المناطق التي مازال سكانها يستعملون لهجاتهم البربرية مثل ميزاب والأوراس والبقار والقبائل، ما يروونه شروطا أولية ووضعية ملائمة لتحقيق ما يطمحون إليه⁽¹⁾، فراحوا يعملون على تحضير هذه المناطق وتهيئتها بكل الطرق والأساليب، وكانت منطقة القبائل المستهدفة الأول في ذلك، لجملة من الاعتبارات جعلتهم يركزون عليها أكثر من غيرها⁽²⁾.

فبعد أن كان اهتمام الدارسين الفرنسيين وأصحاب نظرية الفروق بين السكان منصبا على البربر والعرب، كما جاء سابقا، أصبح بالتدرج منصبا ولاسيما منذ العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر على سكان زواوة⁽³⁾ وحدهم، وقد اتخذ هذا الاهتمام ألوانا عديدة فمن حيث التعليم بدأ الفرنسيون في تأسيس المدارس الأهلية في بعض البلديات القبائلية وإجبارية التعليم فيها خلافا لما فعلوه في المناطق الأخرى ومن حيث النشاط الكفسي شجعت السلطات الفرنسية الأباء البيض على غرس مدارسهم وملاجئهم وعبادتهم في منطقة القبائل قبل غرس كنائسهم نظرا للمقاومة التي أبداهما القبائل ضد النشاط التنصيري ومن حيث التعليم أنشأ الفرنسيون فرعا للهجة القبائلية في مدرسة الجزائر، ومن جهة

1 - ناصر الدين سعيدوني، المسألة البربرية في الجزائر، مجلة عالم الفكر، 2004، ع: 04، ص: 145.

2 - تركّز الاهتمام الفرنسي على منطقة القبائل لأنها حسب مفهومهم أكثر ثقلا وتأثيرا على باقي أقاليم الجزائر، فهي منطقة قريبة من مدينة الجزائر، وبيئة كثيفة السكان صعبة التضاريس، محدودة الموارد لا تتقبل الاستيطان الأوروبي الواسع، ولا تسمح بالاستغلال الاقتصادي الرأس مالي، فضلا عن كونها إقليما يتميز بخصائصه من حيث لغة السكان وعاداتهم وتقاليدهم الخاصة التي جعلت الفرد القبائلي - في نظرهم - يتمسك باستقلاليته ويعتز بانتمائه القبلي ويحجم عن الاندماج مع غيره، وجهد نفسه في حصول على قوته وتوفير حاجيته، ينظر: ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص: 145.

3- تم ذكر قبيلة زواوة على أنها بطن من بطون كتامة وهي من أكبر بطون البربر، مواطنهم مختلفة من بجاية إلى تلمس، ينظر: أبو يعلى الزواوي، تاريخ زواوة، مراجعة: سهيل الخالدي، الجزائر: منشورات وزارة الثقافة، 2005، ط: 01، ص: 93.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أخرى كان النظام القضائي يختلف في منطقة القبائل عنه في المناطق الأخرى، حيث أصبح الاحتكام للعرف والقانون الفرنسي، وليس للشريعة الإسلامية، وبالنسبة للتمثيل النيابي فقد أسس الفرنسيون (قسما قبائليا) في مجلس الوفود المالية، وذلك بإصرار من كاميل صاباتيه، صاحب مشروع فصل القبائل عن بقية السكان، كما ميز الفرنسيون بعض القبائل بعدم دفع قسط من الضرائب المطلوبة على الأهالي، وكان ذلك كله يشكل محاولة لما سمي بالسياسية القبائلية-الفرنسية⁽¹⁾.

وفي سنة 1896 كتب الباحث المشهور في وقته بول لوروي بوليو قائلا: لو كان سكان الجزائر من غير الأوروبيين زواويين (قبائل) لأمكننا القول بأن المسألة الجزائرية ستحل بسهولة، وفي نظره أن القبائل لا يختلفون عن الأوروبيين إلا في مسألة الدين، وأن الدين لا يؤثر في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية ومن ثمة فإن شروط الإنتاج والتطور هي عند القبائل والفرنسيين، أما أندري سيرففيه فقد تحمس لموضوع فصل السكان زواوة، وكان صحفيا في جريدة لاديباش بقسنطينة متكلمًا باسم الكولون، كما كان لانكي العقيدة وماسونيا وقد رحب سيرففيه بالهجرة الزواوية نحو فرنسا بدلا من الشام، وطالب بتشجيعها وإعطائها الأولوية لتحطيم الكتلة الإسلامية الجزائرية حسب تعبيره، كما طالب بربط الصلات بين سكان زواوة وسكان فرنسا عبر الهجرات وغيرها، وقال سيرففيه بكل صراحة "علينا أن نقسم المعسكر الأهلي أو الكتلة الأهلية كلما أمكننا ذلك، من أجل عزل العناصر السكانية بعضها عن بعض"⁽²⁾.

والواقع أنه منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، بدأ الترويج للخصوصية القبائلية، وكانت البداية مع القس راينال التي تحدث عن الأصل الشمالي للبربر وأنهم ينحدرون مباشرة من سلالة الوندال ولهم جمال في الخلقة عبر زرقة العين والشعر الأصفر، كما أن دينهم الإسلامي مصطنع والذي عوضته سلطة المرابطين، وغير ذلك من الأوصاف التي تروج للأسطورة⁽³⁾، وكذلك الأب دوقا من خلال كتابه "القبائلية والشعب القبائلي" الذي دعا فيه إلى تنصير القبائل كباب من أبواب فرنسيتهم⁽⁴⁾.

1 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 320.

2 - نفسه، ص: 320.

3 - العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص: 29، 30.

4-Dugas Joseph, la kabylie et le peuple kabyle, Paris, librairie locofere, 1877, P:89.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

لتظهر بعد ذلك كتابات الرحالة والمستشرق الفرنسي *Venture de Pardis*⁽¹⁾، التي جمعت وطبعت بباريس سنة 1844 مع أنه كتبها أواخر ق 18 وهي عبارة عن ملاحظات قدمها حول قواعد اللهجة البربرية ومفرداتها، تحت عنوان "قواعد ومفردات اللغة البربرية"، وبعد هذا بسنوات قليلة ظهر العقيد دوماس *Daumas* والنقيب فابر *Faber* اللذان كانا يدرسان مسألة إدماج الجنس القبائلي سنة 1847 وكانا يعدان العدة لجمع معطيات الأسطورة القبائلية عبر ترويجها للأصل الجرمانى للقبائل وأن جزء منهم عرف المسيحية ولم يطرأ عليه تغيير مع دينه الجديد، حيث قبل القرآن ولكن لم يعتنقه قط، وبعد ذلك بسنة أي 1848 استأنف الكاتبان كاريت *Carette* دراسة جديدة عن سابقيه، أكد من خلالها على وجود قانون جنائي قبائلي و ذكر "أن منطقة القبائل ظلت في منأى عن الاتصال والاحتكاك بنا على نحو مباشر، وظلت تكافح جميع ضروب السيطرة والهيمنة السابقة، ويجيب أن تغدو قبل انقضاء بضع سنين أفضل عون مساعد لأعمالنا ومشاريعنا، وأنفع شريك لنا فيها"⁽²⁾.

وقد غطى الاسهام الفرنسي المتعلق بمنطقة القبائل والمؤسس للمسألة البربرية فترة تجاوزت القرن (1826-1930)، وأوجد رصيذا معتبرا من الأدبيات والدراسات التي تعالج اتنوجرافية القبائل، من حيث التقاليد والأعراف والروايات الشفوية والتراث والمظاهر الاجتماعية والدلالات اللغوية والبقايا الأثرية، فكانت أساسا لما عرف بـ *Fonds de documentation berbère* هذا الرصيد الذي حرص الأباء البيض في بلاد القبائل على جمعه منذ سنة 1847 وعملت مراكز البحث الفرنسي على توفيره ليكون مرجعا مفضلا للباحثين الفرنسيين ودعاة الفكرة البربرية في الجزائر⁽³⁾، وقد يكون من الصعب الحكم على هذه الكتابات والبحوث بأنها كتبت في إطار السياسية القبائلية التي كرس لها السلطات الفرنسية من خلال باحثيها ومعاونيه، لكن ما يمكن قوله أنها في الغالب كتبت لذلك، واليعض الآخر استغل ولو بشكل غير مباشر، رغم أن بعض جوانبها ساهمت في الكشف عن المكونات الحضارية للمنطقة وسكانها.

1- رحلة ومستشرق فرنسي معروف، ولد بمرسيليا سنة 1739، حاصل على منحة دراسية في مدرسة اللغات الشرقية، بدأ عمله في إستانبول ضمن السفارة الفرنسية، وأصبح فيما بعد مستشارا ومترجما في تونس، ومنذ سنة 1788 استقر بالجزائر، جمع من خلالها قدرا كبيرا من المعلومات حول المنطقة وسكانها، ينظر: - Yacono Xavier, *Venture de Paradis: Tunis et Alger au XVIIIe. Mémoires et rassemblés par Joseph Cuoq. RF, d'histoire d'outre-mer, tome 73, n°272, 3e trimestre 1986, p. 365.*

2- العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص: 32، 33.

3- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص: 144.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبغض النظر عن ملايسات هذه الكتابات وما كرسه للفصل بين أبناء الشعب الواحد فإن هذا الاهتمام الخاص كان قد وفر إطارا كبيرا للسياسة الفرنسية في منطقة القبائل سيما بعد سنة 1871 حيث انتهجت إدارة النظام المدني ابتداء من أول حاكم عام لها سياسية واضحة تجاه المسألة القبائلية بحيث لم تخرج عن نطاق السياسة الفرنسية في منطقة القبائل على الرغم من التغيير النظام الإداري والطابع العسكري إلى نظام تسيير مدني، وقد تطلب من نظام الحكم المدني الجديد وقتا طويلا لإرساء هياكل وتعيين موظفين جدد أيضا، بحكم صعوبة المرحلة الانتقالية، وضمن إطار سياسية الإدارة المحلية فقد تم ربط المنطقة بالأراضي ذات التسيير المدني منذ 25 أوت 1880 ولم يتم نقل السلطات بين المتصرفين العسكريين والمتصرفين المدنيين إلا مع أكتوبر من سنة 1880⁽¹⁾.

وقد استغلت الإدارة الفرنسية فشل انتفاضة 1871 وبدأت تقتن الأعراف تماشيا مع سياستها في المنطقة، حيث بادرت بإلغاء نظام الجماعة مع الاحتفاظ بالأمناء والتخلي عن طريقة انتخابهم، وفي سنة 1872 وقصد تقليص الوجود العسكري تم تعويض المكاتب العربية الثلاثة " فورناسيونال⁽²⁾ ولس وئيزي وزو" بثلاث دوائر إقليمية طبقا للمرسوم المؤرخ في 09 جانفي 1872، وقد وجدت المسألة القبائلية ضالتها في بعض الإداريين الذين تولوا مهام تسيير شؤون منطقة القبائل⁽³⁾، ومنهم كميل صباتي Sabattis بوصفه كبير منظري ومنشطي السياسة القبائلية والذي كان قاضيا سابقا على ئيزي وزو وحاول وضع أفكار دعاة البربرية مع التطبيق بموافقة والي عمالة الجزائر فيرباش والحاكم العام بيرمان المناصران للإدماج وبدعم من شخصيات ذات نزعة جمهورية مثل رابطة الوطنيين⁽⁴⁾.

كما أنه بحكم منصبه على رأس مقاطعة فورناسيونال إلى جانب صديقه ماسيللو الذي كان على رأس بلدية جرجرة، استطاع أن يفرض القانون العرفي في المنطقة كلها بعد أن قام بإملاء كل الجمعيات التي أسسها على مستوى المقاطعة، ومن محاولاته في مسعاه البربري هو تنظيمه سنة 1883 لانتخابات محلية حول تحرير مواد القانون العرفي وكانت البداية في قرية أيت بني بتاريخ 17 جوان 1883، وفي نفس الاتجاه تمكن من تأسيس المجلس القبائلي في 05 جوان 1884 ومن الصلاحيات التي أعطاه لها لهذا المجلس دراسة كل القضايا التي لها علاقة بالمجتمع القبائلي⁽⁵⁾.

1 - بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص: 220.

2 - إحدى بلديات الأربعاء نايت إيرائن حاليا.

3 - نفسه، ص: 220.

4 - سعدي مزيان، المرجع السابق، ص: 164.

5 - بوضرساية، المرجع السابق، ص: 226.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

وكان صباتي المدعوم بقناعته فيما يخص سكان القبائل وقوتهم المستقبلية، يطمح إلى الحفاظ على طابعهم المميز وإعدادهم للفرنسة بل للإدماج مع الشعب الفرنسي، سيما وأن سبق له أن أعلن عزمه في الدفاع عن عادات القبائل وأعرافهم، فقد كان يريد احترام القوانين ولو كانت منافية للأخلاق، وقد حصل في سنة 1882 أن أقر قانونا عرفيا مفاده أنه لا يبيع الآباء بناتهم (يقصد المهر) وأن تكون لهم حرية البيع (بمعنى التزويج)، وغيرها من القوانين التي أدت إلى استياء الأهالي، ودفعته لتبرير ذلك بحجة النشاطات التي يقوم بها الرهبان إلى جانب العقوبات الثقيلة التي كانت تصدرها إدارة الضرائب⁽¹⁾.

ومن الصلاحيات التي أعطاه صباتي للمجلس القبائلي، دراسته كل القضايا التي لها علاقة بالمجتمع القبائلي، وهذا يعني إبعاد القبائل عن الشرع الإسلامي بكل الوسائل، لذلك قام بتجديد القانون العرفي حتى يتكيف مع هذا المجلس القبلي الجديد وألا يكون بينهما تعارض، وبذلك حاول أن يحافظ على خصوصيات المنطقة البربرية من المنظور الاستعماري، لذلك طالب من الإدارة الحاكمة فرض القانون العرفي الذي قام بتطبيقه على كل المناطق البربرية بدون استثناء⁽²⁾.

ومن جهة أخرى استغل صباتي نفوذه من أجل تشجيع القبائل على التجنس، غير أنه لم يوفق إلا في ثلاثون حالة تجنس خلال أربع سنوات في صفوف العمال القبائل الذين كانوا يعملون في سهول متيجة، ومع ذلك قدم في سنة 1884 حصيلة إيجابية عن سعيه تحت عنوان لم يكن متوقعا وهو "تحرير تآذرات"، عبر فيه أن الخراب الذي يمثله الإقطاع الأهلي الثقيل على أكتاف القبائل، عاد على المدارس الفرنسية وتحويل القوانين وإمكانية استقبال النشأ وإثبات حزب فرنسي لا يعرف التراجع أمام التجنس⁽³⁾، وبعد تخليه عن منصبه عام 1885 طالب الجمهوريون بفتح تحقيق عن طريق لجنة برلمانية عام 1891 سجلت كل النتائج التي توصل إليها صباتي، حيث وقفت على وجود نظام بربري قام على نظام عرفي، وهذا ما كان يهدف إليه دعاة البربرية في منطقة القبائل، وتشجيع المسؤولين الإداريين على مواصلة جهودهم في إنجاح السياسة البربرية التي تدخل ضمن سياسة بلادهم عامة⁽⁴⁾.

1 - سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص: 165.

2 - بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص: 227.

3 - روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 532.

4 - بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص: 227.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما في المجال الاقتصادي فقد ادعى صباتي أنه سجل نجاحا باهرا سيما فيما يخص اقناع المسؤولين بأن البيع بالتجوال والهجرة الداخلية من ضروريات الحياة القبائلية، وبذلك تحصلوا على رفع الاحتياطات البوليسية، غير أنه لا شيء يثبت موضوعيا عن حدوث تغيرات، سيما بعد أن كتب سنة 1883 "تجدر الإشارة إلى أن الأهالي قد تخلو تماما عن اعتبار البلوط من المقومات الاقتصادية بعد ظهور المواد المستوردة من فرنسا مثل البترول والصابون والشمع والقطنيات" هذه النظرة التفاؤلية على تعبير أجرون تعكس أن إصلاحاته القانونية ستظل عديمة الجدوى في غياب تغيير اقتصادي واجتماعي في بلاد القبائل، وهي الملاحظة التي نبه إليها ماسكري بقوله "ليس في الإمكان إيجاد حل لمشكل اقتصادي سوى بالوسائل الاقتصادية، ولاشك أن عشرين بناء سينجزون في هذا المجال ما يعجز عنه مسؤول في بلدية مختلطة، في إشارة إلى أنه ليس بالإمكان تفكيك خلية النحل القبائلية بكيفية مثمرة إلا اذا زودنا الافراد بسلاح المهن التي تمكنهم من مواجهة تكاليف الحياة⁽¹⁾.

والحاصل أن تجربة صباتي هذه لم يكن لها أي حظ في النجاح، بل كانت مدانة بالخصوص من قبل الأوروبيين الذين كانوا يتهمون على مشاريعه والحاكم العام تيرمان الذي سخر منه المستوطنون أيضا، وقد اضطر إلى التضحية بشخص صباتي وهو مسؤوله الإداري على عجل عند سقوط وزارة جول فيري، بحكم مبادرته المتسرعة، والذريعة التي استند إليها في قراره هي نشوب مشاجرة خطيرة في الصفوف المتنافسة أثناء عملية انتخاب الأمين في فورناسيونال، مما جعل الرأي العام يطالب في الإسراع في تغيير الأسلوب⁽²⁾.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن منظري الإدارة المدنية قد وضعوا استراتيجية بعيدة المدى لإحكام السيطرة على العنصر القبائلي الذي يمثل في نظرهم العنصر الأمثل للنهوض بالزراعة والصناعة، حيث أوصى رئيس البعثة المالية القبائلية آيت مهدي منذ 1899 بهجرة العمال المزارعين، ونتيجة ذلك وصل المئات من القبائل إلى فرنسا بين سنتي 1906-1907 لكسر إضراب العمال الإيطاليين الذين يشتغلون في معاصر الزيتون ومعامل التكرير في مرسيليا، وهذا استنادا إلى عدة دراسات أنثربولوجية أجريت على سكان منطقة القبائل والتي ترى أن "القبائلي لا يخشى الذهاب خارج موطنه طلبا للعمل لسد حاجيات، ومن هنا بدأت تطفو على ملامح استراتيجية جديدة ذات وجهين تجاه القبائل وذلك لأغراض اقتصادية بحثة، ورغبة في تحقيق إدماجهم في النسيج الحضاري الفرنسي⁽³⁾.

1 - روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 532.

2 - سعدي مزيان، المرجع السابق، ص: 167.

3 - حمدي عيسى، فرنسا الكولونيالية ومسألة الهوية في منطقة القبائل، جامعة محمد أكللي البويرة، مجلة معارف، 2015، ج: 18، ص: 04.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وهكذا نجد أن المسألة القبائلية عرفت أكبر انتشار لها بعد سنة 1871 ولم يقاوم هذا الافتتان إلا قدماء ضباط المكاتب العربية وبعض المستعربين الآخرين، وذلك لأنهم كانوا يدركون المقاصد السياسية أو الذهنية للنظام، لكن سرعان ما أصبح ينظر إلى هؤلاء على أنهم متخلفون أمام جمهرة الذين يشيعون عن إخلاص وصدق الأيديولوجية المؤيدة للبربر فبينما تفجرت ثورة 1871 ذهب الرأي العام الفرنسي في الجزائر المدعوم بأحكامه المسبقة إلى تجريم كبار السادة العرب والطرق الصوفية والإدارة العسكرية ولكنهم قلما جرموا القبائل التي كانت في خضم العصيان والتمرد، وكان من الممكن المطالبة على الأقل بالحقاقهم ودمجهم مع الاستناد إلى حجة إضافية بأن انضمامهم إلى العنصر الأوروبي يجنبهم الوقوع في مصير العنصر العربي المتجه حتما إلى الزوال أمام الحضارة، وكان دي قيرون وكثير ممن جاء بعده يرددون أن "إدماج الشعب القبائلي هو المستقبل" (1).

لقد تم التأسيس للسياسة القبائلية كي تقوم على الاحتفاظ بالأشكال الجمهورية للقبيلة وذلك بتفويض السلطة لأمناء القبائل والاستغلال المحكم لمعطى الصف في كل قبيلة، علما أن في كل قرية نجد صفيين "صف علوي" و"صف سفلي"، وكذلك استغلال نفوذ العائلات الكبيرة، واحترام القوانين العرفية القديمة للمنطقة، والتي باعتقاد الفرنسيين أنها لا تتعارض في أي حال من الأحوال مع روح القانون العام، فمنذ النصف الأول من القرن 19، أمر الماريشال راندون بالحفاظ على القوانين العرفية القبائلية مع تنقيتها من بعض البنود البربرية في إشارة إلى أحكام الشريعة، ولكن بالمقابل هنالك من كان يرى أحكام الشريعة الإسلامية أكثر إنسانية من هذه القوانين العرفية منهم مدير الشؤون الأهلية Luciani الذي اعترف سنة 1916 أنه لا يمكن لعادات القبائل المليئة بالخرافات والبربرية سوى الاحتقار وأنه مقارنة مع هذه العادات، فإن الإسلام يمثل مرحلة أرقى من التحضّر (2).

والشاهد في الأمر، أنه ما فتئت الأسطورة القبائلية وهي مسألة سابقة لاحتلال الجزائر تجذب إليها أنصارا عديدين من سنة 1830 إلى 1960، ولقد تمت صياغة تلك الأسطورة في الفترة من 1840 إلى 1857 ثم تعززت وتعمقت بين سنوات 1860 و1870 تحقيقا لأغراض سياسية، قبل أن يجهر بالاحتفاء بها علانية خلال الفترة الممتدة من 1871 إلى 1891 (3)، وهي الفترة التي شهدت ذروة نشاطها.

1 - العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص: 39، 40.

2 - حمدي عيسى، المرجع السابق، ص: 07.

3 - روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 494.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد أوغل الباحث والكاتب، في الوصف الأسطوري لهذه المنطقة بمحاولة التأسيس لعلاقة تضاد بين الجنس القبائلي وبين الجنس العربي، وادعوا أنهم قد وجدوا أو اكتشفوا في الشعب القبائلي الذي يعتبرونه من أصل جرمانى آثار تشريه بالقيم المسيحية حسب زعمهم، كحب العمل وتقديسه وتقدير المرأة، والشغف بالمساواة والأخوة والتضامن الخ، وهذا الشغف بالمساواة يمنعهم من القبول بفكرة الزعيم أو القائد المطلق، وهذا ما استغلته الإدارة الاستعمارية بدهاء وحنكة، ونظرا لكون إدارة القرى القبائلية ديمقراطية، فالحكمة تقتضي المحافظة على نفس نمط الإدارة وذلك لتجنب إثارة القلاقل والثورات ضد الإدارة الاستعمارية وثانيا لكون هذا النمط أثبت نجاعته في الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعيين في هذه المناطق ربما أكثر مما توفره القوانين الوضعية الفرنسية⁽¹⁾.

وهكذا فإن سياسة الأعراق والمراهنة على تمزيق الانسجام الداخلي الذي أحدثه الإسلام بالمجتمع الجزائري، قد تجلى بوضوح طيلة القرن التاسع عشر عن طريق وضع منطقة القبائل بوجه خاص في مخبر الوهم أو الأسطورة، وقد تجند العسكريون والسياسيون ورجال الدين المسيحيون لتحقيق هذا المشروع الإجرامي العنصري، وفصل ما سموه الجنس الأسفل "العرب" عن الجنس الأعلى "البربر" المنحدر من الأصل الرومانى أو الوندالي حسبهم، حيث حددوا له ميزات سامية تقابلها صفات منحطة عند العرب، ولا شك أن مطالعة علم الأهالي المزيف "الأنديجينوفيليا"⁽²⁾، حتما يثير الدهشة لدى القارئ بسبب كثرة المغالطات والأحكام المزاجية القائمة على ثلاث مسلمات ألا وهي التوفيق العرقي والأخلاقي، ثم التفويض الإلهي بتنصير الأرض، ذلك أنه في اعتقادهم أن بلاد البربر كانت مسيحية، ينبغي أن تدخل حيز الحضارة المسيحية بتمدين البرابرة المتوحشين وأخيرا استكمال الدور التاريخي الريادي للرومان في هذه الربوع التي انتزعها منهم الإسلام بعد عمليات الفتح منذ سبعة قرون أدخلتهم في تعصب مقبوت خلف فيهم إعاقة حضارية⁽³⁾.

1- حمدي عيسى، المرجع السابق، ص: 07.

2 - تركزت تلك الأعمال التي تحمل اسم علم الأهالي على مناطق معينة لتعميق الاختلاف الاثنى الثقافي، وحتى الفعل وجود عداء قديم بين سكان تلك المناطق مثل القبائل والشاوية والتوارق والمزابيين والعرب، واستخدم خبراء الإدارة الكولونيالية عدة وسائل لغرس بذور الفتنة العرقية وحتى الطائفية مثل حملات التمسح بالقصر أو الإغراء، مصحوبة بالتجهيل والتفجير الثقافي Décultration لكل الجزائريين، إذ قامت فرنسا بعد أقل من ثلاثين سنة من الإبادة والتفجير والتهمجير بإجراءات كثيرة لتحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية، وهي البلد الوحيد في المنطقة قبل فلسطين الذي تعرض لاحتلال استيطاني، محمد العربي ولد خليفة، مسارات الصعود والنزول في المتصل الحضاري، نحو تصحيح مغالطات «علم» الأهالي عن التنوع الثقافي والتجانس المجتمعي في جزائر، جريدة الأمل والنوم، 21 أكتوبر 2016.

3 - سعيد مزيان، المرجع السابق، 168.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكاستنتاج لما سبق، يتضح أن الكولون وبعد إحكامهم السيطرة على زمام السلطة ظهرت معاداتهم للجزائريين بكل وضوح وشفافية، وبشكل يعكس على أن تلك المواجهة والصدام كان مبنيا على أسس وجودية قبل كل شيء، ولذلك عمدوا إلى توظيف مختلف الأساليب التي من شأنها أن تحطم الكيان الجزائري وتهدمه، وكانت البداية بالضغط على إدارة الاحتلال لتشجيع هجرة العنصر الأوروبي نحو الجزائر وفي نفس الوقت تهجير العنصر الجزائري أو الحد من تحركه بغرض تغليب قوتهم وفرض أنفسهم أمام الأغلبية الجزائرية، ومن جهة أخرى وظفوا مختلف الإجراءات التي تساعد في تفكيك وتحطيم هذه الأغلبية الشعبية التي شكلت عبر قرون ذلك البناء المنسجم والموحد وفق نسق تقليدي كثيرا ما جسد ذلك البناء المنسجم والموحد والذي وقف صامدا لقرون طويلة أمام مختلف التحديات التي فرضتها التطورات التاريخية.

وللوصول إلى هذه الغاية بدأت سلطات الاحتلال الفرنسي في تفكيك البناء التقليدي للمجتمع الجزائري الذي كانت القبيلة أساسه، وبعد تحقيق ذلك عمدت إلى الانفراد بكل عنصر على حدة، وكانت البداية بتحقيق العنصر العربي والخط من شأنه ثم المفاضلة بينه وبين العنصر البربري، وأخيرا استقطاب هذا الأخير ومحاولة استغلاله وجعله كورقة رابحة في سياستها المعادية للمقومات الحضارية للشعب الجزائري عامة، وهو ما تجلى في السياسة القبائلية التي كانت لها انعكاسات وتطورات خطيرة كادت إلى حد ما أن تجعل من الشعب الجزائري الموحد بدينه ولغته وعاداته وتقاليده مجرد مجموعات إثنية متباينة لا يجمعها إلا الولاء والإذعان للمحتل الفرنسي.

2- المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية الاستيطانية:

بعد أن نجحت سلطات الاحتلال الفرنسي في ضرب البناء المجتمعي للجزائريين والتمكن منه إلى حد ما، كان من الطبيعي أن يفتح ذلك المجال أمام مختلف الخروقات في كيانه العقدي والفكري، فالوحدة الاجتماعية هي أساس الوحدة الثقافية والفكرية، لذلك بدأت مرحلة أخرى من مراحل المشروع الاستعماري، وتمثلت في توظيف مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تساهم في ضرب مختلف مقومات الشعب الجزائري وثوابته الوطنية كتشجيع التنصير والتبشير والاندماج وكذلك استغلال المدرسة والتعليم الأهلي إلى جانب توظيف آليات أخرى كالاستشراق والأنثروبولوجيا ووسائل الاعلام، وغيرها من الأدوات التي قد تحقق من خلالها سياستها المادية للثوابت الوطنية وفي مقدمتها العروبة والإسلام.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

أ- سياسة التنصير والتبشير (أداة الهدم والاستبدال الديني):

منذ القرن الحادي عشر ميلادي اتصل الغرب المسيحي بالشرق الإسلامي اتصالا تميز بالعنف والاعتداء حيث تقابل الطرفان في حروب غلب عليها الانتقام والثأر، واستمر ذلك طيلة قرنين من الزمن انتهت باعتزاز كل طرف بدينه، دون أن يرى ذلك صلحا أو توافقا مما ترك الباب مفتوحا للتربص والانقضاض كلما كانت الفرصة سانحة وتكفيها هذه الإشارة العابرة إلى التنقل نحو الاتصال الثاني الذي لم يكن في حقيقة الأمر بعيدا عن الاتصال الأول بعد أن استفاد الغرب من هذا الأخير في إعداد نفسه ورسم خطته، ليشأمر نفوذه مرة أخرى على العالم الإسلامي مطلع ق 19 وأدى به إلى نزيف مادي ومعنوي أحدث شرخا كبيرا في بنيته الثقافية ومكوناتها الفكرية والعقائدية، بشكل يعكس ذلك التحدي الحضاري المبني على الثقافة الإلغانية⁽¹⁾، هذا التحدي الذي قامت عليه الحضارة الغربية بمذاهبها المتعددة، والذي يعني أن البقاء مرهون بالبقاء الآخر، وهو الأمر الذي يفسر الكثير من الأحداث التاريخية وعلى رأسها الحملات الصليبية والاستعمار الحديث، وما ألحقه من استبداد وعنف بالعالم الإسلامي، وما يفسر أيضا أن الغرب المسيحي مبني على حضارة القوة والصراع وتسلط الإنسان على الإنسان⁽²⁾.

فالعرب المسيحي عمل على استهداف الثقافة المغايرة، وفرض ثقافته على البلدان التي حل بها وما نظرية صراع الحضارات التي أنتجتها الثقافة الغربية المعاصرة إلا مثالا صارخا على ذلك، وهي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن النظريات الغربية الفلسفية ما هي إلا امتداد للنظريات التي تدعو صراحة إلى الإلغاء والعداء لكل من رفض ثقافة السيد الغربي والرجل الممتاز⁽³⁾، سيما إذا تعلق الأمر بالإسلام والمسلمين وهو ما يؤكد صامويل هنتجتون في كتابه "صدام الحضارات" بقوله: المشكلة المهمة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل الإسلام- في حد ذاته- فهو حضارة مختلفة، شعبها مقتنع بتفوق ثقافته وهاجسه ضالة قوته" ويضيف "صراع القرن العشرين بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية ليس سوى ظاهرة سطحية وزائلة إذا ما قورن بعلاقة الصراع المستمر والعميق بين الإسلام والمسيحية الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك، وقد فعل ذلك مرتين على الأقل"⁽⁴⁾.

1- عبد الرحيم خطوف، سزال الهوية وقضايا التراث والمنهج، القاهرة: دار الكلمة، 2018، ص: 17، 18.

2- محمد خير فرج، قراءة في كتاب الإسلام وصراع الحضارات، بيروت: مجلة الاجتهاد (دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر)، 2001، ع: 53، 54، ص: 379، 380.

3- عبد الرحيم خطوف، المرجع السابق، ص: 26، 27.

4- صامويل هنتجتون، صراع الحضارات، تر: طلعت الشايب، 1999، ط: 02، ص: 270، 271.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

ولا ريب أن مسار الحضارة الإسلامية بمختلف إنجازاتها كان عنصرا مؤثرا في رسم صورة الغرب عن الإسلام والمجتمعات الإسلامية، وإن لم يكن عنصرا حاسما فيها قياسا إلى العوامل الداخلية للمسار الغربي، إذ كلما تقدم الغرب المسيحي إلا ونجده يغير تصوراتَه تجاه الإسلام، فيها هو مارتن لوتر ينعت رؤى القرون الوسطى للإسلام بالجهالة وهي رؤية مرتبطة بما أسماه ريشارد سوزنر بحقبة الجهل الناجم عن ضيق الأفق، ونفس الشيء بالنسبة لفولتير الذي كتب إلى بعض أصدقائه " إنني أصور محمدا متعصبا، عنيفا ومحتالا... محمد إنه يجسد خطر التعصب " هذه النعوت القدحية التي تعكس أن أصحابها لا يعرف شيئا عن الإسلام، بل كما عبر عن ذلك جورافسكي " أن قيمة هذا الكلام ليس في كونه يعكس حقيقة ما يصفه لأنه ليس كذلك، وإنما في كونه يدل بعمق على أبرز المشكلات الحقيقية لأوروبا كقضايا الحاكم والشعب والسلطة المطلقة المؤيدة إلى الاستبداد"⁽¹⁾.

وهو الخطاب الذي يتطابق مع ارهاصات استسلام زمام المبادرة الحضارية بعد التطور الذي شهدته أوروبا وبوادر التفكك بالعالم الإسلامي، والذي برر له الكثير من المستشرقين الذي رأوا من باب أولى أن يكون الحاكم استعماريًا لأنه أفضل من الفساد وعدم الفعالية والفوضى بالبلاد الإسلامية وليس هناك من ضرر فادح سيقع إذ ستظل الهيمنة السياسية خارج إيقاع الحياة الدينية والاجتماعية الإسلامية، تلك هي بعض خلفيات الرؤية الأوروبية لأنظمة الحكم في المجتمعات الإسلامية والتي شكلت تبريرات إضافية لتسريع وتيرة الانقراض عليها تحت مسميات التمدن والتحضر التي سيتكفل بها الرجل الأبيض⁽²⁾، وقد وجد الغرب المسيحي أن أفضل طريق لغزو العالم الإسلامي وإخضاعه هو سلوك الغزو العقائدي والفكري، فوضعوا الخطط وحاكوا المؤامرات للغارة على الأفكار والمفاهيم الإسلامية، وعلى كل ما له صلة بالإسلام حضارة ولغة وثقافة وأخلاقا وصارت قاعدتهم التي ارتكزوا عليها " إذا ارهبك عدوك فأفسد فكره ينتحر به " وهكذا انطلقت الصيحة إلى ضرورة نقل المعركة من ساحة الحرب إلى ميدان الفكر والمعرفة فأغاروا على الإسلام وثقافته سعيا وراء هدم عقائده وأفكاره ونشر التمسح والإلحاد بديلا عنها، وهو الأمر الذي يسقط حصر المواجهة بين الشرق والغرب في تلك الأطماع الاقتصادية أو المادية التي يروج لها البعض، دون النظر إلى الحمولة الدينية والعقائدية في هذه المواجهة بكل ما تحمله من تجليات وأبعاد⁽³⁾.

1- عبد المنعم الشقيري، صورة المجتمع الإسلامي من الاستشراق إلى الأنثروبولوجيا، ضمن كتاب الذاكرة والهوية، المغرب: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013، ط: 01، ص: 87، 88.

2- المرجع نفسه، ص: 271، 272.

3- حمدون عبد الله، المنهج الأخلاقي في القرآن الكريم، القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص: 71.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فالعالم الإسلامي قد شهد هجمة تاريخية منظمة لها طموح وأهداف خطيرة على مستقبل شعوبها وبلدانها وفكرها وثقافتها وعقيدتها الإسلامية، حيث ركز الغرب المسيحي على الدين الإسلامي لما خبره من قبل - أي خلال الحروب الصليبية - من أن قوة المسلمين تكمن في تشيبتهم بهويتهم الاعتقادية والثقافية، وضعفهم لا يحصل إلا بإبعادهم عن هويتهم وخلخلة معتقداتهم، حيث اتجه إلى دراسة ومراجعة تراثهم وفكرهم وعلومهم عبر البعثات والدراسات المنظمة، حام بفضلها حول الفكر الإسلامي ومصادره التي تتناول تعاليم الإسلام بالشرح والبيان والتفصيل، فكونوا بذلك رصيذا عن الهوية الثقافية والفكرية في كل الميادين المتعلقة بالإسلام ومصادره الأساسية وفروعه الاجتهادية⁽¹⁾.

ومهما يكن، فالمواجهة بين الشرق والغرب كانت في الأساس مواجهة ثقافية فكرية ومن هذا المنطلق، استنفر الغرب وتحفز لواد ما يسميه اليوم في أدبياته السياسية بالخطر الإسلامي، إشارة إلى المرجعية الإسلامية، وقد وصف توينبي هذه السياسة بقوله " إن الأمر لم يقتصر على عزل العالم الإسلامي، ولكن أمكن من ضرب الحصار حوله تماما، ففي أواخر القرنين 16 و17م وضع الطوق حول رقبة الفريسة، وهذا الطوق توج في الفترة الممتدة بين 1800 و1915م بالاحتلال كي يتسنى له فيما بعد فرض ثقافته وحضارته، فالسيادة الغربية في بلد عربي وإسلامي ما معناها تسهيل انتقال المسلمين إلى المسيحية، أما فقدانها فينتج عنه حركة عكسية تماما⁽²⁾.

وما يؤكد ذلك ما صرح به كبار المنظرين للاستعمار والتبشير ومن ضمنهم صموئيل زويمر رئيس جمعيات التبشير في مؤتمر القدس للمبشرين المنعقد عام 1935م الذي قال: "إن مهمة التبشير التي نذهبكم دول المسيحية للقيام بها في البلاد المحمدية ليست إدخال المسلمين في المسيحية، فإن في هذا هداية لهم وتكريما، إن مهمتكم أن تخرجوا المسلم من الإسلام ليصبح مخلوقا لا صلة له بالله، وبالتالي لا صلة تربطه بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها، ولذلك تكونون بعملكم هذا طليعة الفتح الاستعماري في الممالك الإسلامية، لقد هيأتم جميع العقول في الممالك الإسلامية لقبول السير في الطريق الذي سعيتم له: ألا يعرف الصلة بالله، ولا يريد أن يعرفها، أخرجتم المسلم من الإسلام، ولم تدخلوه في المسيحية، وبالتالي جاء النشء الإسلامي مطابقا لما أراده له الاستعمار"⁽³⁾.

1- عبد الرحيم خطوف، المرجع السابق، ص: 18، 19.

2- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 36، 37.

3- أحمد عبد الوهاب، حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر، القاهرة: دار العلوم للطباعة، 1987، دط، ص: 160-161.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

وفي موضع متقدم نجد أحد مسؤولي وزارة الخارجية الفرنسية سنة 1952، صرح قائلا أنه " ليست الشيوعية خطرا على أوروبا فيما يبدو لي فهي حلقة لاحقة لحلقات سابقة، وإذا كان هناك خطر فهو خطر سياسي عسكري فقط، ولكنه ليس خطرا حضاريا تتعرض معه مقومات وجودنا الفكري والإنساني للزوال والنفاء، إن الخطر الحقيقي الذي يهددنا تهديدا مباشرا عنيفا هو الخطر الإسلامي، فالمسلمون عالم مستقل كل الاستقلال عن عالمنا الغربي، فهم يملكون تراثهم الروحي الخاص، ويتمتعون بحضارة تاريخية ذات أصالة، فهم جديرون أن يقيموا بها قواعد عالم جديد دون الحاجة إلى الاستغراب، أي دون حاجة إلى إذابة شخصيتهم الحضارية والروحية بصورة خاصة في الشخصية الغربية⁽¹⁾."

ب- الارهاصات الأولى للمشروع التنصيري:

لما كان المحتل يحمل مشروعا حضاريا غربيا ويريد التأسيس له في الجزائر، كان عليه ومنذ بداية الغزو السعي إلى التمكن من الإسلام ومؤسساته، باعتباره دين الدولة وركيزة المجتمع الجزائري وحصنه المنيع الذي يحتمي به، وعلى هذا الأساس وضع الدين تحت المجهر بشكل يعبر عن تلك العقلية الموروثة والخاصية المستقرة في الوجدان الأوروبي، والتي قامت على المؤثرات التي خلفتها الحروب الصليبية بكل ما كان لها من أبعاد وتأثيرات على الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة، بشكل يعكس حقدا تاريخيا دفيناً وعداوة كامنة قائمة، لا يمكن أن تقارن بأي عداوة خبرها الإسلام من قبل ولا من بعد.

فقد أبان الفرنسيون منذ احتلالهم الجزائر عن نزعتهم المسيحية المعادية للإسلام بشكل صارخ وأعلنوا عن الروح الصليبية للحملة العسكرية بكل وضوح وشفافية، فما هو وزير الحربية الفرنسية الكونت كليرمون يرى أن الحملة على الجزائر ما هي إلا حرب صليبية هيأتها العناية الإلهية لينفذها الملك الفرنسي الذي اختاره الله ليثأر من أعداء الدين والإنسانية، وأضاف مخاطبا الملك (لعل الوقت سيجعل من حفظنا نحن الفرنسيين تمدنين الجزائريين يجعلهم مسحيين)⁽²⁾، وقريبا من هذا اعتبر رئيس الوزراء أن سقوط الجزائر في يد الفرنسيين سيجلب أجل الخدمات وأكبر الفوائد للمسيحية جمعاء⁽³⁾.

1- أنور الجندي، معالم تاريخ الإسلام المعاصر، القاهرة: دار العلوم للطباعة، 1987، دط، ص: 87، 88.

2- صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830-1962)، الزيتونة للإعلام والنشر، 1889، ص: 65.

3- شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)، الجزائر: دار هومة، 1889، ص: 11.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ليصرح بعد ذلك الملك شارل العاشر⁽¹⁾ بمناسبة خطاب العرش يوم 02 مارس 1830 قائلا "إن العمل الذي سأقوم به ترضية للشرف الفرنسي، سيكون بمساعدة العلي التقدير لقائدة المسيحية كلها" ولا شك أن العامل الديني في كل هذا نلمسه من الدور الذي لعبه رجال الدين في الحملة بحيث أن قرار الملك شارل العاشر كان مدفوعا من الأسقف الكبير فريسنوس Frayssinous وزير الشؤون الدينية الذي كانت من ورائه روما⁽²⁾، كما أضاف قائلا "في خضم الأحداث الخطيرة التي كانت أوروبا منشغلة بها أجلت القيام بعمل منصب ضد قوة بربرية، ولا يمكن أن أترك هذه القوة لمدة طويلة بدون عقاب، وخاصة وأنها وجهت شتائمها إلى الشرف الفرنسي والترضية التي أريد الحصول عليها هو أن أجعل المسيحية تنتصر بكل قوة"⁽³⁾.

وعند استلانه على مدينة الجزائر صرح الحاكم العام دي بورمون مخاطبا جنوده "لقد جددتم عهد الصليبيين"⁽⁴⁾، وكان قد اصطحب معه ستة عشر قسيسا منهم الراهب زكار السوري وأخ بطريك بيت القدس، ولا شك أن وجود هؤلاء لم يكن بمحض الصدفة بل يدل على اختيار أساسي، يؤكد قوله عندما دخل العاصمة منتصرا ومخاطبا هؤلاء القساوسة (إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا، ولنا أمل أن تينع قريبا الحضارة التي انطفت في هذه الربوع)⁽⁵⁾، ولم يكتف بورمون وبقية المسؤولين السياسيين والعسكريين بهذا، بل كانوا يشعرون بوجوب القضاء على دين الجزائريين وإحلال المسيحية مكانه، حسب ما عبر عنه كولي بقوله يجب ضم المستعمرة الجديدة تحت راية الصليب⁽⁶⁾.

1- كان الملك شارل العاشر يرى نفسه أحق بالدفاع عن الدين كونه من سلالة الملك القديس لويس التاسع، ولذلك كان عليه أن يسير على خطى أجداده في نشر المسيحية والتبشير، وهكذا اكتسى عهده طابعا دينيا حيث نشطت الرسائل التبشيرية ولقيت دعما كبيرا، فضلا على ظهور فرقة اليسوعيين التي ساهمت مساهمة فعالة في نشر التعليم الديني، ينظر: خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830-1971، الجزائر: منشورات دحلب، ص: 16.

2- خديجة بقطاش، نفس المرجع، ص: 17.

3- إبراهيم لونيسي، الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتأسيس للقضاء على الإسلام وتلصير المجتمع في بدايات الاحتلال، جامعة سيدي بلعاس، مجلة الحوار المتوسطي، ع: 01، ص: 103.

4- فقيحي محمد، أثر الحقبة الاستعمارية الفرنسية في الفكر العقدي الجزائري، فلسطين: الجامعة الإسلامية مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الأديان، مج: 05، ع: 06، ص: 115.

5- عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، تونس: جالفي 1974، العدد 01، ص: 14.

6- شاوش حباسي، المرجع السابق، ص: 13.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

ولعل ما يعزز تلك الحمولة الدينية والعقائدية التي حملها الفرنسيون أثناء غزوهم الجزائر، تلك الاحتفالات الضخمة التي أقيمت بالساحة الرئيسية للقبة اليوم الموالي لدخولهم مدينة الجزائر، والتي حضرها الجنرالات والضباط والجنود يتقدمهم بورمون طبعا، إذ يذكر الأستاذ سعد الله على لسان أحد الفرنسيين المعاصرين أن الاحتفال كان ضخما وجرى في القبة التي بناها أبناء محمد (صلى الله عليه وسلم) لمواجهة أبناء عيسى (عليه السلام)، وقد رتلوا آيات الإنجيل بأصوات عالية أمام آيات القرآن التي أصبحت مينة والتي كانت تغطي كل الجدران، وكانوا يعتبرون الجنود الذين ماتوا في الجزائر شهداء الوطن والحضارة والمسيحية⁽¹⁾.

وقد بقي موقف الفرنسيين من الإسلام وشؤونه سلبيا بعد أشهر من احتلال مدينة الجزائر بل تجاوزه إلى أبعد من ذلك بكثير، فبعد الثورة الفرنسية التي أطاحت بعرش شارل العاشر واستبداله بالملك لويس فليب، عمل هذا الأخير على تقريب رجال الدين منه لتعزيز نفوذه، ومن ذلك استقباله الأسقف دويوش⁽²⁾ لتدشين عهد التبشير بالجزائر، حيث فاتحه بقوله "لا يكون العرب فرنسيون إلا عندما يصبحون مسيحيون، ويتوقف ذلك علينا نحن الاثنين لإعادة الحياة إلى إفريقيا"، وكان رئيس الوزراء قيزو Guizot على قلب واحد مع الملك يؤمن بأن إمبراطورية المعتقدات الدينية لم تكن أقل أهمية الآن منها في العصور السابقة ولا تردد في القول بحتميتها الآن أكثر من أي وقت مضى⁽³⁾، وفي ذات السياق نجد الرحالة الفرنسي بوجولاط Poujoulat حينما سألته بيجو عن سبب مجيئهم إلى إفريقيا رد عليه قائلا "لكي نواصل العمل الذي بدأه غودفروا ولويس السابع وسان لويس"، وأضاف قائلا "إن الحرب التي تقوم بها في إفريقيا إنما هي حلقة من حلقات الحروب الصليبية"⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ج 01، ص: 79.
2- يعود أصل الأسقف أنطوان دويوش إلى مدينة بوردو الفرنسية عين كاسقف بالجزائر سنة 1838، وفي نهاية السنوات التي بقيها في الجزائر ترك العديد من المنجزات التي لا يمكن إنجازها لولا المساعدات التي كانت تأتيه من هنا وهناك، ومنها مساعدات حكام الجزائر، حيث بنى 60 كنيسة ومعد، 16 مؤسسة دينية، 91 قسيسا، و140 إطارا في الشؤون الدينية، وملجأ للأيتام وحلقة درس سيميلار، ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 108.

3- شاوش حباسي، المرجع السابق، ص: 13-14.

4- Poujoulat et Joseph-François, Voyage en Algérie: études africaines, Paris, 1868, p:298.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

قد يرى البعض في هذا الطرح أدلة للموضوع، لكن لا شك أن استدعاء مجموعة شهادات لفاعلين استعماريين خلال مراحل متقدمة، حتما يدحض ذلك الإجماع الأيديولوجي الذي يحصر تلك المواجهات في البعد المادي أساسا، فعلى سبيل المثال كتب النقيب شريشارد وهو رئيس مكتب عربي في سياق حديثه عن طبيعة أهالي الجزائر قائلا " .. إن هذا الشعب المنتمي لقبيلة متوحشة بانسة التي كادت مسيرتها الأولى أن تسحق الحضارة المسيحية نتيجة معركة (إشارة إلى معركة بواتيه) تفقد جرائها موروثةا الروماني القديم" وكتب هنري شارلي قائلا " .. إنها المهمة التي أستدها الله إلى فرنسا " أما مورارد فيوضح أن البعد المادي لم يكن في أجندة المخططيين للغزو في مرحلته الأولى على الأقل حيث كتب قائلا " .. لم تقم فرنسا بغزو الجزائر بحثا عن التوابل أو من أجل استغلال مناجم الذهب أو سلب ثروات السكان حيث أقامت قواعد الاستعمار، لأن تلك العناصر لم تكن معروفة، فلا حكومة شارل العاشر ولا قادة الحملة لهم شيء من ذلك" (1).

وخلال القرن العشرين نجد الكثير من التصريحات التي تحمل ذلك العداء للإسلام والمسلمين بالجزائر، ومن ضمنها تصريح المستشار غاسير Gasser سنة 1927 الذي قال فيه " لن يتطور الجزائري ما دام مسلما، لأن الدين الإسلامي غير متلائم مع التطور"، وأثناء الاحتفال الضخم الذي أقامه الفرنسيون بمناسبة مئوية الاحتلال سنة 1930، تعالت مظاهر الروح الصليبية سواء في الاحتفال نفسه الذي أشهر فيه رجال الدين صلبانهم عالية، أم في تصريحات المسؤولين الفرنسيين الذين حضروا ومنهم حاكم تبسة الذي صرح قائلا " إننا جننا لنندفن القرآن"، أما خلال الأربعينات والخمسينات كانت الكثير من الشخصيات الدينية والسياسية الفرنسية ترمي الجزائريين بالتطرف الإسلامي كما هو الحال بالنسبة لكل من لاكوست وسوستال وغيرهم الذين كانوا يعرفون الثورة الجزائرية للرأي العام الفرنسي والعالمي بأنها حركة دينية متطرفة، وكان جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسية يردد " لن نترك الهلال يتغلب على الصليب" (2).

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 38، 39. للاستزادة ينظر:

Xavier Yacono, Les Bureaux arabes et révolution des genres de vie indigènes dans l'Ouest du Tell algérois, Gouvernement général de l'Algérie, Collection de documents et d'études sur l'histoire de l'Algérie, 3e série, «Etudes», tome 1er. Paris, Larose, 1953, p: 144.

2- شاوش حباسي، المرجع السابق، ص: 40-44.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن الناحية العملية فقد مر المشروع التنصيري بثلاث مراحل متباينة، حيث بدأ بالفترة التي امتدت من سنة 1830 إلى غاية سنة 1845 والتي تميزت بمجيء عدد كبير من الجمعيات التنصيرية وتأسيس الأسقفية بالجزائر أما المرحلة الثانية فامتدت من سنة 1846 إلى سنة 1866 وتميزت بتعيين الأسقف بافي ومجيء الجمعيات التنصيرية إلى الجزائر ثم المرحلة الثالثة وهي الأكثر أهمية نتيجة النشاط الكبير الذي عرفته والتي بدأت من سنة 1867 أي منذ تعيين الكاردينال "لافيجري" إلى غاية وفاته في 26 نوفمبر 1892⁽¹⁾.

وخلال المرحلة الأولى توخت السلطات الفرنسية الحذر في نشاطها التنصيري إذ لم تعط أهمية كبيرة لذلك واكتفت بتوفير الاحتياجات الأساسية لتعبد الكاثوليك وهو الأمر الذي أدى إلى تدمير الكثيرين منهم ولا أدل على ذلك من تلك الرسالة التي أرسلت إلى قسنطينة خلال هذه الفترة التي يقول فيها صاحبها، أنه منذ حوالي ثمان سنوات والعلم الفرنسي يخفق على سواحل إفريقيا ولم نحقق حتى الآن أي شيء من شأنه أن يساعد على انتشار ديننا وفوائده⁽²⁾، وبناء على هذه الضغوطات تم تأسيس أسقفية الجزائر واستقدام الأسقف دوبوش الذي عين لمدة سبع سنوات 1838-1845 والذي تميزت فترته بطغيان الجوانب المادية مما جعل السلطات لا تنظر إليه بعين الرضى ولاستمالتها عمد إلى التفاوض مع الأمير بشأن تبادل الأسرى ورغم ذلك اضطر إلى الاستقالة نتيجة الديون التي تراكمت عليه⁽³⁾.

وللإشارة فإن دوبوش كان يتفق مع الملك لويس فليب، في أن تنصير العرب أمر لابد منه، حتى تتحقق رسالة فرنسا الحضارية على أحسن، وعلى هذا الأساس كانت عملياته التبشيرية تتمحور حول الاستقطاب المادي، حيث كان يقدم 20 فرنكا أسبوعيا لكل من يأتي للكنيسة ويسمع التلاوة الدينية، كما يقدم 50 فرنكا لكل من يقبل التعميد، كما اهتم بجوانب أخرى من ضمنها البحث عن البغايا واستغلال ظروفهن حيث أقبل على تنصير بعضهن، كما خصص يومي الاثنين والخميس ليتصدق فيها بالخبز على المعوزين أمام الأسقفية، ومن مساعيه أيضا أن كان يجمع الأطفال المشردين ويساعدهم وهو العمل الذي لقي تشجيعا من البابا غير غوار السادس عشر التي تمنى أيضا أن يساهم فيه⁽⁴⁾.

1- قريظي حميد، أضواء على التنصير والمنصرين في الجزائر 1830-1892، جامعة الجزائر 02، مجلة الدراسات التاريخية، 2013، مج: 14، ع: 02، ص: 316.

2- محمد عيسوي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، الجزائر: دار الكنور، 2011، 81.

3- وعلي محمد الطاهر، التعليم التنصيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، دراسة تحليلية تاريخية، رسالة ماجستير في علوم التربية، إشراف: تركي رايح، جامعة الجزائر: معهد علم النفس وعلوم التربية، 1988، ص: 12.

4- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص: 52-53.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبعد رحيل الأسقف دوبوش خلفه الأسقف بافي بعد صدور مرسوم بتاريخ 26 فيفري 1846، هذا الأخير الذي وصل إلى الجزائر بتاريخ 09 جويلية 1846، والذي حمل على عاتقه إعادة إحياء النشاط التنصيري من جديد، و لذلك تميزت فترة مجيئه بكثرة المؤسسات المسيحية التي وصلت إلى 29 كنيسة، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى ذات طابع تعليمي واجتماعي كالمدارس المسيحية وديار الأيتام وغيرها التي كان يفوق عددها 23 مؤسسة، وهذا يعود إلى الميزانية المالية التي خصصتها الحكومة الفرنسية من أجل بعث النشاط التنصيري، ومن ورائه دعم الكنائس والرهبان ومختلف الجمعيات التنصيرية، حيث تم تخصيص مبلغ مالي تصل قيمته إلى 71029 فرنك سنة 1846⁽¹⁾.

ومن إنجازات هذا الأسقف بافي الذي أصبح فيما بعد مطرانا "رئيس أساقفة" تشييده لعدد من الكنائس على مستوى العاصمة منها كنيسة سان أوغستين Saint Augustin سنة 1847، وكنيسة سيدة النصر N.D de Victoire سنة 1850، وغيرها من الكنائس الأخرى على مستوى قسنطينة مثل كنيسة أوغستين سنة 1854، كما أقام كنيسة على حصن "سانتا كروز" بوهران سماها كنيسة الخلاص، ووضع الحجر الأساس لإنجاز كنيسة "السيدة الإفريقية" بأعالي بوزريعة، وقام بتوسيع كاتدرائية سان فيليب جامع كتشاوة سابقا، إلى جانب دعوته لمجموعة من المعلمين لدعم المدارس المسيحية، كان أغلبهم من أخوات العقيدة الكاثوليكية سنة 1852، كما دعم الجمعيات التنصيرية ببعثات إضافية تابعة لجمعية الجزويت "اليسوعيين"⁽²⁾، إلى جانب فتحه لمدارس وملاجئ للأيتام خاصة في منطقة القبائل التي كانت ركنا أساسيا في المشروع التنصيري⁽³⁾.

ومن ضمن الجمعيات التي نشطت خلال هذه المرحلة نجد جمعية "إخوان العقيدة الفرنسية" التي سمحت لها السلطات الفرنسية بتأسيس منذ سنة 1853 في كل من العاصمة والبلدية ووهران وسيدي بلعباس وقسنطينة، بالإضافة إلى جمعية "إخوان المدارس المسيحية" التي أدارت المدارس البلدية من سنة 1854 إلى غاية سنة 1888 في كل من البلدية ووهران وتلمسان وقسنطينة وسيدي بلعباس ومستغانم وعنابة وسكيكدة، كما أدارت ملجأ الأيتام المجاعة التي ضربت الجزائر والذين جمعهم الكاردينال لافيغري في كل من بن عكنون والحراش ابتداء من سنة 1863⁽⁴⁾.

1- قريبتلي حميد، المرجع السابق، ص: 325.

2- تمثل النواة الأولى لنشر التعليم التنصيري في الجزائر، حيث دخلت بلاد جرجرة سنة 1863 بزعامة الأب كروزا Père creuzat أين فتحت قاعة للتدريس في معبده بالأربعاء ناث يرانن وجلب إليها العديد من أطفال

المنطقة، ينظر: جمال مخلوفي، المرجع السابق، ص: 54.

3- قريبتلي حميد، المرجع السابق، ص: 326.

4- وعلي محمد الطاهر، المرجع السابق، ص: 17.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

د- السلطات المدنية والمشروع التنصيري:

بعد سقوط إمبراطورية نابليون 1870، تولى المدنيون السلطة في الجزائر وراحوا يتبنون سياسية تنصيرية منظمة ورسمية ضد سكان الجزائر، ففي عهدهم انتشر التبشير انتشارا واسعا بتأسيسهم للمدارس الدينية وإعطاء الحرية المطلقة لرجال التبشير ومن ضمنهم الكاردينال لافيجري⁽¹⁾ ومختلف القائمين على المشروع التنصيري، وهم الأمر الذي يعكس توجه سلطات الاحتلال الفرنسي في دعمها الرسمي للتنصير وعلى رأسها الحكام العامون، خاصة الحاكم العام ديغيدون (1871- 1873) والحاكم العام شانزي (1873-1879) وبعدهما الحاكم العام كامبون (1891- 1897) الذين تميزت فترات حكمهم بالدعم المباشر للتنصير وزيادة نشاط مؤسسات التنصيرية وتعددتها من مؤسسات تعليمية إلى ملاجئ للأيتام ومستشفيات وغيرها من المرافق الأخرى التي كانت تهدف في دورها إلى تنصير الأهالي⁽²⁾.

فالحاكم العام ديغيدون كان يحمل نفس الشعور ونفس المواصفات التي حملها سابقوه من مساعدة لرجال التنصير والتأييد المطلق لهم، وقد ذكر أجرون أنه رغم كونه كاثوليكيًا نورمانديًا إلا أنه لم يكن متمسكا بالشعائر بقدر ما كان منتصرا للكنيسة ومعروفا بكراهيته للإسلام⁽³⁾، ولهذا السبب عمل على تقييد حرية تنقل زعماء الطرق الصوفية ومنع إعطاء رخص السفر للجزائريين للقيام بفريضة الحج سنة 1873، وغير ذلك من الإجراءات التي ارتبطت بحكمه⁽⁴⁾ والتي تفسر سياسته التبشيرية التي تبناها وأعلن عنها بوضوح عبر قوله: "أمضيت حياتي في حماية البعثات الكاثوليكية في كل بحار العالم فلن أسمح أن تضطهد على أرض فرنسية، فالتحفظ الكبير لازم وكذلك حسن الأداء بالأفعال لا بالخطب غير أنه حان الوقت لنشرك بالتدرج الشعب المغلوب - أي الأهالي - في الحضارة المسيحية⁽⁵⁾."

1- تشارلز لافيجيري رجل دين كاثوليكي، أستاذ التاريخ الكنسي بكلية اللاهوت بباريس، وعضو نشط في Oeuvre des écoles d'Orient، أسقف مدينة نانسي من 1863 إلى 1867 ثم رئيس أساقفة الجزائر وتونس والمندوب الرسولي للصحراء وإفريقيا الاستوائية، ينتمي إلى السراج المطمع والسري لـ "أمراء الكنيسة"، ومستشار البابا، من المعروف أنه لعب دورا مهما في العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية الفرنسية الفتية والكرسي الرسولي ولم يسمح له مكتبه كرئيس أساقفة رسميا، بالاستثمار في مجال التبشير، حيث أسس جماعته التبشيرية الخاصة: جمعية المرسلين في إفريقيا، والتي يطلق عليها بشكل أكثر شيوعا جمعية الآباء البيض والتي أصبح لها موقعا متميزا في الكنيسة الكاثوليكية، ينظر:

-Karima Dirèche, Les écoles catholiques dans la Kabylie du XIXe siècle Entre évangélisation et assimilation, Cahiers de la Méditerranée, Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, 2007, N:75, P.02 .

2- حميد قريثلي، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1907)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: العالي الغربي جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2009، 2010، ص: 91.

3- روبر أجرون، الجزائريون مسلمون وفرنسا، ص: 554.

4- عبد القادر حلو، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، درا الأمة، 2010، ص: 70.

5- عبد الرؤوف قرناط، جهود علماء الجزائر في الرد على التنصير إبان الاحتلال الفرنسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: محمد الأمين بلغيث، جامعة الجزائر: قسم العقائد والأديان، 2014، 2015، ص: 78.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكذلك تصريحه أمام منصري السيدة الافريقية الذين جاء بهم لافيجري لاستقباله والذي قال فيه "هناك من يحاربكم أما أنا فأساندكم، فبعلمكم على تقريب الأهالي منكم بواسطة التعليم والأعمال الخيرية، إنكم تقومون بما تقوم به فرنسا، إنه ليس لدى فرنسا من الرجال ما يكفي لتعمير الجزائر، لذلك يجب الاستعاضة عنهم بفرنسة المليونين من برابرتنا، تقدموا بحذر وستجدون العون عندي"، وبناء على هذه التصريحات المساندة للكنيسة ورجال الدين المسيحيين زاد نشاط التنصير أكثر من قبل وافتتح الكاردينال لافيجري عهده التبشيري عبر العديد من الأعمال والأنشطة التي سنتطرق لها لاحقاً⁽¹⁾.

والحقيقة أنه كلما جاء حاكم عام جديد ازداد تفننا في تلقيين الجزائريين أنواعا من الاستغلال والاهانة والمسح العقائدي، ولم تكن سياسة الحاكم العام شانزي⁽²⁾ تختلف عن سياسة ديغيدون، فكلاهما كانا من أنصار تحويل الجزائريين عن دينهم وتنصيرهم، حيث فرض هذا الأخير رقابة مشددة على رجال الدين الإسلامي عامة في إطار مشروعه بإعادة تنظيم المدارس الإسلامية التي أعطاها الطابع الفرنسي المحض، ولم يتسامح مع تعليم القرآن، فأصدر في هذا الشأن قرارات بمراقبة المدرسين وفرض رخص التنقل، ولم يكن يسمح لأي كان أن يفتح مدرسة قرآنية دون موافقة الوالي أو رئيس البلدية، بعد إجراء التحقيق اللازم حول شخصية المدرس، وامتنع من جانب آخر عن إعطاء رخص فتح المدارس لغير الجزائريين كالمغاربة والتونسيين خاصة⁽³⁾.

وبخصوص التنصير فقد منح شانزي مبالغ معتبرة لتشجيع رجال الدين وصلت إلى قرابة 535 ألف فرنك، كما خصصت وزارة الخارجية مساعدات قدرت بـ 60 ألف فرنك وفي عهده كان الأب دو فوكو قد نذر نفسه لهذه المهمة مستعملا مختلف الوسائل للتأثير على الأهالي ومن جهة كان العسكريون الفرنسيون يعتقدون أن لهم رسالة تدمينية حضارية يقومون بنشرها تحت مسمى المسيحية، فبعد انتصار الفرنسيين على المقاومة الشعبية اشتدت حركة الارساليات التبشيرية التي وجدت الباب مفتوحا على مصراعيه بعد التشجيع الكامل من السلطات الفرنسية، فكان منهم ارساليات منظمة الاخوان والأخوات البيض الذين لم يكن لهم من البياض إلا الملابس وإخوان المذهب الكاثوليكي وغيرهم⁽⁴⁾.

1- حميد قريشلي، المرجع السابق، ص: 93.

2- ولد Alfred Chanzy بذات سنة 1823 وتوفي سنة 1883، تخرج من سان سير واشتغل رئيس مكتب عربي بتمسان، غادر الجزائر لمهام عسكرية وعاد إليها سنة 1868، ثم عين كحاكم عام سنة 1873، ينظر: B.Venis, Larousse du XXe siècle, librairie Larousse, pris, Ed04, 1953, Tm2.sp.

3- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 70.

4- بن الشيخ حكيم، المشروع التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر من خلال كتاب بول ريمبو أحد الوجوه البارزة لمنوية الاحتلال 1830-1930، جامعة الجلفة: مجلة دراسات وأبحاث، 2018، ص: 113.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما الحاكم العام جول كامبون 1891 فقد قدم هو الآخر مساعدات هامة إلى الكنيسة في مختلف المجالات التي نشطت بها في إطار مشروعها التنصيري، بالرغم من كونه علمانيا ومن بينها ذلك الدعم المالي الذي قدمه لجمعية الإباء البيض التي وسعت نشاطها إلى الإقليم الصحراوي، كما أنه سمح للعديد من رجال الدين المسيحيين بالنشاط في المدارس والمستشفيات ومن مظاهر ذلك مساهمته في بناء العديد من المستشفيات التي كانت في خدمة الإباء البيض، ومن المظاهر الأخرى التي تؤكد مساندته للنشاط التنصيري خلال فترة حكمه هو حصول الكاردينال لافيغري على مساعدات مالية وصلت إلى 60 ألف فرنك، فضلا عن إشارته في عدة مناسبات بإنجازات لافيغري، وهو ما تؤكد تلك الرسالة التي بعثها إلى القس بونار والتي يثني فيها على نشاط الكاردينال لافيغري⁽¹⁾، والجدير بالذكر هنا أن تشجيع التنصير لم يقف عند هؤلاء الحكام، بل سار الجميع على نفس المنهج رغم لانكية بعضهم، وهنا يتضح أن هدفهم هو محاربة الإسلام ومؤسساته والقضاء على الثقافة العربية الإسلامية بالجزائر، في إطار الإيمان الراسخ بتحويل الجزائريين من الإسلام إلى المسيحية عبر مختلف الطرق التي ابتكروها ضمن مشروعهم الاستعماري.

هـ- النشاط التنصيري للكاردينال لافيغري:

مع سقوط امبراطورية نابليون وانتهاء حكم ماكماهون⁽²⁾ سنة 1870، خلا الجو للافيجري مع صعود المدنيين الذين وقف إلى جانبهم عند صمودهم ضد سياسة نابليون في الجزائر، ولم يكن الكولون من المؤمنين بالدين عن حقيقة، ولكنهم تحالفوا مع الكنيسة برئاسة لافيغري ضد سياسة "المملكة العربية" المزعة كما قال عنها، وضد المكاتب العربية التي كان يتولاها العسكريون، وكان الكولون ينادون بالإدماج وكانت صحفهم مثل الأخبار وصدى وهران تهاجم العسكريين وتحبذ دعوة لافيغري لنشر المسيحية باعتبارها وسيلة لدمج الجزائريين إذ لا يمكن دمج هؤلاء وهم على إسلامهم، وكان الكولون يظنون أن لافيغري سيعطيهم الأطفال العرب ليعملوا عندهم بأثمان بخسة على أن يقوم القساوسة بتدريبهم على الطاعة والاستسلام للكولون، وهكذا نشأ التحالف بين الكولون والكنيسة⁽³⁾.

1- حميد قريثي، المرجع السابق، ص: 97.

2- أدت معارضة ماكماهون للنشاط التنصيري إلى قيام لافيغري بحملة ضد النظام العسكري ومكاتبه العسكرية وقد طالب بالمزيد من الحرية عبر خطابه بمناسبة تدشين استعمال المحراث البخاري قائلا (أطلب من فرنسا- ولأجل الجزائر- المزيد من الحريات لأنها ضرورية في هذا البلد الجديد، وأريد بذلك الحريات المدنية والدينية والفلاحية والتجارية، واعتقد أننا في حاجة أكيدة لها"، ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص: 147.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 127.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي إطار هذا التحالف شن الكولون هجمة واسعة على الإسلام وتعاليمه في محاولة بانسة للتتقيص من دين الأهالي والتمهيد للتتصير المزعوم، ومثال ذلك ما قام به النائب تومسون ممثل الكولون من تهجم على القرآن الكريم في جريدة الأخبار وإشادة بالمسيحية التي قال عنها أنها مفضلة على تعاليم الإسلام غير الأخلاقية بل الوحشية، كما خرج الصحفي ديفيرنوا بهاجم المتعلمين (الطلبة) الجزائريين متهما إياهم بالجهل والتعصب وطالب الكولون بمنع تعليم القرآن في الزوايا لأنه يقف دون مخطط الإدماج، وهاجموا أيضا نابليون لأنه في نظرهم ترك المسلمين بسياسته العربية يتعلمون اللغة العربية ويهتمون بالأعياد الإسلامية، وكان لافيغري بالطبع يزيد مطالبهم باسم الكنيسة، لأنه كان يعتقد أن أفضل طريقة لفرنسة الجزائر هي تنصيرهم⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى، وإلى غاية 1870 كان الاعتقاد الشائع لدى الكثير من الفاعليين الاستعماريين أن مسلمي الحواضر متهاونون في العبادة، بينما القرويون لا يعرفون عن تعاليم دينهم شيئا وقد كتب الكولونيل لاباسي lapasset " من النادر أن نجد بين هؤلاء مسلما واحدا قادرا على إقامة الصلوات الخمس الضرورية، إذ أن عبادتهم تقتصر على صيام شهر رمضان وبالنسبة للمتدينين منهم فالعبادة تتمثل في أن يذكروا عند كل حبة من حبات السبحة، الله أكبر وأستغفر الله"، وبناء على هذا اتخذت السلطات الفرنسية ومعاونيتها من هذا الفتور الديني المزعوم، ذريعة للاعتداء على عقيدة المسلمين الجزائريين وتم فتح المجال للأباء البيض⁽²⁾ لتنصيرهم بزعامة الكاردينال لافيغري Lavigerie، الذي كانت له العديد من المحاولات في هذا المجال ابتداء من فترة المجاعات، التي ضربت الجزائر بين سنتي 1866 و1868 حتى تاريخ وفاته⁽³⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 127.

2- أخذ الأباء البيض اسمهم من زيهيم حيث قبلوا ملابس شمال إفريقيا لتقليل من تخوف السكان وحماية أنفسهم بشكل أفضل من حرارة المناخ، كما أطلقوا اللحى ولبسوا الغندورة البيضاء مع حايك مضفر بحبل شعر الإبل، وقد تشكلت فرقتهم قبل سنوات قليلة من التفاضة 1871، لاستغلال الآثار الرهيبة للمجاعة والأوبئة التي ضربت الجزائريين وقد زاد عددهم بسرعة من خلال وفد رؤساء الكنيسة الأعلى بموافقة الحكومة الفرنسية، ينظر:

-Variot Joseph- Les pères blancs ou Missionnaires d'Alger: vingt ans d'apostolat, librairie Larousse, Facultés catholique de Lille, Ed Lille, 1887, p:03.

3- عبد الرحيم وزين، الاستعمار الفرنسي وعدوان تنصير مسلمي الجزائر والمغرب، مقال منشور ضمن أشغال الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ "التنصير في الجزائر سياقها التاريخي وأبعاده وأساليب المواجهة الحضارية"، إشراف سعدي مزيان، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأستاذة، 10-11 ماي 2016، الجزائر: درا تيدكنت، 2016، ص: 55، 56.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

حيث اعتمد هذا الأخير فرصة المجاعة، ليجمع عددا كبيرا من اليتامى الجزائريين بموافقة السلطة العسكرية، وطلب مساعدات مالية من المؤسسات المدنية والعسكرية ومن بعض المواطنين الفرنسيين، من أجل بناء ملاجئ للأيتام⁽¹⁾ مقابل تربيتهم تربية مسيحية حيث بلغ عدد اليتامى الذين تم نقلهم إلى هذه الملاجئ 1753 طفلا⁽²⁾، ولم يلبث الأمر طويلا حتى شرعت عائلات الأطفال ودواويرهم في المطالبة بإرجاعهم خاصة حين انتشرت شائعات تنصيرهم، وأمام تردد الكنيسة في إعادة الصغار⁽³⁾ عم الغضب صفوف المسلمين فأقدم ثلاث نواب مسلمين على نقل القضية إلى باريس، غير أن تخوف الحاكم العام وخلافه⁽⁴⁾ مع الكنيسة حال دون تسوية القضية وهو ما دفع الأهالي إلى الاستجداء بالعدالة واسترجاع 200 ولد فقط⁽⁵⁾.

وفي سنة 1871 لم يبق للأفجيري سوى 378 طفلا و342 بنتا ممن وضعوا هنا وهناك، سواء في فرنسا التي أرسل لها حوالي 300 منهم في أوت 1871، أو في الحراش أو في قريتين تم إنشاءهما في العطف وهما قرية القديس Cyprien والقديسة Monique وفي القوت الذي كان فيه ماكماهون يرغب في مقارنة التخصيصات المالية، بما كان ينجز من طرف الأفجيري، فإن هذا الأخير تمكن من الحصول على تخصيصات معتبرة، رغم اعتراض وزارات المالية المتعاقبة، حيث منحه البرلمان ما بين سنتي 1869 و 1874 مبلغ 545000 فرنكا، إذ أضفنا إلى ذلك مختلف التعويضات المدفوعة للأساقفة، الذين أوكفوا برعاية الأيتام بفضل صداقة الحاكم العام ديغيدون، واقتطعت من الميزانيات التصحيحية وهو الأمر الذي أدى إلى مضاعفة المبلغ⁽⁶⁾.

1- أحدث إنشاء الملاجئ والمدارس الداخلية المخصصة للأطفال الأيتام تحولات مبكرة لديهم وهو ما أكدته الأب صبول، بقوله: أن "نفس الطفل الذي يعيش في الحدود مع المبر، يتلقى نصيحته، ورويته يصلي، سوف يشعر روحه تستيقظ على مشاعر الاحترام والمودة والتقدير، ينظر:

-Karima Dirèche, op.cit:07.

2- قرينتي حميد، أضواء على التنصير والملصيرين في الجزائر، ص: 332، 333.

3- كان دفاع لافجيري Lavigérie عن عدم إرجاع اليتامى إلى ذويهم بعد زوال آثار هذه الكارثة قد بين للسلطات الفرنسية وعلى رأسها الحاكم العام بأن لافجيري ماض في مخططه التنصيري في الجزائر، كما أن تحمسه لإنشاء بعض المراكز الخيرية في منطقة القبائل ما هو إلا تمهيد للمشروع التنصيري في هذه المنطقة، ينظر: محمد الطاهر وأعلي، التعليم التنصيري في الجزائر، من 1830 إلى 1904، دراسة تاريخية تحليلية، دار منشورات دحلب، ص: 195.

4- كانت العلاقة متوترة بين الحاكم العام ماكماهون ولافجيري ويعود ذلك إلى الرسالة التي كتبها هذا الأخير عام 1868 والتي انتقد فيها النظام العسكري، وهو الموقف الذي كان في صالح المستوطنين الذين كانوا يظالمون بإلغاء النظام واستبداله بالحكم المدني، ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص: 118.

5- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص: 555.

6- نفسه، ص: 555، 556.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد وجد لافيجري في قضية الأطفال الأيتام الفرصة السانحة لزيادة العمليات التبشيرية، حيث ركز نشاطه بعدها على منطقة القبائل بالدرجة الأولى، وقد اعتقد بالعبقريّة التي بدأت في ستينات ق19 على يد الدكتور وارني وجماعته وهي أن زواوة خير هدف للتنصير لأن أهلها في نظره كانوا رقيقين الدين ومن السهل حينئذ أن يتخلوا عن الإسلام ويعتقوا النصرانية، وادعى لافيجري أنه اتصل برسائل من جماعات هناك يطالبون فيها بإنشاء المدارس الدينية من ناحيتهم، وكان هؤلاء كما قال اميريت إنما يطالبون بمدارس فرنسية للتعليم العام وكانوا مستعدين لدفع نفقاتها، لكن لافيجري أنشأ في قرية الواضية مدرسة دينية وطلب لها المعلمين والموظفين من مؤسسة مدارس الشرق التي شارك في تأسيسها قبل تعيينه في الجزائر⁽¹⁾، كما تم تحت إشرافه تأسيس سبع جمعيات تبشيرية دينية في المنطقة وعندما قام ببناء قريتين في منطقة العطاف قرب العاصمة لتربية وتنشئة أطفالها على الدين المسيحي طالبه الحاكم العام ديقون بتوسيع المشروع ليشمل المنطقة القبائل، ومنذ سنة 1873 تأسس أول مركز للمبشرين عند قبائل آيت عيسى في تاقمونت ثم توالى إقامة مثل هذه المراكز عبر كامل المنطقة، ومن أهم المناطق التي تأسست فيها المدارس الدينية ذراع الميزان بها 65 تلميذة وفورناسيونال للذكور بها 105 تلميذا⁽²⁾.

والواقع أن نشاط لافيجري بمنطقة القبائل يعود لشهر أفريل من سنة 1872 وبالضبط عندما زار منطقة حصن نابليون بعين الحمام، أين ارتدى لباسه المسيحي الفخم وجمع سكان القرية وحاول اقناعهم بالانتماء القبائلي للأصل الروماني وأنه رجل دين مسيحي تماما مثل الأجداد السابقين، وأنه كان بهذه البلاد خمسمائة راهب افريقي كلهم من منطقة القبائل وغير ذلك من الكلام الذي عززه أمين القرية بقوله " نحن نعلم ذلك لأن والأمر يرجع إلى أمد بعيد، لقد قال لنا ذلك أجدادنا، لكننا لم نر ذلك رأي العين"⁽³⁾، والجدير بالذكر هنا أن هناك العديد من الأسباب التي جعلت المبشرين يحرصون منطقة القبائل بنشاطهم التبشيري ويركزون عليها في هذه الفترة بالضبط، من بينها أن المنطقة كانت تعاني من صدمة انتفاضة 1871، حيث عرف التنظيم الاقتصادي اختلالا كبيرا، وساء النسق الاجتماعي الذي كانت تعرفه المنطقة من قبل، وهو الأمر الذي جعل المبشرين الذين استقروا بها وعلى رأسهم الآباء البيض، جعلهم يقطنين بالاضطرار والتحول التي عرفته المنطقة، حيث كان تحولا محوريا أدى إلى تمزق التوازنات التقليدية وساهم في زيادة نشاطهم التبشيري بها⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 121.

2- محمد الحاكم بن عون، المسألة الدينية في الجزائر 1830-1954، إشراف: جمعة بن زروال، أطروحة مقدمة لنيل أطروحة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة، قسم التاريخ، 2018، 2019، ص: 97.

3- سعدي مزبان، المرجع السابق، ص: 303.

4- Karima Dirèche, op.cit:08.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبذلك استغل لافيجري الحالة الاجتماعية السيئة التي كان يمر بها سكان منطقة القبائل، ووجه فرقة الآباء البيض نحو المنطقة في فبراير سنة 1873 بعد أن تم إخماد انتفاضة 1871 تماما ومحاكمة رجالها ومعاقبة القبائل التي احتضنتها كما أشرنا سابقا حيث انتقل رئيس فرقة الآباء البيض شخصيا، الأب دوقيري Degurey مع الأب برودهوم Prudhomme إلى قرية ثغمونت عزوز، حاملان معها خطة عمل خاصة بالمنطقة يمكن أن نحصرها أساسا فيما يلي:

- مباشرة التنصير الجماعي بدلا عن التنصير الفردي أملا في القضاء على روح التعصب
 - التظاهر بمظهر التدين من أجل جلب احترام السكان، وتغيير اتجاهاتهم نحو المسيحيين الذين يعتبرونهم كفارا.
 - التحلي بالصبر وروح التسامح مع تقبل الشتم والسب.
 - الاعتماد على الأعمال الخيرية لجلب السكان من خلال الإحسان والتطبيب والتعليم.
 - الاندماج وسط الأهالي عن طريق تعلم لغتهم.
 - عدم التعرض للدين المسيحي لأن ذلك ينفّر المسلمين ويفشل كل المساعي التنصيرية⁽¹⁾.
- كما قام في سنة 1876 بإطلاق مشروع مستشفى سانت اليزابيث بحضور شخصيات مدنية وعسكرية وأعجب قنصل بريطانيا بلافيجري لدرجة أنه شبّهه بالقديس أوغسطين⁽²⁾ هذا المستشفى الذي تم بناؤه بالتعاون مع الحاكم العام جول كامبون في بني منقلات ناحية عين الحمام والذي دشن بعد موته، مما يمكن اعتباره قوة ثانية دعم بها المبشرون جهودهم التنصيرية على غرار مستشفى العطاف الذي وصلت قدرة استيعابه إلى مائة سرير، وإلى جانب استغلال التطبيب عمل المبشرون على استعمال المدرسة والتعليم حيث تمكنوا من استقطاب الأطفال وتنصيرهم⁽³⁾، كما قاموا بإنشاء قرى فلاحية للذين نصرهم على عقب المجاعة⁽⁴⁾، وبين الغرض من ذلك في رسالة مؤرخة بتاريخ 06 أفريل 1878 جاء فيها "سنجد فيها بعد سنوات قليلة مجموعة كبيرة من العمال الذين يساندون تعميرنا ويصيرون أصدقاء لنا وبعبارة أخرى سنجد عربا مسيحيين⁽⁵⁾."

1- ساجية مخلوف، التنصير في منطقة القبائل أسبابه وعوامله، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف:

الطبيب بلعربي، جامعة الجزائر: 02، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2013-2014، ص: 279.

2- صالح علواني، التنصير في الجزائر سياقه التاريخي وأبعاده وأساليب مواجهته الحضارية، مقال منشور ضمن أشغال الملتقى الوطني الثالث الموسوم بـ "التنصير في الجزائر سياقه التاريخي وأبعاده وأساليب المواجهة الحضارية"، المرجع السابق، ص: 189.

3- سعدي مزيان، المرجع السابق، ص: 308.

4- Karima Dirèche, Chrétiens de Kabylie 1873-1954, EDIF2000, P: 98.

5- الجيلالي شقرون، التنصير بين الأمس واليوم، وكيفية مواجهته في الجزائر المعاصرة، جامعة قسنطينة، مجلة المعيار، مج: 05، ع: 10، ص: 474.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

- والى جانب ما سبق ذكره، قام لافيجري بتشييد العديد من المراكز التنصيرية في منطقة القبائل والتي قدمت خدمات كبيرة للنشاط التنصيري أهمها خلال فترة السبعينات:
- مركز ثعمونت عزوز في بني عيسى أنشأ سنة 1873 وأشرف عليه أربعة منصرين.
 - مركز توريريت عبد الله في آيت واضو أنشأ سنة 1873.
 - مركز خراطة في بني إسماعيل أنشأ سنة 1874 وبه أربعة رجال دين.
 - مركز ورزان في بني منقلات سنة 1876 ويعمل به خمسة مبشرين.
 - مركز إيغيل علي في بني عباس سنة 1879 وبه خمسة مبشرين⁽¹⁾.

وقد عرفت هذه المراكز وغيرها من الجمعيات المسيحية اخفاقا كبيرا في مهمتها وهو الأمر الذي جعلهم يمتنعون عن دعوة سكان القبائل للتحويل إلى ديانة خارجة عن معتقداتهم ويفهم من هذا أن رجال الدين تلقوا تعليمات تدعوهم لاجتناب التحدث عن الثالوث المقدس أو عن الفرية المحمدية، واجتناب تدريس العقائد المسيحية وطلب منهم الاكتفاء بالإشعاع فقط وبالتفاني والرافة، وبالرغم من الضمانات التي قدمها هؤلاء، فإن سكان القبائل ظلوا متشككين بحذرهم، أما الأكاذيب المخصصة لاستهلاك ما وراء البحر والقائلة أن " القبائل يطلبون من سماعة كبير القساوسة أن يحل مبشره محل مرابطي الزوايا، كما يطالبون أن تقدم لنسائهم خدمات كهنوتية" فإن تلك المساعي لا يمكن أن يقتنع بها المسؤولون، ولقد اعترف لافيجري بمحدوديتها حين قال " إن التبشير الفردي عاجز عن بلوغ المرام"⁽²⁾.

وللإشارة أن هذه الإجراءات لم تمنع النشاط التنصيري أو توقفه، بل أصبحت المنطقة في سنوات الثمانينات محجاً لكبار الزوار من الساسة والعلماء، مثل جول فيري وديبورجوا وماسكري وغيرهم، وفتحت المدارس الفرنسية الأولى الإلجبارية هناك قبل فتحها في مناطق أخرى، وهو ما ستتطرق له لاحقاً، وجرى في سنة 1888 حفل تغطيس بعض الشبان الذين أصبحوا "مطورنين" بين السكان، ولكن حياتهم أصبحت لا تطاق، فكان عليهم أن يخرجوا من زواوة بل من الجزائر كلها، وقد رجع بعضهم إلى الإسلام، وكان رجال لافيجري ينسقون هناك مع نسائه الأخوات، وقد سمحوا للمرأة الزواوية بالمحافظة على لباسها حتى لا تقتلع من جذورها، وحتى تظل على صلة واختلاط مع السكان، وحتى لا تتعرض للإهانة، وقد علم لافيجري رجاله أن يعرفوا كيف يسكتون أمام الإمام مثلما يتخاذل الجبان أمام الشجاع⁽³⁾.

1- خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص: 156.

2- روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 559.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 129.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

إلا أن الملاحظ وبصفة شاملة، أنه رغم كل هذه المجهودات والإجراءات المادية والمعنوية التي تلقتها الكنيسة، لم يستطع الكاردينال لافيغري ورجاله تحقيق آمالهم المتمثلة في تنصير سكان القبائل، وهو الذي كان يرى في مشروع التنصير استمرارا للوجود الفرنسي في الجزائر وعبر عن ذلك بمجملته من التصريحات الحماسية⁽¹⁾ باستثناء بضع عشرات من ضعاف الإيمان الذين نجح الآباء والأخوات البيض في استمالتهم وتحويلهم من الإسلام إلى المسيحية⁽²⁾، أغلبهم كان في إطار صناعة نخب كهنوتية جزائرية مسيحية. ومن أمثلة ذلك أنه تم تعميد ثلاثة شبان قبائل في روما وجرت المراسيم في كنف السرية بكنيسة سان نيكولا بتاريخ 24 ماي 1888، ثم عرضوا في اليوم الموالي على البابا ليون الثالث عشر بتقديمهم لافيغري، بدعوى أن العملية تمثل إحياء لكنيسة شمال إفريقيا، ومن هؤلاء المسمى امحمد أكلتي، وبعد إعادتهم للجزائر حرصت الكنيسة على تزويجهم بنية النكاثرة، كما جرت مراسيم زواج مسيحين جدد آخرين خلال شهر ديسمبر 1888 فكانت بذلك أولى الزيجات المسيحية بمنطقة أوديهما التي انطلقت فيها البعثة التبشيرية سنة 1873 أما جوزيف كيوك فيذكر أن عدد المعمدين الأوائل في تلك الفترة قد بلغ منتي صبي وصبية من جملة ألف كانت ترعاهم الكنيسة، وقد تم انتقاء 12 منهم أرسلوا إلى السيمينار الرسولي سان أوجان بالقرب من العاصمة، على أمل رعايتهم حتى يكونوا بمثابة الكهنة أو أطباء⁽³⁾. والجدير بالذكر أن النشاط التبشيري بقي مستمرا في المنطقة وتجلى بدرجة كبيرة في الأعمال الخيرية والمشروعات المجتمعية، حيث بنى الآباء البيض العديد من القرى والمراكز الاجتماعية مطلع القرن 20، ومن ضمنها بعض المدارس ومستوصف سنة 1920 ومع وصول الأخوات البيض إلى بعض القرى سنة 1925 ثم إنشاء مجموعة ورش للنسيج وشبابة السلال، وإنشاء شركة مزارع القبائل الفرنسية لتدريب السكان على الزراعة الحديثة، وحسب كريمة درايش صاحبة كتاب مسيحيو القبائل، فإن هؤلاء المتحولون حظيو بدعم ومساعدة من قبل الكنيسة وبقي الأمر كذلك حتى أواخر ثلاثينات القرن العشرين، كما تغيرت نظرة الاشمزاز والازدراء لهم من قبل السكان، باستثناء المسيحيين المحسوبين على البعثات التبشيرية ومن كانت لهم أطماع اجتماعية ومادية⁽⁴⁾.

1- حميد قرينلي، أضواء على التنصير والمنصرين، المرجع السابق، ص: 335.

2- Feredj Mohamed Seghir, Histoire de Tizi-Ouzou et de sa région, Ed Hamouda Algérie, 1999, p 191.

3- صالح علواني، المرجع السابق، ص: 191.

4- Karima Dirèche, Chrétiens de Kabylie, op.cit. P: 100-101.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

ومثل ما فعل لافيجري في منطقة القبائل وبعض أحواز العاصمة وحتى شلف، قام بنقل تجربته إلى مناطق الجنوب الجزائري، والذي كان منذ 1858 في حالة من الثورة والإضراب، دون أن نتحدث عن عقد الخمسينات الذي عرف أيضا ثورة شريف ورقلة إبراهيم بن فارس، وناصر بن شهرة، والتي انتهت جميعها بالفشل واحتلال أجزاء كثيرة من الجنوب والتوغل الاستعماري نحو غرب إفريقيا والسودان، تحت غطاء الاستكشافات والبعثات العلمية والرحلات والتعاون مع بعض الطرق الصوفية، ولا يهمننا هذا بقدر ما يهم انتصاب رجال الكنيسة الكاثوليكية ونشأتها في مناطق عديدة من الجنوب مثل غرداية والأغواط وبسكرة وورقلة وتمنراست⁽¹⁾.

وقد كان لافيجري يؤمن بفتح الصحراء في وجه فرنسا، وكان مقتنعا بضرورة ضم السودان إلى فرنسا لأنها منطقة غنية ومكملة للجزائر في نظره، وبذلك رأى أن أكبر عائق في وجه فرنسا هناك هو الإسلام، ولذلك ألف الرسائل التنصيرية التي كان هدفها نشر المسيحية وتسهيل مهمة فرنسا في الاستلاء على المناطق الصحراوية الشاسعة⁽²⁾ وقد اتضحت مراميها الهادفة إلى تنصير الصحراء منذ تعيينه مندوبا رسوليا للصحراء، وتعتبر بسكرة المركز الرئيسي لانطلاق الدعاية التنصيرية بالصحراء، حيث اتخذ منها مركز إقامته الشتوية وكان يأتيها طالبا للمعافاة والمعالجة الصحية بالمياه المعدنية، وحاول خلال فترة إقامته فيها القيام بدراسات وأبحاث عن تاريخ إفريقيا المسيحية القديم⁽³⁾.

وهنا بدأت تظهر للافيجري فكرة إنشاء جمعية الآباء البيض للصحراء، وبذلك سبق جنود المسيح جنود الحكومة الفرنسية، وتأسست مركزية لهؤلاء في ورقلة سنة 1873 وبقيت هناك إلى سنة 1881 عند ثورة بوعمامة، ولم ترجع إليها إلا بعد سنة 1891، وكان لهذه المركزية أربعة من الآباء القساوسة، وكانت تملك دارا للأيتام ومدرسة يتردد عليها سبعون تلميذا وعدد من الكبار، وكان لها أيضا مصحة وورشة للنسيج، وأخرى آلية للتريكو وثالثة للنجارة، ومنشأة للإسمنت، وقد تطورت المركزية مع الأيام فأصبح لها ندوات أسبوعية سينمائية للتعليم والتوجيه والترفيه، وكانت الحكومة تحميهم وتمدهم بالمساعدات، وهم يفتحون لها الطريق ويقدمون لها المعلومات الضرورية عن القوافل والثورات والزوار وغير ذلك من التحركات في المنطقة⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 129.

2- نفسه، ص: 129، 130.

3- حميد قرينلي، المرجع السابق، ص: 335.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 130.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

مات لافيغري بالجزائر بتاريخ 26 نوفمبر 1892 عن عمر ناهز 67 سنة، وحضر جنازته الحاكم العام جول كامبون الذي أشاد بخصاله ودوره، وقد نعتّه الصحف والدوائر الدينية والاستعمارية لأنها خسرت بطلا من أبطالها، وقالت عنه افريقية الفرنسية أنه قائد نوعا من الحملة الصليبية داخل افريقية عندما أسس جماعة الإخوة المسلحون في الصحراء، كما نوهت بمشروعه الناجح في نظرها وبالأباء والأخوات البيض، لأنهم هم الذين حملوا تعليماته الدينية، ومبادئ الحضارة الفرنسية إلى المناطق الأكثر بعدا في القارة الافريقية، وقد عرفنا أنهم انطلقوا من الجزائر التي جعلوها حقل تجارب في إحياء الكنيسة القديمة ومهاجمة الإسلام⁽¹⁾..

و-النشاط التنصيري للأب شارل دوفوكو:

يعتبر شارل دوفوكو⁽²⁾ أكبر مستكشف ديني للصحراء وأخطر المبشرين قاطبة وخطورته تكمن في كونه يتميز بعقلية علمية من الدرجة الأولى وأنه يحمل في نفسه شعلة متقدة من الايمان ويجد لذة المتاعب في التضحية بالراحة ومنع الحياة، وقد بدأ ديفوكو حياته الاستكشافية برحلة إلى المغرب الأقصى سنة 1883 وكانت المعلومات التي جمعها خلال رحلته هذه دليلا قيما وموثوقا به، وبعد عودته إلى فرنسا قام ديفوكو بتحرير مذكراته هذه، ثم قام برحلة أخرى إلى الصحراء الجزائرية، حيث قام بجولة من الغرب إلى الشرق عبر سلسلة واحات الأغواط، غرداية، القليعة، ورقلة، توفرت، الخ، إلى أن أفضت به هذه الرحلة إلى الجنوب التونسي وقابس⁽³⁾، وبعد رحلته هذه وصل إلى بني عباس بتاريخ 28 نوفمبر من سنة 1901، ليأخذ مستقرا له في مرتفع صخري بنى فيه ديورا لإكرام عابري السبيل متظاهرا في هيئة الأخ العالمي الكوني باسم المسيح لبني " أخوة القلب المقدس" المزعومة، وكان يفد إليه ما لا يقل عن مئة زائر من البؤساء يوميا⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 132-133.

2- ولد بفرنسا بتاريخ 15-09-1858، من عائلة أرستقراطية بستراسبورغ، في الخامسة من عمره فقد والده على التوالي، رعاه جده مع اليسوعيين في باريس إلى أن تحصل على البكالوريا وبدأ التحضير لمدرسة السان سير في عام 1876، دخل مدرسة الفرسان في سومور وأرسل إلى الجزائر ضمن الفرقة الرابعة من فرسان بونت موسون، ليتم إبقائه بعد أشهر نظرا لعدم الانضباط وسلوكه السيء، تخرج ككاتب للفرسان لكن طابع الكابة غلب عليه فعاد إلى المجون وفجأة تحول الشاب دوفوكو إلى الأب دوفوكو ابتداء من سنة 1883، ينظر:

-Jean-Charles Caillard, Paroisse militaire Bx Charles de FOUCAULD Brochure Publiée avec l'agrément de Monseigneur Patrick LE GAL, Évêque Aux Armées Françaises, Bellevue-Coëtquidan, Printemps 2004,P:17.

سعدى مزيان، التوظيف السياسي للتنصير في الجزائر، مقال ضمن ملتقى التنصير، المرجع السابق ص: 486.

3- إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص: 113.

4- سعدى مزيان، المرجع السابق، ص: 487.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد خصص دوفوكو في هذا الدير حجرات صغيرة لاستقبال الضيوف وعلاج المرضى، كما جعل فناءه حديقة صغيرة زرع فيها أنواعا من الخضر والفواكه وشجيرات النخيل الصغيرة، وكانت له في هذه المنطقة صداقة حميمة مع القائد العسكري العام لبني عباس، المسمى دي سيسبيال du susbielle الذي كان كثيرا ما يدعو إلى مائدته ومع الجنود الفرنسيين الذين أقبل الكثير منهم على هذا الدير يتبركون ويصلون ويستشفون، وبذلك كان لهذا الدير أو المعبد الديني أثر فاعل في تغيير الحياة الخاصة وسط الجنود الفرنسيين، بل في تغيير الحياة الاجتماعية لهذه المنطقة عامة، حيث كان حلقة وصل بين السلطات العسكرية الفرنسية والجزائريين وعاملا مساعد في توطيد بينهما⁽¹⁾.

ثم توجه إلى الهقار قاطعا ما لا يقل عن خمسة آلاف كلم راجلا في الصحراء لمدة عشرة أشهر، ليستقر بتمنراست ابتداء من سنة 1905 إلى غاية سنة 1916 بعد موافقة السيد موسى آغا أمستغان رئيس الطوارق⁽²⁾، وقد نسق دوفوكو نشاطه مع رجال لافيغري - الآباء البيض- وأخذ في تعلم اللهجة الترقية وأصدر معجما عنها، وكان يتجول في الصحراء مستكشفا وليس كرجل دين⁽³⁾ وهو ما عبر عنه في إحدى الرسائل إلى زميله بقوله "سيكون من العار القيام بهذه الرحلة الجميلة بغناء وكسائح بسيط، أريد أن أقوم بالأمر بجدية، سأخذ الكتب وأتعلم التاريخ القديم والحديث، وخاصة القديم لكل البلدان التي سأعبرها"⁽⁴⁾، كما كان معروفا للسفارات والقنصليات الفرنسية في المشرق والمغرب الأقصى وكان أيضا معروفا للمكاتب العربية والمراكز العسكرية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وكان يجلب إليه الأهالي عن طريق المداواة والصدقات ومعرفة لغتهم، وكان صديقا لكل من الماريشال ليوتي والجنرال لابرين⁽⁵⁾، وخلال رحلاته كان دوفوكو يهتدي بالمعالم الاستكشافية التي وضعها سلفه دوفيري، وكانت تربط الرجلين عرى وثيقة من الصداقة وكان دوفيري هو الذي وضع التقرير الذي منحت الجمعية الجغرافية على أساسه شارل دوفوكو ميدالية ذهبية، وعندما كان الرجلان يجتمعان كان الحديث لا يدور بينهما إلا على الطوارق وعلى تحديد دور كل منهما في استكشاف هذه المناطق⁽⁶⁾.

1- عيراوي حميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1916، 1844، الجزائر: دار الهدى، ص: 120، 121.

2- سعدي مزيان، التوظيف السياسي للتصوير، المرجع السابق، ص: 487.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 130.

4- Charles de Foucauld, Lettres à un ami de Lycée -A Gabriel Tourdes 18 février Nouvelle Cité, 1882, P.118.

5- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 130.

6- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص: 113.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد أقام ديفوكو في منطقة الهقار ديرا متعدد الخدمات للعبادة واستقبال الضيوف وعلاج المرضى، وقد ساعدته معرفته للهجة المحلية للمنطقة في تعاملاته مع السكان لا سيما شيخهم موسى⁽¹⁾ الذي كان كثير التردد عليه، وقد سعى دي فوكو في المرحلة الأولى إلى اختراق حياة الطوارق نساء ورجالا وأطفالا، حيث بدأ يعلمهم أشياء كانوا يجهلونها بحكم تواجدهم في منطقة نائية وهو القادم من فرنسا، كالخياطة والنسيج وبناء المنازل والزراعة وغيرها، وذلك لكسب ثقتهم وحبهم، ليبدأ المرحلة الثانية وهي تنصيرهم وتطويرهم ليتقبلوا الاحتلال الفرنسي، كما بدأ فوكو في هذه المرحلة التأليف وكان أول ما قام به هو وضع قاموس فرنسي - تارقي، يكون عوناً للمبشرين الأوروبيين في هذه المنطقة، كما قام بجمع أشعار الطوارق⁽²⁾ ونثرهم وترجمتها إلى اللغة الفرنسية⁽³⁾.

وعن طريقة دوفوكو في التبشير يذكر الأستاذ إسماعيل العربي أنها كانت بسيطة لحد السذاجة، ولكن دائما يمتزج فيها التأمل العميق والتفكير في مصير المسيحية في هذه البلاد بمصير الاستعمار، والقطعة التالية التي سجلها بقلمه والتي نترجمها توضح لنا منهجة العلمي في التبشير وتعطينا فكرة دقيقة عن أهداف نشاطه، حيث كتب "كنت أحاول أثناء جولاتي دائما أن أقرب من المخيمات السكنية وأن أدخل في علاقات مع الأطفال الصغار وذلك بأن أقدم لهم السكر، ولكنني لم أسجل نجاحا في هذه المساعي، فقد كان مرأى عندهم أشبه بشيء بمرأى الشيطان نفسه، فكانوا يطلقون سيقانهم هاربين صارخين قبل أن يختفوا في الخيمة، وإلى جانب نشاطه التبشيري قام ديفوكو بالاهتمام بلغة تيمشاق، لغة الطوارق وكتابتها "التيفيناغ" التي تحتوي نسبة كبيرة من حروف اللغة الفينيقية، وقد عمل في هذا الحقل عدة سنوات بصبر ومثابرة وجمع الوثائق الهامة، وأهم المؤلفات التي تركها في هذا الموضوع هما كتابتي "نحو لغة تيفيناغ" وقاموس "فرنسي طوارقي"⁽⁴⁾.

1- موسى أق مثنان ت 1920، زعيم الطوارق خلقا له أهيا غل أق محمد بيسكا، عين من طرف السلطات الفرنسية رغم المنافسة التي كانت بينه وبين أنسي أق ملال على الخلافة، ينظر: محمد مبارك كديده، النظام السياسي عند الطوارق والتوسع الفرنسي في أقصى الجنوب، مجلة الباحث، جامعة وادي سوف، 2013، مج: 04، ع: 02، ص: 09.

2- أشار دو فوكو في المقدمة التي كتبها لإحدى القصائد التارقية في عام 1915 أو 1916: أن سكان الهقار يعتبرون فرنسا بلدا صغيرا جدا يسكنها سكان وثنيون، بربريون، ذوو مزاج ثاق، لا يقفون في مكانهم، يسافرون فقط ويغزون بلدان الآخرين ويتحرشون بالشعوب المتحضرة مثل الطوارق، ويعتقد آل هقار أنهم أكثر الأمة حضارة وتادبا وحساسية في العالم، إنهم [...] يعتبرونهم جميعا [الشعوب المسيحية] متوحشين وثنيين ولا يدعونهم إلا باسم إيكو فور "الوثنيين"، إنهم لا يميزون الأوروبيين عن المتوحشين أكلني لحوم البشر في أفريقيا الوسطى، ويسألون الفرنسيين أحيانا ما إن كان الأوروبيين تحكمهم ملكات ويتزوجون من أخواتهم، ينظر:

-Dominique Casajus, de Foucauld face aux Touaregs Rencontre et malentendu, Miroirs du colonialism, 2007, Terrain, n° 28, p. 13.

3- صيراوي حميدة وآخرون، المرجع السابق، ص: 124.

4- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص: 114.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي سنة 1913 رجع دي فوكو إلى فرنسا مصطحبا معه شابا من الطوارق اسمه أوسكام، وحوله كتب إلى زميله فيتز جيمس يحدثه عن القيام بهذه الرحلة مع شاب تاريفي وبين له الهدف منها الذي يتمثل في تحضير الأهالي، فحسبه البربر ينصاعون بسهولة عكس العرب الذين يحتاجون إلى مجهودات كبيرة حتى يتحقق الهدف معهم، كما صرح له بهدف تنصير كل المستعمرات الفرنسية، ويكون ذلك بتقديم المثل العليا للدين المسيحي والاهتمام بالأهالي وهذا الشاب التاريفي عينة منهم⁽¹⁾، كما بين في رسالة أخرى رغبته في تنصير كل السكان عبر قوله "يجب أن تكون البلاد مغطاة برجال ونساء الدين المسيحيين على العالم الاتصال بكل هؤلاء المسلمين المساكين وتثقيفهم"⁽²⁾.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى فكر دي فوكو في العودة إلى فرنسا وغير عن أثر البقاء في تمراست لمواصلة مهامه التبشيرية، وكانت السنوسية في هذه الفترة ذات نفوذ واسع على الحدود الليبية الجزائرية بمناصرة بعض القبائل التارقية مثل أزجير، فكان هجوم السنوسية سنة 1916 ضد القوات الفرنسية المتمركزة في جانت وانتهت الهجمات بقتل ديفوكو في الأول من ديسمبر من ذات السنة ودفن هناك⁽³⁾، وبعد اغتياله عثر في منزله مادة قاموس فرنسي طوارقي نشر في مجلدين ضخمين يبلغ عدد صفحاتها 1450 كما ترك بعض النصوص التارقية مترجمة إلى الفرنسية جاءت في مجلدين⁽⁴⁾.

وعن مقتله يذكر الأستاذ سعد الله أنه يشاع أن قاتله من أتباع السنوسيين، والواقع أن الذي يخبر عنه الفرنسيون هو أن دي فوكو قد اكتشف الناس حقيقته في المنطقة، فهو يتخذ الدين والاحسان والعلم مطية للوصول إلى أهداف سياسية استعمارية، وقد كان الجنرال مينيه صادقا في وصف دوره عبر قوله "كان دائما فرنسا عظيما وجنديا متميزا بالرحمة والإنسانية" فهو رجل فرنسا ورجل الكنيسة، ولم يكن مثل الأباء البيض الآخرين يعمل في الظاهر والباطن، ولكنه كان يعمل في الباطن فقط، متخذا الغموض والتمويه أسلوبا مع الجهلة والعامية وأشباههم⁽⁵⁾، وخلاصة القول أن دوفوكو كغيره من المنصرين أو أكثر، قد قدم خدمات جليلة لسلطات الاحتلال الفرنسي وكان من الطلائع التي مهدت الطريق أمام احتلال الصحراء ونشر التنصير فيها وفي إفريقيا جنوب الصحراء.

1- عميراي حميدة وآخرون، المرجع السابق، ص: 125، 126.

2-de Foucauld, à Madame de Bondy, 4 juin 1908, Desclée de Brouwer, Paris 1966, p.170.

3- عميراي حميدة وآخرون، المرجع السابق، ص: 125، 126.

4- إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص: 116.

5- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 135، 136.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

و- سياسة الإدماج والتجنيس (أداة الاستلاب الاجتماعي):

لم يكن من اليسير على فرنسا أن تؤسس استراتيجيتها الاستعمارية دون تحديد مواجهات نظرية تعكس من جهة رؤية مجتمعتها المدني لظاهرة الاحتلال وتعبّر من جهة أخرى عن مدى تقدم الاستعمار وتجدد ضروراته، وتغيّر العوامل الفعالة في مفاهيمه وأدواته، فالفشل الذي لازم التجربة الأولى، لم يضعف من دعوة فرنسا إلى إلحاق الجزائر كما لم يساعد على فتور إرادتها المصرة على توفير البنى الأساسية لتأصيل وتوظيف مفهوم الإدماج الاقتصادي واجتماعيا وثقافيا، لكن الذي يستوجب أن نقف عنده ونشدد على أهميته هو أن الفشل كان حدا فاصلا بين مرحلتين في تفكير فرنسا وممارستها الاستعمارية وبين الحقبة العشوائية في التوسع وفترة التخطيط للاستعمار، عبر رسم سياسيات مننظمة حول مفهوم الإدماج⁽¹⁾.

هذا المفهوم الذي أرق تفكير فقهاء السياسة والقانون خلال فترة الاحتلال، لما حمله من اعتراضات وتناقضات، وكذلك ما واجهته من عقبات عديدة منعت تطبيقه على نطاق واسع، مما يحقق أهداف الاحتلال من خلال تجسيده لسياسة الاستيعاب داخل المستعمرة بما يضمن مستقبل وحياة الجزائر الفرنسية، عبر ربطها بالوطن الأم إداريا، قانونيا واجتماعيا وحضاريا في الواقع رغم المحاولات التي بذلتها إدارة الاحتلال من قبل، من أجل اعتماد الاستيعاب والانصهار للعنصر الأهلي المسلم، بعد فشل محاولات تصفيته والقضاء عليه بمختلف الأشكال، إلا أنها في النهاية أيقنت بفشل سياستها الاندماجية بخصوصهم، ولعل هذا ما جعلها تقتنع في النهاية بإدارة شؤونهم من خلال قانون خاص وتعسفي عرف بقانون الأنديجينا⁽²⁾، مع أن سياسة الاحتلال كانت منذ البداية تخطط لدمج الجزائر في فرنسا بعد فرنستها وتنصيرها عن طريق ربطها سياسيا وإداريا بفرنسا وإذابة كيائها الثقافي والحضاري في الشخصية الفرنسية، ومن هنا طبقت فرنسا الإدماج في الجزائر على الأرض وفرنسة البلاد في معظم حياتها، ولكنها لم تطبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في الحقوق والواجبات، وإنما طبقته على الأوروبيين أما الجزائريين فقد أخضعتهم لقوانين استثنائية صارمة⁽³⁾.

1- أحمد مالكي، الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان: بيروت، 1993، ص: 166.

2- عثمان زغب، المرجع السابق، ص: 330.

3- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 75.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فالإدماج بصفة شاملة هو ذلك التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما، ويرتكز على فكرة أن إقليم ما وراء البحر ليس إلا امتدادا لدولة الأصل فيجب أن يوضع تحت نفس النظام هناك أو على الأقل تحت نظام مقارب له، وأن سكان الدولة الذين هم في الجانب الآخر من البحر، يجب ألا تكون حقوقهم وضماناتهم أقل من أولئك الذين يعيشون في الجزء الأقدم من الدولة، بمعنى أن فتح مستعمرة جديدة لا يعني إلا مجرد إضافة مقاطعة جديدة للنظام الإداري القائم في الدولة⁽¹⁾.

ويعني هذا المفهوم جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها، ويتلقون التعليم الذي يتلقونه ويرقون في الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تخولها القوانين الفرنسية للفرنسيين، كما أن لهم نفس الميزات الاجتماعية، أما من الناحية الإدارية فيعني أن تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات ويتجزأ إلى مديريات كما تتشكل إداريا كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا، ومن هنا فمنطلق الإدماج يتطلب تحقيق التماثل الكامل وفي جميع الميادين بين الجزائر وفرنسا، غير أن هذا الإدماج لم يطبق في الجزائر إلا على الأرض دون الإنسان، حيث اعتبرت الأرض الجزائرية فرنسية في حين اعتبر الإنسان الجزائري من جنس منحط، يجب إجلأه من أرضه والقضاء عليه، فالسياسة الاستعمارية من هذا المنطلق كانت تريد دمج الأرض الجزائرية لا التسوية بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات، فكان الأمر ادماجا للمستعمرين واخضاعا للسكان الأصليين⁽²⁾.

وبعد أن انتهى الصراع لصالح المدنيين على إثر سقوط نابليون وتغير النظام إلى الجمهوري 1870، حصل " الاندماج " الكلي بين الجزائر وفرنسا بالنسبة للكلون، حيث أصبحت مصالحهم مرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية في بلادهم، وأصبح لهم نوابهم في البرلمان كمواطنيهم، وخضعوا لكل ما خضع له هؤلاء من قوانين، فكانت عملية الاندماج كاملة، وقد أطلق عليها أحيانا (خلال الثمانينات) اسم اللاحق ثم كتلت عملية الاندماج هذه سنة 1898 بإنشاء الحكم الذاتي المالي، أما الجزائريون فقد اختلف وضعهم، ففي المناطق المدنية حيث الفرنسيون والنظام البلدي، خضعوا لقانون الأنديجينا، وفي المناطق المسماة مختلطة وعسكرية، كان الحكم في يد المكاتب العربية سابقا، وفي هذه الأثناء بعد السبعينات بدأ الحديث عن إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي⁽³⁾.

1- يوعيد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: يوسف منصورية، جامعة باتنة، 2005-2006، ص: 50.

2- عبد القادر خلوش، المرجع السابق، ص: 75.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 369.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وحين كانت سياسة الدمج قد أحرزت انتصارا كبيرا في جميع الميادين من عام 1870 إلى 1898 لم تكن المسألة مع ذلك اعتبارا للمسلمين فرنسيين وبالعكس تماما فإن سياسة الاخضاع هي التي طبقت عليهم، فقد وضع لهم تدريجيا نظام خاص يقال له نظام إدارة المستعمرات أو التبعية الأهلية ودعم شينا فشيئا، حيث أنشأ قانون التبعية الأهلية 1871 سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام، واستخدمت سياسة الدمج بالمقابل لطمس السمات المميزة للمجتمع الأهلي، فرغم الوعود التي قطعت فقد حورت المؤسسات الإسلامية مباشرة وبخاصة بين عامي 1870 و 1890 وبعد الإلغاء التدريجي للقيادات الكبرى كان القضاء على هو المستهدف مباشرة وكان ديجودون يردد " يجب أن يمحي القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي وعلى هذا فقد حل قضاة الصلح محل القاضي المسلم وألغي المجلس الأعلى للقانون الإسلامي⁽¹⁾.

ولم يتم تطبيق هذه السياسة "المتناقضة" بالمراسيم مثلما حدث مع اليهود سنة 1870 ولا عن طريق منح حق الانتخاب العام والتمثيل النيابي، بل بتكوين فئة قليلة حسب المقاييس الفرنسية تكون نموذجا يحتذى به على طريق الاندماج، وهكذا أتت الدعوة البرينة للعلم، والوقوف على مفاخر الثورة الفرنسية 1789 (أخوة، مساواة، حرية)، وتذوق سماحة العقلية الفرنسية من خلال السموم التي أوكل بثها للمعلمين والأساتذة الحكوميين، ونصت تقارير إصلاح التعليم على ضرورة تكوين جيل جديد من الأهالي يحقق "الاندماج" المطلوب، وبصعوبة صدرت قوانين التعليم بعد أكثر من نصف قرن من بداية الاحتلال⁽²⁾. ومن ثمة ظهرت طروحات جزائرية تؤمن بالتقارب مع الفرنسيين وتنادي بالمساواة وبيع بعض الحقوق وكانت الخطة الفرنسية تقضي في المرحلة الأولى خلق نخبة مثبثة بالفكر الفرنسية ومؤمنة بالتفوق الحضاري الفرنسي الذي جعل منها أمة قوية وقادرة على اختراق القلاع المحصنة، ومن أجل هذا لعبت المدرسة الكولونيالية الدور الأساسي في خلق هذه النخبة المثقفة التي سيلقى على عاتقها مستقبلا نشر الثقافة الفرنسية تسهيلا لعملية الدمج والاحتواء في إطار المتروبول، ولتقوم فيما بعد بدور أساسي في عملية إقناع الأهالي بحتمية المصير الحضاري للجزائر من خلال إدماجها بفرنسا منقذة الجزائر من التخلف والتأخر والجهل والفقر!⁽³⁾.

1- روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج: 01، ص: 106.
2- نويبة نفيسة، المسألة الثقافية في الجزائر من منظور التيار الليبرالي للحركة الوطنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ص: 44.
3- فتحة سافر، مواقف النخبة الجزائرية من سياسة فرنسا الاندماجية، مجلة عصور الجديدة، 2014-2015 ع: 16-17، ص: 333.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والشاهد أن سلطات الاحتلال كانت تسعى لأن يصبح كل مواطني المترولين تحت مظلة القانون الفرنسي، متمثلين في تحمل الواجبات والتمتع بالحقوق، واستجابة لذلك أراد الكولون أن يستأثروا وحدهم بمزايا الاندماج على حساب الجزائريين الذين لا يستحقون في نظرهم شرف الارتقاء إلى مساواة في المواطنة الفرنسية، أما النخبة الجزائرية التي أنتجتها المدرسة الفرنسية المتشعبة بالأفكار الليبرالية مثل المساواة في الحقوق والواجبات، فقد كان قصارى سعيها أن تتساوى مع أولئك المستوطنين، ومن ثم مثلت بداية المطالب السياسية في نطاق الإدماج الرسمي بالتوجه إلى فرنسا الجمهورية ضد فرنسا الاستعمارية قصد الإفلات من جبروت المستوطنين ودكتاتوريتهم⁽¹⁾.

ويمكن القول أن الحديث عن إمكانية الاندماج الخاص بالجزائريين قد ظهر منذ 1891 على إثر زيارة لجنة التحقيق بقيادة جول فيري، والتي لاحظت وجود عناصر جزائرية بدأت تطالب بالحقوق وتؤمن بالتقارب مع الفرنسيين والاندماج في مجتمعهم، هذه العناصر هي ما اصطلح تسميته بالنخبة، ونحن هنا نسميهم بالاندماحيين، وبينما كان أعيان المدن عندئذ يطالبون باحترام العادات والتقاليد الجزائرية، واسترجاع الأحكام للقضاة المسلمين وتعليم اللغة العربية، وغير ذلك من المطالب التي كانت تهدف إلى الإبقاء على الهوية الوطنية بالموازاة مع الهوية الفرنسية، كان الاندماحيون يكتبون عن إمكانيات الاندماج مع الفرنسيين ويبحثون عن طرق التقارب بين الفرنسيين والجزائريين على أساس المستقبل الواحد والوطن الواحد⁽²⁾.

ولعل الحديث عن الاندماج يقودنا للحديث عن التجنيس كونه فصل من فصوله وله أهميته الخاصة في إطار العلاقة بين الأهالي والسلطات الفرنسية من جهة وبينهم وبين المستوطنين من جهة أخرى، والذي كان هو الآخر محل تباين واختلاف بين مختلف الفاعلين الاستعماريين وأضحى قضية حساسة في أجندات السياسة الفرنسية، سيما ما تعلق بالأحوال الشخصية للمسلمين، والتي عارضها المستوطنون في إطار الصراع مع العنصر المسلم من جهة، ومن جهة أخرى للحفاظ على مكاسبهم وضمان عدم خلق أي نوع من المزاحمة أو المشاركة التي من شأنها أن تؤثر على واقعهم السياسي.

1-Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1 guerre Mondiale à 1954, Hurmattan, Paris, 1979, P. 36. Selon.

- الطاهر الغول، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919-1954)، إشراف: عاشوري قمعون، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2012-2013، ص: 81.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 370، 371.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فالمعلوم أن الجزائريون حتى ستينيات القرن 19 كانوا محتلين وتُعترف لهم فرنسا بدينهم وعاداتهم، لكنها لم تكن تُعترف لهم بالجنسية ولا يتمتعون عندها بحق المواطنة، وفي سنة 1865 صدر مرسوم ينص على أن الجزائريين رعايا فرنسيون يدينون بالإسلام، ولكن ليس لديهم حقوق في المواطنة الفرنسية، ومن ثمة لا يتمتعون بالحقوق المدنية كالحرية في الاجتماع والصحافة والتعبير، ولا بالحقوق السياسية كالانتخاب والترشح للوظائف السامية، ذلك أن المواطنة الفرنسية في نظر الفرنسيين غير متلائمة مع الشريعة الإسلامية، والمسلم الذي تحكمه الشريعة لاحق له في المواطنة سواء كان مثقفا أو جاهلا، غنيا أو فقيرا، ولكن يمكنه الحصول على الجنسية إذا ما تخلى طواعية عن أحكام الشريعة الإسلامية ودخل تحت طائلة القانون الفرنسي⁽¹⁾.

وبالرغم من أن العديد من الموظفين السامين المتعاطفين مع الأهالي، كانوا يزدنون فكرة احتفاظ المسلمين بأحوالهم المدنية والدينية، وكذلك إدراج مجلس قضاء الجزائر في مشروع القانون على مادة يحتفظ الأهالي بموجبها على بحقوقه المدنية الإسلامية في حالة حصوله على صفة المواطنة الفرنسية، إلا أن أغلب مجالس الدولة والنواب وجدوا أن تمتع الأهالي بكافة حقوق المواطنة الفرنسية لا يتوافق مع احتفاظهم بتشريعاتهم الإسلامية وهي مختلفة مع القوانين والعادات الفرنسية في مسائل الزواج والطلاق وفك العصمة الزوجية وغيرها، وكان شعور الأغلبية أن التجنيس للعرب باطل لكنه مرجو بخصوص القبائل لأن ظاهرة تعدد الزوجات غير معروفة عندهم، وكما كان متوقعا فإن طلبات التجنيس كانت نادرة جدا حيث بلغ عدد المسلمين المجنسين بين 1865 و1875 بلغ 371 فردا فقط، ويبدو أن أهم الأسباب التي حالت دون ذلك هي أسباب ذات طابع ديني ووطني⁽²⁾.

وإذا كان التجنس قد رفضه الجزائريون عموما، فقد كان غير محبوب أيضا عند الكولون، ذلك أنه يعني عندهم منافسة الأهالي لهم في حقوقهم الكثيرة، ويعني أيضا أن ثلاثة ملايين من الأهالي أو أكثر سيطغون على خمسة مئة ألف من الكولون، وبذلك سترجع الجزائر إلى الأهالي بحكم الأغلبية والمواطنة، فكانت معارضة الكولون جد شديدة للتجنس الفردي للمسلمين، وكانت أشد من ذلك بالنسبة لتجنسهم الجماعي، وكانت هذه من القضايا التي ألتقي فيها رفض الجزائريين والكولون، لكن الدوافع مختلفة⁽³⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 370، 371.

2- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 630، 631.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 373، 374.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

وبالرجوع إلى لجنة التحريات المنبثقة عن مجلس الشيوخ بين سنتي 1891 و1892 والتي جمعت شتى الأطروحات المتعلقة بقضية تجنيس المسلمين، نجد أن هناك من كان ينادي بمنح المسلمين جنسية خاصة، بحيث يترك لهم جزء من قانون الأحوال الشخصية مع تجنيس بصورة تدريجية، حيث اشتكى بعض المسلمين ممن سبق أن تجنسوا من الوضعية الصعبة التي يعيشونها، ذلك أنهم كانوا محاصرين بين مجتمعين متباينين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فالحصول على الجنسية الفرنسية كان بالنسبة لهم يعني النفي من مجتمعهم المسلم دون أن تفتح أمامهم أبواب المجتمع الفرنسي، كما أوضحوا أن الإدارة لا تسهل إجراءات التجنس، وكان المسلمون التقليديون يرددون أن التخلي عن جنسيتهم يعني المروق من دينهم⁽¹⁾، وإزاء هذه الأصوات المتنافرة كانت الآراء والمواقف المتباينة، ولم تكن الآراء داخل لجنة مجلس الشيوخ تحظى بالإجماع، حيث فكر بعض أعضاء المجلس في تبسيط مسار التجنس وإدخال بعض التعديلات على نظام التمثيل، فيما رفض جول فيري فكرة التجنيس للموظفين المسلمين، واكتفى بالتذكير أن الجنسية والانتخاب والخدمة العسكرية الإلزامية شروط لا يمكن الفصل بينها⁽²⁾.

والجدير بالذكر أن التجنيس الفردي قد وقع، وكانت له شروط ضيقة لا تسمح لكل راغب أن يحصل عليه، وأهم الشروط هي الولاء المطلق لفرنسا وخدمتها والتثقف بلغتها، وحيازة الملكية وحسن السيرة والسلوك في نظر الفرنسيين، وبناء على ذلك لم يتقدم أو بالأحرى لم يحصل على المواطنة الفرنسية إلا عدد ضئيل بين 1865 و1914، وإلى جانب الشروط القانونية ومعارضة الكولون، هناك معارضة الرأي العام الجزائري للتجنس أيضا كما جاء سابقا، حيث كان الرأي العام يسمي المتجنس (المطروني) أو المرتد عن دينه، وكان المتجنسون منبوذين في المجتمع المسلم، سيما وأن الذين تجنسوا كانوا من صنف معين في الغالب، وهم أولئك الذين خدموا في الجيش الفرنسي، أو عملوا في مصالح الترجمة في الإدارة أو الجيش أو المحاكم أو من الذين تخرجوا من مدارس الأباء البيض⁽³⁾. هذا ومع ظهور النخب والتيارات السياسية وما حملته المرحلة من تجاذبات نضالية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، أخذ التجنيس أبعادا أخرى، وأضحى قضية سياسية بامتياز، وكان لك حزب أو تيار موقفه الخاص من قضية التجنيس، فالبعض رحب وناضل من أجله، في حين البعض تحفظ مراعاة لأحوال الشخصية والبعض رفض ذلك رفضا تاما وهو ما سنتطرق له في الفصول القادمة.

1- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 02، ص: 794.

2- نفسه، ص: 794.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 374.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

د- السياسة التعليمية الفرنسية (أداة التغريب والاستلاب الثقافي):

لا شك أن المدرسة والتعليم من القضايا الهامة والمصيرية في حياة الأمم وإحدى المعايير الرئيسية لقياس رقي المجتمعات وازدهارها، وإذا كانت كذلك في الأمور العادية فهي عامل من عوامل التجهيل والاستلاب عندما تصبح من أدوات الفعل الاستعماري فالاحتلال الفرنسي تبنى سياسة تعليمية إزاء الجزائريين لكن في إطارها التخريبي⁽¹⁾، إذ ركز كل التركيز على التعليم لجعله أداة فعالة لضرب الأهالي في مقوماتهم الحضارية وفي نفس الوقت للتمكين للمشروع الاستعماري وتهينة الظروف الحسنة للمستوطنين الفرنسيين كانوا أو أوروبيين، وهو ما عبر عنه الكثير من الفاعلين الاستعماريين كقول أحدهم " أن الأداة الأكثر نجاعة لتحقيق السلم الكامل تتمثل في نشر الفرنسية وتعميمها بين الأهالي " كما صرح دومال Duc daumal إن الفتح -الاستعمار- يجب أن يتم بوسيلتين: السيف والمدرسة معا، وقال أيضا: " لنشر السلام فإن فتح مدرسة بين الأهالي له من الأهمية ما يضاهي نشر كتية عسكرية في منطقة ما⁽²⁾، ويقول أيضا المساعد المدني جونتى دويوسي " إن امتلاك الأهالي للغتنا يجعلهم على اتصال مباشر بنا ولكن أيضا هي الباب الذي يدخلون منه إلى المعبد أي إلى كتبنا وأستاذتنا⁽³⁾ .

وفي خطاب للأميرال ديغيدون الذي وجهه سنة 1871 للأباء البيض نجده يحرص كل الحرص على استغلال التعليم والمدرسة في استمالة الأهالي كونه الأداة الفعالة في إنجاح المشروع الاستعماري بما يشمله من فرنسة وادماج وتنصير وغيرها، وهو ما عبر عنه بقوله " إنكم إذا سعيتم إلى استمالة الأهالي بواسطة التعليم وبما تسندون إليهم من إحسان تكونون قد قدمتم بعملكم هذا خدمة جليلة لفرنسا، فليس في وسع فرنسا أن تنجب من الأطفال ما يكفيها لتعمير الجزائر، ولذلك من الضروري الاستعاضة عن ذلك بفرنسة مليونين من أبناء البربر الخاضعين لسلطتنا، واصلوا عملكم بحنكة ودربة وحيلة، ولكم مني التأييد وفي إمكانكم أن تعتمدوا على كل الاعتماد⁽⁴⁾ .

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 17.

2- عبد القادر بوحسون، سياسة التعليم الفرنسية بالجزائر وموقف الجزائريين منها إبان الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة متون العلوم الاجتماعية، 2016، مج: 08، ع: 03، ص: 234.

3- عبد الله بوقرن، نظرة على واقع التعليم في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، التعليم التقليدي، التعليم الكولونيالي وصناعة الحضارة، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، 2005، ص: 264.

4- محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي، دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم، في المغرب وتونس والجزائر، المغرب: دار النشر المغربية، 1989، ص: 109.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وضمن هذا التوجه سارت إدارة الاحتلال وفق استراتيجيات واضحة لتحقيق مشروع نشر التعليم الفرنسي وفرضه على الأهالي، وقطع أية صلة لهم بالتعليم العربي الإسلامي كما ابتكرت العديد من الأساليب في ذلك وفق كل مرحلة ومتطلباتها، وهو ما نقف عليه في ظل الجمهورية الثالثة أين لجأت إلى إنشاء العديد من المؤسسات والجمعيات، قصد نشر وترقية الأفكار الجديدة عن ممتلكات ما وراء البحار، ومن بينها "الرابطة الفرنسية" في العام 1883 و"المعاهد الاستعمارية"، كما تم تأسيس "المجلس الأعلى للمستعمرات" في العام 1883 و "كتابة الدولة لشؤون المستعمرات" التي تحولت إلى وزارة كاملة في العام 1894 كذلك، تم إنشاء "المدرسة الاستعمارية" في العام 1889 لإعداد الموظفين القادرين على تسيير شؤون المستعمرات، وكذلك "المدرسة الحرة للعلوم السياسية" قصد انتقاء وتكوين المرشحين لمزاولة مساهم المهني في الوظيفة الاستعمارية، بالإضافة إلى إنشاء أكاديمية العلوم الاستعمارية عام 1922 التي كانت بمثابة الرأس المدبر في كل ما يتعلق بتسيير السياسة الاستعمارية، وبالتالي كانت هذه المؤسسات آليات جديدة لصناعة القرار وكان لها بصمتها في التوجه الجديد الخاص بالسياسة التعليمية⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى، أصبح الكولون الذين سيطروا واستولوا على الحكم العام المدني يعارضون أي إجراء ذي فائدة اجتماعية نحو الأهالي، وهو ما فعلوه مع قضية تعليمهم مع أنه تعليمًا فرنسيًا بحتًا، وبالرغم من أنهم قضوا على التعليم العربي ونفوا كل المعلمين واستولوا على أملاك الأوقاف⁽²⁾، التي كان التعليم بفضلها يقف سدا منيعا في وجه الأمية بالجزائر، فبالعودة إلى سنة 1865 نجد أن التعليم العربي في المدارس القومية كان ما يزال موجودا، وكان عدد التلاميذ الجزائريين فيها نحو 30 ألف تلميذ، لكن لم تات سنة 1880 حتى تناقص عددهم إلى ثلاثة آلاف تلميذ، وقد نوه جول فيري⁽³⁾ على أن معارضة الكولون لتعليم الجزائريين بالفرنسية تدرج ضمن تلك النظرة الاستعمارية وهو ما عبر عنه بقوله "أن المعمرين يعتبرون الأهالي من جنس بشري منحط لا يصلح إلا للأعمال الشاقة بدون أجر، وهذا الاعتقاد منهم هو الذي جعلهم يثرون عن فتح مدارس للأهالي، إنهم يعتبرون الأهالي غير جديرين إلا بالإرهاق والقهر"⁽⁴⁾.

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 259، 260.

2- ينظر الفصل الثاني، عنصر "تصفية المؤسسة الوقفية"

3- تجدر الإشارة إلى معارضة جول فيري للكولون في قضية التعليم كان يندرج ضمن سياسة الإدماج المطلق الذي كان يطمح إليه، فنظرتهم وغيره من الجمهوريين للتعليم نظرة إدماجية بحتة، وهي فكرة رائدة اتجاها وهدفا، للمزيد ينظر: عبد القادر خلوش، المرجع السابق، ص: 78.

4- عبد الله شريط، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، قسنطينة، مكتبة البعث، 1960، ص: 218، 219.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة كان الصراع قائما وحادا بين الجمهوريين الذين وصلوا إلى السلطة وبين الكولون⁽¹⁾ انطلاقا من موقف كل منهما إزاء تعليم الجزائريين ونوعية التعليم المراد فرضه، رغم أنهما يمثلان مدرسة واحدة وهي المدرسة الاستعمارية فمدرسة الجمهوريين كانت تريد إعطاء الجزائريين تعليما شاملا وحضاريا أي تغيير الإنسان الجزائري بهدف إدماجه في الإنسان الفرنسي، بينما كانت مدرسة الكولون تريد فرض التعليم المهني والتطبيقي والفلاحي، أي تحضير يد العاملة الرخيصة دون الاهتمام بمستواها التعليمي والثقافي عامة، ومن هنا تمثل مدرسة الجمهوريين سياسة الدمج وإلحاق المستعمرة بالوطن الأم في حين تمثل مدرسة الكولون سياسة الانفصال عن فرنسا والاستقلال بنفسها وهو ما تحقق لها أواخر القرن 19، ذلك أن القوانين الاندماجية الخاصة بالأرض والقضاء والإدارة كانت تسيير وفقا لمصالح الكولون⁽²⁾.

وبذلك وجدت السلطات الفرنسية نفسها أمام خيارات صعبة، فالقرارات المركزية تحت على الشروع في فتح الأفكار والأذهان بعد التمكن من السيطرة على البلاد، وهذا يخدم الاستعمار على المدى البعيد لتكوين أجيال من الأهالي مرتبطة بالثقافة والحضارة الفرنسية، والتي ستكون سندا كبيرا للأمة الفرنسية في مستقبلها، وهذه النظرة البعيدة لم يكن ليستوعبها الكولون الذين لم يروا في العنصر الأهلي إلا جماعة منغلقة في فولكلورها وأعرافها يلفها الجهل، وينبغي أن تبقى كذلك لتكريس تفوق العنصر الأوروبي في هذا الوسط المتخلف⁽³⁾، وفي هذا السياق يرى فرنسوا بيرو الذي كتب عن التعليم الابتدائي باعتباره المركز والأساس بالنسبة لأبناء الجزائريين "أن التعليم الابتدائي الموجه قد عاش مرحلة طويلة من الارتباك بحثا له عن صيغة بيداغوجية ملائمة حيث شهد عدة تغييرات حتى سنة 1890، والحال أن مهمة إدارة الاحتلال قد تحولت عن الهدف الأساسي حيث سار تعليم أبناء الأهالي ببطء ومحدودية مقتصر على الحواضر الكبرى ولم يصل إلى الأرياف، وقد تحول إلى أداة تمكين للمستوطنين عندما أصبحت شهادة التعليم الابتدائي هي سقف التعليم عندهم⁽⁴⁾.

1- إذا كان موقف الكولون قد نظر إليه من جانب السلطات الحاكمة على أنه موقف غير عملي لحاجة الإدارة الفرنسية إلى وسطاء بينها وبين الأهالي، فإنه قد نجح في جعل عملية نشر التعليم تسيير ببطء شديد خلال القرن الماضي وإلى نهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يعكس مدى سيطرتهم وتوقعهم خلال فترة الحكم المدني بنظر، عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 92.

2- محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص: 110.

3- عبد الله بوفرن، المرجع السابق، ص: 266.

4- نفسه، ص: 266-267.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومهما كانت درجة الخلاف بين الطرفين، إلا أن التحولات التي طرأت بعد قيام الجمهورية الثالثة وانتصاب النظام المدني في الجزائر، كانت تصب في بوتقته التمددين وتحت شعار المهمة التمدينية من جديد⁽¹⁾، وتحت هذه العبارة جاءت ثنائية جول فيري المتمثلة في إجبارية وتعميم مجانية التعليم كما هو الحال في فرنسا، وعلى أساسها صدرت جملة من التشريعات والقوانين المدرسية منذ الثمانينات تلح على ضرورة تلقين الأطفال القيم الوطنية والجمهورية واكسابهم المعارف التطبيقية التي تتماشى وأوضاعهم الاجتماعية ومن هذا المنطلق وخلال الفترة الممتدة بين 1890 و1900 كانت هناك محاولات جادة في مجال نشر التعليم في أوساط الأهالي وتجلي ذلك في إعداد منظومة تربوية تعليمية تتماشى مع ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الجزائري مستقبلا⁽²⁾.

هذه المنظومة التي تضمن تفوق الفرنسية عند أبناء الأهالي وتغرس فكرة الاندماج التام عندهم وبالتالي الولاء المطلق لفرنسا، كما عبر عن ذلك رامبو Ramoud أحد وزراء التعليم، حيث كتب يقول " لقد انتهى الغزو الأول للجزائر الذي تم بالسلاح في سنة 1871 بتهدئة منطقة القبائل، ويتطلب الغزو الثاني حمل الجزائريين لتقبل إدارتنا وقضاءنا، أما الغزو الثالث فسيتم بالمدرسة، يجب أن تحقق المدرسة الفرنسية تفوق لغتنا على مختلف اللهجات المحلية، وترسخ في أذهان الجزائريين عظمة فرنسا ودورها في العالم، وتستبدل الجهل والأفكار المسبقة والمتعصبة بالمبادئ الأولية للعلم الأوروبي⁽³⁾، ويتضح من هكذا خطاب أن الجمهوريين حتى وإن أصروا على تعليم أبناء الأهالي إلا أنهم كانوا ينظرون إلى المدرسة على أنها وسيلة رقابة اجتماعية قبل كل شيء، إلى جانب أنها أداة التحرير الفكري لمنتسبيها عبر علمنة التعليم والدعوة إلى الثقافة بين الجزائريين والفرنسيين وهو ما أكدته مختلف تحركات وخطابات جولي فيري ومن ضمنها تلك الرسالة التي وجهها للمعلمين بتاريخ 25 نوفمبر 1883⁽⁴⁾.

1- إن شعار نقل المدنية ونشر العلم بين صفوف الأهالي في الواقع لم يكن إلا في أذهان أصحابه، فالمعطيات تكذب ذلك وبالآرقام، وما هو أحد الفاعلين الاستعماريين يكذب ذلك عبر قوله " ما قمنا به كان قليلا جدا من أجل تعليمهم، وفي سنة 1880 كانت ميزانية التعليم المقدرة بـ 28 مليون فرنك، لم يخصص منها إلا 74 ألف فرنك لتعليم الأهالي، الأمر الذي انعكس سلبا على عدد المدارس المشغلة والتي انخفض عددها في سنة 1882 من 36 مدرسة ابتدائية إلى 16 مدرسة، ينظر: عبد الحكيم بن تركية، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1830-1962، حوليات التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، مج: 01، ع: 02، ص: 116.

2- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 262.

3- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 93.

4-Aissa Kadri, Ahmed Ghouati, Enseignants et instituteurs en Algérie: Les luttes Enseignants dans la décolonisation 1945-1965, Institut Maghreb Europe, (Paris 8) Unsa Education. 2006. P: 21-22.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فالجمهوريون كانوا يدعون إلى تعليم لا ديني، وقد حمل جول فيري شعار الحياء الديني في المدرسة إذ يقول " نحن ضد نوع من الكثكلة التي تختلف عن الكاثوليكية الدينية والذي أدعوه أنا الكاثوليكية السياسية " ويضيف في موضع آخر قائلا " ... نعم نحن نكافح ضد الكنيسة، لكن الكفاح ضد الدين أبدا، أبدا " ومن ثم فهو ضد أن يكون الدين جزءا من المسرح السياسي⁽¹⁾ غير أن هذه المزاعم فندها الكاتب ماشويل عبر قوله " إن مدرسي اللغة الفرنسية المتدينين بشدة يسعون إلى تلقين السكان القيم المسيحية عبر التعليم من خلال استعمال نصوص مقتبسة من الانجيل " ويقول منظر السياسة اللغوية بير فانسان " حينما كانت الكثير من المدارس تحت رعاية المبشرين الكاثوليك، سعة هؤلاء إلى تلقين قيم المسيحية لأبناء الأهالي، تحمل في ثناياها طابعا دينيا يمكن استشفافه في كل سطر "، وهكذا يتضح أن المحتل انصب مسعاه على النشر " مواطنو الغد " لقولته وفق منظومة قيم لا صلة لها بمرجعيتيه الدينية والثقافية ودفعه إلى فضاء الحضارة الغربية والتماهي معها⁽²⁾.

وما يمكن قوله في هذا السياق أن السياسة المدرسية على هذا العهد الجمهوري شهدت العديد من التطورات وكانت مختلفة تماما عما قبلها حيث كانت أكثر تماسكا وأكثر منهجية لكن من الواضح أن تداعياتها على الأهالي وتطویرهم بقيت محدودة كسابقتها، وما أظهره الجمهوريون من اهتمام بتعليم الجزائريين، فعابا ما لا يكون من باب الإيثار الخالص بل لأنهم يدركون أن نجاح المشروع الاستعماري يكون بهذا الشكل وهو ما يدعوهم للقيام بذلك، بالنسبة لفيري على وجه الخصوص كانت نظرتة استثمارية، ومن المهم عنده رفع مستوى السكان المحليين وتحويلهم من مستهلكين إلى منتجين والتعليم هو الذي يجب أن يوفر ذلك مع التحكم في هذا وتحديدده، إذ لا يجب تجاوز عتبة تعليمية معينة، حيث لا يهدف العمل المدرسي إلى تولي مسؤولية الترويج الكلي للجزائريين المهيمنين عددا فالجمهوريون مقتنعون بأن الهيمنة الاستعمارية لا يمكن أن تستمر دون الثقافة المتحكم فيه، ولا يمكنهم تصور توسعا في التعليم إلى ما بعد المرحلة الابتدائية بما يتجاوز الحد الأدنى من اكتساب اللغة الفرنسية وأساسيات المعرفة التقنية⁽³⁾.

1- في تعليقه على هذه القضية يذكرنا الدكتور فريد حاجي بذلك الخطاب الذي يردده بعض الحداثيين العرب اليوم وبالأخص في الجزائر عبر قولهم نحن لسنا ضد الإسلام لكن ضد الإسلام السياسي، وكان المسيحية والإسلام صنوان من حيث المضمون، ويبدو أن هؤلاء يتساهلون مع هذه الرؤية الغربية وغيرها من الآراء التي تدعو للتحرر والعلمانية المزيفة في استهداف واضح لنوايت الشعب الجزائري ومقوماته الحضارية.

2- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 275، 276.

3-Aissa Kadri, Histoire du système d'enseignement colonial en Algérie, dans la collection "la France et l'Algérie leçons d'histoire" Éd: ENS. Lyon, 2007. P: 19-39.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

-الفرنسيون والتعليم الأهلي:

بناء على ما سبق ذكره، يادر وزير التعليم جول فيري في التكفل بمشروع القانون المقترح من طرف الحاكم العام شانزي، والهادف إلى توفير مصادر مالية للتعليم الابتدائي الذي تمت الموافقة عليه من قبل المجلس الأعلى للبلاد بتاريخ 30 نوفمبر 1878، كما أوفد جول فيري سنة 1880 موظفين ساميين في إدارة التعليم بغرض التحقيق، وأعلن في خطاب عمومي بتاريخ 31 جويلية 1880 عن ضرورة أن يغشى التعليم العمومي جموع الأهالي الواسعة، وفي 11 أكتوبر 1880 أبلغ الحاكم العام بصفة رسمية رسالة البرنامج التي ورد فيها أن أول جهد في مادة التعليم، يجب أن يركز على بلاد القبائل، حيث جاء فيها " لا توجد منطقة في مستعمرتنا ينتظر ناسها مقدم معلمينا بفارغ الصبر مثل بلاد القبائل حيث يظهر السكان استعجالا أكبر لتزويدنا بالوسائل التي تسهل فتح المدارس فيها"⁽¹⁾ ويبدو أن اهتمام جول فيري بهذه المنطقة لم يكن بريئا بل أراد أن يوهم الجزائريين بأن هذه الرقعة من الجزائر كلها ترحب بالتعليم الفرنسي مرتكزا على ذلك الاستفتاء العام لأعيان منطقة القبائل حول المدرسة الفرنسية الذي كانت نتائجه بإحدى وخمسين نعم مقابل ستة عشرة بلا، حيث كان يرى أنها المكان المناسب لتحقيق مشروع الاندماج كاملا⁽²⁾.

وهكذا بعد الإهمال الذي تميزت به فترة السبعينات، شهد عقد 1880-1890 عدة إجراءات تتعلق بالتعليم عموما وبتعليم الجزائريين خصوصا، إذ ظهر الاهتمام بالموضوع من جانب بعض المسؤولين في باريس، وكان جول فيري عندئذ قد أظهر اهتمامه بمسألة التعليم وقام بمجموعة من الإجراءات جعلت الاتجاه الذي تبني عليه السياسة التعليمية واضحا، حيث تم التخلي عن التعليم الابتدائي المزدوج واتجه التعليم إلى الفرنسية الصريحة تحت لواء الجمهورية الثالثة، وهو تعليم تسيطر عليه الروح اللاتينية والمسيحية رغم الادعاء بأنه تعليم لانكي أو علماني، فضلا عن التعالي الثقافي حيث أصبح الأطفال يقرأون بأن أجدادهم هم من سكان الغال⁽³⁾، وغير ذلك من الإجراءات والتدابير التي كانت تهدف إلى خدمة المصلحة الاستعمارية بدرجة أولى، والتي خصصت لها مجموعة من القوانين والمراسيم على أمل تجسيدها بأرض الواقع والتحكم في مختلف التجاذبات التي من شأنها أن تقف كحجرة عثر في طريق تطبيقها.

1- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج:01، ص: 613، 614.

2- مدني حسين، التعليم الرسمي في الجزائر 1884، 1914 الغرب الجزائري نموذجا، إشراف: بوشخي الشيخ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران: قسم التاريخ، 2012، 2013، ص: 27.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:03، ص: 344.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

- وفي هذا السياق جاء مرسوم 13 فبراير 1883 الذي نص على إلزامية التعليم ومجانيته وقد تضمن مجموعة من المواد القانونية جاءت على النحو التالي:
- إلزام كل بلدية، بإنشاء مدرسة ابتدائية أو أكثر تكون مفتوحة مجاناً للأطفال الأوروبيين والأهالي (المواد 1-2-3-4).
 - نفس التعليم ونفس المدارس المخصصة لأطفال الأهالي والأوروبيين في البلديات الكاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة (المواد من 38 إلى 41).
 - في بلديات الأهالي، التعليم يدرس باللغة العربية والفرنسية في المدارس الخاصة (المواد من 42 إلى 43).
 - مبدأ الإلزامية ثابت.
 - مبدأ اللانكبة كذلك ثابت ومضمون، حرية التعبير مضمونة (المادة 35).
 - إنشاء مدارس تكوين المعلمين (Cours Normaux) للأهالي لتحضيرهم لمهنة التعليم (المادة 26).
 - أعدت كتب بيداغوجية خاصة بالأهالي عرضت للمناقشة (المادة 37).
 - إحداث شهادة خاصة " شهادة تعليم الأهالي " C. E. I (المادة 31)
 - إحداث سلك المعلمين الأهالي (المادة 39) ⁽¹⁾.

ولعل المتمعن في هذا المرسوم حتماً سيقف على الكثير من التناقضات في مواده مع التوجه الذي أراد نهجه جول فيري وغيره من الجمهوريين، خاصة مبدأ لانكبة المدرسة حيث نصت المادة 13 ⁽²⁾ منه على إدراج يوماً في الأسبوع للتعليم المسيحي مع السماح للأباء البيض باستغلال المدارس خارج أوقات التدريس لمن يرغبون في ذلك، ونفس الشيء بالنسبة لقضية إجبارية التعليم والتي لم تطبق في كامل أرجاء الجزائر، فضلاً عن تطبيق مضمون المرسوم في المناطق المدنية فقط، أي تلك الخاضعة للأوروبيين في حين تم الحفاظ على النهج القديم في المناطق العسكرية ⁽³⁾، وفي تطبيقه على هذا المرسوم أشار أجرون إلى صعوبة تطبيق هذه المدونة القانونية بالنسبة للتعليم الابتدائي على الجزائر نظراً لكونها استنسخت كلية من القانون السائد في فرنسا، ثم أوكل تنفيذها للبلديات الجزائرية، فبين أنها كانت عاجزة عن الإسراع في تطوير تعليم المسلمين ⁽⁴⁾.

1- مدني حسين، المرجع السابق، ص: 29. نقلاً عنه ينظر أيضاً:

-Colona Fanny, Les instituteurs algériens (1883-1939), Ed P.F.N. Paris, 1975 p: 18 .

2 -Rendu Ambroise, code de l'enseignement primaire obligatoire commentaire de la loi du 28 mars 1882, Paris, 1883, P: 333.

3- عبد القادر خلوش، المرجع السابق، ص: 93.

4- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 620.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ما من شك أن البلديات والمجالس العامة في تلك الأجواء السائدة لدى الرأي العام، لن تبذل أي جهد يستحق الذكر لتعليم الأهالي، خاصة وأنها لم تتخلص بعد من الصدمة التي أصابتها حين وجدت نفسها مرغمة على بناء المدارس لجموع الحفاة العراة كما تم وصفهم من قبل ماسكري، في وقت هي في أمس الحاجة إلى مد الطرقات المؤدية إلى مساحات الاستيطان، ولذا فإن البلديات المكتملة الوظائف رفضت زيادة المدارس الأهلية التي آلت إليها أعباءها⁽¹⁾، وهو ما أكدته لويس فينيون عبر قوله أن البلديات الكاملة وحتى المدن هي التي كانت تقف في وجه تعليم الأهالي -حيث يسيطر المستوطنون طبعاً- فهذه المراكز لا تقوم ببناء المدارس الأهلية، إذ لا يوجد حتى سنة 1886 أي مدرسة للجزائريين في كل من البلدية والمدية ومليانة وتيزي وزو وغيرها، أما الجزائر العاصمة حيث يقطن أكثر من ثلاثين ألف جزائري فلا توجد أكثر من مدرسة واحدة لهم⁽²⁾.

وخلاصة القول، أن إجبارية التعليم المزعومة التي جاء بها مرسوم سنة 1883 لم تطبق بأتم معنى الكلمة فضلاً على أنها شهدت حرباً شعواء من قبل الكولون استعملوا فيها كل الوسائل المتاحة ومن ضمنها:

- تقليل عدد المعلمين الجزائريين بالمقارنة مع المعلمين الفرنسيين الذين كانوا يعيشون في المناطق الشمالية فقط.
- استخدام معلمين فرنسيين ليقوموا برسالة استيطانية أكثر منها تربوية تعليمية.
- العمل على نشر سياسة التجهيل والبغي والطغيان والامية حتى لا يتمكن الجزائريون من معرفة حقوقهم والمطالبة بها⁽³⁾.
- ادعاء المستوطنين أن إنشاء مدارس للجزائريين يستلزم نفقات باهظة يتعذر على ميزانية البلاد تحملها.
- إنشاء أحزاب فرنسية معارضة كل إجراء يحاول أن يحسن وضعية التعليم.
- تنظيم حملات إعلامية مناهضة لتثقيف الجزائريين كونه يؤدي إلى تمردهم.
- اقتراح برامج تعليمية للجزائريين جد محدودة تقتصر في الغالب على القراءة والكتابة وهو ما عبر عنه أحد البرلمانيين بقوله "إن تعليم القراءة والكتابة لأهل البلد يعتبر من الأشياء الكمالية، وتعليم أكثر من هذا يجعلهم في درجة لا تليق بهم⁽⁴⁾."

1- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 622.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 03، ص: 346، 347.

3- بن قليس خديجة، التأثيرات التربوية والتعليمية للمشروع الثقافي الاستعماري، نموذج الإنسان في برامج التربية والتعليم "مجلة المعيار، جامعة قسنطينة، ع: 10، ص: 352، 353.

4- نفسه، ص: 353.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد أكمل مرسوم 1883 بمرسوم ثان بتاريخ 1885/2/1 الذي أوصى بتأسيس المدارس الرئيسية والمدارس التحضيرية في البلديات كاملة السلطة، بنفس الشروط التي أسست فيها المدارس في البلديات الأهلية، وهذان المرسومات أكملتا بمرسومين لعام 1887 نظم الأول وهو مرسوم 1887/11/8 تطبيق قانون 1886/10/30، حول تنظيم التعليم الابتدائي، وجاء الثاني وهو مرسوم 1887/12/9 لينظم بدوره التعليم العمومي والتعليم الخاص بالجزائريين، وفيما يخص المدارس الخاصة بالجزائريين، إضافة إلى المدارس الرئيسية والتحضيرية، أين تأسس نوعان آخران من المدارس هي المدارس العادية التي يشرف عليها فرنسيون وفرنسيات، ومدارس صيبانية للأطفال الذكور والإناث من 4 إلى 7 سنوات للذكور ومن 4 إلى 8 للإناث تحت إشراف فرنسي وبمساعدة جزائرية⁽¹⁾.

وقد استمر الأمر كذلك إلى أن جاءت سنة 1892 وما حملته من تطورات وتغيرات يصح القول أنها كانت دورة جديدة في مسار التعليم الأهلي حسب تعبير الأستاذ سعد الله نظرا للكثير من العوامل الداخلية والخارجية التي لا يسع المجال لذكرها، وما يستوجب الإشارة له، أنها السنة التي جرى فيها تحقيق مجلس الشيوخ حول الجزائر عامة وليس التعليم فقط، إلى جانب كونها صادفت حكم جول كامبون (1891-1897) الذي كان من الواعبين للسياسة الجديدة والمتبنين لها، حيث ساعد على تطبيقها ولم يضع العراقيل أمامها كما كان الحال لسابقه لويس تريمبان⁽²⁾، الذي كان مراوغا ويعرف كيف يحتال لاجتياز الخلافات الواقعية، حيث كان يعتبر نفسه من أنصار توفير بعض التعليم للأهالي وفي نفس الوقت يحذر من مغبة تعليمهم تعليما متكاملا لأن عداوة الأهلي في نظره تقاس بمبلغه من العلم، فضلا على توفيقه بين متطلبات وزارة التعليم التي كانت تدعو إلى مدرسة مفتوحة للجميع وبين طلبات المجالس العامة التي تحبذ تفريقا في أرض الواقع بين الطرفين⁽³⁾.

والواقع أن هذه الفترة عرفت صدور مجموعة من المراسيم والقرارات التي تهدف إلى تنظيم التعليم وفق الواقع الجزائري، بعد أن فشلت كل محاولات تطبيق التعليم الفرنسي المستورد لمعارضة الكولون له من جهة، وتخوف العنصر الوطني من طابعه الفرنسي من جهة أخرى، كما شهدت هذه الفترة تحكم الكولون في زمام الأمور وفشل الجمهوريين في تحقيق سياستهم الإدماجية، وفي هذا الشأن صدرت العديد من المراسيم ومن ضمنها مرسوم 1892/10/18⁽⁴⁾.

1- عبد القادر حلووش، المرجع السابق، 150.

2- صبحي حسان، المرجع السابق ص: 154، 155.

3- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 623.

4- عبد القادر حلووش، المرجع السابق، ص: 160.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والذي تضمن جملة من المواد التي تخص تعليم الجزائريين جاء في أهمها:

- إعطاء التعليم الابتدائي لكل الأطفال الذكور.

- يجب أن يكون لكل بلدية عدد كاف من المدارس لاستقبال أطفال الأهالي.

- تخص إجبارية التعليم بعض المناطق التي يعينها الحاكم العام ولا يشمل ذلك إلى الأطفال الذكور.

- احترام وضمان حرية الفكر عند الأطفال.

- تشبه رواتب المدرسين الأهالي مثيلاتها عند المدرسين الأوروبيين المتدربين.

- تخضع المدارس الإسلامية وكذلك المدرسين إلى موافقة الحاكم العام.

- يعطى التعليم وفق برامج خاصة وبمساعدة وسائل تربوية خاصة⁽¹⁾.

كما صنف المرسوم المدارس الأهلية إلى مجموعات مختلفة، تمثلت في:

- " المدارس الرئيسية" تشمل على الأقل ثلاثة أقسام على رأسها مدير فرنسي.

- " المدارس الابتدائية" تشمل أقل من ثلاثة أقسام وعلى رأسها مدير فرنسي.

- المدارس التحضيرية" تشمل قسما واحدا يشرف عليها نواب من الأهالي يحملون

شهادة الابتدائية، مع خضوعها للرقابة والإشراف الفرنسي.

- المدارس الصبائية مفتوحة للجنسين ذكورا وإناثا ابتداء من السنة الرابعة.

- مدارس البنات⁽²⁾.

وكان المرسوم قد ميز كذلك في موضوع تأسيس المدارس بين البلديات كاملة السلطة والبلديات المختلطة، وأقر على توفيرها لاستيعاب جميع أبناء الأهالي وزيادة عدد المعلمين⁽³⁾، والحقيقة أن توزيع المدارس وتأسيسها لم يكن عادلا فقد فازت بعض المناطق والدوائر دون غيرها بالعدد القليل من المدارس، حيث ظهرت المدارس في المدن الكبرى في حين ظلت القرى والمناطق الصحراوية التي يعيش فيها الجزائريون فقط بعيدة كل البعد عن الحركة التعليمية المستجدة⁽⁴⁾، ومن جهة أخرى أقر المرسوم في المادة 07 منه على إنشاء لجان في المدارس الأهلية، تتألف من أعيان كل منطقة بما في ذلك ثلاثة يعينهم رئيس البلدية وثلاثة ينتخبهم السكان بموجب شروط يتم تحديدها بأمر من الحاكم العام⁽⁵⁾.

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 163.

2- نفسه، ص: 162، 163.

3- D.A.W.O. L'enseignement Indigène, Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie. Série I 4064, 1892, p: 1364.

4- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 163.

5- D.A.W.O, Bulletin officiel..., Op.cit, p: 1365.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن جهة أخرى خصص المرسوم فصلا تنظيميا للمدارس الخاصة ومن ضمنها المدارس الإسلامية، حيث جاء في المادة 48 منه أن المدارس القرآنية، المسيد، الزاوية المدرسة تخضع كلها لإشراف وتفتيش السلطات حسب الإجراءات المدرجة في قانون 30 من أكتوبر 1886، ويركز هذا الفحص حصريا على الأخلاق والنظافة والصرف الصحي والوفاء بالالتزامات المفروضة بموجب المواد 49 إلى 56، مع التحقق من مسار المدرسة إذ ما كانت تثير الفتنة أو تتعارض مع الدستور والقوانين والآداب العامة، كما جاء في المادة أنه لن يستطيع أي سيد مسلم أن يكون مسؤولا عن إحدى المدارس المعنية دون ترخيص رئيس البلدية في الأراضي المدنية أو القائد العام في المنطقة عسكرية⁽¹⁾.

وعلى الرغم من النوايا التي أبدتها وزارة التعليم، فقد ظلت المدرسة الأهلية تراوح مكانها، الأمر الذي تأسف له بعض البرلمانيين ومنهم Albine Rozet والذي عندما أثار المسألة في البرلمان في جوان من سنة 1899 رد عليه الوزير بقوله أنه يأسف هو كذلك حين يرى الحكومة العامة لا تقوم بواجبها في هذا المجال، ومن ذلك أنها تودع الطلبات المتعلقة بإنشاء المدارس في طي النسيان، كما أكد السيناتور Combes هذه الملاحظة بقوله لقد توقف تشييد المدارس تقريبا منذ أن غادر الحاكم العام جول كامبون، ومن المعلوم أن هذا السيناتور رجع إلى الجزائر سنة 1896 لتفتيش المدارس الأهلية وذلك هو السبب الذي شد اهتمامه إليها منذ، وقد حاول في جوان 1900 باسم لجنة الجزائر في مجلس الشيوخ أن يضغط على الوزارة ليحملها على التصرف بفاعلية أكثر⁽²⁾.

ويبدو أن الأمر كله كان في صالح الكولون، فبالإضافة إلى الاستقلالية المالية التي حققتها الجزائر سنة 1900 والتي ساهمت في زيادة سيطرتهم، فقد تمكنوا من جهة أخرى من استغلال التعليم واستطاعوا تكوين مدرسة هجينة محدودة الأفاق ونجحوا في فرض المنهج التطبيقي لتكوين يد عاملة في خدمة مصالحهم ومشارعتهم، حيث تنحصر في إعداد فلاحين وعاملين بسطاء وبعيدة كل البعد عن تكوين نخبة علية⁽³⁾، ومع مرور الأيام تمكنوا من فرض وجهة نظرهم رسميا، حيث طلب المجلس في دورته المنعقدة بتاريخ 17/03/1896 من إدخال تعديلات على برامج التعليم الابتدائي النظري، وصياغتها وفق مقاربة علمية

1- D.A.W.O, Bulletin officiel..., Op.cit, p: 1373-1374.

2- روبر أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 02، ص: 528.

3- رابح دبي، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها، 1830-1962، إشراف: الطبيب بلعربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، جامعة الجزائر 02، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2010، 2011، ص: 89.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

تطبيقية لإسداء تعليم زراعي أو مهني، وصرح الحاكم العام جوناو في هذا الصدد " أن أفضل البرامج المدرسية هي التي تنتج أقل عدد ممكن من الفاشلين والتي تجعل التلاميذ أكثر قابلية للتأقلم مع الوسط الذي هم فيه" وحسب بيردو " أن أفضل خاصية يمكن التعرف بها على تعليم موجه بشكل ناجح هي ملاحظة أنه يجعل الأهالي أكثر قدرة على النجاح في وسطهم الاجتماعي من تعريضهم للفشل، وبذلك استسلم جوناو لدعاوى الكولون حين أعطى الأولوية لإنشاء مدارس التعليم المهني⁽¹⁾.

وهكذا صارت المدرسة الأهلية ومعها سياسة التعليم الأهلي معرضة أكثر من أي وقت مضى، لضغوط الوسط الاستيطاني المعادي علما بأن وزارة التعليم العمومي ومدراء الدراسة في مدينة الجزائر قد احتفظوا بإدارة التعليم الأهلي رغم الجهود المبذولة من طرف المنتخبين، ومن جهة أخرى، واصل البرلمان اهتمامه بالسياسة التعليمية، وهذا هو سر الفشل الذي آلت إليه تجربة المدارس الملحقة، وهو فشل مقصود من طرف اللجان المالية حيث شهدت المدارس الفرنسية الموجهة للمسلمين تطورا بطيئا طوال هاتين العشريتين⁽²⁾. ويبدو أن العوائق التي كانت تعترض تعليم الجزائريين تظهر في الواقع فقط كنتيجة للتناقضات التي هي في صميم المشروع الاستعماري، حيث تظهر المواجهة بين الاستراتيجيات المختلفة -اللوبي الاستيطاني والسلطة الحاكمة - ظاهريا فقط، لكنها في الواقع ليست متعادلة بل متحدة بعمق في بعض الأحيان، ما يؤكد انفصال السلطات الفرنسية بالجزائر عن السياسة التي تتصورها باريس ليس في الطبيعة بل في الدرجة، ولا يمكن فهم هذا الخلاف إلا بالتمعن في التطورات التي ستشهدتها مسألة تعليم الجزائريين⁽³⁾.



1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 267.

2- روبر أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 02، ص: 523.

3-Aissa Kadri, Op.cit. P: 19-39.

4-Ibid: 19-39.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

-الجزائريون والتعليم الفرنسي:

أشرنا سابقا إلى مختلف التوجهات التي تبناها الفرنسيون في سياستهم التعليمية تجاه الجزائريين، غير أننا من خلال هذه الجزئية سنحاول التركيز أكثر على العقيدة التربوية الفرنسية ومختلف تأثيراتها الفكرية والثقافية في العنصر الجزائري على أمل الكشف عن الوجه الحقيقي للتعليم والمدرسة الفرنسية خلال هذه الفترة، كما نود التذكير أننا خلال هذا العنصر عامة - أي عنصر السياسة التعليمية الفرنسية- لم نشر إلى السياسة التي انتهجتها سلطات الاحتلال الفرنسي ضد التعليم العربي الإسلامي وعليه من المفيد أن يدرك القارئ الفرق بين التعليم الأهلي الذي كان رسميا وتحت إدارة السلطات الفرنسية، وبين التعليم التقليدي الذي كان حرا والذي حورب بشراسة وتلقى ضربات موجعة حتى مطلع القرن العشرين، وهو ما نعالجه بشكل مستقل خلال الفصول القادمة.

لا شك أن تغيير المنظومة التربوية لعدة مرات وتغيير الإدارات كما جاء سابقا، كان يتم وفق مرامي وأغراض وأهداف السياسة الاستعمارية ومصالحها، حتى تتطابق مع نظرة الإدارات الفرنسية المتعاقبة بباريس، وفي كل الأحوال بقي الهدف الأساسي من ذلك هو العمل على مسخ الشخصية الوطنية والقومية الجزائرية، إن لم نقل إلغائها وإبعادها عن جذورها وعمقها العربي الإسلامي، ومحاولة استبدالها بشخصية وثقافة فرنسية⁽¹⁾، هذا المخطط الذي كان له مظهران بالجزائر، حيث تمثل الأول في الاستيلاء المباشر واستعمال القوة والسلاح وهو ما اصطلح عليه بالغزو العسكري، بينما المظهر الثاني اعتمد فيه المحتل على المدرسة بدرجة أولى لتحقيق الغزو الفكري والثقافي للشعب المحتل، فبعد أن انتهى دور السيف جاء دور المحراث والكتاب لأداء دورهما في المؤسسة الاستعمارية⁽²⁾ وهو ما أكدته الدوق دي أومال عبر قوله " إن فتح مدرسة فرنسية في أوساط الأهالي تعادل معركة عسكرية من أجل استتباب الأمن في أوساطهم والاستقرار في الجزائر كافة، كما أنها في نهاية المطاف تهدف إلى تحقيق القناعة في أوساطهم بمشروعية الاحتلال وتعزيز سيادة المستعمر"⁽³⁾، وهكذا يظهر جليا أن المدرسة الفرنسية كانت جزءا لا يتجزأ من المشروع الاستعماري، وما شهدته من تطورات وتغييرات كان يسير وفق مقتضيات كل مرحلة فقط خاصة خلال فترة الحكم المدني التي أحكم الكولون قبضتهم فيها.

1- صبحي حسان، المرجع السابق، ص: 18.

2- عبد القادر خلوش، المرجع السابق، ص: 254.

3- عبد الله بوقرن، دور المدرسة الاستعمارية في الاستلاب الحضاري، مجلة المعيار، جامعة قسنطينة، المرجع السابق، ص: 305.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

كما عبر بولار في كتابه " تعليم الأهالي في الجزائر " على أن نوايا الاحتلال من إقامة المدارس للجزائريين هو لخدمة مصالحه فقط، حيث كانت مطالب الأوروبيين تركز على تحقيق الاحتلال الاقتصادي والفكري، لأن المدرسة هي وحدها القادرة على جعل الجزائريين يدخلون في اتصالات وعلاقات واسعة مع الأوروبيين، وسبق أن صرح جوناو سنة 1892 في تقرير له عن ميزانية الجزائر على أنه " لا يمكن أن نبعد أو نقضي على هذا الجنس الأهلي النشيط والعنيد، بل يجب العيش معه في ظل إدارة تحترم قوانينه، يجب أن نعمل على التألف"⁽¹⁾، وعندما أصبح حاكما عاما للجزائر، جاء بسياسته الأهلية التي كان يهدف من ورائها إلى جلب طبقة المثقفين إلى فرنسا وجعلهم أداة لبث رسالتها الحضارية وسط الجزائريين، فهو الذي قال في سنة 1908 في شأن تكوين النخبة ما نصه " يجب خلق نخبة مثقفة قادرة على نشر أفكار قضائنا وتقدمنا، بوجازية محافظة سترتبط بنا أكثر وتميز الطريق المتبع تحت سيطرتنا"، ومن هذه الوجهة فقط كان موقف الإدارة الاستعمارية والكولون مساندا لسياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، لأنها كانت تمثل الدعامه الأيديولوجية للسيطرة الفرنسية التي تنتهي بالقضاء على الوطنية المحلية والروح الدينية للأهالي⁽²⁾.

ومهما يكن فإن هذه الفئة هي التي عولت عليها سلطات الاحتلال، وذلك تحت ما يمكن أن نسميه سياسة التثاقف الانتقائي، والتي اعتمد فيها معيار التراتبية، كما نلاحظ من جهة ونظير ما أسدته هذه الفئة من خدمات للمحتل، حيث عمد إلى احتضان أبنائها في مختلف المراحل التعليمية بما فيها التعليم الثانوي والجامعي، ومع ذلك تعد هذه الفئة قليلة والعدد في الوقت ذاته راح يكتسب خصوصية النوعية، إذ تشير المصادر الفرنسية إلى أن الوصول إلى البكالوريا والجامعة، لا يمكن أن يحصل عليه أي طالب من الأهالي الجزائريين ما لم يخضع ملف عائلته إلى فحص دقيق⁽³⁾، وهكذا نجد أن سلطات الاحتلال الفرنسي ركزت في سياستها التعليمية على الطور الابتدائي الذي أصبح متاحا للجميع خلال هذه المرحلة من أجل تحضير وصناعة ما يناسبها مستقبلا، وكان ذلك عبر العديد من الأساليب أهمها توجيه واستغلال المناهج التعليمية وفق ما يخدمها.

1-Maurice Poulard, L'enseignement pour les indigènes en Algérie, Alger imprimerie Administrative Gojosso, 1910, p:17. (نقلا عن حلوش).

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 256، 257.

3- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 398، 399.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد كتب أحدهم من ذوي النظريات الخاصة في التعليم الاستعماري، كلمة صريحة في هذا الشأن قائلا " إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا، وجعلهم أكثر ولاء وأخلص في خدمتهم لمشاريعنا هو أن نقوم بتثنية أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن نتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار، وبذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدنا، فالمقصود باختصار هو أن نفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسب ما نريد" وهكذا كان الأطفال الجزائريون يتلقون في هذه المدارس أن بلادهم كانت قديما تسمى بلاد الغال وأن أجدادهم يسمون الغاليون Les Gaulois كما أن مقررات مادة التاريخ كانت تهتم بتدريس تاريخ فرنسا في جميع العصور بينما تجاهلت تاريخ الجزائر وإن درس يكون باقتضاب ومشوه⁽¹⁾، ويزداد الأمر سوء كلما تعلق الأمر بالبعد العربي الإسلامي للجزائر.

فقد كان الكتاب المدرسي يلقن تلاميذ الابتدائي أن الشرقيين كانوا غزاة للشواطئ وأن الحروب الصليبية كانت بطولات لافتكك قبر المسيح من أيديهم وأن القديس لويس التاسع كان مثالا لهذه البطولات الصليبية، كما ينتقل الكتاب المدرسي في الثانوي إلى عرض كل الحضارات الشرقية ثم اليونانية اللاتينية ويجعل من الحضارة العربية الإسلامية حضارة غزو ولصوصية، فهي مجرد ناقلة وغير مبدعة وفضلها على الإنسانية أن العرب مجرد نقلة للعلوم والأفكار اليونانية والفلسفة اليونانية من خلال حركة الترجمة في العصر العباسي، ولكن في جميع الأحوال ما يستمر الوصف المدرسي للثقافة والحضارة العربية بوصفها حضارة عنف وتسلط، وهكذا طبع الكتاب المدرسي الفرنسي في ذهنية الأطفال الجزائريين تلك الصورة الغامضة والمثيئة عن الحضارة العربية الإسلامية⁽²⁾.

والواقع أنه منذ البداية كان هدف البرامج التعليمية الفرنسية هو فرنسة الإنسان الجزائري وسلخه عن ماضيه وإدخاله إذا أمكن في الهوية الفرنسية أو يظل على جهله الكامل، وكان الفرنسيون لا يخفون ذلك في تصريحاتهم ولا في تقارير لجانهم ومسؤوليهم ولذلك فبعد الإهمال المقصود لتعليم الجزائريين في البدايات، قررت السلطات الفرنسية إنشاء التعليم الأهلي الذي يهدف إلى ما ذكرنا دون مواربة، فالتلميذ الجزائري كان عليه أن يدرس اللغة الفرنسية مباشرة بطريقة ذات الوقت، أي بالعين والأذن، ثم يتعلم الحساب والتاريخ الفرنسي والجغرافية والتاريخ الطبيعي، ومبادئ الزراعة والأخلاق وغير ذلك طبقا للنظام الفرنسي، فالمنهج كان فرنسيا وطبقا لما يجري في مدارس فرنسا نفسها⁽³⁾.

1- عبد القادر حلو، المرجع السابق، 154.

2- صبحي حسان، العقيدة التربوية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830-1962، مستغانم: منشورات أنوار المعرفة، 2014، ص: 154، 155.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 03، ص: 423.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد بقي الأمر كذلك حتى مع الاهتمامات التي ظهرت على عهد جول فيري وحتى بعده، والتي كانت تهدف إلى توجيه التلاميذ الجزائريين وفق المصلحة الاستعمارية لا غير ففي التقرير الذي قدمه jeanmaire مدير التربية والتعليم لجنة سنة 1889 المعنون بـ "مشروع دراسات وبرامج التعليم الأهلي الابتدائي" والذي جاء لإعداد برنامج يتمشى والواقع الجزائري بمشاركة اللجنة التعليمية في قسنطينة برئاسة مفتش الأكاديمية Ripet لم يشر قط إلى تدريس اللغة العربية واكتفى بالفرنسية كلغة وحيدة تدرس في المدارس الأهلية مع إعطائها حصة تسع ساعات بالنسبة للتمارين وستة ساعات للقراءة أسبوعيا، في الأقسام التحضيرية أي بمعدل 15 ساعة مخصصة وحدها لتعليم الفرنسية، أما في الابتدائي تسع ساعات وفي القسم المتوسط سبع ساعات ونصف⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى لم تركز هذه البرامج لا على جغرافية الوطن ولا تاريخه، وإنما تم توجيه هاذين المادتين بحسب الأغراض الاستعمارية وأهوائها، ومن ثمة فإن سلطات الاحتلال في هذه المرحلة، كانت لا تزال تراهن على مسألة تعليم الأهالي وتطمح لاستغلاله، حيث يقول أحد ممثليها وهو ألبين روزي "... إنه لمن مصلحتنا ألا نسد منافذ التعليم والحضارة في وجه آلاف الأطفال الذين يتزايد عددهم بسرعة، وقد يتحولون إلى جماعات راكدة وجاهلة تستجيب لأية إثارة داخلية أو خارجية بفعل الجهل والأحكام المسبقة والخوف والبؤس ... إن التعليم وحده كفيلا بتقريبهم منا ... فمن أسمى واجبات فرنسا قبل الأمم الأخرى، أن تتبوأ مقام الصدارة في صحوة المسلمين"⁽²⁾.

وهناك نقاط جديدة بالتوقف قليلا في برنامج 1898 لأنها تدخل فيما سمي بالتوجيه والأيديولوجية الفرنسية عندئذ، حيث جاء في هذا المرسوم أنه من السطحية القول بأنه ليس من مهمة التعليم الابتدائي الأهلي جعل الأهالي يتذوقون الأدب الفرنسي والثراء العلمي للغة الفرنسية، أو الخصوصيات الصناعية والتجارية أو حتى المعارف النحوية، إنما نكرر أن الهدف من تعليمنا لهم هو جعلهم قادرين على التعبير بها فقط، عن بعض المعارف العامة وبعض الأفكار ذات المعنى العملي أو التربوي، وتكوين الطفل الجزائري بهذه الطريقة ليس للتوظيف العام ولكن للعمل في الحقول والورشات، وهذا التعلم يجب أن يعطى له بالفرنسية ليحس بالتقدم، وما قامت به فرنسا من أجل الجزائر ومن ثمة يتقرب من الفرنسيين⁽³⁾.

1- مولي حسين، المرجع السابق، 38.

2- فريد حاجي، المرجع السابق، 266.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 03، 427.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما بالنسبة لمادة التربية الأخلاقية، فقد جاء في البرنامج أن المقصود منها ليس تعليم الأطفال تعليماً مجرداً ولكن تعليم الأخلاق أيضاً، إن فكرة الأخلاق في نظر البرنامج الفرنسي مبنية على فكرة الإله، وعليه يمكن للمعلمين أن يبينوا للتلاميذ أن الحقائق الأخلاقية موجودة في القرآن والإنجيل، وكذلك لدى الأخلاقيين القدماء والمحدثين، وهم جميعاً يوصون بنفس الشيء في أغلب الأحيان ويدعون إلى تجنب نفس الأخطاء أيضاً وهذا التحليل يتماشى في الواقع مع الأفكار الماسونية التي كانت وراء الثورة الفرنسية وكان الحكام العامون في الجزائر وعدد كبير من المسؤولين أعضاء في المحافل الماسونية⁽¹⁾.

والغريب أن البرنامج يخلط بين التربية الأخلاقية والتربية السياسية، وهو يدخل الولاء لفرنسا ضمن هذه التربية، فإذا كانت حقائق الأخلاق موجودة في كتب الأديان وفي الفلسفات، فأين حقائق الولاء لفرنسا في هذه؟ فقد جاء في البرنامج التخصيص على توجيه التلاميذ نحو طاعة الوالدين واحترام المعلم، وهذا واضح ومعقول، ولكن تعليمهم وتعليم ذويهم الواجبات نحو فرنسا مقابل حمايتهم، وتوفير العدل لهم وحفظ السلام والمصالح العامة، وكون فرنسا فعلت الخير نحوهم لأنها علمتهم ومدنتهم، كما نص البرنامج على تعليم الطفل الطاعة والاحترام للحاكم ومن يسير البلاد باسم فرنسا، بل واحترام العلم المثلث والجيش الفرنسي، وكذلك احترام القانون والسلطات على أنه شعار كل أمه متحضرة ويجب الإلحاح على هذه الحقيقة الأساسية بالخصوص⁽²⁾.

والجدير بالتنويه في هذا السياق، أن عامل التوجيه كان ركيزة أساسية في سياسة النشأف الانتقائي، حيث وفقه ستحدد ملامح المتخرج ولذا كان توجيه الطلبة المسلمين⁽³⁾ إلى المدارس العليا لتلقي المواد الدراسية ذات الطبيعة الجدلية في الفترة بين 1880 و1909 ونحو الكليات التي تسيطر فيها الدراسات الأدبية والقانونية في الفترة بين 1910 و1915 واحتلت الآداب المرتبة الأولى من العام 1915 و1939، هذا التوجيه نستشف غايته مما قاله جوناك سنة 1910 في كون المدرسة في فرنسا تمثل حجر الزاوية بالنسبة للنظام الجمهوري، أما في الجزائر فهي ركيزة من ركائز سيطرتنا، لأنها تلقي في روع المهزومين فكرة مثالية عن الأمة المنتصرة، وتخلق في نفوسهم الرغبة في خدمتها⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 03، 427.

2- نفسه، ص: 428.

3- بلغ مجموع الطلبة الجزائريين في الموسم الدراسي 1929-1930 حوالي 77 طالبا، منهم 33 في الآداب و17 في الحقوق، والبقية في التخصصات الأخرى، في الموسم الموالي وصل عددهم إلى 93 طالبا، ينظر:

(نقلا عن فريد حاجي) L'enseignement Des indigènes en Algérie, CAOM.10H 55A 56

4- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 399، 400.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولا شك أن فئة الطلبة هذه، اكتشفت هذه المثالية في التخصصات التي تم توجيهها إليها، وهي بالتأكيد تتمحور حول فلسفة عصر الأنوار التي كانت تقدم لهم كمحتويات معرفية وباللغة الفرنسية فقط، وعبرها تعرف هؤلاء الطلبة عن حقيقة ثقافة المجتمع الفرنسي، فأوقعت بذلك في روعهم أن الثقافة تنحصر في الثقافة الفرنسية، وأن تاريخ الجزائر يبدأ من سنة 1830، وبالنتيجة شكلت هذه الثقافة خارطتهم المعرفية، في غياب أية روايت ثقافية قبلية عن مرجعيتهم الأصلية ما عدا الثقافة الشعبية، ولا عجب حينئذ أن يقدس هؤلاء أعلام الفكر الغربي ولا يعرفون بأن ديكارت سبقه الغزالي وأن فيكو سبقه ابن خلدون وغير ذلك، ولا غرابة في ذلك، فاللغة التي تشكل المخيال الجمعي لديهم والتي بها يطالعون تراثهم الحضاري كانت غائبة، وكان مدخلهم إلى ذلك كتابات منظري المحتل من مستشرقين وغيرهم⁽¹⁾.

وهكذا أضحي هؤلاء الطلبة أو ما سميوا بالمتقنين ينتمون إلى ثقافتين مختلفتين ومتعارضتين وأصبح نضالهم السياسي فيما بعد يسير في هذه الازدواجية الثقافية التي يملكونها كما يقول مورال فهم " يحاربون ضد البنى القديمة للمجتمع الأهلي من جهة ومن أجل المساواة مع الأوروبيين من جهة أخرى، إلى جانب ذلك فقد خلقت المدرسة الفرنسية عند هؤلاء استلابا لغويا، فهم يهجرون لغتهم العربية الأصلية على أساس أنها لغة التخلف والأدب والشعر، ويفضلون التكلم باللغة الفرنسية لأنها لغة العصر والتطور والحضارة، وفي هذا الإطار غيرت المدرسة الفرنسية مسار حياة هؤلاء وبلبلت حياتهم العائلية، ومما زادهم ارتباكاً عندما أصبحوا واعيين بالفروق الاجتماعية الموجودة بين فرنسا الميترولوجية المطالبة والمنادية بحقوق الإنسان وبين الجزائر المستعمرة المتميزة اجتماعيا⁽²⁾.

والأثر الأكثر خطورة الذي تركته المدرسة الفرنسية في هؤلاء هو العزلة التامة، وقد وضع جوريس هذه الظاهرة بقوله " لقد وضعنا الشباب الجزائري يتخبط بين حضارتين فمن جهة فقدوا وبسرعة اتصالهم مع حضارتهم، ومن جهة أخرى يجدون صعوبة في التجاوب مع حضارتنا"، فالجزائري المتعلم يوجد في عزلة تامة وضياح كامل بين عقليتين مختلفتين، ولا يمكنه التنسيق بين البيئة التي يعيشها فيها وبين ما يتعلمه ويكتسبه بالمدرسة وبذلك يصبح غريبا عن عاداته وقيمها بين أهله ويفقد توازنه الفكري والثقافي⁽³⁾.

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 400.

2- عبد القادر حلو، المرجع السابق، ص: 266، 267.

3- نفسه، ص: 267.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن جهة أخرى، وجد هؤلاء المتدربون أنفسهم إزاء ثقافة تؤكد تفوقها، فراحوا يعاينون الفروقات بين ثقافتهم وثقافة الآخر في كل جوانبها، ومن خلال هذه المعاينة تشكلت لدى بعضهم نزعة داخلية ملحة لاستبدال الذات الحقيقية بذات أخرى، تأخذ شكلها من شكل متخيل لذات أخرى خارجية، وهي هذا الذات الفرنسية طبعاً، وبالنتيجة غدا الكثير منهم مستلباً، كونه يرى في ثقافة الآخر - أي المحتل- النموذج المعياري الذي يجب تمثله وكل ما سواه تخلف، بل اتجه إلى تحقير مجتمعه ومحاولة الخروج عنه بوسائل مختلفة⁽¹⁾ والأكثر من ذلك أن أصبح هؤلاء في خدمة الآخر مصلحته، بما في ذلك خدمة سلطات الاحتلال بقصد أو دون ذلك.

وبذلك يمكن القول، أن المدرسة الفرنسية وبصفة عامة كانت مؤسسة إعادة قولبة لكثير من أبناء الأهالي إن صح التعبير، أين يدخل الواحد فيهم متمسكاً بلغته ودينه وهويته ليخرج في نهاية المطاف بلغة غير لغته وثقافة غير ثقافته، ولاشك أن ذلك ما كانت تطمح إليه السياسة التعليمية الفرنسية منذ بداياتها، فالمهمة الحقيقية للمدرسة الفرنسية - إلى جانب ضرب الهوية الجزائرية - فهي خلق أو تكوين طبقة يشكل انعدامها قلقاً للإدارة الفرنسية، لأن الفرنسيين لا يستطيعون كسب ثقة الشعب الجزائري بقدر ما يجدوا ذلك عند المثقفين باعتبارهم جزءاً مهماً ومؤثراً من الشعب، ولضمان استمرارية أداء هؤلاء الوسطاء لواجبهم الاستعماري يجب حسب رأي الأوروبيين أن تكون الدراسات قوية بهدف محاربة الأعداء الذين يعترضونها فيما بعد، ويجب أن تركز كل الجهود لجعل هؤلاء السكان مشابهيين لهم متحمسين لحضارتهم، أو على الأقل جعلهم يرغبون في التقرب إليهم شعوراً وفكراً⁽²⁾.

وهكذا يتبين أنه رغم التجاذبات وحتى الاختلافات حول قضية تعليم الأهالي التي أشرنا لها سابقاً، إلا أن الهدف المشترك بين كل الفاعلين الاستعماريين سواء سلطات رسمية أو كولون، كان يطمح إلى تجريد الجزائريين من مقوماتهم الثقافية والحضارية ومحاولة محو شخصيتهم العربية الإسلامية، وفرض الثقافة الفرنسية الغربية وهو ما عبر عنه الكاتب كومب عبر بقوله " يجب تغيير الحياة الثقافية للأهالي وخلق فوضى في أفكارهم وتحطيم أسس معتقداتهم وعاداتهم الوحشية المتحجرة"⁽³⁾، بشكل يزرع الاستسلام في نفوسهم ويهيئهم للإدماج الشامل، ومن ثمة الاستلاب التام.

1- فريد حاجي، المرجع السابق، 402.

2- عبد القادر خلوش، المرجع السابق، 259.

3-Yvonne Turin, Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale. Écoles, médecines, Religions, 1830-1880. ENAL Alger 1983. P:73.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

د- الاستشراق والأنثروبولوجيا (أدوات التنظير والتخطيط الاستعماري):

مع مطلع ق19 اتجهت القوى الأوروبية في صراعها مع بلاد الشرق إلى تغيير أساليبها وتجديدها بطريقة تضمن لها الانتصار والسيطرة أكثر، عبر محاولة فهم الشعوب العربية ومعرفة مختلف شؤونها كبيرة كانت أو صغيرة، وبناء على ذلك عمدت إلى توظيف آلاف المستشرقين والأنثروبولوجيين لإنجاز دراسات معمقة في مختلف المجالات والقضايا الحساسة، بهدف تقويض بني المجتمعات العربية ومن ضمنها المجتمع الجزائري الذي استهدفته هذه الدراسات في ثوابته ومقوماته الحضارية، سواء عبر التشكيك فيها أو عبر الترويج للاختلاف والتباين وحتى التناقض فيما بينها في محاولة بائسة لضرب نسيجه المجتمعي وتحطيم خصوصيته الحضارية التي حافظ عليها لقرون طويلة.

-الاستشراق:

لا يختلف اثنان في أن الاستشراق، كان ولا زال له الأثر الكبير في العالمين الغربي والإسلامي على سواء وإن اختلفت ردود الأفعال من كلا الجانبين، ففي العالم الغربي لم يعد في وسع أحد أن يكتب عن البلاد الإسلامية أو يفكر فيها أو يمارس فعلا مرتبطا بها، دون أن يتخلص من القيود التي فرضها الاستشراق على حرية الفكر في هذا المجال، كونه يشكل شبكة المصالح الكلية التي يستحضر تأثيرها بصورة لا مفر منها في كل مناسبة يكون فيها الشرق موضوعا للنقاش، وفي عالمنا العربي الإسلامي المعاصر لا يكاد المرء يجد تاليفا إلا وفيه ذكرا أو إشارة إلى الاستشراق أو ما يمت بصلة إليه⁽¹⁾.

ومما لا ريب فيه أن الاستشراق لم يظهر كتنخصص له أهميته الكبرى إلا عندما شعرت الحكومات الغربية بحاجة إلى دراسة أحوال البلاد الإسلامية التي استعمرتها حيث أخذت تنفق الأموال على أبحاث المستشرقين وترصد الميزانيات الخاصة للمنظمات والهيئات التي يعملون من خلالها، بغية الحصول على دراسات شاملة يمكن عن طريقها التكيف مع طبائع الشعوب المستعمرة، وبالتالي تثبيت أقدام الاستعمار في بلدانها، سيما خلال المرحلة الممتدة من النصف الثاني من القرن 18 إلى غاية الحرب العالمية الثانية، التي تعد من أخطر مراحل الفكر الاستشراقي، أين لعب الكثير من المستشرقين دورا كبيرا في خدمة الحركة الاستعمارية، وأضحوا بوجه عام موظفين في الدوائر الاستخباراتية ووزارتي الخارجية والمستعمرات، ومستشارين لدى دولهم فيما يتعلق بشؤونها السياسية والحربية في البلاد الإسلامية⁽²⁾.

01 - محمود زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، مصر: المعارف، 1997، ص: 11.

02 - محمد حسن مهدي بخيت، الإسلام في مواجهة الغزو الفكري الاستشراقي والتبشيري، عمان: دار المجذلاوي للنشر والتوزيع، 2011، ط: 01، ص: 40، 52.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومهما اختلفت وجهات النظر حول المستشرقين وطبيعة نشاطهم من فترة لأخرى، إلا أنه يمكننا القول أن الاستشراق، كان في الغالب يحمل في طياته بوادر الغزو والصراع الحضاري بين الغرب والشرق، وهو ما ينطبق على الاستشراق الفرنسي بدرجة رئيسية حيث راهنت فرنسا على مستشرقها بالقدر الذي راهنت فيه على جيوشها، ففي حملتها على مصر كان لواء المستشرقين من أهم ألوية نابليون⁰¹، إذ ضم كبار المستشرقين وفي مقدمتهم أب المستشرقين سلفستر دوساسي De Sacy الذي كتب بيان الحملة⁰²، وعمل مع السلطات الفرنسية لسنوات معتبرة أهله أن يحمل لقب البارون في مارس 1814 نتيجة بحوثه الاستشراقية المميزة⁰³، كما ساهم من ناحية أخرى في تكوين العديد من المختصين في مجال اللسانيات المشرقية بعد أن أصبح مديراً لمدرسة اللغات الشرقية⁰⁴.

وهو الأمر الذي نقف عليه في الجزائر حيث بدأ نشاط المستشرقين فيها منذ أن وطئت أقدام الفرنسيين أديمها، ابتداءً بالبيان الموجه لسكان مدينة الجزائر عشية الاحتلال، الذي كتبه وترجمه سلفستر دوساسي⁰⁵، مثلما كتب بيان حملة نابليون، كما أبدى اهتمامه الكبير بمختلف الأبحاث في حقل الدراسات العربية والتراثية في الجزائر، ومنها تلك الملاحظات التي قدمها لـ رولان دي بوسي مدير المطبعة الحكومية بخصوص قاموسه العربي الفرنسي، إذ كتب له رسالة تحمل نقداً يتعلق بكيفية نطق بعض الحروف في العامية الجزائرية، وسأله في نفس الرسالة عن نسخة من تاريخ ابن خلدون قيل أنها عند عائلة روسو وطلب منه التأكد من ذلك، وقبل وفاته أشار على أن يكون تلميذه لويس برينيه رئيساً لحفلات اللغة العربية في الجزائر الموجهة خصيصاً للفرنسيين من مدنيين وعسكريين⁰⁶.

01 - تعتبر حملة بونابارت على مصر أول حملة استعمارية لفرنسا في الشرق الإسلامي، ورغم فشلها إلا أنها حققت نجاحات كبيرة في حقل الاستشراق حيث حول المستشرقون أعداد هائلة من الكتب والمخطوطات المصرية نحو فرنسا، وتم التأسيس لقسم الفنون الفرعونية وتطوير قسم دراسة اللغة الهيروغليفية بعد اكتشاف حجر الرشيد، إلى جانب الاستفادة من العلوم المصرية القديمة وإغناء الحركة الفنية بصور وموضوعات مستوحاة من الفنون الشرقية، ينظر: زينبات بيطار، الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998، ص: 49.

02 - أحمد مسعود سيد علي، الاستشراق الأنثروبولوجي الفرنسي في الجزائر وارتباطه بالتنصير، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: بوزريعة، 2016، ع: 02، ص: 106.

03 - عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين، بيروت: دار العلم للملايين، 1993، ص: 334-339.

04 - Henri Déherain, de Sacy, ses contemporaries et ses disciples, Paris: 1983, p: 1-12.

05 - ولد في 21 سبتمبر 1758 لعائلة باريسية، اقترب منذ شبابه من لغات الشرق الأوسط، ودخل أكاديمية النقوش في سن 27 كعضو حر، وانتخب عضواً كاملاً في سن 34، تحتوي بيليوغرافيا أعماله على 434 إصدار أغلبها حول اللغات والتراث الشرقي، ينظر:

Dutaillis Charles, Silvestre de Sacy, Comptes rendus des séances, Paris, 1938, 82-1, pp 64-73.

6 - أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 106.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولعل ما يميّط اللثام عن خلفية هؤلاء المستشرقين وراء تعلم اللغة العربية واهتمامهم بها، هي كلمة لويس برينيه التي ألقاها عند افتتاح حلقات اللغة العربية في الجزائر، بقوله: "... إن الدراسة الجادة للغة العربية فوق أرض تستعمل فيها المشافهة، بإمكانها أن تمنح بلادنا امتيازات جمة بجعل العلاقات مع الأهالي تطرد وتتعاظم، كما يمكنها أن تحملنا على معرفة وتقدير ذهنية الشعوب التي لسنا مطالبين بتسييرها فحسب، بل كذلك على تلقينها شيئا فشيئا أفكار حضارتنا الواسعة..." ويضيف في موضع آخر "... إن دراسة آدابها-أي اللغة العربية- ستؤدي بنا إلى معرفة خبايا عقريتها وطرافة عقلها... وكذلك كتبها في العلم والتاريخ والقضاء والدين... بواسطة هذه الدراسة سيتم الارتقاء إلى مصدر أفكارها ومعتقداتها وعاداتها... ونحن نقف على ما يشكل أساس تربية الشباب بحيث نستطيع أن نرفع تدريجيا من التربية إلى مصاف تعليمنا"⁰¹.

ويتضح من كلام لويس برينيه أن الهدف الأساسي وراء تأسيس حلقات اللغة العربية ليس من أجل التواصل مع الجزائريين كمستعمرين فحسب، بل لمعرفة طبيعة وثقافة المجتمع الجزائري وفهم العلاقة بين الفرد الجزائري وبين مرجعيته الدينية واللغوية، تمهيدا لخدمة أجنداث فرنسا الاستعمارية الرامية إلى فرنسة المجتمع الجزائري ومحو شخصيته الوطنية، وهو ما يؤكد الأستاذ أبو القاسم سعد الله بقوله " من الطبيعي ألا تكون جهود هؤلاء المستشرقين علمية محضة، فقد كانوا في الواقع يؤدون مهمات فرنسية قبل كل شيء، حيث كانوا جنودا في الميدان وليسوا علماء باحثين عن الحقيقة المجردة، وكان مثلهم في دعم الاستعمار مثل لافيجير و جنوده من الأباء البيض، ومثل المارشال ليوتي و جنوده المحاربين، لقد كانوا يكملون بعضهم بعضا ويعملون لنفس الغاية، وهي مساعدة الإدارة على بسط نفوذها بمنطقة المغرب العربي، وكانت إدارة الشؤون الأهلية هي المستفيد المباشر من نشاطهم في الجزائر"⁰².

ودون أن نستعرض مختلف التطورات التي شهدتها الحقبة الاستشراقية بالجزائر نود أن نذكر المراحل التي مر بها كما صنفها الأستاذ سعد الله، وهي ثلاثة على الأقل، المرحلة الأولى من الاحتلال إلى غاية إنشاء المدارس العليا سنة 1879 والثانية من هذا التاريخ إلى الاحتفالات المئوية سنة 1930 والمرحلة الثالثة إلى غاية الاستقلال، ولعلنا سنحاول التركيز على المرحلة الثانية أكثر كونها المرتكز الرئيسي لسلطات الاحتلال في مشاريعها المعادية للمجتمع الجزائري وثوابته الوطنية وعلى رأسها العروبة والإسلام.

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 293.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج: 01، ص: 537.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذه المرحلة التي تميزت بتوسع نشاط المستشرقين الفرنسيين، سواء بعقد مؤتمرات الاستشراق أو بإنشاء مدارس عليا لدراسة اللغة والتراث العربي الاسلامي كمدرسة الآداب التي أنشئت سنة 1880، وتولى رئاستها هوداس بمساعدة بلقاسم بن سديرة ثم تولى ترأسها بعده رينيه باسيه⁽¹⁾، هذه المدرسة التي قامت بمجهودات كبيرة إلى جانب مدرسة العلوم والحقوق والطب، حيث ساهمت بفاعلية في خدمة إدارة الاحتلال وخدمة الاستشراق، من خلال ما ترجم من نصوص فقهية وتشريعات كان الجزائريون يحتكمون إليها، وغير ذلك من النشاطات التي أدت إلى ازدهار حركة الاستشراق، لدرجة أن انتقل التأثير إلى باقي المدارس في العاصمة والمدن الجزائرية الأخرى بكل تخصصاتها، ليصبح الجميع في خدمة الاستشراق وخدمة الاستعمار، بل إن أثرها كان أوسع من ذلك حيث أصبح لها صيت واسع في الجامعات الفرنسية كالسوريون وغيرها⁽²⁾.

وقد قام المستشرقون خلال هذه المرحلة بأعمال كثيرة و لم يتركوا جانبا يهمهم إلا طرقوه، ويبدو أن أكثر المجالات المطروقة عندهم هي ترجمة النصوص الإسلامية ودراسة العربية ولهجاتها والبربرية ولهجاتها، وتاريخ الجزائر والمغرب العربي عموما والفولكلور، كما اهتموا بالإسلام كدين وعقيدة وتعاليم، إلى جانب التصوف والممارسات الطقوسية، وحظيت الآثار عندهم بنصيب غير قليل واتصل عندهم التاريخ بالأنساب القبلية والجغرافيا السكانية، وكان اهتمامهم بالمصادر قد جعلهم يجمعون مخطوطات كثيرة، ولسوء الحظ فإن كثيرا من هذه المخطوطات والوثائق قد أخذوها معهم بطريقة شخصية وضاعت منهم، كما كانوا يستكتبون العلماء والقضاة وغيرهم ويستنسخون المخطوطات ليستفيدوا منها ثم يستولون عليها، وأحيانا لا ترى النور بالمرّة⁽³⁾.

وبلغة شاملة فإن هؤلاء المستشرقين كرسوا جهودهم لاستخراج التراث الجزائري حتى يخدم الاستعمار، حيث كانت جهودهم الأداة التي استعملتها السلطة لخدمة مخططاتها إذ نجد الكثير من الدراسات الاجتماعية والإثنية (السلالية) والطوبوغرافية للمدن والمناطق والعلاقات الاجتماعية كالزواج والطلاق وتعدد الزوجات وعدد الأولاد وتسمياتهم⁽⁴⁾، قد أنجزها هؤلاء المستشرقون كدليل وتوجيه للسلطات الفرنسية في مشاريعها ومخططاتها.

1- رزيقة يحيوي، الاستشراق الفرنسي وجهوده في دراسة التراث الجزائري، إشراف: محمد حجازي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تحقيق النصوص، كلية الآداب واللغات، جامعة باتنة، 2015، 2014، ص: 54.

2- شايب الدور أمحمد، الاستشراق الفرنسي والتراث الشعبي في الجزائر، إشراف: محمد بن سعيد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الآداب، جامعة وهران، 2009-2010، ص: 39، 40.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 42.

4- عبد الرؤوف فرنا، المدرسة الاستشراقية في الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية، 2018، ع: 08، ص: 473.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والواقع أنه خلال هذه المرحلة، قد تطورت كثيرا حركة الاستشراق وأصبحت مدرسة قائمة بذاتها، حيث أنتجت أعمالا ضخمة في شتى الميادين، وبشكل أكثر تنظيما وتخطيطا كما شهدت هذه المرحلة ظهور مستشرقين محترفين ممن تخرج في العادة من مدرسة اللغات الشرقية ببائيس أو تكون في مدرسة الآداب بالجزائر، كما ظهر إلى جانب هؤلاء المستشرقين مجموعة من الجزائريين الذين تكونوا في المدرسة الشرعية الفرنسية أو في اليسيه الفرنسي أو في مدرسة الآداب، وقد أصبح هؤلاء الجزائريون معاونين ومتعاونين مع المستشرقين يخدمونهم في مختلف التخصصات والمناسبات⁽¹⁾.

وسيكون من الصعب تصنيف المادة التي درسها وألفها هؤلاء المستشرقون خلال هذه المرحلة لكثرتها وتنوعها وطول مرحلتها، وحسبنا ذكر نموذجين، الأول الذي ظهر في إطار البحث في ما سمي "بالإسلام الجزائري" حيث غطى ذلك مجموعة من المستشرقين ومن ضمنهم ألفرد بيل خريج مدرسة الآداب عبر كتابه الفرق الإسلامية في شمال إفريقيا⁽²⁾ وكان قد سبقه إلى ذلك لويس رين في كتابه المرابطون والاخوان 1884 وديبون وكوبولاني 1897 في كتابها الطرق الدينية الإسلامية، كما درس إدمون دوتيه الحياة الدينية في الجزائر في كتابه الإسلام الجزائري، وأصدر أرنست مرسيه كتابه عن المرأة والشرعية⁽³⁾، وغير ذلك من الدراسات التي تتعلق بالممارسات الدينية والطقوسية والدجل والدروشة، في محاولة حثيثة لتميع الدين والترويج لإسلام خاص بالجزائريين.

أما النموذج الثاني ما تعلق بالمجال اللغوي، وهو ما نستعرضه لاحقا في إطار السياسة المعادية للغة العربية، حيث شكل المستشرقون عنصرا أساسيا وفعالا في هذه السياسة نظرا لأبحاثهم الحساسة، سيما إحياء اللهجات الدارجة والترويج لها علميا وحتى عمليا عبر التعليم والمدرسة، كوجه من أوجه ضرب اللغة العربية الفصحى وهو الأمر الذي يعكس مدى خطورة الاستشراق ويبرهن على أنه كان أداة فعالة لدى سلطات الاحتلال في ضرب ثوابت ومقومات الشعب الجزائري وعلى رأسها اللغة العربية والإسلام.

1- كانت أول دراسة علمية نشرها في ميدان الدراسات الإسلامية عن الجزية، وقد نشرت سنة 1902 وفي حياته التي امتدت اثنين وسبعين سنة ألف 12 مجلدا وحوالي ستين مقالة نشرت في المجلات العلمية الاستشرافية وفي دائرة المعارف الإسلامية، نقلا عن عبد الرحمن بدوي، من مقدمة كتاب، ألفرد بيل، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، من الفتح العربي حتى اليوم، تر: عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الإسلامي، 1881، ص: 07.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 42.

3- نفسه، ص: 52.

-الأنثروبولوجيا:

لا شك أن الدراسة الأنثروبولوجية لأي شعب من الشعوب لا تعد قفزة في فراغ متقطع بشكل تصورا عشوائيا تجاه المعارف أخرى، لينطوي بذلك على رؤية أحادية غير مؤسسة على أي نوع من المرجعيات المعرفية، بل هي كل متكامل يأخذ من هذا وذاك وتبنى نظرتها الخاصة وتصوراتها المؤسسة على آليات الاشتغال الأنثروبولوجي، لتتلاقح وبقية العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، بيد أن الدراسات الأنثروبولوجية الفرنسية التي اتخذت من الجزائر حقلا دراسيا لها لم تخرج في إطارها العام عن مرجعية استعمارية نظرت إليها في كثير من الأحيان كتكوين مقدس ومنظومة أيديولوجية وسوسيو ثقافية توخت تقديم نماذج معرفية للأناسة الجزائرية وتقديما بوجه جاف، عابثة بوحدة جذورها التاريخية العميقة، في شكل لا يستند إلى تأسيس علمي⁽¹⁾.

ولعل من الأسباب التي جعلت الأنثروبولوجيا الفرنسية تستغل في خدمة الغايات الاستعمارية إنما يكمن في طبيعة الدراسة الأنثروبولوجية في حد ذاتها، على اعتبار أن مصطلح الأنثروبولوجيا والذي يعود في الأصل إلى العبارة اليونانية المكونة من مقطعين أنثروبوس Anthropos ومعناه الإنسان، ولوغوس Logos ومعناه العلم أو الدراسة ولذلك فإن المعنى النهائي للمصطلح هو علم الإنسان أو دراسة الإنسان، غير أن المفارقة الأساسية التي يمكن رصدتها في هذا السياق هي وجود تشابك وتقاطع بين اهتمامات الدراسة الأنثروبولوجية من جهة والأهداف الاستعمارية من جهة أخرى، لكون إحدى أساسيات البحث الأنثروبولوجي تكمن في دراسة الآخر أو ما يعرف بالبحث عن الغيرية⁽²⁾ هذه الأخيرة التي جعلت من الأنثروبولوجيا الفرنسية علما يعمل على مساندة السلطات الاستعمارية في بسط نفوذها وإحكام سيطرتها على الشعب الجزائري أرضا وإنسانا من خلال القيام بأبحاث ودراسات في شتى الحقول، والتي وظفت نتائجها في خدمة الاحتلال الفرنسي وهو ما جعلها في مرحلة من مراحلها توصف بأنها علم استعماري، مع أن ذلك لا ينفي وجود بعض الدراسات الأنثروبولوجية الفرنسية حول الجزائر في تلك المرحلة ذات جدوى وفائدة علمية⁽³⁾.

1- أرواغي أحمد، الأنثروبولوجيا والاستعمار، قراءة في صورة الجزائرية في المؤلفات الأنثروبولوجية الاستعمارية، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013، مج: 05، ع: 02، ص: 01.

2- كوسة نور الدين، دور الدراسات الأنثروبولوجية في تفكيك البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، حوليات التاريخ والجغرافيا، بوزريعة: المدرسة العليا للأساتذة، 2007، ع: 03، ص: 128.

3- رحاب مختار، الأنثروبولوجيا الكولونيالية وخدمة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة الجامعة المغربية جامعة طرابلس، 2014، ع: 15، ص: 128.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد أخذت الدراسات الأنثروبولوجية الفرنسية التي أجريت حول الجزائر باعتبارها بلدا مستعمرا يجب معرفته معرفة دقيقة، ثلاثة محاور رئيسة، اعتمدت في بدايتها على الترجمة⁽¹⁾ والتقارير العسكرية التي صاحبت الهجمات العسكرية، ثم على التقارير الإدارية عندما ترسخت قدم المستعمر في البلاد، وأخيرا على الدراسات الأكاديمية التي كانت تخدم الأغراض الاستعمارية إلا في القليل منها، أو على الأقل فإن الاستعمار ومؤسساته حاولت استغلال ما كان أكاديميا منها علما أن عددا من الباحثين عملوا في هذه المؤسسات وبعضهم الآخر كان ضمن المؤسسة العسكرية، وقد حاولت هذه الدراسات جمع أكبر عدد من المعلومات والأدوات حول المجتمع والبيئة والحياة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيم السياسي والعسكري والديني للجزائر⁽²⁾.

ولما كان الأمر كذلك فقد عنيت الإدارة الاستعمارية بالأنثروبولوجيا وعلمائها أيما عناية، حيث "خصصت لهذه الأنشطة العلمية مراكز للبحث ودراسات ثقافات الشعوب وأوكلت مهمة تنشيطها للأنثروبولوجيين المنضمين تحت رايتهما وتحت سلطتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك وفق رؤية أيديولوجية استعمارية ليست إلا، فكانوا يطعمونها بأبحاثهم وتقاريرهم الميدانية، مع أن الأمر لم يكن ليتوقف عند خدمة الأنثروبولوجيا للاستعمار - كظاهرة تاريخية - وحسب، بل إن الخدمة كانت متبادلة بين هذا وذاك، إذ "لا يمكن إنكار الخدمات المتبادلة بين الاستعمار والأنثروبولوجية، فكما قدمت الأنثروبولوجيا خدمات جليلة للحركة الاستعمارية، فلقد استفادت هي الأخرى من خدمات الحركات الاستعمارية، والتي كان لها أثر كبير في تقدم الدراسات والمناهج الأنثروبولوجية، فمن المعروف أن القرن التاسع عشر كان قرن التوسعات الاستعمارية بهدف استعمار المجتمعات البدائية - حسبهم - من أجل إحكام السيطرة عليها واستغلالها سياسيا واقتصاديا وثقافيا ودينيا، ومن هنا نشطت الدراسات الأنثروبولوجية بأهدافها النظرية والتطبيقية متخذة من هذه المجتمعات الصغيرة مجالا لدراساتها⁽³⁾.

1- كانت الترجمة وسيلة أساسية للفرنسيين في الجزائر، وتعني بذلك الترجمة من العربية إلى الفرنسية وهذا يتضمن نقل الوثائق المكتوبة من رسائل وعقود الملكية والعرائض والمصادر المكتوبة صوما كما يتضمن الترجمة الشفوية في الاتصال اليومي، فالترجمة هنا تعني النقل الكتابي والشفوي من المكتوبة والدارجة الشفوية فقط، ومنذ بدأ المستشرقون نشاطهم جمعوا بين العامية والفصحى، ولكن أغلب دروسهم ومؤلفاتهم كانت عن العامية ونقلها إلى الفرنسية، ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 144.

2- مرموقة منصور، الأنثروبولوجيا والنزعة الاستعمارية الحديثة، قراءة في صورة الجزائرية في المؤلفات الأنثروبولوجية الاستعمارية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013، مج: 05، ع: 02، ص: 01.

3- أرواغي أحمد، المرجع السابق، ص: 05.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

وتذكر الدراسات أنه بين سنتي 1844 و1867 سجل حوالي أربعون مجلدا في التاريخ والجغرافيا، والعلوم الطبية، وعلوم الفيزياء، وعلم الآثار، والقانون، ولم تترك هذه الدراسات ميدانا من الميادين إلا وتطرقت إليه بشكل أو بآخر فالدين والمعتقد والرمز والممارسات، كانت محلا للبحث والتنقيب، وكذلك القانون والعرف والسلطة المركزية المتمثلة في قوة القبيلة وعصبيتها والقرابة والزواج والمصاهرة والملكية الجماعية للأراضي الفلاحية والرعوية وغيرها، كانت كلها في صلب الاهتمام، وهكذا كانت الحياة العامة الشغل الشاغل للمستعمر، بحيث خضعت لعمليات التنقيب المستمر⁽¹⁾.

وقد بين دو توكوفيل de Tocqueville خلال هذه المرحلة أهمية الربط بين السياسة الاستعمارية ومعرفة المجتمع الجزائري حيث عبر عن ذلك بقوله أنه "لم تكن لنا أية أفكار واضحة عن مختلف القوميات التي تسكن المنطقة ونواميسها الاجتماعية، وقد كنا نجهل أبسط المعاني لأي كلمة من اللغة التي يحدثونها وحتى جغرافية البلد نفسه... وعندما نتمكن من اللغة ومعرفة الخلفيات وممارسات العرب، نتمكن من اكتساب نفس الهيمنة التي يكنها هؤلاء الرجال للحكم السابق-أي الحكم التركي- عندئذ يصبح الأمر متاحا لنا لممارسة أساليبنا في الحكم ومن ثم فرنسا البلاد ولفها من حولنا" ويتبين من هذا أن الحركة الاستعمارية على الجزائر لم تقتصر على فرض منطقها بالقوة، ولكن سمحت لها الدراسة الأنثروبولوجية التي استقتتها عن الشعوب الأخرى المسماة بدائية ووحشية، ببلورة الفكرة الإيديولوجية للتدخل الاستعماري المبرر على أساس إيديولوجي مقبول بالنسبة له⁽²⁾.

كما جاءت وفي فترات متباعدة الكثير من الدراسات التي قدمها في غالبيتها الضباط والعساكر أو الإداريون التابعون للإدارة الاستعمارية، والتي اهتمت كما أشرنا بمختلف مناحي الحياة، منها دراسة كل من هانوتو ولوتورنو حول القبائل والأعراف القبائلية، والتي أصبحت كقانون ومرجعية في معرفة دقائق الأمور التي تجرى في منطقة القبائل، وأعطت الصورة الواضحة التي حبذ المستعمر أن يراها عن نفسه، كما خلصت إلى أن العساكر قد قاموا بمهمتهم على أحسن وجه، وأن فترة من فترات الجزائر قد طويت بفضل السيطرة العسكرية على المنطقة، كما جاءت أعمال ماسكوري Masqueray بين 1873 و1886 حول تشكل الحواضر، ثم ظهرت بعدها الكثير من الدراسات التي اعتبرت أكاديمية علمية منها أعمال مونيه وإيفون توران ولويس رين حول الحياة الدينية، ثم الأعمال المتأخرة لبعض الباحثين أمثال بورديو، وبيرك، وجيرمان تيون، وفاني كولونا وغيرهم⁽³⁾.

1- أرواغي أحمد، المرجع السابق، ص: 03.

2- بوحسون العربي، الاستشراق والأنثروبولوجيا والاستعمار، مجلة الإنسان والمجتمع، 2011، ص: 49.

3- مرموقة منصور، المرجع السابق، ص: 04.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والشاهد في الأمر، أنه اشتغل بالحقل الجزائري الكثير من الأنثروبولوجيين الفرنسيين الذين لا يمكن إحصاؤهم في هذا المقام، والذين كان أغلبهم يدعي الموضوعية وإبراز المهمة العلمية في تتبع الظواهر ومحاولة تفكيكها من أجل فهمها، والغرض في كل ذلك حسبهم كان علميا محضاً، غير أن تتبع الأمر جيداً قد يبين أن هناك الكثير من المغالطات من قبل هؤلاء الذين انكشفت دسائسهم فيما بعد، وبدر منهم ما كانوا يخفونه من أحقاد وضغائن ضد الشعب الجزائري وثوابته الوطنية، حيث عمل الكثير منهم كمساعدين للاستعمار بل حدا ببعض منهم إلى إثارة النعرات بين السكان وإشاعة الفرقة وشق صفوفها، بل إن البعض منهم عمل على تجنيد فرق من السكان ضد بعضهم البعض⁽¹⁾، كما أشرنا في الفصول السابقة. سيما المسألة القبلانية - بشكل يعكس هدفهم المبطن والمتمثل في تفكيك المجتمع الجزائري وضرب مقوماته الدينية والثقافية.

ففي خضم هذا النشاط الأنثروبولوجي تم رمي المجتمع والفرد الجزائري بالتوحش وأن الجزائري من جنس همجي وهو يتميز بالبدائية مما يقتضي تطويره عن طريق تلقينه ثقافة المستعمر وهذا ما دعا إلى الرجوع إلى الدين وتقديمه كعامل أساسي في تخلف المجتمع، بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية والدينية التي عمل الاستعمار على فهم دورها في تنظيم شؤون المجتمع ثم تحويل هذا الدور إلى خدمة مصالحه الاستعمارية، كما تم التركيز أيضاً على المرأة كدعامة أساسية في المجتمع الجزائري ووصف حالها واعتبارها في مكانة أقل من الرجل ورميها بأحكام مليئة بالسخرية⁽²⁾، وعليه لا يمكن لأي متصفح للكتابات الأنثروبولوجية خلال الفترة الاستعمارية وعلى وجه الخصوص خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا ويلاحظ تلك النزعة العنصرية التي تسيطر على هذه الكتابات، والتي ترمي أفراد المجتمع الجزائري بالتوحش والجهل وتنفي عنهم صفة التحضر، بل تحاول إيجاد تبريرات وحجج للممارسات الاستعمارية، بكونها تهدف إلى جلب الحضارة والرفاهية لهذا المجتمع المتخلف، وإحاقه بركب التطور والعصرية مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية⁽³⁾، وهو ما يؤكد أن الأنثروبولوجيا الفرنسية وظفت في غير وجهتها العلمية وأضحت آلة من الآليات التي استغلتها سلطات الاحتلال في مشروعها الاستيطاني الذي يستوجب ضرب ومسخ هوية الجزائري فرداً ومجتمعاً.

1- رحاب مختار، المرجع السابق، ص: 150، 151.

2- سفيان ميمون، الجزائر وأنثروبولوجيا الاستعمار، الحوار المتمدن، 2018/03/16، ع: 5817، 3:52.

3- كوسة نور الدين، المرجع السابق، ص: 154.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هـ- وسائل الاتصال الجماهيري (أدوات التضليل والدعاية الاستعمارية):

نعني بوسائل الاتصال الجماهيري، كل الوسائل الإعلامية التي وظفتها سلطات الاحتلال الفرنسي في سياستها المعادية للجزائريين، وفي مقدمتها الصحافة المكتوبة "جرائد ومجلات" وكذلك الإذاعة والسينما وغير ذلك، والتي لعبت دورا لا يقل أهمية إن لم نقل خطورة عن غيرها من الأدوات التي سبق ذكرها، وهو ما نحاول عرضه خلال هذا العنصر مع التركيز على بعض النماذج نظرا لتشعب الموضوع من جهة، وكونها تحمل الكثير من التعابير والدلالات من جهة أخرى، تعكس حجم العداء الذي حملته الفرنسيون سواء ساسة أو كولون للشعب الجزائري وثوابته الوطنية.

- الصحافة:

لما كان تأثير الصحافة - السلطة الرابعة - يتجاوز تأثير أية سلطة أخرى، فقد كانت المطبعة⁽¹⁾ من أهم ما استقدمه الفرنسيون غداة الحملة للقيام بما أسموه نشر الحضارة وتوسيع دائرة تأثيرها على حساب البربرية والتوحش الجزائري، وهذا ما يبين كيف أن الطباعة والصحافة كانت من أولى اهتمامات سلطات الاحتلال والفاعلين الاستعماريين ومثلت أبرز أشكال ووسائل الغزو الحضاري الفرنسي للجزائر، وعلى ذلك الأساس تكاثرت الصحف الاستعمارية وتنوعت مشاربها وتعددت عناوينها، بتكاثر وتعدد وتزايد الأوروبيين الوافدين إلى الجزائر، لدرجة أنه كان لرئيس البلدية صحيفته وللنائب البرلماني صحيفته وللمعمر الكبير صحيفته، ولم تكد تخلو مدينة من صحيفة محلية، وهذا ما يدل على علاقة الارتباط الوثيق التي جمعت الصحافة بالمجتمع الاستعماري، وكيف أن هذه الصحافة تمثل إحدى أهم المصادر الأساسية لفهم العقلية الاستعمارية⁽²⁾.

1- لم تكن المطبعة معروفة بالجزائر من قبل، وأول إنشاء لها كان مع الاحتلال الفرنسي، وأولها تلك المسماة بالمطبعة الإفريقية، التي حملت أثناء الحملة على إحدى السفن، وهي التي طبعت الجريدة العسكرية (الأسطافيت) بمرسى سيدي فرج، في شهر يونيو 1830، وقد تحولت تلك المطبعة إلى مطبعة رسمية تابعة لجهاز الإدارة الجديدة، تطبع فيها المراسيم والمنشورات ونحوها، وفي سنة 1832 جاء المتصرف المدني، جنتي دي بوسيه بمطبعة عربية - فرنسية، وقد طبعت فيها جريدة (المونيتور) الجزائري، والمعاجم الأولى العربية الفرنسية والظاهر أن جريدة الميسر التي صدرت سنة 1847 كانت تطبع في المطبعة الرسمية قبل أن تطبع في عدة مطابع أخرى، ومنها مطبعة فونتانة، ينظر: أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 305.

2- عبد السلام عكاش، نظرة الصحافة الاستعمارية لانقفاضة 8 ماي 1945، دراسة تحليلية نقدية، إشراف: محمد قورصو، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر: قسم التاريخ 2005-2006، ص: 06.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

وكان الفرنسيون في ق19، قد زودوا الجزائر بالكثير من الصحف الثقافية والتاريخية وغيرها، والتي وضعت تحت وصاية السلطات العمومية لفترة طويلة وبذلك خدمت منذ زمن بعيد السياسة الفرنسية في الجزائر، غير أن قانون سنة 1881⁽¹⁾ الخاص بالصحافة قد سمح للصحف والجراند الرسمية بتسريع مجيء رجال قلم ودعاية يضعون أفكارهم غالبا في خدمة القضية الاستعمارية بكل تنوعها، فبعد هذا التاريخ سنعتز ليس على دوريات ويوميات إعلامية فحسب، وإنما كذلك على مجلات ساخرة شعبية جدا مثل موريطانيا مجلة شمال-إفريقية المصورة، إفريقية الشمالية المصورة، أو الحوليات الإفريقية وغيرها⁽²⁾.

والتي كانت تتناول القضايا الصغيرة وتغخمها بالكاريكاتور والرسومات، وأصبحت بمرور الزمن تمثل مدرسة في الثقافة الشعبية للكولون ونظرتهم إلى العالم الأهلي من حولهم، وهي ثقافة تميزت بروح التعالي والاحتقار للجزائريين واستعمال العبارات الأكثر فحشا وانحطاطا عند تناول الموضوعات الأهلية، وهذه الثقافة الشعبية من جهة أخرى، هي التي كونت نوعا من التضامن الفئوي بينهم وضد الجزائريين، ولولا ذلك لما استطاع أصحاب الأصول الفرنسية والإسبانية والإيطالية والألمانية والمالطية أن يجدوا بينهم طريقا إلى التعايش في الجزائر، وقد وجدوا أنفسهم أحيانا يقفون حتى ضد يهود الجزائر الذين اندمجوا فيهم منذ 1870، وكانت الصحف الساخرة هي التي لعبت دور التضامن المشار إليه، وتكوين الثقافة الشعبية بين الكولون مهما اختلفت أصولهم ولغاتهم ومذاهبهم⁽³⁾.

ومن هذه الصحف نذكر صحيفة المصباح التي نشر فيها روبيني أخباره عن شخصية كافيوس، في روايات ذات لغة شعبية ساخرة، مثل الكرفاش والكوشون والكوكو الجزائري وكان بعضها يحمل اسم الزواف والتامتام، وكان بعضها مضادا للدين ومن أجل المهاترات وإثارة الشعب السياسي أكثر منه للإعلام والأخبار، ومن العناوين الأخرى تذكر ذلك، فقد ظهرت صحف باسم الثرثار والشیطان وغلبيون الخشب ولوتوركو ومن جهة أخرى استمرت بعض الصحف طويلا في مدن مختلفة مثل البليدة، حيث عرفت هذه المدينة صحيفة باسم النل وكذلك صحيفة البروقري التي ظهرت في أم السنام أو الأصنام ودامت 45 سنة وظهرت سنة 1911 جريدتان في سور الغزلان وثلاثة في شلف⁽⁴⁾.

1- كان تطبيق قانون 1881 لصالح المواطنين الفرنسيين، حيث كان على مدير إحدى الصحف أن يتمتع بحقوقه المدنية، وهو ما لم يحققه الجزائريون عدا المتجنسين منهم علاوة على ذلك منذ عام 1895، أتاح النص المعدل للقانون حظر أي صحيفة مكتوبة بلغة أجنبية. وهنا المقصود حظر الصحف المكتوبة باللغة العربية .. ينظر:

-Philipp Zessin, Presse et journalistes « indigènes » en Algérie coloniale (années 1890-années 1950), Dans Le Mouvement Social 2011/3 (n° 236), p: 35 à 46.

2- كميل رسلير، السياسة الثقافية في الجزائر، أهدافها وحدودها (1830-1962)، تر: نذير الطيار، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2018، ص: 162.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 219.

4- نفسه، ص: 220.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبالنسبة للصحف السياسية والإخبارية فقد ازداد عددها مع ازدياد عدد الكولون واستقرارهم بالجزائر تبعا لسياسة التوطين الرسمية، حيث ظهرت الكثير من الصحف التي أضحت تضاهي الصحف الباريسية مثل البرقية الجزائرية *Dépêche Algérien* 1885 وصدى الجزائر *Dépêche de Constantine* 1912 *Echo d'Alger* 1809، برقية الشرق *Dépêche de l'est*، وغير ذلك من الصحف التي ظهرت على عهد الجمهورية الثالثة، والتي كان أصحابها شغوفون وبلهفة في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم ضد الإدارة المحلية وضد الأحزاب المعادية من جهة، وضد الأهالي الجزائريين من جهة أخرى⁽¹⁾، أما في المقاطعات الأخرى مثل وهران وقسنطينة فقد كانت بدورها تملك صحفا لا يستهان بها، ومنها صدى وهران وبريد تلمسان، وبريد مستغانم صدى سطيف، بريد عنابة، وكانت هذه الصحف وعشرات أمثالها تصدر في الجزائر⁽²⁾.

والواقع أن الكولون قد احتكروا الصحافة بالجزائر إلى غاية سنة 1900، حتى على المستوى الرسمي، حيث كان هناك صحيفتان حكوميتان فقط، أنشأتا ووجهتا من قبل الإدارة الفرنسية في الجزائر، فالأولى هي الأخبار وهي صحيفة أسبوعية بالفرنسية أسست منذ سنة 1839 وفي سنة 1909 أصبحت تصدر بالفرنسية والعربية، (ست صفحات بالفرنسية وصفحتان بالعربية) وقد استمرت بالصدور إلى سنة 1934، أما الصحيفة الحكومية الثانية فهي الميشر⁽³⁾ التي أسست سنة 1847 وكانت تصدر بالعربية والفرنسية وقد اشغل عدد من النخبة الجزائرية في إدارة تحريرها أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين⁽⁴⁾ وكانت هدف هاتين الصحيفتين الرسميتين هو اطلاع الجزائريين على الأخبار الرسمية وإعطائهم توجيهها لصالح فرنسا، ولهذا السبب كانت الصحيفتان أبعد ما تكونان عن التثقيف، وبين سنتي 1913 و1914 خلقت فرنسا صحيفة جديدة باسم 'فرنسا الإسلامية' التي أنشئت لأغراض دعائية والتي كانت تهدف إلى إعداد الرأي العام الجزائري للحرب العالمية الأولى، ومن سنة 1914 إلى 1918 خلقت فرنسا أيضا صحيفة "أخبار الحرب" التي كانت كما هو متوقع للدعاية أيضا⁽⁵⁾.

1- عبد السلام عكاش، المرجع السابق، ص: 21.

2- الزبير سيف الاسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ج: 03، ص: 16.

3- عدا جريدة الأخبار لم تصدر بعد جريدة الميشر أي صحيفة بالعربية حتى نهاية القرن 19، ويتعلق الأمر بجريدة النصيح التي صدرت سنة 1899 من قبل المستشرق Edward Jelim لكنها لم تستمر أكثر من أشهر؛ ينظر: عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص: 28.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 133.

5- نفسه، ص: 133.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وانطلاقاً من طابعها الاستعماري فإن الصحافة الاستعمارية عموماً لم تول أي اهتمام بالأهالي رغم أنهم يمثلون غالبية الشعب، وقد تعجب أحد الكتاب الفرنسيين سنة 1923 قائلاً " سيكون من المدهش بالنسبة لأحفادنا أنه في بلد حيث يعيش خمسة ملايين أهلي ولا يومية فرنسية تهتم بمسألة المسلمين، وكان محمد برحال⁽¹⁾ قد لاحظ ذلك سنة 1901 وعبر عنه بقوله " هذه الصحافة لا توجد إلا لصالح المواطنين الفرنسيين أما بالنسبة للأهالي فلا يسمح لهم التحدث مع العامة إلا بصعوبة"⁽²⁾، ومن جهة أخرى حاولت هذه الصحافة الهجوم على أي تحرك للأهالي خاصة إذا كان يهدد مصالح الإدارة الاستعمارية ومصالح الكولون وقد تجلّى ذلك في العديد من المناسبات، وكيف لا وهذه الصحف كانت تابعة لأثرياء الكولون وتحت سلطتهم وإدارتهم كما هو الحال بالنسبة لصحيفة صدى الجزائر والبرقية الجزائرية وبرقية قسنطينة وصدى وهران وغيرها، وهي في العموم جرائد مناهضة للجزائريين استطاعت جميعها بث السم كلما أتاحت لها الفرصة لتعكير العلاقة بين المستعمر والمستعمر وجعلت من العنصرية بضاعة رائجة⁽³⁾، ومن الأمثلة على ذلك تلك الهجمة التي شنتها هذه الصحف ضد إصلاحات 1919 حيث جاء في صدى الجزائر " ما نصه " يراد أن يفرض علينا قانون، لن نقبل به بأي ثمن، البرلمان والسينا، مثاليين يريدان إنجاز طوبوية...لن تكون نتيجتها سوى توسيع السلطة، لصالح جماهير لا يمكن إدماجها" وصورت الإصلاحات التي لم تكن تمنس، إلا فئة من الجزائريين المتفرنسين من أعوان فرنسا، بأنها تمثل تهديدا للسيادة الفرنسية بالجزائر"⁽⁴⁾.

وقبل ذلك لم تتوان في الهجوم على المقاومة الوطنية بمختلف أشكالها، وكانت تدعو لقمع الثورات بشكل عنيف، ومما جاء في صحيفة قسنطينة حول ضرورة قمع منتفضي أنه 1871 "حان الوقت لنبين للسكان الجزائريين بأن القمع لم يعد مجرد كلام، وأن الحكومة لن تتسامح مع متمردى الجزائر، ودعت لحجز أملاك وأراضي الثوار على نطاق واسع لصالح الاستيطان، لإسكان سكان الألزاس واللورين، وب نفس الأسلوب دعت صدى الجزائر قمع ثورة الأوراس حيث جاء فيها "حان الوقت بأن نقدم لهم حجة لامعة، من جهة على إيجابيات الإدارة الفرنسية، ومن جهة أخرى حول قسوة (صرامة) عدالتها"⁽⁵⁾.

1- ينظر الفصل الثالث، عنصر كتلة المحافظين.

2- جمال مخلوقي، المرجع السابق، ص: 76.

3- نفسه، ص: 77، نقلاً عنه ينظر أيضاً:

-Ferhat Abbas. La Nuit Coloniale. Ed: René Jullard. Paris. 1962, P100.

4- عبد السلام عكاش، المرجع السابق، ص: 36.

5- نفسه، ص: 40.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وعلى نفس المنوال عارضت أحزاب الحركة الوطنية وزعمائها وفي مقدمتهم مصالي الحاج وحزب الشعب، وجمعية العلماء وفرحات عباس، والحزب الشيوعي الجزائري لدعوتهم العلنية لتحطيم أركان النظام الاستعماري، واتهمتهم بتحريض الأهالي، على العصيان ضد السيادة الفرنسية، وكانت تدعو لحل حركاتهم وإيقاف دعواتهم وحملاتهم وفي هذا الصدد علقت البرقية التونسية *Dépêche tunisienne* عشية الحرب العالمية الثانية تحت عنوان: منع الصحف الأجنبية الإيطالية والألمانية في الأراضي الجزائرية "الخطر الحقيقي" تمثلته كتابات ابن باديس والعلماء ومصالي، التي تؤكد أن الجزائر، لا يمكن أن تكون فرنسا، وأن المسلمين المواطنين الفرنسيين (المتجنسين)، مرتدين عن الإسلام، وفي كل أسبوع تضاعف هجماتها ضد فرنسا⁽¹⁾، وفي ذات السياق طالب الكولون بوضع حد للعديد من كتابات الجزائريين مثل ما حدث مع الدكتور صالح بن جلول رئيس فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة بعد أن تعرض بجرأة لتصرفاتهم العنصرية عند سقوط باريس خلال الحرب العالمية الثانية 1940، ففي فيفري 1942 صودرت جميع مقالاته التي كان ينشرها في جريدة *L'entente* التابعة لجمعية النواب المسلمين والتي أدارها لسنوات، حيث اعتبرت إدارة الاحتلال أن ما كتبه استفزازات ونظرة عنصرية غير مقبولة⁽²⁾.

وعلى الرغم من سياسة هذه الصحافة وتوجهها المعادي للأهالي من الأصل إلى أنها استطاعت بما كانت تتمتع به من حريات وما تمارسه من سلطات، أن تفتح ثغرة في جدار الخرافة الخاصة بقوة فرنسا التي لا تقهر، وذلك من خلال النقد الذي كانت توجهه إلى الإدارة والسلطات الحاكمة، وقد انعكست هذه الحرية التي كانت تمارسها صحف الكولون على المثقفين الجزائريين، وخاصة الذين ترعرعوا في المدرسة الفرنسية، حيث أدركوا أهمية الدفاع عن حقوقهم والتعبير عن مطالبهم أسوة بالأقلية الأوروبية التي استطاعت استخدام حقها في هذا الميدان بمهارة وذكاء، كما اقتنع المثقفون الجزائريون بأهمية الصحافة كوسيلة فعالة لنشر ولتوصيل مشاكلهم ومطالبهم إلى المسؤولين الفرنسيين⁽³⁾ وهكذا بدأ الاحتكار الفرنسي للصحافة يتلاشى وانتهى بصفة نهائية عندما تمكن رواد النهضة من إنشاء العديد من الصحف مطلع القرن العشرين، رغم الاختلاف في توجهاتهم وتياراتهم، غير أن الغاية كانت استغلال الصحافة وتوظيفها في المطالبة بحقوقهم كما هو الحال بالنسبة للكولون، وهو ما نحاول استعراضه خلال الفصل القادم مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالهوية الوطنية وفي مقدمتها العروبة والإسلام.

1- عبد السلام عكاش، المرجع السابق، ص: 41.

2- جمال مخلوفي، المرجع السابق، ص: 78.

3- عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 29.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

- الإذاعة:

نشأت الإذاعة في الجزائر سنة 1928، وكانت تغطي الأقاليم الثلاثة الرئيسية العاصمة وهران وقسنطينة، وكانت قوة الإرسال ضعيفة لا تتجاوز 500 كلم، وبمناسبة الاحتفال المنوي بالاحتلال، عزم الفرنسيون على توسيع شبكة الإرسال وتدعيم قوتها حتى تصل إلى 12 ألف وات، وتصل إلى ثلاثة آلاف كلم، وكانت تسمى عندئذ إذاعة محطة الجزائر⁽¹⁾، وفي جويلية سنة 1939 أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما لهيكلة البث الإذاعي الرسمي وفي سنة 1940 أقيمت محطتان للإرسال في مدينة قسنطينة، واحدة بقوة 600 وات وأخرى بقوة 250 وات، وكانت المحطة الأولى تذيع برامج باللغة الفرنسية وأخرى باللغة العربية، كما أقيمت محطة في وهران بقوة 600 وات وفي سنة 1942 افتتحت محطة أخرى بمدينة الجزائر بقوة 25800 وات⁽²⁾، ومنذ سنة 1948 تم إنشاء استوديوهات لإنتاج برامج إذاعية في كل من قسنطينة وهران وبجاية، مع إنجاز عدة محطات للربط بعدد من المدن الجزائرية الأخرى، وقد كانت البرامج متمثلة في نشرات الأخبار، الرپورتاجات والموسيقى والمسرح وبعض الحصص الثقافية والدينية⁽³⁾، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بذلت السلطات الفرنسية مجهودات كبيرة لتغطية أكبر جزء من الجزائر بشبكات الراديو حيث أنشأت محطة إرسال بثلثمان وإلى سنة 1951 أصبح مركز الإرسال بالكاليفورنوس مزودا بالعديد من أجهزة الإرسال قوة كل منها حوالي 20 كلواط⁽⁴⁾.

وقد خططت سلطات الاحتلال أن تجعل من الإذاعة وسيلة جديدة لنشر التأثير بين الجزائريين باللغة الفرنسية والعربية العامية، ونادى باحثوها بضرورة نشر الأفكار الفرنسية بلغة الأهالي، وقد وضعوا لذلك برنامجا يشمل حصصا باللغة الفرنسية والعربية تكون في شكل محاضرات ولقاءات عن الزراعة والتجارة والأسعار في الأسواق والبورصة، وغير ذلك من الموضوعات التي تهتم الجزائريين والفرنسيين معا⁽⁵⁾، ومع ذلك لم تتطور الإذاعة إلا مع بعد الحرب العالمية الثانية حيث توسعت وتقوت وأصبح لها فرعا للقبائلية أيضا، وأصبحت تنافس الصحافة اليومية سيما بالعربية، لأن الأمية كانت تجبر الجزائريين على سماع الأخبار والأحاديث منها بدل قراءتها على الصحف⁽⁶⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 300.

2- جمال مخلوفي، المرجع السابق، ص: 80.

3- لحاج تيطاوني، وسائل الاعلام في الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي بدايات الصحافة المكتوبة الإذاعة والتلفزيون، مجلة الاتصال والصحافة، مج: 06، ع: 02، ص: 163.

4- جمال مخلوفي، المرجع السابق، ص: 80.

5- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 300.

6- نفسه، ص: 301.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والواقع أن الإذاعة الفرنسية كانت سلاحا ثقافيا لسلطات الاحتلال، وأصبحت تزود الجزائريين بدعاية قوية، وهو ما عبر عنه محافظ الذكري المثنوية بقوله " من لا يرى الفائدة الكبرى لبلدنا في اكتساب أداة قادرة على إسماع صوت قوي إلى أبعد الأعماق في القارة السمراء !! واستفادة حملاتنا في نفس الوقت، ومزارعنا المعزولة كل يوم من حفلاتنا الموسيقية المحترمة جدا، ومن المعلومات ذات الطابع التجاري والمالي والجوي، إنها سلسلة غير متطورة ولكنها صلبة ستربط بين جميع البيادق المفقودة في الزوايا البعيدة جدا من البلاد الأفريقية⁽¹⁾، وهكذا نجد أن الإذاعة ساهمت إلى جانب المسرح في الدعاية الاستعمارية من جهة والتعريف بالفنون الشعبية من جهة أخرى، ذلك أن الفرنسيين لم يكونوا يمانعون في الإبقاء على التراث المحلي بشرط ألا يتطور إلى وسيلة وطنية وألا يخضع لتأثيرات غير فرنسية⁽²⁾، ومن جهة أخرى كانت الإذاعة تذكر الكولون بعدم نسيان ثقافتهم وتعمل في نفس الوقت على إحداث ضغط ثقافي على المجتمع الخاضع⁽³⁾.

- السينما:

عملت السلطات الاستعمارية على توظيف السينما أيضا كوسيلة ثقافية لتكريس الاحتلال، حيث استعملت هذا الجهاز جنب إلى جنب مع الآلة العسكرية خدمة لأهداف استراتيجية قائمة على نزععة التسلط في صراعها مع الأهالي، حيث تمحورت أهدافها من ظهورها على محاولة تأصيل بعض المفاهيم المغلوطة عن حقائق الصراع الدائر في الجزائر، إضافة إلى محاولة تقديم صورة أبعد ما تكون عن الحقيقة لملاح ذلك الصراع معتمدة في ذلك على تقنيات التأثير السينمائي للسيطرة على ذهن المشاهد⁽⁴⁾، وكانت السينما قد ظهرت بالجزائر أواخر القرن 19، ووصل نشاط المخرجين الفرنسيين إلى الجزائر وأخذوا يصورون فيها الأفلام القصيرة والوثائقية ونحوها، وقد اهتموا بالمناظر الطبيعية المثيرة وألعاب الفروسية وحفلات الزواج التقليدية في المدن والأرياف، سيما في بوسعادة وبسكرة، وكانت بعض المناظر تربط بين حياة الجزائريين وحياة الشرق مثل فيلم علي بابا، كما أن إخراج الأفلام لم يقتصر على الجزائر بل شمل المغرب العربي ككل⁽⁵⁾.

1- كميل رسلير، المرجع السابق، ص: 167.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 302.

3- جمال مخلوفي، المرجع السابق، ص: 83.

4- نفسه، ص: 90.

5- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 302.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن يرجع إلى كتاب " الحريم الكولونيالي " لمالك علولة يدرك اهتمامات المصورين الفرنسيين وأهدافهم من وراء ذلك، حيث يحتوي هذا الكتاب على صور تاريخية بريدية كان الاعلام الفرنسي يوزعها على العالم، ومنها مناظر جد مؤذية عن المرأة الجزائرية في شتى الأشكال⁽¹⁾، وقد التقطت هذه الصور بعد أن تم استنجاز بعض الفتيات اللاتي لا يمثلن صميم وروح المجتمع الجزائري، حيث دفعوا لهن الأموال كي يرتدين أزياءهن التقليدية ويظهرن في أوضاع غير لائقة، وقد استخدم المصورون دعائم وخلفيات على هيئة صور داخلية لغرف نوم، بالإضافة إلى صنع لوحات مرسوم عليها الشيشة وأواني القهوة والسجاد حتى يبدو وكأنه نزل مخصص للحريم، كما وضعوا قضباناً حديدية على النوافذ للإيحاء للمشاهد أنه سجن، وإنه لم تخلع المرأة الجزائرية حجابها طواعية، سوف يضطرها المصورون إلى فعل ذلك رغماً عنها⁽²⁾.

وخلال عشرينات القرن 20 زادت التشجيعات الرسمية للجان الدعاية الكولونيالية وعلى الرغم من النشاط المطور من المصلحة السينمائية للشؤون الأهلية التابعة للحكومة العامة بالجزائر، كانت السينما باعتبارها أداة للسياسة الثقافية، محصورة في إنتاج الأفلام القصيرة وبثها، وعلى مقربة من الاحتفال بالذكرى المئوية على وجه التحديد، ستتوسع السينما الدعاية بالمعنى الحصري ويزيد نشاطها، حيث كان عليها تعظيم فضائل الإنجاز الفرنسي باعتبارها دعماً للسياسة الكولونيالية، وتلك كانت على سبيل المثال وجهة فيلم "الرجال الجدد" الذي أشرف على تصويره ليوتاي Lyauty وقد جاء " البلاد " لجون رونوار نفسه في الإطار ذاته، بحكم انبثاقه عن طلبية رسمية من الحكومة العامة⁽³⁾، كما شهدت السينما بعد هذه الذكرى العودة إلى تمجيد أبطال فرنسا، حيث كان القادة العسكريون والجنود هم النجوم غالباً في تمثيل مطمئن ومثالي، وكانت الوقائع السينمائية تعبر عن وحدة فرنسية في الشمال الأفريقي، وترسم مثلاً رحلة رئيس الجمهورية الفرنسية دلاديه Daladier إلى إفريقيا الشمالية كمحاولة لتوضيح معالم الإمبراطورية الفرنسية في شمال إفريقيا، وكان كل هذا يندرج ضمن الدعاية الفرنسية والترويج لعظمة فرنسا وإنجازاتها في هذه البلاد، وفي ذات الوقت تهميش الأهالي أو تصويرهم في قالب فولكلوري، كمحاولة للتقليل من شأنهم⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 302.

2- قراءة في الكتاب من خلال موقع www.ultrasawt.com، 14 نوفمبر 2017.

3- كميل رسلير، المرجع السابق، ص: 173.

4- جمال مخلوفي، المرجع السابق، ص: 91.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن نهاية الحرب العالمية الأولى إلى الاستقلال، أنتج الفرنسيون أكثر من 200 فيلم عن الجزائر والمغرب العربي عموماً، بما في ذلك الأفلام القصيرة، وهي تمثل ثورة فنية وشعبية عن السكان والأرض وتاريخ الاحتلال وأسلوب المعاملة والتفرقة العنصرية والعبث بالإنسان الأهلي وإظهار التفوق الحضاري الفرنسي، وكل هذه الأفلام كانت من إنتاج فرنسي- غربي، وليس فيها إنتاج جزائري تقريبا، وقد لاحظ أحد الكتاب أن هناك خطة مرسومة لمنع الأهالي من دخول هذا الميدان حتى لا يشوهوا الصورة التي أراد الفرنسيون تقديمها عن أنفسهم كمستعمرين، وقد قيل أن أول فيلم كبير صور في الجزائر هو الذي أخرجه جاك فيدير Feyeder سنة 1921، وكان هذا المخرج قد جاء إلى الجزائر ومعه خمسة وعشرون فنانا وجلب حوالي ستون من الطوارق ومعهم المهارى واستغرق تصوير فيلم " اطلنطيد" ثمانية أشهر، وقيل أنه حقق نجاحا منقطع النظير، حتى أن عرضه في باريس استغرق سنة كاملة، والظاهر أن الهدف من الإنتاج السينمائي الفرنسي في الجزائر كان التركيز على الإثارة والغرابة لجلب المال والمتاجرة، وكان احتكار الإنتاج قد قطع الطريق عن الجزائريين الذين لهم ميول معادية للاستعمار⁽¹⁾.

ويشير الأستاذ سعد الله إلى أن الكاتب عبد الغني مغربي⁽²⁾، درس تاريخ السينما الفرنسية بالجزائر ولخص الموضوعات التي تدور حولها وكانت في غالبيتها تتمحور حول السخرية من الأهالي مثل الأفلام سابقة الذكر، والغراميات المثيرة مثل الماسة الخضراء والرمال وصراع بين رجلين، وكذلك رسم المستعمر ومنها فلم البلد والأمير جان والمغامر وفي أفق الجنوب، بالإضافة إلى الصليب في خدمة المستعمر ومنها نداء الصمت والطريق المجهول، وكذلك السيف في خدمة المستعمر عبر فلم الرقيب والمنبوذون ووسام الشرف وفلم واحد من اللقيف، وكان من نتائج هذه السينما التأثير على بعض الفئات الاجتماعية وربما شعر بعض المشردين سياسيا أن الصورة التي رسمها لهم المستعمرون هي صورتهم الحقيقية، وربما كان منها محاولة البعض أن يعيشوا كالفرنسيين في كل شيء "الاندماج" حتى تزول عنهم الصورة المشوهة، وقد لاحظ مغربي أن هذه الفنة كانت قليلة أو شاذة⁽³⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 302.

2- يؤكد الأستاذ أبو القاسم سعد الله، أن الأستاذ علي المغربي قد لاحظ أن السينما الفرنسية كانت استعمارية في مواضيعها، وكانت مناظرها سياحية بالدرجة الأولى، وكان وجود الإنسان الجزائري فيها جزءا من الديكور الاستعماري وجلب السخرية من الأهالي، وتدل أفلام المخرج جورج ميليس على أنه كان يشوه وجه الجزائري بأفلامه، وهو ما تؤكد عناوينها مثل (علي بولحية) و (علي ياكل الخبز بالزيت) و (المسلم المضحك)، نقلا عن الأستاذ أبو القاسم سعد الله، على المغربي، الجزائريون في مرآة الاستعمار، الجزائر، 1882، ضمن كتاب مظاهر من الثقافة الجزائرية لعبد الحميد بن هدوقة، منشورات المركز الثقافي الفرنسي، باريس، 1986، ص: 162-164.

3- نفسه، ص: 302، 303.

الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والملاحظ في هذا السياق، أن شاحنات الحكومة العامة بالجزائر هي التي كانت تبث الأفلام السينمائية، وكانت هناك تقارير مفصلة تتابع كل حصة، حيث يكشف أحد هذه التقارير أن عرضاً برمجاً بمدينة البرج بتاريخ 17 أبريل 1947، كان موجهاً للدعاية ضد الحركة الوطنية الجزائرية، وخلال حصة أخرى بمدينة معسكر بتاريخ 20 أبريل 1948 وقعت بعض الحوادث مكنت من قياس هذه الأهمية، حيث يذكر التقرير أن العرض جرى في إطار الهدوء والنظام رغم حضور بعض شباب الحركة الوطنية الذين حاولوا اقناع السكان بعدم حضور العرض، وكانت هناك تقارير أخرى تؤكد مجدداً استمرارية هذا النشاط السينمائي وأهدافه، حيث جاء في أحدها أن مجالس البلديات أدركت مدى حركة مصلحة البث السينمائي وعرفوا بفطنة كيف يستفيدون من مرور الشاحنات، وهو الأمر الذي يؤكد أن السينما كانت في خدمة الفكرة الكولونيالية وأنها كانت استعمارية في موضوعاتها قبل كل شيء⁽¹⁾.

وكاستنتاج لما سبق ذكره، يمكن القول أن سلطات الاحتلال وظفت كل الوسائل المتاحة لخدمة مشروعها المعادي للشعب الجزائري وثوابته الوطنية، وبشكل متكامل بين الإدارة والفاعلين الاستعماريين وبين الكولون الذين كانت تتعارض مصالحهم مع المصلحة الأهلية ولو في أبسط الأشياء، وهو الأمر الذي جعل السياسة العدائية هذه تأخذ العديد من الأبعاد وعلى مختلف المستويات ووفق مقتضيات كل أسلوب ووسيلة مستخدمة في ذلك فالتبشير والتنصير على سبيل المثال على الرغم من أنه يندرج ضمن المجهودات الخاصة والفردية لبعض المؤسسات والأفراد إلا أنه تلقى كل الدعم من قبل السلطات العليا والمحلية كما تلقى كامل التشجيع من قبل الكولون، وهو الأمر الذي يبرهن على أن الذهنية الاستعمارية واحدة وإن اختلفت الألقاب أو المراتب، ونفس الشيء بالنسبة لسياسة الإدماج والتجنيس التي شهدت جملة من التجاذبات بين الفرنسيين فيما بينهم، غير أن الخاسر الوحيد فيها كان العنصر الجزائري سواء عبر الاستقطاب المباشر الذي يقود إلى الاستلاب أو عبر التهميش المطلق، وكذلك الحال بالنسبة للمدرسة والتعليم بصفة عامة، ومن جهة أخرى وحتى تأخذ هذه السياسة شكلاً منظماً وأكثر فاعلية، عززت سلطات الاحتلال مشروعها هذا بتوظيف المستشرقين والأنثروبولوجيين وكذلك وسائل الاتصال الجماهيري، نظراً لأهميتها الكبيرة والخطيرة في معرفة طبيعة المجتمع الجزائري ومختلف مقوماته ومن ثمة توجيه زناد العداء نحوها وبشكل مباشر لا يحتمل أي غلط أو خطأ.

1- جمال مخلوفي، المرجع السابق، ص: 94، 95.

الفصل الثاني

"أسس ومراكز التوجه المعادي للعروبة والإسلام"

1. محاربة الإسلام ومؤسساته

- أ- تجميع المرجعية الدينية واستغلالها
- ب- التحكم في الطرق الصوفية ومحاولة تدجينها
- ج- مراقبة الحج والتحكم فيه
- د- تفكيك المؤسسة الوقفية وتصفيتها
- هـ- تحطيم المؤسسة القضائية (القضاء الإسلامي)

2. محاربة اللغة العربية

- أ- المستشرقون ومحاولة هدم اللغة العربية
- ب- القوانين والمراسيم المعادية للغة العربية
- ج- فرنسة الإدارة والتعليم

3. استهداف الشخصية العربية الإسلامية للجزائر

- أ- تكويث الذاكرة الوطنية ومحاولة طمسها
- ب- تغيير الطابع الحضاري للمعمار الجزائري
- ج- التأصيل للرموز الفرنسية والغربية

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

لم تكتف سلطات الاحتلال الفرنسي في سياستها المعادية للشعب الجزائري وثوابته بمحاولة تفكيك بناء المجتمعية واختلاق الهويات وتشجيع التنصير والادماج واستغلال التعليم وفق العقيدة التربوية الاستعمارية، وإنما ذهبت إلى أبعد من ذلك، عبر انتهاج سياسات منظمة ومباشرة استهدفت الإسلام ومؤسساته واللغة العربية والشخصية العربية الإسلامية عموماً، حيث تجلّى ذلك في العديد من المظاهر والأساليب الخطيرة التي تعكس ذلك التحدي الذي قامت عليه الذهنية الاستعمارية، والذي يعني أن البقاء مرهون بإلغاء الآخر نهائياً، وهو ما نحاول معالجته خلال هذا الفصل رغم قلة المادة العلمية المتخصصة وعدم تمكننا من الوصول للعديد من الوثائق الأرشيفية المهمة التي من شأنها أن تقدم لنا الكثير من المعطيات التاريخية وتكشف لنا عن الوجه الحقيقي لهذه السياسة العدائية.

1. محاربة الإسلام ومؤسساته:

لا شك أن السياسة المعادية للجزائريين شملت مختلف الجوانب والمجالات بدءاً بالجانبين العسكري والسياسي إلى الاجتماعي والاقتصادي وصولاً إلى الثقافي والديني حيث شكلت هذه الجوانب المعالم الكبرى والرئيسية في السياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال، غير أن التركيز على الجانبين الديني والثقافي خلال العهد المدني يعطي الكثير من الدلالات حول طبيعة المشروع الاستعماري في هذه الفترة، سيما وأن ذلك كان يجري بشكل منظم ومحكم وبعيد كل البعد عن الارتجالية، وهو ما يعكس تلك الخلفية المعرفية له والتي تكونت نظير الكثير من الأبحاث والدراسات في هاذين الحقلين منذ سنوات طويلة.

فالمعروف أن مدينة قسنطينة كانت المحطة الأولى التي جرى فيها أول تحقيق فرنسي حول السيسولوجيا الدينية من جهة وإنجاز أول دراسة سيسولوجية للمجموعات العرقية من جهة أخرى، وتشير مختلف الدراسات إلى أن أول المبادرين في هذا الصدد هو النقيب دو نوفو من خلال كتابه المرابطون والإخوان الذي قال عنه (إن هذه الدراسة ستفيد بالتأكيد في الكشف عن الأيدي الخفية التي تشد خيوط اللعبة لتحريك الجماهير وإذا ما عرفنا كيف نتعامل مع قياداتهم باحترام، وخصهم ببعض المزايا فنكسب بدون شك متعاملين أقوى لمساعدتنا في إخماد النار التي تغذيها القبائل العربية رغم إذعانها، ويضيف (هذه الدراسات تقدم بيانات دقيقة لكل الأعوان الفرنسيين الذين يضطلعون بهذه المهمة الحساسة والصعبة المتمثلة في مراقبة النشاطات الدينية والسياسية للمسلمين⁽¹⁾).

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 136.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولم يكن دونوفو وحده من جمع بين الصفة العسكرية والعلمية لخدمة الاحتلال، بل كثيرون غيره ساروا على دربه، أمثال الضابط بروسلارد الذي ألف كتابا بعنوان الإخوان وكان قد تولى المكتب العربي في تلمسان واتصل بأهلها من الحضر وعرف الحياة المدنية الإسلامية والتراث الديني الذي كانت تتمتع به تلمسان وكان بروسلارد يجبد العربية فاستعملها للاطلاع على الثروة الهامة من المخطوطات العامة في الزوايا والمساجد وخاصة عند العائلات⁽¹⁾، ومن جهة أخرى كان هنري دو فيريه قد فتح بابا جديدا للنقاش حول الطرق الصوفية حين رحل إلى الجنوب حتى وصل إلى غدامس تحت حماية شيوخ الطرق الذين سلموه من يد في الأمن والأمان، وقد كتب كتابه المهم في وقته عن الطوارق واكتشاف الصحراء، وكشف فيه بالخصوص عن أهمية بعض الطرق الصوفية في الجنوب كالتيجانية والسنوسية والطيبية والقادرية والبكاية والشيخية، وكان هو في حماية التيجانية خلال معظم رحلاته، ويقسم دوفيرييه الطرق إلى عدوة وصديقة بعد أن كشف عن أهمية النوعين في التنظيم والنفوذ، وهو يوصي بأن تسلك فرنسا طريق اللين والكرم مع الطرق الصديقة حتى تستفيد من تأثيرها، وأن تحتاط وتستعد ضد الطرق العدوة التي تعمل على اخراج فرنسا من الجزائر بواسطة أتباعها ونظمها وأشرافها⁽²⁾.

ثم جاء لوي رين Louis Rinn عبر كتابه المرابطون والإخوان دراسة عن الإسلام في الجزائر والذي حذر فيه من خطر الزوايا على فرنسا، حيث كتب قائلا " إن فرنسا بوصفها أمة ذات سيادة، تسيطر على شعوب إسلامية مجاورة لها، فإن مصلحتها السياسية تفرض عليها أن تعرف عدد الطرق الدينية ومذاهبها ومراكز دعايتها ومجالات نشاطها وأساليب بحثها عن الأتباع وكيفية تنظيمها"⁽³⁾، وإلى جانب هؤلاء نجد كل من هانوتو ولوتوز من خلال كتاب القبائل والعادات الذي تعرضا فيه للزوايا، ونفس الشيء بالنسبة لـ ديبون وكوبولاني⁽⁴⁾، الخبيران بالشؤون الأهلية وتطور الحياة الجزائرية في عهد الجمهورية الثالثة، اللذان جاءت دراستهما على عهد جول كامبون وجندت لها الحكومة كل الدعم والتمويل سيما وأنها أنجزت على ضوء تحركات كبيرة للجماعات والفرق الإسلامية ومن ضمنها الجامعة الإسلامية التي تبناها السلطان عبد الحميد⁽⁵⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص: 301.

2- نفسه، ص: 301.

3- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 137، 138.

4- من الكتابات المهمة في هذا الشأن تلك الدراسة التي قام بها كل من ديبون وكوبولاني سنة 1897 تحت عنوان Les Confréries Religieuses Musulmanes تطرقا فيها للطرق الصوفية ببلاد المغرب العربي.

5- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص: 301، 302.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي هذا السياق كتب بعض المستشرقين الفرنسيين دراسات عن الإسلام والمسلمين بالجزائر، نذكر منها دراسة ألفرد بال عن الفرق الإسلامية، ودراسة إميل غوتيه Émile Gautier المعنونة بـ "القرون الغامضة" مع أنه ألفه في وقت لم تعد فيه السلطات الفرنسية في حاجة إلى الطرق الصوفية، ولعل آخر الدراسات في هذا المجال هو ما نشره إميل بيرمنغام تحت عنوان "الجزائر الدينية" الذي نشرته الحكومة العامة سنة 1957، والذي استعرض فيه ما بقي من طرق صوفية بنفس المواقف السابقة تقريبا، مع شيء من التحرر الذي فرضته المعطيات الجديدة في الجزائر والمشرق⁽¹⁾.

والشهاد في الأمر أنه من خلال الاحتكاك الفرنسي المباشر بالإسلام والمسلمين في الجزائر، ومن جزاء الدراسات المختلفة التي أنجزت في ذلك، تمكن عدد كبير من الباحثين والمستشرقين المؤيدين للحركة الاستعمارية من التوصل إلى أن الإسلام بإمكانه القيام بدورين متناقضين في الجزائر: تمثل الأول في أنه دين استقرار وعامل تثبيت يمكن استخدامه في إطار إخضاع الشعب للسيادة الفرنسية مرحليا، أما الثاني دور مهدد للمصالح الفرنسية في الجزائر بسبب تعصب معتقيه والذي يجب الحد منه، وانطلاقا من هذين الدورين شرع الفرنسيون في التعامل مع الإسلام بالاعتماد على أسلوبين رئيسيين، تمثل الأول في استغلال الدين في عملية إخضاع الشعب الجزائري وتهديته، أما الثاني تمثل في العمل على ضربه والقضاء على روحه حتى يتحول الجزائريون عنه⁽²⁾.

ولتنفيذ الأسلوب الأول اعتمدت السلطات الفرنسية على عدة وسائل من بينها الجرائد والنشريات كجريدة المبشر السابقة الذكر، والتي كانت تعمل على إقناع الجزائريين بأن الوجود الفرنسي في بلادهم إنما هو قضاء وقدر، وأنه بفضل الله ستبقى فرنسا في الجزائر ولا يمكن لها أبدا أن تترك هذا القطر إلا بإرادة الله فقط⁽³⁾، في محاولة جادة لتبرير الاستعمار والوجود الفرنسي من جهة ولتجميع الدين من جهة أخرى، بالإضافة إلى محاولة استقطاب المرجعية واستغلالها خاصة عبر الوظيف الرسمي وكذلك التضييق على الزوايا وشيوخها ومتابعة مختلف تحركاتهم ومحاولة تدجينها، أما الأسلوب الثاني فتمثل في توظيف جملة من الاستراتيجيات لضرب المؤسسة الدينية، بداية بتفكيك المؤسسة الوقفية وتصفيته، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسة القضائية - القضاء الإسلامي - إلى جانب مراقبة الحج ومنعه أحيانا، وغير ذلك من الأمور التي كانت تستهدف الإسلام بشكل مباشر وتسعى لتحطيمه كمقوم أساسي من مقومات وثوابت الشعب الجزائري.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص: 304، 305.

2- إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر، دار هومة، 2013، ص: 213، 214.

3- نفسه، ص: 214، 215.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أ- تمييع المرجعية الدينية واستغلالها:

من بين الوسائل التي اعتمدها المحتل الفرنسي لاستغلال الدين لمأربه العدوانية العمل على استمالة وإغراء رجال الدين بهدف تجنيدهم لخدمة المصالح الفرنسية، وقد تجلت هذه الخدمة في قيام بعض الشيوخ بتبرير الاستعمار الفرنسي على أنه قضاء وقدر لا يمكن الفرار منه، وأنه ينبغي طاعة السلطة الفرنسية لأنها تمثل أولي الأمر وأن الله تعالى قد أمر بطاعة أولي الأمر، وغير ذلك من العبارات للتبرير وقصص للتثبيط، وكل ذلك بالاعتماد على تفسير محرف لبعض آيات القرآن الكريم أو لبعض الأحاديث الشريفة، أو على نزع معاني الآيات والأحاديث عن سياقها القرآني أو توظيف مغشوش لبعض قصص الأنبياء والصالحين، أو على ادعاء التقوى والزهد امتلاك الكرامات، ولا يخفى أن توظيف هذا الدين الزائف هدفه اغتيال العقل وشل الوجدان، وكبح أي فعل ضد الحاكم المستبد والمحتل وقد فطن قادة الاحتلال إلى أهمية استمالة بعض رجال الدين وخاصة شيوخ الطرق الصوفية نظرا لما يتمتعون به من نفوذ بين عامة الناس وقدرة على التحكم فيهم⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى صاغ السياسيون الفرنسيون للديانة الإسلامية هيكل ذات طابع كنسي تتمتع بطابع سلمي من موظفي الشؤون الدينية لا توجد على رأسها أي قيادة معينة ولا تتمتع بالاستقلالية في العمل، سموها الإكليروس⁽²⁾ الإسلامي، وقد تطورت منذ سبعينات القرن 19 إلى غاية مطلع القرن 20 أين ضمت حوالي 149 إماما كانت مهمتهم الأساسية إمامة الناس في الصلوات الخمس والجمعة⁽³⁾، وكان من بينهم 25 إماما مصنفين ضمن مرتبة شرفية هي رتبة المفتي، يتلقون وفق ذلك أجرة أعلى من الأئمة العاديين، ثم يصنف المدرسون في الدرجة التي تلي المفتين وعددهم حوالي 21 كانوا مكلفين بتدريس العلوم القرآنية وكان من بينهم فئة تدي الحزابة (مقرئو القرآن) والمؤذنون وكان هؤلاء يتقاضون أجورا زهيدة جدا، وفي الأخير بلغ عدد القيمين على المساجد 253 بالنسبة للقطر الجزائري كله، وبلغ مجموع الموظفين في الشؤون الدينية 573⁽⁴⁾.

1- مصطفى عشوي، قراءة نفسية في سجل الاستعمار الفرنسي، مجلة مصادر، 2019، ع 01، ص: 192.
2- الإكليروس هو النظام الكهنوتي الخاص بالكنائس المسيحية، يضم بطريقة فاعلية جل المطارنة والأساقفة والكهنة وغيرهم، وقد اشتقت كلمة إكليروس التي تطلق على الكهنة من الكلمة اليونانية Clergry التي تعني الموظف أو الكاتب، ينظر: جون لوريمر، تاريخ الكنيسة، منشورات جيسس: 1985، ج: 03، ص: 118.
3- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 02، ص: 469، 470.
4- وصل الأمر إلى منع الأئمة من تقديم دروس وخطب الوعظ وينوب عنهم في ذلك موظفين رسميين، وإن قاموا بذلك فيكون الأمر تحت الرقابة البوليسية، ينظر: يحيى بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص: 86.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن المفهوم أن التوظيف الرسمي وتقاضي الأجور من الإدارة الفرنسية ضمن هذه التبعية الناعمة قد جعل رجال الدين لا يقنعون مواطنيهم بنزاهتهم وخدمتهم للدين، وسيؤكد الفرنسيون من أن سياستهم تلك قد أدت إلى تخلي المسلمين عن الهيئة الدينية الرسمية والاتجاه نحو المرابطين المقاومين في البداية ثم نحو الطرق الصوفية كبداية لرجال الدين فقد كان هؤلاء سابقا يعتبرون حراس الدين وحماته، أما في هذه المرحلة فقد أصبحوا أدوات في يد السلطة الفرنسية تقولهم ما تشاء وينطقون باسمها ما تريد، ولم يكن يشاطرهم في سمعهم ومكانتهم سوى رجال التصوف والمرابطين، وقد أدى تعاون فرنسا ورجال الدين الرسميين إلى ابتعاد الناس عنهم، وهكذا بقيت الهيئة الدينية دون نفوذ أو تأثير، وكان دورها يقتصر على إقامة الصلوات الخمس وأداء الجمعة والأعياد، دون أن ينسوا أنهم موظفون رسميون مأجورون من قبل الإدارة الفرنسية⁽¹⁾.

بل كان ضمن هؤلاء من أفنى جهده في خدمة الاستعمار ونيل رضاه خصوصا المفتون الحنفيون الذين ربطوا الإدارة الفرنسية بالإدارة العثمانية، كما أن معظم من تداول على دار الإفتاء في العمالات الثلاث لم يكن بحوزته أي شهادة في ملفاته، غير تلك التوقيعات للأعيان أو رؤساء البلديات والشرطة التي تبين حسن سيرتهم وانضباطهم⁽²⁾ ويبدو أن إشراف الإدارة الفرنسية على تعيين الموظفين بسلك الشؤون الدينية لم يكن أمرا اعتباطيا أو وفق نسق التأهيل والكفاءة حتى، بل كان يخضع لمعايير محددة أساسها الولاء للسلطات الفرنسية وخدمة مصالحها الاستعمارية بدرجة أولى، وهو الأمر الذي نجحت فيه لحد ما، وهو ما يؤكد لوي رين Louis Rinn بقوله (لم نستطع القضاء على شدة تمسك الجزائريين بدينهم ولا شيء يمكننا من ذلك، سوى أن نراقب الأئمة والمرابطين خاصة في الأرياف ونحاول استدراجهم للعمل على إبعاد المجتمع الجزائري عن دينه)⁽³⁾، كما يعترف برك أحد أكابر موظفي الولاية العامة بالجزائر في إحدى مقالاته بقوله (أنه وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نسمح بتسمية المفتي أو الإمام إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رقي، إلا إذا أظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظر)⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 04، ص: 358.

2- بشير لمهدي علي، الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: عبد المجيد بن نعيمة، جامعة وهران، قسم الحضارة الإسلامية: 2010-2011، ص: 56.

3-Louis Rinn, Marabouts et khouans, 'Etude sur l'islam en Algérie, Adolphe Jourdan, Alger, 1884, p 519.

4- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، الجزائر: دار البصائر، 2009، ص: 122، 123.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي تعليقه عن أعمال رجال الدين هؤلاء وفتاويهم التي أصدروها في بعض المواقف والمناسبات، يذكر الأستاذ أبو القاسم سعد الله "أن الإدارة الفرنسية كانت تستغل رجال السلك الديني وهي تضعف من مركزهم في نظر المواطنين، ذلك أن هؤلاء وجدوا من المتكلمين باسمهم في فئات أخرى وتركوا المفتيين والأئمة في غيهم يعمهون، يباركون أعمال المحتل وينصحون بالخضوع إليه، ويتدخلون في السياسة وينهون عنها مواطنيهم، ونحن نعلم أن الفتاوى قد تكون صادرة عن الإدارة الفرنسية نفسها، وأنه لا حول ولا قوة لهؤلاء الشيوخ في رفضها أو تعديلها، لكننا لم نسمع عن أحد منهم أنه استقال من منصبه فالواحد منهم يظل في وظيفته إلى أن يخرج منها إلى قبره أو ما دام الفرنسيون راضون عنه"⁽¹⁾.

وقد تطور استقطاب رجال الدين إلى درجة أنه في عهد جول كامبون 1891-1897 منحت الإدارة الفرنسية أوسمة معينة سميت بالأكاديمية أو العلمية لرجال الدين، وهذا الأسلوب من ضمن المخططات التي وظفتها الإدارة الاستعمارية لإحكام قبضتها على رجال الدين ومكافئتهم على الخدمات التي يقدمونها، بل اتضح ذلك جليا خلال القرن 20 وبالضبط أثناء حرب فرنسا مع ألمانيا، إذ لم يتوان ابن الموهوب والمفتي الحنفي عبد الكريم باشا تارزي وغيرهم في إصدار فتوى تشيد بفرنسا والحلفاء وتذم الألمان، حيث جاء فيها "هذه رسالتنا ننصح أنفسنا معشر الواضعين خطوط أيدينا فيها، وننصحكم وفقا للدين والعقل والسياسة والعادة فدوموا صادقين مخلصين لدولتنا الفرنسية الفخمة، قائمين على ساق الجد لإعانتها على أعدائها، دمرهم الله، وأراح منهم الحلفاء، .. تمتعوا بعافيتكم في دياركم تحت قوة فرنسا نصرها الله! واسمعوا وأطيعوا واصدقوا لتكونوا من المسلمين"⁽²⁾.

ولم يقف الأمر عند استقطاب رجال الدين وتدجينهم بل وصل الأمر بالإدارة الفرنسية إلى تعيين أشخاص لا علاقة لهم بالإسلام على رأس الجمعيات والمؤسسات الدينية، فعلى إثر الحرب العالمية الأولى أصبحت المناصب تسند إلى قدماء المحاربين بقطع النظر إلى تكوينهم وانتماءاتهم، وصارت السلطات المعنية تتفنن في إذلال المسلمين وإهانتهم إلى درجة أنها لم تعد تستحي من تشكيل الجمعيات الدينية وتعيين المشرفين عليها من بين المسيحيين والأميين، واستمر الأمر كذلك إلى غاية أن جاء بيان الجنرال كاترو المؤرخ في يوم 04/08/1944 المبشر بتطبيق مرسوم فصل الدين عن الدولة، الذي استبشر المسلمون به خيرا، لكن سرعان ما خاب ظنهم عندما أقدمت الإدارة في نفس الأسبوع على تعيين مفتي الجزائر بالطريقة القديمة ووفقا للمعايير الاستعمارية المعهودة⁽³⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 04، ص: 382.

2- حدة بولاف، المرجع السابق، ص: 32، 31.

3- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص: 49.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ج - التحكم في الطرق الصوفية ومحاولة تدجينها:

عرفت الجزائر على غرار جميع الدول العربية والإسلامية انتشارا واسعا للزوايا والطرق الصوفية، والتي كانت تؤدي أدوارا دينية واجتماعية وسياسية وثقافية، حققت من خلالها وزنا روحيا ومعنويا كبيرا نتيجة تعليم القرآن والعناية بالمعوزين والتحكيم بين الناس وغير ذلك من الأمور التي ساهمت في استمالة الناس إليها فأصبحت موضع احترام وتقدير مع شيء من الخوف أحيانا، سيما وأن الناس كانوا يعتقدون في شيوخ الزوايا تلك القدرات الخارقة والمعرفة بما تكنه النفوس⁽¹⁾، هذا الشعور الذي ظل حاضرا في جميع النشاطات الجماعية لها، لكنه غالبا ما يأخذ طابعا خاصا في القرى والأرياف، كونها تتميز بانتشار كثيف للزوايا والرباطات والطرق الصوفية وذلك من حيث أن هذه الأخيرة كانت تؤدي أدوارا تعتبر مفصلية في إعادة التوازن إلى البنى الاجتماعية، إذ يتوقف ذلك على شدة تأثيرها على وجدان الناس عبر امتلاك عقولهم وقلوبهم باسم قداسة تكتسب عبر مجاهدات تربوية وروحية، أو عبر خوارق وكرامات غامضة، أو بواسطة نسب شريف مما يعطي للزوايا والطرق الصوفية عامة القدرة على ممارسة السلطة الكاملة فيها⁽²⁾.

وهكذا فإن هذا التسليم والامتثال الغالب على الأتباع والمنخرطين في الطرق الصوفية أصبح يثير مخاوف المسؤولين الفرنسيين منذ ما قبل سنة 1870، إذ أن توفر الطرق الصوفية على أدوات طيبة وعمياء - من منظور الفرنسيين- أمر خطير في بلد تشكل فيه المثل الدينية والمبادئ السياسية كلا متضامنا، مع أن النظر إزاء ذلك الكم من الأحكام القاطعة حول الهيمنة الدينية وما تشكله من مخاطر يخلق شعورا من التحيز الفلسفي أو التعميم المبالغ فيه، إذ لا يمكن اعتبار الطرق الصوفية كلها بؤرا للخطر، وعكس ذلك جاءت انتفاضة 1871 لتقدم الدليل على صحة تحاليل ومخاوف السلطات الفرنسية، حيث أن دروع الغضب ارتفعت بشكل واسع وبأعداد ضخمة في جميع أنحاء الجزائر، بعد أن دعا الشيخ الحداد شيخ الطريقة الرحمانية إخوانه للجهاد، فوقع الإصرار والبرهنة على أن مصادر تلك الانتفاضة تعود إلى الطريقة رغم الأسباب المتعددة لها، ومن هنا صار من البديهي أن تتحمل الطرق الدينية والديانة الإسلامية عموما عواقب الهزيمة⁽³⁾.

1- العماري الطيب، الزوايا والطرق الصوفية " التحول من الديني إلى الدنيوي ومن المقدسي إلى السياسي" دراسة أنثروبولوجية، جامعة بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014، ج: 15، ص: 124.

2- نفسه ص: 124. ينظر أيضا أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 315.

3- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 553، 554.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فخلال هذه الفترة كانت الطرق الصوفية تخيف الفرنسيين باعتبارها القوة الوحيدة الباقية للمسلمين الجزائريين، بعد أن فشلت جميع الثورات وعرائض أهل المدن وشردت النخبة القديمة، فاستسلم الأهالي إلى قوة المرابطين ورجال الطرق الصوفية، وكان الفرنسيون - على حد تعبير الأستاذ سعد الله - يحسبون أن تحت كل عمامة قنبلة وأن في حبات كل سبحة عدد الرصاص الذي تملكه الطريقة، وأن الإخوان جنود مجندة وراء الشيوخ ينتظرون الإشارة لإلقاء الفرنسيين في البحر⁽¹⁾، غير أن هذه الهالة سرعان ما اختفت واندثرت، بعد أن تضعضت الوحدة الصوفية وتفرعت إلى فروع ضعيفة ومتنافسة لا تعترف ببعضها ولا بتبعية الشيخ الواحد، فلم يأت آخر القرن التاسع عشر حتى تمزقت الرحمانية إلى 25 فرعا والدرقاوية إلى ثمانية فروع والقادرية إلى ستة، كما قررت سلطة الاحتلال مراقبة الزوايا عن كثب والتحكم في مداخلها المادية ومنع إعطاء الرخص لجمع أموال الزيارات ومنع الشيوخ من زيارة أتباعهم بدون ترخيص، الأمر الذي دفع الكثير من الشيوخ إلى إعلان الولاء لفرنسا، خاصة بعد الأسلوب الجديد الذي اتبعه الحاكم العام جول كامبون، والذي تمثل في استقطاب واستمالة زعماء ورؤوس هذه الطرق، مثلما فعل مع أولاد سيدي الشيخ وعرضه الوظائف على الدرقاوية والرحمانية وتسليم الأوسمة إلى الكثير منهم، سعيا إلى تدجين هذه الطرق واستعمالها في خدمة المصالح الفرنسية، وهو ما سار عليه الحكام العامون خلال هذه الفترة وما بعدها بما في ذلك فترة حكم شارل جوناو 1903-1912 ونظيره شارل ليغو 1912-1918⁽²⁾.

وللتفصيل في مختلف التحولات والتغيرات هذه، من الواجب أن نتبعها منذ عهد الحاكم ديغيدون أول حاكم مدني بالجزائر الذي كان منتصرا للكنيسة ومعروفا بكراهيته للإسلام كما جاء سابقا، حيث بدأت الرقابة على الزوايا وشيوخها بشكل مشدد، وكانت البداية بعمليات سحب رخص التنقل من بعض المرابطين وحظر الزيارات التقليدية، وهو ما جرى مع أحد المرابطين سنة 1873 رغم حمله رخصة سير قانونية، لدرجة أن ديغيدون نفسه عبر عن ذلك قائلا "جنرال مثلي يعرف كيف يقدر بأن الوقت ليس وقت زيارة"، كما رفض سنة 1873 تسهيل شروط أداء فريضة الحج وذلك لأسباب سياسية شرحها حسب قوله في العبارة التالية "لقد أثبتت التجربة أنهم يعودون إلينا أكثر تعصبا من ذي قبل، وأقل استعدادا للرضوخ لهيمنتنا"⁽³⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 319.

2- عبد العزيز شهبي، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 2008، ص: 164، 165.

3- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 554.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذا إلى جانب جرد ومراقبة الزوايا ومعرفة مختلف أنشطتها وتحركات شيوخها، كما هو الحال بالنسبة لزوايا مدينة الجزائر، أين تضمن تقريراً مؤرخاً في 23 جوان 1972 العديد من التفاصيل حول الاحتفالات أو "الحضرات" التي كانت تقيمها، ابتداء باسم "الحضرة" كحضرة سيدي عبد الرحمن والحضرة الشاذلية وغيرها، ثم اسم المقدم يليه عدد الإخوان ثم المكان وأخيراً الملاحظة العامة حولها، والتي جاء فيها أنها احتفالات دينية أخلاقية يحضرها المريدون بالإضافة إلى بعض النساء، كما قدم بعض المعلومات المبسطة عن جمع الأموال "الزيارة"⁽¹⁾، وهو الأمر الذي يعكس أن الطرق الصوفية في هذه الفترة بدأت تشكل اهتماماً كبيراً لدى السلطات المدنية الفرنسية، والتي أطلقت العنان لمراقبة مختلف تحركاتها والحصول على أدق التفاصيل حولها، وهو الأمر الذي سار عليه مختلف الحكام العامون خلال الربع الأخير من القرن 19.

فبعد الأميرال ديغيدون نجد الحاكم العام شانزي هو الآخر سار على خطى سلفه فيما يتعلق بسياسة المسلمين الجزائريين، باستثناء بعض المواقف الرمزية التي أبان بواسطتها عن احترامه للتقاليد والمناسبات الدينية وتقديره لكبار المفتين، وكان حريصاً على أداء تلك المجاملات لاعتبارات أمنية محضة، وكانت إدارته تعتز بتلك المبادرة وتؤكد للرأي العام الأوروبي أنها أحسن دليل على حرية الممارسة الدينية، وأن الإدارة لا تتدخل في الشأن الديني سوى تسليم الرخص أو اختيار المستخدمين، وبالفعل لا يمكن إحياء مناسبة دينية أو تنظيم "عدة" أو "إطعام" جماعي قبل التفاوض مع الإدارة والحصول على إذنها، وكانت هذه الأخيرة ترخص بذلك غالباً، ولكنها تشترط ببعض الشروط مثل عدم جمع الأعطيات "الزيارة" وحظر الاحتفال بطلقات البارود أو فرض بعض الرسوم من باب التأكيد على سلطة الرقابة⁽²⁾، لذلك منع بضغط من نواب الكولون، إعطاء الامتيازات لشيوخ الزوايا عدا شيخ زاوية تماسين، بدعوى أن تأثيره مفيد للقضية الفرنسية، وأصدر سنة 1876 منشوراً يأذن فيه للسلطات المحلية بإعطاء الرخص لبعض الشيوخ لزيارة أتباعهم بصفة استثنائية، مع تحديد خط السير وبضرورة المرور بالجزائر، أما الشيوخ المقيمون في الخارج فقد احتفظ شانزي لنفسه بامتياز التصرف فيهم، كما هو الحال بالنسبة محمد بن بوزيان شيخ زاوية القنادسة والشيخ عبد السلام شيخ الطيبية⁽³⁾.

1- A.N.O.M, 2U/20, Confréries religieuses Rapport 1872-1909 , Etat Nominatif des Confréries religieuses existant à Alger 1872.

2- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 561.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 326.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكان شانزي واعيا بما في تلك الرقابة من مبالغة وتعسف، باعتباره ضابطا سبقا من ضباط المكاتب العربية، وقد علمته تجربته أن في وسع الإدارة توظيف علاقتها بالزوايا كغطية إدارية لا تخلو من فائدة، وفي هذا الصدد كتب إلى ماكمهون في 11 جانفي 1874 رسالة يقول فيها " لعلنا نبالغ في تحميلهم مسؤولية جماعية عن اندلاع الانتفاضات ونشوب الحرائق ووقوع الكوارث... إن معرفتنا بحقيقة الاخوان لا ينبغي أن تدفعنا إلى فرض رقابة لصيقة على تصرفاتهم... نعم إن للطرق الدينية نفوذا كبيرا ولكن ليس إلى الحد الذي يدفعنا للغلو في تقدير أهميتها ووزنها"، ولعل هذا الحكم يسمح بتقدير حجم المبالغات الإدارية ونوعها، ومن ذلك أن مصلحة الشؤون الأهلية 1877 لما علمت بنشوب حرب أوروبية بادرت إلى فرض رقابة صارمة على المرابطين وشيوخ الزوايا⁽¹⁾، كما طلبت بتعيين من يجب أخذهم كرهائن من زعماء الصوفية في حالة الحرب، ورأى الفرنسيون أن استقلال هؤلاء الزعماء عن الإدارة وعدم قبولهم الوظيفة يجعلهم خطرين ومشكوكا في ولائهم⁽²⁾.

وعلى العموم كانت معظم الشخصيات الدينية مدرجة في عداد المشتبه فيهم، وكانت الإدارة تتمتع بمطلق الحرية في أن تمتنع عن تسليم الرخص التي كانت تسلمها بسهولة عادة أو تتراجع عن بعض المحظورات التي سبق أن قررتها لأسباب ما، وقد تضاعفت خطورة ذلك التعسف بسبب التدخلات الخارجية عن نطاق الإدارة والتي كانت تصل في كثير من الأحيان في صورة أوامر إلزامية، وكمثال على ذلك أن القنصل الفرنسي في تونس كان يضطهد سي أحمد التيجاني ويعتبره من أخطر المتشيعين، بينما كانت السلطات الجزائرية ترعاه وتحميه بصورة علنية⁽³⁾.

وهو ما وقفنا عليه في العديد من الرسائل التي كانت بينه وبين الحكام العامون وحكام العمالات أحيانا، والتي تضمن بعضها طلبه تقديم المساعدة المالية نظرا للظروف الصعبة التي كان يمر بها وهو مقيم في مدينة فاس، وكذلك طلبه تقديم التسريح له بدخول البلاد، إلى جانب بعض المراسلات حول زاوية تماسين⁽⁴⁾، وغير ذلك من الرسائل التي تعكس تلك الحظوة والأهمية التي كانت تتمتع بها التيجانية لدى السلطات الفرنسية سواء هنا في الجزائر أو بالمغرب الأقصى، وهو الأمر الذي جعلها بمرور الوقت من أهم الطرق التي وظفها الفرنسيون للتحكم في المجال الديني بالجزائر قبل ظهور الحركة الإصلاحية.

1- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 562.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 326.

3- روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 562.

4- مجموعة رسائل بالعربية والترجمة الفرنسية لأحمد بن محمد التيجاني وأخيه البشير. A.N.O.M, 16H/44.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولم يقتصر أمر المراقبة على الطرق والزوايا التي كانت تنشط في الجزائر بل تعدى ذلك إلى المجال الإقليمي الشرقي، كما حدث مع الطريقة السنوسية التي كانت قيادتها بطرابلس عندئذ، حيث وقفنا على العديد من التقارير حول هذه الطريقة ابتداء من سنة 1874 إلى 1879 والتي تضمنت الكثير من المعلومات تخص هيكلة الطريقة وتحركات شيخها سيد المهدي السنوسي ومعاونيه⁽¹⁾، ويبدو أن مخاوف السلطات الفرنسية من هذه الطريقة كان يندرج ضمن النشاطات الإقليمية للجامعة الإسلامية التي سنتطرق لها لاحقا.

أما في فترة حكم Albert Grévy التي شهدت جملة من الثورات المحلية، فقد تم التعامل مع الطرق الصوفية والزوايا بكثير من الحذر، حيث أغلقت الكثير منها بضغط من النواب، كما تم التضييق على الحجاج مع التحجج بأسباب واهية منها انتشار الوباء، ومن جهة أخرى أصدر الحاكم العام غريفي مرسوما سنة 1880 نص على سحب صلاحيات عمال العمالة والجنيرالات فيما يتعلق بترخيص أو منع الأعطيات، غير أنه لم يرفع هذا المنع إلا لصالح شيخي زاويتين بالجزائر وهما سي أحمد التيجاني وسيد علي بن عثمان الشيخ الكبير للطريقة الرحمانية بالجنوب، وكذلك لشيخان مغربيان حليفان وهما، شريف الوزان شيخ الطريقة الطيبية والشيخ الكبير لطريقة بني بوزيان في قنادسة، أما الموفدين العرب الذين كانوا يأتون لتحسيس القبائل الجزائرية بالصحة الإسلامية فقد فرضت عليهم رقابة كبيرة خاصة التنقل، كما فرضت رقابة على التنقلات الداخلية⁽²⁾.

والملاحظ هنا أن الامتياز الذي منحه الحاكم العام لبعض الشيوخ بخصوص جمع الأعطيات، لم يجر حول التنقلات الداخلية، حيث بقيت على حالها وبحاجة إلى تسريح من السلطات العليا، كما حدث مع سي أحمد التيجاني الذي رخص له بجمع الأعطيات غير أن رخصة التنقل كانت تلازمه، وهو ما وقفنا عليه في رسالة بتاريخ 26 ماي 1879 طلب فيها هذا الأخير رخصة تنقل لزيارة زاويته ببوسمغون " الببيض " جاء فيها " إلى حضرة سعادات السيد القبطان استألي حاكم بيرو عراب بالأغواط السلام عليك سلاما تما عاما أما بعد هذا رسالتنا تشرف بحضرتك على مقتضى ما نحن نطلبوا من سيادتك راغبا منك أن تطلب لنا التسريح من سعادات الوالي العام بالجزائر على قصدنا نقدم إلى بلد أبوسمغون نريد انتظار أحوال زاويتنا اطلب لي مدة شهرين كاملين أدام الله بقاءك في عز وهنا والسلام عليك ، سيد أحمد برشيد محمد بن أحمد التيجاني في جاد الثاني سنة 1294 " ⁽³⁾.

1- A.N.O.M, 2U/23.Raport sur les agissement des Senoussi 1874-1879.

2- روبر أجرون، المرجع السابق، ص: 568، 569.

3- A.N.O.M, 16H/44. رسالة لأحمد بن محمد التيجاني في ماي 1879 بعين ماضي.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي عهد الحاكم العام لويس تريمان 1882-1891، كثرت الضغوط على شيوخ الزوايا، وألف رين كتابه سابق الذكر، وحدثت ثورة الشيخ بوعمامة، ومقتلة بعثة فلاترز وكثير الحديث عن السنوسية، وتجدد اتهام أحمد التيجاني بعدم الولاء لفرنسا، بل إن المكتب العربي في تلمسان تحدث عن مؤامرة تيجانية في عين ماضي واعتقلت السلطات عددا من الأهالي في سبدو ونفتهم إلى جزيرة كورسيكا، لكن الشرطة لم تثبت اتهام التيجاني ولا طريقته في الأحداث، وبالعكس قالوا أن أحمد التيجاني قد وجه إلى أتباعه نداء يطلب منهم الهدوء وعدم المشاركة في ثورة بوعمامة⁽¹⁾، كما صرح الحاكم العام قائلا " لنترك التيجانية تعيش في هناء، في الأغواط أو في عين ماضي، أو نأت بواقع تبرر إدخال المتسببين إلى السجن، يراد تصوير التيجاني المسكين، بصورة وحش بالرغم من أنه رجل طيب"، وبالفعل فإن سي أحمد التيجاني شيخ التيجانية كان على الدوام حليفا أوفى، وتمتع منذ 1872 بثقة السلطات، ولعل مهاجمته الآن بالذات، يحمل مغزى ودلالة أكبر من الرفض الصادر من الحاكم العام⁽²⁾.

ومما يؤكد العلاقة الحسنة بين سي أحمد التيجاني⁽³⁾ والسلطات الفرنسية إن لم نقل ولاءه الكبير لها في هذه الفترة، تلك الرسالة التي أرسلها من عين ماضي بتاريخ 23 أبريل سنة 1882 إلى حاكم المدينة والتي يعلمه فيها بتحركات بعض الأشخاص والقبائل التي دخلت في صدام مع السلطات الفرنسية إثر ثورة بوعمامة، إلى جانب بعض المعلومات عن المواقف التي حدثت مع بعض المستسلمين ومن ضمنهم محمد بن أحمد، بالإضافة إلى الحالة التي أضحى عليها الشيخ بوعمامة حيث جاء في الرسالة ما قوله " أما قصة بوعمامة قبل اليوم اجتمعت عليه جميع الطوائف في بلد تفيلال و... (كلمة غير مفهومة).. فيها قدور بن حمز، وما بقت معه إلا أربع دواوير من جبل عمور... وغزاه قدور - أظنه يقصد قدور بن صحراوي آغا الأحرار تيارت- فسلم جميع ما معه، وفر بخيمته إلى سليمان بن قدور ولما وصل لحاج عبد السلام إلى سليمان خجل بوعمامة وقال له بعض الناس انجا بنفسك فسوف سليمان يمكنك من لحاج عبد السلام ويفد بك أولاده من سلطان الغرب، ففر من حينه وأقبل دوار منيع فرجع خائبا من عندهم... " ⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 327.

2- روبر أجرون، المرجع السابق، ص: 568.

3 - سبق وأن اتهم سي أحمد التيجاني سنة 1870 بتآمر مع ولاد سيد الشيخ، فنقل إلى الجزائر ثم فرنسا، وبعد أن صدر العفو عنه سنة 1872 تزوج بفتات فرنسية، فأبدى تمسكا شديدا بالخيارات الفرنسية، وفي سنة 1881 أرسل إلى إخوانه بالغرب الوهراني يأمرهم بالبقاء بعيدا عن الثورات، ينظر: روبر أجرون، نفس المرجع، ص: 568.

رسالة لأحمد بن محمد التيجاني في أبريل 1882 بعين ماضي إلى حاكم المدينة. A.N.O.M, 16H/44. 4-

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي عهد تريممان أيضا، ظهر كتاب دوفيرييه Henry Duveyrier عن السنوسية وحملها مسؤولية ثورات عديدة ضد فرنسا في الجزائر⁽¹⁾، ورأى تريممان أن السنوسي له علاقة ببوغمامة وأن كليهما له علاقة بثورة المهدي في السودان، ومن جهة أخرى كان تريممان يرى في الجامعة الإسلامية خطرا يهدد فرنسا بالجزائر، وقد تحدثت وسائل مخابراته عن مبعوثين جاؤوا من سورية والعراق لكي يدعوا إلى الهجرة وينتقدوا سياسة فرنسا، ومن أجل ذلك لم يرخص تريممان لشيخو الزوايا إلى نادرا⁽²⁾، وكان يوبخ الموظفين الذين يسلمون جوازات سفر للمريدين، وكانت بعض القرارات القضائية بطرد المسلمين الأجانب سنة 1888 مبررة بهذه الكيفية " كل شيء يدعونا إلى الاعتقاد بأنهم عملاء للشيخ سنوسي، حتى وإن ادعوا أن أصلهم من بغداد" لم يكن من شأن تلك التقارير التي تنم عن حرج ظاهر، أن تقتنع بحقيقة انتشار أفكار الجامعة الإسلامية في الجزائر⁽³⁾.

ومن جهة أخرى زادت مراقبة الزوايا وتعمقت التحريات حول شيخوخها وتحركاتهم وكانت التقارير تصل تبعا إلى السلطات المحلية والعليا من مختلف جهات الوطن، ومثالنا في هذا السياق تلك المراسلة إلى حاكم تيزي وزو بتاريخ 07 مارس 1882 حول زاوية صدوق، والتي تضمنت عرض حال حول الشيخ صدوق بن علي الذي كان مشتبه فيها على أنه رجلا خطيرا، وقد ترك التقرير مفتوحا لغاية استكمال التحريات⁽⁴⁾، أما التقرير الثاني الذي وقفنا عليه كان بتاريخ 21 أكتوبر سنة 1889 وهو عبارة عن مستخرج من سجل مداولات المجلس البلدي لبلدية الأربعاء ويتعلق بفصل زاوية "سيدي خير الدين" عن مدرسة الأهالي وقد تضمن المستخرج جملة من المعلومات حول الزاوية والمدرسة، كما طالب بفصلهما عن بعضهما، كون الزاوية تدعي إلى الكراهية بوسط الأهالي، ونص على وضعها تحت المراقبة الفورية للإدارة الفرنسية⁽⁵⁾.

1- أشار دوفيرييه إلى أن قوة أخرى لمحمد بن علي السنوسي ترابط بالغرب الوهراني وتخضع لنفوذها من خلال ولاد سيد الشيخ، وأنها متكونة من كتل يضم مختلف قبائل المنطقة بدء من فليطة وحلوية الشراقة بالقرب من غليزان وصولا إلى حميان بجبال العمور وقبائل فكيك وغيرها، وأنها في كامل الاستعداد للقتال، ينظر:

-Henry Duveyrier, La confrérie musulmane de Sîdi-Mohammed ben'Alî Es-Senoussi, Et son domaine géographique en l'année 1300 de l'hégrie-1883 in de notre ère, paris: bulletin de la société de géographique de paris, 1884, p :32.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:04، ص: 327.

3- روبر أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج:01، ص: 572.

4- A.N.O.M, 2U/23. Surveillance des indigène Zaouïas Sadok ben Ali ou Sadok.

5- A.N.O.M, 2U/23. Extrait du registre des délibérations de conseil municipal, objet de la délibération demandant la séparation de la zaouïa et de l'école indigène de sidi Khair-Eddine (douar sidi Naceur).

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ويبدو من هذه التقارير وغيرها أن سلطات الاحتلال على عهد تيريمان أرادت تضيق الخناق على الطرق الصوفية ومختلف الزوايا عبر المراقبة المشددة والمستمرة، لدفع الشيوخ والقيادات الدينية عامة، إلى الخضوع وإعلان الولاء لها، وهو ما نجحت فيه إلى حد ما، فبعد سياسة التضيق والتشدد التي مارسها الحاكم العام تيريمان، وجد خليفته جول كامبون الأرضية مهيأة لذلك، وانتهج سياسة التقرب من الطرق الصوفية المصنفة "عدوة" وعمل على استمالة رؤسائها واستقطاب العديد منهم، كما فعل مع زعيم ولاد سيد الشيخ ومع الشيخ بوعمامة الذي تفاوض معه، كما عرض الوظائف على زعمات الدرقاوية والرحمانية، وأذن لزعيم الطيبية بزيارة أتباعه في الجزائر، وسلم إلى رؤساء هذه الطرق وغيرها برانيس وأوسمة، وأقام لمن مات منهم احتفالات تأبين مثل التيجاني والقاسمي⁽¹⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 328.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هـ - مراقبة الحج والتحكم فيه:

منذ بداية الاحتلال، عملت الإدارة الفرنسية على التحكم في الجزائريين وأحوالهم الدينية قدر الإمكان، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الدينية وتوجهاتها أو بالممارسات التعبدية وشعائرها كما هو الحال بالنسبة لفريضة الحج، التي أضحت بمرور السنوات قضية سياسة أكثر منها دينية لدى سلطات الاحتلال، وخاصة خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين، حيث زاد تخوف هذه الأخيرة من شعيرة الحج نظرا لطابعها العابر للحدود، وتداعياتها المحتملة على الحجاج من جراء اختلاطهم في الحجاز بنظرائهم من شتى بقاع الدنيا، وإمكانية تأثرهم بأفكار وحركات وطرق، قد تحمل فكرا مناهضا لسياساتها وهيمنتها على مستعمراتها في المغرب العربي ولذلك ورغم عدم منعها النهائي لفريضة الحج، إلا أنها حاولت التآطير والإشراف عليه عبر سلسلة من القوانين، اتسمت بالتضييق قدر الإمكان والمنع لأتفه الأسباب⁽¹⁾.

فبعد أن تفطن الفرنسيون لهذا التأثير، توقفت الإدارة الفرنسية عن منح الرخص للحج الحر، وظهرت أصوات منددة بهذا المنع لإحدى الشعائر الدينية المقدسة، وقرر بعضهم الذهاب مهما كانت العقوبة، ومع ذلك أكد الفرنسيون على سياسة التضييق هذه، من خلال جملة من القرارات والمراسيم التنظيمية، إلى جانب التعلل بانتشار الأمراض في الحجاز مما يتسبب في منع الحج، وكان ذلك يتكرر بكثرة، حتى أصبح أمرا مفضوحا وغير مقنع حيث كان يخفي وراءه الخوف من المرض السياسي أكثر من شيء آخر⁽²⁾، سيما إذا تعلق الأمر بذلك التواصل بين الجزائريين والمشاركة الذي أضحى يشكل خطرا على الوضع العام في نظر الفرنسيين، وهو ما جعل الإدارة الفرنسية تسعى إلى عرقلته، حيث أكد ذلك الحاكم العام ديغيدون سنة 1874 عبر قوله "أن الحجاج الجزائريين الذين يذهبون للحج يرجعون أكثر تعصبا ورفضا للخضوع"⁽³⁾، وهكذا بدأت تصدر العديد من قرارات المنع لأداء فريضة الحج، إلى جانب صدور العديد من القوانين والمراسيم التنظيمية التي كانت في الغالب عائقا أمام أدائها خاصة خلال العهد المدني، أين تفنن الحكام العامون حسب أهوائهم في تعطيل هذه الشعيرة وحرمان الجزائريين منها.

1- هواري قبايلي، مسألة الحج في برنامج الحركة الوطنية من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي، مجلة الحضارة الإسلامية، 2018، مج: 19، ع: 02، ص: 589.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 400، 402.

3- سعاد مصطفى، القوانين الفرنسية الخاصة بالحج وموقف الجزائريين منها 1830-1930، مجلة تاريخ المغرب العربي، 2017، ع: 08، ص: 21.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فسلطات الاحتلال لم تغفل عن مخاطر هذه الرحلة الدينية على مصالحها، وإن لم تتشأ التدخل الكامل في شؤونها إلا سنة 1894، غير أنها ظلت تراقب حركات الحجاج وترسل الجواسيس ليزودوها بالأخبار، لكن نظرتها لم تكن منذ البداية مطمئنة للترحال وعودة الحجاج، بحيث اعتبرت الحج منذ البداية معتقدا عربيا متخلفا معاديا للتحديث والعصرنة ورأت في الحاج ذلك المتشرد الذي تلج السلطات على محاصرته، أو هو ذلك المتطرف المتمرد المتعصب الذي يجب حراسته، وكان بالنسبة لكثير من المسؤولين الفرنسيين فعلا يدل على التعصب، وهذا هو سبب تحفظ الإدارة الفرنسية على فريضة الحج، كما كان يسبق كل موسم حج حملة إعلامية في الصحف الاستعمارية محفوفة بالشك وسوء النية⁽¹⁾.

وكانت بداية هذه الشكوك مع الحاكم العام ديغيدون أو حاكم مدني بالجزائر، والذي أعلم مصالحه في ماي 1873 أنه يرفض تسهيل شروط أداء فريضة الحج، وذلك لأسباب سياسية، عبر عنها كما يلي: لقد أثبتت التجربة أنهم يعودون إلينا أكثر تعصبا من ذي قبل وأقل استعدادا للرضوخ لهيمنتنا⁽²⁾، وهو الأمر الذي يعكس مدى تخوف سلطات الاحتلال من أداء هذه الشعيرة، كونها تساهم في الانفتاح على الأفكار المعادية للسياسية الاستعمارية سيما وأن هذه المرحلة بدأت تشهد انتشار الأفكار الإسلامية النهضة ببلاد المشرق والمناهضة للهيمنة الأوروبية كما هو الشأن بالنسبة لفكرة الجامعة الإسلامية.

ومع مجيء الحاكم العام شانزي تغيرت هذه السياسية بعض الشيء، حيث رخص بالحج سنة 1873، وسافر الجزائريون في أعداد رآها المعاصرون كثيرة، وهي 1500 حاج، ثم توقفت الرخصة سنتي 1874 و1877، للأسباب المعتادة وهي وقوع الوباء في كل من طرابلس والحجاز والحروب في الدولة العثمانية، مع الترخيص له في 1875 و1876 و1878، والمعروف أن حركة الهجرة الجماعية أحيانا، وقعت خلال السبعينات، وكانت السلطات الفرنسية تمنع ذلك خشية تشويه سمعتها في العالم الإسلامي⁽³⁾، وفي هذا السياق يذكر أجرون أن الحاكم العام شانزي أبدى ومصالح إدارته براعة نسبية في معالجة قضية الحج، حيث كان الترخيص للحج أو منعه يتخذ بذكاء وروية⁽⁴⁾، وليس مستبعدا أن يكون وراء ذلك تلك الاعتبارات الأمنية المحضة مثلما تعامل مع غيرها من الشؤون الدينية.

1- هواري قبايلي، مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر 1894-1962، إشراف: بوعلام بلقاسمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2013، 2014، ص: 23، 24.

2- روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 01، ص: 554.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 403.

4- روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 564.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومما يؤكد تعامل السلطات الفرنسية مع قضية الحج على أنها قضية سياسية أكثر منها دينية، إصدار ذلك المنشور بتاريخ 06 جويلية 1880 على عهد الحاكم العام قريفي الذي يقضي بتقليص عدد الحجيج قدر الإمكان، وبكيفية تمكن من اجتناب انخراطهم في الطرق الدينية التي تجهر بعداوتها للهيمنة الفرنسية، وبكيفية تمكن من إجهاض أية فرصة تسمح بنسج علاقات مع اللاجئين إلى البلاد الإسلامية، وحسب تعبير أجرون، فإن الأمر كان يتعلق بصفة أخص، بالحيلولة دون الأسفار السرية للأشخاص الذين لم يرخص لهم بأداء فريضة الحج، وقد وجدت باريس أن صيغة المنشور تفتقر إلى بعض الليونة، وهو ما اضطر قريفي لتعديل صياغته وكتب إلى المسؤولين الإداريين، أنه لا ينبغي تقليص عدد الرخص فقد يكون لذلك عواقب وخيمة⁽¹⁾ ورغم ذلك تم منع الحج بطرق ملتوية سنة 1881 من ضمنها التحجج بالوباء الذي ضرب بلاد الحجاز، وكان الوباء هو الراهة التي يرفعها الفرنسيون لإقناع عامة الناس برفض الرخصة، سيما وأن هذه السنة شهدت ثورة بوعمامة وفي هذه السنة أيضا كان القنصل الفرنسي روستان في الشام يحذر من الجمعيات السرية في البلاد الإسلامية، فمنع الحج في هذا الموسم كونه كان مرتبطا بالكثير من التطورات⁽²⁾. هذا دون أن نغض الطرف على تلك النظرة السلبية التي كان يحملها قريفي تجاه الحج، وشأنه في ذلك شأن مختلف الحكام العامون الذين كانوا يرون في الحج على أنه مجرد طقس جاهلي بعيد عن العقل ولا يزيد إلا من تعصب الجزائريين نتيجة مخالطتهم العناصر الحساسة والخطيرة بالحجاز، وهو ما عبر عنه بقوله "إنكم تعلمون في الواقع، أن التعصب غالبا ما يكون في الحج إلى مكة، إن الأهالي عاطفيون ومفرطون في الإثارة"⁽³⁾ وفي تعليق الباحث الفرنسي Luc Chantre على هذه النظرة، يضيف أن ذلك بدى حتى من خلال المنشور الصادر في 04 يونيو 1883 حيث تم الاعتراف بذلك التعصب الذي هو بلا شك العقبة أمام عملية الحج، وكثيرا ما تمرر السلطات المحلية هذا المفهوم إلى مستواها لدرجة أن محافظ وهران قال سنة 1907 "كان من الأفضل في رأيي عدم السماح لمواطنينا المسلمين ليذهبوا إلى الحج ويؤججوا تعصبهم في بؤر الاسلام"⁽⁴⁾.

1- روبر أجرون، المرجع السابق، ص: 564.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 404.

3- Luc Chantre, Le pèlerinage à La Mecque à l'époque coloniale (1866-1940): France – Grande-Bretagne – Italie, Sous la direction de M. le professeur Jérôme GREVY These Pour l'obtention du grade de Docteur De L'Université De Poitiers de sciences humaines et arts, France:Centre de recherches interdisciplinaires en histoire, art et Musicologie, Soutenue le 19 octobre 2012 devant le jury, V:01 , p: 147.

4-Ibid. p: 147.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما على عهد الحاكم العام تيرمان فإن الحج لم يقع فيه إلا قليلا رغم طول الفترة 1882-1891، والحجة المعتادة والواهية هي وجود الوباء وتوتر الجو الدولي، ثم أضيف إلى ذلك عدم استعداد السفن الإنكليزية لحمل الحجاج، والحقيقة أن تيرمان كان له وجهان ففي الظاهر كان يلجأ إلى ما سبق ذكره، وفي الباطن كان يوصي المسؤولين بعد الترخيص للحج نظرا للأخطار التي ترجع منه على المصالح الفرنسية⁽¹⁾، والواقع أن تيرمان كان يمثل قمة التعصب والكره للمسلمين وفي ظل حكمه زادت معاناة الحجاج الجزائريين، ففي سنة 1886 أدى جشع قائد السفينة Queteur إلى تماطله في الوصول إلى جدة وفوت عليهم فرصة الحج بعدما طالبهم بتكاليف إضافية، وفي نفس السنة قامت السفينة البريطانية Somali برمي ثلاث ركاب في عرض البحر بعد أن تسللوا إلى السفينة بطريقة غير شرعية، كما قامت سفينة Inventy التي كانت تقل حوالي 883 حاجا، بإلقاء حوالي أربع جثث منهم بدعوى إصابتهم بالوباء، دون أن تحرك السلطات الفرنسية ساكنا أمام هذه التجاوزات المتكررة ما عدا تغيير السفن⁽²⁾.

وللإشارة، فإن السلطات الفرنسية عندما كانت تصرح بتنظيم رحلة الحج فإنها تقرر إخضاع العملية لوقتها الخاص، حيث ترغب في قصر إقامة الحجاج بالحجاز على أداء الشعائر الدينية فقط، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بتجنب أي اتصال مع المسلمين في الحجاز على الرغم من أن مساحات التعبير السياسي في الواقع أكثر من محدودة، ويتم تشجيع هذا التخفيض في مدة الإقامة من خلال تحسين أداء السفينة، لكن ظروف الإبحار دائما تبقى سيئة في الغالب، وهو ما يجعل الحجاج يستسلمون ويروا في ذلك اختبارا إضافيا وزيادة في الزهد الروحي الضروري في هذه الرحلة الطويلة نحو الله، وبطبيعة الحال فإن الإدارة المنظمة للرحلة لا تشاركهم هذا الشعور، وقد عبر عن ذلك الدكتور Jousseaulme بسخط عام 1893 عندما قال " هل من المنطقي، أن السفينة المصرح لها بنقل تسعمائة مهاجر إيطالي كحد أقصى إلى أمريكا، تعتبر كافية لنقل ألف وخمسمائة عربي؟ بمقارنة الظروف الصحية للمهاجرين والحجاج، نرى أن هؤلاء محرومون من جميع النواحي⁽³⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 404، 405.

2- قبائلي هوارى، مسألة الحج في السياسة الاستعمارية، ص: 140.

3 - Luc Chantre, Se rendre à La Mecque sous la Troisième République, ontrôle et Organisation des déplacements des pèlerins du Maghreb et du Levant entre 1880 et 1939, Cahiers de la Méditerranée, Migration et religion en France (Tome 2), Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, 2009, v78, p:05.

الفصل الثاني: أسس ومراكز التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذا وكان تيرمان يعرف أن المنع الرسمي للحج غير مأمون العاقبة ولذلك كان يلجأ إلى التحايل، وكان يرى في الحج وسيلة سياسية معادية، ولذلك جعل الترخيص به مقصوراً على الحاكم العام نفسه، وفي سنة 1884 احتج بثورة المهدي ضد الإنكليز في السودان لمنع الحج⁽¹⁾، وفي سنة 186 سلم لبعض الأعيان جوازات سفر في أجواء احتفالية حتى يبرز حسن نوايا السلطة، وصادف أن أفضى السفر إلى رفع تظلمات عديدة لأن البواخر الإنكليزية قد انتهجت مسارا لم يكن في الحساب لكي تكتمل تعبئتها من جديد⁽²⁾، وقيل أن عددا من الحجاج تمكن من أداء الفريضة سنة 1888، ثم منع الحج تماما إلى غاية سنة 1891 حين سافر 1500 حاج، بعد أن اشترط عليهم توفير المال للتذكرة ذهابا وإيابا⁽³⁾.

ومع بداية حكم جول كامبون شهدت عملية الحج نوعا من الانسيابية في أدائها، سيما وأن هذا الأخير انتهج سياسية مغايرة لسابقه ولو قليلا، إذ كان أقل تعصبا وأكثر انفتاحا على الأهالي مثلما فعل مع الطرق الصوفية والزوايا، وقد سمح في عهده بالحج وزاد عدد الحجاج إلى أن وصل إلى 1500 حاج سنة 1891 ثم قفز العدد إلى 1771 وعرف ارتفاعا غير مسبوق سنة 1893 حيث وصل العدد إلى 7000 حاج، وبذلك عرف عهد كامبون تنظيم الحج أربع مرات من أصل سبعة⁽⁴⁾، ويذكر أجرون أن إدارة كامبون أعربت عن تسامح كبير في هذا الشأن، أين تم الترخيص بأداء فريضة الحج خلال سنوات 1891 و 1892 و 1893 ثم أعيد تنظيمها بقرار من وزير الداخلية في أبريل 1892، وبغرض مجابهة الأمراض المعدية فرض على شركات النقل البحري الالتزام بعدد من الشروط، كما فرض على الحجاج السفر إجباريا على متن السفن الفرنسية، حيث يجدون رفقتهم طبيبا مسلما، ورغم ذلك فإن موسم 1893 شهد كارثة صحية فظيعة، حيث مات حوالي 2000 حاج جزائري من أصل 7000 حاج بسبب حمى الكوليرا والإرهاق وغير ذلك، وهو الأمر الذي دفع السلطات إلى فرض شروط تنظيمية جديدة⁽⁵⁾، ويبدو أن تطبيق اللائحة الجزائرية لسنة 1894 قد ساهم في تحسن نسبي لظروف السفر، رغم بقاء العديد من التجاوزات والانتهاكات التي لا يمكن حجبها⁽⁶⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 405.

2- روبر أجرون، المرجع السابق، ص: 579.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 405.

4- هوارى قبائلي، سياسة فرنسا الدينية في الجزائر، تأطير فريضة الحج أنموذجا 1894-1939، المجلة الجزائرية للمخطوطات، 2015، ع: 12، ص: 266.

5- روبر أجرون، المرجع السابق، ص: 924.

6- Luc Chantre, Op.cit, P: 05.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد جاءت لائحة سنة 1894، بعد سلسلة استهجانات صدرت من مختلف الدول والشخصيات العربية وخاصة الصحافة، حول التضييق غير المبرر على الحجاج الجزائريين ومنعهم من أداء ركن من أركان الاسلام باعتبار أن فرنسا كانت الدولة الوحيدة التي تمنع الحج، غير أن فرنسا قامت متحججة بالظروف الصحية وأصدرت عن طريق الحاكم العام جول كامبون مرسوم قانون ينظم عملية الحج بتاريخ 10 ديسمبر 1894 والذي جاء بناء على تقرير الندوة الدولية للصحة المنعقدة في باريس بتاريخ 03 مارس 1894⁽¹⁾ وكانت الدولة العثمانية المتهم المباشر في هذه الندوة، واقترح المندوب الإيطالي إقامة الحجاز تحت المراقبة الدولية، كما نصت على اخضاع الحجاج لمزيد من المراقبة الصحية والفحص الشامل أثناء الصعود لوسائل النقل، مع منع المصابين أو المشكوك من السفر⁽²⁾.

ويمكن القول أن قرار 1894 يعتبر أول قرار رسمي منظم بصفة قانونية لرحلة الحج رغم الشروط الثقيلة التي فرضها على الحجاج، حيث سيستفيد منه فئة محظوظة من الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية، إذ اشترط الترشح للحج لمن لم تثبت ضده أي أعمال معادية للسلطات الفرنسية، وبذلك سيحول القرار الحاج الجزائري حسب الشروط المتوفرة في المترشح للرحلة إلى رجل لا يشكل خطرا بأي حال من الأحوال على المصالح الفرنسية، بعدما يتأكد من خلو صحيفته القضائية من أي جريمة أو جنحة أو جنائية ضد الفرنسيين، واستخلاصه جميع الالتزامات الضريبية، ولذلك اعتبر الذهاب للحج في هذه الفترة لا يتأتى إلا للميسورين والعملاء⁽³⁾.

والواقع أن ظروف أداء فريضة الحج استمرت على ما هي رغم بعض التحسينات التي جاء بها جول كامبون، فمنظور السلطات الفرنسية لهذه الشعيرة بقي دوما منظورا سياسيا وبحاجة إلى الكثير من الضبط والتقييد حتى لا يؤدي الأمر إلى تطورات خطيرة بالمشهد السياسي في الجزائر، خاصة وأن هذه الفترة شهدت الكثير من الأحداث الهامة والحساسة بالنسبة لفرنسا على الصعيد الدولي، وهو الأمر الذي جعلها دوما تتعامل مع الحج بكثير من التحفظات، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هل بقيت تلك النظرة إلى الحج نفسها خلال القرن العشرين، وخاصة على عهد الحاكم العام جوناو الذي جاء بسياسة الانفتاح والتقرب من الأهالي أكثر من سابقه؟

1- سعاد مصطفى، المرجع السابق، ص: 22.

2- Luc Chantre, Le pèlerinage à La Mecque à l'époque coloniale, Op.cit, P: 168.

3- قبائلي هواري، مسألة الحج في السياسة الاستعمارية ...، ص: 143، 144.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

طبقا للتوصيات التي قدمها بعض الرحالة والإداريين الفرنسيين الذي زاروا بلاد الحجاز وعلى رأسهم جيرفي كورتيلمون⁽¹⁾ وبروفاش، سارت الأمور على عهد جونا بنوع من التسامح مع الجزائريين في أداء فريضة الحج، حيث رخص لذلك سنة 1907 وقامت الإدارة بالتزاماتها الدينية نحو الجزائريين، ونشرت الجرائد ذلك في أكتوبر من نفس السنة، وصدرت الشروط التي يتحتم على الحجاج الخضوع لها ومن ضمنها:

- الحصول على جواز سفر من سلطات العمالة (الولاية).
- تبرير حيازة مبلغ مالي قدره 1000 فرنك.
- إحضار كفيل أو ضامن قادر على الوفاء بالدين، يقطن في نفس البلدية ويلتزم بعقد رسمي بتسديد السلفة عند الاقتضاء⁽²⁾.

غير أنه بعد بضع أشهر تغير الموقف فجأة، وأعلن نفس الحاكم عن منعه الحج سنة 1908، وسواء كان المنع لأسباب صحية كما جاء في الإعلان أو لأسباب أخرى، فإن الناس لم يصدقوا الرواية الرسمية وظهرت حالة تضرر كبيرة، كما أن تطور الأوضاع في تونس والدولة العثمانية في نفس الفترة ساعد على التفكير في أن المنع ليس لأسباب صحية ومن جهة أخرى أصبحت مصر مهددة أيضا حيث ظهرت الكوليرا في دمياط، وأمام كل هذا قرر الحاكم العام جونا تراجع عن قراره⁽³⁾، وهو الأمر الذي يعكس خوف الفرنسيين من الحجاج الجزائريين من أن يتأثروا بالاضطرابات الحاصلة في العالم خاصة الإسلامي منه، وما يؤكد ذلك هذا هو أنه في سنة المنع هذه حج من المغرب الأقصى قرابة 7878 حاج، فكيف يتم منع الجزائريين من الحج بسبب الأمراض ويسمح للمغاربة؟ وبالتالي فالسبب سياسي بحت وهو الخوف من الجزائريين الذين قاموا في هذه السنوات بهجرات كبيرة نحو المشرق حيث بلغ عددهم حوالي 18 ألف جزائري في الشام و10 آلاف في فرنسا، مما أدى بالسلطات الفرنسية إلى مراجعة سياستها بخصوص الهجرة، وتصدر قرارا بمنع الهجرة قبيل الحرب العالمية الأولى، ويدخل منع الحج في هذه الاستراتيجية الشاملة لحصار الجزائريين عن العالم العربي والإسلامي⁽⁴⁾.

1- صاحب كتاب *Mon voyage à La Mecque* قيل عنه أنه اختص بالدراسات الإسلامية، وكان يكتب ويدرس الفن بالجزائر العاصمة، وأنه ألف كتابا عن تونس والجزائر ومصر والمغرب، وكان قد سافر إلى طنجة ومنها إلى إستانبول ونشر رحلته في خمس مجلدات، وكان ينوي نشر الجزء السادس من كتابه عن مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتكتفي الكتب الفرنسية بإشارتها إلى أن جيرفي قد حقق هدفه وزار مكة سنة 1894 ونشر عنها كتابا بعنوان "رحلة إلى مكة"، ينظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، ج: 05، ص: 40.

2- جاكز لحسن، المرجع السابق، ص: 247.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص: 409.

4- سعاد مصطفى، المرجع السابق، ص: 23.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما بعد الحرب العالمية الأولى، فقد أظهرت السلطات الفرنسية موقف الحياد الصارم تجاه أداء فريضة الحج، لا تشجيع ولا منع، لكن مع بعض التحفظات التي تهدف إلى ضمان عدم الانفلات، كحظر الحج عن طريق البر واشتراط المدخرات الكافية وكذلك الوديعة بالإضافة إلى جواز سفر ساري المفعول، وأخيرا الالتزام بالتدابير الصحية، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تأتي على حساب سياسة الردع السرية⁽¹⁾، وهكذا وبالتدرج تحول الحج الرسمي إلى مسرحية سياسية، حيث كانت الإدارة هي التي تنظمه وتشرف عليه وتختار عناصر الحجاج من الأعيان المعروفين لديها، وتصدرهم وتجعلهم يتفوهون بعبارات الشكر والثناء والموالاة، وكانت تخلط بين رجال الدين والدنيا، بل كانت تجمع بين أعيان تونس والمغرب والجزائر، ومن ثمة أصبح الحجاج المختارون في الواقع سفراء لفرنسا⁽²⁾.

وفي سنة 1917 أنشأ الفرنسيون جمعية الأحباس⁽³⁾ والأماكن المقدسة الإسلامية وكان الهدف منها جلب المسلمين وإرضاءهم خلال الحرب، وكان رئيسها هو قدور بن غبريط⁽⁴⁾، وكانت الجمعية هذه وسيلة أيضا للتدخل في الحجاز وفلسطين بعد أن شعرت فرنسا أن الإنكليز قد خططوا لحصر الفرنسيين في لبنان وسورية فقط، فكانت الأوقاف والأحباس وسيلة سياسية لنشر التأثير الفرنسي في مناطق التأثير الإنكليزي، وكان بن غبريط من رجال الإدارة الفرنسية المخلصين، وكان بنعت على أنه من أنصار التقدم والتدرج السياسي، وفي هذا النطاق رشح لعمادة وإمامة مسجد باريس عند افتتاحه سنة 1926 وكان هذا الجامع وسيلة سياسية أيضا قبل أن يكون مؤسسة دينية⁽⁵⁾.

1- Luc Chantre, *Se rendre à La Mecque sous la Troisième République*, Op.cit, P: 08.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص: 411.

3- للإشارة فإن جمعية الحبوس هذه واجهت أكثر من مرة نقصا في عدد الحجاج وذهابهم عنهم بمعزل، مما جعل من المستحيل تنظيم أي رحلات، كما أوكلت لها مهمة الموافقة على شركات الرحلات، وترتيب أنشطة الفنادق في مكة المكرمة، وتنظيم أمور الحج بصفة عامة، ينظر:

- Luc Chantre, Op.cit, P: 09.

4- ولد سنة 1873 في سيدي بلعباس من أصل تلمساني، درس بثانوية الجزائر ثم بجامعة القرويين بفاس، عمل كقاض بالجزائر وغادرها إلى المغرب منتقيا إلى فريق تحرير جريدة السعادة، مكنته لغته المزوجة سنة 1893 من العمل كمترجم لدى مفوضية فرنسا في طنجة، حصل على الجنسية المغربية سنة 1894 وأصبح مديرا للتشريعات العلوية ثم وزيرا وعين سفيراً لباريس وسان بترسبورغ، وفي 1901 كان مع الوفد الفرنسي في ترسيم الحدود، ترأس البعثة الدينية الفرنسية التي وجهتها فرنسا سنة 1916 إلى الحجاز لمساعدة الشريف حسين في مكة، كما عين رئيسا لجمعية أحباس الحرمين سنة 1917 وهي الجمعية التي عهد إليها كذلك بناء المعهد الإسلامي وجامع باريس من بدايته إلى تدشينه 1922-1926 وعين مديرا له حتى تاريخ وفاته 06/ 30/ 1954 ينظر: الحاكم بن عون، المرجع السابق، ص: 156، 157.

5- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 411.

الفصل الثاني: أسس ومراكز التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذا وتواصلت إجراءات تنظيم الحج وفق القوانين السابقة، غير أن فترة الثلاثينات كانت أقل الفترات تقييدا في ظل التنظيم الرسمي للحج، مع أن أعباء السفر زادت بحدة حيث جاء في قرار 15 جويلية 1937 إلغاء العمل بدفتر الحاج، ووجوب دفع ألف فرنك على الحاج، لكن المبلغ الواجب أن يكون بحوزة الحاج ارتفع إلى 5000 فرنك وبسبب ذلك قل عدد الحجاج بشكل كبير، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية انقطعت كل الاتصالات ووسائل النقل وعاش العالم ظرفية الحرب، مما تسبب في توقف تنظيم الحج خلال سنتي 1941 و1942، ليتم في سنة 1943 إرسال بعثة رسمية مكونة من بعض الأعيان عبر رحلة جوية لأول مرة في تاريخ الحج، وفي نفس الأجواء تقريبا سافرت البعثة الجزائرية للمشاركة بشكل رمزي في الحج خلال سنوات 1944، 1945، 1946⁽¹⁾.

ويؤكد الأستاذ أبو القاسم سعد الله أنه ضمن هذه الرحلات، كانت قائمة الحجاج من أولئك الذين رضيت عنهم السلطات الفرنسية، من أمثال شيخ العرب وزعيم الميعاد الخيري بوعزيز بن قانة، وابن علي الشريف، وغلان الله محمد، وقاضي تلمسان، والباشا ابن شنوف، والباشا سماتي، وبعد أداء الحج جاء وفد منهم إلى الحاكم العام لوبو Lebeau لشكر فرنسا في شخصه، ووجدوا بن غبريط في استقبالهم، ومدير الشؤون الأهلية ميو، وقيل أن الملك عبد العزيز قد منع أي دعاية في الحج مهما كان مصدرها، ومهما كان الأمر فإن الحج الرسمي أصبح منظما، وكان يرافق الحجاج وفد من الأطباء أيضا، ولا يخلو التنظيم من التجسس على الحجاج وأفكارهم من جهة، والتجسس على حال المسلمين في الحج من جهة أخرى، وكانت دائما وراء ذلك حاجة فرنسية⁽²⁾.

وقد استمر الحج على هذا النحو خلال الخمسينات، ولعل الموسم الأكثر تميزا خلال هذه السنوات، ذلك الذي حضرته الشيخ البشير الإبراهيمي عام 1952 أين حظي باستقبال حافل من طرف السلطات الحجاز، التي تحملت تكلفة الإيواء والإقامة وخصصت له سيارة من سيارات العائلة الملكية، كما استضافه أحد كبار العلماء أثناء إقامته بجدة، وتشير الوثائق الأرشفية الفرنسية على أنه نظم له محافل في مكة والمدينة ألقى خطبا بمستوى أدبي وعلمي رفيع وأكدت التقارير الفرنسية أن خطباته كانت معتدلة، كما منحه الملك السعودي حوالي 1000 جنيه إسترليني، ووعدته بإرسال كتب دينية وثقافية لإثراء مكتبات الجمعية⁽³⁾.

1- قبائلي هوراي، الحج في السياسة الاستعمارية ...، ص: 170.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 413، 414.

3- قبائلي هوراي، مسألة الحج في برنامج الحركة الوطنية ...، ص: 594.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي تعليقه على هذا الموسم ذكر الشيخ البشير الإبراهيمي تلك التجاوزات من قبل الإدارة الفرنسية في تنظيم عملية الحج حيث كتب قائلا " سكتنا متعمدين عن المهازل التي جرت في حج هذه السنة، فلم نبادرها بالنقد جزئية، ولم نعالجها بالتجريح واحدة واحدة... كان المتفائلون يظنون - وبعض الظن إثم - أن الحكومة تنفض يدها من مسألة الحج في هذه السنة، فإن لم تنفض يدها بالمرة صححت أخطاءها القديمة، وعدلت آراءها السقيمة، ووسعت الدائرة وخففت الشروط، ولم تتمسك إلا بما هو حق لا ينتقده أحد مثل التلقيح وتحديد العوض النقدي" ويضيف قائلا " يتحكم الاستعمار الفرنسي في الحج ويجري عليه الأعباء حتى يخرج عن حقيقته الدينية التي هي معاملة بين المسلم وربه إلى مساومة تجارية سياسية أحد طرفيها الدين والضمير" (1).

ويبدو أن الشيخ كغيره انزعج من تلك الشروط التي تفرضها إدارة الاحتلال والتي وصلت حد التضيق والتنفير من هذه الشعيرة، خاصة ما تعلق بالترشح لأداء هذه الفريضة ومنها البراءة من التهم والإجرامات المدنية والسياسية، حيث عبر عن ذلك بقوله " أياكون الإجمام المدني مانعا للحج؟! أياكون الإجمام السياسي مانعا للحج؟ ما هو الإجمام المدني، إنه السرقة وأكل أموال الناس بالباطل وشهادة الزور، إلخ، ولا نقول الزنا وشرب الخمر والقمار، لأن قوانين الاستعمار تبيحها وتعدها من الحلال ولا تعاقب عليها ولا تعدها من الإجرامات المدنية.... ثم ما معنى الإجمام السياسي؟ إنه حب الوطن والعمل على نفع أبنائه... إننا مع الاستعمار على طرفي نقيض في تفسير كلمة " المجرم " ... وزاد الحمأة امتدادا ما صحب حج هذه السنة من فوضى في الإجراءات واختلاف بين الإدارات..." (2).

والشاهد في الأمر، أن تعامل الإدارة الفرنسية مع قضية الحج بقي خاضعا للمصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية حتى عشية الثورة التحريرية، دون مراعاة مصالح الحجاج الجزائريين، بل كانت تهتم بحجيج الأعيان رغم أن الإعلانات الرسمية كانت ذكر أن عدد الحجاج عامة كان يتجاوز الألف حاج (3) ومن هنا يتبين أن السلطات الفرنسية استغلت هذه الشعيرة استغلالا سياسيا بالدرجة الأولى، سواء عبر التضيق على عامة الناس درء لاحتكاك مع غيرهم من الحجاج وتقاديا للإضرابات السياسية بالجزائر، أو عبر الدعاية لنفسها عن طريق الأعيان الذين كانت تختارهم خلال الرحلات الرسمية المنظمة، والذين كانوا بمثابة السفراء لها، يدافعون ويروجون لها أكثر من مصالح الدعاية الفرنسية نفسها.

1- البشير الإبراهيمي، آثار الإمام، جع: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الوعي، 2016، ج: 03، ص: 73، 75.

2- المصدر نفسه...، ص: 75، 76.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 414.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

د - تفكيك المؤسسة الوقفية وتصفيتها:

لا يختلف اثنان في كون الأوقاف أو الحبوس من أهم المظاهر التي عرفت بها البلاد الإسلامية منذ تاريخها الأول، والتي ساهمت بشكل فعال في ازدهار المجتمعات الإسلامية والنهوض بمختلف مناحي الحياة فيها، كونها نوعا من أنواع الصدقات التي شرعها الإسلام وندب إليها، لفائدتها الكبيرة وانعكاساتها الإيجابية على الفرد والمجتمع، وهو ما جعلها على مر الأزمنة والأمكنة تحظى بالكثير من الرعاية والاهتمام سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وعلى غرار البلدان الإسلامية المختلفة، شهدت الجزائر حضورا لا بأس به لظاهرة الوقف خاصة خلال العهد العثماني، أين برزت مكانتها الاجتماعية والاقتصادية في تلبية حاجيات المجتمع، عبر رعاية مختلف الفئات المجتمعية وخاصة الهشة منها كالفقراء والأيتام والأرامل وغيرهم، وكذلك عبر تحقيق الاستقلالية الاقتصادية وحفظ الثروات وتنميتها لتحقيق المنفعة العامة والخاصة، فأوضحت بذلك من أهم المؤسسات التقليدية في الجزائر وركنا من أركان التنمية فيها.

هذه الوضعية التي سرعان ما بدأت في الانهيار والاندثار مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، كما هو الحال لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، إذ كان للاحتلال أثر سلبي كبير على قطاع الأوقاف بالجزائر، في محاولة بئسة منه لطمس الهوية العربية الإسلامية للجزائر، نظرا للدور الكبير الذي لعبته مؤسسة الوقف في المحافظة على مختلف مقومات الأمة الجزائرية⁽¹⁾، ناهيك على أنها كانت جهازا إداريا قائما بذاته ووسيلة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للجزائريين، وهو ما جعل قادة الجيش الفرنسي يعملون على مراقبة المؤسسات الوقفية والاستلاء عليها وتصفيتها تدريجيا⁽²⁾، وقد أكد ذلك العديد من الكتاب الفرنسيين ومن ضمنهم الكاتب Blanqui الذي كان يرى أن الأوقاف أو الحبوس تشكل إحدى العقبات التي تحول دون الإصلاحات الكبرى القادرة وحدها على تطوير المناطق التي أخضعتها قوة السلاح وحولتها إلى مستعمرة حقيقية⁽³⁾.

1- دهيلى سمير، الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه: إشراف عمر شعبان، جامعة الجلفة: قسم العلوم الاقتصادية، 2019-2020، ص: 144.

2- يمانى ليلي، أهمية الاستثمار الوقفي ودوره في تخفيف مشكلة الفقر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف بن منصور عبد الله، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، 2015-2016، ص: 224.

3 - Adolphe Blanqui, Algérie. Rapport sur la situation économique, w. Coquebert, Paris, 1840, p28.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وأمام هذا عملت السلطات الفرنسية جاهدة على إصدار سلسلة من القرارات والمراسيم التي تنزع صفة الحصانة عن الأملاك الوقفية⁽¹⁾، فمُنذ اللحظات الأولى للاحتلال الفرنسي وقع الغدر بالمادة الأساسية في اتفاق الجزائر، وهي المادة التي تنص على احترام الأملاك والدين الإسلامي والعادات والرخ، حيث استولى المحتلون الفرنسيون على ما أسموه بأملاك البايلك أو الدولة الجزائرية، ثم على أملاك أخرى سموها أملاك الأتراك، وبعد أقل من شهرين أصدروا قراراً نص على وضع جميع الأملاك الدينية وبنائاتها في يد أملاك الدولة الفرنسية (الدومين)⁽²⁾، وهكذا دخلت الجزائر في قبضة الأخطبوط الجائع الذي رأى المال في يد السكان جريمة يعاقبون عليها، ولقد كان على الجزائريين أن يحتجوا على هذه الإجراءات التعسفية ومصادرة أملاك آبائهم وأجدادهم وحرمانهم من حقوقهم الشرعية ومن تراثهم الديني ولكن كانت الكلمة للقوة⁽³⁾.

فالسُّلطات الفرنسية سعت إلى الاستحواذ على الأملاك العقارية بما فيها الأملاك الوقفية التي كانت تسييرها مؤسسات وقفية، وعندما لاحظت انتشارها الكبير دفعها ذلك للقيام بعدة محاولات للاستيلاء على هذه الأملاك، سيما وأنه كان في نظر المشرع الفرنسي أن أملاك الحبوس هي وسيلة في خدمة المؤسسات الدينية وأسلوب يحمي الثروة من المصادرة والحجز في ظل الحكم التعسفي، كما أنها طريقة تقصي المرأة من الميراث وعلى هذا الأساس رأت السلطات الفرنسية في الحبوس جبهة اقتصادية يجب القضاء عليها وسن مجموعة قوانين تعمل على تجريد الاحباس من ملاكها⁽⁴⁾، والجدير بالذكر هنا أن هذه النظرة جاءت بعد عديد من الدراسات والأبحاث في حقل المؤسسات الدينية ومن ضمنها الأوقاف، والتي عرفت من خلالها سلطات الاحتلال مدى أهمية هذه المؤسسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية عند الجزائريين، فضلاً عن دورها الديني نظير من تقدمه من خدمات عديدة للمؤسسات التعليمية والتعبدية كالمدارس والكتاتيب والمدارس والزوايا.

1- فارس مسدور، بركات منصور، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف، مجلة أوقاف، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2008، ع: 15، ص: 78، 79.

2- سعت الإدارة الفرنسية بشكل متواصل إلى أن تضع تحت يدها رصيداً عقارياً يمكنها من تنفيذ مشاريعها الاستيطانية في الجزائر، وذلك بدومنة Domanialisations أقصى ما تستطيع من الأراضي والعقارات أي بضمها إلى ملكيتها ودوميتها الخاص وإخضاعها للقانون الفرنسي، وقد طبقت من أجل ذلك وسيلة مزدوجة تتغير حسب الظروف والاحتياجات، فقد كانت تستغل أي مقاومة أو ثورة من السكان ليتبع ذلك بإجراءات مصادرة جماعية أو فردية، وفي الظروف الطبيعية كانت تلجأ إلى أسلوب نزع الملكية بحجة المنفعة العامة. ينظر: بن يوسف محمد الأمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر: 1870، 1830، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف موقفس محمد، جامعة وهران: قسم التاريخ، 2014-2015، ص: 123.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 05، ص: 123.

4- بن داهة عدة، المرجع السابق، ج 01، ص: 418.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والواقع أن هناك هدفين من مصادرة الأملاك على ذلك النحو السريع، الأول سياسي والثاني اقتصادي وهما متصلان إلى حد بعيد، فأما الأول هو خوف الفرنسيين من أن بقاء المسلمين على أملاكهم وخصوصا أملاك الأوقاف التي هي مقدسة عند الجميع، سيجعل وكلائها ومفتيها زعماء دينيين سياسيين معارضين للوجود الفرنسي، وهي قوة لم يحسب لها الفرنسيون حسابا عند توقيع الاتفاق مع داي الجزائر، والثاني أن بقاء تلك الأملاك في أيدي المسلمين سيبقيهم أغنياء مستغنيين على السلطة الجديدة ولن يحصل الفرنسيون الذين رافقوا الجيش والتحقوا به على طريقة لشراء الأملاك والاستقرار في الجزائر، وتذكر المصادر الفرنسية ذلك بكل وضوح، بينما تأميم الأملاك يسهل عملية نقل الملكية ويفقد المسلمين مصدر ثروتهم الاقتصادية والعلمية وقوتهم السياسية ويحقق هدف الاستعمار⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى، كل ما يذكر عن أسباب مصادرة أملاك الوقف لا يخلو حتما من تلك الصبغة الدينية البحتة التي تهدف إلى ضرب الإسلام على وجه التحديد وهدم قوامه المتمثل في المؤسسة الدينية القائمة على أموال الأوقاف، بداية من الإنشاء إلى التسيير وكذلك أجور رجال الدين، وفي هذا السياق يورد الأستاذ سعد الله تصريحاً للسيد ديفوكس Divox أحد المعاصرين لعمليات مصادرة الأوقاف في الجزائر، حيث يقول أن وراء ذلك - أي مصادرة الأوقاف - أفكاراً معادية للدين عموماً جاء بها الفرنسيون المتأثرون بثورتهم سنة 1789، وهي أفكار مضادة لرجال الدين من جهة ومضادة للتعصب الإسلامي من جهة أخرى، وأضاف قائلاً " إن وضع الأوقاف في الجزائر يشبه وضع أملاك رجال الدين في فرنسا قبل الثورة، لذلك كانت الإدارة الفرنسية حريصة على أن لا يكون لرجال الدين دخل خاص، بل يجب أن يكون كل شيء تحت يد الإدارة نفسها⁽²⁾ .

ومهما اختلفت الأسباب والدوافع وراء مصادرة الأملاك الوقفية، إلا أنه يتضح لنا أن الهدف الرئيسي وراء ذلك هو السيطرة على الشعب الجزائري بإحكام، وإدخاله في حالة من التبعية والخضوع التي تتجاوز الجانب الاقتصادي والاجتماعي إلى الجانب الديني، فيبقى الفرد الجزائري لصيقاً على الدوام بالإدارة الفرنسية، ولعل ما حدث مع كثير من رجال الدين الرسميين كما أشرنا سابقاً خير دليل على ذلك، حيث استسلم جلهم للإدارة الاستعمارية بعد الجمود الذي أصاب المؤسسات الدينية نتيجة انقطاع أموال الوقف، فأصبحوا وسيلة صائغة يوجهها المحتل متى يشاء وكيفما شاء، وربما نفس الشيء ينطبق على عامة الشعب.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1900، ج 01، ص: 76.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 05، ص: 159.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

-قانون وارييه 1873 وتصفية الأوقاف الدينية:

كانت بداية مصادرة الوقف الإسلامي بإصدار مرسوم دي بورمون الذي قضى بمنح صلاحيات للحكومة الفرنسية في إدارة هذه الأوقاف محل الحكومة الجزائرية في تسيير شؤون البلاد لتظهر بعد ذلك مخططات تصفية مؤسسات الوقف منذ 25 أكتوبر 1832 حيث تقدم المدير العام لأملاك الدولة بمخطط عام لتنظيم الأوقاف إلى المقتصد المدني الفرنسي، والذي كانت له صلاحية التصرف في عدد كبير من الأوقاف، ليصدر بعد ذلك مرسوم 31 أكتوبر 1838 ثم تلاه منشور في 24 أوت 1838 الذي قسم الأملاك إلى ثلاث أنواع: أملاك الدولة، الأملاك المستعمرة، الأملاك المحتجرة⁽¹⁾، وجاء بعدهما المنشور الملكي في 21 أوت 1839 الذي صحح وأثبت جميع القرارات التي سبقته⁽²⁾.

وفي السادس أكتوبر من سنة 1843 صدر قرارا يضم وبصفة نهائية كل الأملاك الوقفية التابعة للمساجد والزوايا والمرابطين والمؤسسات الدينية للأملاك العقارية وأنشأت مصلحة لتسييرها، ولم يمض كثيرا من الوقت حتى قلصت مهام هذه المصلحة فتناقصت رقعة نشاطها نظرا لمصادرة الكثير من الأملاك المحبسة من طرف السلطة الفرنسية، حتى لم يبق بها سنة 1844، إلا مكتبا وحيدا للمراقبة يظم أربعة أقسام وهي: قسم سبل الخيرات والمساجد، قسم أوقاف الحرمين، قسم أوقاف الأندلس، قسم بيت المال الذي لم يبق له إلا وظيفة واحدة هي تصفية موارث المسلمين، وفي ظل هذه المعطيات أصبحت إيرادات الأوقاف تحول لصالح الميزانية المحلية، وانتزعت بذلك صفة الملكية من مستحقيها ولم يتم تعويضهم، كما هو الحال عند انتزاع الملكية الخاصة من أجل المنفعة العامة وأخذت على عاتقها مصاريف المساجد والمدارس الإسلامية ولكن دون إيفاء بحاجاته⁽³⁾، ولم يمض وقت كبير حتى تناقصت الأوقاف وشحت مواردها فلم تتجاوز 293 وقفا منها 125 منزلا و39 دكانا و3 أفران و19 بستان و701 فناء والتي قدرت قبل الاحتلال ب550 وقفا⁽⁴⁾.

1- رحمة بريق، عمار بريق، الدور التنموي لمؤسسة الوقف في الجزائر، جامعة سوق هراس: مجلة الباحث، 2020، ع: 03، ص: 116.

2- موسى عاشوري، أساليب الاستعمار في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول الثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، الجزائر: وزارة المجاهدين، 2007، ص: 79.

3- دلالي الجيلالي، محاضرات في قانون الأوقاف، جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم الحقوق، 2017، ص: 42.

4- خالد رمول، الإطار القانوني والتشريعي لأملاك الوقف في الجزائر، دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية مدعمة بأحداث النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2004، ص: 15.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي تعليقه على قرار 1843 والعقارات التي تم الاستيلاء عليها بموجبه، كتب Aumerat "في حقيقة الأمر ضم هذه العقارات إلى الدومان لم يكن سوى مصادرة ما صرح به أول مرة في قرار 08 سبتمبر 1830 والذي أجلت بسبب احتجاج العلماء والمفتين وأئمة المساجد ووكلاء أوقاف مكة والمدينة"⁽¹⁾، هذا وقد استمر إصدار القرارات والمراسيم طيلة الخمسينات من ذات الفترة واستمر انتهاك حرمة الأوقاف والاستيلاء عليها باسم القانون، أما في الستينات فأصدرت سلطات الاحتلال منشورا خاصا بالحبوس وبالضبط بتاريخ 26 أوت 1862 يعتبر الأموال الناتجة عن الجمعيات والمؤسسات الوقفية أملاكاً للدولة، وينص على تحويل أجور الكراء وحصص المزارعة ومداخل العقارات التابعة للأوقاف لصالح الميزانية الإقليمية تعويضا للتكاليف التي فرضتها المادة 44 من مرسوم 27 أكتوبر 1858 وفي محاولة لسلطات الاحتلال مد يدها إلى الأحباس وإلزام مستخدميها بتحويل ريعها لصالح إدارة الاحتلال وحرمانهم من خدماتها أقدمت على وضع قوائم تحصى فيها أملاك الأحباس في مدن وقرى العاملات الثلاث⁽²⁾، ليتم بعد هذا المنشور إصدار القرار المشيخي السابق الذكر والذي كان له انعكاسات خطيرة في هذا المجال.

ومع بداية السبعينات جاء مرسوم 31 مارس 1871 الذي كان عقب ثورة المقراني وقضى بمصادرة جميع أملاك الثائرين ضد الاحتلال مهما كانت صفة هذه الأملاك⁽³⁾، ثم جاء قانون وارني، المؤرخ في 26 جويلية 1873، الذي تطرقنا لها سابقا والذي استهدف الأملاك الوقفية وأتاح الفرصة لتوسيع صلاحيات المراسيم والقوانين السابقة⁽⁴⁾، عبر فرنسة الأملاك وإخضاعها للتشريع الفرنسي، حيث نصت مادته الأولى على أن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر وحفظها والانتقال التعاقدي للممتلكات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع إلى القانون الفرنسي، وما كان هذا القانون في حقيقة الأمر، إلا وسيلة ترمي إلى إخضاع جميع الممتلكات العقارية للقانون الفرنسي دون النظر لأحكام التشريع الإسلامي والأعراف المحلية السائدة⁽⁵⁾.

1-Aumerat, Le bureau de bienfaisance Musulman, R.A, Vol. 43, 1899, p 190.

2- بن داهة عدة، المرجع السابق، ج 01، ص: 418، 419.

3- خيثر عزيز، السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن التاسع عشر، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، جامعة بلعباس، 2016، ع 04، ص: 183.

4- سفيان شبيرة، محمد الأمين بوحلوقة، جرائم الاستعمار الفرنسي على المؤسسات الوقفية دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، 2017، ع: 10، ص: 281.

5- دلالي الجيلالي، المرجع السابق، ج 01، ص: 42، 43.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكما أشرنا سابقاً، فإن قانون وارني قد تضمن ثلاثة أجزاء: الجزء الأول متعلق بالأفكار الأساسية لقانون الملكية العقارية، أما الجزء الثاني تضمن القوانين والإجراءات التي توضح آليات العمل، أما الجزء الثالث فتضمن مجموعة القوانين التكميلية، وقد وضع التقرير الهدف من هذا القانون، والذي يتمحور حول إخضاع الملكية العقارية في الجزائر إلى التشريعات الفرنسية، وجعلها جزءاً لا يتجزأ منها مع تكريس فكرة الملكية الخاصة، وقد أحدث بذلك انقلاباً جذرياً على الملكية الجزائرية، فأصبحت تشهد عدم استقرار وتحولت إلى بضائع للبيع⁽¹⁾، وهكذا كان الحال بالنسبة للأموال الوقفية التي صفت نهائياً بعد إلغاء تصنيف الملكية الوقفية من بين تصنيفات الملكية وتحويل رصيدها إلى ملكية الكولون واليهود وإلى ملكية الدولة⁽²⁾.

وفي تعليق أجرون على قرار وارني يقول "كان قانون 1873 يرمي إلى تطبيق القوانين الفرنسية على جميع المبادلات العقارية المبرمة ليس فقط بين أشخاص ينتمون إلى تشريع مختلف بل حتى تلك التي تبرم بين المسلمين، يعني إخضاع ممتلكات الأهالي إلى نظام الرهن والتسجيل العقاري وذلك وحده كفيلاً، حسب الاعتقاد السائد بإبطال نظام التقاضي التقليدي الممارس من طرف قضاة الذين يعتبرون حماة الأراضي العربية، كان ذلك في نظر المحامين والموثقين بمثابة الهدف الذي يصبو إليه القانون وفعلاً توصلت اللجنة في وقت ما إلى فرض حضور الموثقين في كل المبادلات العقارية التي تتم بين الأهالي وتوصل المشرع باسم فرنسا إلى إلغاء العمل بحق الشفعة الذي كان يرهب الاستيطان⁽³⁾، ويعود قرار العمل بذلك إلى الدوق Aumale الذي التمس أن يحتفظ بهذا الحق لفائدة القبائل على الأقل، وكان يعلم أن التمثيل الجزائري يعترف بما لدى القبائل من فضائل تتعلق بروح الملكية، ولكن رأيه ذلك اصطدم بمعارضة حافظ الأختام Humber الذي فرض مقايضة تتمثل في الاحتفاظ بحق الشفعة باعتباره إخلالاً في الملكية بالإرث" أي الاحتفاظ بالشفعة لفائدة الشركاء في إرث البائع وإقصاء غيرهم، وفي نفس المنظور اقترحت تدابير المادة رقم 07 من المشروع الحكومي الإبقاء على التشريع الإسلامي المتعلق بالميراث، والغريب في الأمر أنه لم يسجل أي اعتراض في الموضوع وغاب عن نظر اللجنة بأن تلك النقطة هي نقطة الوهن التي تؤدي إلى فشل سياسة فرنسا⁽⁴⁾.

1- بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، 2011، 2012، ص: 27، 29.

2- خالد رمول، المرجع السابق، ص: 16.

3- رويبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 01، ص: 152.

4- المرجع نفسه، ص: 153.

الفصل الثاني: أسس ومركّزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وباختصار فإن قانون وارنيه الذي أخضع جميع أراضي الجزائر للتشريع الفرنسي وعمل على إقرار الملكية الفردية قد اعتبر ابتكاراً مثيراً للاهتمام، وهو الذي قرر وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة ملاكها لأنه يهدف إلى القضاء على القوانين الشرعية وكل أشكال التعاون والتضامن، وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشريعة الإسلامية، أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية، أي أنه أخضع الأراضي للقانون الفرنسي وهذا معناه التحول إلى التشريع الفرنسي بدل التشريع الإسلامي⁽¹⁾، هذا وقد تعرض القانون إلى العديد من المراجعات وحينئذ بعض مواده بمجموعة من القوانين والمراسيم التي صدرت فيما بعد.

وبعد سنوات من هذه الاستراتيجية التي صفت الأملاك الوقفية نهائياً، استحدثت السلطات الفرنسية المكاتب الخيرية أو الجمعيات الخيرية على غرار المكتب الخيري⁽²⁾ الذي أنشأ في عهد نابليون الثالث، والتي جاءت - حسب الفرنسيين - لتدارك بعض التعويض الذي حرم منه المسلمون نتيجة الاستيلاء على أملاك الوقف، وتم توزيعها على العديد من المدن في الجزائر، ويشير ميرانت أن المكاتب كانت تتغذى من المستعمرة وهو يعني أنها من البلديات وليست من الدولة مباشرة، وهو قول غير صحيح، فالميزانية الحقيقية كانت قد رصدت منذ سنة 1857 وأنها معتبرة ديناً على فرنسا، وأن هذه الأخيرة قد تنازلت عنها للبلديات، والميزانية في أساسها كانت من مداخل الأوقاف التي اغتصبت⁽³⁾.

ويشير الأستاذ أحمد توفيق المدني أن هذه المكاتب أو الجمعيات كانت تتمتع بالذاتية القانونية ولها الحق في قبول الهبات والتبرعات، أما مداخلها فهي من الإعانات الدولية السنوية ومن مداخل التبرعات والصدقات وقليل ما هي، وعن أنشطتها يذكر الأستاذ أنها لا تغني ولا تسمن من جوع، وعليها أن تقوم بملجأ العاجزين والمقعدين، وتعطي منحة للتلاميذ المسلمين الذين يتعلمون الصناعات الحديثة، ولو كانت هذه الجمعية غنية لأمكنها أن تعمل كثيراً، إلا أن منحة الدولة ضعيفة جداً، أما التبرعات والإعانات تكاد تكون مفقودة، ولولا أن السيد القينعي قد حبس على الفقراء أحباساً ذات ريع طيب تنصرف فيها الجمعية لكانت أعمالها لا تستحق أدنى اهتمام، ويبلغ ريع تلك الأوقاف نحو 200 ألف فرنك في السنة⁽⁴⁾.

1- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص: 392، 393.

2- أنشأ بموجب المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 05 ديسمبر 1857، وتمثلت مهمته في تسيير الأوقاف المتبقية وقبول الهبات والتبرعات من أجل تعويض الأضرار التي ألحقها الاحتلال بالجزائريين الذين صودرت أملاكهم الوقفية، ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ص: 187.

3- نفسه، ص: 199.

4- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الجزائر: دار البصائر، 2007، ص: 335، 336.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومع تبخر الأوقاف وأموال الزوايا - عدا بعضها- حاول الفرنسيون تعويضها بالجمعيات الاحتياطية اللائكية، ومن جهة أخرى كانت هذه الجمعيات نظريا تقدم القروض والمساعدات العينية إلى الفلاحين والخامسة لتطوير زراعتهم وتنميتها بشراء الآلات وتحسين الإنتاج، وكل المردود كان يذهب إلى الإدارة بالطبع، ولذلك أن المشترك يستفيد منها نظريا فقط، وكان قانون هذه الجمعيات قد نص أن يكون رأس المال راجعا إلى الجمعية وليس إلى الأعضاء، وليس لأحد الحق في طلب تقسيمه، وينمو رأس مال الجمعية أيضا من الفائدة التي على المقترض أو المستفيد، الذي عليه أن يدفعها وهي 5% وهنا يدخل التعامل المخالف للشريعة الإسلامية إذ أنه تعامل بالربا⁽¹⁾.

وفي تعليقه على هذه الجمعيات يذكر الأستاذ مدني " أنه رغم الانتقادات التي وجهت لهذه الجمعيات، فإننا نقول بأنها أبدع مؤسسة وجدت بهذه البلاد من الناحية الفلاحية التعاونية، وبودنا لو أن الحكومة تعتني بها من جهة فتجعل فائدتها أجزل، وتطهرها ممن يحوم حولها من حشرات مفسدة، ويعتني بها المسلمون من جهة أخرى، فيقبلوا على تأسيس تلك الجمعيات في كل مراكز المناطق البلدية، وعندئذ تعم فائدتها وتوصد أبواب الفقر والمجاعة في وجه الفلاحين البائسين، وتقطع الطريق أمام المرابين الذين امتصوا دماء الأعراب وأكلوا لحمهم ونسفوا عظامهم " ⁽²⁾.

وبعد كل هذه التطورات في مجال الأملاك الوقفية، وبعد نسيان يكاد كاملا لدى عامة الناس لهذا الموضوع، إلا أن القائمون على المكاتب والجمعيات الخيرية رجعت بهم الذاكرة ودخلت المطالبة بالحقوق في أدبيات الحركة الوطنية، فبرز موقف جمعية العلماء التي بدأت تطالب بالحقوق الوقفية، خاصة بعد سنة 1947 أين نص قانون فصل الشؤون الإسلامية عن الدولة الفرنسية، وعلى تسليم إدارة الأوقاف إلى المسلمين الجزائريين، وخول القانون للمجلس الجزائري وهو الهيئة النيابية المحلية، لوضع الإجراءات العملية التي ينتقل على أساسها الوقف الباقي إلى أيدي المسلمين، ولكن الثورة وقعت سنة 1954 والمجلس لم يتخذ أي إجراء، وهكذا كان على الجزائريين أن يغيروا أحوالهم عن طريق الثورة وأن يستعيدوا حقوقهم بالقوة كما أخذت منهم بالقوة⁽³⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 206.

2- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 337.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 208.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هـ- تحطيم المؤسسة القضائية (القضاء الإسلامي):

يعتبر القضاء الإسلامي من أهم المؤسسات التي انتظم بها المجتمع الجزائري واحتكم إليها لعهود طويلة وعبر مختلف عهوده الإسلامية، حيث كانت تشكل مظهرا هاما في المنظومة الجزائرية سواء قبل وبعد الاحتلال الذي أدركت إدارته خطورة الإبقاء عليها كونها تترجم مكونات وهوية المجتمع المحلي المسلم في البلاد، وأن الإبقاء عليها وعلى عملها وسط المسلمين، يعد استمرارا لمظهر أساسي كان يعبر عن الكيان الجزائري المسلم، لذا وحرصا منها على إحداث القطيعة مع الموروث القضائي القديم، ورغبة منها في دفع الأهالي المسلمين للاحتكام إلى المؤسسة القضائية الفرنسية وقوانينها، سعت السلطات الفرنسية إلى انتهاج سياسة متدرجة قائمة على التقليل من دور ونفوذ المؤسسة القضائية الإسلامية في البلاد والحد من تأثير قضائياتها، من خلال تقليص عدد محاكمها والحد من اختصاصاتها القضائية وكذا التقليل من عدد القضاة المسلمين، تمهيدا لإلغائها نهائيا أو على الأقل التقليل من هيبتها ومكانتها في الوسط المسلم⁽¹⁾.

وهو الأمر الذي يعكس تلك القناعة والإرادة السياسية للمحتل في ضرب كل ما يمت بصلة إلى المرجعية الإسلامية للشعب للجزائري، ولا أدل على ذلك من تلك الشهادات التي أوردها الأستاذ فريد حاجي والتي تعبر بكل وضوح عن هذه القناعات، ومنها شهادة أنفونتان أحد الفاعلين الاستعماريين الذي قال "إننا لا نملك قانونا وسطا يكون بين قانون محمد (ص) وقانون نابليون، يجب أن نختار بين هذا أو ذاك"، وفي موضع آخر فصل في الموضوع باختياره القانون الفرنسي ووضح الخطوات التي يجب على سلطة بلاده اتباعها لتحقيق هذا الهدف، إذ يذكر "أن القانون الإسلامي هو قانون سياسي وفي نفس الوقت مدني وديني، يجب علينا من اليوم تطبيق قانون سياسي من صنيعنا على العرب الخاضعين ويكون تعبيرا على فعل الخضوع"، وفي تقرير للنائب العام فولكونيس يقول فيه "لقد أقلق نظام القضاء الإسلامي السلطة الفرنسية، ومنذ اليوم الأول للغزو حدد المشرع الهدف الذي كان يريده للحكومات الفرنسية بلوغه، وهو استبدال تدريجي للقضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي"⁽²⁾.

1- عثمان زقب، المرجع السابق، ص: 288، 289.

2- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 206، 207. للمزيد ينظر:

-Albert Hugues, nationalité française chez les musulmans de l'Algérie, A. Chevalier-Marescq, thèse pour le doctorat, Faculté de droit: l'Université de Paris le 2 juin 1899, p:113,123.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولما كان القضاء جزء من الدين الإسلامي ويمثل الهوية الجزائرية في كل أبعادها شرعت فرنسا في اتخاذ إجراءات عدة لضربه عبر محاولتها القضاء على المحاكم الإسلامية والأحكام الصادرة عن القضاة الذين كانوا يمثلون الاستمرارية والتراث، ورموز السلطة الباقية في نظر السكان الجزائريين المسلمين⁽¹⁾ ويمثلون أيضا التحدي السياسي والمقاومة الثقافية، وجذور المجتمع المتميز عن المجتمع الفرنسي، فضرب القضاء المسلمين وتحطيم جهاز القضاء الإسلامي يدخل في نظر الفرنسيين ضمن مخطط تحطيم المجتمع الجزائري الشامل، مثله مثل القضاء على اللغة بجعلها أجنبية والقضاء على ملكية الأرض وإعطائها للمستوطنين، والقضاء على وحدة المجتمع بتفتيت الأعراس والقبائل وإنشاء الدواوير، والقضاء على الأنساب والأصول بإنشاء الحالة المدنية الفرنسية، والقضاء على الدين الصحيح بتشجيع الدروشة والخرافات والتدجيل، إنه مخطط شامل، لكنه سار على مراحل حسب الحاجة الفرنسية إلى ذلك، ولم يكن القضاء في أغلب الأحيان في وضع يحسدون عليه، ولم تكن مشكلتهم مشكلة خبز فقط، مثل بعض الموظفين الآخرين ولكنها مشكلة مبدأ ورسالة أيضا⁽²⁾.

وكان أول ما قامت به السلطات الفرنسية بداية الاحتلال هو التهجم على القضاء المسلمين باعتبارهم رموز السلطة التشريعية، حيث تم نفي القاضي الحنفي من طرف قائد الحملة دي بورمون ثم نفي الشيخ محمد بن العنابي⁽³⁾، من قبل الجنرال كلوزيل أواخر سنة 1830، والذي كان يعتبر في نظر الفرنسيين شخصية خطيرة نظرا لمكانته وهيبته بين الجزائريين، كما كانت أول محاولة لتدخل سلطات الاحتلال الفرنسي في شؤون القضاء الإسلامي عبر قرار 16 أوت 1832، الذي تم الفصل فيه بين القانون المدني والجنائي في القضايا التي تعرض على المحاكم الإسلامية، أين أصبحت القضايا الجنائية من اختصاص القضاء الفرنسي وحده، فضلا عن إخضاع القضاء المدني إلى الرقابة⁽⁴⁾.

1- نادية زروق، المرجع السابق، ص: 120.

2- أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 422.

3- هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري (ت 1851)، اشتهر بابن العنابي وعرف مفتيا على المذهب الحنفي، كان موضع شبهة السلطات الفرنسية منذ احتلالها مدينة الجزائر، وفي عهد الجنرال كلوزيل حيكمت له تهمة تتعلق بتدبير مؤامرة ضد الوجود الفرنسي وإعادة الحكم الإسلامي (العثماني) للجزائر، فسجن على إثرها ونفي نحو الإسكندرية، شأنه في ذلك شأن الكثير من العائلات الجزائرية التي هاجرت أو نفيت أيضا إلى الإسكندرية كعائلة ابن الكبابي والدي حسين باشا، ومصطفى بومرزاق باي التيطري سابقا، والباي حسن وباي وهران، وقد قيل أن أسرة ابن العنابي ما زالت بالإسكندرية وتعرف باسم الجزائري، أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، المفتي الجزائري- المصري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود، مجلة الأصالة، الجزائر: وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، 1976، ع: 31، ص: 39-40.

4- محمد زاهي، مصير القضاء الإسلامي بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي 1830-1870، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأغواط، 2020، ع: 01، ص: 97، 98.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومع توصية الاحتفاظ بالجزائر سنة 1834 تم منح المراقبة والتعيين والإشراف للمحاكم الفرنسية، عن طريق الوكيل العام ورئيس محكمة الاستئناف، مع إمكانية دفع باقي أحكام القاضي المسلم للاستئناف من طرف الوكيل العام، إمعانا في تأكيد إهانته وتمييز رجاله، وبهدف تشجيع المسلمين على التوجه إلى المحاكم الفرنسية⁽¹⁾، وهكذا شرعت السلطات الفرنسية في إقصاء القضاء الإسلامي ولو تدريجيا ابتداءً من هذه السنة، بعد أن تقرر رسمياً تطبيق الاحتلال وبالتالي تطبيق مختلف القرارات التي تخدم مصلحته.

حيث بدأت الإدارة تتدخل في القضاء الإسلامي بصفتها الدولة الحاكمة، وأصدرت بتاريخ 28 فيفري 1841⁽²⁾ أمراً نسف نفوذ القاضي ونزع منه سلطة الأحكام في الجنايات والجنح وجعل أحكامه تستأنف إلى دائرة الاستئناف الفرنسية⁽³⁾، لتتواصل بعد ذلك تشريعات إدارة الاحتلال فيما تعتبره إصلاحات لمؤسسة القضاء الإسلامي، وأصدرت مجموعة من القرارات من ضمنها قرار 20 أوت 1848 الذي ميز بين عدالة فرنسية مرتبطة بوزير العدل، وعدالة إسلامية موضوعة تحت سلطة وزير الحرب وبالتالي الحاكم العام، وعلق الكاتب أيمي بوافر Aimé Poivre على ذلك بقوله أن هذه الإجراءات الحذرة جدا والوقائية، قد عرفت في البداية مقاومات غيورة في المنطقة العسكرية، إلا أن أمرية 20 أوت 1848 التي عوضت مصلحة ورقابة العدالة الأهلية في إسناد وزارة الحرب، قد ساهمت في شلل كل الفعالية⁽⁴⁾، وفي أيام نابليون الثالث، صدر قانون أكتوبر 1854، نظم بموجبه القضاء الإسلامي تنظيماً جديداً وقسمه إلى مناطق ثم ألغى الاستئناف إلى الدائرة الفرنسية، وشكل المجلس الشرعي الذي أصبح بمثابة دائرة استئناف شرعية قانونية بالإضافة إلى تشكيل المجلس الشرعي الأعلى المؤلف من رجال الإفتاء بالعاصمة لمراقبة سير المجالس وتوحيد التشريع الحكمي⁽⁵⁾.

- 1- عبد الصمد قلفاط، الاستعمار الفرنسي والقضاء الإسلامي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ميلادي، حوليات التاريخ والحضارة والجغرافية التطبيقية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2011، ع: 04، ص: 276.
- 2- صدرت أمرية 1841/02/28 في عهد بيجو Bugeaud من أجل قمع الثورات والتضييق على المقاومين والقضاء عليهم، حيث نزع من سلطة القاضي المسلم أحكام الجنايات والجنح، وجعلت من اختصاص محكمة الاستئناف الفرنسية واستمراراً في جعل أحكامه محل استئناف لذلك الغرض.
- 3- صادق مزهود، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2012، ط: 02، ص: 287.
- 4- عثمان زقوب، المرجع السابق، ص: 291.
- 5- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، 2009، ص: 420.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

إذ أصبحت المحاكم بموجب هذا القانون تخضع لنوعين من القضاء، الأول يكون تحت سلطة القضاة ويتكون من القاضي واثنين من العدول على الأقل، أما الثاني يكون تحت سلطة المجلس الذي يتكون من أربعة شخصيات يتم اختيارهم من بين المجالس القضائية المنتشرة في جميع المناطق الجزائرية التي بلغ عددها واحد وعشرون مجلسا لتصدر السلطات الفرنسية بعد ذلك قرار بتاريخ 27 أبريل 1855 لأجل تطبيق هذا القانون وكذلك إنشاء المجلس الفقهي الذي سيصبح بمثابة محكمة للاستئناف بالنسبة للأهالي الجزائريين المسلمين، تضم قضاة المكاتب العربية وكذلك المدرسين في المدارس الشرعية بقسنطينة وتلمسان⁽¹⁾.

وكان من المتوقع أن يثير قانون 1854 غضب الفرنسيين، وخاصة القضاة منهم الذين وجدوا أن القضاة المسلمين قد صنفوا في نفس مراتبهم، واعتبروا أن هذه التسوية أمرا مكروها⁽²⁾، وكانوا يتهمونهم بالاستقلالية والتهاون والتساهل لحماية لمواطنيهم، فصدر قانون 31 ديسمبر 1859 ألغى تنظيمات قانون 1854 وأعاد الأمور إلى ما كانت عليه من قبل⁽³⁾، وقد استهل هذا القانون فصوله بالإشارة إلى حرية التقاضي للجزائريين بين الشريعة الإسلامية أو القوانين الفرنسية مع ضرورة اللجوء إلى المحكمة الفرنسية لتحديد ذلك، وهو الأمر الذي يعكس سياسة الربط ومحاولة دمج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي.

حيث جاء في الفصل الأول من الباب الأول " أن الشريعة الإسلامية جارية في جميع المعاملات بين المسلمين وفيما يقع بينهم من التنازع ... غير أن المسلمين إذ أرادوا عقد معاملاتهم على مقتضى الشرع الفرنسي يجرى عليه ذلك الشرع ويكون النظر في قضيتهم للمحكمة الفرنسية"، وجاء في الفصل الثاني " إذ اتفق الخصمان يجوز رفع نازلتها ابتداءً لدى المحكمة الفرنسية وهي تفصل بينهما". أما الفصل الرابع فقد خصص البحث والحكم في الجرائم والجنايات والمعاصي إلى المحاكم الفرنسية دون ما يتضمنه القانون الإمبراطوري السابق⁽⁴⁾، ويتبين من هذه الفصول أن هذا القانون قدم الأولوية للقضاء الفرنسي ومكن له أكثر على حساب القضاء الإسلامي إن لم نقل همشه وأقصاه خاصة في القضايا الجنائية التي كانت تفرضها المرحلة.

1- محمد الزاهي، المرجع السابق، ص: 103، 104.

2- روبر أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج 01، ص: 381، 382.

3- حاكم بن عون، المرجع السابق، ص: 293.

4- أ.و. ت ANT، السلسلة التاريخية، صندوق 223، الملف 384، رقم 168، الورقة: 01، 02.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والى جانب تحديد صلاحيات القضاة المسلمين، أحدث هذا القانون العديد من التغييرات في مجريات تسير المحاكم الإسلامية، والتي من شأنها أن تقلص وتقيّد استقلاليتها عكس ما جاء به قانون 1854، حيث جاء في الفصل السادس أن النظر في شؤون المحاكم الإسلامية يكون تحت اسم السلطات الفرنسية، وأقر الفصل الثاني عشر أن تولية القضاة والعدول وتعطيلهم وعزلهم من الخدمة يكون بأمر الوزير ولا يدخل قاض أو عدل في الوظيفة إلا بعد حفظ عهد الحاكم الفرنسي⁽¹⁾ وغير ذلك من الأمور التي قيدت استقلالية المحاكم الإسلامية، ومن ناحية أخرى نجد أن هذا القانون أعاد الاستئناف لدى القضاء الفرنسي، وهو الأمر الذي يعبر عن نية السلطات الفرنسية في التضييق على الجزائريين قضائياً وإضعافهم أمام المستوطنين⁽²⁾.

وقد لقي مرسوم 1859 ردود فعل عديدة خاصة من قبل العلماء والقضاة، الذين نظموا العديد من الاحتجاجات ورفعوا العرائض والرسائل وكذلك مقاطعة المحاكم الفرنسية، مما جعل الإدارة الفرنسية تغير في وسائلها وتحاول تحسين خططها فأصدرت مرسوم 33 ديسمبر 1866 بمشاركة صورية للعلماء والأعيان الجزائريين في تحضيره، غير أنه كان مرسوماً مكملًا لما سبقه⁽³⁾، بل زاد عليه فرض إلزامية التقاضي أمام قضاة الصلح الفرنسيين، وأصبحت بذلك صلاحيات القضاة المسلمين تنحصر فقط في تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاة الفرنسيين⁽⁴⁾، وهو الأمر الذي يعكس تلك اللامبالاة وعدم الاعتبار للمسلمين الجزائريين في أحوالهم القضائية والتنظيمية، ومحاولة ضربها بكل الطرق والأساليب كونها تعبر عن موروث إسلامي، من الواجب تحطيمه والقضاء عليه مهما كانت النتائج، ومن جهة أخرى العمل على تعزيز السياسة القضائية الفرنسية التي تتدرج ضمن منظومة غربية تعارض وتناقض الدين ولا تعترف بأعراف وخصوصيات المجتمعات المستعمرة.

1- أ.بوت ANT، صندوق 223، الملف 384، رقم 168، الورقة: 04.

2- إلى جانب مختلف المواد والفصول التي طرحها قانون 1859 نجد أنه أقر ببقاء القضاء السابق في منطقة القبائل والمناطق التي وراء التل حيث جاء في الفصل التاسع والخمسون، أن ترتيبات هذا القانون لا تحري في البلاد المعبر عنها بكابيلي ولا في البلاد التي وراء التل، فأهل كابيلي المذكور مقهورون على العادة المستعملة الآن، أما أهل وراء التل يحكم فيهم القضاء على ما كانوا عليه قبل قانوننا المؤرخ بأول أكتوبر سنة 1854، وهو الأمر الذي يعكس سياسة العزل والتفرقة التي تعمدتها السلطات الفرنسية لضرب وحدة الشعب الجزائري عبر التعامل معه على أساس كيانات مختلفة، المصدر نفسه، صندوق 223، الملف 384، رقم 168، الورقة: 14.

3- عبد الصمد قلفاظ، المرجع السابق، ص: 278.

4- محمد الزاهي، المرجع السابق، ص: 104.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

-القضاء الإسلامي بعد سنة 1871:

بعد سقوط نابليون وبداية عهد الجمهورية الثالثة واندلاع ثورة 1871، حدثت الكثير من التغيرات في ميدان القضاء الإسلامي، أسست لمرحلة أخرى من مراحل العلاقات الجزائرية الفرنسية في القضاء والتعليم وفي الأرض وغيرها، وإذا كانت الأربعين سنة السابقة قد تميزت بالاحتلال العسكري والعنف المادي والمواجهات، فإن المرحلة الجديدة قد تميزت بالاحتلال المدني وفرض القوانين الفرنسية والدمج القسري لشؤون الجزائر في مختلف المرافق الفرنسية، ومن ذلك القضاء الإسلامي⁽¹⁾ الذي شهد شدا وجذبا بين داع إلى ضرورة ترك حرية الاختيار للمسلمين في التقاضي وسيتدرجون مع الزمن إلى تقبل التشريع الوضعي، وبين من أصرّ على فرض ذلك فرضا سواء عن طريق الإلغاء الكلي للتشريع الإسلامي، أو تقليص صلاحيات القضاة إلى أقصى حد ممكن، فعلى سبيل المثال كان الحاكم العام ديغيدون، يرى أن توحيد النظام القضائي تحت مظلة المحاكم المدنية هو الحل المثالي، وهو بذلك ساير رغبات المعمرين والكثير من القضاة الفرنسيين الذين كان يحدهم الأمل في قبر المنظومة القضائية الإسلامية يوما ما، إذ من وجهة نظره أن بقاء القضاة المسلمين، يعني ديمومة الذاتية العربية⁽²⁾، في حين ذهب آخرون إلى مساهمة سياسة الإدماج والتي تعني تطبيق التشريعات التي يصدرها المشرع المركزي بقوة القانون في المتروبول وهو ما يستلزم وحدة وتناسق النظام القضائي بين المستعمرة والوطن الأم⁽³⁾.

ومهما اختلفت وجهات النظر هذه إلا أن العهد افتتح بضرب المؤسسة القضائية الإسلامية عبر إصدار العديد من القرارات والمراسيم وكانت البداية، ب مرسوم 28 أكتوبر 1870 الذي سن العمل بمجلس المحلفين في القضايا الجنائية، وهو نظام غير مألوف في القضاء الإسلامي حيث كان المحلفون يتألفون من المستوطنين واليهود⁽⁴⁾، الذين وجدوا في ذلك فرصة للانتقام من الجزائريين عبر إصدار الكثير من الأحكام في حقهم، ومثال ذلك ما حدث سنة 1872 أين أصدروا الحكم ضد 630 شخصا، والحكم بالإعدام على 71 نتيجة حرائق الغابات وفي هذا الصدد يقول أجرون: إن الكولون (وفيهم اليهود) أرادوا أن يكونوا هم القضاة، وكانوا يحكمون حتى على الأهالي بفضاعة زادت في عنف المقاومة⁽⁵⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 455، 456.

2- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 208، 209.

3 - Pierre Lanqué et Louis, Rolland. Pricis de droit des pays d'outre mer, Paris petit précis dalloz, 2éme edition, 1952, p 52.

4- نادية زروق، المرجع السابق، ص: 120.

5- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 457.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبعد المهزلة التي صنعتها هيئة المحلفين خلال شهر مارس 1873 لدى محكمة الجنايات بقسنطينة خلال محاكمتها زعماء انتفاضة 1871، أصبح ديجيدون مقتنعا أكثر من أي وقت مضى بأن العلاج الوحيد لهذه المشكلة يتمثل في إلغاء هيئة المحلفين حينما يمثل أمام محاكم الجنايات متهمون مسلمون، وعلق على ذلك بقوله (يحق لنا الفرع والرعب من كثرة أحكام الإعدام التي تضرب العرب خلال كل دورة جنائية، وما من مدع عام يستطيع تأكيد أن اقتراف جنحة دون التعرض للعقاب يعد أمرا مضمونا مسبقا حينما تكون السلطة العسكرية محل اتهام"، والواقع أن هذه الحقائق التي تتنافى مع قواعد العدالة والانصاف التي يستمد منها النظام القضائي نبلة ومشروعيتها، قد أثارت وزير الداخلية الفرنسي نفسه، والتمس من وزارة العدل تجريد هيئة المحلفين من حق البت في الجرائم⁽¹⁾، غير أن كل هذه التصورات كان مآلها الفشل إذ تم الإبقاء على هذه الهيئة واستمرت في نشاطها، بشكل يعكس مدى تحكم المستوطنين في دواليب السلطة خلال هذه المرحلة .

وقد استمرت السلطات الفرنسية في حربها المعلنة ضد القضاء الإسلامي، حيث صدر في ذات السنة، قانون وارني الذي ألغى حق القضاة المسلمين النظر في قضايا الاستحقاق والملكية⁽²⁾، وبعد ذلك صدر قانون 1874 الخاص بمنطقة زواوة، الذي يكرس القضاء في يد القاضي الفرنسي فقط⁽³⁾ وتماشيا مع هذا الاتجاه تم تأسيس محاكم الصلح، حيث ألغت صلاحيات القضاة المسلمين وأرغم الأهالي على التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين، وفي العام الموالي أي في سنة 1875 تم إلغاء المجلس الأعلى للقانون الإسلامي وألغيت المجالس الاستشارية⁽⁴⁾، وفي تبريره لهذه السياسة صرح الحاكم العام شانزي "أننا نهتم بمصالح الأهالي وتحترم تقاليدهم وعداتهم بما لا يعيق التطور.. ونسعى لتهيئة الأرضية لاستخلاف القضاة المسلمين، فقد حرصنا سنتي على زيادة عدد محاكمنا وتسجيل موظفين فيها قبل السعي لإغلاء بعض المحاكمات الإسلامية"، وخلال افتتاحه السنة القضائية 1878 أكد أن تعويض القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي لا يثقل الخزينة وميزانية القضاء، لأن إنشاء محاكم صلح جديدة يكون بميزانية المحاكم الإسلامية الملغاة⁽⁵⁾.

1- رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسية القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2009، ع: 04، ص: 17، 18.

2- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرر، دار الغرب الإسلامي، 2007، ص: 76

3- نادية زروق، المرجع السابق، ص: 120.

4- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص: 40، 41.

5- عبد الباسط قلفاط، سياسة الاحتلال تجاه القضاء الإسلامي (1830-1892)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: جمال قنان، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2007-2008، ص: 196.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومهما يكن أمر التجاوزات خلال فترة السبعينات، فإن ذلك لم يثن عزم الجزائريين عن تفضيل العدالة القرآنية على عدالة القضاة الفرنسيين، وقد تأكد ذلك بكيفية غير مباشرة عن طريق الإحصائيات التي جمعتها مختلف المحاكم الفرنسية، حيث تبين استقرار عدد القضايا المطروحة أمام القضاء الفرنسي بين سنوات 1874 و1879، ولعل الأرقام الجديرة بالاهتمام، هي التي تقدمت بها مختلف جهات القضاء الفرنسي، ويتبين من بعضها سنة 1880 أنه لم يتقدم أحد من المسلمين في مدة ثلاث سنوات أمام القضاء الفرنسي في مدينة الجزائر، وأحصيت في مدينة الأربعاء خمسة حالات فقط، ويتم التأكيد على أنه في سنة 1878 لم يتقدم سوى 420 مسلم أمام قضاة فرنسيين بينما سجلت في سنة 1879: 120 حالة، وفي سنة 1880: 146 حالة، أما القضاة القائمين مقام الموثقين⁽¹⁾، فالإحصائيات لا تدع مجالاً للشك في كون المسلمين يفضلون التوجه إليهم بدلاً عن الموثقين الفرنسيين⁽²⁾.

ولم يتوقف الأمر عند مقاطعة القضاء الفرنسي، بل حدثت العديد من التحركات جراء المساس بصلاحيات القضاء الإسلامي خاصة خلال ثمانينات من ذات القرن، فمن الناحية الأمنية قدرت الإحصاءات أن " محاولات إجرامية" التي وقعت في النصف الأول من سنة 1882 بلغ عددها 1136 محاولة اعتداء ضد الأوروبيين وأملاكهم، وبلغ العدد 1099 محاولة في النصف الأول من السنة الموالية (1883) بينما وقعت حوالي 3019 محاولة من صيف 1888 إلى صيف 1889، لقد وقع ذلك رغم قسوة الأحكام التي كان يصدرها القضاء الفرنسيون ورغم وجود قانون الأهالي والقمع الإداري، ومن الناحية القضائية أعطى الحاكم تيرمان الصلاحيات للقضاة الفرنسيين بإصدار الأحكام كلما اقتضى الحال وتم إصدار قرار سنة 1883 الذي ألغيت بموجبه وظيفة القاضي المسلم الموثق في الأماكن التي فيها قضاة فرنسيون، وبذلك أصبح القضاة الفرنسيون يطبقون على الجزائريين القانون الفرنسي ما عدا في الأحوال الشخصية والميراث⁽³⁾، وهكذا أصبح قضاء الصلح يخوضون في المسائل والمواد الإسلامية وتمكنوا من انتزاع أغلب القضايا الملقة بالشؤون الإسلامية وخاصة التركات من قضاة المسلمين، في حين أصبح هؤلاء مجرد أعوان أهليين لهم.

1- بعد قانون واري تم تجريد القاضي المسلم من وظيفته كموثق للعقود العقارية، وأصبحت هذه الوظيفة حكراً على الموثقين الفرنسيين، كما أضحت المنازعات حول الملكية العقارية من اختصاص المحاكم المدنية الفرنسية وحدها وهي التي تفصل فيها طبقاً للقانون المدني الفرنسي، ينظر: عميرايوي، أحميدة. وآخرون. آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 الجزائر: دار القصة، 2007، ص: 58.

2- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 01، ص: 399، 400.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 470.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والجدير بالذكر أن الحاكم العام تيرمان قام بتقديم مشروع صادقت عليه حكومته يقضي بتولي المحاكم الفرنسية شؤون المسلمين المتعلقة بالقضاء العام وإحالة المسائل المتعلقة بالمواريث إلى موثقين فرنسيين، وقد صدر المشروع في شكل مرسوم بتاريخ 1886/09/10 ثم تلاه مرسوم 1889 الذي قلص صلاحية القضاة المسلمين فيما يخص قانون الأحوال الشخصية ومسألة الميراث، كما سمح للأطراف المتنازعة حق الاختيار في التقاضي أمام القاضي المسلم أو المحاكم الفرنسية، وبذلك أصبح قاضي الصلح هو قاضي القانون العام فيما يتعلق بشؤون المسلمين في مناطق الحكم المدني، وفي المقابل استمر القضاة المسلمون في ممارسة صلاحيات محدودة تتعلق بقانون الأحوال الشخصية والمواريث باستثناء منطقة القبائل⁽¹⁾.

وقد استمرت الإدارة الفرنسية في سياستها المعادية للقضاء الإسلامي، حيث خفضت بصورة تدريجية أعداد المحاكم الإسلامية من 184 إلى 61 محكمة لغاية 1890، وبعد عشر سنوات من هذا التاريخ أصدرت السلطات الفرنسية قراراً سنة 1896 أخضعت بموجبها المحاكم الشرعية الإسلامية للوالي العام وعملت الإدارة على إسناد وظائف القضاء الإسلامي إلى العملاء وعديمي المعرفة والثقافة بل حتى الأخلاق الحسنه⁽²⁾، وقبل ذلك صدر في 1892 قرار جديد يجرّد القضاة المسلمين من كل صلاحية عدا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والتركات، وحتى بالنسبة لهذه الأخيرة، فإذا اختلف المتخاصمون في المستحق من التركات فيما زاد على الـ 500 فرنك، فإن القضية تحول على القضاة الفرنسيين وتخرج من اختصاص القضاة المسلمين، وفق ما أشير إليه في عرض الحاكم العام جول كامبون الذي جاء فيه أنه: "لا يوجد تغييرات خلال 1894 في نظام عمل العدالة الإسلامية، ماعدا الأمرية التي تم اتخاذها في 20 فيفري 1895 والتي ضبّطت وظيفة الوكيل، فهذه الأمرية تعوض التي كانت في 30 نوفمبر 1855 حيث يفرض على كل مترشح لوظيفة وكيل شهادة إنهاء الدراسة، مسلمة من طرف المدرسة ودفع مبلغ 500 فرنك⁽³⁾، وقد ظهرت في هذه الفترة بعض التحفظات من قبل الأهالي حول سياسة تهميش القضاء الإسلامي، ومن ضمنها تلك الانتقادات التي قدمها كل من ابن العربي وابن رحال سنة 1866 جراء ما في ذلك الأمر من إبدال الشريعة الإسلامية بشريعة أخرى والترسيخ لوضعية لا تتفق مع رغبات ومصالح الجزائريين⁽⁴⁾.

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 208.

2- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 40، 41.

3- عثمان زقّب، المرجع السابق، ص: 299.

4- عبد الصمد قلفاط، المرجع السابق، ص: 259.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن جهة أخرى ارتبطت قضية التجنيس بالجنسية الفرنسية بموضوع القضاء الإسلامي وبالهوية العربية الإسلامية عامة، والذي بدأ بقانون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، والدخول تحت طائلة القانون الفرنسي في قضايا الزواج والطلاق والميراث، ويعتبر ذلك تخطي كامل عن العقيدة الإسلامية، وأنه ارتداد عن الدين، لذلك لم تسجل إلا 55 حالة سنة 1885 وقد عارضه القضاة ورجال الدين، وما يمكن الإشارة إليه أن الهدف الفرنسي لم يكن تجنيس الجزائريين جماعيا كما حدث مع اليهود سنة 1870، أين حافظوا على أحوالهم الشخصية، وإنما الهدف هو امتصاص النخبة منهم تدريجيا كذلك كان الموقف المعارض للقضاة يحمل ثقلا خاصا⁽¹⁾.

ولئن تمكن القضاء الفرنسي من التكيف بالرغم من تقاليد الاندماجية مع الأوضاع المستجدة وبلغ به الأمر إلى درجة إنشاء محاكم خاصة بالمسلمين، فإن القضاء الإسلامي الذي تم تفكيك أوصاله منذ سنة 1886، لم يشهد أي تطوير بعد سنة 1892، ويعتبر المرسوم الذي صدر في 25 ماي 1892 بمبادرة من الوكيل عام العام Flandin بمثابة المبادرة الإصلاحية الوحيدة التي كتب لها النجاح من بين كل المحاولات المتكررة إلى غاية 1918⁽²⁾، والذي أسس لغرفة خاصة بالمسلمين لمراجعة قضاياهم وبقيت هذه القوانين أساسية في إصلاحات نوفمبر 1944، وهي التنظيمات نفسها التي بقيت في السنوات الأولى من الثورة التحريرية⁽³⁾.

وما يجب الإشارة له في ختام هذه الجزئية أن مختلف التطورات السابقة الذكر، كانت من وحي الباحثين والمستشرقين، وفي إطار المشروع الفرنسي الهادف إلى إخضاع الجزائريين ثم دفعهم إلى الاندماج تدريجيا، كمرحلة سابقة لعملية إلغاء الهوية الوطنية، فكان تحييد الشريعة الإسلامية حتى في قضايا الأحوال الشخصية وهضم ما تبقى من حقوق القضاء الإسلامي وإلغاء محاكماته، إلى غاية إنهاء التجاذبات هذه خلال القرن العشرين لصالح القضاء الفرنسي ومشروع الإدارة الاستعمارية⁽⁴⁾، غير أن ذلك لا يعني أن الجزائريون قبلوا بالقضاء الفرنسي، بل استمروا في مناهضته ولو بالمقاطعة إلى غاية أن تبلور الفكر النهضوي وظهور الحركة الوطنية، أين عاد الاهتمام مجددا بالقضاء الإسلامي ولو بشكل محتشم، وكانت جمعية العلماء من أكثر الأحزاب الوطنية اهتماما بذلك..

1- نادية زروق، المرجع السابق، ص: 121.

2- روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 02، ص: 120.

3-Claude Collot, Les institutions de l'Algérie durant la période colonial 1830-1962, Editions du CNRS. OPU, Alger, 1987.

Selon Stéphane Papi <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.951>

4- عبد الصمد قلفاط، المرجع السابق، ص: 262.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

2- محاربة اللغة العربية:

من الثابت الذي لا شك فيه أن اللغة⁽¹⁾ تعد مقوما أساسيا من مقومات الهوية لأي شعب من الشعوب مهما تباينت فئاته الاجتماعية وتنوعت روافده الثقافية، فهي اللسان المعبر عن حاله والحامل لمعارفه والمميز لخصوصيته، كما تعتبر من أهم الوسائل المساهمة في إرساء الوحدة بين أفراد الشعب الواحد وتقوية أواصره ودفعه للسير قدما في مضمار التطور والالتحاق بركب الحضارة والمدنية، وهذا ما أثبتته تاريخنا الإسلامي وعاشته أمتنا العربية الإسلامية لقرون طويلة، قبل أن يتفطن لذلك جحافل المحتلين وفي مقدمتهم فرنسا التي أرادت أن تمحو شخصية مستعمراتها العربية وتعزلها عن وعائها الحضاري⁽²⁾، فعملت على تجريد شعوبها من مقوماتها الأساسية وفي مقدمتها الإسلام واللغة العربية اللذان حاربتهما بشراسة كونهما العامل الموحد والسلاح الفكري الفعال في ميدان الصراع بين الأصالة الراسخة وعمليات المسخ الحضاري.

وتماشيا مع هذا الهدف، انتهجت سلطات الاحتلال في الجزائر مجموعة من الآليات والاستراتيجيات المعادية للغة العربية والرامية للقضاء عليها أو إقصائها على أقل حال ومن ضمنها استقطاب المثات من المستشرقين الذين تأمروا عليها بمختلف الأساليب العلمية كتشجيع اللهجات المحلية والدعوة لتعليمها إلى جانب إصدار الحكومات الفرنسية المتعاقبة مجموعة من القوانين والمراسيم التي ضيقّت عليها، أبرزها قانون شوطون الذي اعتبر العربية لغة أجنبية يمنع تدريسها منعا باتا كخطوة استباقية للحد من نشاط رجال الإصلاح من جهة وشل التعليم العربي من جهة ثانية، هذا فضلا عن فرنسا التعليم والقضاء الإسلامي ومختلف الإدارات لضرب اللسان العربي وحصر انتشاره في الوسط الجزائري.

01 - جاء في معاجم اللغة أن اللغة هي اللسان وما يعبر به القوم عن أغراضهم، وأصلها لغوة من لغوت أي تكلمت، وأصلها لغى أو لغو والجمع لغات، ابن منظور، لسان العرب، لبنان: دار الصادر، مج: 15، ص: 251.
02 - تبرز خصوصية اللغة العربية في ارتباطها الوثيق بالحضارة العربية الإسلامية وتاريخها الحافل، فضلا عن كونها لغة القرآن الذي شكل أحد أهم عناصر نشرها، وهي لغة مثات الملايين من البشر الذين يفكرون ويحلمون بالعربية، ولا شك أنها اللغة الأم لجزء من الفئات الاثنية التي تجري المحاولات لإعادة صوغ لغاتها القديمة، ضمن محاولة إنتاج هوية قومية جديدة في الدول العربية، وبغض النظر عن الدوافع لهذه العملية وفرص نجاحها، فإن اللغة العربية إضافة إلى المواطنة المتساوية، ستظل أداة الدمج الأساسية لهذه الفئات في بلدانها، شريطة أن تهتم الدول والقطاعات المجتمعية والسياسية المختلفة بمكانة اللغة، للمزيد ينظر: منير بعلبكي وآخرون (مجموعة مؤلفين)، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكالية تاريخية وثقافية وسياسية، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013، ط: 01، ص: 14.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أ - المستشرقون ومحاولة هدم اللغة العربية:

سبق وأن أشرنا في الفصل الأول إلى الاستشراق كأداة من الأدوات التي وظفتها سلطات الاحتلال في سياستها المعادية للشعب الجزائري ومقوماته الوطنية، وخلال هذه الجزئية سنحاول التعمق أكثر في الأدوار التي لعبها الاستشراق في التمكين لهذه السياسية عبر العديد من الأساليب والطرق أبرزها الاهتمام بدراسة اللهجات العامية سواء العربية أو البربرية وإنجاز الكثير من الأبحاث في هذا الشأن، التي أصبحت فيما بعد بمثابة المصدر والموجه الرئيسي لسلطات الاحتلال في سياساتها المختلف، خاصة تلك المتعلقة بشؤون الأهلية كالسياسة التعليمية وسياسة الإدماج وغيرهما.

وبغض النظر عن الدوافع الحقيقة التي كانت وراء اهتمام المستشرقين بمجال اللغة العربية ولهجاتها، غير أن المؤكد في هذا، أن هذا الاهتمام والتنقيب عن اللهجات القديمة ومحاولتها إحيائها، قد ساهم بقصد أو دون ذلك، في ضرب اللغة العربية ومحاولة تحطيمها، سواء عبر الأبحاث والدراسات التي أنجزها المستشرقون أنفسهم في هذا الحقل والتي كانت لها تأثيرات كثيرة في عدة ميادين، لعل أبرزها بث الازدواجية اللغوية والتشويش على اللسان العربي في الجزائر، أو عبر تلك المساعدات والتسهيلات التي قدمتها تلك الدراسات إلى سلطات الاحتلال والتي استغلتها أيما استغلال وبنيت عليها مختلف مخططاتها ومشاريعها التي كانت تهدف إلى ضرب وحدة المجتمع الجزائري وثوابته الحضارية بشكل مباشر.

-دراسة اللهجات العربية والبربرية:

عاشت اللغة العربية الفصحى بجانب العامية طيلة قرون دون أي مشاكل تذكر إذ اختص كل منها بميدان معين، حيث احتلت الفصحى ميدان التعليم والتأليف والإدارة لا يزاحمها في هذا الميدان أي مزاحم محلي أو أجنبي، في حين اختصت العامية بالمعاملات والحياة اليومية ولم تكن تطمح قط في أن تصبح لغة الإدارة أو التعليم أو غيرها، لكن ما إن ظهر جحافل المحتلين حتى ظهرت معهم العديد من الوسائل والأساليب الهدامة، ومن ضمنها الاهتمام باللهجات وتعليمها حتى تُسهل لهم عملية الاحتلال من جهة، وحتى تزاخم العربية من جهة أخرى (1).

1 - عبد الله بوخلخال، الدعوة إلى العامية أصولها وأهدافها، قسنطينة: جامعة منتوري، مجلة الآداب، 1994، ع: 01، ص: 165.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وأول ما ظهرت الدعوة إلى دراسة اللهجات وضرورة تعليمها لهدف ضرب اللغة العربية، كانت أيام الاحتلال البريطاني لمصر، أين قدم المستشرق دوفرين تقريراً دعا فيه إلى معارضة اللغة العربية وتشجيع اللهجة المصرية واعتبارها أساس بناء منهج الثقافة والتعليم، ولم يلبث المستشرق وليم ويلكوكس أن دعا هو الآخر إلى نشر العامية والتأليف بها، عبر خطابه الذي جاء تحت عنوان " لماذا لا توجد قوة الاختراع بمصر " وكانت إجابته " أن السر في ذلك هو اللغة العربية الفصحى، وأن السبيل لإيجاد قوة الاختراع هو اتخاذ العامية بديلاً .. "(1)، ولم يكن مقصود أولئك المستشرقون من إظهار الهوة بين الفصحى والعامية سوى فرض الثانية وتغيب الأولى عن ساحة الفكر والثقافة، حيث صرح المستشرق سلدون ولمور " أنه من الحكمة أن ندع جانباً كل حكم خاطئ وجه للعامية، ونقبلها على أنها لغة البلاد على الأقل في الأغراض المدنية، وهناك سبب يدعو إلى الخوف هو أنه إذا لم يحدث ذلك، فإن لغة الحديث ولغة الأدب ستقرضان "(2).

وكان من نتيجة اهتمامهم وإصرارهم هذا، أن بدأ تدريس اللهجات العامية وخصص لها العديد من الكراسي التعليمية في المدارس وحتى الجامعات وظهور عدة كتب فيها البعض ألفها المستشرقون أنفسهم مثل كتاب " قواعد العربية العامية في مصر " لولهم سبيتا وأخرى ألغت بإيعاز منهم مثل كتاب " أحسن النخب في معرفة لسان العرب " لمحمد عياد الطنطاوي، وكذلك كتاب ميخائيل الصباغ المعنون " الرسالة التامة في كلام العامة والمناهج في أحوال الكلام الدارج "(3)، ونفس الأمر حدث بالأقطار العربية الأخرى، ومن ضمنها الجزائر، التي انطلقت فيها الدراسات الاستشراقية للهجات منذ تسعينات القرن 19 حيث يعترف رينيه باصيه الذي كان مديراً لمدرسة الآداب، أن هذا الاهتمام بدأ حوالي سنة 1890 ونتيجة ذلك أخذ كل مستشرق يدرس لهجة أو أكثر في المدن والأرياف، إذ يذهب لزيارة المكان ويتصل بأهله وربما يستعين بتلاميذه في الناحية، ويأخذ في جمع المادة والمقارنة ثم يكتب دراسة لينشرها متسلسلة في المجلات ثم كتاباً في المطبعة، وهذا لا يعني أن دراسة اللهجات لم تبدأ إلا في سنة 1890 لكن الخطة قد وضعت عندئذ لتطوير الدراسات وتوسيعها لحصر اللهجات ومعرفة الأصول اللغوية والعرقية للسكان (4).

1- بوجمعة جهيدة، أساليب التأمر على اللغة العربية الفصحى، جامعة وهران: مجلة الحضارة الإسلامية، 2011، ع: 15، ص: 247.

2- محمد عيساوي، التأثيرات الاستشراقية في مسيرة اللغة العربية الفصحى، مجلة تاريخ العلوم، 2007، ع: 07، ص: 06.

3- نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، الاسكندرية: دار نشر الثقافة، 1964، ط: 01، ص: 11.

4- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر: عالم المعرفة، 2016، ج: 05، ص: 146.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن أبرز الدراسات التي أنجزها رونييه باصيه Rene Basset⁽¹⁾ وتلاميذه، تلك التي قدمها في مناسبتين مختلفتين عن البربر ولهجاتهم، كانت الأولى سنة 1902 والثانية سنة 1908 وهما بحثان طويلان عن الدراسات البربرية التي تمت في مدرسة الآداب بالجزائر وغيرها من المدراس الجزائرية، وقد استعان باصيه وماسكري منذ أول وهلة بالجزائريين الذين يعرفون البربرية، من ضمنهم بلقاسم بن سديرة⁽²⁾، والهاشمي بن الوئيس ورغم أن بن سديرة كان يعرف البربرية فقد وظفاه للعربية بينما بن الوئيس للبربرية، وبعد وفاة ابن سديرة سنة 1901، جاء عمر (سعيد) بوليفة ليكون معاون الرئيسي لباصيه في اللهجات البربرية وخاصة القبائلية، وقد ظهر اسمه في عالم النشر سنة 1904 حين أصدر مجموعة شعرية قبائلية، كما أرسلته الحكومة الفرنسية في مهمة خاصة إلى المغرب الأقصى، أين نشر أعماله سنة 1905 وكان عندئذ معيدا في مدرسة الآداب مكلفا بتدريس القبائلية⁽³⁾.

وكما أشار الأستاذ سعد الله، يبدو أن هؤلاء المتعاونون على الرغم من اهتماماتهم الخاصة باللهجات المحلية والتراث الجزائري عامة، إلا أن توجههم الرسمي هذا، وارتباطهم بالمؤسسات الفرنسية جعلهم في خدمة الاستشراق الفرنسي أكثر من شيء آخر، حيث سهلوا لباصيه وغيره من المستشرقين -عن قصد أو دون ذلك- مهمة البحث في هذا المجال الحساس الذي وظفته الإدارة الفرنسية لأغراض استعمارية بحثية وفي عديد من المجالات والميادين، أهمها الترويج لتعدد الأعراق والألسن في الجزائر، ومن ثمة اختلاق الهويات وضرب الوحدة الوطنية، كما جاء سابقا، فالواقع أن لولا هؤلاء المتعاونون لما تمكن هؤلاء المستشرقين من إنجاز ذلك الزخم الكبير من الدراسات والأبحاث في هذا الحقل الحساس رغم الجانب العلمي الذي يحمله والذي يحتاج حتما إلى دراسات جادة ومعقدة لكن بعيدا عن كل أيديولوجية أو سياسة معينة بهدف استغلاله وتوظيفه لأغراض عدائية.

1- ولد بفرنسا سنة 1855 وتعلم في نانسي ثم في مدرسة اللغات الشرقية بباريس، عين مدرسا للعربية في مدرسة الجزائر العليا سنة 1882 م، ثم تولى إدارتها. واختير كعضو في كثير من المجامع العلمية، ترأس مؤتمر المستشرقين بالجزائر سنة 1910، له عدة مؤلفات بالعربية من ضمنها تحفة الزمان والخزنجية وتاريخ بلاد ندرومة وترارة بعد الموحد، وله بالفرنسية العديد من المقالات في المجالات الشرقية وفصول في دائرة المعارف الإسلامية وتصانيف أخرى، توفي بالجزائر سنة 1924، ينظر: خير الدين زركلي، الأعلام، لبنان: دار العلم للملايين، 2002، ط: 15، ج: 03، ص: 39.

2- من مواليد 30 نوفمبر 1844 ببسكرة، تزوج سنة 1871 من ماري أنطوانيت نافا، كما تحصل على العديد من الأوسمة والنياشين الفرنسية، من ضمنها وسام ضابط الأكاديمية العسكرية سنة 1880 ووسام ضابط مؤسسة عامة سنة 1885 ونيشان فارس جوقة سنة 1893، اشتغل كأستاذ محاضر مكلف بدروس اللغة البربرية، وألف عدة كتب عن العربية الدارجة، حول حياته الشخصية ينظر: ANFP LH/168/51 (BDL) L0168051.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 53.

الفصل الثاني: أسس ومراكز التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذا وانتشر الاهتمام بالدراسات البربرية على يد آخرين أمثال موتيلانسكي الذي نشر كتابا عن لهجة ميزاب، وإيميل ماسكري Émile Masqueray⁽¹⁾، الذي كتب قاموسا فرنسيا-تارقيا، وبحوثا عن اللهجات الميزابية والشاوية والزواوية، وقام هويغ بنشر قاموس فرنسي-شاوي وفرنسي-قبائلي، كما نشر دو فوكو من قبل قاموسا عن اللهجة البربرية الصحراوية سيما منطقة الطوارق⁽²⁾، والجدير بالذكر هنا، أن الدراسات المعجمية – خاصة الأولى منها- كانت تدون عبر المسح الصوتي عند الالتقاء بالجزائريين سواء عرب أو بربر وتكتب كما هي بأحرف لاتينية كما هو الحال لقواميس فوكو، وهي في العموم تفتقد لأساسيات المنهج علمي، الأمر الذي يعطي انطبعا على أنها كانت مجرد أدوات استعمارية لها أهداف جانبية تتعلق بإحياء الألسن القديمة، وفي نفس الوقت الترويج للفرنسية وتسهيل المعاملات بين الفرنسيين والجزائريين، وهي بذلك تتجاوز بكثير هدفها الأساسي⁽³⁾.

ومن المستشرقين المتأخرين الذين اهتموا بالدراسات واللهجات البربرية بالضبط، نجد وليام مرسية صاحب كتاب "كيف تعرب الشمال الإفريقي"، وكذلك هنري باسياه صاحب الأبحاث الغزيرة في هذا المجال ومن ضمنها كتاب "البربري ولغته"، ومع حلول القرن 20 ظهر الجيل الثاني من دارسي البربريات تزعمه هنري لاوست وبيارماي وإدمون دوتيه وغيرهم، الأمر الذي وفر إطارا كبيرا للدراسات البربرية التي ستقوم عليها المحاولات المتأخرة للباحثين والمهتمين بالتراث واللهجات البربرية⁽⁴⁾، والملاحظ هنا أن جل هذه الدراسات كانت تركز في المقام الأول على منطقة القبائل، كما كان هدفها يتجاوز الهدف العلمي البحت، الذي يستلزم دراسة الجذور والأصول للكلمات، ومحاولة إيجاد تخريج مناسب لها وفق ظرفيتها التاريخية، بل أن بعضهم إن لم نقل أغلبهم كان يهدف إلى كسر تلك الصلة بالبعد العربي، والترويج من جهة أخرى للبعد الأورو متوسطي، وحتى الروماني والبيزنطي، وهو ما جعلها دراسات تفتقد في أغلبها للموضوعية والروح العلمية المطلوبة.

1 – اهتم ماسكري بالبربرية عموما، وزار بنفسه المناطق المدروسة وعمل في بعضها، ونشر عنها دراسات، كما ارتبط ببعض علمائها كالشيخ محمد أطفيش، الذي استكتبه حول تاريخ ميزاب، وكان ماسكري هو الذي أوصى باحتلال ميزاب سنة 1882 بعد كانت تحت الحماية منذ سنة 1853، وفي تنويه به ذكر أوغسطين بيرنار أن ماسكري يقف على درجة واحدة مع الضباط والإداريين الفرنسيين المخلصين، ينظر: أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:08، ص:33-34.

2 – نفسه، ج:06، ص:55-56.

3-François Gaudin, Histoire culturelle et linguistique des dictionnaires bilingues en Algérie pendant la période coloniale: 1830-1930, Synergies Argentine, 2013, n° 2, pp. 104-106.

4 – سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص:280.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن جهة أخرى شهدت الجزائر خلال هذه الفترة إنشاء كرسى البربرية في مدرسة الآداب وتوسع ذلك ليشمل المدرسة الشرعية التي خصص بها قسم للبربرية، وكذلك مدرسة ترشيح المعلمين، فأصبح المتخرج يحمل في شهادته ملاحظة تقول إنه من قسم اللغة العربية أو قسم اللغة البربرية مع التركيز على القبائلية، وكلا القسمين لا يهتم إلا باللهجات العاميات المنطوقة، لكن المستشرقين وضعوا للعاميات قواعد وكتباً وتمارين، وأخذ هذا التقسيم يتوسع ليشمل التقسيم العرقي والسياسي، فكان في المجلس النيابي المعروف أيضاً قسم عربي وقسم قبائلي، بينما القسم الفرنسي في المجلس نفسه كان واحداً رغم اختلاف الفرنسيين بين مسيحيين ويهود ومتجنسين وغيرهم، ومن ثمة يظهر جلياً أن الاستشراق كان يخدم الإدارة الفرنسية وكانت هي الأخرى تخدمه⁽¹⁾.

بل إن التقسيم العرقي قد تجاوز تلك الجوانب إلى التعليم والمدرسة، أين أضحى للجزائريين البربر مدارس خاصة⁽²⁾، أنشئت لغايات وأهداف استعمارية كما جاء في بعض الشهادات لمستشرقين وفاعلين استعماريين ومن ضمنهم ج. هاردي الذي قال عنها: (إن الأمر يتعلق بمدارس فرنسية بربرية تضم صغار البربر، يتلقون تعليماً فرنسياً محضاً مع اتجاه مهني فلاحى ويشمل البرنامج فيها على دراسة تطبيقية للغة الفرنسية، لغة الحديث والكلام، بالإضافة إلى مبادئ الكتابة والحساب البسيط وتنف من دروس الجغرافيا والتاريخ، وقواعد النظافة ودروس الأشياء)⁽³⁾، أما المستشرق الفرنسي جودفروي دوممبين فيقول بشأنها (.. إن الفرنسية – وليست البربرية – هي التي يجب أن تحل مكان العربية كلغة مشتركة وكلغة حضارة ... وقوام السياسة البربرية هو العزل الاصطناعي للبربر عن العرب والمثابرة في تقريبهم منا من خلال التقاليد)، ومن جهته يوضح العقيد ب. مارتي الغرض من هكذا مدارس بقوله (إن المدارس البربرية يجب أن تكون خلافاً للسياسة، وأدوات للدعاية، بدلاً من أن تكون مراكز تربية بالمعنى الصحيح) وقد دعا أن يكون المعلمون فيها وكلاء لضباط القيادة ومتعاونين معهم كذلك طالب بـ (أن تكون المدرسة البربرية فرنسية بتعليمها وحياتها، بربرية بتلاميذها وبيئتها)⁽⁴⁾.

1 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 53-55.

2 - في عام 1873 كان هناك حديث بالفعل عن إنشاء مدارس جماعية قبائلية، وفي سنة 1882، تم إنشاء ثمانى مدارس أخرى في عام 1883، حصل الفصل الأول من المدارس العلمانية على شهادته الدراسية، وفي أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر وصل عدد الطلاب في هذه المدارس إلى المئات، ينظر:

-Karima Dirèche, Les écoles catholiques dans la Kabylie, op.cit.p:02.

3 - فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 345.

4 - نفسه، ص: 345.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ويتضح مما سبق، أن المنظرين الاستعماريين على اختلاف وظائفهم ومهامهم، وكما تدل التصريحات السابقة، كانوا يدركون تماما طبيعة العلاقة بين الجزائريين وبين هويتهم الوطنية من جهة وطبيعة الروابط الوجدانية بين الجزائريين أنفسهم من جهة أخرى، وفي الإطار ذاته كانوا يدركون أن الاهتمام بفئة معينة دون الفئات الأخرى ومحاولة استقطابها ولو عبر اللسان، يعد مرتكزا مهما في ضرب الهوية الوطنية الجامعة، لذا عملوا على استهداف الرابطة اللغوية المتمثلة في العربية عبر تفكيكها واضعافها، ومن الطبيعي أن تكون اللغة الفرنسية الراح الأول في ذلك.

وقد استمرت السلطات الفرنسية في سياستها الخطيرة هذه، حيث قامت الحكومة سنة 1910 بتحقيق حول انتشار اللهجة البربرية في الجزائر مع تكليف كل من الأستاذان قوتي ودوتي بفرزه والتعليق عليه في إطار عملية رسمية تتطلب مشاركة الجامعيين، وفي سنة 1915 أصبح القضاة الموثقين مجبرين على تقديم شهادة في اللهجة البربرية للقيام بمهامهم المهنية، والواقع أن هناك إجراءات أقوى قامت بها سلطات الفرنسية في هذا المجال، ومن ذلك اعتبار اللهجات البربرية في الجزائر كلغات وطنية على قدم المساواة مع اللغة العربية، والعمل على جمع مفرداتها وكتابتها بالأحرف اللاتينية، بالإضافة إلى منع إنشاء مدارس عربية في المناطق البربرية والاقتصار على تعليم سكانها الفرنسية واللهجات البربرية⁽¹⁾.

أما بالنسبة للدارجة العربية فقد تكفل بها هوداس منذ سنة 1880 ثم أخذ مكانه باصيه وظهر الاهتمام بهذه اللهجات بشكل ملفت للنظر، حيث درسوا لهجة كل مدينة وكل جهة تقريبا، تلمسان ندرومة، بسكرة، جيجل، العاصمة وغيرها، فكانت عبارة (لوبياري أراب) ⁽²⁾، أي الدارجة أو العامية العربية على كل قلم استشرافي عندئذ، وقد اتبعهم في ذلك بعض الجزائريين غفلة منهم ربما، فأخذوا يقدمون المادة لهؤلاء المستشرقين، ومنهم ابن أبي شنب، وأبو بكر عبد السلام بن القاضي شعيب التلمساني، وابن علي فخار ومحمد سوالح وغيرهم، الذين قاموا أيضا بتأليف قواميس فرنسية عامية عن لهجاتهم، ولعلمهم كانوا ينظرون إلى الموضوع نظرة تجارية لأن القواميس المدرسية كانت من وسائل توفير المال آنذاك، ومهما كان الأمر فإن أولئك المثقفين الجزائريين ربما لم يتفطنوا إلى مخططات الاستشراق السياسية والحضارية فساروا في ركابه⁽³⁾.

1- جاكز لحسن وآخرون، فلسفة المقاومة، الجزائر: دار الخلدونية، 2017، ط: 01، ص: 233.

2- لا زالت الكلمة متداولة إلى يومنا هذا، خاصة عند كبار السن، وتستبدل أحيانا بكلمة "باربري".

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 57.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن أبرز المؤلفات في اللهجات العربية خلال هذه الفترة، نجد تلك البحوث لروني باصيه المتعلقة باللهجات المختلفة للمجتمع الجزائري، كاللهجة المستعملة في تلمسان وسعيدة، وكذلك قاموس المستشرق أبراهام دانيوس وجان جوزيف مارسيل الذي نشره سنة 1937، ووضع كوسين دو بارسوفال كتاب " نحو العربية الدارجة " جمع فيه بين عدة لهجات جزائرية، وكذلك لوي جان بريزني من كبار تلامذة دوساسي الذي نشر كتاب التعليم العربي في الجزائر سنة 1918، جعل المحور الأول منه في دروس للتمرين على نطق بالعربية العامية، وكذلك كتاب " رسم اللغة العربية المنطوقة في الجزائر في عهد الوصاية عليها" سجل فيه الخصائص التي تميز العامية الجزائرية عما سواها⁽¹⁾.

ويعد جاك أوغست شاربونو⁽²⁾، من أبرز المهتمين بالعاميات وله العديد من البحوث فيها، منها " أصل تكوين العربية الإفريقية" وكتاب العامية في الجزائر، وكذلك "عناصر الجملة وترجمتها إلى الدارجة"، وقد اتسمت أعماله بالعلمية والاحترافية اللغوية والمعمجية مقارنة بالأعمال المنجزة في تلك الفترة سيما دراسة " التعريف المعجمي لعدة كلمات" و" رسالة إلى ديفرمري عن النموذج الثامن المستعمل في العربية المنطوقة " و" منهجية التعامل مع الاقتران العربي باللهجة الجزائرية"⁽³⁾ بالإضافة إلى المستشرق ج. شربونو (ت1882) الذي تعلم اللغة العربية بمدرستي دي ساسي وكوسن دي برسفال، ثم وفد إلى الجزائر حيث كلف بالتدريس في المدرسة الفرنسية بقسنطينة واهتم باللهجات العامية، وكذلك المستشرق بيلا شارل (ت1992) الذي ولد بقسنطينة وتحصل على دبلوم في اللغة الشرقية ودكتوراه في الآداب سنة 1950، واشتغل بالتدريس في مدرسة اللغات الشرقية بين سنتي 1951 و1956، أين ركز كل جهوده على العامية الجزائرية ولهجاتها⁽⁴⁾.

1 - حاج بنيدر، جهود المستشرقين الفرنسيين في دراسة اللهجات الجزائرية مقارنة اثنوجرافية، العراق: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، مجلة دراسات استشرافية، 2020، ع: 22، ص: 324.

2 - جاك أوغست شاربونو Jacques Auguste Cherbonneau (ت1882)، مستشرق فرنسي. أخذ العربية عن دي ساسي ودي برسفال، وانتدبه حكومته لتنظيم مدراسها في الجزائر، فأقام في قسنطينة، ودعي في آخر حياته إلى باريس لتدريس العربية في مدرسة اللغات الشرقية، له (قصص منتخبة من كتبه العرب المسلمين) للمدارس الابتدائية، و(المخاطبات فيما يحتاجه العرب من الولاة) مجموع مخاطبات باصطلاح أهل الجزائر وغيرها، نشر في المجلة الآسيوية مقالات متعددة في شعراء العرب وكتابهم، ونقل إلى الفرنسية رحلات وقصصا عربية، الزركلي، المرجع السابق، مج: 02، ص: 106.

3- حاج بنيدر، المرجع السابق، ص: 99. ينظر أيضا:

Julius Theodor Zenker, Bibliotheca orientalis: Manuel de bibliographie orientale, Princeton University library, sd, p:29.

4- محمد جعيجع، دور الاستشراق في استعمار فرنسا للجزائر، جامعة قسنطينة: كلية أصول الدين، مجلة المعيار، 2005، مج: 05، ع: 10، ص: 37، 38.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

-الدعوة إلى العامية من خلال المناهج الدراسية:

كان التخطيط اللغوي المنتهج من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي يراعي على الدوام إضعاف اللغة العربية الفصحى في المجتمع قصد اندثارها، وذلك عبر عملية مزدوجة تتمثل في إقصائها بيداغوجيا والخط من شأنها ثقافيا حتى يشرع المجتمع في الانسلاخ التدريجي من إطاره الحضاري، وقد رأت السلطات الفرنسية أن الوسيلة الكفيلة بإقصاء العربية الفصحى هي تثمين العامية بجعلها لغة التدريس وبها تصاغ الكتب المدرسية الموجهة لمختلف المراحل التعليمية، ولكي تقلل من النظرة المقدسة لها في المخيال الجمعي، عمدت إلى اختيار محتويات ومقررات معرفية من الثقافة الشعبية كنصوص ضمنتها في الكتب المدرسية بغرض فلكرة الثقافة الإسلامية، وحتى لا يشعر المتدريس أن ما يتعلمه بعيدا عما ألفه في محيطه⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة الاحتلال تحرص على نشر الكثير من الكتب المدرسية بلغة فرنسية موحدة منطوقة ومكتوبة، فإنها سعت في ذات الوقت إلى التوسع في إشاعة ثقافة وحروف وكتب اللهجات المحلية وتسميتها قصدا باللغات بدل القول عنها لهجات، وهكذا جرت التعمية على توحيد الكتاب العربي المطلوب باللغة العربية الفصحى أما ما توفر من كتيبات ومنشورات أشرفت على إصدارها الإدارات الاستعمارية فإن مضمونها يكشف بكونها أقيمت ووضعت على أسس ومفاهيم عنصرية، وأقيمت سياستها على تنوعات اللهجات العامية، لأن ذلك الجهد المبذول يتوافق مع المصالح الأيديولوجية والمصالح الاقتصادية والثقافية للمحتل⁽²⁾.

وفي هذا السياق نشرت الكثير من الكتب التي تتحدث عن اللهجات وتراكيبها كما أشرنا سابقا، وكانت موجهة لفئة معينة من الباحثين، خاصة أولئك المهتمين باللسانيات وأصول اللغات والتراث اللغوي عامة، ومن جهة أخرى نشرت كتب للقراءة والمطالعة باللهجات العامية وكانت موجهة للتلاميذ من أبناء الأهالي، بعد أن تم إدراج تعليم اللهجات في المقررات التعليمية الرسمية، وكان بعضها من تأليف المستشرقين والباحثين الفرنسيين والبعض الآخر من تأليف الجزائريين الذين كانوا في علاقة مع هؤلاء المستشرقين والذين كانت لهم اهتمامات في هذا الحقل، وقد طغى على هذه الكتب ذلك المحتوى المبتذل، فضلا عن تلك التعابير الركيكة التي تعكس حقيقة اللهجات التي كان يراد فرضها على أبناء الأهالي وجعلها كلغة بديلة للعربية الفصحى.

1 - فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 324.

2- صبحي حسان، المرجع السابق، ص: 113.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن الكتب التي نشرت في هذا الشأن، نجد كتاب "الطريق المستقيمة لتعليم لغة العامة" لصاحبه ديسبارمي⁽¹⁾، الذي يشتمل على مجموعة من الدروس العامة المكتوبة بالحرف اللاتيني أولا والحرف العربي ثانيا، وهذا نص منه بعنوان "واش نعملوا فالدار" جاء فيه: "في المدرسة نتعلموا نقرأو ونكتبوا ونحسبوا ونصوروا ونغنيوا، الشيخ يدبر علينا وأحنا نصنتوا له، الشيخ يسقسي فينا وأحنا نواجبوا، الشيخ إذا يعلي صوته واش تعملوا: نسكتوا، وإذا الشيخ يعايركم تستحيوا، وإذا الشيخ يعاقبكم تبكوا، وإذا الشيخ يفسر لهم الكلمات والتلاميذ يفهموا، الشيخ يحكي لهم الحكايات والتلاميذ يضحكوا"⁽²⁾.

كما نجد كتاب دروس المتوسط في العربية المنطوقة لمحمد سوالح⁽³⁾، مما جاء فيه نص تحت عنوان "المسافر في الماشينة" تضمن ما يلي "بوزيان بغى يروح للمدينة، جبد حوايح زينة، نفاهم من الوسخ والغبار، بذل وهود للفناق، كرى بلاصة في الدرجة الثالثة. ثقبوا له كاغطه ورشقه في خيطه. ركب في الكروسة ستف قشه على المرفع صفرت كروسة النار وقلعت جرت الكراريس الآخرين وهما كروسة الفحم وكروسة القش وكروسة البوشطة وكراريس المسافرين ... مرة فانت الماشينة على قنطرة مرة في غار مرة ... حقروه ... من ساعة لساعة تحبس الغاشي يركب وينزل حتى وصل بوزيان للمدينة"⁽⁴⁾.

1- جوزيف ديسبارمي (1863 - 1942) درس بجامعة ليون ودرس الفرنسية واللاتينية بين عامي 1884 و1888، ثم تقدم بطلب للحصول على وظيفة في المستعمرات لجمع المواد الخاصة بآطروحتة، عين في تلمسان عام 1891، وبدأ في دراسة اللغة العربية واستمر في ذلك حتى حصوله على دبلوم اللغة العربية في الجزائر، أصبح أستاذا للغة العربية في المدينة عام 1900، ثم في البليدة عام 1902، له العديد من المؤلفات حول العربية وعاميتها والتراث خاصة بمنطقة بلدية ومتيجة، ينظر:

H. Pérès, Desparmet et son œuvre 1863-1942, R A, 1943, V: 87, P: 251-266.

2 - عبد الله بوخلخال، المرجع السابق، ص: 19، ينظر أيضا:

J.Desparmet, Enseignement de l'arabe dialectal d'après la méthode directe, Alger : Taj, 2em Ed, 1907, p : 36.

3 - محمد سوالح ولد معمر ولد سنة 1873 بالحي الشعبي المسمى سيد الناصر بمدينة فرندة (تيارت)، وبعد مزاولته دراسته الأولى سافر إلى العاصمة لمتابعة دراسته، فتحصل على شهادة البكالوريا واختير لمتابعة دراسته بالجامعة، في سنة 1936 أصبح أستاذا جامعيا رفقة عمر دهيبة، ويذكر ألان مسعودي وهو مؤرخ ومدرس أن محمد سوالح أول معلم تحصل على درجة التبريز سنة 1910، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح أستاذا بجامعة السوربون بباريس، ومن الطلبة الذين درسوا عنده المستشرق الفرنسي جاك بيرك ابن البلدة التي ولد فيها (فرندة)، كتب سوالح عددا من الكتب في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والدراسات اللغوية والنحو، ينظر: محمد تاج، تعليم النحو لغير الناطقين بالعربية، كتاب الأستاذ محمد سوالح أنموذجا، جامعة تيارت، مجلة العبر، مج 07، ع: 01، ص: 384.

4-Mohammed Soualah, Cours moyen d'arabe parlé, Ed: G Soubiron, Alger: 1934, p :

s n.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وهناك نص آخر بعنوان الحمال جاء فيه " الحمال يجي طفل صغير للجزائر من بسكرة والا من بلاد القبائل والا من بلاد أخرى. الصباح يبيع الجرايد في سوق الخضرة . يمسح الصباط. يقضي الصوالح ويخزر الكراريس. العشية يواسي ما يصيب. كيولي شاب ولا رجل يحمل في المرسى والا في الفناق والا داخل المدينة في المرسى ... يهز الصناديق واللوح والشكاير والقش كامل ويحطهم الداخل المدينة. يرفد قش الي يرحلوا وكل ما يحبوا الناس الحماله الي من بلاد فريدة يباتوا مع بني عمهم في قهوة ولا في بيت واحد.. "(1).

وقد تنوعت هذه الكتب وتعددت حسب كاتبيها وحسب الفئات المستهدفة منها، غير أن الغاية بقيت نفسها، وهي استهداف اللغة العربية بإبعاد التلاميذ عنها، وفي نفس الوقت التسويق للهجات العامية وغرسها في عقولهم، عبر قصص ونصوص ركيكة مبتذلة وأقرب لكلام الشارع، وليس مستبعدا أن يكون المحتوى هو الآخر مدروسا وفق استراتيجيات معينة، تجعل من التلميذ الجزائري مجرد أهلي بكل ما تحمله الكلمة من معاني، فالمتمعن في هذه النصوص يجد أن أغلبها تدور حول تلك الحياة الاجتماعية البائسة التي يتخبط فيها الفرد الجزائري، كما هو الحال في النصيين الأخيرين اللذان قدما الشاب الجزائري على أنه بدوي متخلف بملابس رثة لا يرى المدينة إلا نادرا، وإن استقر بها فهو مجرد خادم يمتهن كغيره من الجزائريين مسح الأحذية أو الأعمال الشاقة، والمؤسف في كل هذا أن تكتب هذه النصوص من قبل جزائريين ساروا في فلك المستشرقين ومخططاتهم الهدامة.

وقد استمر المستشرقون في دراساتهم هذه التي تبنتها السلطات الفرنسية، وعلى أساسها ركزت على التمكين للعامية في مدارس الأهالي عموما باستثناء المدارس المتواجدة في المدن الكبرى التي سمح فيها بتدريس ما يسمونه بالعربية الكلاسيكية لكنه بالمقابل، كان يرفض تعليم الدارجة في المدارس الأوروبية وفي منطقة القبائل، مثلما ورد في عرض حال شارك في إعدادة مجموعة مختصين وسياسيين والذي تم تقديمه إلى الحاكم العام جوناو (1918-1919) حيث جاء فيه (بخصوص تدريس العربية يرى البعض ضرورة حظرها، وتعد لدى البعض عامل افتخار للمسلمين ممن سيتخرجون من مدرسة الأهالي، حيث سيكونون قادرين على القراءة والكتابة مثل أقرانهم خريجي المدرسة القرآنية ... اما دراسة العربية الدارجة، فهي لا تستجيب لأي حاجة وأن عدم فائدتها في بلاد القبائل واضحة وأكيدة (2).

1-Mohammed Soualah ,Op.cit.، p: s n.

2 -فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 338.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما في ثلاثينات القرن العشرين وتحديدًا سنة 1936، ألح رئيس أكاديمية الجزائر في رسالته إلى الحاكم العام جورج لوبو George Lebeau، المؤرخة في 01 فيفري 1936 بعد استشارة هذا الأخير له، على تعليم العربية الفصحى والعامية ومساائل أخرى خاصة بالتعليم، حيث جاء فيها (.. فيما يخص تعليم اللغة العربية في جميع المدارس أذكرك بأنها كانت محاولة صادقة في هذا الشأن في عام 1906، لكنها لم تفض إلى أي نتيجة ومن ثمة فمحاولة من هذا القبيل لا تجدي نفعًا، وذلك لمقاومة العائلات الأوروبية، ناهيك عن صعوبة وجود من يقوم بذلك .. إضافة لذلك فتعليم العامية إجباري في المدارس الابتدائية ومدارس ترشيح المعلمين ... إن اللجنة تطالب بتدريس العربية الابتدائية للأهالي ومن ثمة عن أي عربية نتحدث، العامية يتقنها كل التلاميذ المعربين .. إن اللجنة تطالب في نفس الوقت بإيجاد وضع قانوني وبرامج تعليم للأهالي يقارب أكثر فأكثر من وضع برامج تعليم للمدارس الأوروبية .. لكن أنى للأهالي الذين تتجاذبهم إرادة عميقة في الذوبان في حضارتنا ونداءات قادمة من بلدان إسلامية مجاورة ..) (1).

ويتضح من هذا أن هؤلاء المنظرون، كان هدفهم ضرب اللغة العربية الفصحى أكثر من شيء آخر، وحتما كانت التعليم الطريق السهل والفعال لتنفيذ ذلك، فبعد الإصلاحات التي جاء بها جوناو - سنتطرق إليها لاحقا - عملت الإدارة بما تحمله من فاعلين استعماريين وبضغط من الكولون طبعًا، على قلب الحقائق ومحاولة الترويج لفشل هذه السياسية وأن اللغة العربية غير صالحة للتدريس، وفي المقابل جاء التركيز على تعليم الدارجة وبشكل إجباري، بشكل يعكس مدى خوف هؤلاء من اللغة العربية من جهة، ومدى معرفتهم حقيقة اللهجات العامية والغاية من توظيفها من جهة أخرى، والتي تصب دوما في كسر تلك الخصوصية العربية الإسلامية، وتهيات أبناء الأهالي للذوبان في البوتقة الغربية. وهكذا تكون الدراسات اللهجية سواء العربية أو البربرية، قد تسيست من قبل الإدارة والمستشرقين الفرنسيين، حيث كانت كل الدراسات تخدم الهيمنة الاستعمارية، وتهدف إلى الإبقاء على الاستعمار قويا ثابتًا، عن طريق تفتيت الروابط اللغوية والدينية والثقافية للجزائريين، لكي تسود اللغة الفرنسية ومشتقاتها الثقافية، وكان على الوطنيين أن يناضلوا بقسوة كي يتغلبوا على هذه العراقل وتخلق في المواطنين روحا وطنية واحدة ولسانا واحدا ورؤية واحدة (2).

(1) - نقلا عن فريد حاجي، نفسه، ص: 338 - 339. 1- ANOM 14H 58 le 01-02 - 1936.

2 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 8، ص 41.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ب - القوانين والمراسيم المعادية للغة العربية:

قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بشن حرب واسعة النطاق على اللغة العربية في جميع مراكزها ونوافذها بحيث لم يبق لها مكان تحافظ فيه على وجودها وبقائها من غير بعض المدن والمناطق المعزولة أو من خلال المدارس الإسلامية الثلاث المرخص بها كما سعت إلى اتخاذ جملة من التدابير للقضاء عليها كإصدار العديد من القوانين والمراسيم الرامية لغلق المدارس والكتاتيب وكل مجال يمكن أن تنفذ من خلاله اللغة العربية وثقافتها⁽¹⁾، وفي هذا الشأن كتب الشيخ الإبراهيمي بجريدة البصائر أن " كل الوسائل التي تتذرع بها الحكومة لمقاومة التعليم العربي هي إما قوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا في أوقات مختلفة ولأسباب متنوعة، وإما قرارات إدارية فردية مصدرها الجزائر ومبناها على إيعاز بوليسي توجبه الروح الاستعمارية، والنوع الأول غالبه عام مطلق يشمل كل تعليم حر لم تباشره الحكومة بأية لغة كان، والثاني خاص بنا معشر المسلمين، مصبوب علينا وحدنا، موضوع بالقصد المباشر للتضييق على لغتنا وديننا، وقد كثر هذا النوع وتوالد حتى أصبح بعضه ينسي بعضه عند المنفذين مع اجتهادهم وحرصهم، وكلما زادت الأمة إقبالا على تعلم لغتها ودينها، زادت الحكومة في القيد تضييقا، حتى لو أنها نفذت تلك القرارات بحذافيرها لما بقي في الجزائر من يكتب حرف هجاء عربيا"⁽²⁾.

ومن جهة أخرى سعت إدارة الاحتلال إلى تطويق أي مبادرة للتعليم العربي الحر وإجهاض أي مشروع لإنشاء مؤسسة تعليمية أهلية إدراكا منها لانعكاساتها الخطيرة على سياستها الاستعمارية، ومن ذلك أنها أقرت بتطبيق القرارات المتعلقة بالتعليم العمومي، أين جعلته إدارة التعليم إجباريا وفرنسيا خالصا في اللغة والمناهج والتوجيه العام، كما أنشأت نوعين من المدارس أحدهما خاص بالجزائريين فيهما التعليم باللغة الفرنسية فقط، هدفها من ذلك ودون شك هو إبعاد اللغة والثقافة العربية من برامج المدارس الابتدائية طبقا لسياسة فرنسة اللسان ومحاولة فرض الثقافة الفرنسية على الجزائريين⁽³⁾، وفي نفس الوقت ضرب التعليم العربي الحر وتضييق الخناق على معلميه وطلبته عبر عدد من الأساليب، وفي مقدمتها المراقبة والغرامات المالية وحتى السجن.

1 - محمد لحسن زغدي، محاربة الاحتلال للغة والثقافة العربية وموقف الحركة الوطنية، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، مجلة اللغة العربية، عدد ممتاز، شتاء 2005، ص: 385.

2 - محمد البشير الإبراهيمي، آثار البشير الإبراهيمي، تق: أحمد طالب، الجزائر: دار الوعي، 2016، ج: 03، ص: 217.

3 - لحسن زغدي، المرجع السابق، ص: 217.

الفصل الثاني: أسس ومراكز التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

-مرسوم 1883 والتعليم العربي الحر:

سبق وأن أشرنا لهذا المرسوم عندنا حديثنا عن السياسية التعليمية للأهالي، غير أننا اكتفينا بالحديث عن التعليم الأهلي الرسمي، وأخرنا الحديث عن التعليم العربي الحر نظرا لعلاقته المباشرة مع السياسية العدائية التي انتهجتها سلطات الاحتلال ضد اللغة العربية، وفي هذه الجزئية سنحاول الوقوف على هذا التعليم وعلاقته مع مرسوم 1883 الذي جاء لتنظيم التعليم الابتدائي العمومي والخاص في إطار جديد ومنظم، يتجه إلى الوجهة الميتروبولوية أي يشبه في مادته العلمية وبرامجه واتجاهاته المدرسة الفرنسية نفسها⁽¹⁾.

ودون الرجوع إلى مضمون هذا المرسوم وما حمله من تشريعات، سنحاول التعرّيج على آثاره الظرفية سيما تلك المتعلقة بالتعليم العربي، حيث أن الإعلان عليه كان كافيا لإثارة الاضطرابات في كل من الجزائر وتلمسان، وتعرضت رسائل مشتركة للعودة بالحديث إلى سنة 1830، والتذكير بالوعود التي أعطيت بخصوص تعليم القرآن الكريم والعربية ورفض تعليم البنات في المدارس الفرنسية، ووصل الأمر بممثلين مسلمين في المجلس البلدي لمدينة الجزائر إلى حد اتخاذ موقف ضد هذا المرسوم، وهو ما تسبب في ردود بليغة من طرف بعض الجزائريين⁽²⁾ ومن ضمنهم أحمد بن بريهمات الذي حرر كراسة حول ذلك تحت عنوان " مرسوم 13 فبراير والأهالي المسلمون"⁽³⁾، ندد فيها بموقف المعارضين له وأكد أن المرسوم لا يمس مطلقا بلغة وعقائد الجزائريين وهو من جلائل الأعمال التي تكرمت بها فرنسا على الأهالي، ودعا إلى ضرورة إرسال الأبناء إلى المدرسة أطفالا وبناتا، والابتعاد عن سماهم بالمنافقين باسم الدين الذين يتخذون من جهل الأهالي سلاحا يستخدمونه لفائدتهم الشخصية⁽⁴⁾.

والواقع أن دعوة بن بريهمات يمكن القول أنها لا تعتبر خروجاً عن المنطق كما ذكر الأستاذ سعد، ذلك أن بن بريهمات منذ ستينات القرن 19 كان يدعو تلامذته إلى الأخذ من الفرنسيين علومهم ولغتهم وكان يشجع على تعليم الجزائريين، وكان ينوّه بما وصل إليه العرب والمسلمين في الماضي من مجد علمي باذخ، إنما بالهجرة والاحتكاك بالآخر وهو ما طبقه على أبنائه الثلاث الذين أرسلهم إلى المدارس الفرنسية أو المزدوجة⁽⁵⁾.

1 - عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 142.

2 - روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج: 01، ص: 618.

3- Ahmed Ben Brihmat, le décret du 13 février et les indigènes musulmans, Alger , Ed Fontana. 1883.Sn.

4 - جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر، مج: 09، ص: 71، 80.

5 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 219.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ويوجد من الجرائد الأوروبية من وقفت إلى جانب مزايا مرسوم 1883، وأخرى فزعت لذلك، غير أن ذلك لم يمنع من أن يرسى لأول مرة في عهد الجمهورية الثالثة، قواعد تعليم ابتدائي مجاني وإجباري مفتوح للأهالي، صحيح أن المدارس العربية زالت تقريبا بحيث لم يبق منها سوى 16 مدرسة في سنة 1882، وحلت محلها مدراس ابتدائية مشتركة متطابقة في برامجها مع برامج فرنسا، وبعد ذلك سرعان ما انكشفت الصعوبة الكبيرة عند تطبيق تلك المدونة القانونية للتعليم الابتدائي على الجزائر، نظرا لكونها قد استنسخت كلية من القانون السائد في فرنسا، ثم أوكل تنفيذها للبلديات الجزائرية، فتبين بأن المدونة كانت عاجزة عن الإسراع في تطوير تعليم المسلمين⁽¹⁾.

غير أن المرسوم ومن ناحية أخرى، قد ساهم في التضييق على التعليم العربي الحر نظرا لما حمله من تشريعات تنظيمية للسياسة التعليمية والتي قيدت التعليم في غير المدارس الحكومية، ناهيك على أنه كرس لمحاربة العربية حيث كان ممنوعا على تلاميذ القسم المتوسط والعالي التكلم بلغة أخرى غير اللغة الفرنسية حتى في أوقات الاستراحة، رغم أنه بعض مواده كانت تقول أن التعليم يعطى بالفرنسية والعربية، لكن في الواقع كان تعليم اللغة العربية منسيا باستثناء إدراجها في امتحان شهادة الدراسات الابتدائية الأهلية⁽²⁾.

وقد ألحق بمرسوم 1883 العديد من القرارات والقوانين، منها قانون 24 ديسمبر 1884 الذي نص على منع أي جزائري من أن يفتح أو يتولى إدارة مدرسة عربية أو كتاب لتعليم القرآن الكريم إلا بترخيص من عامل العمالة، وينذر كل فرد أو جماعة تقوم بفتح مدرسة عربية دون ترخيص مسبق إما بالسجن أو بالغرامة المالية⁽³⁾، كما صدرت بعد ذلك مجموعة من المراسيم التي ضيقت على التعليم العربي واللغة العربية خصوصا، ومن بينها مرسوم 30 أكتوبر 1886 الخاص بمراقبة التعليم الحر والقائمين عليه، وكذلك مرسوم 18 نوفمبر 1887 حول تنظيم التعليم الابتدائي ومراقبته، ومرسوم 09 ديسمبر 1887 المتعلق بتنظيم التعليم العمومي والخاص الذي استثنى الجزائريون من التعليم الإجباري، بالإضافة إلى مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي جاء لتلبية رغبة الكولون حول نوعية التعليم بالنسبة للجزائريين حتى يبقوا على هامش المجتمع الأوروبي⁽⁴⁾.

1 - روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج: 01، ص: 619، 620.

2 - عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 144.

3 - أحمد سعودي، السياسة الاستعمارية وإجراءاتها ضد التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، جامعة الجلفة: مجلة التراث، 2014، ج: 11، ص: 142.

4 - محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص: 386.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

كما أصدر الحاكم العام الفرنسي قرارا بتاريخ 24 ديسمبر 1904 ينص على عدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من الحاكم المدني أو العسكري بالنسبة للمناطق الجنوبية، وإن حصل عليها لابد أن يوالي الإدارة الفرنسية وألا يدرس الأدب العربي بجميع أنواعه، وكذلك تاريخ وجغرافية الجزائر والعالم العربي الإسلامي، وألا يشرح آيات القرآن الكريم التي تتحدث عن الجهاد⁽¹⁾، وكان ذلك وفق المرسوم المؤرخ في 08 جانفي 1887 الذي يحدد المواد الخاصة بالتعليم الابتدائي وهي⁽²⁾: التربية المدنية والأخلاقية، القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، الحساب والقياس، التاريخ والجغرافيا الخاصة بفرنسا فقط، دروس الأشياء، الرسم، الأناشيد، الأعمال اليدوية (أشغال الإبرة في مدارس البنات)، التمارين الرياضية والعسكرية⁽³⁾.

-قانون شطون واعتبار العربية لغة أجنبية:

مع تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931، واهتمام أعضائها بالتعليم العربي الحر وشروعهم في تعليم اللغة العربية، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمجموعة من الإجراءات القمعية الرامية إلى إجهاد هذا النشاط وتهميش اللغة العربية على اعتبارها وسيلة أساسية للتبحر في الدين وإحداث النهضة الفكرية بالجزائر، حيث أصدرت جملة من القرارات والقوانين التعسفية⁽⁴⁾ ومن ضمنها منشور ميشال المؤرخ في 16 فبراير 1933 الذي ضيق على تحركات جمعية العلماء التي أبدت نشاطا منقطع النظير في مجال نشر الوعي والثقافة الإسلامية العربية خلال هذه الفترة، مع منع أي واعظ أو مرشد غير موظف بالقطاع الديني أن ينشط في المساجد دون استشارة الحاكم العام⁽⁵⁾، بالإضافة إلى إصدار مرسوم ريني بتاريخ 30 مارس 1935 عقب زيارة هذا الأخير إلى الجزائر وكان يومها وزيرا للشؤون الداخلية، أين قدم له نواب ناحية وهران طلب الموافقة على رخص فتح مدارس تعليمية خاصة القرآنية منها، غير أن رده كان بالسلب وأصدر مرسومه هذا الذي نص على ذرع أية تصرفات يراد بها الاحتجاج ضد الإدارة الفرنسية⁽⁶⁾.

1 - محمد رافة، وضعية تعليمية اللغة العربية إبان الاحتلال الفرنسي من خلال كتاب التعليم للأهالي في الجزائر لموريس بولار، جامعة الوادي: معهد العلوم الإسلامية، مجلة الشهاب، 2018، مج 04، ع: 04، ص: 386، 483.

2 - ونلاحظ من خلال هذا المرسوم التغيب العمدي للغة العربية ولكل ما يتعلق بالتعليم العربي الإسلامي باستثناء المدارس القرآنية التي حدد نفس المرسوم شروطا صعبة لفتحها وتسييرها وأدى لعلق الكثير منها.

3 - عائشة بوثرید، التعليم العربي الحر ومؤسساته في قسنطينة، الجزائر: دار الأقصى، 2015، ص: 17، 18.

4 - العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج: 01، ص: 50، 51.

5 - عسالي بولرباح، اللغة العربية وتأثيرها الثقافي في الجزائر، دار العميد، 2015، ج 01، ص: 95، 94.

6 - نقادي سميرة، المرجع السابق، ص: 91.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

واستكمالاً لسياستها التعسفية أصدرت الإدارة الفرنسية بتاريخ 08 مارس 1938 قانون شوطون⁽¹⁾ نسبة لرئيس الوزراء Chautemps Camille الذي كان بمثابة الضربة القاتلة للدين الإسلامي واللغة العربية، وقد سماه الشيخ عبد الحميد بن باديس بقانون العقاب الرهيب، حيث كتب في جريدة البصائر مقالاً تحت عنوان "يا لله للإسلام والعربية في الجزائر" جاء فيه: "ندعو كل معلم مكتب قرآني أو مدرسة، طلب الرخصة من الإدارة ولم تجب، وكل معلم مكتب قرآني أو مدرسة منع من التعليم، وكل معلم نزعته منه رخصته أن يكتبنا بما وقع له من ذلك، ويعرفنا بتفصيله وجميع ما يتعلق به لنسعى في نازلته السعي المشروع... كما ندعو كل جماعة يريدون تأسيس جمعية وفتح مدرسة لتعليم الإسلام والعربية أن يكتبونا ويعرفونا لنرشدكم إلى الوجوه القانونية اللازمة⁽²⁾."

كما جاء في عدد آخر من جريدة البصائر مقال تحت عنوان "قرار 8 مارس 1938" جاء فيه "قد فهمنا والله ما يراد بنا وإننا لنعلن لخصوم الإسلام والعربية أننا عقدنا على المقاومة المشروعة، عزمنا، وسنمضي بعون الله في تعليم ديننا ولغتنا، رغم ما يصيبنا ولن يصدنا عن ذلك شيء، فنكون قد شاركنا في قتلها بأيدينا وإننا على يقين من أن العقوبة وإن طال البلاء، لنا وأن النصر سيكون حليفنا لأننا قد عزمنا إيماناً، وشاهدنا عياناً أن الإسلام والعربية قضى الله بخلودها ولو اجتمع الخصوم كلهم على محاربتها... سيرى الذين دبروا المكيدة... أنهم ما أصابوا بهذه المكيدة إلا سمعة فرنسا في العالم الإسلامي والعربي"⁽³⁾.

وقد ارتكز نص هذا القانون على ثلاث نقاط رئيسية هي كالتالي:

- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية.
- إغلاق المدارس العربية الحرة وخاصة تلك التي لا تتمتع برخصة من قبل الإدارة الفرنسية.
- المنع البات لممارسة التعليم دون رخصة بالنسبة للمعلمين، ومعاقبة كل مخالف بالسجن⁽⁴⁾.

1- Chautemps Camille سياسي فرنسي ولد بباريس 1885 وتوفي بواشنطن 1963، اشتغل كمحام ونائب اشتراكي راديكالي سنة (1919)، تقلد عدة وزارات بين عامي 1924 و1926، ثم رئيساً للمجلس النيابي أربع مرات (1930، 1933-1934، 1937-1938، في مارس 1938، فضل الاستقالة من الوزارة إثر تصاعد المعارضة، بعد سقوط حكومة ليون بلوم تولى قيادة الحكومة (1937-1938) معها كنائب لرئيس المجلس، محاولاً مواصلة تجربة الجبهة الشعبية بتخفيف الأساليب في الإصلاحات الاجتماعية، ينظر:

https://www.larousse.fr/encyclopedia/personnage/Camille_Chautemps/113138.

2 - عائشة بوثرید، المرجع السابق: ص: 39، 40.

3 - البصائر - العدد 107، 8 أبريل 1938.

4 - نقادي سميرة، المرجع السابق، ص: 94.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والجدير بالذكر أن هذا القانون جاء في ظرف⁽¹⁾ أفرزت فيه الساحة الجزائرية وعيا جماهيريا وحراكا سياسيا كبيرا مثلته مختلف الأحزاب السياسية ومن ضمنها جمعية العلماء المسلمين، التي أضحت تهدد المصلحة الاستعمارية بخطابها التربوي والإصلاحي، فكان الرد بإصدار هذا القانون كمحاولة لتنشيط نشاطها وتحركاتها، والواقع أن الأمر لا يقف عند هذا، فاللغة العربية اعتبرت عمليا وفعليا لغة أجنبية منذ سنة 1830 ، بدليل عدم توظيفها في التعليم وطردها من الإدارة طردا كليا، وقد جاء قانون 08 مارس 1938 ليؤكد واقعا كان قائما من الناحية العملية منذ وقت طويل، غير أن إصدار هذا القانون في هذه الفترة بالضبط كان بمثابة الشرارة التي ألهمت الفتيل، حيث هبت الأمة كلها متحدية إياه ومصرة على تعلم لغتها ودينها، حيث شن عليه الشيخ عبد الحميد بن باديس حملة عنيفة في مجلة الشهاب وغيرها من جرائد الجمعية، كما صمد غيره من رجال التعليم العربي في وجه هذا القانون حتى تراجعت فرنسا عنه وأعلنت في 20 سبتمبر 1947 ترسيم اللغة العربية في التعليم، بعد 117 عاما من الاحتلال ظلت فيها فرنسا تحارب العربية وتطاردها في كل مكان وتمنع تعليمها في المدارس الرسمية⁽²⁾.

غير أن السماح بتعليم اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية في كافة أطوار التعليم وبواسطة أحكام المادة 57 من قانون الجزائر لسنة 1947 فإن تطبيقها لقي تثبيطا وتعطيلا من قبل الإدارة الفرنسية والكثير من الفاعلين الاستعماريين، كما لقي معارضة شديدة من طرف مفتشي الأكاديمية الفرنسية للتعليم بالجزائر، بحجة أن اللغة العربية ليست لغة واحدة، فهمي منقسمة إلى عربية عامية لا تصلح للتدريس، وعربية قديمة عقيمة وميتة مثلها مثل اللاتينية واليونانية، وأخرى حديثة كالتّي ترد في الصحف ووسائل الإعلام لا ينبغي استخدامها كونها لغة الدول العربية والجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا فإنها غير معنية بها⁽³⁾، وهو يؤكد من ناحية أخرى بتلك السياسة التي عملت عليها سلطات الاحتلال لفترات طويلة، لعزل الجزائر وفصلها عن وعائها العربي الإسلامي.

1- صدر هذا القانون في ظرف احتدم فيه التنافس بين الدول الأوروبية وسيادة منطق القوة والتحالف والتكتل، وفرنسا لم تكن معزولة عن ذلك بل كانت أول المتحالفين ضد القوة النازية الصاعدة على حدودها الشرقية، هذا الجو المشحون في أوروبا مع النشاط المتزايد لجمعية العلماء المسلمين في الجزائر وفرنسا، ساهم في دفع شوطون لاتخاذ هذا القرار والتضييق على هؤلاء، ينظر: عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، 1931 - 1945، دراسة تاريخية وأيديولوجية مقارنة، الجزائر: دار بهاء الدين، 2013، ص: 161.

2- تركي رايح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، راند الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، الجزائر: منشورات ANEP، 2001، ط: 05، ص: 376.

3 - عسالي بولرباح، المرجع السابق، ص: 96.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ج - فرنسة التعليم والإدارة:

رأت الإدارة الاستعمارية ضرورة محاربة اللغة العربية في الجزائر لأن بقاءها في أوساط الجزائريين سيشكل العقبة الكبرى أمام فرنسا في طريق فرض سيطرتها التامة والنهائية على الجزائر، والتي لا يمكن لها أن تتحقق إلا بفرض اللغة الفرنسية، وهذا على حد تعبير الدوق دو روفيقو⁽¹⁾، الذي كتب في إحدى رسائله إلى وزير الحربية أن " إيالة الجزائر لن تكون حقيقة في الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها، وحتى نتأقلم فيها العلوم والفنون التي يقوم عليها مجد بلادنا، إن السماء التي تغطي الأرض الأفريقية هي سماء الشعر والأدب، وذكاء العرب لا يمكن أن يكون موضع شك، هذه حقيقة سيشهد لها التاريخ إذا اقتضى الأمر، والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها لن تلبث أن تنتشر بين الأهالي"⁽²⁾.

ولا شك أن نشر لغة أجنبية في مجتمع ما لا يقتصر على اللغة في حد ذاتها، وإنما يقتصر في العادة ببث القيم والتقاليد التي تحملها اللغة المتداولة، وإذا تم اعتماد سياسة تستخدم التعليم والثقافة لإزاحة لغة أخرى فإن النتائج المترتبة عن ذلك ستكون وخيمة وتؤدي إلى مظاهر عديدة، منها ظهور طرف هامشي ذو مكانة دونية يميل إلى تقبل ثقافة الطرف المهيمن، فضلا على أن أفراد المجموعات الإنسانية ذوو المكانة الدونية يشعرون بأنهم أصبحوا في مرتبة أسمى إذا ما تقمصوا صفات وخصائص الجانب المهيمن، وتتفق الملاحظات الاجتماعية التي تنطبق على مثل هذه الحالة مع ما قاله ابن خلدون في كون المغلوب مولع أبدا بالافتداء بالغالب⁽³⁾.

1 - رينيه صافاري أو دوق روفيقو (26 أبريل 1774-2 يونيو 1833) عسكري فرنسي وحاكم عام للجزائر سنة 1932 لعب دورا مهما مع نابليون أثناء الحملة المصرية وأثناء حملات الجيش الفرنسي الأخرى، الذي كان مساعدا له لمدة عشر سنوات (1800-1810)، خلف فوشيه في وزارة الشرطة في يونيو 1810، وفي عهد لويس فيليب أوكلت إليه قيادة الجيش بالجزائر، التحق الشاب صافاري كمتطوع في رويال نورماندي عام 1789، بعد الدراسة في الكلية الملكية في سانت لويس وفي 1792 خدم في جيش نهر الراين تحت قيادة Custine و Pichegru و Moreau، وفي عام 1797 أصبح قائد سرب ومساعد في معسكر Desaix، ثم عقيدا بقوات الدرك النخبة، وفي عام 1803 تمت ترقيته إلى رتبة عميد، ينظر:

- ANF, Pierrefitte-sur-Seine, M, Limon, Fonds Savary, Répertoire 421AP/1-421AP/4, 1996, P:03.

2 - إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص: 118.

3 - صبحي حسان، المرجع السابق، ص 105.

الفصل الثاني: أسس ومركّزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبما أن نشر اللغة الفرنسية لم يكن غاية في حد ذاته، بل مرحلة ممهدة لغرس بذور الفكر والثقافة الفرنسية في عقول الجزائريين، بعد إزاحة الجدار الصلب المتمثل في الدين والتي تشكل اللغة العربية الفصحى الإسمنت المسلح له، فقد أتى الإلحاح على دور المدرسة كونها العنصر الوحيد للتقدم وإشاعة اللغة الفرنسية خصوصا في مرحلة الابتدائي، ففيها تستطيع الناشئة التمكن من العناصر الأولى للغة، وفي فضاء المدرسة تتم عملية تلميع الثقافة الفرنسية في أعين أبناء الأهالي وإظهارها كأداة للثقافة والتحضر، وهو ما يدفع الناشئة للتخلي عن لغتها وثقافتها وتعلم لغة المستعمر وتشرب ثقافته⁽¹⁾.

وللإشارة فقد دعمت عملية نشر اللغة الفرنسية في أوساط الأهالي منذ قيام الإدارة الاستعمارية بإنشاء ما يعرف بالمدارس العربية الفرنسية، بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر في جويلية 1850، الذي ينص على فتح مجموعة من المدارس في أنحاء عديدة من القطر الجزائري للذكور والإناث، والهدف منها هو تعليم اللغة الفرنسية والعربية وعلم الحساب، كما تم فتح ثلاث مدارس للكبار في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران لتعليم اللغة الفرنسية فيها، ومن أبرز المدارس التي لعبت دورا أساسيا في نشر اللغة الفرنسية في الجزائر نذكر المدرسة السلطانية أو الكوليج الإمبراطوري التي أمر الإمبراطور نابليون الثالث بتأسيسها بمقتضى المرسوم الصادر يوم 14 مارس 1857، وبفعل أهمية هذه المدرسة قرر الإمبراطور نابليون الثالث إنشاء مدرستين أخريين على شاكلتها في كل من قسنطينة ووهران وأصدر مرسوما إمبراطوريا بهذا الشأن بتاريخ 16 جوان 1865⁽²⁾.

وقد وضع خبراء الاستعمار والعارفين بالشأن الجزائري من مستشرقين وعلماء التربية، برامج تعليمية تضمن للمتعلم التفوق في الفرنسية وترسخ التباهي بها في مقابل تكوين هزيل بالعربية لا يخرجها عن إطار اللهجة المتخلفة التي تقام بها الشعائر ويتحدث بها العامة، وقد حققت هذه البرامج أهدافها كبيرة إلى درجة أنها رسخت تلك الفكرة الاستعمارية التي لا تزال لدى الأوساط المتفرجة إلى يومنا هذا⁽³⁾، وإذا ما انتقلنا إلى التعليم ما بعد الابتدائي فهو الآخر ليس أحسن حال من سابقه، وما هو إلا امتداد له عبر تكريس تجاهل اللغة العربية، هذا التجاهل المعبر عنه بوضوح في المقررات التي لا يتجاوز فيها الحجم الساعي للعربية أربع ساعات، في الوقت الذي تدرس فيه الفرنسية بشكل معمق⁽⁴⁾.

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 353، 354

2- إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص: 118.

3- عبد الله بوقرن، نظرة على واقع التعليم في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية قسنطينة المدرسة العليا للأستاذة منتدى مجلة الأستاذ، ماي 2009، العدد 5 و6، ص: 267.

4- محمد رافة، المرجع السابق، ص: 481.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ويعترف موريس بولار أن اللغة الفرنسية توسعت على حساب اللغة العربية ويتساءل بقوله "أليس من الصواب أن يكون القضاء المستقبل والموظفين لديهم تعليم فرنسي صلب، ومشبعين بأفكارنا ويعرفون النهضة العلمية والحضارية مع اكتسابهم لمعارف كاملة للعربية والقانون الإسلامي"⁽¹⁾، هذا ولم يقتصر الأمر على برامج التعليم العمومي بل تعدى ذلك إلى مناهج المدارس الشرعية المكلفة بتكوين إطارات الوظيفة الديني، حيث شرعوا في فرنستها بنسبة عالية سيما في الثلث الأخير من القرن 19م أي منذ 1887 إلى غاية 1895، وبذلك طغت الفرنسية على اللغة العربية بشكل استثنائي خاصة في المدن الكبرى كالعاصمة ووهران وعنابة التي انمحت فيها العربية أو كادت⁽²⁾.

وإلى جانب التعليم، كان من الأولويات التي ركزت عليها السلطات الفرنسية غداة الشروع في تنظيم إدارة الجزائر، عبر فرض اللغة الفرنسية في كافة ميادين الإدارة والاقتصاد والنشر والإعلام والقضاء والمحيط والحالة المدنية⁽³⁾، وقد رافق ذلك التضييق على اللغة العربية وحظر استعمالها في المعاملات الرسمية، حيث تجسد واقعيا في رفض أية وثيقة أو طلب ما لم يكن مكتوبا بالفرنسية، فانطلى ذلك على عناوين الرسائل وأسماء الشوارع ولوحات المحلات وأسماء الأماكن العامة وإشارات المرور، وحتى التوقيع على الوثائق الرسمية الذي أصبح لا يقبل إلا بالفرنسية⁽⁴⁾.

فالأكد أن الإدارة الاستعمارية عندما شرعت في نشر الفرنسية بأوساط الجزائريين لم يكن هدفها الرئيس هدفا تعليميا، بل كان هدفا سياسيا محاضا، فالإدارة الاستعمارية قصدت وراء ذلك، ترسيخ أقدامها في الجزائر وذلك ببث أفكار الثقافة الفرنسية في عقول الجزائريين وجعلهم على استعداد تام لتقبل الهيمنة الفرنسية والاحتواء الحضاري، وذلك بتكوين نخبة جزائرية مشبعة بالثقافة الفرنسية متعلمة تعليما فرانسيا، وتتقن اللغة الفرنسية اتقاننا جيدا، وذلك لإدراكها مدى أهمية اللغة وخطورتها في حياة الام والشعوب، بهذا كانت الإدارة الاستعمارية حريصة كل الحرص على تعليم اللغة الفرنسية للأهالي حتى في المساجد مثل ما حدث في أحد مساجد باتنة، حيث ذكرت جريدة المبشر أنه في تم الشروع منذ 10 مارس 1855 في تدريس اللغة الفرنسية في المسجد على يد مترجم المكتب العربي وهو مسلم وذكرت أن عدد الحاضرين لتعلمها بلغ 22 تلميذا وكلهم من الأسر الكبيرة⁽⁵⁾.

1 - محمد رافة، المرجع السابق، ص: 482.

2 - بشير ملاح، مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية 1925 1940، الجزائر: دار عالم المعرفة، 2013، ص: 115، 116.

3 - نفسه، ص: 115، 116.

4 - عسالي بولرباح، المرجع السابق، ص: 96.

5 - إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص: 116.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي هذا السياق تذكر الباحثة الفرنسية كميل ريسلير أنه في الواقع هناك معتقدان لا يمكن للكولونيالية القاتلة للغات الأخرى أن تقتصد فيهما، الأول هو المعتقد الذي يكون في المستعمرون رابحين كل شيء بتعلمهم لغتنا التي ستدخلهم إلى الحضارة والعالم المعاصر أما المعتقد الثاني ينص على أن اللغات الأهلية تبقى عاجزة في كل الأحوال عن أداء هذه الوظيفة وعن نقل المفاهيم المعاصرة والتصورات العلمية، وعاجزة أن تكون لغة تعليم وثقافة أو بحث، وكتوضيح لهذا المبدأ يطرح جورج مارسيه خطابا يقول فيه " من غير العملي، وغير المعقول ومن النادر في الواقع، أن يتعايش لسانان حضاريان طويلا جدا في بلد واحد، حينما يحظى المتنافسون بمقام كهذا، يعبرون على نحو ملاحظ عن الأشياء نفسها، وينطقونها جيدا بهذا وذاك.. لكن حينما تكون إحدى اللغتين هي لغة المسيرين، وتفتح الباب على حضارة معاصرة كبيرة ... وأن اللغة الأخرى تعبر في أحسن كتاباتها عن مثال من القرون الوسطى ... فالجولة ليست متكافئة وعلى الأولى أن تصد الثانية حتما⁽¹⁾.

وإلى جانب ما سبق ذكره، فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى توظيف بعض الجزائريين للدعوة لتعليم الفرنسية، ومما لا شك فيه أن السبب الذي دفعها إلى ذلك، هو النفور الشديد الذي قابلها بها الأهالي اللغة الفرنسية والسعي إلى نشرها في أوساطهم خصوصا وبالتعليم عموما، لهذا لم تجد الإدارة الاستعمارية أمامها من وسيلة لإقناعهم بأهمية تعلم الفرنسية سوى تسخير بعض الأقلام الجزائرية التي كان أصحابها قد تشبعوا باللغة الفرنسية وثقافتها، ونتيجة لهذا ظهرت العديد من المقالات والكتابات الجزائرية التي تدعو إلى التعلم باللغة الفرنسي، وينبغي الإشارة هنا إلى أن الجزائريين لم يكونوا ضد العلم والتعلم، بل كانوا يردون حرية التعلم بلغتهم والمحافظة على دينهم وأخلاقهم وتراثهم⁽²⁾.

ودون الرجوع إلى أولئك الذين وظفتهم السلطات الفرنسية خلال عهد مبكر، فقد لجأت أثناء هذه الفترة إلى فئة أخرى من الجزائريين لا علاقة لهم بالمدرسة الفرنسية، كي تدعو الأهالي إلى تعلم الفرنسية والكف عن مقاطعة مدارسها وبيان فوائدها العلمية والاقتصادية وتربط ذلك بكرم فرنسا نحوها والبرهنة على العلاقة بين العلوم العربية والعلوم الفرنسية وهذه الفئة تمثلت في رجال الدين والعلم الموالون للسلطات أو الموظفون في إدارتها، وكان هؤلاء عادة من عائلات قديمة ومؤثرة، وكانوا أيضا من العائلات الحضرية البعيدة عن الطرق الصوفية وعن أهل البادية أو الأرياف، لأن رجال التصوف كانوا ضد التعلم بالفرنسية، كما كانوا معروفين للسكان، ولو فعلوا ذلك لفقدوا نفوذهم⁽³⁾.

1 - كميل ريسلير، المرجع السابق، ص: 121.

2 - إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص: 124.

3 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 330.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن ضمن هؤلاء الشيخ مصطفى بن السادات القسنطيني والشيخ محمود بن الشيخ علي بن عبد القادر، اللذان أوعزت لهما السلطات الفرنسية بالكتابة بجريدة المبشر وحث الجزائريين على التعلم بالفرنسية، وكان الأول أحد مدرسي مدرسة قسنطينة الشرعية، أما الثاني كان موظفا بسيطا عند الفرنسيين ولم يكن من كتاب الجريدة الدائمين، ولعل الذي استكتبه هو أحمد البدوي أحد المحررين البارزين في جريدة المبشر، حيث كتب مقالا تحت عنوان نصيحة عمومية لأهل الحضر والبادية⁽¹⁾، استهله بشرح الوضع الذي آل إليه الجزائريون من عدم الاهتمام بالتعليم، ثم يبين ما عليه الأهالي من نفرة من التعلم الحكومي مخطئا وجهة نظرهم ومحبا إليهم العلم بكل الأدلة والأمثلة، ثم ينتقل إلى الحديث عن اللغة الفرنسية وأهميتها ويبين لهم لزومها لحياتهم بحكم احتكاكهم بالفرنسيين باستمرار، ولعل الكاتب كان شبه متأكد من أن الأهالي لن يقتنعوا بكلامه بسهولة، لهذا راح يستشهد بالعديد من الأمثلة، ليعاود في آخر مقاله الرجوع للتعلم وفوائده⁽²⁾.

وفي نهاية السبعينات كتب الشيخ عبد القادر المجاوي⁽³⁾، رسالته "إرشاد المتعلمين" دعا فيها إلى تحصيل العلم الأوروبي-الفرنسي، على أنه علم إنساني مشاع ما دام غير ديني، وقد أثارت رسالته هذه جدلا حول الأفكار التي وردت فيها، وكان عندئذ مدرسا في مدرسة قسنطينة الشرعية الفرنسية يبت أفكاره في تلاميذه أيضا، وقد تخرج على يده عدد كبير من الطلبة، ويبدو أن المجاوي ألف رسالته هذه ردا على من كان يقول أن المؤلفين العرب والمسلمين لم يكتبوا عن طرق تعليم الصبيان، ومن نتائج أفكار المجاوي، أن حررت عريضة جماعية سنة 1891 دعا فيها أصحابها إلى الاعتزاز بأبنائهم الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية، فهم ليسوا ضد العلم وليسوا ضد الفرنسية وإنما يطالبون باحترام اللغة العربية ونشر التعليم بها، وأن أبناءهم كانوا يذهبون للمدارس الفرنسية دون عقدة، وأنهم يعتزون بأن لديهم القابلية للتعلم وكسب المعارف الفرنسية، خلافا لما كان يشيعه أعداؤهم من أنهم يعارضون التعلم وليس لهم القابلية في ذلك⁽⁴⁾.

1 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 06، ص: 330.

2 - إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص: 125-126.

3 - ولد بتلمسان سنة 1848، هاجر مع عائلته إلى المغرب وفي سنة 1869 عاد إلى الجزائر، وأقام بمدينة قسنطينة التي درس في بعض كتاتيبها مختلف العلوم، ليتم بعد ذلك دعوته للتدريس من قبل السلطات الفرنسية وفق البرامج الرسمية التي خططتها للأهالي، فعين مدرسا بمدرسة الكتاني ابتداء من سنة 1873، ثم عين إماما بجامع سيدي الأخضر وبعده الجامع الكبير سنة 1908، وبعد تنقله إلى العاصمة عين كإمام وخطيب للمذهب المالكي، وهناك ألف بعض الرسائل من ضمنها، "المرصاد في مسائل الاقتصاد"، توفي سنة 1931، ينظر: سومية أولمان، دور الشيخ المجاوي عبد القادر وكتابه إرشاد المتعلمين في الصمود الفكري بالجزائر، الجزائر: الديوان الوطني لحقوق المؤلف: 2013، ص: 14-21.

4 - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 331، 332.

الفصل الثاني: أسس ومركّزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن الأساليب التي اعتمدتها السلطات الفرنسية في تعليم الجزائريين اللغة الفرنسية نجد أسلوب الجوائز والإغراءات، حيث كانت من حين لآخر تقدم مكافآت مالية للذين يتفوقون في التعليم، حتى وإن كانت هذه المكافآت مدفوعة من جيوب مسؤولي الإدارة الاستعمارية، ويذكر الأستاذ لونيبي مثلاً خلال الخمسينات، تمثّل في تصريح العقيد دوريو المسؤول على الشؤون الأهلية في الحكومة العامة خلال الحفل الذي أقيم بمناسبة إجراء الامتحانات الخاصة بمدرسة تعليم الأهالي اللغة الفرنسية، قائلاً " ... المرجو من الآباء أن يبعثوا أولادهم إلى هذه المدرسة لينالوا الفخر الجميل كغيرهم من الذين وقفوا على أبنائهم في العلم" وقال أيضاً " إن سعادة الوالي أنعم على كل تلميذ بجزء من خاصة أمواله، ولا شك يحصل للتلاميذ فوائد (كذا) جزيلة، وبذلك تتقوى الألفة (كذا) والمودة بين الجنسين، ويتزايد علم الصبيان شيئاً فشيئاً حيث تحقق للناس منافع في هذا الشأن، ولا شك أن من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره ⁽¹⁾، ويتضح مما سبق أن السلطات الفرنسية استعملت كل الأساليب لضرب اللغة العربية وفرض الفرنسية مكانها، بشكل لا ينم البتة عن اكتساب لغة أجنبية كما كان يدعي البعض، بقدر ما كان يطمح إلى فرض مشروع متكامل الأركان هدفه استئصال الهوية الوطنية للشعب الجزائري واستبدالها بهوية غربية.

ولعل الأمر الذي زاد الأمر خطورة تلك الحملة المنسقة ضد اللغة العربية التي ظهرت منذ الثلاثينات ق 20 والتي تجلّت في غلق المدارس الحرة والتأكيد على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية، واضطهاد المعلمين الأحرار وعدم الترخيص بفتح المدارس وقمع الصحف العربية وصدور تصريحات معادية تولّاها كبار المسؤولين الفرنسيين، كما أن الصحف الفرنسية ذات الاتجاهات المختلفة بما فيها الاتجاه الشيوعي الاشتراكي، أخذت تهاجم جمعية العلماء والحركة الوطنية ⁽²⁾، وقد صرح الجنرال كاترو "بأن عشرين مدرسة فرنسية ستؤدي إلى اختفاء اللغة العربية تماماً من الجزائر خلال عشرين سنة"، كما نادى وزير العدل ريكار وغيره بترجمة القرآن الكريم إلى الفرنسية وفرضها على الشعب الجزائري وحذف كل ما له صلة إلى النخوة القومية في القرآن الكريم، ومنع المسلمين من تعلم العربية، وطالب بعض الفرنسيين أيضاً بعدم الترخيص لأي معلم بالعربية إلا بعد اجتياز امتحان خاص في الفرنسية، وكذلك غلق الحدود تونس حتى لا يتسرب إليها الراغبون في التعلم بجامع الزيتونة ⁽³⁾.

1 - إبراهيم لونيبي، المرجع السابق، ص: 127-128.

2 - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج: 05، ص: 146.

3 - نفسه، ص: 146.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعربية والإسلام.

وكاستنتاج لما سبق ذكره، يمكن القول أنه منذ النصف الأول من القرن 19 أدركت سلطات الاحتلال الفرنسي ومنظروها، أن علاقة الجزائريين باللغة العربية علاقة قديمة وتمتد في أعماق شخصيتهم وهويتهم الوطنية، وتبرز هذه العلاقة أكثر كلما تعلق الأمر بانتمائهم الديني والحضاري، وهو الأمر الذي دفعها منذ السبعينات إلى التخطيط أكثر نحو تفكيك هذه الرابطة عبر محاصرة اللسان العربي الفصيح وتشجيع اللسان اللهجي الهجين وكذلك التمكين للسان الفرنسي الدخيل، عبر العديد من الأساليب والوسائل في مقدمتها استخدام المستشرقون وتوظيفهم في هذا المجال الحساس، أين أنجزوا الكثير ومن الدراسات والأبحاث حول اللغة العربية ولهجاتها العامية بما في ذلك اللهجات البربرية.

وهكذا، فقد كان لسلطات الاحتلال الفرنسي بما سخرته من آليات واستراتيجيات في سياستها المعادية للغة العربية بالجزائر، قد نجحت إلى حد ما في تحقيق الكثير من الأهداف خاصة خلال الفترة الممتدة من نهاية ق 19 إلى غاية مطلع ق 20، وهو الأمر الذي أدى شيئا فشيئا إلى كسر القاعدة الثقافية والاجتماعية للجزائريين والتأثير على انسجام عناصرها، حيث تقلص مجال الثقافة العربية الإسلامية واللغة العربية لصالح الثقافة واللغة الفرنسية، كما تفكك المشهد اللغوي وأدى إلى ظهور بوادر الانشقاق الاجتماعي والاثني وكذلك انهار النظام التربوي العربي انهيارا كبيرا ليحل محله النظام التربوي الاستعماري الذي زاد من نسبة الأمية والجهل في أوساط الجزائريين غير أن هذه السياسة لقيت ردود فعل وطنية عديدة ومتباينة، كان لها أن ساهمت بشكل ملموس في الدفاع عن اللغة العربية والتصدي للتوجه المعادي لها ولو جزئيا، وأبرزها ردود فعل رجالات الحركة الإصلاحية الذين ركزوا منذ بدايات نشاطهم على اللغة العربية كمكون أساسي من مكونات الهوية الوطنية للشعب الجزائري لا يمكن التنازل عليه مطلقا، وهو ما سنتطرق له لاحقا.

3-محاربة وطمس الشخصية العربية الإسلامية:

إلى جانب محاربة الإسلام واللغة العربية عمد الفرنسيون إلى محاربة كل ما له علاقة بالشخصية العربية الإسلامية في الجزائر، وتجلى ذلك في العديد من المظاهر أهمها محاولة تلويت الذاكرة الوطنية عبر تزوير التاريخ وتوظيفه فيما يخدم المصلحة الاستعمارية، إلى جانب تغيير الطابع المعماري للجزائر الذي يتميز في غالبه بالبعد العربي الإسلامي واستبداله بطابع فرنسي غربي بعيد كل البعد عن ثقافة وحضارة الجزائريين، ناهيك عن التأصيل للرموز الفرنسية والغربية كمحاولة جادة لمسح الشخصية العربية للجزائر وهو ما نحاول استعراضه خلال العنصر الآتي.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أ- تلوّث الذاكرة الوطنية ومحاولة طمسها:

تعتبر قضية الذاكرة الوطنية موضوعا إشكاليا كبيرا لدى كثير من شعوب العالم وذلك لطبيعتها المتغيرة وغير الرتيبة، كونها تخضع في الغالب لإعادة تشكيل حسب فاعلية أدوات التحكم والسيطرة، فالذاكرة من منظورنا ليست إلا جزء مما حدث أو يحدث فعلا وعادة ما يحتفظ بهذا الجزء من يملك أدوات التدوين ووسائل الحفظ والنقل - وبتعبير آخر من يملك أدوات القوة والسيطرة - وهي بذلك ليست إلا ذلك الجزء الذي لم يتم محوه وشطبه في مسار التاريخ الوطني والحضاري، ولا ريب أن الذاكرة الوطنية الجزائرية من أصعب ما يمكن للباحث الخوض فيه، ليس لعمقها الحضاري وماضيها الطويل فحسب، بل لما لحقها من تلوّث من فترة لأخرى، بصورة تبرز جليا تلك الإقحامات الهادفة لإعادة تشكيلها في إطار آخر وغير متجانس تماما مع خصوصيتها الحضارية.

وقد ارتأينا توظيف مصطلح تلوّث كونه الأنسب للتعبير عن حالة التدليس والتزوير التي شابت الذاكرة الوطنية بشكل يعكس تلك المحاولات البائسة لقولبتها وفق نسق يخدم الاحتلال دوما ومصالحته اللحظية، عبر اتباع جملة مع الأساليب والطرق في ذلك، ابتداءً بالترويج لـ لا تاريخية الشعب الجزائري ثم التشكيك في تاريخه الحضاري عبر مختلف العهود والعصور، وفي جل محطاته التاريخية المصيرية خاصة تلك المتعلقة بالبعد العربي الإسلامي، بالإضافة إلى الترويج للأصل الأوروبي-متوسطي ومحاولة الغوص في الأمجاد الرومانية، كونها الأصل الحضاري للفرنسيين ومن واجبهم إحياءه وبعثه من جديد، كوجه من أوجه الشرعية للسيطرة والتحكم في الشعب الجزائري.

وقد انطلق الفرنسيون في كتابتهم تاريخ الجزائر من عدة معطيات أهمها كونهم تغلبوا على الجزائريين بالقوة، وكونهم شعبا متحضرا حكموا شعبا متخلفا (حسب نظرهم) وكونهم مسيحيون قبضوا على زمام شعب مسلم، وغير ذلك من المعطيات المتفرقة والمجمعة، التي قررت نوعا من الحتمية التاريخية عندهم، وهي التي حددت منهجهم الذي تطور مع الزمن كلما ازدادوا صلة بالجزائريين، وقد كانت هناك دوافع كثيرة دفعت الفرنسيين إلى الاهتمام بالتاريخ الجزائري، أولها الرغبة في التعرف على شعب وقع في قبضة الحضارة الأوروبية، هذه الحضارة التي حملت معها إلى الجزائر كل أدوات الغزو الفكري حيث جاءت بالمطبعة والصحيفة، وبالمستشرقين الذين يدعون معرفة الإسلام وتاريخه، وبالتراجمة الذين تخرجوا من مدارس اللغات الشرقية الأوروبية، أو من الذين جاءوا من الشام ومصر بعد أن ارتبطوا بالحضارة الأوروبية عقب حملة نابليون⁽¹⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج:01، ص: 17، 18.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذا إلى جانب الدافع الديني، حيث احتلت الجزائر بعد صراع شديد مع أوروبا المسيحية دام ثلاثة قرون في امتداد واضح للحروب الصليبية، لذلك اهتموا بتاريخ الجزائر لمعرفة أسرار العهد المذكور، ولتخطيط المعنويات التي قد تحدث تغييرا جذريا بعد نجاح الاحتلال، لذا اهتموا بالدراسات الإسلامية والطرق الصوفية ورجال الدين وذوي النفوذ الديني⁽¹⁾، كل هذه الدوافع وغيرها، ساهمت في جعل الفرنسيين بشكل أو آخر، يكتبون تاريخ الجزائر وفق استراتيجية دقيقة تماشيا مع سياسية الولاية العامة بالجزائر G.G.A وهدفها المستميت في تكريس النظرة الفرنسية التي ترى ماضي الجزائر مرتبطا بالعهد الروماني وفترة الحكم الفرنسي، أما الحقب الأخرى المتمثلة في العهود الإسلامية، فهي حسب هذه النظرة فترات هامشية ومراحل انتقالية غير مهمة يكتنفها الغموض وتتميز بالفوضى، وهذا ما جعل الكتابات الفرنسية تتصف بتقديمها صورة عن تاريخ الجزائر تبعد الجزائريين عن الوعي بماضيهم وتصرفهم عن التعلق بمآثره والالتزام بقضاياها بشكل يعكس ابتعادها عن الموضوعية والحياد، ويرتبط بخدمة الأغراض والأهداف الاستعمارية رغم توفر الكثير منها على مناهج وطرق الدراسة العلمية⁽²⁾، ولا غرابة في ذلك ما دامت المادة التاريخية في حد ذاتها هي نتاج للإرهاصات والظروف السائدة وحصيلة للمواقف السياسية والاهتمامات الثقافية.

-الترويج لـ " لا تاريخية الشعب الجزائري":

أدرك منظرو الاحتلال الفرنسي بأن السيطرة على الشعب الجزائري وإخضاعه يتطلب الجمع بين السحق المادي المتمثل في العقاب والردع، وبين محو كل رموزه الروحية والثقافية وحتى السياسية، ولا يتأتى ذلك إلا باختطاف تاريخه والتكيل بماضيه الحضاري، وحتما لم تكن منطلقاتهم في ذلك مبنية على أسس علمية حتى، إذ أسسوا لمنهج ومنظور تاريخي يقوم على فرض وضعية تاريخية جديدة، تركز على قوة الاستعمار والتأكيد على أن الفرنسيين شعب متحضر يحكم شعوبا متخلفة، وأن السكان المستعمرون هم مجرد مجموعات متناثرة لا يربطها تراث مشترك ولا تاريخ واحد⁽³⁾، ولم يكن من قبيل المصادفة أن ينزعوا لهذا الأمر، فمحاولة نفي الآخر وإلغائه تعتبر أسلوبا شائعا لدى الفرنسيين، وكثيرا ما وظفوا ذلك في صراعهم مع شعوب المستعمرة خاصة المسلمة منها.

1- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج: 01، ص: 18.

2- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، الجزائر: دار البصائر، 2008، ص: 17، 18.

3- عبد القادر بولوف، قيمة ووزن الكتابة التاريخية الفرنسية في المشروع الاستعماري الفرنسي (الوسائل والنتائج)، جامعة قسنطينة، مجلة المعيار، مج: 05، ع: 10، ص: 107.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذه الإلغائية التي عبر عنها الأستاذ عثمان كعاك، بقوله أن الفرنسيين أرادوا أن يجعلوا من أهل البلاد يؤمنون بحضارة غير حضارتهم ويعجبون بدين غيرهم غير دينهم، وأن أهل البلاد أخذوا حضارتهم عن غيرهم وعليهم أن يؤمنوا بعدم وجود حضارة لديهم، ولا القدرة على اكتساب حضارة ما (1)، وهو الأمر الذي عززه الكثير من المؤرخين الفرنسيين، عبر أطروحاتهم المشككة في البعد الحضاري لبلاد المغرب عامة والجزائر خاصة، ونفي وجود كيانات سياسية وروابط وحدوية بين شعبها منذ القدم، وأن ملامح المدنية تفقد فيها تماما، بل مجرد بضع قبائل يوحدتها زعيم، تؤسس ملكا بفضل غزوة جبارة، ثم تنهار تحت ضربات كتلة أخرى من القبائل.

ونفس الشيء سار عليه الباحث المعروف جورج مارسسي، الذي تجنى على البعد الحضاري للجزائر بالقلم كما اعتدى عليه غيره بالسيف، وذلك من خلال أطروحته، التي تشتمل على الخطوط العريضة لنظرياته التي تبلورت في أعماله اللاحقة، حيث جاء فيها " أن الشعب - الجزائري- منذ القدم تنقصه الوحدة والاستمرار ونحن لا نكتشف فيه شيئا يمكن مقارنته بالمجهود الشاق الواعي ... مثل الذي يدفع الشعوب الأوروبية نحو تحقيق مثال اجتماعي لتكوين دولة أكبر " ويمضي قائلا أن " بلاد البربر لا يبدو أن في إمكانها التقدم بوسائلها الخاصة، بل يجب أن تضع نفسها وراء عربة أخرى لتجرها، فإن قضاء وقدرها يمنعها من أن تكون إلا تابعة أو خاضعة لغيرها، فهي مستودع للقوى لا للالتحام بينها، وبالتالي فهي تحتاج إلى تلقي النفوذ الموجه من الخارج " (2).

كما ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، حيث ربطوا ظهور الأمة الجزائرية بمجيء فرنسا التي وحدث الجزائريين وحضرتهم حسب زعمهم، مثل ما ادعى للمؤرخ لتروب ستودوارد في كتابه " عالمنا الإسلامي اليوم " والذي جاء فيه " إن فرنسا أرخت على البلاد سكينه واكسبتها نظاما ماديا ... غير أن هذه المنافع والفوائد التي أتت بها السيادة الأوروبية في هذه الأقطار الأفريقية كما في غيرها من الأقطار الشرقية، قد كان من شأنها أن خلقت نوعا حديثا من الوحدة والتضامن والتماسك بين أهل البلاد حتى غدوا جميعا على مستوى متماثل في الاجماع على نيل المطمح العام الذين يطمحون إليه..) ومعنى هذا القول هو انعدام الوحدة القومية بين أهل الجزائر قبل الحكم الفرنسي (3).

1- عثمان كعاك، الجزائر عبر العصور، الجزائر، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية: مجلة الأصالة 1973، ع: 14، 15، ص: 143.

2- محمد برج، دور فرنسا في النهضة القديمة الجزائرية، مجلة الأصالة، نفس العدد، ص: 179

3- أحمد السليمان، من أجل رؤية جديدة لتاريخنا، مجلة الثقافة، الجزائر: وزارة التربية، 1887، ص: 57.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وهكذا استراح الفرنسيون لنظرية " لا تاريخية الشعب الجزائري " التي تعتبر أن تاريخ الجزائر هو سلسلة من الحروب والاحتلالات الأجنبية تعاقب خلالها الرومان والوندال والبيزنطيون والعرب والأتراك، وقد خلفت هذه النظرية أثرا كتابية عديدة، تركت انعكاساتها في الذهنية الفرنسية، ولا شك أن وراء ذلك جملة من العوامل أبرزها أن الاستعمار بطبعه يرفض الرؤية السليمة للتاريخ، لأن هذه تؤدي إلى الاعتراف بوجود كيان مستعمر وبالتالي تفتح المجال لمحاورته، ولا ريب أن هذا الموقف الأساسي قد ترجم عن نفسه في الواقع، كتابات وسلوكا واتجاها طبعت أجيالا من فرنسيي الجزائر وفئات واسعة من فرنسيي الميتربول، هذا بالإضافة إلى أن الفرنسي بصفة عامة وفرنسي المستعمرات بصفة خاصة، نرجسي النظرة لنفسه معجب بذاته، هائم بكيانه، لا يتصور أنه يمكن أن يوجد شعب أعرق منه أو يمكن أن يساويه مقوماته الحضارية⁽¹⁾.

-التشكيك في الأحداث المصيرية بتاريخ الجزائر:

إلى جانب الترويج للتاريخية الشعب الجزائري، عمل المستعمر على إيجاد تفسيرات مغرضة وأحكام متحيزة لأحداث التاريخ الجزائري تتنافى مع المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية، وقد دعا العديد من الكتاب الفرنسيين إلى هذه التفسيرات التي تجمع على اعتبار الفترة العربية الإسلامية فترة أو مرحلة انهيار وفوضى وجمود وتفكك، وحسب هؤلاء الكتاب مثل قوتييه Gautier وبرنارد Bernard وغيرهم، فإن الحواضر في الجزائر انكمشت والأراضي الزراعية تقلصت بفعل انتشار البداوة التي ارتبطت حسبهم بهجرة الهلاليين في القرن 11⁽²⁾، وقبل ذلك راح الفرنسيون يشكون في أخبار العرب عن بلاد المغرب ونقصوا من الفتح الإسلامي وفي شخص سيدنا عقبة "رضي الله عنه" واعتبروا ما قام به من فتوحات غزوا وفرضا بالقوة والسيف للدين الإسلامي، كما أنه قطع صلة البلاد مع الحضارة الغربية والكنيسة، فتعطلت المدنية وتوقفت⁽³⁾ وغير ذلك من التفاسير المغرضة التي تحمل في جنباتها ذلك العداء المبطن للعرب والمسلمين بالجزائر، وتحاول الحط من شأنهم عبر مختلف المحطات التاريخية في الجزائر، سيما تلك المفصلية منها.

1- محمد الميلي، نماذج من تشويه المؤرخين الأجانب لتاريخ الجزائر، مجلة الأصالة، العدد السابق، ص: 58.
2- مجيد مسعودي، سياسة فرنسا الممنهجة في القضاء على مقومات الهوية الوطنية الجزائرية، مركز البحوث والدراسات عن الجزائر، مجلة دراسات، مج: 02، 2017، ع: 05، ص: 21.
3- إسماعيل سامعي، جهود الاستعمار في تأصيل تاريخ الجزائر " خلفية لمشروع الاستلاب الثقافي"، جامعة قسنطينة، مجلة المعيار، 2004، ع: 10، ص: 95، 97.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولنفس الغرض دائما، نجد كل من قوتي Geutiar وأندري جوليان Julien ومارسي Marcais يركزون بقصد على الكثير من النقاط الحساسة في تاريخ الجزائر الوسيط، ومن ضمن ذلك ثورات الخوارج في بلاد المغرب التي قالوا أنها كانت رد فعل من السكان الأصليين البربر ضد العرب الفاتحين، فهي حسبهم عنصرية جنسية بربرية ضد العنصر العربي الدخيل حسبهم⁽¹⁾، وحتما هي فكرة خاطئة تهدف إلى اثبات الرفض بين الطرفين فضلا على أنها تكرر للتباين والاختلاف بين العرب والبربر، رغم أن أصل الصراع منذ البداية كان صراعا دينيا بالدرجة الأولى، أي بين المسيحية بقيادة البيزنطيين وبين الإسلام تحت لواء العرب الفاتحين، وهكذا يظهر أن المثوية التعاضدية بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي كانت حاضرة في هذه الكتابات، وظلت تمجد الغرب وتحط من شأن الشرق وكثيرا ما دفعت تلك الدراسات إلى الشعور بالنقص تجاه الإسلام والعرب وذهبت إلى حد الخوف من هيمنة المسلمين وتصويرهم بصورة الغزاة والخوف من التعصب والقسوة لدى العرب على الشعوب الأخرى التي دخلت الإسلام معهم بحد السيف حسبهم⁽²⁾. ولم يقف الأمر عند الفترة الوسيطة، بل تجاوزه حتى الفترة الحديثة وبالضبط أثناء الوجود العثماني بالجزائر، الذي لقي الكثير من التشويه والتدليس من قبل الكتابات الفرنسية وكان وراء ذلك دوما، ذلك الدافع الديني وبعده الدافع السياسي، حيث ظهرت العديد من الكتب التي قدمت العثمانيين على أنهم قراصنة وقطاع طرق متوحشون، يعاقبون الأجانب ويكرهونهم على اعتناق الإسلام بالقوة مثلما ذهب إلى ذلك الأب دان⁽³⁾، ونفس الأمر سار عليه الكتاب المتأخرون الذين ألصقوا بهذه الفترة العديد من الشبهات التي لا زالت إلى يومنا هذا جدل بين الباحثين، والواقع أن الكتابات الفرنسية عموما كانت تهدف وراء ذلك إلى تبرير الاستعمار الفرنسي بالجزائر والتسويق للخلاص الذي حمله الفرنسيون إلى الشعب الجزائري الذي أضطهد لقرون طويلة من قبل الأتراك، ولعل ما يعكس حقيقة الكتابات التاريخية الفرنسية أنها استمرت على نفس الخط في التعامل مع الأحداث التاريخية اللاحقة كما فعلوا مع تاريخ المقاومات وقادتها، وأخيرا رموز الحركة الوطنية والثورة التحريرية الذين طالهم الكثير من التشويه والتدليس لغايات استعمارية بحتة.

1- الحبيب الجناحي، نظرة تقييمية لدراسات تاريخية حديثة عن حركات الخوارج في المغرب العربي في العصر الوسيط، مجلة الأصالة، العدد السابق، ص: 68.

2- صبحي حسان، المرجع السابق، ص: 21.

3 - Pierre Dan, Histoire de Barbarie et de ses corsaires, Paris, chez Pierre Rocolet, imp, 1637, p: 120-122.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

-الترويج للتاريخ الروماني والكنسي القديم:

لا شك أن تأصيل تاريخ الجزائر وفق منظور المشروع الثقافي الاستعماري تطلب جهودا مكثفة من قبل الباحثين والمؤرخين الفرنسيين في هذا الشأن، غير أن سلطات الاحتلال الفرنسي لم تكتف بذلك، وقامت بتوظيف العديد من الوسائل الإضافية لتحقيق هذه الغاية، ومن ضمنها الجمعيات واللجان العلمية وغيرها، والتي قامت بنشر العديد من الدراسات عن الآثار والعلوم الطبيعية والفنون الجميلة والتاريخ وعلم السلالات، وكان ذلك في العديد من الصحف والمجلات العلمية مثل مجموعة Recueil والتقويم Annonaire والمجلة الأفريقية Revue Africaine ونشرة جمعية وهران وغيرها⁽¹⁾، وقد ركزت هذه الجهود على الفترة القديمة للجزائر، وبالعكس باحثوها في الإشادة بروما ومدنيتها، كما أحيوا ما تبقى من آثارها، وقد استعانوا بدعاة أفريقية المسيحية وبمختلف الوسائل التي كانت تمددها لهم السلطات، وكان الهدف من وراء كل ذلك أن يتوصلوا إلى أن الحضارة الرومانية المسيحية طبعت هذه البلاد بطابعها، وأن الاحتلال هو استرجاع لمغصوب⁽²⁾.

وهكذا استغل الماضي الروماني في شرعنة الوجود الفرنسي وتعزيز الشعور بالقضية العادلة، وكثير ما كان تحديث آثار الحضور الروماني وحضارته يذكرهم تذكيرا ماديا بالرسالة التمدينية ومحاولة ربطها بالمدنية الفرنسية، ومن جهة أخرى ساهم هذا الرجوع التاريخي إلى تبرير اللجوء إلى القوة مع الأهالي وأن البديل الوحيد الممكن هو القوة ويشرح جاك فيرمو أن السلطات الفرنسية كثيرا ما استدعت هذا الطابع أو ذلك من العصور القديمة لدعم إجراء متخذ أو سيتخذ، وهكذا كان على الفرنسيون أن يقاتلوا ضد همجية المسلمين، كما فعل أسلافهم لأجل الإصلاح والحضارة في إفريقيا اللاتينية⁽³⁾، وعليه فقد رأى المحتل بالإمكان استخلاص الفائدة من الإرث الروماني، وأن تقليد روما كما يقول أحدهم هو "أحسن ما نفلح فيه في إفريقيا، وهذا بالاستعانة بالعلوم التي كانت مجهولة تماما في بدايتها أثناء عهد روما القديمة" وبالنتيجة فإن التوطن سيحافظ على الغزو ويؤدي بدوره إلى الاستقرار الذي يفضي إلى ولادة هيئة سياسة جديدة للوضع الفرنسي وسيكون الجزائريون أبناء فرنسا، وسيكون التعامل معهم كفرنسيين⁽⁴⁾.

1- إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص: 98.

2- مهدي بوعبدلي، موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر عبر العصور، الأصالة، ع س، ص: 126.

3- كميل رسلير، المرجع السابق، ص: 35، 36.

4- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 94.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ب- تغيير الطابع الحضاري للمعمار الجزائري:

لا شك أن هوية الأمة تتجلى من خلال وحدة اللغة والثقافة والعقائد، وتنعكس هويتها جليا على الفنون والتراث والعمارة، هذه الأخيرة التي تستمر هويتها باستمرار هوية الأمة وتتطور بتطورها، ولأن هوية الأمة تتمثل بمعطيات الحضارة، فإن هوية العمارة تعني انتماء هذه العمارة إلى حضارة معينة خلقتها أمة معينة⁽¹⁾، وبناء على هذا فإن ميدان العمارة هو جزء لا يتجزأ من هوية البلاد العربية الإسلامية وامتداد طبيعي للميادين الأخرى، ولذلك كان هو الآخر موضع غزو وهيمنة من الغرب خلال فترة الاحتلال وحتى بعدها، وتجلى ذلك في تشويه طراز العمارة المحلية تارة، وباستخدام الأساليب المعمارية الغربية إليها تارة أخرى، ولذلك نرى الطراز الاستعماري والنمط المعماري الغربي انتقل واستقر على طول سواحل المتوسط الجنوبية، ضاربا بكل ثقله ثقافة وأصالة العمارة العربية الإسلامية وتقاليدها⁽²⁾.

- طمس وهدم العمارة العربية الإسلامية للجزائر:

إلى جانب ما سبق ذكره، من المعروف أيضا أن العمارة في أي مجتمع ما، هي نتاج لحاجاته البيئية والاجتماعية المتميزة مع الفكر الذي يحرك السجاياء ويتطور مع الزمن بحسب المتغيرات، وهي انعكاس للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لذلك المجتمع، ولما كان الإسلام قوام حضارة الجزائر، فإن مدنها ارتبطت في نشأتها وتطورها بمعايير عمرانية تأثرت إلى حد كبير بتاريخ الإسلام وتطور حضارته⁽³⁾، ولعل المتمعن في الجهات الكبرى للهندسة المعمارية الجزائرية - خاصة قبل الاحتلال الفرنسي- يجد أنها تجمع مع قوة شخصيتها التاريخية، ميزة رئيسية تتمثل في التحفظ والاعتدال، وفي ذلك الزهد الإسلامي الذي يجعلها تفضل دائما الدقة والدخلانية على البروز، فالأصالة تتجلى وتقرأ في أصغر منزل من منازلها⁽⁴⁾ وفي كل حي من أحيائها العتيقة وفي كل مدينة من مدنها التاريخية، بشكل يعبر عن هوية معمارية وشخصية فنية عتيقة، تعكس في نفسية المتلقي ذلك الحنين إلى الماضي بكل ما يحمله من تجليات حضارية بعيدة كل البعد عن ذلك الاغتراب والشعور بعدم الانتماء الذي أفرزته فترة الاحتلال الفرنسي وما بعدها.

1- عفيف بهنسي، ما بعد الحداثة والتراث في العمارة العربية الإسلامية، عالم الفكر، ص: 58.

2- عبد الباسط دربور، الهيمنة الثقافية وتداعياتها على العمران، الجزائر نموذجاً، جامعة باتنة، كلية العلوم الإسلامية: مجلة الإحياء، 2013، ع: 16، ص: 280.

3- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 101.

4- بتصرف عن كتاب "الفن المعماري الجزائري"، سلسلة الفن والثقافة، دب، ص: 12.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد ضمت الجزائر عبر فترات متلاحقة من تاريخها العديد من الكيانات السياسية، التي أدت دورها الريادي في مجال العمارة والفنون الإسلامية على الوجه الأكمل، وقدمت روائع عمرانية اتسمت بأنماط مبتكرة وأساليب مميزة عن إختوها في دول الإسلام، مما يدل على أن هناك من أسهم من الداخل في تكوين ذلك الإرث الحضاري وعمل على ترقيته بمختلف الأساليب والطرق، وفي مقدمتهم الحكام والولاة الذين استعملوا نفوذهم بتقديم الأموال واستخدام الصناعات الماهرة وحتى الفنانين المستقدمين من بلدان أخرى، والذين ساهموا بشكل كبير في تطوير مختلف مناحي العمران وترقيته⁽¹⁾ وبذلك ظهرت العديد من الحواضر والمدن الإسلامية، التي ارتبطت ارتباطا وثيقا وكاملا بالإسلام كمنهج وطريقة في الحياة، حيث أصبحت نظمه وأحكامه وتشريعاته المحور الأساسي الذي تدور حوله حياة المدينة بأسرها وبكل تفاصيلها⁽²⁾.

ولا ريب في أن منطلقات الدين الإسلامي سيما ما تعلق منها بالكليات الخمس⁽³⁾، انعكست جليا في منجزات هذه العمارة، حيث كانت تقسم أجزاء المدينة إلى ما هو واجب وضروري كالمساجد ومراكز العلم والمعرفة ودور الصحة وكذلك حصون وقلاع الحراسة برا وبحرا، وكذلك الجسور وقنوات إيصال المياه، ومن المباني ما كان مندوبا كالأسواق مثلا ومنها ما كان مباحا مسموحا بالمساكن والمتاجر، ومنها ما كان ممنوعا محرما كدور البغاء والحنانات⁽⁴⁾، وقد بينت المصادر التراثية حول العمارة الإسلامية وجغرافية أن خطة المدينة الإسلامية تتكون من خمسة عناصر رئيسة، هي: المسجد الجامع مقر ولي الأمر والقاضي، السوق، الأحياء السكنية، الأسوار والبوابات، بالإضافة إلى التوابع الأخرى التي سجلت حضورا قويا وبصور إبداعية رائعة كالساحات والبساتين والميادين وجسدت سياسة عمرانية لتنظيم العلاقة بين التكوينات المعمارية بما يحقق الفائدة ويمنع الضرر بصوره المختلفة، كما وجهت المباني في المدينة توجيهها خاصا يتفق مع أحكام الدين الإسلامي وقيمه، ومن ثم تميزت التكوينات المعمارية للمدينة بميزات خاصة تكررت ملامحها في المدن الإسلامية على اختلاف مناطقها وعصورها، الأمر الذي نتج عنه تشابه معماري رغم بعد الجغرافيا بين هذه الحواضر وساكنيها⁽⁵⁾.

1- محمد طيب عقاب، لمحات عن العمارة والفنون الإسلامية في الجزائر، مصر، دت، ط: 01، ص: 05.

2- يقصد بها حفظ (الدين، والنفس، والعقل والنسل، والمال).

3- عبد السلام أحمد سليمان، المدينة الإسلامية بين الحقيقة والتشويه، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، دغ، ISSN 2536-9946، ص: 03.

4- رحاب مختار، المدينة الصحراوية الجزائرية وتأثير التغيرات على الهوية والذاكرة الحضرية، جامعة ورقلة، مجلة العلوم الإنسانية، مج: 77، ع: 22، ص: 123.

5- نفسه، ص: 123.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد وصف الكثير من الرحالة والجغرافيون -عرب وأوروبيون- الجزائر في عهدها الإسلامي، ولفتت نظرهم هندسة بناء الدور التي تنسجم مع التقاليد الإسلامية، وذكر الكثير منهم تفوق الجزائريين على معاصريهم الغربيين في فن البناء⁽¹⁾، الأمر الذي يثبت أن العمارة المحلية ترتبط ارتباطا وثيقا بثقافة الشعب وبيئته، وأن السياقات الخاصة بكل مجتمع تفرض نفسها على مدلولات وابداعات العمارة، ولعل التوغل أكثر في هذا الميدان وفلسفته، يعيدنا إلى الفترة الوسيطة وما تحملته من محطات غزيرة الكلام، لذا سنكتفي بالوقوف عند مدينة الجزائر خلال العهد العثماني كونها أقرب إلى عنصر الدراسة ولها ربط مباشر بالسياسة الاستعمارية، وحتما لا يعني هذا أن العماثر الإسلامية بباقي المدن الجزائرية - سواء تلك التي تعود للفترة الوسيطة أو التي شيدت خلال العهد العثماني- كانت بمنأى عن الاحتلال الفرنسي وسياسته التخريبية التي طالت كل ما يمت للشخصية الوطنية بصلة، لذلك سيقصر حديثنا عن مدينة الجزائر التي أخذت بعدها الحضاري والسياسي بشكل واضح وجلي منذ أن اتخذها العثمانيون كعاصمة لهم.

وفي هذا الإطار نبدأ بتلك الملاحظات التي قدمها الراهب والمؤرخ الإسباني ديغو دي هايدو⁽²⁾ في وصفه مدينة الجزائر نهاية القرن السادس عشر، إذ يخبرنا أن الأتراك قد أضفوا على الجزائر طابعهم الحربي، حيث تبدو المدينة في شكل قوس السهم، وأن تشابك منازلها وأسواقها ومساجدها يلحقها دون جدال بالهيكل العام للمدن الإسلامية، كما تحدث عن تكتل للسكان في أحياء شبه مستقلة استقلالاً ذاتياً على أساس الدين أو الأصل أو المهنة، ويضيف أنه تماشياً مع التقاليد الإسلامية، حاول العثمانيون حفز ازدهار المدينة، وذلك ببناء مساجد كثيرة ومبان ملحقة بها، كانت جميعها تشكل مجمعا هندسيا (عمارة) تمارس فيها الشؤون الدينية والاجتماعية، حيث أقيمت مدارس القرآن والنافورات والحمامات ومراكز خدمة الفقراء وكلها مقامة حول المراكز الدينية الرئيسية⁽³⁾.

1- المهدي بوعبدلي، تاريخ المدن، جمع وتقديم: عبد الرحمن دويب، الجزائر: عالم المعرفة، 2013، ص: 59.

2- مؤرخ وراهب إسباني، عرف بتلك المؤلفات التي كتبها عن الجزائر، والتي تحدث فيها عن تنظيمها السياسي والاجتماعي والديني، وكذلك الأسرى المسيحيين وحكام الإيالة ومن ضمنها كتاب طوبوغرافية الجزائر، ينظر:

Maria Garces, Cervantes in Algiers, Vanderbilt University Press, Éd. 02, 2002, P: 70.

3- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 102. ينظر أيضا:

-Diego de Haëdo, Topographie et Histoire générale d'Alger, td Monnereau, Adrien Berbrugger, Éd. Bouchène, 1998.

الفصل الثاني: أسس ومركّزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والى جانب هايدو نجد الكثير من الكتابات الأوروبية التي قدمت وصفا تفصيليا لمدينة الجزائر وأجمعت في الغالب على ذلك المشهد الذي يصور المدينة على أنها إحدى القلاع الإسلامية الكبرى بالضفة الجنوبية للمتوسط، مع تميزها بطابعها الحضري الخاص الذي يتلاءم مع الحياة الاجتماعية والدينية للجزائريين، وفي هذا السياق يرجع لوتورنو Letourneau في إحدى دراساته هذا التماثل إلى الظروف الأولى لنشأة الحياة الحضرية في الإسلام وفي إطار تصور الحيز الجغرافي في حياة المسلم الحضري القاطن في المدينة وذلك بالفصل بين الحياة العائلية التي يحميها إلى أقصى حد وبين الحياة العامة⁽¹⁾.

وإن كانت الكتابات الأوروبية اختلفت وتباينت حسب الغاية والأهداف المنوطة بأصحابها، فإن المتتبع للكتابات الفرنسية، يجد أنها مليئة بتلك الصور النمطية والسلبية تجاه مدينة الجزائر وطابعها العمراني، كما هو الحال بالنسبة لكميل روزي الذي وصفها بقوله "من وجهة نظر الفن لم تكن المدينة ذات قيمة، وهي قلعة غريبة كئيبة لا أكثر ولا أقل، فهي كباقي مدن المشرق تقريبا"، ولا شك أن هذه التوصيفات لم تكن بريئة، فالمحتل كان يدرك أن المظاهر المعمارية في أي بلد ولدى أي شعب، هي بمنزلة الهوية والذاكرة الجماعية التي تشعر بها الأمة وتربطها بثقافتها، وما تبخيسه للعمران الاجتماعي سوى تعبير عن تلك الصورة النمطية المتجذرة في مخيال الفرنسي عن الإسلام كمرجعية ثقافية والتي ينبغي طمسها لا كبنية معنوية فحسب، بل كمظهر مادي وجعله أثرا بعيدا عن العين⁽²⁾.

وهو نفس الأمر الذي سارت عليه قوات الاحتلال الفرنسي منذ أن دخلت الجزائر، في صورة تعكس ذلك الرفض والإنكار للحضارة القائمة في الجزائر، وبالتالي إعادة النظر في الأطر الأساسية لمجتمعها الحضري، وربما القضاء على حضارته المتراكمة منذ قرون، ولاشك أن ذلك يندرج ضمن نظرة أيديولوجية في المقام الأول، تم تشجيعها من خلال قطيعة تاريخية تميزت بالعنف والسرعة، وهي قطيعة تستهدف تدمير ما قبل الوضعية الاستعمارية مهما كان الثمن، ليس بسبب اختلافها كنظام أو كونها فضاء فارغا أو وعاء دون محتوى، بل ليتقرر رفض محتواها وتجريد هيتها الحضارية وعناصرها الحيوية، وهو الأمر الذي يتيح الفرصة لإعطاء الشرعية لمشروع الهدم الذي يستهدف الإنكار من جهة، والاهتمام بإبراز تفوق النظام الذي سيتشكل من جهة أخرى⁽³⁾.

1- العربي إيشبودان، مدينة الجزائر، تر: جناح مسعود، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006، ص: 59، 58.

حول دراسة لوتورنو ينظر كتاب: "Les Villes musulmanes de l'Afrique du Nord"

2- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 103.

3- العربي إيشبودان، المرجع السابق، ص: 129، 131.

الفصل الثاني: أسس ومراكز التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبناء على ذلك فقد شرع الفرنسيون منذ البداية، في طمس معالم الجزائر العربية الإسلامية وإنشاء المعالم الفرنسية بدلها، وقد شمل ذلك كل المدن بدون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة ومن الوهلة الأولى، مما يدل على عزمهم في البقاء والاحتلال الدائم خلافا لمن يزعم أنهم كانوا مترددين في البقاء من عدمه، وقد شمل الطمس هدم المنازل والأسواق القديمة وأحداث الساحات مكانها وتحويل الدور والفيلات والقصور إلى مؤسسات عمومية للجيش والمستشفيات ونحو ذلك، وتغيير الشوارع وأسمائها، وكذلك بيعت الدكاكين والأضرحة وغيرها للأوروبيين ليتاجروا فيها، كما جرى تحويل المساجد إلى كنائس ومخازن ومستشفيات، وتهديم بعضها نهائيا دون استبدالها بأخرى، ونفس الموقف كان مع المدارس والكتاتيب والزوايا، وقد ساعد نفي المواطنين وهجرتهم على ذلك⁽¹⁾.

وحتمًا كانت العاصمة من أولى المدن الجزائرية التي تأثرت بهذا الطمس، الذي تميز بالعنف والعنجهية والتعصب، لأنها كانت في نظر الفرنسيين رمزا للقرصنة والقوة والدين الإسلامي والجهاد ولأنها كانت مقرا للسلطة التي طالما دوخت الأساطيل الأوروبية وأرعبت تجارها وقناصلها، فكان الانتقام من معالم الجزائر العربية الإسلامية هو انتقام الصليب من الهلال عند البعض، وانتقام الفقراء من الأغنياء عند البعض، وانتقام الجبناء من الأقوياء عند البعض، بل إن المرء يحس أن في حملة الفرنسيين على الجزائر انتقاما أيضا من الهزائم الفرنسية الأوروبية ضد الإسلام والشرق، بما فيها الحملة الفرنسية على مصر، وإلا كيف نفسر ذلك الاستهتار الذي أبداه الفرنسيون بالقيم الإسلامية والمؤسسات الدينية والأخلاق العامة والآثار التاريخية وأملاك الناس؟⁽²⁾.

فمباشرة بعد سقوط مدينة الجزائر شرعت قوات الاحتلال في سلسلة الهدم، وكانت البداية من الجهة السفلى للمدينة وكانت المبررات دفاعية، الشيء الذي جعل المرحلة الأولى من العمران الذي تلا الهدم يطغى عليه الطابع العسكري، لأن إسكان الجيوش والإدارة العسكرية كان من الأولويات، حيث احتمت السلطات الفرنسية ببناء ساحة كبيرة تجمع وتسع فيالق الجنود، هذه الساحة التي ستكون فيما بعد ساحة للحكومة، تقطعها ممرات تسع لممرات العربات العسكرية والتي كان يتوسطها نصب تذكاري للدوق أورليان، كمحاولة لتجسيد فكر استعماري تحقق بعد تدمير الكثير من المنازل، ولم يتوقف الهدم عند حدود هذه الساحة، بل تعداه إلى المناطق المجاورة لباب عزون مثل مسجد السيدة، ودكاكين الدباغين وصانعي الجلود، كما مست التدخلات الأولى القصبة السفلى أو الجنوبية⁽³⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 01، ص: 66.

2- نفسه، ص: 66.

3- ميدان كلثوم، التطور العمراني في مدينة الجزائر 1830-1939، مجلة حوليات، 2016، ع: 03، ص: 262.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبالموازاة مع مشروع الساحة، تم الاستلاء على مجموعة من القصور منها قصر الداي بالجنينة حيث تتواجد دار السلطان ودار بنت السلطان، التي أصبحت مسكناً للأسقف ثم مقراً للأسقفية، ليتم تهديمه بعد عملية تهيئة ضواحي كاتدرائية الجزائر، بحجة أن القصر من منظور المجلس البلدي بناية متداعية لا قيمة فنية لها، ومن جهة أخرى تم إدخال تحويلات على دار الحسن باشا، التي أصبحت المقر الشتوي للحاكم العام، وأثناء توسيع شارع البحرية وإعادة تهيئته كانت أطراف المسجد الكبير من بين الأماكن التي طالها التغيير، حيث تم مد رواق الأقواس ليشمل المسجد الكبير، وهي الفكرة التي دعا إليها المقتصد المدني بريسون، إذ رأى في هذه العملية فائدة عامة وفائدة سياسية، فمن هذا المنظور وبهذه الروح دافع الجنرال " رابتال " عن المشروع وطالب بتخصيص ميزانية له كما كتب رسالة إلى الجنرال كلوزيل، فحواها أن المسلمون سيشعرون بمدى احترامنا لعقيدتهم، في صورة تعكس إضفاء الشرعية على لتلك السلوكات الوحشية⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أن طريقة البناء الجديدة كانت تجعل سقوط المنازل يؤدي إلى سقوط غيرها بالتتابع، لأن البنايات كانت متلاصقة ببعضها والشوارع ضيقة، ومن المشاريع التي لجأ إليها الفرنسيون ومن أجلها هدموا الكثير من المنازل والمساجد، تلك المتعلقة بالفنادق والمسارح والكنائس، وكان الطريق من البحر إلى المدينة يمر بالجامع الكبير، فتم مده بطريقة تصدم مشاعر المسلمين إذ وقعت تعرية الأسس التي كان يقوم عليها، والتي زعموا أنها آثاراً رومانية وكانوا يعتقدون أن هيكل الجزائر القديمة (إيكوسيوم) موجود هناك، وأن المدينة الجديدة قائمة على تلك الأسس، وكانوا يريدون أن يظهروا أنه مهما تغيرت العصور فإن أوضاعاً مشابهة يمكن أن تنتج دائماً تغييرات متشابهة⁽²⁾.

وإلى جانب المسجد الكبير، فإنه لم يسلم من المساجد الحنفية الأربعة بمدينة الجزائر سوى الجامع الجديد المعروف بمسجد السماكة "جامع السفير"، في حين تم هدم مسجد السيدة من طرف مصالح الهندسة حين قرر المحتل تهيئة ساحة الحكومة، وتحويل مسجد كتشاوة إلى كاتدرائية بعد إدخال العديد من التغييرات عليه⁽³⁾ لغاية سنة 1860، وقد قدم الجنرال مونفور أمام اللجنة الإفريقية أرقاماً حول مدينة الجزائر فيما يخص الأشغال العمومية، حيث ذكر حالات التهديم والتحويلات التي طالت أماكن العبادة، ومن بين ما جاء

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 104.

2- أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 66.

3- حول الهندسة والطراز المعماري الذي كانت عليه العمارة الدينية بالجزائر، سواء قبل أو بعد التغييرات، قدم Marçais دراسة تفصيلية أبرز فيها مختلف البيانات والصور العمرانية التي تميزت بها عبر التاريخ، ينظر:

Georges Marçais, Manuel d'art Musulman: L'Architecture (Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne, Sicile), Paris, Ed Picard, 1929, vol 2.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

في تقريره أنه من بين 120 مسجدا وزاوية موجودة في الجزائر عشية دخول جيش الاحتلال، تم تهديم 10 وتحويل 62 بناية إلى ثكنات ومستشفيات وهي اليوم تحت تصرف المصالح العسكرية والمدنية⁽¹⁾،

ولم يكن مسجد كتشاوة الوحيد الذي حول إلى كاتدرائية، بل طالت يد المستعمر الكثير من المساجد الأخرى، ومن ضمنها مسجد علي بتشين الذي حول إلى كنيسة "سيدة الانتصار"، والذي يعود تاريخ بناءه إلى ما قبل سنة 1622، ولم يراع المستعمر مكانة هذا المسجد التاريخية كونه يعد أقدم المساجد التي تعود للفترة العثمانية، بل ضرب كل ذلك عرض الحائط وراح ينفذ مشروعه التخريبي بكل برودة، ونفس الشيء حدث مع مسجد القصبه الذي بناه الداي حسين سنة 1818 وحول هو الآخر إلى كنيسة الصليب المقدس، وقد تغيرت ملامحه كثيرا بسبب هذا التحويل، هذا ولم يقتصر الأمر على مساجد مدينة الجزائر، بل مس ذلك الكثير منها بباقي المدن الجزائرية ومن ضمنها مسجد سوق الغزل بقسنطينة الذي يعود تاريخ بنائه إلى سنة 1730 وحول هو الآخر إلى كاتدرائية المدينة⁽²⁾.

وقد استمرت سياسية الهدم والتحويل هذه، حتى أنه لم يبق من مساجد العاصمة المقدر عددهم بـ 122 مسجدا، إلا أربعة مساجد من النوع الذي تقام فيه صلاة الجمعة، ويشهد جورج إيفير سنة 1913 على أن الفرنسيين قد هدموا ستة وستين مسجدا في العاصمة وحدها، وفي تلك الأثناء أي أول القرن، كانت المخططات الفرنسية تعمل على هدم الجامعين الكبيرين الباقيين أيضا، (الأعظم والجديد) بعد أن تعرضا للتقويض والتشويه وكانت أوقافه من أغنى الأوقاف ومكتبته مضرب الأمثال، فإذا بالفرنسيين قد حشروه وسط العمارات فتآكلت أطرافه واختفت منارته التي قيل أنها كانت تشبه منارات جوامع تلمسان وكان تحفة في بنائه إذ تتقاطع في العرصات وتكثر فيه الزرابي والثريات، ويغطي حيطانه الزليج والمرمر، أما الجامع الجديد فقد وقع له ما وقع لزميله وكان من المعالم العثمانية التي تعرضت أيضا للتقويض واستولى الفرنسيون أيضا على أوقافه⁽³⁾، وكان كل هذا يندرج ضمن السياسة الفرنسية المعادية للشخصية العربية الإسلامية، ومن الطبيعي أن تكون المساجد المستهدف الأول في ذلك، ثم تلتها مختلف العماائر الدينية الأخرى، بل حتى العمارة المدنية ذات الطابع العربي الإسلامي كما جاء سابقا.

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 105.

2- مبارك بوطارن، تدنيس المساجد، صورة من ظلم المستعمر الفرنسي، المدرسة العليا بوزريعة، حوليات التاريخ والجغرافيا، 2007، مج: 02، ع: 03، ص: 30.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 08، ص: 392.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبالموازاة مع عمليات الهدم هذه، فقد تم إشباع هذا النهم بتخريب الكثير من الروائع التي كلفت بوزن الذهب، فأصبحت القاعات المزخرفة بأناقة كبيرة في ظرف قصير تشبه الإسطبلات، وسلبت مختلف التحف الخاصة بالمساجد كما حدث مع مسجد القصبة الذي نزلت جميع مزخرفاته⁽¹⁾، ونفس الشيء حدث مع منازل الساكنة، التي سلبوها من تحفها الذهبية والفضية والعاجية، ومن سيوفها وأسلحتها، وأرسلوها إلى ذويهم عنوانا على المجد والانتصار، وكان من المفهوم أن يستولوا على ثكنات الجيش الانكشاري ما داموا تغلبوا عليه وحملوه في السفن إلى أزمير، ولكن استلأنهم على المساجد وجعلها مستشفيات وخزائن لا يبرره إلا الاستهتار بالدين الإسلامي ولا يقره إلا التعصب الديني الأعمى الذي يهدف إلى جرح المسلمين في مقدساتهم⁽²⁾.

إن الهدم التي تعرضت له مدينة الجزائر لم يتوقف عند ما سبق ذكره، بل استمر حتى بداية القرن العشرين، حيث لوحظ تغير تدريجي للنمط العمراني الجزائري، الذي طغى عليه طابع البناء العسكري ثم الأشكال النيوكلاسيكية⁽³⁾، حيث اعتبر الحاكم شارل جوناك الموجه الجديد لهذه السياسية التي لم تعمر طويلا واختفت مع الثلاثينات، ليحل محلها الطابع المتوسطي⁽⁴⁾، وهكذا نرى أن السلطات الفرنسية قضت على الطابع الإسلامي للعمارة الجزائرية وفرضت طابعها الغربي من خلال عدة أساليب أهمها سياسية الهدم والاستبدال بشكل يعكس جليا تلك الاستمرارية للصراع الحضاري بين الشرق والغرب، والمؤسف في كل هذا، أن آثار هذه السياسة استمرت حتى بعد الاحتلال واتضحت نتائجها بشكل كبير على العمارة الجزائرية التي شوهدت تماما ولم يعد لها أي شخصية تربطها ببيئتها التاريخية والحضارية، على عكس بعض بلدان الجوار التي حافظت على الطابع العام للعمارة المحلية رغم ما فرضته تجاذبات الحداثة والعولمة.

1- العربي إيشودان، المرجع السابق، ص: 129، 131.

2- أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 01، ص: 68.

3- أخذ هذا المعمار طابع موريسكي كمحاولة لاحتواء الفن الإسلامي من جهة وملاينة سكان الجزائر من جهة أخرى، وقد اهتم به العديد من المهندسين والكتاب الفرنسيين عبر تفسيره وتجسيده على مختلف البنايات التي شيدها السلطات الفرنسية على عهد جوناك، ومن ضمن هؤلاء جاك قيوشان Jacques Guiauchain صاحب كتاب "الجزائر"، الذي قدم هذا الطراز على أنه تجديد في العمارة التي يجب أن تكون بالجزائر وفق خصوصية البلاد وسكانها، ونفس الشيء للكاتب ريكارد الذي جاء في كتابه "حتى نفهم الفن الإسلامي في إفريقيا الشمالية" قوله "في بنائنا الجديدة نبحث عن تسوية أو تراض موفيق بين التقاليد المحلية والحاجات الأوروبية"، ينظر: سهيلة مظهر الطراز الموريسكي الجديد ومنهج سياسية التغيير الاستعمارية في بداية القرن العشرين، الجزائر: معهد الآثار، مجلة آثار، مج: 11، ع: 01.

4- ميدان كلثوم، التطور العمراني في مدينة الجزائر، ص: 262.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

-التخطيط العمراني الاستعماري والتماثل الثقافي الغربي:

بعد أن بسطت سلطات الاحتلال الفرنسي نفوذها على معظم الأقاليم والمدن الجزائرية، وجدت نفسها أمام شبكة حضرية لا تستجيب إطلاقا لاستراتيجياتها الاستعمارية، كون أن معظم الجزائريين كانوا يعيشون نمط حياة خاصة، فبدأت بإعادة تشكيل شبكة جديدة عبر إنشاء مراكز حضرية تحقق من خلالها فكرة الاستيطان واستغلال الثروات الاقتصادية، والواقع أن التعمير الكولونيالي على تنوعه اتسم بالنظرة الغربية في الإنشاء واعتمد على الهندسة والاستراتيجية العسكرية في التخطيط، سواء تعلق الأمر بالمدن القديمة كالجزائر وقسنطينة أو حتى المدن والقرى الصغيرة، ومع بداية القرن العشرين تنقلت السلطة الإدارية من يد الجيش الفرنسي إلى السلطة المدنية، واتجه معها تسيير التعمير بالاعتماد على مخطط التصنيف والاحتياطات العقارية في توسيع المدن من خلال تصنيف المباني وتحديد عرض الشوارع الجديدة والمجالات العمومية وإنشاء المرافق والنصب التذكارية وغير ذلك من الأمور⁽¹⁾.

ومع بدء تنفيذ هذه المشاريع ظهر نتاجا معماريا هجينا بين المدينة الأوربية والمدينة الإسلامية وارتبط التخطيط المدني بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لكل مدينة، فخلال أربعين عاما الأولى تدخلت فرق فرنسية وعملت على أربع مدن رئيسية وهي الجزائر، عنابة، بجاية، وهران، وبعد أن أصبح الاحتلال في الجزائر كاملا، شرع في وضع الخطط لتوسعة المدن القديمة وخاصة الساحلية منها وبعض المدن الأخرى كقسنطينة، ومن ثمة أنتج مدنا جديدة تلبي حاجاته، حيث كلف المسؤولون الأساسيون من المهندسين بتنظيم مخطط عمراني يحدد الفضاء العام للمدينة والحدود التي تفصل بين الفضاءات العسكرية والمدنية وأنشأوا الطرق التي تخدم المباني الفرنسية الهامة⁽²⁾.

قد تكون السياسة العمرانية التي انتهجها المحتل تأتي في إطار خدمة حاجات اقتصادية واجتماعية ما دامت الجزائر أصبحت جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وعلى اعتبار أن هناك ساكنة أوروبية قد استوطنت فإنه ارتأى الإقدام على عمليات الهدم التي طالت منازل الجزائريين كونها في نظره أكواخ تعيق توسعة الطرق الرئيسية، وإن كانت هذه الحجج تبدو موضوعية، فدون شك أنها تخفي وراءها غرضا ثقافيا مثلما يعترف بذلك بورتويل

1- فريد بوبيش، واقع التنمية المستديمة في الجزائر، إشراف: عبد العالي دبله، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة: قسم علم الاجتماع: 2018، ص: 125.

2- ندى الحلاق، التأثير الكولونيالي في الشخصية المحلية في العمارة والعمران، مجلة جامعة دمشق، 2012، مج: 28، ع: 01، ص: 253.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أرزان حين كتب قائلا (... إن رغبتنا الكبيرة، هي أن نجعل من الجزائر مدينة أوروبية ... لهذا الغرض، كنا مرغمين على هدم عدد كبير من المنازل والمساجد ... وبدأت الجزائر تأخذ صبغة فرنسية، يصعب التعرف عليها ... وبذلك بدأت تنمو الأحياء الأوروبية لأن الجيش كان مقتنعا أنه لا يمكن للمدينة الأوروبية والموريسكية أن تتعايشا جنبا إلى جنب دون تضيق إحداهما على الأخرى أو تزييلها)⁽¹⁾.

والواقع أن هذه السياسية أو التخطيط العمراني لم يكن اعتباطيا وخضع منذ البدايات الأولى للاحتلال، إلى العديد من التوجهات والتصورات ذات النسق الفلسفي، التي مثلتها جملة من المذاهب الفكرية ومن ضمنها المذهب السانسيموني⁽²⁾، هذا الأخير الذي حمل طابعا اقتصاديا واجتماعيا، وأثر على مختلف الأنظمة الاستيطانية المعتمدة في شمال إفريقيا، وترك بذلك علامة عميقة في التاريخ الاستعماري نظرا للصدى الكبير الذي تلقاه⁽³⁾ و الجدير بالذكر أن أنصار هذا المذهب كانوا على درجة كبيرة من الثقافة والتكوين العلمي فأغلبهم خريجي المدرسة المتعددة التقنيات في فرنسا، وكانت آنذاك من أكبر المدارس العالمية المتخصصة في الهندسة، كما كان لديهم قدرات علمية كبيرة خاصة المهندس والاثنوجرافي أونفونتان والذين جاؤوا من بعده مثل فورنال وبراكس وايميل بارو وأوربان⁽⁴⁾، بالإضافة إلى الكثير من الأطباء وغيرهم من الإطارات الممتازة، ممن أصابهم السخط أو "وجع القرن Le mal de siècle" كما كان يسمى في أدبيات الكتاب الرومانسيين، حيث لم يعد في نظرهم تحمل البؤس الذي كان عليه الشعب بينما هم يعرفون ودرسوا مختلف العلوم التي من شأنها أن تغيير الحياة⁽⁵⁾، هذه النظرة التي جعلتهم يقدمون الكثير من الأفكار والمشاريع التي من شأنها أن تغير الواقع المعاش لدى شعوب العالم سواء الأوروبيين أو غيرهم من الشعوب المستعمرة.

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 107.

2- ينسب إلى سان سيمون (ت1825) أحد رجال الثورة الفرنسية وأبرز منظري العصر الصناعي، تمحورت أفكاره حول ضرورة تنظيم المجتمع من أجل الإنتاج، بعيدا عن المستهلكين من النبلاء وغيرهم وفي إطار مثل عليا خاصة، ولهذا كان يزعم أنه يؤسس لدين جديد أسماه المسيحية الجديدة، بدأ فكره يشق الطريق حتى صار له أتباعا ثم مذهبا مستقلا بذاته، ينظر: فليب رنبيه، السان سيمونيون في مصر، تر: أمل صبان وآخرون، مصر: المركز القومي للترجمة، 2011، ص: 11.

3- سعيد علمي، الاستعمار والعمران، السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر: نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، دار الخطاب، 2013، ج: 02، ص: 13، 31.

4- مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر 1830-1870، الجزائر: دار المعرفة الدولية، 2013، ص: 10.

5- فليب رنبيه، المرجع السابق، ص: 10.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكانوا بذلك أقرب للطوباوية⁽¹⁾ أو المثالية، إذ بشروا بمجتمع يسوده العدل والنظام والانسجام عن طريق التشارك والعمل الجماعي الذي يؤدي بدوره إلى التشارك في الثروة والربح عن طريق حماية الدولة، التي كانت أمرا ضروريا لضمان بقاء وسير الوحدات الإنتاجية الجماعية وتوفير الوسائل المنتجة وقد أسسوا أجهزة للإعلام والإشهار، وأخرى لاستقطاب العمال وتوفير الأرض التي تقوم عليها الوحدات الإنتاجية، وأخذوا يجربون أفكارهم دون أن يصطدموا بالواقع، وبينما هم في رحلة البحث عن الميدان لإقامة تجاربهم النموذجية في التشارك المنتج، وقع احتلال الجزائر ومن ثمة تولدت فكرة تدميرها باعتبارها نموذجا من الأرض الصالحة لإقامة التجارب النموذجية التي يدعون إليها، خاصة بعد فشل تجربتهم بمصر، فالجزائر إذن تمثل منتهى طموحهم لوجود الجيش والإدارة ووسائل الاعلام الأوروبية من جهة والمجتمع الأهلي المؤهل لإجراء التجارب عليه من جهة أخرى، وفوق ذلك كانت الأرض بالجزائر من الأساس جماعية، وفيها نظام اقطاعي ارسنقراطي صالح لتطبيق التجربة⁽²⁾.

وهكذا دخل السانسيمنيون ميدان النشاط في الجزائر وعلى جميع المستويات، حيث كانوا وراء أغلب المشاريع العمرانية والاقتصادية الكبرى، التي يمكن القول أنها كانت مبتكرة في وقتهم، حيث ساهموا بشكل كبير في إنشاء السكك الحديدية والنقل البحري، كما اهتموا بالعمارة والتعدين وتطوير الصناعة الزراعية، ودعموا الاستكشافات العملية عبر مشروع استكشاف الثروة المعدنية، وغير ذلك من الأمور⁽³⁾، وكان أونفونتان هو أب النشاط السانسيمني بالجزائر، إذ التحق بالجزائر سنة 1843 وألف كتابا تحت عنوان "استعمار الجزائر" وضع فيه خطة تطبيق المشروع السانسيمني، واعتبره البعض كتابا جيدا كونه تضمن أسس نظام جديد للاستعمار في الجزائر، ومن الأمور التي توصل إليها أونفونتان أنه لا يمكن نقل نظام الملكية الفرنسي بحذافيره إلى الجزائر لاختلاف النظامين لكنه آمن بضرورة تولي الدولة في الجزائر شؤون الإدارة والحكم وتوجيه العمل، وبناء على ذلك قال بضرورة إحداث نظام جديد قائم على مصادرة أملاك الأهالي من الأراضي مع تعويضهم⁽⁴⁾، مقترحا أن يكون النظام الجديد شبيها بنظام القبيلة العربية أكثر مما هو شبيه بنظام القرية الفرنسية⁽⁴⁾.

1- تلك النزعة الاشتراكية التي تحلم بمجتمع خال من الصراع وتسعى إلى تحقيق المثل العليا بعيدا عن الواقع.

2- أبو القاسم أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:06، ص: 437، 438.

3-Mohammed Rahmoun, L'apport saint-simonien dans l'établissement colonial en Algérie, e-Phaistos, Revue d'histoire des techniques, V-1, 2016-2018, P :05.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:06، ص: 438، 439.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ورغم رجوعه إلى فرنسا فإن تلاميذه قد واصلوا مهمته في الجزائر، منهم فونيل، ماصول، براكس لاشيفر، توماس أوربان، هذا الأخير الذي يعد من الشخصيات التي تركت بصمتها الكبيرة في الكثير من محطات التاريخ الاستعماري بالجزائر، سواء تلك الإيجابية أو السلبية، وما يهمننا في هذا السياق تلك الدعوة إلى التعايش بين الجزائريين والكلون، على اختلاف أعراقهم وعقائدهم والتشارك معهم تحت بوتقة السلطات الفرنسية، والعمل من أجل هدف واحد وهو تحقيق الازدهار في حضارة ذات خصائص فرنسية، مذكرا أن عدم تمكن فرنسا من تحقيق الكثير في الجزائر يعود أساسا إلى أن الفرنسيين بالجزائر غير مهتمين بمهمة التمدن التي يقومون بها، ويعاملون الأهالي كمنهزمين واقعيين تحت الضغط والسيطرة، ولم يعاملوهم كمواطنين ملحقين بفرنسا⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن دعوة أوربان هذه تبدو مبدئيا في صالح الأهالي، غير أنها تحافظ دائما على تلك النمطية أو الصورة التي تقدم الجزائري على أنه مجرد أهلي أو مواطن من الدرجة الثانية، هذا فضلا على أنها دعوة صريحة للاندماج والانصهار ضمن البوتقة الفرنسية، وهو الأمر الذي سار عليه الفكر السانسييموني عموما، وتجلى في الكثير من الميادين التي اشتغل عليها أنصاره، وأبرزها التهيئة الحضرية والتخطيط العمراني، دون مراعاة واقع الجزائريين إلا نادرا، ناهيك عن تلك الأفكار التقدمية عند بعضهم التي كانت تؤيد الاستيطان المفرط وهدم كل ما يعود إلى الماضي، بحجة العصرية والتجديد.

وحتى تتضح الصورة، نشير هنا إلى تلك المبادئ الثلاث التي حملها المذهب السانسييموني⁽²⁾ والمتمثلة في الحفظ والتجمع والإدماج، والتي اختلفت تفسيراتها من فريق لآخر، حيث أن تفسير المبدأ الأول يركز على القرب دون المزج وهو الأمر الذي يترك لكل طرف أصله ويجعل مكانه أوسع، إذ يسعى ببساطة إلى الجمع دون الهدف نحو بلوغ تجانس مطلق، فبالنسبة للفضاء الحضري للمحافظين كان فيه من الضروري مراعاة التمييز الذي يفصل الأجزاء والعناصر المختلفة مع الحرص على إقامة تواصل بينهما، كما هو الحال بالنسبة للطانفتين المسلمة والأوروبية مع التسليم بخصوصية نمط وعيش كل منهما، ويعد هذا المبدأ من أصل عسكري سانسييموني في الوقت ذاته⁽³⁾.

1- مصطفى عبيد، نظرات في الجانب الإداري لفكر توماس أوربان، مهمة سانسييمونية لتدجين المجتمع الجزائري، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج: 13، ع: 01، 2013، ص: 332، 333.

2- نشير هنا إلى أننا نتحدث عن السانسييمونية بصفة عامة بعيدا عن التفكك المذهبي الذي اعترأها، سيما بعد استقطاب أونفونتان من قبل فورييه الذي أسس مذهباً خاصاً به سمي بالفوريارية.

3- سعيد حلمي، المرجع السابق، ج: 02، ص: 220-221.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما بالنسبة لمبدأ الجمع فقد تمثل في مشاركة الأعمال الجماعية والمساهمة في تحقيق الهدف نفسه، أي تجميع العرب والأوروبيين وتوحيدهم دون خلط بينهم، مع التمييز بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة وبين الحق والواجب وبين الحرية والنظام، وتمثلت الفكرة في تحقيق توفيق فعلي بين الثقافات، بما فيها العمران عبر التفكير في كيفية تحويل المنشآت الأوروبية لتكييفها مع الخصوصيات المحلية وعكس ذلك، وكيفية التأثير على منشآت المسلمين وأخلاقهم وعاداتهم لجلبها تدريجيا نحو شراكة مع السكان الأوروبيين، وهو ما سعى له أوربان⁽¹⁾ المدير والمتحمس للتقارب بين المسلمين والأوروبيين، والذي حاول تجسيد هذه الأفكار بعد مغادرة معلمه أونفونتان الجزائر⁽²⁾.

ومن الجدير بالإشارة أن هذا الأخير – أي أونفونتان - الذي كان يقول عن نفسه أنه يحب السلطة أكثر من مما يحب الحرية، قد وضع كل آماله في إقامة النظام الاجتماعي كما يتصوره على كبار القادة العسكريين، وعلى الرغم من أفكاره الغامضة والمتناقضة ومواقفه التي كان يعبر فيها عن كراهيته للحرب، لكنه قلما ندد بتلك المجازر التي كانت ترتكبها السلطات الفرنسية، والأكثر من ذلك كانت جريدته تفسح مجالات واسعة للبلاغات المتعلقة بانتصارات لاموريسير في المعارك، ومهما يكن الأمر فإن أونفونتان الذي وضع نظريات حول التقدم البشري، ودعا بكل حماس لترقية الشعوب اقتصاديا وأخلاقيا، كان رغم هذا يتوهم عن طيبة خاطر فيما يخص الاستعمار، بأن الدولة لها الحق المشروع في أن تنتزع من الجزائريين أملاكهم، وهذا ما كان يقول به كثير من العسكريين وبعض المدنيين التابعين لمذهبه والمقيمين بالجزائر⁽³⁾.

وعلى عكس المنهج التوفيقي لأنصار التجمع، يقوم مبدأ الإدماج على انتقاد جذري مشبع ببغض شديد تجاه الجزائريين، حيث لا يرون أنصاره عن الأهالي سوى الهمجية والفوضى والذين سعوا إلى استبدال هذه الأوضاع بالتقدم وبالمعارضة المزدوجة نفسها، وهدف المخططون المعماريون التقدميون بصفة أشمل، إلى تنظيم كل الأماكن التي تعم فيها الفوضى، وبذلك يحمل العمران التقدمي نموذجا فضائيا معاكسا في كل نقاطه للفضاء

1- سعيد حلمي، المرجع السابق، ج: 01، ص: 119، 122

2- توماس أوربان أو "إسماعيل عريان"، من مواليد سنة 1812 مولد (هجين) أبوه فرنسي أبيض هو أوربان برو أبولين زنجية من كايان، درس في مرسيليا وحصل بها على شهادة الثانوية والتحق بكلية الطب، تفتح على الشرق الإسلامي من خلال رحلاته المستمرة وأعلن إسلامه سنة 1935، وقبل ذلك التقى أونفونتان بمصر وكان ذلك المنعرج نحو التمدد السانسيوني، ينظر: مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص: 313-316.

3- مصطفى الأشرف، الجزائر، الأمة والمجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، دار القصة، 2007، ص: 267، 268.

الفصل الثاني: أسس ومركزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

العمراني القائم دون أي اعتبارات لقيود الحاضر والماضي ولا لتلك المتعلقة بالغيرية، حيث يفصل العمران كلية عن موقع التقاليد الاجتماعية والثقافية وحتى الأنظمة المعمول بها، بصورة قائمة على الرفض أو الاقصاء، إذ لا تستحق الهندسة المعمارية العصرية حلا وسطا، بل تعتبر معاكسة للهندسة المعمارية بالتسوية، ومن هذا المنظور، تتفق فكرة الإدماج مع تلك العملية المتمثلة في هدم كل ما كان موجودا من قبل (1).

ومهما تباينت هذه التصورات والأطروحات، فإن الواقع الميداني كان يسير وفق تماثل معماري غربي، غُيب وطُمس من خلاله الطابع المعماري المحلي وأضحى الطابع الفرنسي هو المسيطر، ولعل الشهادات التي أدلى بها بعض الأجانب ممن زاروا الجزائر بمناسبة الاحتفالية المئوية سنة 1930، تعبر بوضوح عن ذلك المنحى نحو التماثل الثقافي الغربي، وقد ذكر الأستاذ فريد حاجي بعضها، ارتأينا أن نفتبس منها تلك الشهادة للكاتب الإنجليزي "كران آلان" الذي قال فيها (الجزائر العاصمة هي ببساطة جزء من صورة أوروبا مكررة على ساحل إفريقيا... إن كرومها هي نفسها كروم "لاكوت" و"لاجيرونند" وخطوط المواصلات هي طرق رائعة كانت من نتاج المهندس الفرنسي البارع ... وإن موانئها وبنائاتها المختلفة الأشكال والأعمال الفنية تبرز في كل مكان تلك الأناقة والاتقان التي تعد البصمة الوطنية، وفي الحقيقة يمكن اعتبار الجزائر كلها بمثابة ثلاث ولايات فرنسية وأن حادثا قد فصلها عن باقي أجزاء الجمهورية بفعل امتداد المتوسط) (2).

وهكذا نجد أن التخطيط العمراني والتهيئة الحضرية عموما، رغم أنها تعد من وسائل التنمية في مختلف المجتمعات بالعالم، إلا أن السلطات الفرنسية إلى جانب دورها التنموي قد وظفتها لفرض طابعها العمراني وطمس الطابع المحلي الجزائري وإن تباين ذلك من فترة إلى أخرى، ولعل الثابت في كل هذا، هو أن السياسة العمرانية كانت مترابطة مع فرنسا الميتربولية وأوروبا عموما من جهة، وهو الأمر الذي خلق ذلك التماثل الكبير مع الثقافة الغربية للعمارة الكولونيالية في الجزائر على حساب العمارة المحلية، ومن جهة أخرى، أن السياسة العمرانية كانت تسير جنبا إلى جنب مع سياسة الاستيطان وبقيت بذلك في فلك سلطات الاحتلال الفرنسي الرامية دوما لضرب مقومات الهوية الوطنية بأي شكل من الأشكال، ولعل التعمق أكثر في قضية التخطيط العمراني يكشف عن الكثير من الجوانب الثقافية والهوياتية التي وظفتها السلطات الفرنسية في ذلك، خاصة تلك المتعلقة بالإرث الروماني كما جاء سابقا، بشكل يؤكد ذلك الامتداد والتواصل بين مستعمرتي الفترة القديم والفترة المعاصرة.

1- سعيد حليمي، المرجع السابق، ج: 02، ص: 240-242

2- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 111.

الفصل الثاني: أسس ومرتكزات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

-التأصيل للرموز الفرنسية والغربية:

لم تكن سلطات الاحتلال تهتم بإقامة المستوطنات واستغلال الأرض فحسب، بل شرعت في إقامة مختلف المؤسسات المماثلة لما هو موجود في دولة الميتروبول، وذلك سعياً منها إلى تحقيق تمثال ثقافي تام بين هذه الأخيرة والجزائر المستعمرة كي تجعل منها مقاطعة فرنسية الروح، وقد كانت ترى في غرس رموزها الثقافية، أدوات تأثير على الأهالي اعتقاداً منها بهذا الصنيع أن تدفع المجتمع الجزائري إلى التماهي مع هذا النموذج الثقافي الذي سيخرجه من بربريته وانحطاطه وترحاله⁽¹⁾، وبناءً على ذلك، قامت بالتأسيس لهذه السياسية عبر توظيف العديد من الرموز الفرنسية والغربية، سواء معنوية كانت أو عينية ومن ضمن هذه الأخيرة تلك التماثيل التي شيدتها عبر مختلف أرجاء الجزائر والتي كانت تمثل عنصراً جوهرياً في المشهد العمراني الفرنسي، فأصبحت ناطقة دائماً بلسان النصر الفرنسي، تمجد إنجازاته عبر إجلالات مرئية لجنرالاته وقادته، ونصبت في أماكن مختارة لاستراتيجيتها⁽²⁾.

والواقع أن هذه التماثيل لم تقتصر على شخصيات الدولة وصانعيها، بل شملت مختلف الشخصيات الغربية بما فيها تلك الشخصيات الدينية، بشكل يعكس تلك الدافعية الحضارية والإصرار في فرضها على الجزائريين وإبعادهم عن ثقافتهم العربية الإسلامية بأي شكل من الأشكال، فإلى جانب التمجيد والتقديس الرمزي الذي تحمله هذه التماثيل، فهي من جهة أخرى تكسر تلك الخصوصية الدينية للجزائريين خاصة وأن الكثير منها عبارة عن أجساد عارية وتظهر بعض التفاصيل التي تتنافى مع قيم وأخلاق الشعب الجزائري ومثالنا الحي في هذا السياق، تمثال المرأة العارية الذي نصب بعين الفؤارة بمدينة سطيف والذي لازال إلى يومنا هذا يثير الكثير من اللقبول والنفور لدى شريحة كبيرة من الجزائريين، ذلك أن القيم المجتمعية الجزائرية تتجاوز بأصالتها الدينية والأخلاقية كل القيم الجمالية والاعتبارات الفنية – مهما كانت- إن كانت مناقضة أو معارضة لها، ولعل نفس الشيء يمكن إسقاطه على الجوانب الأخرى التي وظفها الفرنسيون في سياستهم هذه، ومن بينها الفنون الجميلة بما تشمله من رسم ونحت ومسرح وموسيقى وغيرها، والتي عملوا من خلالها على محاولة صنع واقع ثقافي جديد، من شأنه أن يخرج الجزائريين من تخلفهم وتوقعهم ويدفعهم لقبول الفرنسي والتعايش معه !

1- فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 100، 101.

2- كميل رسلير، المرجع السابق، ص: 76.

الفصل الثاني: أسس ومركبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكاستنتاج لما سبق يمكن القول أن سلطات الاحتلال الفرنسي سخرت كل الإمكانيات والوسائل لضرب وطمس الشخصية العربية الإسلامية للجزائر، فبعد حربها المباشرة على الإسلام ومؤسساته وعلى اللغة العربية ومختلف مظانها ومصادر انتشارها، عملت جاهدة على ضرب كل ما له علاقة بعروبة الجزائر وإسلامها، وكان التاريخ الحضاري للجزائر المستهدف اللاحق في هذه المعركة، من خلال فيالق الكتاب والباحثين وحتى المستشرقين الذين عملوا على تلوين الذاكرة الوطنية عبر أساليبهم العلمية الخطيرة، وفي مقدمتها الترويح لـ لا تاريخية الشعب الجزائري وقطع أوصاله التاريخية والتبرير للفراغ الحضاري، بالإضافة إلى التشكيك في مختلف محطاته وأحداثه المصيرية خاصة تلك المتعلقة ببعده العربي الإسلامي، فاستهدفت بذلك فترة الفتح الإسلامي ومختلف شخصياتها وقادتها، وما تبع ذلك من دول وإمارات إسلامية عبر التشكيك في كياناتها والتفريق بين عناصرها بعد أن وحدها الإسلام، لينتقلوا بعد ذلك إلى الفترة العثمانية رافعين أكف التشويه لتاريخ إيالة الجزائر في شتى الجوانب وعبر مختلف مراحلها.

هذا فضلا عن الترويح للتاريخ الروماني والكنسي في محاولة يائسة لربط احتلال الفترة القديمة باحتلال الفترة المعاصرة، وكوجه من أوجه إضفاء الشرعية على وجودهم بالجزائر، بشكل يستحضر دوما تلك الاستمرارية للصراع الحضاري بين الشرق والغرب حيث عملوا على تنقيب الآثار الرومانية وإحيائها وتخصيص الكثير من الدراسات والأبحاث عنها، والأكثر من ذلك حاولوا تطبيق العديد من أساليبهم وخططهم في محاكاة واضحة للإرث الروماني، وتجلى ذلك في كثير من الجوانب ومن ضمنها التخطيط العمراني، الذي كان مصوغ الرئيسي للقضاء على الهوية العمرانية للجزائر، وتشويه طابعها العربي الإسلامي.

وبذلك يمكن القول أن الفرنسيين حاولوا جاهدين ضرب كل ما له صلة بعروبة وإسلام الجزائر، حتى وإن تعلق الأمر بالبنيان والعمارة، وهو الأمر الذي يعكس حجم المعركة التي خاضها هذان المقومان الحضاريان أمام السياسة الفرنسية العدائية، ومع أن لكل فعل ردة فعل، فلم تمر هذه السياسة عرضا، وكان من الطبيعي أن تشهد الكثير من ردود الفعل من قبل الجزائريين، وفي مقدمتهم النخب والمتقنون خاصة مع مطلع القرن العشرين، أين شهدت الجزائر بوادر وعي نهضوي، أدى إلى الكثير من التجاذبات مع سلطات الاحتلال حول مختلف القضايا الوطنية وفي مقدمتها قضايا العروبة والإسلام.

الفصل الثالث

" تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام "

1. النهضة وبوادر الوعي الجزائري
أ- الجامعة الإسلامية والجزائر
ب- النخب المثقفة وقضايا الهوية الوطنية
ج- إصلاحات 1919 والأحوال الشخصية الجزائرية
2. الحركة الوطنية وقضايا العروبة والإسلام
أ- حركة الأمير خالد وحزبه الإصلاحي
ب- التيار الاستقلالي
ج- التيار الإصلاحي
3. وسائل المقاومة الفكرية والثقافية
أ- الصحافة الوطنية
ب- الجمعيات والنوادي
ج- العرائض
د- الشخصيات الوطنية

1- النهضة وبوادر الوعي الجزائري:

لم يكد القرن العشرين ليطل على الجزائر ببضع سنين حتى بدأت الأذهان تتفتح إلى ما يدور حولها من أحداث وتطورات، وراح الجزائريون يبحثون عن غذاء جديد في الفكر العربي الإسلامي الحديث، الوافد عليهم من بعض الأقطار العربية الشقيقة والذي يدعو إلى يقظة المسلمين ووحدةهم وتطهير الإسلام من كل ما علق به، كما ساهم في هذه اليقظة الفكر الأوروبي الوافد على الجزائر من الضفة الشمالية عن طريق طلاب الخارج الذين عادوا متشبعين بروح العمل الجاد من أجل إنقاذ بلادهم من السقوط الفكري والثقافي الذي بثته سياسة الاحتلال الفرنسي، والواقع أن هذه اليقظة قد بدأت في الجزائر منذ أواخر القرن التاسع عشر وازدهرت مع بداية القرن العشرين إلى غاية الأربعينات⁽¹⁾، وشهدت الكثير من التجاذبات التي أثرت في الواقع الجزائري وأحدثت الكثير من التطورات على مختلف الأصعدة وفي مقدمتها الحياة السياسية والفكرية، وهو سنحاول معالجته تبعا خلال العناصر الآتية.

أ- الجامعة الإسلامية والجزائر:

شغلت فكرة الجامعة الإسلامية التي ظهرت بالعالم الإسلامي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اهتمامات العديد من الباحثين والمؤرخين، وكثيرا ما كتبوا عن كنه هذه الحركة ومفهومها والغاية منها ووجهات نظر روادها، ومواقفها من الغرب انطلاقا من قضايا ومشاكل تلك المرحلة العصبية التي مرت بها الشعوب الإسلامية⁽²⁾، والواقع أنه مهما كان حجم التساؤلات حول الجامعة الإسلامية وطبيعتها، إلا أنها كفكرة يمكن القول أنها أصلت مجددا لذلك التواصل الحضاري بين بلدان العالم الإسلامي وخصوصا بين بلاد المشرق والمغرب بعد قطيعة طويلة فرضتها آلة الاستعمار، ولا أدل على ذلك من تلك التحركات المكثفة لسلطات الاحتلال الفرنسي، التي عملت جاهدة لمنع وصول أفكارها إلى الجزائر بطريقة تعكس مدى تخوفها من هذا البعد، وتثبت أهميته في تشكيل وصناعة المشهد الهوياتي للجزائر كونها جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي ومن البلاد الإسلامية عامة.

1- تركي رابع عمارة، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، الجزائر: منشورات ANEP، 2001، ط: 05، ص: 128.

2- أحمد دراوي، الجزائر والجامعة الإسلامية 1876-1924، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: مولود عويمر، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2007-2008، ص: 02.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذا التواصل والترابط الذي أبى إلا أن يستمر ويزيد أكثر مع نهاية القرن التاسع عشر خاصة مع ظهور فكرة الجامعة الإسلامية التي شكلت إحدى الروابط المستجدة بين الجزائر والبلاد العربية وأضحت من أبرز المؤثرات الخارجية التي ساهمت في بلورة الوعي القومي لدى النخبة الجزائرية ذات التوجه العربي الإسلامي، وساهمت في دفع حركية التواصل بين الجزائر ومجالها العربي الإسلامي، رغم كل محاولات القطيعة التي فرضتها سلطات الاحتلال على كل ما يمت بصلة لمظاهر النهضة والإصلاح التي بدأ يشهدها المشرق العربي خوفاً من وصولها إلى الجزائر، كونها تتعارض مع السياسة الفرنسية ومختلف مشاريعها التغريبية التي كانت قد باشرت تطبيقها (1).

ومن الممكن أن نعرف الجامعة الإسلامية على أنها حركة تدعو إلى تضامن المسلمين من أجل تحقيق الوحدة والقوة بينهم في وجه التوسع الأوروبي، أما وسائلها فتقوم على الإصلاح الديني والاجتماعي، وذلك بتجديد العقل والعودة إلى مذهب السلف، أي العصر الذهبي للإسلام، ومن الشائع أن هذه الحركة قد بدأت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأصحابها هم جمال الدين الأفغاني (2) وتابعه محمد عبده ورشيد رضا وآخرون، أما على المستوى الرسمي، فإن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني هو الذي تبنى الحركة واستغلها، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للجامعة الإسلامية هو وحدة المسلمين تحت خلافة قوية ولهذا السبب رأى عبد الحميد أنه هو الرمز الروحي والسياسي لهذه الحركة (3).

هذا الأخير الذي عبر عن توجهه في هذا الشأن بقوله " يجب تقوية روابطنا ببقية المسلمين في كل مكان، يجب أن نقترّب في بعضنا البعض أكثر، فلا أمل في المستقبل إلا بهذه الوحدة، ووقتها لم يحن بعد لكنه سيأتي، سيأتي اليوم الذي يتحد فيه كل المؤمنين وينهضون فيه نهضة واحدة ويقومون قومة رجل واحد وفيه يحطمون رقبة الكفار " ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الجامعة الإسلامية كسياسة دفاعية تسعى إلى تخليص المسلمين من السيطرة الأجنبية عن طريق توحيدهم، وبعبارة أخرى فإنها رد فعل على فكر استعماري قادته القوى الغربية ضد المسلمين أكثر مما تكون تحركات داعية مسلم (4).

1- سعودي أحمد، صدى فكرة الجامعة الإسلامية في الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، جامعة الأغواط، 2018، ع: 07، ص: 343.

2- هو محمد جمال الدين ولد سنة 1839، بقرية أسعد أباد بالقرب من كابل، تلقى تعليمه الأولي في مدرسة محلية ثم واصل دراسته في كل من أفغانستان وإيران، حتى كونه رصيدا لا بأس به في مختلف المعارف والفنون كاللغة العربية والتاريخ والتصوف والفقه وغير ذلك، اشتغل في السلك الحكومي ثم بدأ اهتمامه بالفكر والدعوة، ينظر: محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، مصر: مطبعة المنار، ج: 1، ص: 27-42.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، 1939-1900، ج: 02، ص: 109.

4- محمد بوشناق، الجامعة الإسلامية وصداها في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة بلعياض، 2012، ع: 03، ص: 74، 75.

وقد تباين توجه السلطان عبد الحميد وجمال الدين الأفغاني في نظرتيهما لفكرة الجامعة الإسلامية، فهذا الأخير كانت نظريته فكرية دينية، وكان هدفه وراء الجامعة أن يعمل على تحرير العقل والفكر وتطبيق فكرة الوحدة على أساس دستوري شوري وكان يرى أن علاج الأمة الناجح إنما يكون برجوعها إلى قواعد الدين مع الأخذ بأحكامه وأنه هو طريق التغيير والنموذج الصحيح للتقدم والرفق والمنعة والمجد وأن العرب ما ارتقوا إلا بفضلهم وتفوقهم على أمم الأرض سياسة وعلمًا إنما كان بفضل هدى القرآن وإرشاده، أما السلطان عبد الحميد الثاني كان يهدف إلى تجميع كل مسلمي العالم تحت سلطة الخليفة لمواجهة الاستعمار الغربي، وهي في نظره حركة تحرير سياسي لا أكثر ولا أقل وهو الأمر أدى إلى رفض السلطان عبد الحميد الثاني لفكرة الأفغاني ومعارضتها لحد ما⁽¹⁾.

ورغم ذلك فإن التيار الذي تزعمه الأفغاني وتلامذته، ومقارنته بغيره من التيارات كان الأكثر دفاعاً عن بقاء السلطنة العثمانية، مما يفسر موقفه من حركات الاستقلال ذات التوجه القومي العربي وقد برز هذا بوضوح في أفكار وكتابات محمد عبده في مجلة العروة الوثقى، وانطلاقاً من هذا التأييد اجتهد هذا التيار كي يجعل من علاقة (الدين والمعتقد) بديلاً للعلاقات القومية - الجنسية التي كانت تنمو يومئذ في عدد غير قليل من الأقطار المحكومة بسلطة آل عثمان، وقد كتبت العروة الوثقى في هذا الصدد أنه: "لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم وأن المسلمين لا يعرفون لهم جنسية إلا في دينهم واعتقادهم وأن المسلمين لا يعتدون برابطة الشعوب وعصبيات الأعراق"⁽²⁾، وإنما ينظرون إلى جامعة الدين، فلهذا ترى المغربي لا ينفر من سلطة التركي، والفارسي يقبل سيادة العربي والهندي يذعن لرياسة الأفغاني... وأن المسلم في تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه من أشكالها وانتقالها من قبيل إلى قبيل، مادام صاحب الحكم حافظاً لشأن الشريعة ذاهباً مذهباً"⁽³⁾.

1- حمد عثمان الخشت، الإسلام والعلم بين الأفغاني وريثان، القاهرة: دار قباء، 1998، ص: 66، ينظر أيضاً: دهاش الصانق، مشروع الوحدة التحريرية لحركة الجامعة الإسلامية في بلدان المغرب العربي 1876 - 1919، أطروحة دكتوراه في التاريخ، إشراف: قنان جمال، جامعة الجزائر، 2008م - 2009، ص: 62.

2- أدخل الأفغاني ومحمد عبده صراع الأنا التاريخية والأنا الثقافية في ميدان الوعي السياسي والاهتمام بقضاياها المختلفة، مما أدى في الحصلة إلى وضع أسس الإسلام السياسي (العقلاني التنويري الإصلاحي)، ومن ثم أحكامه وتصويراته ومبادئه الكبرى في الموقف من قضايا الوجود التاريخي والثقافي للأمة، وقد تضمن ذلك وضع حجر الأساس لمنظومة المياسة الفكرية ونسج خيوطها الأولى المتعلقة بصياغة مهمات استنهاض الوجود الثقافي العام (الإسلامي) في الوجود التاريخي الخاص (القومي)، ومن هنا ندخل الثقافة القديمة والتاريخ الحديث في الأمثلة وأنماط الرؤية، والعمل من أجل تثبيت المساعي في جهودها الرامية لاستعادة قوة الماضي وأهميته الحيوية بالنسبة لبدائل الوجود الاجتماعي والسياسي للمسلمين، ينظر: هيثم الجنابي، الإسلام والقومية عند الأفغاني وعبد الكواكبي، صحيفة المتقف، ع: 4599، بتاريخ: 09/04/2019.

3- أحمد سعودي، المرجع السابق، ص: 348.

وكان الأفغاني يحض الناس على التغيير والإصلاح، وكانت مصر التي حل بها في عام 1871 عزاه في التغيير بعد أن التفت من حوله طائفة من الشباب المتحمس للتغيير ومنهم الشيخ محمد عبده، وبعد جهد جهيد في الإصلاح بمصر أبعدته السلطات المصرية بإيعاز من السلطات البريطانية، فأتجه إلى الهند، وضيّق عليه إلى غاية تحقيق الاحتلال البريطاني بمصر وخيبة ثم محنة الوطنيين فيها بزعامة أحمد عرابي، كما نفى رفيق دربه الإمام محمد عبده إلى لبنان، بحجة التحريض أو مساعدة الثورة لیتجه الأفغاني إلى أوروبا، ليستقر به الحال في العاصمة الفرنسية باريس ثم يلتحق به الشيخ محمد عبده لتبدأ مرحلة جديدة من النضال والإصلاح، أهم معالمها إصدار جريدة العروة الوثقى⁽¹⁾ سنة 1883 التي أصبحت لسان حال الجامعة الإسلامية من خلال ربط الصلات وتقويتها بين الأمم الإسلامية، والواقع أن تواجدنا بفرنسا منعها من التفاعل مع قضايا المغرب العربي كالجرائر وتونس، الخاضعتان لاحتلالها وهو ما أكدّه الأستاذ أحمد أمين بقوله أن العروة الوثقى لم تول أي اهتمام للجزائر وتونس اللتان كانتا ترضخان للاستعمار الفرنسي⁽²⁾.

ورغم النشاط الملموس الذي قدمته الحركة في بداياتها إلا أن النهاية المأساوية للشيخ جمال الدين قد أثرت تأثيراً عميقاً وبشكل سلبي في نفوس تلامذته وأتباعه، حيث لم يتصد أي منهم لأخذ المشعل والسير به في الاتجاه الذي سار عليه الأفغاني، فالشيخ محمد عبده حرم على نفسه السياسة بعد عودته من منفاه إلى بلده وحدد لنفسه مجالاً للعمل اعتبره أولى بالعناية من غيره، وهو المجال التربوي والتنقيفي على أسس إسلامية خالصة تهين الناشئة للتطور والرفق والتفاعل إيجابياً مع متطلبات الحداثة والتمدن في إطار المنور الإسلامي المفتوح⁽³⁾، وبعد هذا الأخير جاء الرواد المصلحون الذين تميزت دعوتهم بالشمولية في الطرح ولاسوا العديد من القضايا التي تخص المجتمع الإسلامي كرشيد رضا صاحب المنار وشكيب أرسلان صاحب الفكرة القومية الإسلامية وعبد الرحمن الكواكبي المناهض للاستبداد وغيرهم، وبذلك أخذت الحركة العديد من التوجهات مع بقاء هدفها الأسمى والمتمثل في إصلاح المجتمع الإسلامي والنهوض به قد الإمكان⁽⁴⁾.

1- على الرغم من قصر عمر العروة الوثقى حيث أنها لم تعمر سوى ثمانية أشهر، إلا أن أثرها كان كبيراً على العالم الإسلامي، حيث كان لها دور كبير على ظهور وتطور الحركات السياسية والدينية فيما بعد، فقد تأثرت بأفكارها الكثير من الحركات بالشرق والمغرب وحتى الهند، ويجمع أغلب من اهتموا بالعروة الوثقى على أنها أحدثت ثورة لم تحدثها جريدة قبلها ولا بعدها، ينظر: أحمد صاري، العروة الوثقى صوت إسلامي في باريس مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 1996، ع: 5، ص: 63-64.

2- أحمد دراوي، المرجع السابق، ص: 61.

3- جمال قنان، نظرة حول حركة الإصلاح الإسلامي والجامعة الإسلامية، مجلة مصادر، ع: 11، ص: 61.

4- بلال صديقي، أفكار الجامعة الإسلامية في الجزائر وعودة الاتصال بالشرق، أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع: 17، ص: 339.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ودون التوغل أكثر في مسار الجامعة الإسلامية ونشاطها ومختلف تأثيراتها بالوطن العربي التي تحتاج لكثير من التفصيل والعرض على حدة، سنحاول الوقوف على تأثيراتها بالجزائر والدور الذي لعبته في بلورة الوعي النهضوي بها، إذ تجمع الكثير من الدراسات والأبحاث أن تأثيرها بدأ مع مطلع القرن العشرين على الرغم من أن إرهابات الفكر الإصلاحي كانت قد ظهرت بالجزائر قبل ذلك بسنوات، ولعل من أوائل الجزائريين الذين حملوا هذا الفكر نجد كل من الشيخ عبد القادر المجاوي وصالح بن مهنا وسعيد بن زكري ولزمد بن الخوجة وعبد الحليم بن سماية وغيرهم، رغم أن بعضهم تخرج من المدارس الحكومية الفرنسية التي كانت تعتن بتكوين موظفي السلك الديني والقضائي⁽¹⁾، وهنا يظهر أن الجزائريون كانوا أول من نادى بالتضامن بين المسلمين، وبإصلاح الإسلام مستفيدين من التجربة الأوروبية وبقيادة جديدة في العالم الإسلامي، وقد كان حمدان خوجة الجزائري أول من نادى بالتفاهم بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية، فهو الذي تحدى الأوروبيين في زمانه مصرًا على أن الإسلام لا يتعارض مع المبادئ الأساسية للتجربة الأوروبية، كما برهن الأمير عبد القادر كمحارب ومفكر أنه كان مصلحًا إسلاميًا في اتجاهه⁽²⁾.

والسؤال الجدير بالطرح في هذا السياق كما أشار أجرون، إلى أي مدى تأثرت الجزائر بفكرة الجامعة الإسلامية باعتبارها مبدأ عقائديًا في إطار السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد؟ وهل شعرت الجزائر باقترابها أكثر من تركيا العثمانية نتيجة تلك الدعاية؟ في جوابه على هذا التساؤل أشار أجرون إلى أنه حسب المخبرين الفرنسيين الذين كانوا يعملون لصالح الحاكم العام، فإن المسمى الشيخ جعفر السنوسي⁽³⁾ يكون قد كلف من طرف السلطان عبد الحميد في سنة 1896 بالتكفل بإفريقيا الشمالية الفرنسية، وتزويد الجزائر وتونس بكمية كبيرة من المصاحف والوثائق التي يدور موضوعها أساسًا حول انبعاث الخلافة العثمانية، ويبدو أن الناس أحيوا الشعار العثماني القديم "الله ينصر السلطان" فأخذ ينتشر من جديد في إطار الدعاية بالأقوال والكتابات⁽⁴⁾.

1- بلال صديقي، المرجع السابق، ص: 339.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 110.

3- رغم خلاف قادة الحركة السنوسية مع الدولة العثمانية كانوا حذرين في الاصطدام معها بل ذهبوا إلى المحافظة على العلاقات الودية معها، حيث تجلّى ذلك في بعثت وفدين إلى اسطنبول مرة برئاسة شيخ زاوية بنغازي الأخضر العيسوي وأخرى عن طريق الشيخ المجذوب لتدعيم علاقاتهم مع العثمانيين، وقد أدى الغزو الفرنسي الإيطالي لطرابلس ووادي عام 1898، إلى قيام حلف عثماني سنوسي، حتى أن القائد الثالث للطريقة السنوسية أحمد شريف طلب الحماية من الدولة العثمانية، ينظر: بوزوجة سميرة، الطريقة السنوسية 1911-1951 ومواقفها من قضايا العصر، إشراف: نحو فغور، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2017-2018، ص: 49.

4- روبر أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 02، ص: 498.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والواقع أن السلطان عبد الحميد كان مصدر تدعيم لنشاطات الجامعة الإسلامية في الجزائر، ونتيجة لذلك خلقت جمعيات سرية لنشر فكرة الجامعة، وقد قيل أن عددا من الجزائريين قد انضموا إلى الجمعيات الدينية التي خلقها عبد الحميد في المدينة، كما شجع دعاة الجامعة على الهجرة إلى الشرق الأدنى أواخر التسعينات من القرن 19، وقد أتيح لهؤلاء المهاجرين الذين استقبلوا بأذرع مفتوحة، أن ينضموا إلى لجان الجامعة الإسلامية التي أنشئت لتمثيل المسلمين الذين كانوا تحت الحكم الأوروبي، ويذكر ديبارمي الفرنسي بأنه وجد في منطقة متيجة الجزائرية مجموعة من الشعر المكتوب حوالي 1900 وهو عبارة عن منشورات موصي بها من الخارج تدعو إلى الجامعة الإسلامية⁽¹⁾، وربما هو ما يعزز قول أجرون في كون المعلومات كانت تصل إلى السلطات الفرنسية بصورة دورية من قبل وزارة الشؤون الخارجية التي كانت تخبر السلطات بالجزائر بأن فلانا من أتباع بعض الطرق الإسلامية في إسطنبول أو دمشق، وكان الحاكم العام يرد على تلك التنبيهات بأن مصالح الرقابة لم تتمكن من توقيف الأشخاص وإنما حجزت كميات من الجرائد المكتوبة باللغتين العربية والتركية⁽²⁾.

وفي ذات السياق يذكر الأستاذ سعد الله، أن السلطات الفرنسية قد لامت الجامعة الإسلامية على ثورتها عين التركي سنة 1901 وعين بسام سنة 1906، وقد قام الحاكم العام جوناك حينها بجملة من الإجراءات كاعتقال ونفي بعض المشتبه فيهم، واندرج ذلك كله في خوف الفرنسيين من الجامعة الإسلامية⁽³⁾، وهو ما أكدته اعتقال السلطات الفرنسية بالجزائر بعد ذلك، وفدا قبرصيا يضم ثمانية عشر رجلا وامرأة بتهمة نشر دعاية الجامعة الإسلامية ضد فرنسا، وبناء على مراسل جريدة لوماتان فإن الوفد المذكور كان ينتقل عبر أقصى الجنوب الجزائري بدعوى شراء إبل ويضيف المراسل بأن الجزائريين قد استقبلوا هؤلاء بتقديس وقد استوجبت السلطات الفرنسية أعضاء الوفد واحتفظت بمحضر الاستجواب غامضا؟ ثم أجبرتهم على مغادرة الجزائر⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 113.

2- روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 02، ص: 498، 499.

3- في هذا الصدد ما لبثت بعض الفاعلين الاستعماريين إلى التصدي لأفكار الجامعة، حيث كتب Binger الذي تولى منصب مدير الشؤون الأفريقية في وزارة المستعمرات مقالا تحت عنوان ساخر "خطر الإسلام" نفه من خلاله موضة الوحدة الإسلامية وبين أن هذه الحركة العقيمة فقدت قواها ونسب إليها جميع الأعمال المخالفة للسياسة الفرنسية، كما كتب Samné مقالا في صحيفة la Dépêche coloniale سماه "طرطور الجامعة الإسلامية، كما تحدث الأستاذ le Chatelier بوضوح أكبر عن الصورة الخيالية للوحدة الإسلامية باعتبارها ذريعة لفشل السياسيين، ينظر: روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 502.

4- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 113، 114.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ويبدو أن السلطان عبد الحميد كان محبوبا في الجزائر ومنتظرا من الجماهير كرجل الساعة، ولا شك أن عواطف الجامعة الإسلامية التي وجدت في الجزائر منذ الاحتلال وسياسة الفرنسيين التعسفية، وخصوصا منذ سنة 1901، والدعاية من الشرق الأدنى، كل ذلك زاد من سمعة عبد الحميد كمنقذ منتظر، وفي سنة 1906 التي هي سنة هامة في تاريخ الجزائر زارت باخرة عثمانية ميناء الجزائر، وقد صعد بعض الجزائريين على سطحها وطلبوا سرعة قدوم السلطان لإنقاذ الجزائر، وبناء على بعض السلطات، فإن ممثلي كل الطبقات الجزائرية قد زاروا تلك الباخرة، ويقال أن سقوط عبد الحميد سنة 1908 قد أدهش الجزائريين⁽¹⁾، وكبح أو هامهم حسب تعبير أجرون، وقد ساهمت الدعاية الفرنسية في تحسيسهم بذلك ووفقت نسبيا، ولم يكن في وسع الشبان الأتراك أن يستمروا في الظهور كبذائل خاصة بعد أن أظهروا انفصالهم عن السلفية الإسلامية وتمسكهم بالتوجه العثماني⁽²⁾ ومن بين الأحداث الهامة التي هزت المشاعر وأثارت العواطف في الجزائر هي الحرب العثمانية الإيطالية في ليبيا، حيث أعطت هذه الحرب للجزائريين مع ما صاحبها من حماس لفكرة الجامعة الإسلامية، فرصة التعبير عن أنفسهم علانية، ذلك أن فرنسا رغم خوفها من انفجار التعصب قد أرخت قبضتها قليلا عن الجزائريين، ورخصت لهم تنظيم لجان الهلال الأحمر وجمع التبرعات للليبانيين، وشارك كل من زعماء الدين والنخبة وحتى الصحافة الوطنية في نشاط كبير لصالح الليبيين والعثمانيين⁽³⁾.

ومن جهة أخرى تألم الجزائريون لفشل الأتراك في حرب البلقان وتأثروا بصفة أخص، حسب أقوال الملازم كابويا، من تلك اللهجة الساخرة الواردة في صحافة الفرنسيين الجزائريين، والظاهر أن سياسة السلطان عبد الحميد والشبان الأتراك آلت إلى الفشل منذ سنة 1912، حيث شرع الإعلاميون الفرنسيون في التراجع عن استعمال عبارة الجامعة الإسلامية، إلا أنه حين يتعلق الأمر بالإشارة إلى الجماعة الإسلامية القديمة، ولكن بعض المعاندين منهم أصروا على استعمال عبارة الجامعة العثمانية السائرة في ركاب الجامعة الألمانية وهي صيغة لم تجد مصداقيتها إلا أثناء الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁾، ويبدو من كل هذا أن الفرنسيين استطاعوا توجيه الرأي العام ولو بصحفهم وإعلامهم، تارة عبر تسفيه فكرة الجامعة الإسلامية، وتارة أخرى عبر التأليب والدعاية المغرضة.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 114.

2- روبر أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 504.

3- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 114.

4- روبر أجرون، المرجع السابق، ص: 506.

- منافذ الجامعة الإسلامية وتأثيراتها:

رغم الحصار الذي ضربته سلطات الاحتلال الفرنسي لمنع تسرب أفكار الجامعة الإسلامية إلى الجزائري، إلا أن هذه الأخيرة وجدت طريقها إلى قلوب الجزائريين الذين تبناها، وأصبحوا من أشد المدافعين عنها والمتطلعين إلى آخر أخبارها، ويظهر أن هناك عوامل عديدة ساهمت في وصول أفكار الجامعة إلى الجزائري منذ بداياتها، ومن ذلك الدور السياسي للأمير عبد القادر وأولاده، الذي عقد عدة لقاءات مع رواد الإصلاح والجامعة الإسلامية، ومنهم محمد عبده ومحمد بيرم ومحمد السنوسي، وهي الجهود التي تلتقي مع مساعي السلطان عبد الحميد وأبي الهدى الصيادي وغيرهم من رجال الدولة العثمانية، كما كان لابنه محي الدين الأثر البارز في الدعاية للجامعة والوحدة الإسلامية، حيث يقال أنه قدم متخفيا إلى الجزائر عبر تونس، وكان غرضه من ذلك إعلان الثورة مواصلة لمقاومة أبيه ولهذا اتصل بالمناصرين لوالده من زعماء المقاومة لدرجة أنه وعدهم بقدم والده لقيادة الجهاد وبنصرة السلطان العثماني لهم⁽¹⁾، والواقع أن أغلب أولاد الأمير قد ارتبطوا بحركة الجامعة الإسلامية، ولا سيما محمد ومحي الدين وعلي وعبد المالك، وقد لعبوا في ذلك أدوارا سياسية وإعلامية، حيث أصبح محي الدين من أعيان الضباط وحصل على منصب مستشار لدى السلطان عبد الحميد الثاني، الذي عينه في عدة مناصب في المشرق، وسفيرا للدولة العثمانية في المغرب الأقصى بعد التقارب الذي حصل بين الدولتين المسلمتين، ونال محمد حظوة لدى آل عثمان وحصل على لقب باشا، وكان داعية إسلاميا عند الجالية الجزائرية للتأثير عليها لصالح آل عثمان وضد التدخل الغربي لاسيما الفرنسي⁽²⁾.

إلى جانب هذا شكلت الهجرة نحو المشرق التي أشرنا لها في الفصل الأول إحدى أهم الروافد التي ساهمت في انبعاث النهضة الجزائرية وتسرب أفكار الجامعة الإسلامية نحو الجزائر، حيث ساهم المهاجرون الجزائريون في بلاد الشرق الإسلامي بقوة في إيصال فكرة الجامعة إلى الجزائر وبناء على قول القنصل الفرنسي فادالا فإن عددا كبيرا من الجزائريين كان يجتمع حول الشيخ محمد عبده وغيره من زعماء الحركة، وليس بدعا أن تمتد الاشعاعات الإصلاحية التي بثها محمد عبده، وكان ما يصل من أخبار حوله رغم قلتها، يخلق في الجزائر جوا من الحيوية يعبر عن تباشير النهضة الحديثة⁽³⁾.

1- بوشناق محمد، المرجع السابق، ص: 77.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1860- 1900، ج: 01، ص: 563، 564.

3- عبد المجيد بن عدة، الخطاب النهضوي في الجزائر 1925-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر: إشراف: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 2004-2005، ج: 01، ص: 80.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

كما مثلت الصحافة المشرقية أفضل وسائل التبليغ والدعاية للجامعة الإسلامية، خاصة أواخر ق 19 ومطلع ق 20، وقد انبرى زعماء الإصلاح ورجال السياسة والفكر، إلى اتخاذ المنابر لصحفية للترويج لأفكارهم والدعاية لها في وقت ذهبت السلطات الاستعمارية لاستئجار بعض الأعلام العميلة وأصحاب الضمان الميثة وتسخيرها للدعاية المضادة⁽¹⁾ والجدير بالذكر أن هذه الصحف كانت تعرف طريقها إلى الجزائر عبر مصر وغيرها من الأقطار العربية بصورة خفية أو علنية عبر تونس أو المغرب وحتى عن طريق أوروبا⁽²⁾ فمثلا جريدتي " الجوانب " و " الحضارة " الصادرتين في إسطنبول وغيرهما كانت تتردد عند الجزائريين سواء أولئك الذين هاجروا وظلوا يتصلون بذويهم، أو الذين بقوا في بلادهم، ومنذ عهد كامبون سمح للصحافة المصرية بدخول الجزائر ولو بصفة متقطعة وكان بعض الجزائريين يكتبون فيها وفي الجرائد التونسية أيضا⁽³⁾، ومن هذه الصحف نجيد، مصباح الشرق، السودان، الهلال، الفلاح، العلم، الاستقامة، السلطنة أبو الهول اللواء هذه الأخيرة التي كانت تخصص حيزا هاما للحديث عن مشاكل وقضايا الجزائر، وقد قررت السلطات الفرنسية منعها من دخول الجزائر عام 1908 ثم منعت نهائيا عام 1912 أما صحيفة المؤيد لصاحبها علي يوسف فكانت متداولة عند الجزائريين منذ سنة 1899 مما جعل الحكومة تفرض عليها رقابة شديدة كما منعت صاحبها من الدخول إلى الجزائر⁽⁴⁾.

كما كان الجزائريون يتتبعون التطورات الحاصلة في الدولة العثمانية من خلال جريدة " المعلومات " وهي جريدة أسبوعية كانت تصدر بإسطنبول، ووجدت رواجها في الجزائر، حتى أن كثيرا من الجزائريين اشتركوا فيها ليضمنوا وصولها إليهم بشكل منتظم، إلى جانب جريدة المنار المشهورة التي كان يديرها رشيد رضا، حيث شهدت رواجا كبيرا خاصة وأنها كانت من أكبر المدافعين عن الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية⁽⁵⁾، ونظرا لأهميتها لدى الجزائريين وخشية التضيق عليها من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية بعدم دخولها للجزائر، طالب قراوها والمقبلين عليها محمد عبده بإيصال رسالة إلى المصلح رشيد رضا مفادها ألا يخوض في السياسة الفرنسية في الجزائر فتقدم على منعها من الدخول إلى الجزائر، فهي بالنسبة لهم مدد الحياة⁽⁶⁾.

1- أحمد دراوي، المرجع السابق، ص: 73.

2- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص: 23.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 01، ص: 565.

4- محمد بوشناق، المرجع السابق، ص: 05.

5- نفسه، ص: 05.

6- بلال صديقي، المرجع السابق، ص: 343.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن مجالات تسرب وتلاقح الأفكار الإسلامية وحتى القومية نجد الزيارات المتكررة للنخب العربية إلى الجزائر، والتي كان لها أثرها الكبير في الحياة السياسية والفكرية ربما عادل تأثير الصحافة والهجرة إن لم نبالغ، حيث شهدت الجزائر قدوم الكثير من العلماء والشخصيات الإصلاحية من تونس والمغرب وعموم المشرق عبر فترات عديدة عكست بقاء الروابط العربية الإسلامية رغم القيود وحالة التضييق التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال، والواقع أنه من الصعب سرد كل الأسماء والمناسبات هنا، لكن سنذكر أمثلة فقط حول ذلك في الربع الأخير من القرن 19 ومطلع ق 20، ولعل من أبرز هؤلاء نجد محمد بيرم الخامس⁽¹⁾ التونسي الذي زار الجزائر سنة 1878 ولقي بعض علماء مدينة الجزائر وتعرف على الحياة الفكرية والثقافية للجزائريين وكذلك النظم الفرنسية وقدم انطباعات عنها، ومن آثاره التي أشار إليها الأستاذ سعد الله أنه جعل الشيخ ابن الحفاف مفتي المالكية يعدل عن رأيه في الهجرة⁽²⁾.

كما عرفت الجزائر زوارا آخرين ربما لم يتركوا نفس الأثر الذي تركته زيارة بيرم أواخر القرن 19، ومنهم عبد العزيز الثعالبي الذي جاء سنة 1895 وحاول إنشاء صحيفة فيها ولم تسمح له السلطات الفرنسية، وكذلك الحسن الغسال، وعبد السلام الوزاني شيخ الطريقة الطيبية الذي كان له أتباع كثيرون في الجزائر، بالإضافة إلى أبو حامد المشرفي وهو في الأصل من مشارفة مدينة معسكر، والذي سجل مذكرات عن المدن التي زارها والعلماء الذين لقيهم وحالة البلاد عموما، وكذلك الأخوة رودوسي الذين أسسوا المطبعة العربية وكانت الأولى من نوعها في الجزائر، والملفت للنظر أنهم من جزيرة رودس التابعة للدولة العثمانية، وأضحت مطبعتهم هذه مركزا لتبادل الأفكار والآراء حول النهضة وعلاقة الشرق بالغرب، وإلى جانب هؤلاء نجد الشيخ الطاهر الجزائري الذي حملته زيارته إلى الجزائر طابعا خاصا حسب الأستاذ سعد الله، خاصة أنه كان من زعماء العرب في المشرق ومن أعضاء حزب اللامركزية الذي ظهر بعد الانقلاب على عبد الحميد⁽³⁾.

1- هو السيد محمد بن مصطفى بن محمد الثالث بيرم، ولد بمدينة تونس سنة 1840 وتوفي عام 1889، كاتب ومؤرخ وإصلاحي تونسي، اشتغل بإدارة الأوقاف التونسية وبالمطبعة الرسمية التونسية على عهد الباي محمد الثاني، كانت له علاقات وطيدة بخير الدين التونسي وابن أبي ضياف وغيرهم من المصلحين، له عدة مؤلفات من ضمنها كتاب صفوة الاعتبار الذي اقتبسنا منه هذه الترجمة المختصرة، زار بيرم عدد المدن العربية على غرار الجزائر مثل الإسكندرية والقاهرة والمدينة المنورة وبيروت ودمشق وإسطنبول، ينظر مقدمة كتاب " صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، لمحمد بيرم، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، بيروت دار الكتب العلمية، 1995، ج: 01، ص: 01-15. ينظر أيضا: محمد صلاح حقي، صورة الجزائر في القرن 19 من خلال المصادر التونسية، مجلة أفاق فكرية، 2016/ع: 05، ص: 39.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 01، ص: 570، 571.

3- نفسه، ص: 571.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وربما الزيارة الأكثر أهمية مطلع القرن العشرين والتي كان لها الأثر الكبير في رواج أفكار الجامعة الإسلامية والدعوة الإصلاحية بالجزائر عموماً، تلك التي قام بها الشيخ محمد عبده⁽¹⁾، بتاريخ 27 أوت 1903، والذي كان حينئذ شخصية ضائعة الصيت عند الجزائريين الذين خصصوا له استقبالا حاراً خاصة من طرف جماعة الشباب الجزائريين ومنهم أحمد بن بريهمات، الحاج موسى، حمدان بوركايب وغيرهم، أما الأمير خالد فقد اعتذر عن الحضور، في حين لم يتمكن مفتي وهران من للمجيء بسبب المرض⁽²⁾.

وقد تعرف الشيخ محمد عبده على الجزائريين من خلال عائلة الأمير عبد القادر، الذي كانت تربطه بها علاقات خاصة وجرت بينهما مراسلات عديدة، وفي مواضيع شتى كالإصلاح والجامعة الإسلامية ويبدو أن الأمير كان عضواً في جمعية العروة الوثقى، مما يؤكد أنه وبعض أبنائه كانوا من المتحمسين للإصلاح والمخلصين لفكرة الجامعة الإسلامية، كما أن زيارة الشيخ عبده لتونس خلال الثمانينات، أعطت فكرة عن الجزائر حيث يكون التقى بالطلبة الجزائريين في جامعة الزيتونة، وتحدث معهم بشأن أحوال الإسلام والمسلمين والجزائر، وقد انطلق في زيارته من فرنسا في صيف عام 1903 حيث بعد أن منحه السلطات الفرنسية رخصة الدخول للجزائر⁽³⁾، وكان قد أقام بها ثلاثة أيام والتقى بالعديد من مشايخها وألقى دروساً في بعض مساجد قسنطينة والعاصمة، ومن الذين لقيهم بهذه الأخيرة نجد مصطفى بن لحاج لكحل وابنه المستشار في بلدية مصطفى ثم استقبل من قبل الشيخ ابن زاكور المفتي وكذلك المفتي بوقندورة بمسجد المسمكة، ويبدو أن مصالح الاستعلامات الفرنسية كانت ترصد كل تحركاته وهو ما يؤكد أحد التقارير الفرنسية الذي ذكر أن الشيخ مصطفى بن الحاج الأكحل قد أقام على شرف الشيخ مائدة عشاء حضرها عدد هائل من الأعيان والشخصيات الدينية لمدينة الجزائر، من ضمنهم أحمد ولد القاضي مفتي الحنفية وعمر بوضربة وعلي موهوب وغيرهم⁽⁴⁾.

1- ولد الشيخ محمد عبده سنة 1845 بقرية محلة نصر مركز شبراخيت في إقليم البحيرة، تلقى تعليمه الأولي وحفظ القرآن على يد والده، ثم درس بالجامع الأحمدى 1864 إلى أن تحصل على شهادة العالمية من جامعة الأزهر سنة 1877، كان على صلة بشيوخ الإصلاح وفي مقدمتهم الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي تأثر به وأصبح ينادي بدعوته، أسندت إليه رئاسة تحرير الجريدة الرسمية "الوقائع المصرية" التي جعلها منبراً لدعوته لإصلاحية، نفى إلى بيروت ومنها رحل إلى باريس التي أصدر فيها مجلة العروة الوثقى مع جمال الدين ثم عاد إلى بيروت واشتغل بالتدريس، توفي سنة 1905 ينظر: شاكرو فؤاد، حصاد القرن العشرين "رجال صاغوا القرن العشرين"، القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2000، ج: 01، ص: 01.

2- محمد بوشناق، المرجع السابق، ص: 79.

3- دراوي محمد، المرجع السابق، ص: 77.

4- عبد القادر دوح، صدى زيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر من خلال الأرشيف الفرنسي، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، 2019، مج: 12، ع: 01، ص: 276، 278.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي تقرير آخر مؤرخ في 03 سبتمبر 1903⁽¹⁾، يشير إلى زيارة الشيخ محمد عبده للمركز الفلكي ببوزريعة، أين أخذت له صور تذكارية هناك، وكان برفقته الشيخ بن سماية ويبدو أن الشيخ أبدى معارضته لحضور مؤتمر المستشرقين المزمع انعقاده في الجزائر حينئذ، كما يشير التقرير إلى أنه وخلال تدخلاته السياسية كان ينتقد سياسة الخديوي في مصر وكذلك سياسة السلطان العثماني، وفي تقرير آخر يبرز الخلاف والجدال الذي ظهر بين الشيخ وأحمد بن بريهمات⁽²⁾ خلال مأدبة العشاء أخرى أقامها الضابط المتقاعد قلاتي كما توجد بالتقرير إشارة إلى زيارة قام بها الوانوغي بومرزاق بن الحاج المقراني مفتي القليعة، وفي تقرير آخر صادر عن مصالح شؤون الأهالي يتحدث فيه صاحبه عن مغادرة الشيخ عبده العاصمة بتاريخ 06 سبتمبر 1903 متوجها إلى قسنطينة عبر القطار⁽³⁾.

وفي دراسة للأستاذ أحمد صاري عن زيارة الشيخ عبده إلى الجزائر، يوضح فيها العديد من النقاط التي كانت محل اختلاف وحتى تناقض بين من كتبوا حول هذه الزيارة ولأن المجال لا يسمح لنا بذكرها، سنحاول فقط ذكر تلك المراسلات التي أوردها الأستاذ والتي كان الهدف منها تشويه سمعة محمد عبده ومحاولة التشويش على زيارته إلى الجزائر، ومن ضمنها تلك الرسالة المؤرخة في 02 يونيو 1903 والتي تلقتها مصالح الحكومة العامة من قبل محمد بن مصطفى ذو الأصل الجزائري والمقيم في الإسكندرية والتي جاء فيها أن الشيخ " كان هنا في السابق- أي في مصر- من أكابر حزب عرابي المفسدين ثم حكم عليه بالنفي إلى الشام خمس سنوات، وبعدها أرجع ووظفوه المصريين كذا ... وبالإضافة إلى محاولة تأليب المسؤولين الفرنسيين ضد محمد عبده، حيث ذكر صاحب الرسالة " أن هذا الأخير يعتزم زيارة تلمسان أيضا "، كما أورد الأستاذ مراسلة من الحاكم العام إلى وزير الخارجية الفرنسي يذكر فيها السمعة التي يتمتع بها محمد عبده في الوسط الجزائري المثقف وضرورة الحد من الأثر الذي قد تتركه هذه الزيارة على الجمهور الواسع، ولعل ما كان يخشاه الحاكم العام هو تلك التفسيرات قد تعطى من خلال هذه الرحلة حول الجزائر ووضع المسلمين فيها⁽⁴⁾.

(1) نقلا عن عبد القادر دوحه / 1-A.N.O.M, département d'Alger, 9H4

2- أشار أجرون إلى هذه الحادثة على أنها مجادلة بين الشيخ محمد عبده وبين بن بريهمات بسبب الحماس السياسي لهذا الأخير، لكنه لم يفصل فيها وتحدث عن الخطبة التي ألقاها الشيخ يوم 5 سبتمبر بحي بولكور التي كان موضوعها عن الصبر والمصابرة، كما أنه حث المسلمين على الامتزاج بالعنصر الفرنسي والمساهمة بنشاط أكبر في جميع القضايا المتعلقة بالجزائريين، ينظر: روبر أجرون، المرجع السابق، ص: 512.

3- عبد القادر دوحه، المرجع السابق، ص: 278.

4- جيلالي صاري، الجديد عن زيارة محمد عبده إلى الجزائر وقسنطينة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2003، ع: 02، ص: 01.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبعد زيارته لمدينة الجزائر توجه الشيخ محمد عبده إلى قسنطينة غير أن هذه الزيارة لم يكتب عنها كثيرا وكانت محل اختلاف بين المؤرخين والباحثين وقد فصل في ذلك الأستاذ جيلالي صاري، والشاهد في الأمر أن زيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر كان لها أثرا كبيرا بالوسط النخبوي، وعبارة أخرى فإن الشيخ استطاع أن يجمع حوله المثقفين الجزائريين ذوي الثقافة الإسلامية والمؤمنين بفكرة الإصلاح⁽¹⁾، كما كشف الشيخ محمد عبده عن وجود حزبا إصلاحيا كبيرا ينتمي إليه، من أبرز وجوهه محمد بن الخوجة الملقب بمصطفى الكمال، وعبد الحليم بن سماية، وعمر بن قدور، وإذا كانت المصادر قد ركزت على هؤلاء فقد كان هناك العديد من أتباعهم لم تسعفهم الظروف للظهور، وإذا كان هذا الأمر صحيحا، فربما ساهمت في ذلك جملة عوامل من ضمنها مجلة المنار، وقبلها مجلة العروة الوثقى، وهو ما يفسر طلب هؤلاء الإصلاحيون بعدم التعرض لفرنسا في صفحات مجلة المنار، كي لا تمنع دخولها إلى الجزائر، فهي كما قالوا "مدد الحياة لنا فإذا انقطعت الحياة عنا"⁽²⁾، وقد أشار صاحب المنار أن الشيخ محمد عبده حقق أهدافه من الزيارة ولخص دعوته في ثلاث نقاط هي:

- الجد في تحصيل العلوم الدينية والدنيوية من طرقها القريبة.
 - الجد في الكسب وعمران البلاد من الطرق المشروعة الشريفة مع الاقتصاد في المعيشة.
 - مسالمة الحكومة وترك الانشغال بالسياسة.
- والواقع أن فكرته الأخيرة بمسالمة الحكومة، وترك الانشغال بالسياسة - والتي تمثل التوجه الجديد للشيخ عبده⁽³⁾ بعد انفصاله عن الأفغاني، قد لقيت عند البعض نوعا من الاستهجان عبر عنه الأستاذ محمد قنانش في نبرة حادة، بعد أن استعرض معاناة الشعب الجزائري وكفاحه المستميت، والمحن التي لاقاها في سبيل ذلك بقوله: كل هذا لم يؤثر في هذا الشعب المقاوم ولم يرضخ للقوة، ولا اعترف بالأمر الواقع، حتى جاءه زعيم شرقي كان ينتظره ليبعث فيه روح المقاومة من جديد، ويهديه طريق الحرية والخلص، فجاءه بصفة مستعمر يدعو إلى المسالمة، وترك الاشتغال بالسياسة، وكأنه شعب لا يستحق الحياة⁽⁴⁾.

1- بوشنافي محمد، المرجع السابق، ص: 79.

2- أحمد دراوي، المرجع السابق، ص: 79.

3- يذكر روبير أجرون أنه شاع بين الناس البسطاء أن الشيخ المبعوث من طرف السلطان خصيصا لتفقد أوضاع رعيه في شمال إفريقيا، أما ما نسبت إليه صحيفة le Temps من مساندة للهيمنة الفرنسية فمسألة تحتاج إلى ثبات، روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 512.

4- أحمد دراوي، المرجع السابق، ص: 79.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومهما يكن من أمر، فقد أحرزت الحداثة الإسلامية تقدماً بطيئاً بعد مرور الشيخ عبده بالجزائر، وقد سجل le Chatelier في كل من الجزائر وتونس " انتشاراً للفكرة الإسلامية وميلها إلى الحداثة، أما الجانب الأكثر حساسية في هذا التقدم فيتجلى في الانتقادات الشديدة ضد العادات البالية والجن والممارسات شبه الوثنية، حيث في شهر أبريل من سنة 1910 تجرأ بن ميهوب وهو من أساتذة المدرسة الإسلامية في قسنطينة على كتابة قصيدة هزلية تشتمل على حوالي 100 بيت نشرت في " كوكب إفريقيا " يهزأ فيها بظلامية الفكر المتعصب، وتسبب الأمر في ضجة صغيرة، كما تهكم الشيخ عبد المجاوي عن مشهد تلك المرأة التي أصابها من وراحت تتخلص منه بذبح حمل واحتساء دم الذبيحة، كما تصدرت صحافة الشبان فور تأسيسها لمحاربة المرابطين والطرقية بلهجة واضحة وصريحة⁽¹⁾.

وقد سمي أتباع الشيخ محمد عبده في الجزائر بـ " العبدويون " لتمييزهم بنوع من السخرية، والرد على التيار المناقض والمناهض للتجديد الديني، وقد وصف أحد أعلام الإصلاح وهو الشيخ عمر راسم جريدته ذو الفقار بأنها جريدة عبدوية، ليؤكد على تمركز نهج فكر الجامعة الإسلامية التجديدي في الجزائر، الذي مثله ثلة من أقطاب التجديد ذوي النزعة الإسلامية القائمة على الوحدة، وقد أثنى الشيخ رشيد رضا في تاريخ الإمام على جماعة الحزب الإصلاحي العبدوي، بقوله " ومن خيار العلماء في الجزائر الشيخ محمد بن خوجة صاحب المصنفات، والشيخ عبد الحليم بن سماية⁽²⁾ " وفي ذات السياق بعث بن سماية بقصيدة إلى الشيخ محمد عبده في القاهرة جاءت في خمسين بيتاً وقد نشرها الشيخ رشيد رضا في مجلة المنار⁽³⁾، وخلاصة القول أن زيارة الشيخ محمد عبده كانت وجهاً من أوجه الجامعة الإسلامية ولو بشكل مغاير، وساهمت إلى جانب ما سبق ذكره في دفع عجلة النهضة بالجزائر، كما أنها أسست لحد ما لانبعاث الحركة الإصلاحية عبر رجال تأثروا بالفكر التجديدي وحملوا على عاتقهم تطهير الحياة الدينية من مختلف مظاهر التخلف والدروشة التي بثها بعض ضعاف النفوس والضمائر الميتة بتواطؤ صريح مع سلطات الاحتلال الفرنسي، والهدف كان دوماً ضرب مقومات الشعب الجزائري وإبعاده عنها بأي شكل من الأشكال.

1- روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 513، 514.

2- عبد الحليم بن سماية (1866-1933م): من أوائل المصلحين الجزائريين المعلقين لمذهب محمد عبده، ينتمي لأسرة آل سماية وهي أسرة كرجلية عريقة بمدينة الجزائر، يعد من رجال العلم والفلسفة والأدب بالجزائر، كان من المعارضين للتجنيس والتجنيد الإجباري، تولى التدريس بالجامع الكبير ثم بالمدرسة الثعالبية، توفي سنة 1933م، ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية، 1980، ص 178.

3- منير صغيري، الفكر الإصلاحي التجديدي للشيخ محمد عبده وأثره على الحركة الإصلاحية في الجزائر (1903-1931)، مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع: 06، ص: 266، 267.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ب- النخب المثقفة وقضايا العروبة والإسلام:

تشكل قضية النخب مسألة مهمة من مسائل الحياة الثقافية والسياسية في الجزائر كونها تحتل موقعا مهما في القضايا المرتبطة بالسياسة الاستعمارية من جهة وبالمجتمع الجزائري من جهة أخرى، ولئن كانت البدايات التاريخية لظهور الفكر النخبوي بالجزائر تتسم بالغموض وضعف الحركية نظرا للظرفية التاريخية التي شهدتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر، فإنها اكتست وجها مغايرا نهاية هذا القرن ومطلع القرن العشرين نظرا للتطورات التي فرضتها تجاذبات المرحلة مع سلطات الاحتلال إلى جانب تعزيز الحاضنة الثقافية نتيجة الاحتكاك بالأفكار التحررية في كل من المشرق وحتى أوروبا، الأمر الذي ساهم في بلورة الفكر النخبوي وظهور فئة نخبوية حملت على عاتقها قيادة المشهد السياسي والثقافي والخوض في مختلف القضايا المجتمعية سيما تلك المتعلقة بهوية الشعب الجزائري وثوابته.

فمنذ سنة 1870 ساد الجزائر صمت مطبق، قبل أن تتعالى بعض الأصوات بشكل منفرد في أول الأمر، ثم أخذت تزداد وضوحا في مطلع القرن العشرين منذرة بظهور نخبة جديدة، وكان هذا الظهور المفاجئ للنخبة المسلمة المتحضرة والمتفرنسة نوعا ما، قد ساهم في زحزحة ما كان يعرف بالرأي العام الإسلامي لدى الفئة الأوروبية على الأقل، ولم تكن تلك النخبة في الحقيقة، إلا صدى للتقاليد الإسلامية الراسخة في أوساط المثقفين الجزائريين والأوساط الشعبية الدائرة في فلكهم⁽¹⁾، ويؤكد أجرون أنه سرعان ما أطلق الملاحظون على هاذين الجيلين المخضرمين نعوتا وتسميات شتى، مثل الشبان الجزائريون أو أصحاب العمام القديمة أو المحافظون، وقد تسرع الملاحظون في إبراز صراع الجيلين، كأنه صدام بين نمطين من التفكير، تقليدي وعصري، والحال أن ذلك الخلاف لم يكن واضحا بصورة جلية، فكلا التيارين الفكريين كانا يتعارضان تارة ويتقاربان تارة أخرى⁽²⁾، وكان يجمع بينهما في الغالب الدفاع على مختلف القضايا الوطنية على تنوعها وكثرتها - مع بعض التباين - وتمكنوا لحد ما أن يؤثروا في المشهد السياسي والثقافي بالجزائر خلال هذه الفترة ولعل هو الأمر الذي جعلنا نتعامل معها في هذا السياق على أنها نخبة عموما، دون تخصيص واحدة دون أخرى بهذا اللفظ، مع معالجة كل طرف حسب التيار والكتلة التي ينتمي إليها.

1- روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 02، ص: 695.

2- نفسه، ص: 695.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فلفظة " نخبة " خلال هذه الفترة حمل الكثير من المعاني والدلالات وأثرت في تحديد مفهومه سلطات الاحتلال ومؤسساتها الإعلامية، عبر تخصيصه لكتلة معينة دون أخرى وربما هو ما يتعارض مع مفهوم المصطلح من الأصل، فمن منظورنا لم يكن يوما هذا اللفظ حكرا على تلك الفئة المثقفة ثقافة فرنسية والتي تلقت تكوينا خاصا في المدارس والمعاهد الفرنسية أدى بها في الغالب إلى الاستلاب الثقافي كما جاء سابقا، وإنما يشمل مختلف الفاعلين الجزائريين الذين حملوا على عاتقهم الدفاع عن القضايا الوطنية بغض النظر عن تكوينهم وتوجههم، ولعل الأستاذ عبد القادر حلو¹ فصل جيدا في الأمر، وذهب إلى أن مصطلح " نخبة " خلال هذه الفترة كان صناعة استعمارية بحتة، حيث احتل المقام الأول في نشرات الصحف والاجتماعات والمناقشات اليومية مثل الإدماج وما شابه ذلك ومن هنا فالمصطلح الجديد كونه يختلف عن المصطلح القديم، الذي يمثل النخبة التقليدية أو المحافظة ذات التكوين العربي الإسلامي كان وليد المدرسة الفرنسية التي أراد الاستعمار أن تكون دعامة الأساسية في فرض سيطرته الكاملة على الجزائر⁽¹⁾، وهي بذلك تلك الفئة القليلة من الجزائريين التي تأثرت بالثقافة الفرنسية، واختلطت بالفرنسيين عن طريق الزواج والوظائف والتملك والمصير المشترك، وهي الجماعة الجزائرية المتسيصة التي طالبت بالاندماج في فرنسا ولو بالتخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية⁽²⁾ وهكذا يتضح الهدف من وراء ترويج سلطات الاحتلال الفرنسي لهذا المصطلح وإصاقه بهذه الفئة دون غيرها من المثقفين الجزائريين، خاصة أصحاب الثقافة العربية الإسلامية.

وعليه من الواجب مقارنة الصنف الثاني من المثقفين الجزائريين وهي الطبقة المشبعة بالثقافة العربية الإسلامية أو تلك مزدوجة اللغة والثقافة والوعي بالهوية الوطنية، وهي صنف من المتعلمين الذين استفادوا من فرص التعليم الفرنسي وإن بدرجات متفاوتة، لكنهم ظلوا متشبثين بمظاهر الشخصية الوطنية وحريصين على عدم الانفصال عن قاعدتهم الاجتماعية، ويشمل هذا التمسك بالشخصية العربية الإسلامية، مظاهر مختلفة اجتماعيا وفكريا وسياسيا أحيانا أخرى، تمثلت الأولى في الحفاظ على طابعهم العربي الإسلامي في لباسهم وسلوكهم داخل المدرسة وخارجها، بينما تمثل تمسكهم الفكري والسياسي في تأييد الحركات الإصلاحية الدينية أي تأييد حزب سياسي وطني قد يظهر في المستقبل⁽³⁾.

1- عبد القادر حلو، المرجع السابق، ص: 251.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 09، ص: 12.

3- إبراهيم مهدي، المثقفون الجزائريون في صلالة وهران، خلال الحقبة الكولونيالية 1850-1912، دراسة تاريخية اجتماعية، وهران: منشورات دار الأديب، 2006، ص: 29.

- كتلة المحافظين "النخب التقليدية":

يشير الأستاذ سعد الله إلى أن لفظة "محافظ" غالبا ما تضلل، لأنها تغير معناها من مكان لآخر ومن وقت لآخر، وبخصوص الجزائر فإن كلمة " المحافظية " تعني بقاء الحالة الراهنة لمعارضة الأفكار الغربية، وكل الخطط التي قد تدخل تغييرات متطرفة إلى المجتمع الجزائري، أما على المستوى الثقافي فإن المحافظية الجزائرية كانت تعني الإبقاء على النظم الإسلامية، والتعليم العربي، والقيم القديمة⁽¹⁾، وقد مثل هذا التيار أولئك المثقفين والعلماء والمحاربين القدماء ورجال الدين وبعض المرابطين وغيرهم من المعلمين والنيابيين والمصلحين ممن كان يؤمن بالجامعة الإسلامية وينادي بالتقدم والتعليم⁽²⁾، وكان برنامج هذه الفئة يشتمل على مجموعة مطالب من بينها، المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين ومعارضة التجنيس والتجنيد الإجباري بالإضافة إلى نشر وإصلاح التعليم، والاهتمام باللغة العربية وحرية الهجرة⁽³⁾، والملاحظ أن هذه الكتلة أرادت بمواقفها هذه الجمع بين القديم النافع والجديد الصالح والانفتاح على العالم دون الذوبان فيه، وهو ما يمكن أن تصلح على تسميته الجمع بين الأصالة والمعاصرة، أي الاستفادة من المعطيات الحضارية الغربية والاقتباس من العلوم التقنية وما إلى ذلك⁽⁴⁾.

وعموما قد غلب على هذه الكتلة طابع الثقافة المزدوجة وبروح دينية تدعو للمحافظة على الشخصية الإسلامية في إطار التمتع بالحقوق الفرنسية، وقد انطلقت هذه النخبة على يد جيل القرن التاسع عشر وتوسعت أكثر فيما بعد، وقد تأثر رجالها بأفكار محمد عبده والجامعة الإسلامية كما جاء سابقا⁽⁵⁾، وأصبحوا يدعون إلى الرجوع بالإسلام إلى حالته الأولى والافتداء بالسلف الصالح، مع الدعوة للإصلاح وتعليم اللغة العربية باعتبارها ركيزة الهوية، وظهر ذلك جليا من خلال دعواتهم في النهوض بالتعليم الديني والدنيوي وقد عبروا عن ذلك في الكثير من المناسبات، ويبدو أنهم استشعروا بحق ذلك الوضع المتدهور الذي أصبح عليه الإسلام بالجزائر خاصة بعد العزلة التي فرضت عليها من جهة وجراء السياسة الاستعمارية التي حاولت تجميع الدين من جهة أخرى.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 145.

2- نفسه، ص: 145.

3- فتحة سيفو، الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف ميلاد حركة "الشبان الجزائريين"، مجلة عصور الجديدة، 2016، ع23، ص: 170.

4- مخلوفي جمال، المرجع السابق، ص: 223.

5- محمد قنالش، الحركة الاستقلالية في الجزائر 1919-1935، الجزائر: الشركة الوطنية للطباعة والنشر، 1982، ص: 24-26.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فقد كان الإسلام في حاجة إلى دفع تاريخي للانتقال من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، للخروج من السبات السديمي والتكيف مع العالم الجديد عن طريق الاهتمام النشاط خاصة وأن المسلمون الجزائريون كانوا يفتقرون إلى معلومات دقيقة عن مسيرة الإسلام عبر العالم، وربما كان محمد عبده الرجل الذي جعلهم يشعرون بإيقاع الشرق الإسلامي وساعدهم على استيعاب التوجه الإصلاحية للإسلام المعاصر بشكل سريع⁽¹⁾ وقد لاحظنا سابقا كيف تأثر الكثير منهم بهذا الأخير، وراحوا يؤسسون لمرحلة جديدة في تاريخ النضال والإصلاح المجتمعي، غير أن الحالة التي كانت عليها هذه الكتلة، كعدم الانتماء لمنظمة منضبطة ومحددة، جعل برنامجهم غير محدد بوضوح، كما كان غير مفهوم بالضبط من كل أعضاء الكتلة، فمعظم هؤلاء الأعضاء كانوا على اتفاق بأن الجزائر لا تستطيع أن تهزم فرنسا وحدها، لذلك فإن الإبقاء على الشخصية الجزائرية، ومقاومة كل خطط فرنسا والتضامن بين جميع المسلمين كانت في نظرهم هي ضمانات الانتصار⁽²⁾.

وبناء على ذلك راحوا يهتمون أكثر بالقضايا المتعلقة بالعروبة والإسلام، وبذلوا جهودا معتبرة في ذلك، ومن ضمنهم الشيخ عبد القادر المجاوي الذي كان يتمتع بشعبية واحترام كبيرين بين الجزائريين في وقته، فقد كان أستاذا للعربية والشريعة الإسلامية في المدرسة الجزائرية - الفرنسية بالعاصمة وقسنطينة وفي سنة 1914 اعترف أحد الكتاب بأن الشيخ كان في خدمة التعليم منذ أربعين سنة، وقد ساهم المجاوي بفاعلية في النهضة الجزائرية بكتبه ومحاضراته ونشاطه في الصحافة⁽³⁾ واهتم كثيرا بقضية التعليم حيث عمل على تحريك المجتمع نحوه، وفي ذلك ألف كتاب "المرصاد في مسائل الاقتصاد" وكتاب "إرشاد المتعلمين"⁽⁴⁾، وشرح منظومة في إنكار الفساد الاجتماعي، وقدم لشرحه بمقدمة ذات أهمية في بيان ضرر البدع، وضرورة النهضة العلمية وقرر أن السبب الرئيسي في النهضة إنما هو العلم، وتشتمل المقدمة على مبحث في الحكمة والعلم ومبحث في التربية، كما تحدث عن تعليم المرأة وضرورته لأنه أساس التربية ووضع في ذلك فصلا في دراسة الأخلاق وعلم النفس⁽⁵⁾.

1- علي مراد، الحركة الإسلامية الإصلاحية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 إلى 1940، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، 1999، ص: 37.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 146.

3- نفسه، ص: 148.

4- كتاب في اللغة والنحو والبلاغة، طبع بمصر سنة 1877 وقدم له أحد المثقفين السوريين بقوله، قد اطلعت من هذا الكتاب على ألفاظ رقيقة ومعان رشيقة وأدب فائقة، وحكم رائقة تدل على أن مؤلفه من البراعة التامة والمعرفة العامة وتشهد له بخلوص النية وحسن الطوية اللذين ألجأه إلى نصيح المسلمين وإرشاد المتعلمين،، ينظر: عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر الحديث، الجزائر، 1993، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 72.

5- عمار طالي، ابن باديس حياته وأثاره، الجزائر: دار الأمة، 2009، مج: 01، ج: 01، ص: 20، 21.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

كما انتقد طرق التعليم في عصره حيث قال: "التعليم القديم غير نافع في زماننا لنقصانه، إذ تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطار لا يفيد التعليم ولا إياه، فلا بد من المعرفة بالعلوم النافعة في الدين و الدنيا، أما إذا اقتصرنا على أحد العلمين ضاع ما يفنر لذلك العلم المجهول، ولا حول ولا قوة إلا بالله، نعم إنه يوجد بعض العلماء ولكن صاروا لقلتهم كالعدم"⁽¹⁾، كما يذكر في إرشاد المتعلمين أهم العناصر المعرفية التي ينبغي على كل إنسان أن يستوعبها ليتمكن من اكتساب نمط تفكيري يتماشى مع متطلبات العصر الحديث، فالتفكير السليم في نظر الشيخ المجاوي هو ذلك التفكير الذي يمكن الوصول إلى علم شامل صحيح عن طريق النقد البناء للنمط التفكيري والمعارفي الساري المفعول والمعتاد عليه، فهو يقترح قطيعة إستمولوجية مع المناهج التعليمية التقليدية دون أن ينفي الحاجة إلى الحفاظ على الرصيد المعرفي الذي اكتنزه الإنسان عبر العصور⁽²⁾، هذا وقد اهتم أيضا بالدفاع عن تعليم المسلمين والنهوض بمستواهم ودفعهم إلى الرقي والتقدم وكان المجاوي يعلم بملاحقة الاستعمار له ومراقبته خوفا من ازدياد نشاطه والتفاف الناس حوله ولتقييد حريته عرضت عليه وظيفة والتي قبلها في مختلف المساجد والمدارس⁽³⁾.

كما نجد الشيخ صالح بن المهنا الذي لعب دورا بارزا في النشاط الإصلاحي المبكر عبر مناجاته الطويلة للضمير الوطني، التي كادت أن توقف أهل قسنطينة كافة سنة 1898 لولا تدخل الحكومة الفرنسية وقيامها بإبعاده ومصادرة مكتبته التي لا تقدر بثمن آنذاك⁽⁴⁾ وقد عرف الشيخ صالح قيمة العلم في أيقاظ المجتمع من غفوته وسباته، فوطن نفسه على خدمة الحركة التعليمية بكل ما أوتي من قوة، فبعد أن عين إماما بالمسجد الكبير بقسنطينة شرع في إلقاء الدروس بوتيرة دائمة بالزاوية الحنصالية خدمة لتلاميذه في جميع المواد الدراسية، وكان شديد الحرص على الوقت وكثيرا ما نجده إما للتدريس أو منكبا على مطالعة الكتب والنظر فيها، وقد أودى من طرف أناس في قسنطينة بسبب حملته العنيفة على ما ألفوه من العوائد الفاسدة والبدع ومخالفة الدين وما اعتادوا عليه من عليه من التعصب القبلي والجاهلية والاعتزاز بالعرق أو الحسب والنسب، وما في معنى هذا مما هو مناف للشريعة الإسلامية، إلى جانب إعراضهم عن العلم ونبذهم له⁽⁵⁾.

1- عمار طالبي، المرجع السابق، ص: 21.

2 - سومية أولمان، المرجع السابق، 40.

3- علي ديوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الجزائر: عالم المعرفة، 2003، ص: 98.

4- عمار طالبي، المرجع السابق، ص: 19.

5- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص: 64.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وإلى جانب الشيخين المجاوي وابن مهنا نجد الشيخ المولود بن الموهوب⁽¹⁾ الذي بذل جهودا لا بأس بها من أجل النهوض بالتعليم المسجدي عبر تقديمه الدروس في الدين والعلم والتي كان يلقيها بانتظام على مسامع المسلمين بالجامع الكبير بقسنطينة، وكان الهدف من ذلك على حد تعبير الشيخ محمد علي دبور هو إحياء تعاليم الدين الإسلامي السمحة بتنقيته من الشوائب والبدع والخرافات والعمل على إصلاح المجتمع ولم شمله، هذا وكان يهاجم في دروسه التعصب المذهبي والجنسي والجهوي ويدعو إلى الأخوة الإسلامية ثائرا على البدع والخرافات التي أفسدت الدين وقتلت المسلمين، منددا بالأمراض النفسية كالحدس والحقن والبخل في المساهمة في المشاريع الخيرية، شديدا على الملحدين الذين يقبلهم الاستعمار في مدارسه متخذاً منهم جنودا لمحاربة الإسلام والمسلمين⁽²⁾.

والواقع أن الشيخ ابن الموهوب كان مندركا لخطورة الوضع الديني الذي وصل إليه الجزائريون، خاصة تلك الاعتقادات الباطلة التي تفتشت في المجتمع، لذا عمل جاهدا على محاربة تلك البدع والخرافات والسلوكيات السلبية الدخيلة على الدين، ونوه في كثير من الأحيان على ضرورة العلم باعتباره المخرج والمنقذ من هذه الأزمة الروحية مستشهدا بأمثلة من التاريخ الإسلامي وحتى الأوروبي كما حدث مع أوروبا التي خرجت من عصر الظلمات إلى عصر النهضة والأنوار، رافضا بذلك الإتكالية التي سادت المجتمع⁽³⁾، وإن كان ابن الموهوب صريحا في الميدان الديني بمقاومته للبدع والأمراض الاجتماعية، فإنه كان محافظا في الميدان السياسي، حيث لم يفصح عن موقفه من قضايا عصره خاصة تلك المتعلقة بالسياسة الاستعمارية، وربما يعود ذلك إلى كونه من موظفي السلك الرسمي وهو الأمر الذي حال بينه وبين الخوض في هذه القضايا⁽⁴⁾، وربما هنا نستشهد بتعليق الأستاذ سعد الله الذي أشرنا له سابقا، في كون هؤلاء الموظفين لا حول ولا قوة لهم في التعامل مع الإدارة الفرنسية بالقبول أو الرفض، لكن لم نسمع عن أحد منهم أن استقال من منصبه؟

1- هو محمد بن المولود بن محمد السعيد بن الشيخ المدني بن العربي بن المسعود بن عبد الوهاب، تتفق جل المصادر على أنه ولد في أوت 1866 وتوفي سنة 1939 عن عمر ناهز 73 سنة، كانت له العديد من الأنشطة في ميدان الفتوى والدعوى إلى التعليم والابتعاد عن التخلف الذي أصاب المسلمين، وكان معجبا بالتقدم والعلوم الحديثة والأفكار التي عرفتها أوروبا، خصص له ابن حبلين قسما في كتابه تحت عنوان خطب ومحاضرات ألقاها ابن موهوب، ينظر: حقيان رشيد، الحركة الإصلاحية في الجزائر بدايات القرن 20، المولود بن الموهوب أنموذج، مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع: 01، ص: 366-317، ينظر أيضا: شريف بن حبلين، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي وآخرون، دار المسك، 2012 ص: 177.

2- علي دبور، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الجزائر: عالم المعرفة، 2003، ص: 139، 142.

3- حقيان رشيد، المرجع السابق، ص: 382، 383.

4- أحمد مصاري، ابن موهوب وقضايا عصره، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2001، مج: 16، ع: 03، ص: 199.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروية والإسلام.

والملاحظ أن مواقف الشخصيات المحافظة من قضية الدين واللغة وغيرها، كانت نابعة أساسا من تكوينهم العربي الإسلامي، فضلا عن تأثرهم بأفكار الجامعة الإسلامية التي تبناها وجعلوها السبيل للنهوض بالمجتمع ومحاربة أساليب الهيمنة الاستعمارية، ونتيجة لهذا التفاعل بين الطرفين والاطلاع على الكثير من الصحف المشرقية ظهرت العديد من الأبحاث والكتب والرسائل التي عالجت موضوع الإسلام وقابليته للنقد والنهضة ومسيرة العصر وموضوع الإصلاح الاجتماعي والديني كالدعوة إلى تجديد دور الزوايا ومناهج التعليم الإسلامية وتدريس اللغات ونبد الخرافات والبدع ونحو ذلك⁽¹⁾.

وهكذا بدأت الكتلة في تطور مستمر وأخذت تدافع أكثر عن قضايا الهوية الوطنية والتعليم، خاصة بعد التحاق العديد من المثقفين بها، ومن ضمنهم الشيخ محمد بن رحال⁽²⁾ الذي كانت له اهتمامات كبيرة بالإسلام واللغة العربية باعتبارها أداة للحفاظ على الثقافة الدينية الوطنية، وقد حدد ابن رحال أن الإسلام يمكن أن ينسجم مع اندفاعات الحضارة الغربية في كثير من المستويات والجوانب، ما عدا الأمور المتعلقة بالعقيدة والأخلاق والأسرة، وتحدث عن ذلك في أكثر من مناسبة، وربما أهمها يوم انعقاد مؤتمر المستشرقين في باريس عام 1897 أين تحدث عن قضية التقاطع بين الغرب والمسلمين⁽³⁾، كما قدم عرضا أمام مجلس الشيوخ بشأن القضاء الإسلامي في 18 جويلية 1891 طالب فيه بالعودة إلى العدالة الميسرة للقضاء الإسلامي من خلال تعويضات مناسبة للقضاة تقيهم من الإغراءات وتسمح لهم بالمحافظة على مكانتهم. إلى جانب توظيف دقيق من جهة الأخلاق و المعرفة، وكانت له اهتمامات كبيرة بالتعليم الذي جعل منه قضية نضالية طرحها في مختلف المناسبات، حيث كان من أول المدافعين عن التعليم العربي واقترح جلب أساتذة من المشرق لصيانة اللسان العربي الذي اضمحل أمام انتشار اللغة الفرنسية⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص: 158.

2- مولد بندروسة ولاية تلمسان سنة 1886 وتوفي سنة 1965، وصفه الدكتور عبد القادر جغلون بأنه وجه سياسي وثقافي كبير خلال المرحلة التي سبقت تكوين الحركة الوطنية، بل وجه محير أيضا للمبتدئين بترتيب النظام الثنائي، قال فيه جول فيري وكوميس وليوني أنه وجه معتبر ومستقل أيضا، وهو خصم لكل دمج، ورغم أنه تكون في مدرسة فرنسية، إلا أنه مدافع بليغ عن العرب والإسلام، وأضاف أن ابن رحال ليس ممثلا ولا من أحاب العتائم وهو يمثل محاولة حوار بين المجتمع الجزائري المستعمر والاستعمار والذي كان هدفه إحياء المجتمع الجزائري حتى لا يموت. ينظر: عبد القادر جغلون، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سيولوجية، تر: فيصل عباس، لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982، ط2، ص: 63.

3- Yahyaoui Messaouda, Islam et identité nationale pendant l'entre deux guerres 1919 - 1939 en Algérie, El-Nahda et réactions coloniales, Rv: Almawaqif, Numéro spécial Avril 2008, p:53-54.

4- غاثم بوندن، سي أحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2017، ع: 07، ص: 12، 13.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولا يمكن في هذا الصدد أن ننسى الحركة الصوفية الإصلاحية الثورية وهي حركة محمد بن علي السنوسي التي اعتقد صاحبها أن الدعوة الأخلاقية والتجديد الروحي هما الأساس للتحرر من السلطة الأجنبية، حيث تركت أثرا بعيد المدى في المغرب الإسلامي وهي حركة متصلة بالثورة الوهابية وبتعاليمها رغم أن مؤسسها صوفي ولكنه ليس كالصوفية الآخرين الذين وجدوا في عصره، ومن الشيوخ الذين كونوا هذه المدرسة الرائدة في الإصلاح نجد الأستاذ عبد الحليم بن سماية⁽¹⁾ الذي كان مدرسا بالمدرسة الثعالبية ومن المثقفين المصلحين الذين أفادوا الجزائر في ميدان التربية والتعليم، وكان متصلا بالحركة السلفية الإصلاحية في العالم الإسلامي، مراقبا الأحداث في الصحف العربية والفرنسية كما كانت له اتصالات ومراسلات عديدة مع الشيخ محمد عبده⁽²⁾.

كما كان الشيخ عبد الحليم من أهم المدافعين عن التعليم، حيث أدرك أن نهضة المجتمع وخروجه من دائرة التخلف لا يمكن أن تتحقق وتعرف النور إلا إذا قام بحملة صادقة تستهدف محاربة الأمية وتشجيع العلم والعناية به، وتصحيح الكثير من المفاهيم الخاطئة عن الأولياء الذين كانوا لا يعطون أهمية لتعليم أبنائهم وفي ذلك يقول: "وإنه لو اتفق الناس على جلب أزهار العلم لوجدوا إليها سبيلا فيأمرون أولادهم بمخاطبة أهل العلم أو يأمرون أولادهم أن يطلبوا من مدرسيهم أن يعلموهم، ويأمرونهم باجتماع عليهم في أوقات الدروس وفي المساجد أو يأمرونهم بتعليمهم ولو مسألتين أو ثلاث كل يوم بالسؤال ممن يعلمهم، وبوبخونهم على إضاعة الوقت، فلو فعلوا ذلك لحملوهم بالتعود على السؤال ذوق العلم، فيتأكد فيهم داعي الطلب من أنفسهم"⁽³⁾، كما عرّف بمواقفه المناهضة للبدع والخرافات والإلحاد، وكذلك مواقفه الجريئة ضد السياسة الاستعمارية الرامية إلى نشر التحضر الغربي وإفساد أخلاق المجتمع، وكان شجاعا في ذلك لا يخشى الإدارة الفرنسية كما كانت له مواقف كثيرة تجلت فيها غيرته على العالم الإسلامي، التي اقتبسها من نهمة الكبير في الاطلاع على مختلف الجرائد الكبرى سواء كانت بالفرنسية أو العربية خاصة تلك القادمة من المشرق العربي، كما كان يأمل في النهوض بالمجتمع الجزائري وتحريره من الجهل ومختلف الأمراض المجتمعية التي غرستها سلطات الاحتلال الفرنسي⁽⁴⁾.

1- هو الشيخ عبد الحليم ابن علي ابن عبد الرحمن ولد سنة 1866 وتوفي سنة 1933، من أوائل المصلحين الجزائريين المعتقدين لمذهب الأستاذ محمد عبده الإصلاحية والداعي إليه، ومن أوسع علماء عصره علما وثقافة ينحدر من أسرة سماية، الكرجية والعريقة بمدينة الجزائر، ينظر: عادل نويهض، المرجع السابق، ص: 178.

2- صار ظالبي، المرجع السابق، ص: 29، 34.

3- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص: 73.

4- علي دبور، المرجع السابق، ص: 122-128.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروية والإسلام.

ومن المحافظين الذين عاصروا الشيخ بن سماية نجد الشيخ محمد بن مصطفى بن الخوجة، الذي كان من أكثر الأساتذة حرصا على مطالعة كل ما يرد من المشرق من كتب وجرائد ومجلات، وخاصة كتب محمد عبده ورسائله، اهتم بالحياة الاجتماعية والأخلاقية وبوضع المرأة المسلمة الجزائرية، فكتب كتاب "الاكتراث في حقوق الإناث" وكتاب "اللباب في أحكام الزينة واللباس والاحتجاب" وكتاب "إقامة البراهين العظام على نفى التعصب الديني في الإسلام" كما حقق ونشر تفسير الشيخ عبد الرحمن الثعالبي المسمى بجواهر الحسان، وله العديد من الرسائل الأخرى في مختلف الموضوعات الاجتماعية والصحية، وساهم بذلك بقلمه كثيرا في النزعة الإصلاحية وأضحى من روادها الأوائل⁽¹⁾.

وهكذا يتضح أن كتلة المحافظين رغم عدم خضوعها لتنظيم واضح ورسمي، إلا أنها حملت وجها واحدا اشترك فيه الكثير من متقفي تلك الفترة، وساهم كل منهم بوسائله وطرقه الخاصة في الدفاع عن مقومات الشعب الجزائري وثوابته، سواء تعلق الأمر بأولئك المتأخرين مثل عمر راسم وابن أبي شنب وعمر بن قدور وغيرهم، أو الذين سبق ذكرهم وكان فيهم من شجع التعليم بالفرنسية وحمل رسالة فرنسا الحضارية إلى الجزائر، وهنا من المهم أن نشير إلى أنه من الغلط أن نسمي هؤلاء متطرفين كما نوه الأستاذ سعد الله، ذلك أنهم عارضوا التجنيس والإدماج عموما⁽²⁾ بما في ذلك الشيخ المولود بن الموهوب رغم أنه لم يبد رأيه فيما تعلق بمسألة التجنيس بسبب عمله في الإدارة الفرنسية، لكن يتضح من خلال تكوينه وتفكيره أنه من المعارضين للتجنيس وهذا الرأي مشترك بين كل المنتمين إلى كتلة المحافظين، إذ يتفق الجميع على الإبقاء على الشخصية الجزائرية والذود عنها⁽³⁾ ونفس الشيء بالنسبة للشيخ عبد القادر المجاوي الذي كان تأثره الأول تأثرا إسلاميا عربيا لا فرنسيا، حيث كان يدعو للتعلم والنهوض بالمجتمع الجزائري على الطريقة العربية الإسلامية وليس على الطريقة الفرنسية، كما دعا إلى تقدم اللغات وليس اللغة الفرنسية وحدها ودعا إلى تقليد الغربيين في العلوم الجديدة وليس في كل شيء، ولم يكن المجاوي منبها ولا مسلوب الفكر بل كان معترزا بماضيه وحضارته، فدعا الجزائريين إلى أن يعرفوا مكانتهم بين الشعوب، وهكذا لم يسلم كغيره من شيوخ الكتلة من هجوم الصحافة الاستعمارية على أفكاره وتوجهه، لأنها ليست نابعة من المحيط الفرنسي وبعيدة كل البعد عن دعاوي الإدماج والتجنيس.

1- عمار طالبي، المرجع السابق، ص: 34، 35.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 148.

3- أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، الجزائر: المطبعة العربية، 2004، ص: 20.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

كما كان ابن رحال هو الآخر رافضا لكل مظاهر التجنيس والإدماج، وعبر عن ذلك بكل وضوح من خلال موقفه من قانون الأهالي الذي انتقده بشدة كونه يمثل جانبا فظيعا من الاضطهاد الفرنسي، الذي فوض وكلاء الحكومة بمعاينة الأهالي الجزائريين مطالباً بإبطال القانون وتخفيف وطأته بإضافة بنود تمنع المظالم، وتجاوز الحدود التي هي نتيجة إطلاق الحكم، مبينا أن هذه الحالة الحرجة أصبحت كالسيف المعلق بشعرة فوق رؤوس الأهالي وأصبحت موجبا للنفور والشقاق وابتعاد ابن البلد من الفرنسي، وفي هذا تحذير للسلطة الاستعمارية الفرنسية من استمرارها في تطبيق القوانين الجائرة التي تقضي على كل أمل في حدوث تقارب بين الجزائريين والفرنسيين⁽¹⁾، ونفس الشيء سار عليه عمر راسم⁽²⁾ الذي حارب مظاهر الانحلال الخلقي والتفرنس، وتصدى للطائفة المتفرنجة التي أدارت ظهرها للقيم الإسلامية وارتفعت في أحضان المدنية الغربية، واعتبر هذه الطائفة بلاء على الأمة، حيث كتب في إحدى مقالاته: ما من بلاء نزل من السماء إلا من أولئك الذين شقوا عصا الطاعة في وجه الأمة المحمدية وما من شقاء طلع من الأرض الرمضاء إلا من أولئك الحشرات الذين ملأت بهم فانسأوا بين أهل الإيمان وعادوا بلادهم وخربوا ديارهم وخانوا ملتهم باسم المدنية والإصلاح، إلا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون"⁽³⁾.

أما ابن شنب فهو الآخر كان متحفظا على مظاهر الإدماج والتفرنس، وكثيرا ما اعترز بشخصيته العربية الإسلامية رغم مخالطته المستمرة للمستشرقين والإدارة الفرنسية، ولعل ما يعزز ذلك تلك الشهادات التي أدلى بها بعض الفرنسيين يوم تأبينيه ومن ضمنهم مارتينو الذي قال: "إن ابن شنب كان صورة للأديب المسلم الذي عرف كيف يطلع على الأساليب الأوروبية في العمل بدون أن يفقد شيئا من صفاته وعاداته"، أما هنري ماسيه فقال: "إن ابن شنب كان مثال التآلف الفرنسي-الإسلامي في الجزائر"، وقد نوه الكثير من معاصريه ونظروا إليه نظرة المعجب المفتخر، لأنه تمكن من العلم وحافظ على هدامه الوطني ووصل إلى أعلى درجات الوظيفة الأكاديمية، ونشر كتب التراث مع تواضع ووقار⁽⁴⁾.

1- غاتم بون، المرجع السابق، ص: 13.

2- ارتبط عمر راسم (1884-1959) في تاريخ النهضة الجزائرية، بمجالات عديدة فقد عرف بمحاولاته الرائدة في إنشاء الصحافة الوطنية الملتزمة، وتميز بأفكاره الإصلاحية الثورية، بما كان ينشره من مقالات نارية حادة واشتهر في عالم الفن بخطه العربي المغربي ورسومه الزخرفية، ينظر: محمد ناصر، عمر راسم المصلح الثائر، سلسلة أعلام الثقافة والعلوم، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، دت، ص: 05.

3- إيمخلاف أمال، عمر راسم، حياته ونشاطه، 1884-1959، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2009-2010، ص: 86. نقلا عنها، ينظر أيضا: - عمر راسم، نصيحة الأخ ودعوة الإصلاح، جريدة التقدم التونسية، عدد: 35، 30-04-1908.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ص: 172.

-كتلة الليبراليين " النخب الحداثية ":

ما ميز أعضاء هذه الكتلة أنهم حملوا العديد من المسميات منها الفتيان والليبراليون والانتلجانتسيا وغيرها، وكان لهم برامجهم ونظرياتهم الخاصة في السياسة الجزائرية، وهم في العموم أولئك الذين تخرجوا من المدرسة الفرنسية وكان في صفوفهم أطباء ومحامون وقضاة وصحفيين ومترجمين، تبنى الكثير منهم تلك الأفكار الغربية كالحداثة والحرية والجمهورية والمساواة، واعتبروا جماعة المحافظين مجموعة من الرجعيين الراضين للتقدم ومسايرة التطور⁽¹⁾، واتهموهم بعبادة الوطنية ومعارضة التقدم والإسلام الحقيقي كما أطلقوا عليهم جميع الأسماء المنقصة من حصون الإجحاف إلى البورجوازية المتعجرفة التي ليس لأعضائها أي قيمة سوى كونهم أدوات زينة في المنتزهات والأماكن العامة، وهم في نظرهم أدوات استغلال في يد الإدارة الفرنسية وأيضاً كحواجز بينهم وبين الجمهور⁽²⁾.

وفي ظل هذه الحالة وجدت النخبة نفسها بين المحافظين ومن ورائهم غالبية الشعب الجزائري والمعمرين الكولون الذين لم يقبلوا بهم، رغم موافقتهم على مطلب التجنيس وذلك لأنهم كانوا يفرقون بين فرنسا الديمقراطية هناك وفرنسا الاستبدادية في الجزائر، وقد تركزت أهم مطالبهم حول المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين، وإلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية، وعلى رأسها قانون الجنسية المساواة في العملية الانتخابية وكذلك حق التمثيل النيابي للجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي والمساواة في الضرائب وفرص العمل، وظل شرطهم التمسك بالأحوال الشخصية وعدم التخلي عنها معبرا عن هويتهم واستقلاليتهم ولو مؤقتا، وقد استفادت النخبة كذلك من الإعلام والنوادي والجمعيات الثقافية في إيصال أفكارها وتوسيع نشاطها خصوصا في أوساط المتعلمين من خريجي المدارس الفرنسية⁽³⁾، كما كانوا يرأسون البرلمان ويلتمسون من الجمهورية الوفاء لمبادئها والحامية لحقوق الضعفاء، أن تمنح الحقوق الأساسية لكل إنسان، وليس كل فرنسي مثل ما جاء في عريضة سنة 1901، التي تضمنت حق انتخاب السادة النواب واختتمت بنفس اللمحة ذات التوجه الجمهوري " إن الشعب العربي بحاجة إلى رعاية والعطف من طرف الأمة الفرنسية العظمية لتحسين ظروف معيشته البائسة⁽⁴⁾.

1- عبد النور خير، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2010، ص 241.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، ص 161.

3- نفسه، 162-168.

4- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 2، ص 705.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والواقع أن هذه الكتلة شهدت العديد من التطورات منذ الثمانينات والتسعينات حيث بدء أعضاءها في الابتعاد عن هذه الثقافة الجزائرية بصورة تدريجية، إلى أن ظهرت فئة من الاندماجين مع مطلع القرن العشرين متكررة لماضيها وتاريخها، لكن لم يكن جميعهم كذلك حيث كان فيهم المتحمس مثل التهامي وعمر بوضربة وأحمد بوضربة وابن حمودة وفيهم المنادون بالاندماج التدريجي مثل إسماعيل حامد والطبيب مرسل، وفيهم الخاملون الذين كانوا يأكلون الخبز وينتمون فقط إلى هذه الفئة، وفي وقت لاحق ظهر اندمازيون غلاة أيضا أمثال الزناتي وابن الحاج، و معتدلون أمثال فرحات عباس في المرحلة الأولى وابن جلال وكان محمد صوالح وتامزالي من فئة الاندماجين الماسونيين، لكن مع مرور السنين بدأت عوامل الفشل تدب فيها، إلا فئة قليلة منهم استمرت في فكرها وعملها⁽¹⁾.

ولعل النظر إلى برنامج هؤلاء بشيء من الدقة، حتما سيجعل المرء يقدر دورهم الوطني رغم أنهم كانوا ككتلة ما تزال ضعيفة وصغيرة خلال العقد الأول من القرن العشرين، حيث ثاروا ضد الوضع السائد عندئذ لأنهم واجهوا عراقيل متعددة، منها طبيعة المجتمع وسوء التفاهم وإجحاف الكولون، وسياسة الإدارة الفرنسية الاضطهادية، ولكنهم لم ينادوا في ثورتهم بالعنف والتطرف، بل نادوا بالعدل والتسامح، وبناء مجتمعا جزائريا جديدا قائما على التقدم والمساواة، وهكذا جعلهم موقفهم المعتدل يبدون ضعفاء وغير مدعمين من أي طرف، ولعل الضعف الرئيسي لهذه الكتلة يتمثل في عدم وجود منظمة فعالة وقيادة قديرة، فبرنامج النخبة بالرغم من أنه كان معتدلا ومتناقضا في بعض الأحيان، إلا أنه كان جيدا إلى حد أنه كان يصلح أن يكون قاعدة لحركة وطنية جزائرية جديدة، لو أنهم دعموه بزعماء قادرين ومخلصين، ومنظمة تحسن استغلال المواقف المناسبة⁽²⁾.

وقد تجلّى نشاط هذه الكتلة في مبادرات فردية وجماعية بالمجال الاجتماعي والثقافي وخاصة الصحفي بإصدار عدة جرائد كجريدة المصباح في وهران سنة 1907 والإسلام في عنابة ثم العاصمة سنة 1910، وهي في معظمها صحافة معتدلة محررة في الغالب بالفرنسية، كما أدرك أعضاء الكتلة استحالة مواجهة السلطات الاستعمارية باستخدام الوسائل القديمة، وعليه ارتأوا الدخول في منافسة الكولون معتمدين على طرق الحوار الهادئ والعرائض والمذكرات والوفود⁽³⁾.

1- كريمة بوبكر، دور النخبة المثقفة الجزائرية أثناء الاستعمار وبعده في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل ماجستير، إشراف: محفوظ سماتي، جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع، 2005-2006، ص 32، 33.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، ص 172.

3- عطاء الله فشار، النخبة الجزائرية، جذورها تطورها اتجاهاتها، 1914-1954 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: بن يوسف تلمساني، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2008-2009، ص: 222، 223.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولا شك أن دورهم الوطني كان هاما، رغم أنه لم يكن حاسما، فصحافتهم ووفودهم وعرائضهم ضد الخرافة، والإجحاف والاستغلال وندائهم من أجل التعليم العربي، والتسامح والمساواة، كل ذلك أدى أن خلق لدى جماعة النخبة ضميرا وطنيا جديدا وطريقة جديدة للمقاومة⁽¹⁾، ومن هنا بدأت تتجلى مواقفهم حيال قضايا الهوية الوطنية، وكانت اللغة العربية من ضمن القضايا التي أولتها اهتماما من منظور افتخارها بهذا الموروث الثقافي ودعت في كثير من المناسبات إلى الاهتمام بها، كما كان الحال بالنسبة لرابح زناتي الذي رأى أن تطوير التعليم باللغة العربية شيء مرغوب فيه ولكن بشرط ألا يستعمل كداعم للتعصب، وأن يعمل هذا الأخير على تدمير إنجازات التعليم العصري واللاتكني الذي تقدمه النخبة للمدارس الفرنسية (موقف متحفظ من تعليم العربية في الجزائر)، كما قامت مجموعة أخرى بطرح قضية تعليم اللغة العربية، من ضمنهم بن شنوف وبن قديري وقايد حمود بطرح مطالب دعوا من خلالها إلى تعميم اللغة العربية ومما جاء فيها "اعتبار أن تعليم اللغة العربية هي بالنسبة للجزائريين المسلمين ذات أهمية كمثيلتها اللغة الفرنسية وأنه من الأهمية أن يسهل تدريسها وتعميمها..."⁽²⁾.

في المقابل كانت هناك عناصر ساهمت في تحرير عرائض وتأييد الاحتجاجات ليس للدفاع عن العربية، بقدر ما كانت تهدف لتسهيل عملية اندماج الجزائريين والمساواة في تطبيق النموذج الفرنسي عليهم، منهم إسماعيل حامد، الطبيب مرسل، ورابح الزناتي، ولا ينتظر من هذه الجبهة الدفاع عن مقومات العربية الإسلامية بحكم أنها حصيلة لجهود الإذابة والتحويل الفرنسي للجزائريين⁽³⁾، أما موقفهم من الإسلام، فقد كانت عناصر من النخبة الليبرالية متمسكة به ومدافعة عنه، وأعطى كل واحد مبررات موقفه ووجهة نظره، ومن ذلك موقف أبو بكر شعيب الذي دافع عن مسألة القومية وعلاقة الدين بها، مفسرا ذلك بكون المسلمين لا يقبلون الفصل بين المدني والديني، حسبما كرسته التشريعات الأوروبية المنبثقة عن القانون الروماني، وأن القانون جزء من الدين حسب رأيه وهو ما يفسر وجوب محافظة المسلمين على علاقتهم مع فرنسا، ولو بالتخلي عن الأحوال الشخصية⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص: 172.

2- بشير سحولي، مواقف النخب الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية، 1900، 1939، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: محمد مجاود، جامعة بلعباس، قسم التاريخ، 2014، 2015، ص: 169.

3- عبد الحفيظ شريف، مشروع إحياء اللغة العربية في الجزائر خلال القرن العشرين-مقاربة في المعالم والأبعاد، أطروحة دكتوراه، تخصص لغة وأدب عربي، إشراف: صالح بلعيد، جامعة البويرة، كلية الآداب واللغات، 2018، 2019، ص243، ينظر أيضا: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، ص126.

4- سدودة نفيسة، المرجع السابق، ص: 215، 216.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

إلى جانب ابن شعيب نجد الدكتور الطيب مرسللي، الذي يؤكد أن الإسلام ليس دين كراهية، بل يدعو في كثير من سوره إلى التسامح والتآخي، هذه الصفات -حسب مرسللي- لا توجد في الديانات الأخرى، والإسلام يدعو أيضا إلى العدالة والإحسان إلى الناس ويضيف أن هذا الدين طبق مبدأ التسامح والعدالة على الأمم التي حكمها المسلمون، ولم يمنع المسيحيين من تقلد مناصب عليا، فقد تمكن الكثير من المسيحيين من الوصول إلى مناصب عليا في دول إسلامية كما هو الحال في تركيا ولبنان⁽¹⁾، بالإضافة إلى رايح زناتي الذي كان ينظر للإسلام على كونه كباقي الديانات، أي أنه عبارة عن شعائر روحية ودعا إلى محاولة فهمه و الوقوف عند معانيه السامية، والاجتهاد في تفسير نصوصه على أن يكون الهدف هو العصرية، كما أكد على ضرورة الابتعاد بالدين عن السياسة "إن المسلم الحقيقي يشاطرنا القول بأن الإسلام لا يتعارض مع عصرة الأهالي"، وتساءل "هل الدين الإسلامي عائق أمام تطور الأهالي، وهل بإمكانهم التطور وهم مسلمون؟"، كما حث على الابتعاد بالدين عن المنابر السياسية كما هو حال المذاهب المسيحية التي تهتم كل واحدة منها بتنظيم الشؤون الأخلاقية والسلوكية للدين بمعزل عن أي نشاط سياسي⁽²⁾.

ورغم آرائهم اللانكية وتسامحهم وثورتهم ضد التعصب، فإن كتلة الليبراليين هذه، قد اتهمت من خصومها الفرنسيين باعتناق فكرة الجامعة الإسلامية، وبكونهم فتيانا أترাকা وبكونهم مستغلين للمشاعر الدينية لدى الجماهير الجزائرية، وفي دفاعهم، أنكروا أي علاقة تربطهم بحركة الجامعة الإسلامية، وقد أوضحوا ذلك عبر مجموعة نقاط، والحق أن هناك تفسيراً فجاً، رغم أنه مهم لحركة الجامعة الإسلامية عند جماعة النخبة، ففي رسالة بعث بها السيد حاج سعيد إلى محرر جريدة "لاديباش دو كستوننتين" سنة 1913، قال باسم أصدقائه من جماعة النخبة، بأن هناك مشاعر وعواطف مشتركة بين فلاحي الجزائر وفلاحي الشرق الأدنى، تماماً كما كانت هناك نفس العواطف بين المسيحيين واليهود، ولكن لحاج السعيد بصر على أن هذه العواطف ليس مضمونها سياسي أو مذهبي في الجزائر⁽³⁾، وفي ذات السياق اهتم كل من المعربان Marcia و douté، على تفكيك ومعرفة طبيعة هذه العلاقة من خلال تقديم بعض الآراء والتفاسير، ربط فيها دوتى النخبة بالجامعة الإسلامية في حين مارسى فند ذلك ووصفها بالجامعة العلمانية البعيدة عن تلك الأفكار⁽⁴⁾.

1-Bibliothèque nationale de France, micro fiches, LKS8- 1648, T. Morsly, contribution à la question indigène en Algérie Constantine imprimerie Jérôme marie F hipon , Constantine 1894, p :50. (نقلا عن بشير سحولي).

2- دويده نقيسة، المرجع السابق، ص: 197.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص: 168، 169.

4- روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، ص: 706.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبخصوص موقفهم من القضايا المجتمعية الأخرى كالتعليم، فقد كانت واضحة في هذا الشأن، إذ كثيرا ما طالبوا بضرورة تعليم الجزائريين دون مراعاة الجوانب المتعلقة باللغة أو البرامج، وليس غريبا أن يكون موقفهم هكذا على اعتبار أنهم خضعوا في تكوينهم لمسارات السياسة التعليمية الفرنسية كما أشرنا سابقا، هذه السياسة التي عزلت الجزائر عن ثقافتها العربية الإسلامية، وأعطتها مقادير محددة من الثقافة الفرنسية بالقدر الذي يتماشى مع مخططاتها الاستعمارية، ورات أنه من الأفضل تشجيع نخبة مثقفة في صفوف الأهالي لكونها منبهرة بالحضارة الفرنسية وستكون الدليل الهادي للجماهير الصامدة أمام الإغراءات الفرنسية، فلقد تبين هذا الرأي للكثير من المفكرين في الوطن الأم خصوصا أولئك الذين لم يرو أي تناقض بين مصالح فرنسا ومصالح الأهالي⁽¹⁾.

وهكذا أصبحت قضية التعليم - وهذا نقصد التعليم الفرنسي - من أبرز القضايا التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل النخبة الليبرالية، حيث طالب أعضاءها بتعليم اللغة الفرنسية ورفض حجة أن الجزائريين غير قابلين للتعلم، وكذبوا الادعاء القائل أنهم أعداء المدرسة مبررين أن التجربة أظهرت أنه لا فرق بين الطلبة الفرنسيين والجزائريين في التعليم والذكاء، كما قدموا مجموعة من الاقتراحات تمثلت في وضع برنامج خاص للتعليم الجماهيري بالجزائر وجعلها موضع التنفيذ، إلى جانب إصلاح المدارس الجزائرية - الفرنسية التي أصبحت مثل الأديرة في العصور الوسطى، بالإضافة إلى نشر التعليم الفرنسي والثقافة الأوروبية لتطوير المجتمع الجزائري⁽²⁾.

والملاحظ هنا أن جماعة النخبة تبنت موقفا مفاده أن تعليم الجزائريين تعليما فرنسيا قد يمكنهم من اكتساب اللغة والثقافة الفرنسية، وهو ما يفتح أمامهم آفاق الاندماج والتقدم فضلا عن تقبلهم من طرف الفرنسيين بكل أريحية ورحابة، ما داموا يشاركونهم لغتهم وثقافتهم وبذلك ركز جماعة النخبة على قضية التعليم الفرنسي وراحوا يلحون في المطالبة بتعميمه وإجباريته على كافة الجزائريين، كونه تعليما متطورا وحديثا قد يكفل لهم حياة كريمة وراقية ويبعث فيهم أسباب التحضر والتقدم، وهكذا يتبين أن جماعة النخبة حتى وإن كان طرحهم هذا، غايته خدمة الفرد الجزائري من منظورهم ووفق توجهاتهم، إلا أنه يعكس جليا مدى تأثرهم بالسياسة التعليمية الفرنسية، وحجم الاستلاب الثقافي والفكري العميقين الذي ألحقته بهم.

1- غي بريغلي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية 1880-1962، تر: حاج مسعود، دار القصبة للنشر، 2007، ص: 119، 118.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 165.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن الشخصيات التي أيدت مسألة التعليم الفرنسي نجد محمد الشريف بن حبليس⁽¹⁾ الذي كان يرى أن المدرسة وسيلة فعالة تسهم في تحقيق التقدم، وقد أبدى تفاؤلا في قوله: "إن الوحدة الأوروبية بين الأهالي والأوروبيين ستكون قريبة المنال"، وأكد على حاجة الإدارة للجزائريين المتعلمين وكتب: "في البداية تحتاج الحكومة لمجموع موظفين من الأهالي غير مؤهلين بعد لمختلف المناصب... ما يفرض عليها تعليمهم وتكوينهم أولا"، هذا ما يبرر الجهود الفرنسية في سبيل ترقية التعليم حسب، ومدح نواياها الحسنة إزاء ذلك ليخلص في الأخير إلى نتيجة وهي ضرورة التطور المنجز خلال 84 سنة منذ أن رفرت الراية الثلاثية الألوان-أي الفرنسية- على الأرض الجزائرية⁽²⁾، وكان ابن حبليس يحاول أن يقنع سلطات الاحتلال بضرورة بناء المدارس نظرا للمصالح المتعددة والكثيرة التي ستحصل عليها، ومن ضمنها تكوين جهاز من الموظفين الأهالي الذين بدونهم يكون من الصعب جدا إدارة مصالح الجماهير من الأهالي التي لا يعرف عنها الأوروبيون سوى القليل، وثانيا لأن فرنسا دخلت الجزائر بدعوى نشر الحضارة فعليها أن توفي بتعهداتها بتعليم الجزائريين وبذلك تكون قد حافظت على الشرف الفرنسي، كما دعا إلى محاربة منظمة الجهل والإكثار من عدد المدارس المخصصة للتعليم الأهلي⁽³⁾، كما أكد على إلزامية تحيين المناهج وفق أساليب أكثر فاعلية حتى تتحسن نتائج العمليات التعليمية لدى الأطفال الأهالي، منتقدا تخصيص مناهج للأوروبيين على حدة وأخرى للأهالي تعلمهم تصويب النظر نحو الحياة لا صوب العلم بحد ذاته⁽⁴⁾، ويبدو أن طرح بن حبليس حول قضية التعليم كان أكثر واقعية واعتدالا من بعض زملائه في الكتلة، الذين نظروا للتعليم كأداة تحضر وارتقاء في حضن الحضارة والمدنية الفرنسية من جهة، وأداة قطيعة مع التقاليد المجتمعية المتخلفة في نظرهم من جهة أخرى وهو الأمر الذي جعل آراءهم في الكثير من الأحيان تجنح للغلو والتطرف في منظور غيرهم من المحافظين وحتى العامة من الشعب.

1- ولد سنة 1891 بقسنطينة، تولت عائلته العديد من الوظائف الإدارية وحظيت بعدد الامتيازات، تلقى تعليمه بالمدارس الفرنسية كما تعلم على يد عبد القادر المجاوي والمولود بن الموهوب، تولى عدة مناصب منها القضاء، تولى مسؤولية المجالس البلدية والعمالية، من مؤلفاته كتاب "الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي"، ينظر: عثمان سعدي، المرجع السابق، ص: 588. ينظر أيضا: محمد السعيد قاصري، التخبطة الجزائرية بين الفرنكوفونية بين التطرف والاعتدال "الشريف بن حبليس أنموذجا 1891-1959"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2017، مج: 02، ع: 03، ص: 290.

2- خفيسة دويبة، الشريف بن حبليس آراءه واهتماماته الفكرية، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج 72-73، أبريل-سبتمبر 2016، ص: 83.

3- عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص: 240.

4- شريف بن حبليس، المرجع السابق، ص: 55.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبالإضافة إلى ابن حبلّيس نجد أيضا المدرس نجد السعيد الفاسي الذي دعا السلطات الفرنسية لتنفيذ سياسة تعليمية لصالح الأهالي قائلا "تعتقد أن الوقت قد حان لتعليم الأهالي لأن هؤلاء أظهروا خلال الحرب العالمية الأولى الوفاء والإخلاص ليعاملوا كما يعامل الإسبان والإيطاليين الذين جاؤوا للاستقرار بالجزائر ويتمتعوا بالحريات..." وأضاف "من دون شك أن الأهالي الجزائري يعانين من الجهل وهذا ما جعله بعيدا عن الأوروبي ويمنعه من التعامل معه... هناك سبيل واحد لانتشال الأهالي الجزائري والنهوض به، وهذا بالتعليم..."، كما دعا الفاسي السلطات الفرنسية إلى ضرورة منح تعليم للأهالي (الجزائريين) من أجل التخلص من الأحكام المسبقة وتقريبه من الأوروبيين⁽¹⁾، كما تحدث رابح زناتي عن مسألة التعليم الأهلي مبينا أن التطور الفكري والاقتصادي لأي شعب له علاقة مباشرة بالتطور والتقدم في التعليم، ولا يمكن أن ينتظر من شخص جاهل أي تطور، معتبرا مسألة التعليم وإشاعته في الوسط الأهلي من مسؤولية فرنسا⁽²⁾ وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه محمد صوالح والذي ركز في كتابه "المجتمع الأهلي" على ضرورة تعميم مدارس البنات على كامل القطر الجزائري، وعدد صوالح النتائج الإيجابية لهذا التعليم بقوله: "عندما تتخرج البنت من المدرسة تقوم هي نفسها بممارسة تأثير داخل وسطها العائلي"⁽³⁾.

والواقع أن المنتبغ لمواقف الليبراليين من مسألة التعليم يلاحظ أنهم كانوا مدافعين وداعمين له، لما في ذلك من إيجابية تعود بالنفع على الأهلي الجزائري حسبهم، فهو الوسيلة الوحيدة التي تجعله فاعلا في المجتمع عبر اكتساب المعارف والانفتاح على الآخر وكذلك تقلد العديد من الوظائف التي من شأنها أن تثبت مكانته المجتمعية، غير أن سياسة فرنسا التعليمية كما جاء سابقا، كانت ترمي إلى الاستحواذ على الضمير الجزائري عن طريق غسل أدمغة أعيانه وشخصياته الكبيرة، فأسست لهم معاهد لتقوم بإعدادهم وقد أفلحت في خلق نخبة عزلتها الإدارة الاستعمارية عن محيطها العربي وربطتها بالفكر والثقافة الفرنسيين⁽⁴⁾، وعليه كان من الطبيعي أن يقف جماعة النخبة هذا الموقف من التعليم الفرنسي، غير أنه لابد من الإشارة أن توجههم هذا لم يكن كله متطرفا في طرحه ومن جهة أخرى كان لهذه النخب بعض مكامن الصواب في الأمور المتعلقة بالزامية تعليم الأهالي على حد سواء مع الأوروبيين من باب تكافؤ الفرص.

1- بشير سحولي، المرجع السابق، ص 133.

2- نفسه، ص: 134.

3- عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص 239.

4- محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص: 296.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وإلى جانب قضية التعليم نجد قضية التجنيس والإدماج التي كانت من بين القضايا الهامة التي ميزت هذه الفترة، وكان للنخبة الليبرالية مواقف كثيرة حيالها، اختلفت باختلاف وجهات نظر الأعضاء الذين مثلوا هذه الكتلة، ولعل أبرزهم في هذا الشأن ابن حبليس الذي كان يرى أن جماعة النخبة هي الأولى من غيرها بالتجنس، كونها تتشكل من خيرة الشباب المتخرج من الجامعات الفرنسية، وهم فوق العامة ومكانهم بين المتحضرين، مطالباً وبالحاح من النخبة أن تكون سباقة للتجنس وأن تبتعد عن تأثير أصحاب العمائم القديمة -أي المحافظين- الذين يعيشون تحت تأثير الخرافات⁽¹⁾، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عبر احتكاره هذه القضية على جماعة النخبة دون سواها، وقال قائلًا أنه من الضروري أن يكون مطلب التجنيس مطلباً أساسياً للنخبة وحدها دون فئة الفلاحين والأمينين والفقراء⁽²⁾ ويبدو أن وراء هذا الطرح أغراض شخصية بحثة، هدفها احتكار قضية التجنيس التي يمكن القول أنها كانت امتيازاً في تلك الفترة، ومن الواجب تشریف فئة معينة به.

ولتبريره هذا الموقف، أطلق ابن حبليس على قضية الإدماج مصطلح التقارب وانطلق في دعمه لمشروعه هذا من منطق غريب مفاده ضرورة التعاون والتبادل، حيث أكد على "أن هذا التعاون أفضل وسيلة لتحقيق التقارب المرغوب، وهل بإمكان أحدهم أن يجرؤ على نكران هذا الإنجاز العظيم " وحل مصير الجزائر في ظل هذا التوافق فقال: إن الاستعمار حقق الثراء للبعض، ووفر الرخاء للبعض الآخر، لكنه نجح في إعطاء الأغلبية حياة أفضل وعناية صحية أحسن، وقلب أوضاع الأهالي رأساً على عقب، وأخرجهم من خمولهم الموروثة، وحبب لهم العمل والنشاط"⁽³⁾، غير أن ابن حبليس تلقى ردود قوية جراء هذا الطرح، حيث قال عنه محمد الشريف ساحلي وغيره من المتجنسين: "رجال بدون إيمان قدموا خدمتهم إلى المحتل، عملاء مأمورون متاجرون يهدفون من وراء ذلك خدمة مصالحهم الطبقية، هذه الطبقة البرجوازية الجديدة تطالب بالمساواة في الحقوق والاندماج يريدون أن يكونوا فرنسيين للوصول إلى مكان بجانب معلمهم..."⁽⁴⁾.

1- عزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، قسم التاريخ، 2004-2005، 78. ينظر أيضاً:

-Chérif Benhabiles, l'Algérie Française vu par un indigène, édition imprimerie orientale, Fontana frères Alger, 1914, p : 112-107

2- عزة عز الدين، نفس المرجع، ص: 78.

3- نفيسة دويذة، المرجع السابق، ص74.

4- محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص298.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

و لم يكن بن حبلّيس وحده من اهتم بمسألة التجنيس والإدماج، بل جل أعضاء الكتلة كانت لهم آراء وأطروحات في ذلك ومن بينهم رابح زناتي الذي كان يرى في الاندماج الملاذ الوحيد لبناء الوحدة الإسلامية - الفرنسية المأمولة، وهو في نفس الوقت مبررا للوجود الفرنسي بالجزائر في حد ذاته، وبالتالي يتوجب على الطرفين السعي باجتهاد لتحقيق ذلك، وقد كتب في صوت الأهالي "إن الجزائر يجب أن تتحول إلى فرنسية، ليس فقط بالمساهمة الفعالة للأهالي في الحياة الاقتصادية، وإنما أيضا بتغيير الذهنيات حتى تزول وتذوب الفوارق، وعندها بإمكاننا القول أنه في الجزائر يعيش فرنسيون لهم شعور وتطلع واحد"، وربما يقصد ضرورة تخلي المسلمين عن قانونهم الشخص⁽¹⁾.

كما ذهب إلى هذا الطرح إسماعيل حامد وهو أحد المتجنسين الذي طالب بالتجنيس والإدماج التام وعبر عن ذلك بقوله: "إن الجزائر ستصبح مقرا تذوب فيه الجنسيات المخالفة للمسيحية، تلك الجنسيات التي عاشت في الجزائر في أطوار تاريخية متعاقبة....وعندما يتحقق ذلك سيخلق فوق الأرض الجزائرية شعبا واحدا وهذا الشعب يدعى الشعب الفرنسي"⁽²⁾، وتحدث حامد عن الطبقة الجديدة التي ستقود المجتمع إلى السعادة، إنها الفئة الهجينة التي ستتولد من الزواج المختلط، واستبعد أن يكون الاندماج الكلي ناجحا والأقرب عنده هو الاندماج المحدود عن طريق الزواج المختلط، فعن طريق هذه الطبقة ستتم سياسة التشارك والتعليم التي تبدو الشكل الأكثر ملائمة لكل تطور كولونيالي، إن الإدماج الكامل للأعراق غير ممكن، ولن يتم الاندماج إلا جزئيا عن طريق فئة محكوم عليها أن تقود وأن تكون هي المثل لغيرها⁽³⁾، وإلى جانب حامد نجد المعلم سعيد الفاسي الذي رأى هو الآخر أن الإدماج والتجنيس هما السبيل الوحيد لخلاص الأمة من الضعف الذي ألم بها، ودعا لانصهار الأهلي المسلم بدينه وقوانينه في الحضارة الفرنسية، وكذا تطبيق التشريع الفرنسي المعمول به في فرنسا لخلق أمة جديدة ذات تكوين فرنسي⁽⁴⁾، ويبدو أن هذه الأطروحات بقدر ما تعبر عن حقوق تندرج ضمن المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، إلا أنها تعكس من جهة أخرى، مدى تأثير الليبراليين بالثقافة والأفكار الفرنسية والارتقاء الكبير في الحضن الفرنسي ولو على حساب أحوالهم الشخصية.

1- نقية تويذة، المسألة الثقافية في الجزائر...، ص: 192، 193.

2- الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ط: 02، ج: 05، ص: 172.

3- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830، ج: 07، ص: 188.

5- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر 2011، ج: 01، ص: 272، 273.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومن الليبراليين الذين ساروا في فلك التجنيس والإدماج، نجد محمد صوالح الذي أشرنا له سابقا خلال جزئية تشجيع اللهجات العامية، وكذلك أحمد بن بريهمات الذي كانت له اهتمامات بالتعليم الفرنسي، وكان معجبا بالحضارة والمدنية الفرنسية لدرجة أنه ذكر في إحدى خطبه أن هدف فرنسا من فتحها (احتلالها) للجزائر لم يكن سوى لبث الحضارة ورفع حالة التمدن النازلة بالبلاد، وكذلك الحال بالنسبة للمعلم ابن حمودة الذي عدد الإنجازات التي قامت بها فرنسا في الجزائر واعتبر التجنس واحدا من هذه الإنجازات بقوله "إن الجزائر طلع عليها الفجر بتاريخ 1865 الذي فتح للجزائريين أبواب التقدم والتجنس لكن الجزائريين لم يعترفوا بجميل فرنسا"⁽¹⁾، ويبدو أن جماعة النخبة الليبرالية عبر دعوتهم للتجنس والإدماج، قد ابتدعوا وانتزعوا جذورهم من المجتمع الجزائري، وصاروا ينفون انتمائهم إلى مجتمعهم الأصلي، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بعد أن رأى بعضهم أن الدين عاملا في عرقلة فرنسا الجزائر، ومنهم من روج لفكرة انفصال الجزائر عن العالم العربي والإسلامي كإسماعيل حامد⁽²⁾، ومع أن محاولاتهم هذه كانت لتحقيق الإدماج والمساواة من خلال دعوة المجتمع إلى التجنيس وإبعاده عن حالة الحرمان التي آل إليها، إلا أنهم كانوا يصطدمون بعدم تفهم الوسط الأوروبي وحتى الجزائري⁽³⁾.

والشاهد أن كتلة النخبة، قد قبلت من حيث المبدأ التجنس بالجنسية الفرنسية والدخول تحت القانون الفرنسي، وكانوا ينظرون إلى الدين الذي وقف حجر عثرة في طريق التجنيس على أنه قضية ضمير شخصي وليس قانونا ينظم حياة المسلم، ولكن رأي المجتمع الجزائري بخصوص قضية التجنيس قد منع جماعة النخبة من الدخول في المجتمع الفرنسي بدون شرط، وفي نفس الوقت كان المتجنسون الجزائريون الذين كانوا عادة من جماعة النخبة محل تفرقة من طرف الفرنسيين بالمقارنة إلى المتجنسين الآخرين بالإضافة إلى ذلك فإن المفتين الجزائريين قد اعتبروا باسم الدين، بأن التجنس يساوي التخلي عن الدين الإسلامي فالجزائريون الذين قبلوا التجنس كانوا يسمون بالمرتدين وكانوا يعاملون دون احترام⁽⁴⁾ وهكذا يمكن القول أن قضية التجنيس بالنسبة لجماعة النخبة كانت قضية جد أساسية لا نقاش فيها ولو بالتخلي عن الأحوال الشخصية، وهو الأمر الذي أبان بكل وضوح عن موقفهم من القضايا الوطنية الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بالعروبة والإسلام.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص: 247، 250.

2- عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص: 231.

3- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص: 273.

4- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 167.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ب- إصلاحات 04 فيفري 1919 والأحوال الشخصية للجزائريين:

عندما وضعت الحرب العالمية أوزارها، عاد الجزائريون إلى بلدهم، ووجدوا الوضع على ما هو عليه، خاصة ذلك الازدراء وقلة الاحترام من قبل المستوطنين وعدم تقديرهم للجنس العربي، وكانت هذه النظرة والمعاملة للذين دافعوا عن شرف فرنسا وكرامتها بمثابة صدمة قوية للجزائريين خاصة وأن اختلاطهم بالقوميات الأخرى في فرنسا قد أقنعهم بأن العنصر الأوروبي المقيم في الجزائر ما هو إلا جنس شرير وغريب الطباع، وكان لهذه الصدمة النفسية أن زادت الهوة اتساعا بين أبناء المجموعة الأوروبية في الجزائر، وبين أبناء الجزائريين الأصليين، الذين شعروا أكثر من وقت مضى بضرورة تصعيد الصراع السياسي وتحرير بلدهم كما تحررت فرنسا من الاحتلال الألماني⁽¹⁾.

هذا التصعيد الذي تبلور وتطور بشكل واضح عقب الحرب العالمية، وأدى إلى زيادة الوعي القومي والتحرري، فأضحت سلطات الاحتلال مجبرة على مراجعة سياستها وتقديم مجموعة من الإصلاحات لتهدئة الأوضاع، وكان ذلك أن صادف فترة حكم جوناك الذي جاء بسياسة أهلية واضحة، كان يهدف من ورائها إلى جلب طبقة المثقفين إلى فرنسا من جهة وجعلهم أداة إيجابية لبث رسالة فرنسا الحضارية، التي لم تنل الجزائر إلا جوانبها السلبية كما قام بنشر أعمال جزائرية إسلامية وقررها على المدارس التابعة لفرنسا، وأمر من جانب آخر حكام الأقاليم ونوابهم على حمل الجزائريين على حضور دروس المساجد التي نظمها وأعطاهم شيء من الحيوية بحركة تعيينات في الوظائف الدينية، كما قام إلى جانب ذلك بتشجيع إحياء فن العمارة الإسلامي وبعث التراث المكتوب، والتقرب من طبقة المثقفين التقليديين وتشجيعهم على القيام بمهمتهم التقليدية كإقامة الدروس في المساجد ونحوها، كما عمل على تجديد برامج التعليم في المدارس العربية الفرنسية⁽²⁾، وإذا كان جوناك قد استغل سياسته هذه من خلال استقطاب الجزائريين عبر حركة الثقافية وغيرها من مظاهر النهضة إلا أن ذلك لا يعني أنه منحهم الحرية في النشاط الثقافي والسياسي وغير ذلك من الأمور التي تعكس نهضة جادة وفعالة، وهكذا وحسب إجماع العديد من المؤرخين فإن إصلاحاته هذه كانت بمثابة ذر الرماد في أعين الأهالي لا غير، سيما بعد سن مجموعة من الإجراءات التعسفية التي ضيقّت أكثر على الجزائريين.

1- عمار بحوش، المرجع السابق، ص: 215، 216.

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 210، 211.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومع ارتفاع أصوات الجزائريين خاصة النخب المثقفة منها⁽¹⁾، التي زاد ضغطها أكثر من قبل، وبعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام جونار وبين رئيس حكومته جورج كليمانصو بادرت الحكومة الفرنسية في فبراير سنة 1919 باتخاذ جملة من القرارات السياسية لترضية الجزائريين الذين نادوا بإصلاحات من جهة، ولتعتبر لهم من جهة أخرى عن اعترافها بالدور الهام الذي لعبه الشباب الجزائري في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني⁽²⁾ والواقع أن هذا القرار لم يأت بشكل مباشر، حيث كانت هناك العديد من الأطروحات والمشاريع التي قدمها بعض الفاعلين الاستعماريين، ولعل أهمها ذلك المشروع الذي قدمه السيد موتي Motet سنة 1918، إلى غرفة النواب باسم الشؤون الخارجية، والذي اقترح فيه منح الجزائريين المسلمين الجنسية الفرنسية مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية، غير أن ذلك لم يجد أي تجاوب من قبل السلطات الفرنسية⁽³⁾.

وقبل التطرق لمضمون القانون، من الواجب التنويه إلى ما أشار له الأستاذ سعد الله في كون قانون فيفري 1919 قد مثل حجر الزاوية في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، فلأول مرة منذ صدور قانون الجنسية سنة 1865، جاء مشروع فيفري ليناقش ويحدد وضع الجزائريين بالنسبة للجنسية الفرنسية وحق الترشح والتصويت وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، لكن المرء لا يستطيع أن يتفهم بوضوح مفعول هذا القانون إلا إذا ربطه بسابقه، ذلك أن هذا الأخير ميز بين نوعين من الجزائريين، الرعايا وهم الذين حافظوا على أحوالهم شخصية كمسلمين وبقوا يعيشون بالقانون الإسلامي والمواطنون وهم الذين تخلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين، ونظرا لشرط التخلي على الحالة الشخصية رفض الجزائريون أن يصبحوا مواطنين، وهكذا استمر الأمر على حاله⁽⁴⁾، أما الأستاذ أحمد توفيق المدني فرأى أن هذا القانون لا يكاد يخرج عن سياسة ذر الرماد في العيون على الأقل، ذلك أن السلطات الفرنسية لم تعمل إلا على إلغاء قوانين الأنديجينا السابقة وتسوي فيها بين سائر السكان من حيث الضرائب، أما من ناحية الحقوق السياسية فقد اكتفى القانون بزيادة عدد المنتخبين بعدما كانوا في دائرة خاصة ضيقة⁽⁵⁾.

1 - عندما انتهت الحرب عام 1918، ذهب وفد من النخبة إلى فرنسا وعلى رأسه الأمير خالد، وقدموا مطالبهم إلى الرئيس الفرنسي ويلسون، صاحب المبادئ 14 في مؤتمر الصلح، وعلى إثرها جاءت إصلاحات فيفري ينظر: يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، 2009، ج: 02، ص: 303.

2 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 216.

3-Djamel Karchini, colonisation et politique d'assimilation en Algérie (1830-1962), Alger, Edition casaba, 2004, p:52.

4 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 272.

5 - أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص: 133.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولكي ندرك مدى الأثر الذي أحدثه هذا القانون في وضع المسلمين الجزائريين ينبغي أن نعلم عدة أمور من ضمنها، أن المسلم كان يعتبر أحد الرعايا الفرنسيين، وهي مرتبة أقل من المواطن الفرنسي، ومن ناحية أخرى كان لا بد وأن يتخلى الجزائري عن وضعه الشخصي كمسلم ليحصل على حق المواطنة والجنسية الفرنسية وبعض الامتيازات الأخرى⁽¹⁾، وحتى يحقق هذه الأخيرة، وضع القانون شروطا أخرى من الصعب على الجزائري الحصول معها على الجنسية الفرنسية، وهي عقبات لا يمكن اجتيازها تقريبا، حيث كان عليه أن يوفر على الأقل شرطا من الشروط الآتية:

- الخدمة في الجيش والبحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك.
 - معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.
 - الحصول على ملكية في إحدى المدن أو القرى.
 - الانتخاب لشغل منصب عام.
 - الحصول على وسام فرنسي.
 - أو كان عمره 21 سنة ومولودا لأب جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية⁽²⁾.
- وأمام هذه الشروط التعجيزية في الحصول على حق المواطنة، كان من الطبيعي أن تكون المواد التي تضمنها قانون فيفيري بعيدة كل البعد عما كان ينتظره الجزائريون من إصلاحات، بل الأكثر من ذلك زاد شروطا أخرى وألصقها بالمواد التي تضمنها القانون سيما تلك المتعلقة بالانتخابات والتمثيل البرلماني، حيث لا يسمح لأي جزائري أن يحصل على حق التصويت في الانتخابات إلا إذا توفرت فيه الشروط الآتية:
- أن يقل سن المصوت عن 25 سنة.
 - أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة.
 - ألا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا.
 - أن يبقى مقيما في مكان واحد لمدة سنتين متتاليتين.
 - أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي⁽³⁾.
- وهكذا يتبين أن إصلاحات فيفيري ما هي إلا ذر للرماد في العيون، وأبانت السلطات الفرنسية عن نيتها بكل وضوح في عدم تحقيق مطالب الجزائريين رغم ما تضمنه القانون من مواد تبدو ظاهريا في مصلحة الأهالي وتنفيذا لمطالبهم.

1 - ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مصر: دار المعرفة، 2011، ص: 67.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 273.

3 - عمار بحوش، المرجع السابق، ص: 216.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وعليه فقد صدم الجزائريون مرة أخرى بإعراض حتى أصحاب المبادئ والكلمة، إن صح أن ويلسون كانت له مبادئ وكان له شرف الكلمة، حيث عم السخط والتذمر لدى الجزائريين على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم، وما رأته فرنسا تهذبة للمشاعر كان أسلوبا فاشلا منذ البداية، ولعل أهم المواد التي تضمنها القانون، كانت على النحو التالي:

- إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب.
- إلغاء قانون الغاب الذي كان يمنع على الجزائريين حق الرعي في الغابات.
- السماح للمثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية وهم عدد قليل جدا.
- إلغاء الضريبة الخاصة بالجزائريين وتعويضها بالضريبة المساوية للأوروبيين.
- توسيع الانتخابات للجزائريين في مختلف المجالس.
- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية والجماعية⁽¹⁾.

ولعل المتمعن في هذا القانون إلى جانب سلبيته وعدم تلبيته لمطالب الجزائريين يجد أنه بعيد كل البعد عن الديمقراطية والمساواة، حيث أبقى على نظام القسمين الانتخابيين المنفصلين: جزائري أهلي وفرنسي، فالأعضاء الجزائريون رغم أنهم يمثلون الأغلبية كانوا يمثلون بربع جملة الأعضاء، ومن جهة أخرى فإن هذا التصويت كان خاصا بالعملات الثلاث المدنية في الشمال أما منطقة الجنوب التي كانت ما تزال تحت الحكم العسكري فإن هذا القانون لم يشملها، ثم إنه قد فرق بين الرعايا الفرنسيين الجزائريين وبين المواطنين الفرنسيين بنفس الطريقة التي فرق بينهم بها قانون الجنسية لسنة 1865⁽²⁾، كما تجاهل الحركة الوطنية وأكد وضع الجزائر باعتبارها مستعمرة فذة، كما أنه فشل في وضع حد لقانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية وأخيرا أهمل قضية التمثيل الجزائري في المجلس الوطني الفرنسي أو في مجلس خاص ينشأ في باريس حيث يستطيع الجزائريون أن يعبروا عن مطالبهم وآمالهم وهو المطلب الذي طالما نادى به الجزائريون قبل الحرب واقترحه كل من كليمانصو وليغ وجونار وغيرهم أثناء الحرب⁽³⁾، وهكذا رأينا مدى التطور الضئيل الذي طرأ على أحوال المسلمين السياسية بواسطة قانون 1919 الذي كان المشرع يهدف منه أساسا إلى إيجاد نظام ثابت للحصول على حق المواطنة الفرنسية، وكان من الممكن أن يحقق أهدافه، لولا الشروط المصاحبة له والتي أفقدته قيمته⁽⁴⁾.

1- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 303، 304.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 275.

3- نفسه، ص: 275.

4- ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص: 70.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والشاهد أن إصلاحات فبراير، التي طُلبت لها الحكومة الفرنسية، وقام لها الكولون وقعدوا، كانت في نظر الأهالي ضربة قاسية للأمال التي علقوها على تضحياتهم الجسيمة في الحرب، كما كانت خيبة أمل كبرى لقادة الشعب الذين طالما أشبعوا بالوعد الزاخرة، ففي الوقت الذي كان يطالب فيه الشعب بحق تقرير المصير أو على الأقل مساواة الجزائريين والفرنسيين في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثلما استلزموا في الواجبات دون شروط، جاء هذا القانون وكأنه يحمل الحلوى التي تقدم كتلهية للأولاد الصغار⁽¹⁾، وكان بذلك محل نقد من قبل الجزائريين على مختلف المستويات والفئات.

بل إن هذا القانون تم نقده منذ أن كان مشروعا سنة 1918، حيث رفضه الجزائريون على أساس أنه غير كاف، ولجأوا إلى المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسون آنذاك، وقال عنه فرحات عباس بأنه كان إصلاحا متواضعا ومهلهلا، ووجه إليه اللوم لإبقائه الجزائريين في حالة رعايا واستمرار القوانين المنفصلة بالنسبة للمجموعتين الجزائرية والفرنسية، وبناء على رأي عباس فإن هذا القانون لم يقدم أي حل لقضية الجنسية، أما أعضاء النخبة فقد شعروا بخيبة أمل كبيرة، حيث كانوا يأملون أنهم بخدمتهم في الجيش الفرنسي والتعبير عن ولائهم لفرنسا فإن هذه الأخيرة ستعوضهم بكرم، وتمنحهم كامل الحقوق السياسية والإدارية والمدنية كمواطنين فرنسيين، غير أن هذا الأمل كان بدون جدوى فبعد التضحيات الكبيرة من أعضاء النخبة أثناء الحرب تجاهلت فرنسا مطلبهم في التجنس بشكل جماعي⁽²⁾، وبالرغم من تلك الخيبة حاول أعضاء النخبة اغتنام هذا القانون للدخول في العائلة الفرنسية وتحقيق الاندماج، حيث بدؤوا يتناولون القضايا التي طرحها القانون بالنقاش خاصة قضية التجنس مما أدى إلى بروز جدل سياسي ثم انقسام بين أعضائها، تيار ليبرالي بزعامة ابن التهامي وآخر إصلاحي بزعامة الأمير خالد⁽³⁾، أما كتلة المحافظين فقد رأت في القانون أنه مجرد محاولة فرنسية لإذابة الجزائريين، وعارضوا بشدة ما تضمنه القانون مثل المجاوي وابن موهوب، في حين وافق البعض على فكرة الإصلاح لكن ألزموها بعدم الخروج عن إطار المقومات الإسلامية وعدم المساس بالأحوال الشخصية خاصة فيما يتعلق بقضية التجنس⁽⁴⁾.

1- عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى 1920-1936، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ج: 01، ص: 72، 73.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 276، 277.

3- سحولي البشير، المرجع نفسه، ص: 94.

4- أحمد صاري، المرجع نفسه، ص: 26.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والجدير بالذكر أن هناك من اعتبر هذا القانون إصلاحا هاما، كما أن هناك من اعتبره عملا ضئيلا فالكاتب بيرنار الذي كان أحد المؤيدين البارزين للحكم الفرنسي، كتب قائلا "إن أهم الإجراءات التي كان مقدرا لها أن تربط الأهالي شيئا فشيئا بعملنا الحضاري في الجزائر وأن تساعد على تربيتهم السياسية هو قانون 1919"، أما المؤرخ البريطاني توينبي فقد قال عنه بأنه تشريع محافظ، وعزا إصداره إلى مبادرة الفرنسيين لشعورهم بالاعتراف بالجميل للجزائريين⁽¹⁾، ومن جهة أخرى انتقد البعض هذا القانون، بعضهم بشدة، وبعضهم باعتدال مثل أندري نوئي وهو فرنسي يساري الذي قال أن قانون 1919 قد منع الجزائريين من الاستفادة من الحقوق السياسية لعدة أسباب، أهمها أن قانون الأهالي لم يلغ، وبالتالي تستطيع الإدارة الفرنسية أن تستعمله ضد الجزائريين في أي وقت، كما انتقده روبي غوتبي الذي كان يساريا، لاشرائطه على الجزائريين التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية في الحصول على الجنسية الفرنسية، كما أنه لم يوجد أي طريقة عملية لدمج الجزائر في فرنسا، وأعلن هذا الكاتب أن بعض الإصلاحات كانت قد ألغيت حالا، وأن الانتخابات التي جرت في الجزائر طبقا للإجراءات الجديدة لم تسمح للجزائريين بممارسة ديمقراطية حقيقية⁽²⁾.

هذا وقد حاول بعض الكتاب الأوروبيين إبراز الهدف الأساسي حول رفض المسلمين لهذا القانون، ورفضهم التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين، وهذا الهدف هو الرغبة في الاحتفاظ أكثر من زوجة كما يبيح ذلك الدين الإسلامي، وذلك لأن من يصبح فرنسيا لا بد أن تكون له زوجة واحدة فقط حسب ما جاء في القانون، وحاول هؤلاء الكتاب إبراز مساوئ نظام تعدد الزوجات، وراحوا يؤكدون أنه يجعل ميراث الأبناء ضعيفا، بالإضافة إلى الأعباء المالية الأخرى، عكس نظام الزوجة الواحدة، ولذلك طالبوا بالتخلي عن النظام الأول وأكدوا القول بأن هذا النظام هو العقبة القوية في طريق الحصول على الجنسية وحقوق المواطنة الفرنسية⁽³⁾، ولكن هؤلاء الكتاب تناسوا مسألة مهمة وهي تمسك المسلم الجزائري بدينه لدرجة يصعب معها التخلي عن وضعه الشخصي أو حتى التلميح له بهذه الناحية، باستثناء الفئات القليلة التي قبلت هذا الوضع، ولما أيقنت السلطات الفرنسية من شدة تمسك الجزائريين بدينهم، رضخت وأعلنت عبر قانون 1944 أن من يرغب في الحصول يمكنه الاحتفاظ بأحواله الشخصية، غير أن ذلك كان بعد فوات الأوان.

1 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 276.

2 - نفسه، ص: 277.

3 - نهاد دسوقي، المرجع السابق، ص: 72.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي تعليقه على سياسة جوناو وإصلاحاته، يذكر أجرون، أن هذا الأخير كان رجلا فصيحاً في التعبير عن سياسة تقارب الأعراق وتضافر المصالح ووحدة التوجه، غير أنه لم يكن الرجل الذي جسد تلك السياسة، حيث اقتصر جهده في هذا المجال على مجرد محاولة كادت أن تمتد إلى بعض الحقائق الميدانية، وحتى في المجالات التي كان عزمه على تجسيدها أكيدا، حيث أن النتائج كانت رمزية أكثر من كونها واقعية إذا ما عرضناها على محك المتطلبات الضرورية، فجوناو رغم أنه كان صاحب الذكاء المتبصر والقلب السخي إلا أنه كان يفتقر إلى الطبع الحازم والعزيمة الصلبة، ولئن أمكن فعلا أن نتصور ضرورة البدء بسياسة مراحل غير أن بعض المشاريع وبعض المحاولات النواقة لا يمكن أن تعتبر تجسيدا لهذه المرحلية لدى حاكم لا يصمد كثيرا أمام الصعوبات⁽¹⁾، وهكذا كانت إصلاحاته دون لون ولا معنى، وربما الشيء الوحيد الذي ترتب عنها بالنسبة للجزائريين هي تلك التطورات والتغيرات التي طرأت على الواقع السياسي بالجزائر، وهنا نقصد ذلك الانقسام الذي حدث عند النخب المثقفة، حيث ذهب جناح للمطالبة بالإدماج الكامل في فرنسا مع الموافقة على التخلي عن المقومات الإسلامية وقد مثله ابن التهامي، في حين تمسك جناح بالمطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية بين جزائريين وفرنسيين دون التخلي عن الشخصية الإسلامية، وسمي هذا الجناح بدعاة المساواة بقيادة الأمير خالد.

وكاستنتاج لما سبق يمكن القول أن الجزائر مع مطلع القرن العشرين، ونتيجة المؤثرات الخارجية - الجامعة الإسلامية - والتجاذبات الداخلية مع سلطات الاحتلال شهدت العديد من التطورات على الصعيد النهضوي، وبدأ الجزائريون في المطالبة بحقوقهم السياسية والدفاع عن مقوماتهم الهوياتية، وكانت الأحوال الشخصية الحلقة الرئيسية في ذلك، فالبعض عمل جاهدا للحفاظ عليها أمام مختلف القوانين والتشريعات وحتى العداء الواضح لها من قبل الإدارة الفرنسية، في حين أن البعض تعامل مع ذلك بشيء من التحفظ وحاول إيجاد تبريرات ومسوغات لواقع الأحوال الشخصية، ومحاولة تحيينها وفق السياسة الفرنسية حتى يستفيد من امتياز التجنس والإدماج، غير أن كل ذلك، كان كالجعة بلا طحين فالسلطات الفرنسية كانت مصرة في توجيهها المعادي للعروبة والإسلام، وعملت جاهدة على سياسة الإقصاء لمقومات الشعب الجزائري بمختلف القوانين والتشريعات، وما قدمته من تنازلات لم يكن سوى ذرا للرماد في العيون، في محاولة فاشلة للإبانة عن وجهها الديمقراطي وسياسة الانفتاح مع الأهالي المزعومة.

1 - روبر أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج: 02، ص: 690.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

2- الحركة الوطنية الجزائرية وقضايا العروبة والإسلام:

لا يستطيع أحد إنكار التضحيات التي قدمتها النخب الجزائرية على اختلافها وتباينها في النهوض بالوعي المجتمعي للجزائريين، والمطالبة بحقوقهم السياسية والهوياتية، وهذا ليس مع مطلع القرن العشرين فحسب بل منذ القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من الانهزام المعنوي الذي لحقها أمام تعنت سلطات الاحتلال خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، والذي أثر نوعاً ما على مسيرتها النهضة وكاد أن يبددها وهي في طريق النمو، إلا أنها قاومت واستمرت إلى أن ظهرت بشكل أكثر فاعلية ونظامية تحت مسمى الحركة الوطنية، أين تلاققت فيه مختلف التيارات والأحزاب رغم تباين توجهاتها، وراحت تشق معركة النضال الوطني والذود عن مقوماته الحضارية، وقد مثل ذلك العديد من الزعامات السياسية والدينية التي أمنت بالتغيير ورأت النضال الطريق الوحيد للانعتاق من جبروت الاحتلال الفرنسي.

أ- الأمير خالد وحزبه الإصلاحي:

كان للإصلاحات السياسية الهزيلة التي اقترحها الحاكم العام جوناو، قد خلف إحباطاً كبيراً لدى جميع المثقفين الجزائريين وخاصة جماعة النخبة، الذين كانوا يتطلعون إلى تمثيل سياسي في البرلمان الفرنسي والضغط على الأوروبيين في الجزائر من حكومة باريس وأمام فشل ذلك حدث نوع من الغليان السياسي والصراع الفكري وحتى الانقسام الأيديولوجي، إلا أن هذا الغليان لم يكن قد اتخذ بعد الشكل التنظيمي الذي يعلن عن مبادئ وأفكاره، ولم يبدأ هذا الصراع في التبلور إلا حينما التف الجزائريون حول شخصية الأمير خالد⁽¹⁾ بعد أن رأوا فيه خير خلف لخير سلف⁽²⁾، وقد كان هذا الأخير تزعم حركة النضال من أجل المساواة السياسية والتمثيل السياسي للمسلمين في البرلمان الفرنسي وضائق بذلك الكولون إلى درجة أنهم اعتبروه العدو رقم واحد بالنسبة إليهم، إذ منذ عودته إلى الجزائر راح يقوم بالمحاولات المستمرة في الدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين ومع أنه كان يتعاون مع جماعة النخبة بعض الشيء، إلا أنه ابتعد عنهم بعد أن أصبح يطالب بحقوق السياسية والهوياتية في حين بقيت هذه الأخيرة تطالب بالتجنيس والإدماج⁽³⁾.

1- هو خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر، ولد بدمشق سنة 1875، تلقى علومه الأولى بها على يد خيرة أساتذتها، وخصص جانباً كبيراً في تكوينه لدراسة الآداب العربية والإسلامية، رحل مع أبيه إلى الجزائر سنة 1892، ثم إلى فرنسا أين درس بثانوية لويس لوجران ثم بالمدرسة الحربية سان سير التي تخرج منها سنة 1893، أتم واجبه العسكري بالمغرب الأقصى، وهنا بدأ يشق حصى السياسة عبر المشاركة في العديد من المؤتمرات، إلى أن حدد طريق نضاله بالجزائر، توفي سنة 1936، ينظر: حكيم بن الشيخ، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1912-1936، منشورات وزارة المجاهدين، ص: 57-63.

2- نهاد دسوقي، المرجع السابق، ص: 74.

3- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 219.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد كانت القفزة النوعية التي أحدثها الأمير خالد في نشاطه السياسي بعد احتكاكه بال جماهير هو دخول مجال الترشح في انتخابات المجالس المختلفة، خاصة بعد حصوله على التقاعد في نوفمبر 1919، وتزامن ذلك مع إعلان انتخابات البلدية في مدينة الجزائر، حيث قدم ترشحه بعد اختلافه مع دعاة التجنيس، الأمر الذي أدى إلى انقسامها إلى قسمين متنافسين في الانتخابات، قائمة دعاة الإدماج بقيادة الدكتور بن التهامي، وقائمة دعاة المساواة في إطار الأحوال الشخصية بقيادة الأمير خالد، وحققت قائمة هذا الأخير فوزا ساحقا، واستمرت انتصاراته في انتخابات المجالس العامة والمالية، وأصبح الزعيم بلا منازع⁽¹⁾، وفي تعليقه على هذه الانتخابات يذكر الأستاذ سعد الله أنها كانت نقطة انطلاق جديدة في تاريخ الحركة الوطنية حيث أدت من ناحية، إلى تقسيم النخبة نحو إدماجين وآخرين معادين للإدماج، وأدت من ناحية أخرى، إلى ظهور زعيم جديد وهو الأمير خالد الذي ساعدته سمعته وماضيه أسرته على الانتصار في هذه الانتخابات، كما أدت إلى الكشف على حقيقة الرأي العام الجزائري الذي كان ضد الإدماج، فبينما حصلت قائمة الأمير خالد على 940 صوتا حصلت قائمة ابن التهامي على 340 صوتا فقط⁽²⁾.

وهنا من الواجب الإشارة إلى أن مسألة الشخصية الإسلامية كانت الشغل الشاغل للأمير خالد، حيث تقدم بصفه حامى الدين والمدافع عن الأخلاق الإسلامية، وكانت الكلمة التي يتحدى بها المتجنسين نفس الكلمة التي كان يتحدى بها جده الأمير الجنرال بيجو وأضرابه، وهو قوله تعالى "والسلام على ما اتبع الهدى" ولم يكن يتردد في التذكير بكفاح الأمير عبد القادر، حيث كان يقول "لا تنسوا أن أباكم قد هبوا للنضال لأول إشارة من جدي الكريم"⁽³⁾، كما رأى الأمير خالد أن الحقوق لا تعطى ولكنها تؤخذ بالكفاح والمثابرة، وأمام ذلك أسس حركته السياسية، التي روى بعض المؤرخين أن اسمها "كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين" وأسماها الأستاذ سعد الله "الحزب الإصلاحى"، في حين أطلق عليها البعض الآخر تسمية "الحزب الوطنى الإسلامى الاشتراكي"، وقد تكون هذه الأسماء قد أطلقت كلها على الحركة في فترات متعددة ولو بصفة غير رسمية⁽⁴⁾، ولعل ما يهم في كل هذا أنها الحركة الأولى من نوعها التي شقت طريق النضال والمرافعة عن الأحوال الشخصية للجزائريين بشكل رسمي.

1 - فطيمة حباش، البعد الوطنى فى نضال الأمير خالد، مجلة عصور الجديدة، 2016، ع: 23، ص: 205.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 290.

3 - محمد قناش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، 2004، ص: 121.

4 - عبد الرحمن بن عقون، المرجع السابق، ص: 121.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد روى البعض الآخر أن اسمها " الأخوة الجزائرية " وكان برنامجها إصلاحيا لكنه واسع النطاق، والجدير بالذكر أنه كان لهذه الحركة سابقة في "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" التي أنشئت قبل الحرب العالمية، ولما أعطت فرنسا بعض الحقوق للجزائريين عقب الإصلاحات وما اشترطته من التنازل عن قوانين الشريعة الإسلامية رفض الأمير خالد ذلك وقرر إنشاء " الأخوة الجزائرية " يوم 23 جانفي 1922⁽¹⁾، وقد كرست هذه الجمعية جهودها من أجل المطالبة بالإصلاح المادي والأدبي والثقافي للسكان المسلمين وقد عبر الأمير خالد عن هذه الأهداف بقوله "نحن نعمل بدون كلل لمقاومة الظلم وعدم المساواة والاستبداد والعنف" ولم تقف هذه الجمعية مكتوفة الأيدي أمام الشعب الذي أثاره المستوطنون اعتراضا على مطالب المسلمين والوقوف في طريق مصالحهم، بل عملت جاهدة على القضاء على الأساليب التعسفية التي أوجدها قانون الأهالي⁽²⁾.

ومن جهة أخرى رافعت الجمعية للإسلام والاهتمام بشؤون الدين، وقد عبر عن ذلك الأمير خالد في أكثر من موضع عبر جريدة الإقدام، ومن ضمنها المقال المعنون بـ بماذا سادوا؟ جاء فيه " سادت العرب بالإسلام الذي كان الوسيلة العظمى لجمع كلمتهم وتعاضدهم وتعاونهم على البر والتقوى، فمع قلة عددهم جالوا في الأفاق ونشروا العلوم والمعارف والتمدن الديني والدنيوي... وأسفاه نحن اليوم بخلاف ما كان عليه آباءنا الكرام"⁽³⁾، وفي ذات المقال عمل على استقطاب الشباب الجزائري ونصحهم بالعلم والعمل والتمسك بدينهم حيث قال " أيتها الشبيبة شمروا على ساعد الكد وتزاحموا على أبواب المكاتب والمدارس والكليات لتجنوا ثمرات العلوم ما يرفع به قدركم... واعلموا أنكم خلقتُم للعلم والعمل لا للجهل والكسل، ولا تسارعوا لأبواب الحانات ومحلات اللهو، لأن ذلك يؤدي لما لا يرضي الله⁽⁴⁾."

كما كتب مقالا تحت عنوان " ديننا وسياستنا لا تفترقان"، تطرق فيه إلى الإسلام ودوره في سيادة المسلمين، وبلوغ دولتهم درجة قصوى من القوة والقدرة والاعتبار والانتشار في العالم، وأشار إلى أنهم سيطروا على القسم الجنوبي من أوروبا، ولما ضعف الدين فيهم وانهماكهم باللذات أخرجوا منها وهم في أسوء الحالات، كما تحدث عن القرآن والشريعة الإسلامية ودورهما في بعث نظم السياسة والمدنية، وطالب بالرجوع إلى الدين الذي فيه الخروج من الحال الذي وصل إليه المسلمون⁽⁵⁾.

1 - عبد الرحمن بن عقون، المرجع السابق، ص: 122.

2 - نهاد الدسوقي، المرجع السابق، ص: 78.

3 - الإقدام، عدد 02، يوليو 1920.

4 - نفس العدد.

5 - دويذة نفيسة، قضايا الجزائر من خلال جريدة الإقدام، مجلة الحقيقة (1919-1923)، جامعة أدرار، 2016،

ع: 40، ص: 179، 180.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

كما كتب الأمير خالد يدافع عن العربية والتعليم الأهلي، مع بعض التحفظ في الخطاب الذي كانت تستوجبه المرحلة، ومن ذلك قوله " نعم أن دولتنا الفرنسية أسست عدة مدارس ابتدائية وثانوية وعليا، لنشر المعارف الفرنسية في القطر الجزائري، ولكن لم تعط في بعضها للغة العربية إلا حظا وجيزا ولا يوجد في الوطن سوى ثلاثة مدارس لتعليم الفرنسية والعربية الفصحى التي وضعت لاستخراج أعضاء المحاكم الشرعية الإسلامية فقط (1)، كما كتب في مقال آخر له بعنوان "الأمة والدين واللغة"، يدعو فيه إلى الاهتمام باللغة العربية ونشرها بين مختلف عناصر المجتمع سواء ذكورا أو إناثا، ومما جاء فيه "فمن واجب الأمة أن تتمسك بدينها، وكيفية طريقة التمسك هو الاجتهاد على نشر لغة الدين بين طبقات الأمة ذكورا وإناثا، على حسب الإمكان"، ولم يقف الأمر عند الأمير خالد بل سار على هذا النهج العديد من كتاب ومحربي جريدة الإقدام، ولعل من أهم المقالات التي كتبت في هذا الشأن ذلك المقال الذي جاء تحت عنوان "علاقة الإسلام باللغة العربية" التي تضمن استدرجا واضحا للاهتمام باللغة العربية لموقعها من القرآن الكريم (2).

والواقع أن اهتمام الأمير خالد بقضايا الهوية كان واضحا في مختلف نشاطاته ولا أدل على ذلك تلك الرسالة التي وجهها إلى رئيس الوزارة الفرنسية سنة 1924، والتي تضمنت جملة من المطالب كان من بينها مطلب الحفاظ على الأحوال الشخصية مع فصل الإسلام عن الدولة الفرنسية، وكذلك إجبارية التعليم وحرية على الجزائريين (3)، وكثيرا ما عبر الأمير خالد عن موقفه من قضية الدين من خلال رفضه التنازل عن الإطار الإسلامي في مطالبه أمام الحكومة الفرنسية، واعتماده في مختلف حملاته الانتخابية على قضية الإسلام وكانت جريدة الإقدام سلاحه المفضل للمرافعة عن ذلك والكفاح لأجل القضية الجزائرية والدفاع عن مصالح المسلمين (4)، وهو ما عبر عنه في العدد الصادر في أكتوبر 1922 الذي تضمن نقدا واضحا للسياسة الاستعمارية، التي وصفها بأنها سياسية لا تركز إلا على تحطيم اللغة العربية والإسلام وتفقير الشعب الجزائري، وأن هذه السياسية نجحت لحد بعيد (5)، ونفس الأمر كان بالنسبة لموقفه من قضية التجنيس التي ربطها بالأحوال الشخصية والتي رأى فيها الركيزة الأساسية التي لا يمكن التنازل عنها مهما كانت الظروف.

1 - الإقدام، عدد 12، نوفمبر 1920.

3- عبد الحفيظ شريف، المرجع السابق، ص ص 245-246.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، ص: 366.

4- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج 1، ص: 122.

2- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص: 121.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وهكذا فإن نشاط وبرنامج الأمير خالد قد جذب إليه مختلف الطبقات الجزائرية، بما في ذلك قسم كبير من جماعة النخبة لاعتماده على فكرة المساواة بين المجموعتين الجزائرية والفرنسية، كما أرضى كتلة المحافظين بالنغمة المعادية للإندماج، وجذب إليه الفلاحين بتركيزه على وقف القوى العقابية لحكام البلديات المختلطة، غير أن الكولون ومؤيديهم الذين رأوا حزب الأمير خالد منتصرا في الانتخابات سنة 1919، لم يعودوا قادرين على قبوله ذلك أنه في السنة التالية، بينما كان حزب الأمير خالد فائزا في الانتخابات، قرر مجلس رؤساء العمالات إلغاء الانتخابات وأعلن عدم كفاءة مرشحي هذا الحزب⁽¹⁾، لكن الأمير خالد واصل معركته ضد الإدارة الفرنسية بالاعتماد على شرعية الصناديق وثقة الجماهير فيه التي ما انفكت تنادي به زعيما وطنيا، حيث شارك في انتخابات 09 جانفي 1921 ونجحت قائمته كلها، وتمكن من الحصول على ثقة الهيئة الناجبة للمرة الرابعة، ونجد أن هذه الانتخابات أكدت تعلق الجزائريين بأحوالهم الشخصية الإسلامية، وأن الأهالي والأوربيين يجب عليهم التركيز على ازدهار الجزائر والذي يكون بالمشاركة الصادقة بين كل أبنائها، وبعد التمثيل المحلي اتجهت مطالب الأمير خالد إلى التمثيل في البرلمان الفرنسي حيث استغل زيارة الرئيس الفرنسي ميليران وقدم أمامه خطابا في 20 أفريل 1922 طالب فيه بالحريات وبتمثيل الجزائريين⁽²⁾.

وقد اعتبر الكثيرون ممن عاصر الأمير خالد أن حركته تعبيراً إسلامياً قومياً متخذاً من صناديق الانتخابات مجالا له، كما اعتبروها جزءاً من تحريك العالم الإسلامي الشامل نحو النهضة والانعناق، والحقيقة أن نشاط الأمير خالد ووعيه المفعم بالحيوية خلال هذه الفترة قد جعل منه رمزا للوطنية وزعيما للمقاومة الجزائرية مطلع القرن 20 دون منازع على الرغم من تشكيكات بعض المؤرخين حول ذلك، ومن ضمنهم المؤرخ الفرنسي روبير أجرون الذي ذهب إلى أن من جعلوا الأمير خالد رمزا هم أولئك الذين ربطوا نشاطه ببعث اللغة العربية والدفاع عنها، وتمسكه بالأحوال الشخصية للمسلمين في إطار الشريعة الإسلامية⁽³⁾، وواقع الحال بالنسبة لنا، أن قول أجرون هذا هو تشريف للأمير خالد وليس تنقيصا منه.

1 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 362.

2 - غلام بونن، مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر، 1919-1924، جامعة بوزريعة، قضايا تاريخية، 2016، ع: 03، ص: 80.

3 - حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص: 101.

وبعد كل هذا النشاط والتميز، جاءت الموجة المضادة التي ستغير مجرى الأمور وتقضي على طموحات الأمير خالد، حيث بعد العطلة الصيفية لسنة 1922 قررت الإدارة الفرنسية في الجزائر أن تتخلص بصفة نهائية من نشاط الأمير خالد، وذلك في إطار اتفاق مسبق بين والي الجزائر لوفيبور Le Febour وبين الحاكم العام ستيق Steeg وكانت الضربة القاضية التي وجهت للأمير خالد، تزوير الانتخابات مجددا وتحريض المتجنسين ضده عبر تشويه سمعته والافتراء عليه، إلى جانب تحامل الصحافة الفرنسية عليه التي شبهته بالانفصالي والمحرض على الحرب الأهلية والعميل للحزب الشيوعي⁽¹⁾، وبمرور الأيام زاد قلق السلطات الفرنسية من نشاط الأمير خالد، فقررت سنة 1923 نفيه من الجزائر، وكان هذا القرار قد أوصت به بصفة خاصة "فيديرالية رؤساء البلديات والنواب" التي اتهمت الأمير خالد بالقيام بنشاطات معادية لفرنسا⁽²⁾.

وقد غادر الأمير خالد فعليا الجزائر باتجاه المشرق إلى الإسكندرية سنة 1923، أين استقر مدة قصيرة بها، ليعود مباشرة إلى فرنسا في ماي 1924 ويستأنف نشاطه السياسي مستغلا بلوغ اليسار الفرنسي للحكم وتولي إدوارد هيريو رئاسة الوزارة، وهو الذي كان معروفا بتعاطفه مع حركة الجزائر الفتاة، فكان ذلك أملا للأمير ليجدد نضاله، وفعلا اتصل بالمهاجرين الجزائريين وعمال شمال إفريقيا واليساريين الفرنسيين، والمنفيين السياسيين من المستعمرات، كما نظم لقاءات صحفية، وألقى محاضرات وشارك في مؤتمرات ذات الطابع التحرري منها مؤتمر تحت رعاية الاتحاد العالمي للعمال سنة 1924 الذي كان يناصر القضية الجزائرية⁽³⁾، والملاحظ أنه خلال هذه الفترة حاول الحزب الشيوعي الفرنسي تأييد حركة الأمير خالد لخلق جبهة متحدة مع البورجوازية الوطنية، ولكن الأمير خالد لم يكن في حاجة إلى تأييد الشيوعيين، وفي ذات الوقت لم يكن في نظرهم الزعيم المثالي لأنه كان وطنيا وقوميا وإسلاميا وبورجوازيا أيضا⁽⁴⁾، وخلاصة القول حول الأمير خالد مثلما قال الأستاذ توفيق المدني "أنه كان صريحا إلى أقصى درجات الصراحة، صلبا في الحق ولا يلين ولا يعترف بوجوب المرونة السياسية، يحسن قيادة الجموع ولا يحسن قيادة الأفراد وكان ذلك من أهم أسباب فشله، كانت صرامته وصلابته سببا في نجاح المستعمرين لتأليب عصابة من بني جلدته ضده⁽⁵⁾."

1 - حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص: 101.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 364.

3 - فاطمة حباش، المرجع السابق، ص: 206.

4 - نهاد الدسوقي، المرجع السابق، ص: 85.

5 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 277.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أ- التيار الاستقلالي:

بعد نفي الأمير خالد، ومجيء قرار رؤساء بلديات الجزائر في اجتماعهم المؤرخ في 28 ماي 1920 الذي قرر العودة إلى تطبيق القوانين التعسفية الواردة في قانون 15 جويلية 1915 تأكدت نوايا المستوطنين الأوروبيين بأنهم لن يسمحوا للجزائريين أن يحصلوا على أية حقوق سياسية وأن المواجهة بين المسلمين والأوروبيين قادمة لا محالة، خاصة بعد تدعيم هذا الموقف المتصلب بموافقة المجلس المالي أو البرلمان المصغر على هذا الإجراء بتاريخ 04 أوت 1920، أين تقرر العودة إلى الأسلوب القديم المتمثل في معاقبة الجزائريين طبقا لقانون الأهالي، وإفراغ إصلاحات 1919 من محتواها، وعدم السماح للجزائريين أن يشاركوا في انتخابات رؤساء البلديات، بالإضافة إلى جلب مهاجرين أوروبيين جدد إلى الجزائر، وتقوية النفوذ والسيطرة الأوروبية على المدن الكبرى في الجزائر⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك كان على الحركة الوطنية إما أن تعمل في الخفاء، وإما أن تخرج من الجزائر وتلتجئ إلى فرنسا نفسها، وهو ما حدث فعلا حيث أصبحت باريس بشكل خاص جنة للوطنيين خلال هذا العهد، إذ وجد هؤلاء الوطنيون أعضاء نشطين من بين العمال الجزائريين كانوا هناك منذ عقود، وعددا لا بأس به من الجنود المسرحين والمشجعين من الأحزاب اليسارية الفرنسية ومن اللاجئين السياسيين الأجانب⁽²⁾، وقد أعجب الكثير من هؤلاء بحركة الأمير خالد وراحوا يشكلون تكتلا عبر عن تلك الشعلة الوطنية التي في نفوسهم، ومن بين هؤلاء أحمد بن غول والسيد مصالي لحاج والحاج علي عبد القادر⁽³⁾، ولو أن بعضهم انضم إلى الحزب الشيوعي ليجد فرصة للتعبير عن آرائه، كما كان الحال بالنسبة للحاج عبد القادر⁽⁴⁾، والواقع أن احتكاك هذا الأخير⁽⁵⁾ وغيره بهذه الأحزاب والتنظيمات اليسارية، أدى إلى توعية قادة البروليتاريا بحقيقة المسألة الوطنية، وحتى وإن لم يتمكنوا من إقناعهم فقد حملوهم على الأقل في التفكير فيها⁽⁶⁾.

1 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 277.

2 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 277.

3-Mahfoud kaddache, histoire du nationalisme algérien, t1, enal Alger 1993, p: 189.

4 - يحي بوعزيز، سياسة التسلط، ص: 82.

5 - ولد في دوار سعادة من فرقة أولاد سيدي ويس قرب غليزان، هاجر إلى باريس بين سنتي 1905 و1910، انخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي وأصبح عضوا في إدارته، كان خطيبا باللغتين، وقد رشحه الحزب الشيوعي لانتخابات 1924 عن منطقة باريس، تعرف على السيد مصالي وطلب منه أن يدخل في الحزب ليكون له سندا غير أن هذا الأخير رفض ذلك، ثم شارك في سنة 1933 مع منصوري في لجنة الدفاع عن الجزائريين التي كانت تضم التجار المهاجرين وكانت تدعو إلى الإدماج، توفي في باريس سنة 1949، ينظر: محمد قنائش ومحفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي 1926-1937، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص: 69.

6 - محفوظ قداش جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص: 82.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروية والإسلام.

- نجم شمال إفريقيا:

بدأت تجليات نضال هؤلاء المهاجرين، منذ أن أشرف الأمير خالد على تأسيس لجنة من أبناء شمال إفريقيا ممكن كانوا يستمعون إلى محاضراته، وقد اضطلعت هذه اللجنة بمهام الإشراف على عمال شمال إفريقيا، وتنظيمهم في شكل هيئة إغاثة للمغاربة، اتسمت بسمة دينية، قوامها التعاطف والتعاون بين أعضائها، وإن صح هذا فإن الأمير خالد هو الذي يكون قد وضع قاعدة مشتركة للعمل على مستوى شمال إفريقيا، وتتمثل التجربة الأولى لهذا العمل المشترك في انعقاد أول مؤتمر بتاريخ 7 ديسمبر 1927، وقد ضم ممثلين عن خمسة وسبعين ألف عامل، وكان هدفه بحث المصالح الاقتصادية والنقابية لهؤلاء العمال⁽¹⁾، ليتمخض عن هذا المؤتمر تأسيس أول جمعية سياسية تحت مسمى "نجم الشمال الإفريقي" للدفاع عن مصالح العمال الأفارقة ماديا وأدبيا واجتماعيا، وترأس هذه الهيئة الحاج عبد القادر، ولما كانت مصالح العمال الأفارقة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشاكل السياسية فقد تحولت هذه الجمعية بسرعة إلى هيئة سياسية ابتداء من مارس 1926، وتبنت مهمة الدفاع عن قضايا شمالي إفريقيا عامة، حيث أسست جريدة الأمة للتعبير عن أهدافها وإبلاغ صوت شعوب المغرب العربي إلى ضمير الشعب الفرنسي، وأخذت منذ ذلك الحين تظهر وتبرز فكرة الاستقلال لبلدان الشمال الإفريقي والمطالبة بتحقيقه صراحة⁽²⁾.

ودون الخوض في قضية التأسيس الفعلي لهذه الهيئة التي أثارت الكثير من الخلاف بين المؤرخين، ما يهمنا في هذا السياق أن هذه الهيئة أضحت بمرور الوقت حزبا قائما بذاته تحت مسمى "نجم شمال إفريقيا" بل أصبح حزبا جزائريا محضا، سيما بعد ذلك الخلاف مع الأعضاء الشيوعيين وغيرهم من المغاربة، خاصة بعد اجتماع نوفمبر 1927، الذي عبر فيه المشاركون بوضوح عن ميولهم الوطنية، وتوج الاجتماع بلانحة تطالب باستقلال الجزائر كان أن صادقت عليها أغلبية الأعضاء، الأمر الذي أثار غضب وانسحاب جميع العناصر التي كانت تعتقد أن بإمكانها استعمال الجزائريين كقوة مناوره لصالح الحزب الشيوعي، وكان لحاج عبد القادر أول المنسحبين⁽³⁾، وهو الأمر الذي فتح المجال أمام السيد مصالي لحاج لرئاسة الحزب، إلى جانب عمار إيماش كأمين عام، وعضوية كل من أكلي بانون وأرزقي كحال وراجف بلقاسم وشييلة الجيلالي، مع تنصيب الأمير خالد كرئيس شرفي له⁽⁴⁾.

1 - عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص: 53، 54.

2 - يحي بوعزيز، سياسة التسلط، ص: 82.

3 - أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية إلى الثورة المسلحة، تر: لحاج مسعود، دار القصة للنشر، 2003، ص: 66.

4 - بشير بلاح، المرجع السابق، ص: 365.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وإذا كانت الأيديولوجية هي جملة أفكار وتصورات لمفاهيم معينة في ميادين عدة لدى الجمعيات والأحزاب، في شكل أهداف عقائدية لا بد من بلغوها، فإن النجم قد صرح عن أيديولوجيته على لسان سكرتيه العام في مؤتمر بروكسل الذي انعقد بين 10 و14 فبراير 1927، حيث تضمن ذلك الخطاب العديد من الطالب في مقدمتها استقلال الجزائر وجلاء جيوش الاحتلال الفرنسي إلى جانب مجموعة المطالب المتعلقة بالحياة السياسية والاجتماعية للجزائريين، ومن بينها أحقية التعليم للجزائريين في جميع المستويات وضرورة تأسيس المدارس باللغة العربية⁽¹⁾، وهي المطالب التي اتضحت أكثر خلال أول مؤتمر رسمي للنجم والمنعقد سنة 1933 حيث نص البند الثامن من توصياته على إنشاء التعليم الإلزامي باللغة العربية، وجعل اللغة العربية رسمية في كل الدوائر⁽²⁾، والواقع أن السيد مصالي الحاج كان قد تبنى فكرة الدفاع عن اللغة العربية ونشر ثقافتها في وسط أبنائها وترسيمها⁽³⁾، واتضح ذلك في العديد من المؤتمرات وحتى منشورات النجم مثل تلك التي كانت سنة 1934 والتي جاء فيها " هلموا جميعا إلى اجتماع ينظمه نجم شمال إفريقيا المجيد ... من أجل التعليم الإجباري باللغة العربية وإعادة الأوقاف إلى الشعب، إن النجم هو منظمكم الوطنية"⁽⁴⁾.

ومن جهة أخرى تتضح أيضا أهمية اللغة العربية بالنسبة للنجم من خلال المنشورات والخطابات التي كان ينظمها عبر استخدام اللغة العربية، إلى جانب توظيف اللهجات العربية التي يفهمها الجزائريون أثناء جلسات النقاش⁽⁵⁾، ومثالنا في هذا السياق ذلك المقتطف من خطاب السيد مصالي الحاج في المؤتمر الإسلامي سنة 1936 والذي جاء فيه " سادتي، إخواني،... باسم نجم شمال إفريقيا أحبيكم تحية الأخوة وأحمل إليكم تضامن 200000 شمالي إفريقي يقيمون في فرنسا، واحتراما للغتنا الوطنية، اللغة العربية، التي كلنا نعز ونعجب بها، وأيضا تقديرا لنبل هذا الشعب الجزائري الشجاع الكريم، فقد أردت أن أعبر أمامكم، بعد نفي دام اثنتي عشر سنة، بلغتي الأم"⁽⁶⁾، هذا فضلا عن لجونه للصحافة التي عملت على النشر بالعربية والحفاظ عليها عمليا من خلال نشر مادتها الإعلامية بها إلى جانب الفرنسية، كما كان الحال بالنسبة لجريدة "الإقدام الباريسي" وجريدة "الأمة" اللتان رغم صدورهما بالفرنسية إلا أن شعاراتها لم تخلوا من الحروف العربية، كما كانت غالبا ما تزين بالآيات القرآنية⁽⁷⁾.

1 - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 71.

2- عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، ص: 129.

3- محمد لحسن زغدي، المرجع السابق، ص: 393.

4- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج: 3، ص: 129.

5- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 101.

6- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 03، ص: 263.

7- سعيد بوخاوش، المرجع السابق، ص: 271-272.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

ومن ناحية أخرى يظهر موقف النجم من قضية الدين من خلال مطالبه المتكررة في فصله عن الدولة وكذلك دفاعه عنه في العديد من المناسبات مثل ما كان مع حوادث قسنطينة، حيث استنكر زعماء النجم في اجتماع 19 أغسطس 1934 تدخل السلطات الفرنسية في هذه المسرحية الدموية وأعلنت لائحة تضمان مع ضحاياها وأشادت بموقف الجزائريين من هذا تدخل في مسجد إسلامي - إشارة إلى بول اليهودي في الجامع وإهانة المؤمنين ونبيينا محمد عليه الصلاة والسلام - ومن جهة أخرى كثيرا ما عبرت أدبيات النجم وحتى رمزياته عن التوجه الإسلامي مثلما كان الحال بالنسبة لراية الحزب التي كتبت عليها بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة مثل: "واعصموا بحبل الله جميعا" "تحركوا يا عبادي ترزقوا" وكذلك "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص"⁽¹⁾، هذا وقد عبر الحزب في برنامج فيفري 1936 على وجوب احترام تعاليم القرآن الكريم التي تمنع المسلم من قتل المسلم فيما يخص الخدمة العسكرية، ودعا إلى احترام الأوقاف والحيلولة دون توظيفها لصالح الاستيطان، كما دعا إلى إلغاء التبشير في شمال إفريقيا والكف عن دعم المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي⁽²⁾. كما رافع النجم لصالح القضايا الهوياتية الأخرى، كالتعليم، أين طالب منذ سنة 1927 بتطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجمالي على الأهالي مع حرية التعليم، حيث ورد في برنامجه، إتاحة التعليم بجميع المستويات وتأسيس مدارس باللغة العربية⁽³⁾، كما طالب خلال مؤتمر بروكسل، بتأسيس المدارس لتدريس اللغة العربية وتوصيلها إلى الناشئة⁽⁴⁾، إلى جانب مطالبته بإفساح المجال للطلاب الجزائريين لدخول المدارس على جميع المستويات⁽⁵⁾ كما قدم النجم رسالة إلى عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 1930، عرض فيها وضعه الجزائريين الذين يقعون تحت هيمنة الاستعمار الفرنسي، جاء فيها "وضعيتنا في المجال الثقافي أكثر فداحة، ففرنسا لم تقم بأي شيء في مجال التعليم... وضعيتنا المدرسين العرب مزرية، لا ينالون نفس أجور زملائهم الفرنسيين، التعليم الخاص محظور تماما... سنعارض بالقول أنه توجد مدارس للتعليم العالي بالعاصمة ووهران، ولكن العربي لا يمكنه أن يرتاد هذه المدارس"⁽⁶⁾ ويتضح موقفه أيضا من خلال مؤتمر فبراير 1936، الذي تضمن المطالبة بمجانية وإلزامية التعليم الابتدائي وجعل تعليم اللغة العربية إجباريا في جميع مراحل التعليم⁽⁷⁾.

1- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي واقع فكرة الوحدة 1910-1954، البصائر الجديدة، 2013، ص370.

2- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 188-193.

3- محفوظ قداش، محمد قناتش، نجم شمال إفريقيا 1926-1937، وثائق وشهادات، دمج، 2013، ص: 60.

5-Mahfoud Kaddache, op.cit, tome2, p909.

5- عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، ص129.

6- محفوظ قداش، محمد قناتش، المرجع السابق، ص: 71، 76.

7- حازن صلاح مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، رسالة ماجستير، إشراف: محمد برج، جامعة الملك عبد العزيز، قسم التاريخ، 1984-1985، ص145.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبخصوص قضية التجنيس، فلطالما وجه النجم انتقاداته لقانون التجنيس الذي يمنح المواطنة لأقلية من الأهالي في حين يبقى معظمهم محرومين من التمثيل وغير ذلك من الأمور القمعية، واتضح ذلك جليا من خلال الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل 1927⁽¹⁾، وكان أن قدم قرارا حاسما في أول مؤتمره بضرورة احتفاظ سائر أقطار الشمال الإفريقي بشخصيتها العربية⁽²⁾، كما احتج النجم وبشدة على إصلاحات فيفري 1919 والتضييقات التي جاءت بها الحكومة الفرنسية وأدرجتها ضمن هذا القانون، خاصة فيما يتعلق بتقييد الحقوق السياسية للجزائريين غير المتجنسين⁽³⁾، حيث أكد أن الشعب يرفض ولن يقبل انصهاره وذوبانه عن طريق الاندماج، فوحدته في لغته ودينه وعاداته ويرفض أن يتنازل عن جنسيته العربية الإسلامية⁽⁴⁾.

كما عارض النجم مشروع بلوم فيوليت سنة 1936 معارضة شديدة، وكان ضد كل المشاريع التي تستهدف المساس بكرامة الجزائريين⁽⁵⁾، حيث اعتبره مشروعا يزرع الفتنة بين الجزائريين من خلال منح عشرين ألف أهلي حق المواطنة الفرنسية مقابل ستة ملايين جزائري، وقد عبر عنه مصالي عن ذلك بقوله: "إن الاستعمار يريد أن يحول الجزائر إلى أرض فرنسية على مراحل وأقسام من عشرين ألف جزائري تنتزع في كل مرة وهكذا ينفصل بلدنا شيئا فشيئا عن شمال إفريقيا وعن العالم العربي الإسلامي"⁽⁶⁾، كما أكد أن الشعب الجزائري لن يقبل ذوبانه عن طريق الاندماج فوحدته تفرض عليه أن لا يتنازل عن جنسيته العربية الإسلامية⁽⁷⁾، فضلا عن كون هذا المشروع قد جاء لتفكيك البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، لا لتحقيق أمانيه في الاستقلال السيادة⁽⁸⁾، فهو مشروع إدماجي يتناقض تماما مع برنامج الحزب الاستقلالي⁽⁹⁾، والذي قال فيه مصالي الحاج: "إنه أداة استعمارية تستعملها فرنسا لتقسيم الشعب الجزائري"⁽¹⁰⁾.

1- محفوظ قداش، محمد قلاتش، المرجع السابق، ص: 58.

2- عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، ص: 132.

3- محفوظ قداش، محمد قلاتش، المرجع السابق، ص: 64.

3- إبراهيم مهديد، الدور الإصلاحي والنشاط السياسي: الشيخ البشير الإبراهيمي على نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931-1944)، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع 2011، ط1، ص: 112.

5- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر، دت، ص: 410.

6- مصالي الحاج، مذكرات مصالي لحاج، تر: محمد معراجي، منشورات ANEP، 2007، ص: 218.

7- إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص: 112.

8- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، الجزائر: دار المعاصرة، 2009، ص: 24.

9- Amar Amoura, Histoire D'Algérie, Ed, Raihana. 2ème, 2004, p236.

10- يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939،

المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص: 84.

- حزب الشعب الجزائري:

بعد رسوخه العميق في أوساط المهاجرين الجزائريين، بدأ النجم ينغرس في الجزائر حيث ذهب مناضلوه لنشر وتثبيت النوى الأولى في الوطن، وحمل العمال الجزائريون أصدااء دعواه وشعاراته في الدورات الأكثر عمقا بالجزائر الواسعة، شعار واحد كان يجذب الانتباه عشية صعود - الجبهة الشعبية - في فرنسا، ألا وهو الاستقلال الوطني هو الأمل الأسمى والخلاص الأعلى، في الوقت الذي كانت فيه الهجرة الجزائرية قد وجدت رجل الساعة في شخص السيد مصالي، وهكذا بدأ تاريخ آخر، وهو تاريخ تطور الحركة الوطنية عبر حزب الشعب الذي بدأ مسيرته نحو احتلال القيادة والهيمنة على الحياة السياسية⁽¹⁾.

فبعد حل النجم تحولت خلاياه إلى مجموعات أحباب الأمة، لكن سرعان ما انعقد اجتماع بنانتير في فرنسا، حضره ما يقارب من ثلاثمائة مشارك، تولى عنه "حزب الشعب" بتاريخ 11 مارس 1937، وقد اشتملت اللجنة المركزية الجديدة على جميع الأعضاء السابقين، إلى جانب أعضاء جدد⁽²⁾، وكان السيد مصالي الحاج وأمام جميع الحضور قد أعلن عن تأسيس هذا الحزب مع عبد الله فيلاي⁽³⁾، وكان من بين الأهداف التي سطرها الحزب منذ البداية الدفاع عن الشعب الجزائري، ومصالح الجزائريين دون تمييز ديني أو عرقي⁽⁴⁾، فضلا عن هدفه في استقلال الجزائر وبناء دولة جزائرية مرتبطة بماضيها الحضاري والإسلامي⁽⁵⁾ وقد تمكن حزب الشعب في ظرف سنتين 1937-1939 من الانتشار الواسع والسريع في أوساط الجماهير⁽⁶⁾، إذ بلغ عدد أعضائه غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية حوالي 3000 مناضل، وهو رقم معتبر بالنسبة للسياق التاريخي الذي كانت عليه الجزائر، وتزداد أهمية هذا العدد، عند معرفة الظروف الصعبة التي كان مناضلو قادة حزب الشعب الجزائري يعيشونها من مضايقات يومية وتوقيف وتعذيب، أثر كل ذلك على النشاط الحزبي العام، أو تنظيم لمظاهرات كانت كثيرا ما تنتهي باعتقالات جماعية⁽⁷⁾.

1- كمال بوكصة، مصادر الوطنية الجزائرية، الجزائر: دار القصة للنشر، 2005، ص: 409.

2- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة...، ص: 70.

3-Stora, Ben-Jamine, Algérie, Histoire Contemporaine 1830-1988, Alger: Ed Casbah, 2004, p88.

4- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 98، 99.

5-Amar Amoura, op-cit, p251.

6- بعد إنشاء حزب الشعب اعتقل السيد مصالي الحاج في ذات السنة، ولم يخرج من السجن إلا في سنة 1939، ليعتقل مرة أخرى بعد شهرين من خروجه، ثم صدر الأمر بحل الحزب بتاريخ 26 سبتمبر 1939، ينظر: يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، 1830-1954، دمج، ص: 284.

7- صار رخيطة، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في الحركة الوطنية، الجزائر: دمج، دت، ص: 30، 31.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكان حزب الشعب الجزائري قد ورث عن نجم شمال إفريقيا توجهاته وأفكاره وكذلك مواقفه ومبادئه، خاصة ما يتعلق بمسألة اللغة العربية والدين، والتي كانت لها مكانة بارزة في مختلف برنامجه، ويتضح ذلك أكثر خلال المؤتمر العام لحزب الشعب الجزائري سنة 1938، والذي نادى على إثره بإصدار مرسوم يجعل تعلم اللغة العربية إجباريا في جميع المستويات على غرار الوضع في كل من تونس والمغرب والمشرق العربي، كما طالب بتأسيس كلية للآداب العربية بجامعة الجزائر إلى جانب تدريس التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع باللغة العربية، وتحويل المدارس الثلاث الرسمية إلى جامعات إسلامية يدرس فيها بالعربية أساتذة جزائريون مسلمون⁽¹⁾، ومن المبادرات التي يثرها حزب الشعب في خدمة اللغة العربية، إسناده أمر إنشاء صحيفة "الشعب" ذات اللسان العربي لإثنين من أنصاره العربيين، هما الشاعر مفدي زكريا ومحمد قناتش، وصدر منها أعداد قليلة، كما أعد من يقوم على الخطابة الشعبية باللغة العربية، فكان السيدان العربي دماغ العتروس، وأحمد بودة عضوا الحزب وخطيباه⁽²⁾، كما جاء أيضا في نشيد الحزب عن العربية ومكانتها الوطنية والمعنون "فداء الجزائر"، الأبيات التالية: ولتحيا الجزائر مثل الهلال ولتحيا فيها العربية⁽³⁾.

أما موقفه من قضية الدين فقد ترجم في مواقف السيد مصالي الحاج التي عبر من خلالها عن تمسكه الكامل بالإسلام والدفاع عنه، ولا أدل على ذلك من تصريحه عقب توقيفه من قبل الشرطة في سبتمبر سنة 1937 عبر قوله بأن الحزب يطلب "احترام ديننا وأرضنا ونساننا" وأضاف قائلا "لدينا حضارتنا وديننا، وكل ما نريده هو أن نكون شعبا مستقلا"⁽⁴⁾ وقد ورد في جريدة البرلمان الجزائري في ماي 1939 مقال تحت عنوان "الإسلام بين السيف والتنصير" جاء فيه: "تشهير بالسياسة الفرنسية التي تعمل على تضيق الخناق على الإسلام واللغة العربية والتقاليد الإسلامية، وإظهار التواطؤ بين الإمبريالية والكنيسة، كما يبين منح الحكومة اللانكية حرية العمل للمبشرين في الجزائر، وتدجين موظفي المساجد الذين أصبحوا تحت سيطرتها، وحسب رأي حزب الشعب فالإمبريالية والنتبشير لهما نفس الهدف وهو تسخير الجزائريين ماديا وأخلاقيا"⁽⁵⁾، ويتضح من خلال هذا المقال مدى وعي حزب الشعب بسياسة فرنسا التنصيرية الرامية لضرب الإسلام وتحويل الجزائريين عنه.

1- أحمد مريوش، مكانة اللغة العربية في برامج الحركة السياسية الجزائرية ما بين 1926-1954، مجلة البحوث والدراسات، 2013، ع: 16، ص: 267.

2- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص: 312.

3- محمد لحسن زغبدي، المرجع السابق، ص: 396.

4- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 03، ص: 145، 146.

5- محفوظ قداش ومحمد قناتش، المرجع السابق، ص: 70.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

كما جاء موقف الحزب مناهضا للسياسة التعليمية الفرنسية ومختلف أساليبها، حيث طالب بالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية واستعمالها كذلك في التعليم⁽¹⁾، وكثير ما عبر عن هذه المطالب المتكررة من خلال اجتماعاته وبياناته، ومنها ذلك البيان الذي أصدره المكتب السياسي للحزب عقب اجتماع 11 مارس 1937، والذي جاء فيه أن الحزب مهتم بكل ما يمس بلادنا، الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومسألة التعليم والديانة، كما أصدر إثر مؤتمره العام المنعقد بين 23 و 24 أوت 1938 مجموعة من التوصيات في هذا الشأن، عالجت بالتفصيل قضية تدرس الأطفال الجزائريين، والاعتمادات المدرسية وحتى برامج اللغة والتاريخ الإسلامي⁽²⁾، وفي إطار مساعي الحزب للنهوض بالتعليم الأهلي قام ببناء العديد من المدارس العربية، هدفها تكوين نخبة وطنية تسير وفق أيديولوجية وفكر الحزب، ومن بينها مدرسة التقدم بمغنية والتي تأسست بمبادرة خاصة من طرف بعض المحسنين بدعم من حزب الشعب، وكانت تتكون من خمسة أقسام من بين معلميهما نذكر محمد مصايف والشيخ عثمان والناصر جلول⁽³⁾، غير أن التوجه الوطني للمدرسة أقلق السلطات الاستعمارية وخاصة بعدما علق تلامذتها لافتات على جدرانها تطالب بإطلاق سراح مصالي الحاج، إلى جانب مدرسة الإرشاد بالعاصمة وكانت تضم ثلاثة معلمين، ومدرسة الإرشاد وتضم خمسة معلمين⁽⁴⁾.

هذا وكان الحزب ينافس جمعية العلماء المسلمين في بناء المدارس، حيث بدأ يؤسس الجمعيات الرياضية، والمراكز الثقافية على غرار الجمعية، وخصوصا النوادي والمدارس⁽⁵⁾، كما تمكن من تأسيس عدد من المدارس الابتدائية بالعاصمة ونواحيها، وبعض المدن الأخرى، كما أرسل عددا من الطلاب على نفقته الخاصة للدراسة في جامع الزيتونة بتونس وجامع القرويين بالمغرب، وبعض الجامعات العربية بالشرق العربي⁽⁶⁾، وهو الأمر الذي يعكس مدى اهتمامه بقضية التعليم الأهلي، رغم الظروف الصعبة التي كان يمر بها خلال هذه الفترة، خاصة مسألة الاعتقالات لأعضائه والتي أثرت على مسيرته ونشاطه.

1- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، 1976، ص: 142.

2- أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم، 1920-1954، إشراف: بوشفيخي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، قسم التاريخ والآثار، 2016-2017، ص: 84.

3- محمد الحسن فضلاء، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر في الجزائر، دار الأمة، 1999، ط 1، ج 3، ص: 68.

4- رابع تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1939-1956، الشركة الوطنية للنشر، 1981، ص: 250، 251.

5- محمد العربي الزبيدي، المرجع السابق، ج 1، ص: 173.

6- رابع تركي، المرجع السابق، ص: 250.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما عن موقفه من سياسة الإدماج، فكان حزب الشعب الجزائري رافضا لها تماما، وهو ما عبر عنه مصالي الحاج خلال التجمع الذي انعقد في 2 أوت سنة 1936 بالملاعب البلدي ببلكور بقوله: "إن هذه الأرض ليست للبيع، فالشعب هو وارثها وصاحبها، البلاد لا تدمج ولا تستعار"⁽¹⁾، كما ندد حزب الشعب بمشروع بلوم فيوليت الذي يقضي منح المواطنة الفرنسية للنخبة الجزائرية التي لا تتجاوز ستون ألف بعد إنكارهم للمواطنة الجزائرية والأحوال الشخصية⁽²⁾، وقد عمل على إفشال هذا المشروع الذي وصفه مصالي الحاج بأنه أداة لإبقاء هيمنة المستوطنين الأوروبيين⁽³⁾، كما عبر عن هذا الرفض ما جاء في تصريح المكتب السياسي: "فلا دمج ولا فصل، بل تحرر، إن حزب الشعب يرفض كل سياسة تهدف إلى الدمج، فلا يمكن لسياسة الدمج أن تستقيم، لا حقوقيا ولا سياسيا ولا تاريخيا، عندما يرفض هذا الحزب سياسة الدمج، فإنه سيعمل للتحرير الكامل للجزائر...."⁽⁴⁾.

وكانت نظرة الحزب للاندماج مجرد خرافة وتضليل لأن الشعب الجزائري القوي بأكثر من ستة ملايين نسمة لغته واحدة ودينه واحد وماضيه واحد يعتز به، ولا يمكنه أن يندمج في غيره أو يمحي من الوجود"⁽⁵⁾، وهو الموقف الذي سجله مصالي الحاج بكل وضوح في مذكراته عبر قوله: سنعود إلى الإسلام إلى القرآن الكريم، إلى سيرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم⁽⁶⁾، فالهوية الثقافية للأمة الجزائرية كانت مهددة بالاندثار، أكثر مما كانت عليه من قبل، بل كان بقاؤها في الوجود كأمة ذات كيان مستقل مهددا بالقضاء، ذلك أن الهدف المعلن من طرف الخصم هو إدماج الجزائر في الوطن الأم لتصبح مقاطعة فرنسية للأبد، وهكذا تم رفض الإدماج والتجنيس تماما، والأكثر من ذلك كان الحزب يرى الإدماج والتجنيس ردة وخيانة وهو ما عبر عنه مقال بجريدة البرلمان الجزائري تحت عنوان "حزب الشعب الجزائري مع تحرر الشعب الجزائري" جاء فيه: "إن التجنيس فيما يرى المسلم الجزائري (ذلك التجنيس الذي كان جزءا من مشروع بلوم فيوليت) يشكل من وجهة النظر الدينية وطبقا لنص القرآن نوعا من الردة، وكذلك فإنه يشكل من وجهة نظر سياسية خيانة لأنه يتضمن إهمال الطائفة الإسلامية"⁽⁷⁾.

1- جنباين سطورا، مصالي الحاج 1898-1974، تر: صادق عماري، دار القصبة للنشر، 2007، ص: 42.

2- محفوظ قداش، محمد قلائش، حزب الشعب الجزائري، ص: 49، 50.

3- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 234، 235.

4- سليمان الشيخ، الجزائر، المرجع السابق، ص: 56، 57.

5- محمد قلائش، الحركات الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، ش و ن و، 1982، ص: 84.

6- حسن رمعون، "الاستعمار الحركة الوطنية والاستقلال بالجزائر": العلاقة بين الديني والسياسي"، مجلة إنسانيات، 2016، ع: 31، ص: 24.

7- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص: 57.

كما ورد أيضا في منشور فيدرالية القطاع القسنطيني لحزب الشعب، ما يوضح المنحى الذي يسير عليه المناضلون الوطنيون، وهو فصل الهوية الجزائرية عن الهوية الفرنسية، أو رفض الاندماج مهما كان، ولهذا دعوا الشعب الجزائري عبر نداء جاء فيه: "أيها المسلمون الجزائريون، اتحدوا كلكم تحت لواء حزبكم الوطني الوحيد، الذي يريد لكم مكانا لانقا بشرفكم العربي وعزكم الإسلامي ومجدكم القديم بين الشعوب الحية الراقية وذلك أنجع دواء للأمراض التي فتكت بنا وأحسن وسيلة لتحطيم قيود القهر والعذاب، والله معنا"⁽¹⁾، وهو المنحى الذي عكس جليا استماتة حزب الشعب في الدفاع عن مختلف القضايا الوطنية والهوياتية بما في ذلك قضية الوحدة الوطنية.

فكثيرا ما كان الحزب يدعو إلى تقوية الصف الداخلي لمجابهة الإمبريالية الاستعمارية وتحقيق الاستقلال الذي هو المطلب الرئيسي في نشاط الحزب، ويتضح ذلك أكثر من خلال ما ورد في تصريح مصالي الحاج لجريدة العدالة في يوم 17 أوت 1937 والذي شرح خلاله برنامج الحزب، حيث جاء فيه: "...إن الاستقلال ليس هو أمر طبيعي فقط راسخ في قلب كل مسلم جزائري، وإنما هو حق لنا...إني أحب وطني ولغتي و تقاليدي الإسلامية وإني أعمل لأخرجه من هذه الحالة التي لا تطاق وهدفي أن يستمتع الشعب الجزائري بفضل علمه و ثقافته بثروات أرضه وأن يسعد بحريته نهائيا"⁽²⁾، وأمام التوجه المعادي للسياسة الاستعمارية الذي سار عليه حزب الشعب، عملت الإدارة الفرنسية على بث الفتنة في صفوفه من خلال ما يسمى "الأزمة البربرية"، حيث أحدثت انقسامًا في الحزب، إلى حزب الشعب الجزائري PPA، وحزب الشعب القبائلي PPK، ومن خلال هذا التقسيم غادر بعض دعاة البربرية حزب الشعب وانضموا إلى الحزب الشيوعي⁽³⁾، كما نادى حزب الشعب الجزائري أيضا بوحدة المغرب العربي، وتجلى ذلك في العديد من نشاطاته ومناشير خاصة جريدة الأمة.

1- خالد بوهند، حزب الشعب الجزائري من خلال منشوراته 1937-1938، المجلة المغربية للدراسات التاريخية جامعة بلعباس، 2013، مج: 05، ع: 01، ص: 135.

2- محفوظ قداش، محمد قناتش، المرجع السابق، ص: 22.

3- بين جلول هزوشي، مصالي الحاج والقضايا العربية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية مج: 33، ع: 1، جامعة زيان عاشور الجلفة، ديسمبر: 2019، ص: 178-179.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

- حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

جاء تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية عقب قرار العفو الذي أصدرته السلطات الاستعمارية بتاريخ 1946 في حق السيد مصالي لحاح⁽¹⁾، والذي أعلن رسميا عن تأسيس حركة انتصار الحريات في الثاني من نوفمبر 1946⁽²⁾، والتي أضحت مجرد غطاء رسمي لحزب الشعب الجزائري الذي ظل ينشط في سرية (واجهت شرعية قانونية أمام السلطات الاستعمارية)⁽³⁾، هذه الحركة الجديدة بتسميتها القديمة ببرنامجهما وبتجذرها الشعبي أرادت أن تزوج بين العمل السياسي في إطار الشرعية الفرنسية بخوض الانتخابات، والعمل السري شبه العسكري عن طريق تأسيس منظمة شبه عسكرية "المنظمة الخاصة" والتي تمثلت مهمتها الأساسية في العمل على الإعداد للثورة، وكان لها نشاطا كبيرا سعت من خلاله للتعريف بالقضية الجزائرية والحصول على الدعم من القوى العربية⁽⁴⁾.

وبطبيعة الحال كانت مواقف حركة انتصار من قضايا الهوية امتدادا وتوصلا لمواقف حزب الشعب الجزائري، خاصة موقفها من اللغة العربية، إذ كانت مدافعة عن مكانة اللغة العربية و هو ما يتضح من خلال المؤتمر الثاني للحركة المنعقد أيام 4،5،6،4 أبريل سنة 1953 بالجزائر العاصمة والذي خرج بالعديد من المطالب، ومما جاء في الحقل الثقافي: نشر تعليم وطني مرتبط بالثقافة العربية الإسلامية مع احترام العقائد الدينية وفقا للروح و التقاليد الإسلامية، ونشر ثقافة قومية مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية⁽⁵⁾، ولتأكيد موقفها أكثر قامت الحركة على تفعيل نشاط الصحافة العربية، فأسست صحفا باللغة العربية تابعة لها أو قريبة منها⁽⁶⁾ مثل المنار التي كتبت مقالا تحت عنوان "الاستعمار في حربه للعربية" جاء فيه: "لقد كانت الأمة الجزائرية أول أمة وقعت تحت حكم الاستعمار الفرنسي وهي من أشد الأمم العربية محافظة على عروبته وإسلامها، فظل الكفاح شديدا بين أمة لا تريد بعروبته وإسلامها، بدلا ولا بديلا وبين استعمار يؤلمه أن يراها متمسكة بعروبته محافظة على دينها إلى أقصى حدود المحافظة"⁽⁷⁾.

- 1- بلخيامين سطورا، المرجع السابق، ص: 193.
- 2- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص: 77.
- 3- سمون العمري، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 73.
- 4- عصر بوضربة، جهود التيار الاستقلالي الجزائري للتعريف بالقضية الجزائرية، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، جامعة بلعباس، ص: 241.
- 5- عبد الرحمن بن العقون، المرجع سابق، ص: 369.
- 6- عبد الحفيظ شريف، المرجع سابق، ص: 255.
- 7- محمد لحسن زغدي، المرجع سابق، ص: 402.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذا إلى جانب صحيفة الجزائر الحرة الصادرة بالفرنسية، ولم تحل سنة 1954 حتى كان أعضاء الحزب متشبعين بمبدأ المطالبة باللغة العربية كلغة رسمية للجزائر⁽¹⁾ كما أكدت الحركة في "الرسائل التربوية" التي أصدرها في نوفمبر وديسمبر 1949 على ثلاث مجالات في التربية السياسية، وجاء في مجال التربية الإيديولوجية تأكيداً على الإيمان بوحدة الشعور والمقومات الأساسية خاصة اللغة الوطنية و هي اللغة العربية، باعتبارها لغة الدين و التاريخ و الثقافة، وأساس تطور التعليم والأداب والتشريع والعلوم، بينما اللغة الفرنسية فهي مجرد وسيلة عادية للفكر في المجتمع الجزائري، أما اللهجات المحلية والمكونة أساساً من كلمات عربية، فقد فشلت كل محاولات الإمبريالية في معارضة اللغة العربية لتفتت الوحدة الوطنية للشعب الجزائري، وأصبح كل الجزائريين واعين بقيمة لغتهم وبمخاطر الإيديولوجية الاستعمارية⁽²⁾.

وبالنسبة للسياسة التعليمية فقد كان موقف حركة انتصار الحريات من هذه السياسة هو نفس موقف حزب الشعب الجزائري الرافض لها، ففي التقرير الموجه إلى المؤتمر الثاني للحركة في أبريل 1953 سطر الحزب رؤيته الكبرى للجانب الثقافي في الجزائر، ولتوجيه مساره وضع أهداف منها : نشر التعليم الفني و الصناعي وتعليم وطني مرتبط بالثقافة الوطنية الإسلامية، ومحاربة الأمية⁽³⁾، ولتدعيم موقفها قامت الحركة بتأسيس المنظمات الجماهيرية والنقابية والطلابية، والحركة الكشفية والمؤسسات الثقافية، والجمعيات الرياضية، ومن أمثلتها نذكر فرع الحركة في مدينة سكيكدة والتي كانت قد اهتمت بتنظيم الكشفى وتنظيم النساء أين كلفت جميلة طهراوي وهي طالبة في السنة النهائية بثانوية دومينيك لوسيانى بمسألة تعليم النساء⁽⁴⁾، وعلى العموم فإن موقف حركة الانتصار كانت تواصل وتجسداً فعلياً لموقف حزب الشعب الجزائري الذي رفض السياسة التعليمية الفرنسية وناهضاً طويلاً، وفي ذات الوقت اهتم بنشر التعليم العربي ومحاولة تطويره قد المستطاع، على أمل استقطاب الأهالي المسلمين ولفت انتباههم إلى مقوماتهم الحضارية والحفاظ عليها أمام السياسة الفرنسية التي عملت جاهدة على العبث بها.

1- عبد الحفيظ شريف، المرجع السابق، ص255.

2 -Hannache Ahmed, La longue marche de l'Algérie combattante, (1830-1962), Ed: Dahlab, Alger 1990, pp: 309-320.

3- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواقف، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص128.

4- محمد حربي، الوطنية الشعبية بمدينة سكيكدة، CRASC مجلة إنسانيات، 16، ع2012، ص7.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وبخصوص سياسية الإدماج والتجنيس فقد كان موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية رافضا لها وهو ما أكدته الرسائل التربوية التي أصدرها في 1949، حيث أكد أنه: "من الأمور المسلم بها أن الجزائر ذات جنسية خاصة، ومقومات الأمة الجزائرية تختلف اختلافا بينا بين تلك التي كونت الأمة الفرنسية، فإقليم الجزائر و مزاج أهلها و لغتهم و دينهم وأعرافهم و تاريخهم و رغباتهم لا تمت بأي صلة على كل ما هو موجود في فرنسا، وبناء على مبدأ القوميات و حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن الأمة الجزائرية على حق في جعل نفسها دولة مستقلة ذات سيادة"⁽¹⁾، هذا وعبر مصالي الحاج عن رفضه الكامل لسياسة الإدماج الفرنسية و ما عبر عنه خلال تواجده بالمشرق العربي 1951، أين أجرى لقاءات مع الصحافة المصرية ألقى خلالها بيانا من ثلاث صفحات تتمحور حول السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر، وأكد فيه أن فرنسا تريد إخراج الجزائر من نطاق العروبة، وتسعى لدمجها في فرنسا، داعيا إلى التضامن العربي المشترك لتحرير الجزائر⁽²⁾.

كما يتضح لنا موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية من قضية الوحدة الوطنية من خلال حملتها الانتخابية سنة 1948 التي ركزت فيها على وجوب تشكيل برلمان منتخب وأمة جزائرية حرة ذات سيادة، كما ركز شعارها في المؤتمر الوطني الأول يوم 7 سبتمبر 1947 على إبطال السيطرة الاستعمارية وإعادة السيادة للشعب الجزائري، وتكوين دولة وطنية مع إسنادها كل خصوصيات السيادة⁽³⁾، كما دعت في مناسبات أخرى إلى وطنية تحررية محررة باتجاهها نحو الحرية والديمقراطية، تمارس سيادتها الكاملة، تعبر بحرية، تتكلم بلغتها، وتتمتع بحرية ضميرها، وتعيش من خيراتها أرضها، تتوافق مع الحقوق المقدسة للإنسان، فالوطنية الجزائرية حق وجود الأمة الجزائرية بذاتها، وحق الشعب الجزائري في أن يكون ذا سيادة حرا سعيدا⁽⁴⁾، وهكذا يتضح أن التيار الاستقلالي كان مهتما بمختلف القضايا والوطنية وأولى أهمية لا بأس بها لقضايا الإسلام واللغة العربية والتعليم وغيرها وكان ثابتا في مواقفه منذ تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب وصولا إلى حركة الانتصار، هذا إلى جانب الدفاع عن حق تقرير مصير الشعب الجزائري والمطالبة بالاستقلال دون لف ودوران، وهو ما جعل هذا التيار يتعرض للتضييق والاضطهاد من قبل سلطات الاحتلال.

1- يحيى بو عزيز، السياسة الاستعمارية، ص: 109، 110.

2- عبد الرحمن بن العقون، المرجع السابق، ص ص 271-272.

3- سعيد بوخاوش، المرجع السابق، ص ص 298-299.

4- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 63-65.

ج- التيار الإصلاحية:

لا شك أن ظهور الحركة الإصلاحية الإسلامية غداة الحرب العالمية الأولى، قد قلب المعطيات الدينية التقليدية في الجزائر رأسا على عقب، وأثر تأثيرا عميقا في الحياة الأخلاقية والسلوك الاجتماعي لجزء كبير من الشعب الجزائري، ومن ثم فإن تاريخ التطور الديني والاجتماعي للجزائر، خلال النصف الأول من القرن العشرين يبدو غير منفصل عن تاريخ الظاهرة الإصلاحية⁽¹⁾، التي كسرت كل القيود واكتسبت مكانة واسعة لم تستطع الظفر بها غيرها من الحركات، وكان من الطبيعي جدا أن يحدث ذلك، إذ اعتبرنا أن أية حركة بالعالم الإسلامي لا يمكن أن تتقدم خطوات نحو الأمام، إلا إذا كسرت قيود التقليد الجاثمة على عقول المسلمين، ودعت إلى تحرير الفكر وإنشاء العقلية العلمية وفتح باب الاجتهاد⁽²⁾.

والواقع أن فحص مختلف النزعات الإصلاحية التي تخللت تاريخ الجزائر، يدعونا إلى إسناد ذلك نحو فترات بعينها كان أن شهدت فيها البلاد تحولات خطيرة في ظروف ومناحي الحياة العامة، جراء الأزمات السياسية وما صاحبها من تدهور اجتماعي وانحطاط فكري وثقافي عميقين، وعلى اعتبار أن النزعات الإصلاحية المعاصرة جزء لا يتجزأ من الظاهرة الدينية في شموليتها، والتي لا يمكن فصلها عن الظواهر المجتمعية الأخرى، فإن ذلك يقودنا إلى الإقرار بوجود علاقة طردية بينها وبين العديد من الأحداث الصعبة التي شهدتها الجزائر منذ القرن 19، سيما تلك المتعلقة بالاحتلال الفرنسي ومشاريعه الخطيرة التي استهدفت هوية وعقيدة وتراث الشعب الجزائري، والتي أدت إلى ظهور مبادرات إصلاحية تبناها رجال تحققت فيهم وبواسطتهم اليقظة الفكرية والدينية، وحملوا على عاتقهم التصدي للمشروع الاستعماري وكشف مؤامراته الرامية لضرب الثوابت الوطنية.

وعلى الرغم من أن هذه النزعات الإصلاحية كانت متباينة في بداياتها من حيث الهيكلة والحركية إلا أن هدفها كان واحدا وهو الذود والحفاظ على الثوابت الوطنية، ولعل أبرز من مثل هذه المبادرات خلال القرن 19، نجد كل من الشيخ ابن العنابي (ت 1850) الذي عرف بمواقفه التجديدية في الدين والسياسة قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي، والتي سببت له الكثير من المتاعب آخرها نفيه خارج الجزائر، وإلى جانبه نجد كل من الشيخين ابن الشاهد ومصطفى الكبابي (ت 1860)⁽³⁾.

1- علي مراد، المرجع السابق، ص: 11.

2- محمد دراجي، الحركة الإصلاحية في الجزائر، رجال وأفكار، الجزائر: دار قرطبة، 2008، ص: 27.

3- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، منشورات وزارة الثقافة، 2012، ج: 04، ص: 135.

بالإضافة إلى الشيخ عبد القادر المجاوي المحسوب على تيار الجامعة الإسلامية كما أشرنا سابقاً، والذي كان له دوراً بارزاً في النشاط الإصلاحي بالجزائر إلى أن وافته المنية سنة 1914، أما في مطلع القرن 20 نجد كل من الشيخ صالح بن مهنا، والشيخ عبد الحليم بن سماية والشيخ مولود الزرعي (ت 1925) الذين كانت لهم مبادرات إصلاحية متعددة كتصنيف الكتب والرسائل ونظم القصائد وكتابة المقالات في الصحف الجزائرية وحتى الفرنسية، وكذلك إلقاء المحاضرات في النوادي والجمعيات التي تصدر فيها بالنقد للبدع والخرافات التي انتشرت في المجتمع الجزائري باسم الدين، مع تركيزهم على إبراز مظاهر الانحراف العقائدي التي أضرت بعقل المسلم الجزائري وأصابته بالجمود في التفكير جراء ممارسات بعض الجماعات الدينية المدعومة من قبل السلطات الفرنسية⁽¹⁾.

والملاحظ أن مرحلة العشرينات من القرن 20، كانت المرحلة الحساسة التي ترعرعت فيها النزعة الإصلاحية بالجزائر، عبر هؤلاء المصلحين الذين نهلوا العلوم ومختلف المعارف في المشرق والزيوتنة وفاس وبعضها في الجزائر، وصار لهم تصوراً واضحاً حول طبيعة الأزمات السياسية والدينية التي تمر بها البلاد، ومما زاد في انتشار هذه النزعة تلك الأحداث المتعلقة بالسياسة الفرنسية، والتي ساهمت بشكل غير مباشر في توسع بؤر الإصلاح وظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مطلع الثلاثينات، بعد أن نادى بالفكرة كل من الشيخين ابن باديس والإبراهيمي منذ سنة 1924، ودعت إليها جريدة الشهاب بشكل واضح سنة 1925⁽²⁾، لتتأسس رسمياً بتاريخ 05 ماي عام 1931، بحضور صفوة من علماء الجزائر الذين ينتمون إلى مدرسة التجديد الإسلامي مثل الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ محمد البشير الإبراهيمي، والشيخ الطيب العقبي والشيخ بن بلقاسم التبيسي والشيخ مبارك الميلي وغيرهم، وقد اتخذت من "نادي الترقى" مقراً لها⁽³⁾، لينتم بعد ذلك انتخاب الهيئة الإدارية للجمعية وتعيين ابن باديس غيايباً للرئاسة والإبراهيمي نائباً له ومحمد الأمين العمودي للكتابة العامة ولمساعدته العقبي والأمانة المالية للشيخ مبارك الميلي والأستاذ إبراهيم بيوض مساعد له⁽⁴⁾ كما تم سن القانون الأساسي للجمعية الذي حدد قواعد ونظام العمل من خلال عدم خوضها في المسائل السياسية والاقتصار على الجانب الإصلاحي⁽⁵⁾.

1- أمينة مطعم، جهود الشيخ مبارك الميلي في الإصلاح العقدي، الجزائر: دار الكفاية، 2013، ص: 98-101.

2- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص: 101.

3- رابع تركي عامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤوسها الثلاثة الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2009، ط: 01، ص: 42، 43.

4- نور الدين أبو لحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية، الجزائر: دار الأنوار، ط: 2، 2016، ص: 42.

5- عبد الرحمن شيبان، من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجزائر: دار المعرفة، ص: 25.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

- جمعية العلماء وقضايا اللغة العربية:

لا خلاف في أن السياسة العدائية الفرنسية للمقومات الحضارية للشعب الجزائري كانت تهدف إلى صبغ الجزائر بصبغة فرنسية خالصة في كل كبيرة وصغيرة، حتى تنقطع جميع الروابط التي تربط الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها ولغتها القومية وتاريخها الإسلامي وانتماها الحضاري إلى الأمة العربية، وحتى تنشأ الأجيال الجزائرية الصاعدة في نشأة ممسوخة في كل شيء أو مقطوعة من جذورها الأصلية⁽¹⁾، وهو الأمر الذي دفع جمعية العلماء كغيرها من الأحزاب والجمعيات الوطنية، للدفاع عن ثقافة ولغة الجزائريين والعمل على إصلاح الأوضاع العامة للجزائر، وكانت بذلك في مقدمة المدافعين عن مقومات الهوية الوطنية خاصة اللغة العربية، أين خاضت حربا ضروسا ضد سياسة الإلحاق الثقافي وأكدت على عروبة الشعب الجزائري وأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، كما اعتبر رجال الجمعية أن نشر اللغة العربية بين الجزائريين وتلقينها للناشئة سوف يقوي لا محالة الوازع الديني والتربية الخلقية للجيل الجديد، وهي خصال تعد بمثابة الإسمنت المسلح الذي يجمع شمل كل الجزائريين ويمكن من وحدتهم الوطنية⁽²⁾.

وقد بذل أعضاء الجمعية جهودا كبيرة لمحاربة مختلف الأساليب الاستعمارية التي كانت تستخف بالعربية وبالقيم التي تحملها، ولتأكيد دورهم وهدفهم في الحفاظ عليها رفعوا شعار "الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا" كشعار للجمعية ومختلف نشاطاتهم الإصلاحية، وراحوا يعددون مآثر اللغة العربية في جل المناسبات والخطابات وعبر العديد من الكتابات والنشريات، وكانت البداية مع الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي أكد مرارا أن اللغة العربية هي الرابطة بين ماضي الجزائر وحاضرها الآخر ومستقبلها السعيد، وهي لغة الدين والقومية والجنسية واللغة الوطنية المغروسة⁽³⁾ وكثيرا ما كان الشيخ الإمام يحث طلابه على التحدث باللغة العربية حتى يتعودونها وتصير سليقة لهم وطبيعة فيهم، وفي هذا الشأن يذكر الشيخ الأستاذ عزيز بن عمر: "...وإني لأذكر أستاذنا عبد الحميد بين باديس كان يحثنا في حلقات دروسه على التزام الفصحى في مناقشاتنا وأبحاثنا ولما في ذلك من تدريب لللسنة على التخاطب، وللأقلام على الكتابة، كما كان يوصينا أن نسير على نهج بعض الشيوخ في تدريس النحو والصرف بالعامية..."⁽⁴⁾.

1- رابع تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية ...، ص: 105.

2- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص: 262، 263.

3- سعيد بوخاوش، المرجع السابق، ص: 189.

4- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص: 400.

والواقع أن الشيخ عبد الحميد، قد سخر كل الجهود الفردية والجماعية، للدفاع عن اللغة العربية والذود عنها، وهو الذي كان يعايش واقعها أمام السياسة العدائية الفرنسية وكثيراً ما دعا لمواجهة هذه الحالة والتصدي لها، ومن ذلك قوله: "حوربت فيكم العروبة حتى ظن أن قد مات منكم عرقها، ومسح فيكم نطقها، فجئتم بعد قرن، تصدح بلبلكم بأشعارها، فتثير الشعور والمشاعر، وتهدر خطباؤكم بشقاشقها، فتدك الحصون والمعازل ويهز كتابكم أقلامها، فتصيب الكلى والمفاصل"⁽¹⁾، كما عبر الشيخ في أكثر من مناسبة عن ضياع اللغة العربية وإهمالها، ولا أدل على ذلك من قوله خلال أحد مجالس الجزائريين بعد أن لاحظ غياب العربية فيها: "...كان أكثرية الحضور بالجلسة العامة الفارطة تفهم العربية الكتابية وفيهم عدد قادرون على الخطابة بها وكثير منهم لا يعرفون الفرنسية، وكانت الأقلية تفهم الفرنسية وتخطب بها ولا تعرف من العربية إلا الدارجة، ... ومن هؤلاء الذين تولوا تحرير قانون النادي لمعرفةهم وذكائهم فكتبوه بالفرنسية التي يعرفونها دون العربية التي يجهلونها، فلما اجتمع القوم جاء المشكل المحزن وهو عسر التفاهم بين إخوة دينهم واحد ووطنهم واحد ولغتهم واحدة، بما يتفاهمون؟ بالدارجة؟ أم بالعربية؟ أم بالفرنسية؟ ... نكتب هذا والأسف ملء قلوبنا على ضياع لغتنا حتى كاد ينسد طريق التفاهم بيننا..."⁽²⁾.

وقد بقيت مواقف الشيخ ابن باديس من قضية اللغة العربية متصلبة وبعيدة عن كل مهادنة أو مهادنة، وإن تعلق الأمر بسلطات الاحتلال وإدارتها القمعية، وهو ما عبر عنه في العديد من المناسبات ومن بينها يوم إصدار قانون شوطون الذي تطرقنا له من قبل، حيث كتب الشيخ عبد الحميد مقالا بجريدة البصائر عبر فيه بكل وضوح عن سخطه من السياسة الفرنسية المعادية للغة العربية، ومما جاء فيه: "بينما الأمة الجزائرية تنتظر من فرنسا منحها حق التصويت البرلماني مع بقائها على شخصيتها الإسلامية، إذ أعداء الأمة الجزائرية يجمعون أمرهم، ويدبرون كيدهم فيستصدرون من الحكومة قرارا وزاريا بعقوبات صارمة على التعليم، ليهدموا الشخصية الإسلامية من أصلها، وليقضوا عليها بالقضاء على مادة حياتها.... علموا أن لا بقاء للإسلام بتعليم عقائده وأخلاقه وأدابه وأحكامه، وأن لا تعليم له إلا بتعليم لغته، فناصروا تعليمها العداء، وتعرضوا لمن يتعاط تعليمها بالمكره والبلاء، ويضيف قائلا: ولما رأوا تصميم الأمة على تعلم قراءتها ودينها ولغة دينها، واستبدال كثير من المعلمين في سبيل القيام بواجبهم نحو الدين والقرآن ولغة الدين والقرآن ... بذلوا جهدهم حتى استصدروا هذا القانون: قانون العقاب الرهيب"⁽³⁾.

1- ابن باديس، الآثار، ج: 03، ص: 243.

2- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص: 398.

3- ابن باديس، الآثار، ج: 03، ص: 243.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وإلى جانب الشيخ عبد الحميد بن باديس، كان الشيخ البشير الإبراهيمي من أكثر أعضاء الجمعية دفاعا عن اللغة العربية وغيرها من مقومات الشعب الجزائري، وكثيرا مع عبر عن رأيه حول ذلك بكل شجاعة في صحف الجمعية وغيرها، وكان يصف اللغة على أنها المقوم الأكبر من مقومات الاجتماع البشري، وما من أمة أضاعت لغتها إلا وأضاعت وجودها، واستتبع ضياع اللغة ضياع المقومات الأخرى⁽¹⁾، كما كتب الشيخ الإبراهيمي عن مختلف الأساليب التي وظفتها سلطات الاحتلال لضرب اللغة العربية، وحاول الكشف عنها وتنبيه الجزائريين إلى مخاطرها، ويبدو أن موقف الشيخ الإبراهيمي وعموم أعضاء الجمعية من اللغة العربية، كان نابعا من إيمانهم الشديد بأنها أداة الاتحاد والوحدة، وأنها الرابطة المتينة والقوية بين فئات المجتمع الجزائري على تباينها واختلافها، لذا نجده في كثير من المواضيع يركز على مرامي سلطات الاحتلال في استهداف هذا المقوم ومحاولة إضعاف دوره الحدودي بالمجتمع عبر اختلاق الألسن والدعوة لإحياء اللهجات العربية والبربرية وفي هذا الصدد كتب قائلا: "ينكر الاستعمار عروبة الشمال الإفريقي بالقول ويعمل لمحوها بالفعل، وهو في جميع أعماله يرمي إلى تهوين العربية بالبربرية، وقتل الموجود بالمعوم ليتم له ما يريد من محو واستئصال لهما معا، وإنما يعتمد العربية بالحرب لأنها عماد العروبة، وممسكة الدين أن يزول"⁽²⁾ وهو الأمر الذي نجح فيه الفرنسيون لحد ما، حيث أصبحت العربية أو العروبة لغة على حد تعبير الأستاذ تركي رابح، مجرد خليط من الكلمات بعد أن غمرتها الرطانات الأعجمية واللهجات العامية واللغات الأجنبية، ثم تعالت عنها، فاللهجات العامية مزقتها وأصبحت حجة عليها ومداخل ضيم لها، واللغات الأجنبية زاحمتها في ضعفاء الهمم والعزائم من أبنائها⁽³⁾.

ومن الأمور التي كان يركز عليها الشيخ البشير الإبراهيمي تلك مكانة التي تتمتع بها اللغة العربية في الجزائر، وصرح أن الشعب الجزائري من أوفى الشعوب العربية لهذه اللغة، وأكثرهم برا بها وتمجدا واعتزازا ومن منظوره أن العربية غالبة في هذا الوطن عدة لغات، فلم تهين ولم تغلب، والأمة الجزائرية ناهضت عدة استعمارات روحية ومادية فلم تقهر ولم تخذل، وكان الشيخ الإبراهيمي يرى في التعليم العربي الحر الحافظ الأهم للعربية وهو ما عبر عنه بقوله "والأمة تريد تعليما عربيا عليه طابعها، وفيه أثر يديها، وله مالها من روح، وعليه ما عليها من سمات، إن هذه الأمة تعتقد وتموت على اعتقادها أن لغتها جزء من كيائها السياسي والديني وشرط في بقائها..."⁽⁴⁾.

1- الإبراهيمي، آثار الإمام... ج: 1، ص: 134.

2- نفسه، ج: 03، ص: 430.

3- تركي رابح، جمعية العلماء ورواسانها الثلاث... ص: 203، 204.

4- الإبراهيمي، المصدر السابق، ج: 03، ص: 282، 284.

وكان الشيخ البشير الإبراهيمي يستغل كل سائحة ومناسبة للحديث عن اللغة العربية والتنبؤ بأهميتها وضرورة الدفاع عنها، مثلما صرح في خطاب رسمي ألقاه أمام الجمعية العامة للجمعية سنة 1933، قائلا "إن جمعيتكم تسعى إلى تحقيق غايتين نبيلتين: إحياء مجد الدين الإسلامي، ومجد اللغة العربية" هذه العبارة التي لم تستغل على أحد، حيث لم يكن هناك من يجهل أن عزة العربية ليست وفقا على انتشارها الصلب في صلب المجتمع فحسب بل أيضا اعتراف المشرع بقانون ممتاز للغة العربية التي ظلت إلى اليوم تعامل في الجزائر كلغة أجنبية أو لغة من الدرجة الثانية⁽¹⁾، وإلى جانب مواقف الإمام الإبراهيمي وابن باديس نجد أيضا الشيخ محمد مبارك الميلي الذي دعا الأمة الجزائرية إلى العناية بلغتها وحمايتها وكانت له العديد من التصريحات والكتابات التي أصر من خلالها على تبيان أهمية هذه اللغة في حياة المسلم الجزائري وضرورة اعتنائه بها، ومن ضمن ذلك قوله "...أيتها الأمة الجزائرية ارجعي إلى دينك ولغتك فلن تسعدي إلا به، ولن تسعدي به إلا بأحكام لغته...إن ومن أعرض عن اللغة العربية فقد أعرض عن ذكر ربه و من يعرض عن ذكر ربه يسلكه عذابا صعبا..."⁽²⁾، هذا بالإضافة إلى العديد من النشاطات الأخرى التي كانت دوما في خدمة مقومات وثوابت الشعب الجزائري، والتي سنطرق لها لاحقا بشكل مستقل، وهكذا تتضح تلك المكانة التي حظيت بها اللغة العربية في برنامج الجمعية، عبر تسخير كل الإمكانيات في الذود والدفاع عنها رغم المضايقات الكبيرة التي كانت تتلقاها من سلطات الاحتلال الفرنسي غير أن ذلك لم يمنعها من نشاطها هذا ووجدت في الصحف والجرائد التي أسستها المنبر المناسب للدفاع عن العربية، فضلا عن مختلف الأنشطة الأخرى كالندوات والحلق والتدريس وغير ذلك من الأمور التي تعزز مكانة هذا المقوم بالوسط المجتمعي الجزائري.

-موقف الجمعية من قضية الدين وسياسة التنصير:

منذ تأسيس الجمعية أدرك أعضاؤها الأهمية القصوى لقضية العقيدة واستقامة الدين لذلك جعلوا منها المرتكز الأول في مشروعاتهم الإصلاحية، وعملوا بكل جد على محاربة مختلف مظاهر الانحراف والابتداع التي لحقت الجزائريين في عقيدتهم وعباداتهم، وفي نفس الوقت عملوا جاهدين للتصدي لكل محاولات الهدم التي وظفتها سلطات الاحتلال الفرنسي في توجيهها المعادي للإسلام بالجزائر، ومن ذلك مسألة التنصير والتبشير التي واجهوها بكل ما أتيح لهم من إمكانيات رغم التشديد والتضييق الكبير الذي مورس عليهم.

1- علي مراد، المرجع السابق، ص: 503.

2- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص: 399.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

واتضحت مجهوداتهم في مواجهة ورد حملات التبشير والتنصير من خلال الإبانة عن مكر الأباء البيض وخطر المدارس والمعاهد التبشيرية، خاصة بعد أن تبين لهم أن هذه المعاهد قد أسست حقيقة لإخراج المسلمين من دينهم لا غير، وذلك في مقالاتهم وخطبهم وفتاويهم، حيث جاء في إحدى المقالات قول أحد الكتاب: "وقد ثبت أن بعض هذه المدارس تنتهز فرصة ضعف أولادكم وتشككهم في دينهم وتحط من قدر نبيهم وتكون النتيجة إما أن يعيشوا بلا دين، وإما أن يستبدلوا ديننا غير الإسلام بدين الإسلام، فأنتم مسئولون عن ذلك غدا بين يدي الله تعالى فيقال لكم لماذا دفعتم أبنائكم وهو ضعفاء لمن يفتنهم عن دينهم ويردونهم بعد إيمانهم كافرين؟"⁽¹⁾.

كما كتب الشيخ الطرابلسي في جريدة وادي ميزاب مقالا تحت عنوان "سخافة المبشرين" أشار فيه إلى سخافة المبشرين في أطروحاتهم، وقد ذكر في مستهل حديثه قصة لشاب سويسري كان يدخل السوق حاملا لبعض الكتب اليسوعية ليروجها بين الناس، غير أن الناس قد عرفوا بضائع المبشرين وصار الأطفال يسخرون منه حيث أراد أن يروج بضاعة ليست هذه سوقها⁽²⁾، وإلى جانب محاربة التبشير والتنصير عملت الجمعية على الحفاظ على الدين الإسلامي من خلال الدعوة إلى التمسك بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وهو ما نستشفه في مواقف الإمام ابن باديس التي عبر من خلالها على أهمية القرآن الكريم وحتمية الأخذ به وجعله ركيزة أساسية في تربية النشء، وكان يرى بأن عودة الأمة إليه أمر واجب يفرضه وضعها المأساوي الذي أفضى إليه هجر القرآن والابتعاد عنه، كل ذلك جعله يعكف على تفسيره والكشف عن حقائقه وخطاياهم حيث بذل جهدا بالغ الأهمية، قارب خمس وعشرين سنة وختمه في حفل تاريخي مشهود في مدينة قسنطينة، كما حرر بقلمه تفسير لمجموعة متفرقة من الآيات التي جعلها في شكل افتتاحيات لمجلة لشهاب تحت عنوان "مجالس التذكير" فقد كان القرآن بالنسبة إليه كتاب الإسلام الذي هو الصراط المستقيم فيه الأحكام والحكم والحجة⁽³⁾ وكثيرا ما نادى بالرجوع إليه كسبيل أوحى للنجاة، ومن ذلك قوله: "لا نجاة لنا من هذا التيه الذي نحن فيه والعذاب المتنوع الذي نذوقه ونقاسيه إلا بالرجوع إلى القرآن، إلى علمه وهديه وبناء العقائد والأحكام والآداب عليه، والتفقه فيه وفي السنة النبوية شرحه وبيانه والاستعانة على ذلك بإخلاص القصد وصحة الفهم..."⁽⁴⁾.

1- عبد الرؤوف قرناوب، المرجع السابق، ص 167.

2- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص 253.

3- بلهادي خلادي، الفكر السياسي عند ابن باديس ومصالي 1926-1952 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: غازي الشمري، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2018-2019، ص 69-70.

4- ابن باديس، الآثار، ج: 1، ص: 410.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والى جانب اهتمامه الكبير بالقرآن الكريم وتفسيره، كان الشيخ عبد الحميد يدعو الناس إلى الاقتداء بالرسول الأعظم ويهتدوا بهديه في جميع مجالات الحياة بما في ذلك سياسة الحكم وإدارة الشؤون العامة وتنظيم المجتمع⁽¹⁾، وبذلك كانت مسألة إحياء السنة النبوية، ونبذ محدثات الأمور والبدع من أولويات جمعية العلماء المسلمين في نشاطها الإصلاحية، وتجلى ذلك في مختلف نشاطات الشيخ ابن باديس وغيره من أعضاء الجمعية، التي ركزت على إصلاح عقائد الجزائريين وتنقيتها من مختلف مظاهر الشرك والخرافات، التي أضحت نصيقة بالدين ومن المسلمات التي لا نقاش فيها، بعد أن بثها الطرقيون في عقول الناس عبر العديد من الأساليب تحت غطاء الدين والتعليم القرآني وإلى ما ذلك.

وقد أشار الأستاذ محمد خير الدين أحد أعضاء جمعية العلماء، إلى حجم الجمود والتعاس الذي سربه الطرقيون إلى الذهنية الجزائرية، ومدى التشويه الذي الحقوه بالإسلام في الجزائر، وبذلك قد قدموا خدمة جليلة لأعداء الإسلام والمسلمين، وهو ما عبر عنه بقوله: "...إذا كان الطرقيون هم رجال الدين حقاً فما بالهم ... يدعون المبشرون المسيحيون إلى دينهم ويبدلون الجهود ويجوبون مجاهل الأرض مستعذبين العذاب سبيل نشر عقيدتهم، وهو يطوقون البلاد يدعون إلى طرقهم يجمعون الأموال ويتنافسون في التكثر من الأتباع ثم لا نكاد نسمع أحدهم يأمر بمعروف أو يسدي نصيحته لإخوانه المسلمين على كثرة ما يصادفه من منكر وفضاعة ويشاهده من سوء حال المسلمين⁽²⁾، ومن جهة أخرى يقدم لنا الشيخ البشير الإبراهيمي واقع الخلاف الذي كان بين الجمعية والطرقيون، والأسباب الحقيقية التي كانت وراء ذلك، حيث يقول: "إن الخلاف بيننا وبين هؤلاء ليس في مسائل علمية محصورة يعدونها في كل بلد بعدد ويكثرون حولها اللغط ليوهموا الأمة أن الخلاف علمي... وما لهم وللعلم؟ إنهم ليسوا علماء حتى يغاروا للعلم أو يقولوا فيه أو يكونوا طرفاً من طرفي الخلاف في مسأله، وإنما الخلاف بيننا وبينهم في طرقهم وزواياهم، وما يرتكبونه باسمها من المنكرات التي فرقت كلمة المسلمين وجعلت الدين الواحد أدياناً، فقلنا لهم ولا نزال نقول لا طرقية في الإسلام"⁽³⁾، هذا وكان الطرقيون يعمدون إلى الكثير من البدع والضلالات وغير ذلك من الشبهات، وحجتهم في ذلك أن العلماء المتقدمين قد عايشوا التصرفات والأعمال التي يقومون بها ولم ينكروا شيئاً، وهو ما ذكره الشيخ ابن باديس على قولهم: "ولو كان ما نحن عليه باطلاً لأنكره العلماء المتقدمون قبل أن ينكره هؤلاء (العصريون)"⁽⁴⁾.

1- جلهادي خلادي، المرجع السابق، ص 73.

2- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص: 259.

3- الإبراهيمي، آثار الإمام، ج: 01، ص: 302، 303.

4- ابن باديس، الآثار، ج: 03، ص: 42.

ونظرا للأساليب السلبية التي عرف بها الطرقيون، والتي شكلت عائقا كبيرا أمام جمعية العلماء المسلمين ومسيرتها الإصلاحية، خاصة وأن الكثير منهم كان مرتبطا مع سلطات الاحتلال في ذلك، وهو الأمر الذي دفع جل أعضاء الجمعية في أن يدخلوا معهم في سجل عميق ويكشفوا مختلف ألاعيبهم ومخططاتهم الهدامة، وقد بين الشيخ عبد الحميد بن باديس ذلك في العديد من المناسبات، ومن ذلك قوله "حاربنا الطرقية لما عرفنا فيها من بلاء على الأمة من الداخل والخارج فعملنا على كشفها وهدمها مهما تحمّلنا في ذلك من صعاب وقد بلغنا غايتنا والحمد لله، وقد عزمنا أن نترك أمرها للأمة، هي التي تتولى القضاء عليها ثم نمد يدا لمن كان على بقية من نسبته إليها لنعمل معا في ميادين الحياة على شريطة واحدة وهي أن لا يكون آلة مسخرة في يد نواح اعتادت تسخيرهم، فكل طرقي مستقل في نفسه عن التسخير فنحن نمد يدا له للعمل في الصالح العام وله عقليته لا يسمع منا فيها كلمة، وكل طرقي يكون أذنا سماعة وآلة مسخرة، فلا هوادة بيننا وبينه حتى يتوب إلى الله... قد نبذنا إليكم على سواء.. إن الله لا يحب الخائنين" (1).

وقد سار على نهج الإمام في محاربة الطرقية، غيره من علماء الجمعية ومن ضمنهم الشيخ مبارك الميلي الذي كان حازما في موقفه، إذ وجد أن منشأ أمراض الأمة كامنا في تلك الطرق المبتدعة، ورأى أنها السبب في تفرقة المسلمين، وأنها سر الضلال في الدنيا والهلاك في الآخرة، وجاء في كتاباته ما قوله: "إنني بذالا للنصيحة أحذرك من متابعة مشايخ هذا الوقت إذ هم قطاع طريق الله على عبادته، وأعداء الأولياء الداعين إلى سبيل رشاده..." ومن البدع التي حذر منها أن الطرقيين صدوا عن التفسير وافتروا الكذب على العلماء... (2) أما الشيخ البشير الإبراهيمي هو الآخر كانت له صولات في هذا النهج، وسخر قلمه لرد مختلف الشبهات التي بثها هؤلاء في المجتمع الجزائري، ورد مختلف التهم التي كالوها لجمعية العلماء، وكشف عن ذلك في العديد من المقالات من ضمنها المقال المعنون بـ "إلى الطرقيين" الذي بين فيه نقاط الخلاف بين الطرفين وأجاب فيه عن طلب المناظرة التي رفعت إليه، من خلال قوله "إن المناظرة في الشيء تستدعي نظيرين أي مثيلين في المعنى الذي يتناظران فيه، والمناظرة المطلوبة هنا في مسائل علمية دينية لا بسها تاريخ المسلمين الطويل، وداخلتها عوائدهم واجتماعيتهم وأثر فيها هذا وذاك... وهل بلغ الطرقيون أن يكونوا نظراءنا بالعلم والدين والتاريخ والاجتماع؟" (3).

1- الشهاب، العدد 11، مارس 1938.

2- سليم مزهود، المرجع السابق، ص: 124.

3- الإبراهيمي، آثار الإمام، ج: 01، ص: 301.

ومن جانب آخر كان لجمعية العلماء المسلمين مواقف واضحة إزاء قضية فصل الدين عن الدولة، إذ أدركت الجمعية بأنه لا يمكن المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للجزائر، طالما مساجد المسلمين وأوقافهم تستغلها الحكومة الفرنسية، لذلك أصرت على المطالبة بتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة، وعبرت عن ذلك في العديد من المناسبات ومن ضمنها يوم انعقاد المؤتمر الإسلامي سنة 1936، أين رفعت جملة من المطالب جاء من ضمنها، تسلم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر لما يتناسب مع أوقافها وتتولى أمر ذلك الجمعية الدينية المؤسسة على منوال القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الحكومة⁽¹⁾، غير أن رفض الحكومة الفرنسية لمطالب الجمعية جعل أعضائها يواصلون تحركاتهم من أجل تحقيق استقلال الدين عن الإدارة الاستعمارية، وكتب الشيخ البشير الإبراهيمي في جريد البصائر يائسا من الإدارة الفرنسية ومناوراتها في هذه المسألة، ما عبر عنه بقوله: "...كأنني بهذه الحكومة اللانكية المسيحية معا والديمقراطية الديكتاتورية معا ترمي ببصرها إلى ما وراء حدود الجزائر من الأقطار الإسلامية الحرة في ديانتها المدبرة لشؤونها الدينية بنفسها وبحكوماتها"⁽²⁾، ويضيف في موضع آخر قائلا "ثم ما بالها خالفت نفسها وناقضت مبادئها فهي في فرنسا تدين باللانكية وحرية الأديان وينص على ذلك دستورها ويجري عليه تعليمها وتتأثر بأمتها، وهي في الجزائر تتمسك بالإسلام هذا التمسك وتتشدد في القيام به هذا التشدد وتتعنّت في الانفصال عنه هذا التعنّت..."⁽³⁾

وقد كتب الإبراهيمي حول قضية فصل الدين حوالي ثمانية وثلاثون مقالا تمحورت كلها حول الدفاع عن الدين ومطالبة الإدارة الاستعمارية بعدم التدخل في الشؤون الإسلامية وتركها لأهلها، وإلى جانبه عرف العربي التبسي قضية الفصل وكانت له سلسلة من الكتابات حول القضية، ومما جاء فيها: "قضية فصل الدين عن الدولة قضية ذات موضوعية: موضوع إسلامي بحث يعد من مسائله الداخلية التي تولى الإسلام تقنينها وعلى المسلمين تنفيذ ذلك التشريع، كالإمامة ومؤهلاتها... وهذه ناحية لاحق للحكومة ولا للمجلس الجزائري أن ينظروا فيها، ولا أن يقننوا لها قوانين... إذ هو أمر داخلي قننه الإسلام والموضوع الثاني هو موضوع إعطاء المسلمين حق مباشرة إدارة دينهم ونقل هذا الحق من يد السلطة الاستعمارية التي وضعت على هذا الدين مساجده وأوقافه وموظفيه إلى جماعة المسلمين"⁽⁴⁾.

1-سومية بوسعيد، القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: محمد مجاود، جامعة الجيلالي ليايس، 2014-2015، ص: 417.

2-محمد دراجي، الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري، الجزائر: عالم الأفكار، 2007، ص: 64.

3-نفسه، ص: 70.

2-أحمد شرفي الرفاعي، مقالات وآراء علماء جمعية العلماء المسلمين "الشيخ العربي التبسي"، دار الهدى، الجزائر 2011، ج: 03، ص: 217.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

- جمعية العلماء والنشاط التعليمي والتربوي:

سبق وأن أشرنا إلى مسألة التعليم التي أولتها سلطات الإحتلال اهتماما كبيرا، وعملت على ضبطها ومراقبتها عبر العديد من الأساليب التي تحدد سياسية تعليمية خاصة، هدفها ضرب مقومات الشعب الجزائري وشخصيته الوطنية، غير أن ذلك لم يلبث طويلا حتى تغيرت الأمور وبدأت مرحلة أخرى في مسار النضال الوطني، تطالب بضرورة التعليم العربي الحر وتدافع عنه، ومثل ذلك العديد من الأحزاب والجمعيات ومن ضمنها جمعية العلماء المسلمين، التي قدمت الكثير في هذا الميدان بداية بالمطالبة بالحق في التعليم وصولا إلى تأسيس العديد من المدارس وغير ذلك من الأمور، رغم تضيق سلطات الإحتلال.

وقد أدركت الجمعية منذ تأسيسها أهمية التعليم ومحاربة الجهل والامية، وهو ما سطرته في أهدافها، إذ دعت إلى إحياء اللغة العربية وتأسيس المدارس الحرة والنوادي الثقافية والمساجد، وقد سارت في طريقها إلى الإصلاح التعليمي والفكري عبر عدة مراحل كانت الأولى بين (1931-1940)، وشهدت هذه المرحلة نشاطا ثقافيا وإعلاميا كبيرا وقامت الجمعية من خلالها بنشر دعوتها بين المواطنين وإقناعهم بجدواها وفي هذه المرحلة أسست عددا من المدارس والمساجد والنوادي في أهم المدن الجزائرية (1) ولم يقتصر التعليم على المدارس فحسب، بل كان للمسجد دور في محاربة الأمية وبث الأفكار الإصلاحية، وفي هذا الصدد قال الشيخ ابن باديس: "إن كانت المدارس معمورة لدروس العلم فإن العامة التي ترتاد المساجد تكون على حظ وافر، وتتكون منها طبقة مثقفة الفكر صحيحة العقيدة، وبصيرة للدين فتمكن هي في نفوسها ولا تهمل -وقد عرفت العلم وذائق حلاوته.."(2).

وكانت دروس الجمعية في المساجد تقوم على نوعين الأول دروس منظمة في كل من قسنطينة، سطيف، تلمسان وغيرها من الجوامع، يتعلم فيها الكثير من الطلبة الكبار (المستوى الثانوي) وفق الأساليب المعروفة في الجوامع الإسلامية الكبرى كالجامع الأزهر والقرويين والزيتونة... الخ، أما النوع الثاني فتمثلت في دروس الوعظ والإرشاد التي كانت توجه إلى عامة الناس وغالبا ما تكون بين صلاة المغرب وصلاة العشاء ويوم الجمعة وفي العطلة الصيفية وشهر رمضان حيث تكثر تلاوة القرآن وإلقاء الدروس الدينية (3)، أما المرحلة الثانية فكانت بعد الأربعينات، وتعتبر فترة الانطلاق الواسع لجمعية العلماء في بعث النهضة التعليمية ونشر التعليم العربي الحر وتكوين المدارس وإقامة النوادي وما إلى ذلك.

1- سومية بوسعيد، المرجع السابق، ص: 268، 269.

2- بلهادي خلادي، المرجع السابق، ص ص 204-205.

3- رابع تركي عامرة، المرجع السابق، ص ص 228-229.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكان هذا الثلاث الحيوي أي- المدارس والمساجد والنوادي- مكملا لجوانب النهضة الجزائرية والإصلاحية، فالمدارس للناشئة تتلقى فيها دروس الدين والأخلاق وقواعد اللغة العربية والتاريخ الوطني والأندية للشباب تجمع شتاته وتقويه شر الضياع، وتعيد له ثقته بنفسه وبدينه وقومه، بما يسمعه من المحاضرات في التربية والتوجيه الديني والقومي والثقافة العربية الإسلامية، والمساجد لجمهور المصلين المتعطشين لسماع دروس اليقظة والحياة المستوحاة من روح الإسلام النقي من الخرافة والجمود والتعصب، ونذكر على سبيل المثال أن مما تضمنه القانون الأساسي لجمعية التربية والتعليم الذي حرره الإمام ابن باديس بنفسه سنة 1930 أولا تربية أبناء المسلمين وبناتهم تربية إسلامية بالمحافظة على دينهم ولغتهم وشخصيتهم، أما ثانيا أن تكون للجمعية فروعا تؤدي إلى نهضة حقيقية⁽¹⁾.

والواقع أن قضية إصلاح المجتمع الجزائري والعقلية الجزائرية بالضبط، قد أخذت عناية كبيرة في عمل الجمعية ومثلها الشيخ عبد الحميد بن باديس، ذلك أن إصلاح العقول هو المقدمة الطبيعية لكل إصلاح ناجح في المجتمع، وهو الأمر الذي يعكس لنا اهتمام الشيخ البالغ بأمور التربية والتعليم من أجل تكوين أجيال قائدة في الجزائر تعمل على بعث النهضة شاملة في البلاد تخرج بها من حالة الجمود والركود إلى الحيوية والنشاط وبالتالي تنهض متكافة نحو كسر قيود الاحتلال الغاصب الذي بسط سيطرته عليها ردحا طويلا من الزمن نظرا لتخلف الجزائريين فكريا وعلميا⁽²⁾، وأمام هذه الجهود في النهوض بالتعليم وترقيته كان من الطبيعي أن تتعرض الجمعية إلى مضايقات سلطات الاحتلال، واتضح ذلك جليا منذ سنة 1838 بعد أن أصدرت هذه الأخيرة جملة من القرارات والمراسيم من ضمنها قرار شوطون الذي أشرنا له في الفصول السابقة، والذي أدى إلى تشديد الرقابة على الجمعية وعلى مختلف أعضائها، والحد من نشاطاتهم خاصة على مستوى النوادي، وقد أكد ذلك الشيخ ابن باديس في العديد من المناسبات ومن ضمنها تصريحه في جريدة الشهاب سنة 1939 والذي قال فيه بأن الفرنسيين ".. اضطهدوا العلم وقاوموا الدين وأهانوا المساجد وأغلقوا المدارس وأهملوا التعليم"⁽³⁾.

1- محمد الصالح الصديق المصلح المجدد الإمام ابن باديس لهذا حاولوا اغتياله، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص: 77، 78.

2- ترمي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، الجزائر: مؤلف للنشر، 2009، ص: 89.

3- مجلة الشهاب، نوفمبر 1939.

وكان القرار الذي أصدرته سلطات الاحتلال والذي قيد التعليم الحر وجعل من اللغة العربية لغة أجنبية، قد أحدث وقعا واستنكارا كبيرا بالوسط الإصلاحي، ودفع جل رجال الجمعية إلى التنديد به وبالتضييق الذي تمارسه سلطات الاحتلال تجاه مقومات الشعب الجزائري واللغة العربية خصوصا، وكان الشيخ عبد الحميد قد علق عليه في أكثر من مناسبة، ومن ضمنها مقاله المعنون بـ "كيف فهمت الأمة"، وضح فيه مختلف الأساليب التي تعتمد عليها سلطات الاحتلال في ضرب مقومات الشعب الجزائري، وصرح فيه قائلا: "يزعم المتكلمون بلسان الحكومة في منشوراتهم وإذاعاتهم أننا نحن الذين أفهموا الأمة أن غاية قرار 08 مارس هي معاكسة تعليم الدين واللغة العربية .. فلأجل أن نعرف كيف فهمت الأمة نفسها كلها هذه المعاكسة الصريحة يجب أن نعرف الظروف التي صدر فيها هذا القرار المشؤوم وما تقدمها - سنوات - من النهضة العلمية الدينية للأمة الجزائرية العربية الإسلامية"⁽¹⁾، وأضاف قائلا: "هكذا فهمت الأمة كلها من نفسها، والحكومة نفسها هي التي أفهمتها بأعمالها والأمة هي التي قالت وما زالت تقول إن قرار 08 مارس المشؤوم ضربة قاضية على تعلم الإسلام ولغة الإسلام، وما سمعته الحكومة في النيابة المالية من النواب المسلمين مما سنشره، كاف في دحض مزاعم منشوراتها وإذاعاتها..."⁽²⁾.

ومن جهة أخرى عبر الشيخ الإبراهيمي عن موقفه إزاء قضية اللغة العربية والتعليم العربي قائلا: "كل الوسائل التي تتذرع بها الحكومة الجزائر لمقاومة التعليم العربي هي: إما قوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا في أوقات مختلفة، ولأسباب متنوعة، وإما قرارات إدارية فردية مصدرها الجزائر، ومبناها إيعازات بوليسية، توجبها الروح الاستعمارية، والنوع الأول غالبه عام مطلق، يشمل كل تعليم حر لم تبشره الحكومة، بأية لغة كان، ومن أية جمعية صدر، والثاني خاص بنا معشر المسلمين، مصبوب علينا وحدنا"⁽³⁾، هذا ويصور لنا الشيخ محمد البشير الإبراهيمي حركة التعليم العربي الحر التي نهضت بها جمعية العلماء ومعاكسة الإدارية فيقول: "إن مدارسنا مدارس جمعية العلماء - عامرة بهذا الصنف من الأطفال وهو هذا الصنف المتشرد الضائع، الذي لم يجد إلى التعليم الحكومي سبيلا.... وما داموا محرومين من التعليم الفرنسي فمن حقنا ومن واجبنا ومن الإحسان إلى أبنائنا أن نشغلهم النهار كله بتعليم دينهم ولغتهم... أما الحكومة فإنها ترى أن بقاء أبنائنا في الأزقة معرضين للشر والفساد، خير من تعليمنا إياهم تعليما عربيا إسلاميا، فلما صممنا أداء الواجب علينا لديننا وأمتنا، صممت على المضايقة والتضييق"⁽⁴⁾.

1- ابن باديس، الآثار، ج:3، ص: 261.

2- نفسه ص: 263

3- الإبراهيمي، آثار الإمام، ج:3، ص: 224.

4- رابع تركي، جمعية العلماء ورواساتها الثلاثة ...، ص: 375.

-موقف جمعية العلماء المسلمين من مسألة التجنيس والإدماج:

لا يختلف اثنان في أن سلطات الاحتلال وظفت سياسة التجنيس والإدماج، بهدف تحويل الجزائريين عن شخصيتهم وهويتهم الوطنية، وقد فتح قانون "السيناتورس كونسولت" الصادر في 14 جويلية 1865 جبهات عديدة ومواقف متباينة عند النواب والأحزاب الجزائرية والعلماء وغيرهم، وبينما كانت الأغلبية متحفظة من هذا القانون إلا أن الأقلية من النخبة وجدوا فيه حلا ومخرجا يمكنهم من التخلص من القوانين الجائرة في حق الجزائريين⁽¹⁾، ومع تأسيس الجمعية أضحت قضية التجنيس من أهم القضايا اهتماما عن العلماء، وكان لهم أن نددوا بقوة لكل المحاولات الرامية لتجنيس الشعب الجزائري، وهو ما عبر عنه الشيخ عبد الحميد مطلع الثلاثينات بقوله "جنست فرنسا الشعب الجزائري العربي المسلم كرها وظلما منذ أن صدر قانون 1865، وأرادت بذلك أحد الأمرين، إما أن يندمج أضعفها في أفواها بانسلاخه عن مقوماته ومميزاته، فينعدم من الوجود، وإما أن يبقى الضعيف محافظا على مقوماته ومميزاته، فيؤول أمره ولا بد إلى الانفصال"⁽²⁾.

وهو الأمر الذي تنبه له الأستاذ أحمد توفيق المدني وعبر عنه بقوله: "الخطر محقق بنا...إنه لخطر الاضمحلال، إننا الآن في منعطف صعب من تاريخ حياتنا القومية، وهل يمكن لشعب الجزائر العربي المسلم أن يصبح فرنسيا خالصا في آدابه ولغته وتقاليده وعوانده...فسياسة التجنيس والاندماج قد أخفقت تماما، وأفلس كل الإفلاس، وهكذا كل أمر مخالف لسنن الطبيعة وقوانين الاجتماع"⁽³⁾، كما كان الشيخ الطيب العقبي من الأوائل الذين كتبوا في هذه القضية وحاربها من خلال جريدة الإصلاح منذ سنة 1930، وكان من أشد المتحمسين للقضية حتى سمي ودعي بعدو فرنسا "أنتي فرانسى" بسبب معاداته لكل القوانين التي تصدرها الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين ولهجته الجريئة من خلال مقالاته التي كان يكتبها، وقام أعدائه من الطرقيين من أجل إيقاف عمله في تحريض الإدارة الفرنسية لإيقاف حملته ضد التجنيس فكتب في مقال بمجلة الشهاب "هل أنا عدو لفرنسا؟ وهل متجنس؟" فضح من خلالها التناقض بأنه من جهة عدو لفرنسا ومن جهة أخرى متجنس بجنسيتها⁽⁴⁾.

1-سومية بوسعيد، الأحوال الشخصية الجزائرية في ميزان المشاريع الفرنسية الاستعمارية، جامعة سيدي بلعباس المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، 2018، ع: 03، ص: 151.

2-محمد الحسن فضلاء، الشذرات، من مواقف الإمام عبد الحميد بن باديس، دار هومة، 2010، ص: 129.

3-عبد القادر خليف، أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر 1899-1983، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2006، 2007، ص: 169.

4-سومية بوسعيد، القضايا الوطنية...، ص: 428.

ومن الأوائل الذين كتبوا عن قضية التّجنّيس في جريدة البصائر منذ إصدارها، نجد أبو العباس أحمد بن الهاشمي أحد أعضاء الجمعية، حيث رأى من الضرورة وضع المسألة على البساط الديني من القرآن والسنة والإرشاد الأمة واستدل من خلالها بالآيات الكريمة التي تنفي التّجنّيس، فكانت دعوته للصبر واختيار الثبات على طريق الأمة "وإن دعاة التّجنّيس أينما توجهوا، وأينما حلوا وارتحلوا وجدوا الآيات المحكمة سد لكل سبيل في وجوههم..."⁽¹⁾، وهو الأمر الذي أكدّه الشيخ عبد الحميد ابن باديس من الناحية الدينية والشرعية، حيث أصدر فتوى صريحة على المتجنّسين تجعلهم خارج دائرة الإسلام "...التّجنّيس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة الإسلامية ومن فرضه حكما واحدا من أحكام الإسلام عد مرتدا على الإسلام بالإجماع فالمتجنّس مرتد بالإجماع و المتجنّس يحكم القانون الفرنسي يجري تجنسه على نسله فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حضيرة الإسلام وتلك الجناية من شر الظلم وأقبحه وإثمها متجدد عليه ما بقي له نسل في الدين خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنائته...."⁽²⁾.

وقد فكر ابن باديس إلى طريقة المطالبة بالحصول على الجنسية السياسية مقابل الاحتفاظ بالجنسية القومية، والتي شرحتها في مقاله بالبصائر بعنوان الجنسية القومية والجنسية السياسية جاء فيه: "الجنسية السياسية أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية مثل ما كان عليه مثل ما على الآخر من واجبات اشتراكا في القيام بالظروف ومصالح ربطت ما بينهما "ثم يضيف" ومن الممكن أن يدوم الاتحاديين شعبين مختلفين في الجنسية و القومية"⁽³⁾، وكان الشيخ ابن باديس ضد كل قرار من شأنه أن يضعف أو يهدد الشخصية الوطنية، وكان من أشد المعارضين للتّجنّس بالجنسية الفرنسية مع التخلي على الأحوال الشخصية، حيث كتب في البصائر بتاريخ 30 سبتمبر 1937 يقول: "العروبة والإسلام والعلم والفضيلة هي من أركان نهضتنا وأركان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي مبعث حياتنا ورمز نهضتنا فما زالت هذه الجمعية منذ أن كانت تفقهنا في الدين وتعلمنا اللغة وتثيرنا بالعلم وتحلينا بالأخلاق الإسلامية العالية، وتحفظ علينا جنسيتنا وقوميتنا وتربطنا بوطنيتنا الإسلامية الصادقة"⁽⁴⁾.

1-سومية بوسعيد، الأحوال الشخصية...، ص: 153.

2-عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص: 480.

3-سومية بوسعيد، المرجع السابق، ص: 157.

4-رابح تركي عامرة، المرجع السابق، ص: 35.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

والواقع أن جمعية العلماء حاربت التجنيس والاندماج بكل الوسائل المتاحة، وشارك في ذلك كل أعضاء الجمعية، وفي مقدمتهم الشيخ البشير الإبراهيمي الذي ذكر حول موقف الجمعية من التجنيس، ما نصه: "حاربت جمعية العلماء، سياسة الإدماج في جميع مظاهرها فقارمت التجنيس، ونازلت أنصاره الحمس، ودعاته المقاويل، حتى قهرتهم، وأخرستهم وقطعت عليهم الحبل في أيديهم، ثم أفتت فتواها الجريئة فيه، يوم كانت الجرأة في مثل هذه المسائل بابا من العذاب، فكان ذلك منها تحديا للاستعمار، وإبطالا لكيد، وتعطيلا لسحره وأثبتت بتلك المواقف للجزائر إسلاميتها"⁽¹⁾، وقد سار على هذا الرفض أغلب أعضاء الجمعية، بل وصل الأمر ببعضهم إلى تكفير المتجنسين، كما كان الحال مع الشيخ الطيب العقبي الذي رأى في التجنيس كفرا محرما في الشريعة الإسلامية، وأورد ذلك في جريدة البصائر في بقوله: "التجنيس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام والإقدام عليه غير جائز بوجه من الوجوه ومن استحل استبدال حكم واحد من أوضاع البشر قوانينهم بحكم من أحكام الشرع الإسلامي فهو كافر مرتد عن دينه بإجماع المسلمين"⁽²⁾.

ونفس الشيء بالنسبة للشيخ العربي التبسي الذي كتب هو الآخر افتتاحية في البصائر تحت عنوان "التجنس كفر وارتداد" جاء فيه ما يلي: "...فهؤلاء المبتدعون للتجنس على علم بهذه الحقيقة الاجتماعية الدينية، من كثر سواد قوم فهو منهم، فيكون التجنيس غزو للعقيدة الإسلامية ومحاولة لتكفير المتجنس بطريقة تستهوي الذين يؤثرون الحياة الدنيا عن الآخرة وأنا أتحقق كما يتحقق كل عاقل أن هذه المكفريات لا يفعلها من تربى في أحضان الإسلام وإنما يرتكبها من نشأ نشأة بعيدة عن الإسلام"، ثم أضاف قائلا: "التجنس أي صيرورة المسلم من جنس غير المسلمين... وإثاره لأحكام وصيغة بشرية غيره حتى أنه يصير من يوم إمضائه للعقد القاضي بارتحاله من أسرة الإسلام إلى أسرة غيره لاحق له في الإسلام وتشريع... لأنه تركه مختارا راغبا في سواه كارها له... فهل ينطبق هذا الحكم على التجنيس اللهم لا..."⁽³⁾، كما يشير أيضا الشيخ أبو اليقظان إلى مبلغ الأضرار التي تصيب الأمة من التجنيس بتعطيل شريعتها والانسلاخ من أرومتها فيقول: "...التجنيس الذي عرفوه هو الانسلاخ من الجنسية الإسلامية والدخول في الجنسية الفرنسية بمعنى الاعتراف بفساد الشريعة الإسلامية وعدم الالتزام بأحكامها والاعتراف بصلاحيّة التشريع الفرنسي الوضعي والالتزام بأحكامه عليه وعلى ذريته من بعده..."⁽⁴⁾.

1- أتركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح...، ص: 438.

2- البصائر، العدد 77، سنة 1937.

3- مخلوفي جمال، المرجع السابق، ص: 258.

4- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص: 476.

أما الشيخ مبارك الميلي فقد اعتبر الإدماج أخطر على الأمة من الأمية والجمود لأنه يستهدف كيان الأمة ومصيره الحضاري فيقول: "...إن سياسة الإدماج هي القبر الذي لا نشور بعده، إن البقاء على هذه الحال التي نحن متفقون على مقتها خير عندي من الإدماج لأن حياة منحلة خير من ميته شاذة عن ميته الأمم، ولو أن المفكرين في صالح الجزائر والعاملين على تطهير عقولنا من الأوهام يتفقون كلهم - وهو ما لا يكون أبداً - على فكرة الإدماج لوقفت في صف دعاة الجمود، ونصرء الخرافات والأوهام، لأنني أرى ذلك خير من الاندماج⁽¹⁾، وكان موقف جريدة البصائر واضحا من سياسة الإدماج، فكتبت في إحدى مقالاتها التي نشرتها بعنوان "الاتحاد والاندماج"، موقف جمعية العلماء من الإدماج ورأي رجال الإصلاح في استحالة تحقيقه وكتبوا في ذلك قبل تأسيس الجمعية وبعدها فقالت: "تقرير المصير حق رسخت أصوله في أذهان الأمم وهبت أن ينتزع منها منتزع وقد تعلم المستعمرون ذلك من المستعمرين أنفسهم فهم اليوم يقاتلون بالسلح الذي وضع في أيديهم"⁽²⁾.

والشاهد أن جمعية العلماء المسلمين وأعضائها، عندما وقفت في وجه التجنيس بالقوة التي وصفناها منذ حين، كانت تروم بدرجة أولى إلى قطع الطريق على اندماج النخب الجزائرية في الأمة الفرنسية وهو الاندماج الذي من شأنه أن يذفن تدريجيا اندماجا فرنسيا مسلما عللا صعيد اكبر يؤدي إلى اختفاء الأمة الإسلامية الجزائرية برمتها⁽³⁾، وعليه كان موقف العلماء وخصوصا الشيخ عبد الحميد ابن باديس كرئيس للجمعية آنذاك، كان صارما وغير متسامح مع دعاة الإدماج من بني جلدته لاسيما الشبان الجزائريين المجنسين أو للذين ينتظرون أن يتحقق حلمهم في التجنيس، ذلك أن خطابه الموجه لفرنسا بشكل عام وللإدارة الاستعمارية بشكل خاص، لم يكن كذلك لجملة من الاعتبارات، منها أن الجمعية عند أسست كان برنامجها الذي بنيت على أساسه وهو في حد ذاته منهاج العلماء في الإصلاح الديني والاجتماعي في الجزائر المستعمرة، هو أنها جمعية ليست ذات طابع سياسي، بل هي جمعية إرشادية تهذيبية تقوم على محاربة الآفات الاجتماعية⁽⁴⁾.

1- عبد المجيد بن عدة، المرجع السابق، ص: 478.

2- سومية بوسعيد، الأحوال الشخصية ...، ص: 165.

3- علي مراد، المرجع السابق، ص: 495.

4- خالد بوهند، الإمام ابن باديس و مواقفه من الإدماج، جامعة الأغواط، مجلة الدراسات الإسلامية، 2014، ع: 04، ص: 517.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكاستنتاج لما سبق يمكن القول أن سياسية فرنسا المعادية للمقومات الوطنية وعلى رأسها العروبة والإسلام شهدت الكثير من التجاذبات وردود الفعل من قبل الجزائريين خصوصا مطلع القرن العشرين، أين بدأت بوادر النهضة والوعي النضالي تتبلور في الأفق نظير العديد من الأفكار التحررية المتسربة من المشرق العربي وأوروبا، والتي تصدرتها النخب المثقفة سواء أولئك الذين تكونوا تكويناً تقليدياً وحملوا ثقافة عربية إسلامية أو غيرهم من النخب التي تكونت في المدارس الفرنسية وحملوا ثقافة فرنسية غربية، إذ ساهم كل طرف في الدفاع عن القضايا الهوية وفق وجهة نظره، رغم الكثير من التباينات فيما بينهم ذلك أن جماعة المحافظين كانوا تعلقاً بقضايا العروبة والإسلام، وكثيراً ما عارضوا تلك الأفكار الداعية إلى الإدماج والتجنيس والتغريب، على عكس جماعة النخبة الذين كانت لهم بعض التحفظات في ذلك، وعلى الخصوص قضية التجنيس التي كانوا يرون فيها حقاً لا بد من تحقيقه في سبيل تحقيق تكافؤ الفرص مع الفرنسيين والعيش كمواطنين بكامل الصلاحيات، والواقع أنه مهما كانت الاختلافات وحتى التناقضات بين الطرفين إلا أن القضايا الوطنية كانت على رأس اهتمامات النخب عامة، وهو الأمر الذي لفت انتباه سلطات الاحتلال ودفعها إلى مراجعة سياستها هذه ولو شكلياً.

ومن جهة أخرى كان لظهور الحركة الوطنية التي ساهم في إرساء معالمها الأمير خالد عبر حزبه الإصلاحي، الأثر الكبير في حدوث الكثير من التحولات في سياسة فرنسا العدائية هذه، حيث تبنت مختلف التيارات السياسية التي ظهرت عقب الحرب العالمية، مسألة الدفاع عن مختلف القضايا الهوياتية وبشكل رسمي، كما كان الحال بالنسبة للتيار الاستقلالي الذي مثله كل من حزب نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب وأخيراً حركة الانتصار للحريات وكذلك التيار الإصلاحي الذي مثله جمعية العلماء المسلمين، هذه التحولات التي تجسدت في تلك المطالب بضرورة فصل الدين عن الدولة وترسيم اللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب الفرنسية، وإصلاح التعليم الأهلي ورفض كل مظاهر الإدماج والتجنيس، وهو الأمر الذي جعل السلطات والإدارة الفرنسية أمام معركة حقيقية لم تشهدها منذ بداية الاحتلال، ودفعها إلى اتخاذ أساليب أخرى في مواجهة هذه التحديات، أهمها تلك الإجراءات القمعية والجزرية كحل الأحزاب واعتقال زعمائها ومنع الصحف والجراند والتضييق على مختلف الأنشطة لهذه التيارات، وخاصة التيار الإصلاحي الذي كان أكثر اهتماماً ودفاعاً عن قضايا العروبة والإسلام وساهم لحد كبير في حفظ وحماية هذان المقومان اللذان كادا أن يندثرا أمام السياسة العدائية الفرنسية.

3- وسائل المقاومة الفكرية والثقافية:

إلى جانب تجاذبات مختلف تيارات الحركة الوطنية مع سلطات الاحتلال بخصوص قضايا الهوية الوطنية، كان للعديد من القطاعات الأخرى دورا بارزا في هذه المعركة الهوياتية، ومن ضمن ذلك الصحافة الوطنية والنوادي والجمعيات المستقلة، وحتى العديد من الشخصيات الدينية والوطنية التي كان لها الأثر الكبير في هذه التجاذبات، هذا فضلا عن قطاع كبير من الشعب الجزائري الذي ناضل وكافح لأجل مقوماته الحضارية بالعديد من الطرق والأساليب رغم بساطتها، ومن ذلك الرفض وعدم الانجرار وراء مختلف المخططات الفرنسية التي كانت تستهدف عروبة وإسلام الجزائر، ناهيك عن التنديد عبر التجمعات والعرائض ومختلف الوسائل المتاحة، والتي ساهم في التعبئة لها وتوجيهها العديد من المشايخ والأعيان والنخب، بشكل يعكس أن مختلف تجاذبات الجزائريين مع سلطات الاحتلال في سياستهم العدائية هذه، لم تكن عشوائية أو أعمالا معزولة، وإنما كانت مبنية على أسس تشاركية ساهم فيها مختلف الفاعلون بالمجتمع الجزائري.

أ- الصحافة الوطنية:

لم تبرز قضايا الهوية كمسألة مركزية بالجزائر في الخطاب السياسي والأيديولوجي فحسب، بل تعدته إلى الخطاب الإعلامي الذي تأثر بدوره بالصراع الحاصل على المستويين الأيديولوجي والسياسي، حيث حمل الإعلام شحنة ذلك الصراع حول الهوية وخلفية المتصارعين حولها، لينقل بذلك تفاصيل معركة حقيقية سواء بين النخب المثقفة وسلطات الاحتلال، أو بين النخب ذاتها التي مثلها التيار المؤيد للعروبة والإسلام والرافض للتشبه بالغرب، والتيار الداعي إلى الانفتاح والحداثة والمعارض لكل شفوئية غارقة في البعد الحضاري حسبهم⁽¹⁾، هذا الإعلام الذي مثلته الصحافة آنذاك والتي تأخر ظهورها عند الجزائريين حتى مطلع القرن 20، بسبب إدارة الاحتلال الفرنسي التي أحكمت قبضتها على مختلف الميادين بعد سبعينات القرن 19، بما في ذلك قطع سبل التواصل الثقافي بين الجزائر وبلاد المشرق التي ظهرت بها بوادر النهضة وقطعت الصحافة فيها أشواطاً كبيرة، وهو الأمر الذي أثر بالسلب على ظهور صحافة وطنية مستقلة، من شأنها أن تدافع على مختلف القضايا الوطنية للشعب الجزائري، كما كان الحال بالنسبة لصحافة المستوطنين.

1 - تومي أم الخير، مسألة الهوية في الصحافة الجزائرية خلال فترة الاستعمار، جامعة وهران: مجلة الحضارة الإسلامية، 2011، مج: 12، ع: 15، ص: 279.

هذه الأخيرة التي لفتت أنظار المسلمين الجزائريين لما رأوه من حركتها الواسعة التي غطت القطر كله شرقه وغربه، وأثار تعجبهم للجهة الحارة التي تستعملها في مخاطبة السلطة الحاكمة مطالبة أو مدافعة، فعلمهم ذلك أن يستفيدوا من هذه التجربة ودفع بهم الأمر إلى استعمال هذه الوسيلة الجديدة في المطالبة هم الآخرون بحقوقهم، والواقع لئن كان ذلك بالنسبة للنخبة المثقفة بالفرنسية التي انخرطت في الحركة الصحفية منذ بداية القرن العشرين فإن المثقفين باللغة العربية ما لبثوا هم الآخرون أن دخلوا هذا الميدان الواسع مستفيدين من الصحافة العربية التي كانت تدف عليهم من المشرق العربي⁽¹⁾ بعد أن تفتحت أعينهم على الحركات الإصلاحية التي انبعث نورها من الأفق الشرقي، وكانت صلة رواد الحركة الإصلاحية بالجزائر أمثال محمد بن مصطفى الخوجة وعبد الحليم بن سماية وعبد القادر المجاوي، بمجلة المنار جد وثيقة، وقد عبروا للشيخ محمد عبده نفسه عن هذا الإحساس العميق الذي يكنونه لهذه المجلة، ورجوه أن يوصي صاحب المنار الشيخ رشيد رضا بأن لا يذكر دولة فرنسا بما يسوءها لئلا تمنع المنار عن الجزائر وقالوا له "إننا نعهده مدد الحياة لنا، فإذا انقطع انقطع الحياة عنا"⁽²⁾.

والواقع أنه لم يظهر من الصحف الجزائرية آخر القرن 19 عدا اثنين تقريبا، الأولى هي جريدة الحق الأسبوعية⁽³⁾ التي ظهرت في عناية سنة 1893 على يد سليمان بن بنقي وعمر السمار وخليل قايد العيون، والتي كانت تصدر بالفرنسية ومزدوجة أحيانا، وكان هدفها الدفاع عن مصالح العرب الجزائريين ومصالح الفرنسيين الذين استجابوا للمشاعر الوطنية دون غيرهم، وبرنامج الجريدة لا يرفض الحكم الفرنسي لأنه يسمح بالحرية الدينية، ويبدو أن الذين أصدروها قد أحصوا بالغبن السياسي من معاملة الصحافة الفرنسية التي كانت ترفض نشر مقالات الجزائريين حتى في ركن الرأي الحر، وقد أحس منشئوها أن الصحفيين الجزائريين قليلون وأن الذين يستطيعون التعبير البليغ أقل من ذلك فكان عليها أن تهاجم من يهاجم العرب وأن تدافع عن مصالحهم، وكان كتابها يتخذون أسماء مستعارة والمأمل في لغتها وتعابيرها يجدها تعبر عن رد فعل عنيف جعل بعض الكتاب المعاصرين يقولون إنها جريدة "عربية وطنية" لم تستطع الإدارة الفرنسية السكوت عليها⁽⁴⁾.

1- محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية، الجزائر: عالم المعرفة، 2013، ص: 11.

2- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية 1847 إلى 1954، عالم المعرفة، 2013، ص: 56، 57.

3- صدرت يوم 30 جويلية 1893 باللغة الفرنسية، كانت تظهر مرة كل الأسبوع بلغت عددها، الخامس عشر، توقفت عن الصدور بدسيسة من اليهود الجزائريين مدة 8 أشهر، ثم صدر العدد السادس عشر منها محور باللغة العربية والفرنسية ذلك يوم 14 جاتفي 1894 حاملا هذا التعريف "جريدة فرانسوية سياسية أدبية في شؤون العرب الجزائريين، ينظر: محمد ناصر، المقالة الصحفية، ص: 53.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 243، 244.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فقد جاء في افتتاحية العدد الأول من جريدة الحق، الذي صدر بتاريخ 30 جويلية 1893، منشورا تحت عنوان "برنامجنا" تضمن أن الهدف من إصدار هذه الجريدة هو الدفاع عن مصالح العرب الجزائريين، وتم الإشارة فيه إلى أن الصحفيين من أهل الجزائر قليلي العدد، وصحف المستعمرة ترفض دائما نشر مقالاتهم في ركن الرأي الحر، وأن محرري هذه الجريدة سيقومون بدراسة كل المسائل ذات المصلحة العامة، دراسة عميقة وبأسلوب بسيط ومعتدل، وسيفحسون أولئك الذين يهاجمون العرب على غير وجه حق (1) كما جاء في نفس العدد، مقالا تحت عنوان "العدل العدل" كتب صاحبه فيه:

"لقد قرر العرب في النهاية، الدفاع عن حقوقهم التي تداس كل يوم، وإسماع صوتهم المبهمل، ولقد كان لنا مدافعون من بين الفرنسيين ولكنهم قليلون، ونادرا ما ينصت إليهم، واليوم فنحن أنفسنا الذين سنتكلم، صحيح صوتنا ينطلق ضعيفا خافتا من صدورنا ولكنه سيصبح مدويا في النهاية في الأوساط الحكومية" ويظهر من هذا المقتطف، حجم التضيق الذي فرض على الأهالي بما في ذلك حرية التعبير عن مشاغلهم وحقوقهم، ناهيك عن التعبير على الاعتداءات والمظالم التي تطالهم يوميا من قبل سلطات الاحتلال ومعاونيهم، وهو ما عبر عنه نفس الكاتب بقوله "... أين هي قطاعاتنا التي كانت لا تعد ولا تحصى؟ وأين هي أراضينا التي كانت تمتد وبدون حدود؟ إنها في بطون المرابين وأشخاص آخرين، الذين هم بعد أن امتصوا دماننا يتهموننا بالعصيان وبالوحشية" (2).

وراحت هذه الجريدة تكشف بأسلوب عنيف وواضح، دسائس اليهود المبيّنة ضد الجزائريين، وطالما نددت بالمرابين وكشفت حيلهم وطرقهم الملتوية التي يتخذونها أشراكا لاصطياد ما يملكه الأهالي من أرض وعقار، ولا أدل على صدق لهجتها من سعي اليهود المتكرر لكبت أنفاسها، حيث جاء في عددها الواحد والعشرين ما يلي "والذين يريدون إبطال جريدتنا هم جراند (الكثير) أي محبو اليهود حيث اكتشفنا دسائسهم السرية" (3) ومن أقوال الجريدة أن الذي ارتد (المتجنس) لا يؤمن لأنه خان، وتساءلت: هل يمكن الثقة فيمن خان وطنه؟ وهكذا هاجمت الجريدة المتجنسين (4) ودافعت عن حقوق الجزائريين في وقت كانت فيه حرية التعبير مقيدة، أي أثناء حكم جول كامبون، وقد استمرت الحق حوالي سنة، ولا ندري هل توقفت بنفسها أم أوقفها الإدارة الفرنسية (5).

1- جريدة الحق، العدد 1، 30 جويلية 1893. نقلا عن جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية، 1830، 1914، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص: 258.

2- جريدة الحق، العدد 1، 30 جويلية 1893.

3- محمد ناصر، المقالة الصحفية، ص: 54.

4- ينظر أيضا: جريدة الحق، العدد 8، 17 سبتمبر 1893، نقلا عن جمال قنان، نصوص سياسية، ص: 261.

5- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 244.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

أما الجريدة الثانية التي صدرت أواخر القرن 19، فتمثلت في جريدة النصيحة⁽¹⁾ ولعل الإدارة كانت وراء إنشائها سنة 1899، وهي التي كانت وراء إنشاء جريدة المغرب بالعربية مطلع القرن العشرين، أي سنة 1903، وقد دامت هذه الأخيرة حوالي عشر سنوات، واستكثبت نخبة من المثقفين الجزائريين، ونفس الشيء بالنسبة لجريدة كوكب إفريقيا تحت رئاسة الشيخ محمود كحول، وفي سنة 1904 أصدر العربي فخار في وهران جريدة المصباح⁽²⁾، ثم أصدر عمر راسم سنة 1908 جريدة الجزائر التي لم تعمر طويلا وكانت لها الإدارة الفرنسية بالمرصاد، ونفس الشيء بالنسبة لجريدة الحق الوهراني الصادرة سنة 1911⁽³⁾ وتوالى بعد ذلك إنشاء العديد من الجرائد وكان أهمها في هذه المرحلة، جريدة الفاروق لعمر بن قنور التي أصدرها سنة 1913 واستمرت حوالي سنتين وهي تعتبر من الجرائد الناجحة لأن صاحبها تمارس على فن الصحافة ولأن روحه كانت متقدة، وكان مؤمنا بالقضية العربية الإسلامية بحماس أورثه غضب الإدارة الفرنسية⁽⁴⁾.

وإذا كان هذا هو شأن الصحافة الوطنية في الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى، فما القول في هذه الجرائد فيما بعدها؟ إن عشرات الجرائد ظهرت انطلاقا من عام 1919 مثل الإقدام والنجاح وغيرهما، ولقد أفضى تأسيس تلك الصحافة الأسبوعية والدوريات الشهرية إلى اضطراب اختلاف في الآراء بين الوطنيين والمثقفين فبدأ الصراع الفكري يبدي عن نواجذه وكانت البداية الحقيقية لعهد المقاومة الفكرية والأدبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر⁽⁵⁾، رغم أن سلطات الاحتلال كانت تعتبر هذه الصحافة - خاصة المكتوبة بالعربية - صحافة أجنبية طبقا للمادة 14 من قانون حرية الصحافة الصادر سنة 1881، وعلى هذا الأساس كانت السلطات الفرنسية تمنع النشاط الصحفي بالعربية، بمجرد قرار يوافق عليه من بعد وزير الداخلية، وأول مرة اتخذت الإدارة الاستعمارية هذا النوع من القرار كان سنة 1925 ضد جريدة المنتقد التي أصدرها الشيخ عبد الحميد ابن باديس وكان هذا المنع إنذارا للصحافة الأهلية ألا تتعدى خطا معينيا في مواقفها السياسية⁽⁶⁾.

1- اسمها حقيقي النصيح، أنشأها مستعرب فرنسي يدعى إدوارد قوسلان، وجاءت تحمل شعار " احترام الدينين، احترام الجنسين" والمنصف لهذه الجريدة تترأى له أكثر من علامة استفهامية حول هدف صاحبها والذي يبدو أنه كان إضافة إلى مشربها السياسي الاستعماري الواضح، غاية مادية، حيث أرادت أن تستغل الفراغ الذي يشككي منه الجزائريون لحاجتهم إلى صحافة وطنية، محمد ناصر، المقالة الصحفية، ص: 55-57.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 244، 245.

3- صالح خرفي، مدخل إلى الأدب الجزائري الحديث، الجزائر: ش و ن و، 1983 ص: 64.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 246.

5- عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر، 1830-1962، رصد لصور المقاومة في النشر الفلني، الجزائر: دار هومة، 2009، ج: 01، ص: 338.

6- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص: 36.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ومما سبق يتضح أن عبارة الصحافة الوطنية، كانت تعني تلك الصحافة المعبرة عن الاتجاهات الوطنية سواء المتطرفة منها أو المعتدلة، وسواء كانت باللغة العربية أو بالفرنسية، وبناء على هذا فإن الصحافة التي أصدرها تيارات الحركة الوطنية فيما بعد على اختلافها وتباينها، تعتبر في مجملها وطنية، غير أننا في هذا السياق سنقتصر على الصحافة المكتوبة باللغة العربية والتي كانت لها مواقف واضحة من قضايا العروبة والإسلام خاصة بعد ثلاثينات القرن العشرين، وحتما سيكون التركيز على صحف التيار الإصلاحي، كونه أكثر التيارات دفاعا عن إسلام وعروبة الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى لتوفر هذه الصحف ولو بشكل رقمي، الأمر الذي يسمح لنا بالوقوف على مواقفها مباشرة، مع محاولة التقيد ببعض النماذج فقط.

فمنذ سنة 1933 أصدرت جمعية العلماء صحفها الخاصة، وهي بالطبع صحف إصلاحية تعبر عن اتجاه الجمعية في التعليم العربي والنهضة الإسلامية ومحاربة البدع والطرقية المرتبطة بالإدارة الفرنسية، والصحف التي سنذكرها هنا كانت أسبوعية، وقد صدر بعضها في الجزائر مثل الشريعة والصراط والسنة والبصائر في عهدها الأول، ثم صدرت البصائر في قسنطينة خلال عهدها الثاني، وقد أوقفت الإدارة الفرنسية ثلاث صحف للجمعية وهي السنة والشريعة والصراط قبل أن يتوقف اضطهاد الصحف الإصلاحية بعض الوقت، وهكذا عاشت البصائر بين سنتي 1935 و1939 دون توقف ولكنها توقفت تلقائيا سنة 1939 مثل الشهاب حتى لا تضطرها ظروف الحرب إلى نشر ما لا يتماشى مع مبادئ الجمعية⁽¹⁾.

وقد حملت هذه الصحف لواء الدفاع عن عروبة وإسلام الجزائر منذ أول تأسيس لها وهو ما عبرت عنه جريدة المنتقد في عددها الأول، الذي جاء في افتتاحيته ما نصه " بسم الله ثم باسم الحق والوطن ندخل عالم الصحافة العظيم، شاعرين بعظم المسؤولية التي نتحملها فيه مستهلين كل صعب في سبيل الغاية التي نحن إليها ساعون والمبدأ الذي نحن عليه عاملون ... فلأننا مسلمون نعمل على المحافظة على تقاليد ديننا التي تدعو إلى كل كمال إنساني ونحرص على الأخوة والسلام بين شعوب البشر وفي المحافظة على هذه التقاليد المحافظة على أهم مقومات قوميتنا وأعظم أسباب سعادتنا وهناؤنا لأننا نعلم أنه لا يقدر الناس أن يعيشوا بلا دين وأن الدين له مكانة عظيمة لا يستهان بها، وأن الحكومة التي تتجاهل دين الشعب تسيء سياسته، وتجلب عليه وعليها الأضرار والأتعاب .."⁽²⁾

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 244.

2- جريدة المنتقد، العدد 01، 02 جويلية 1925.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي إطار الدفاع عن الإسلام ونشر تعاليمه الصحيحة، تم إصدار جريدة السنة بتاريخ الثالث من أبريل سنة 1933، كأول جريدة للجمعية في إطارها التأسيسي، وكان شعارها إتباع السنة النبوية والاهتداء بها، وهو ما عبرت عنه الآية الكريمة التي تعلوا واجهتها (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وكذلك الحديث النبوي (من رغب عن سنتي فليس مني) ⁽¹⁾، بالإضافة إلى ذلك التقديم الذي كتبه الشيخ عبد الحميد والذي بين فيه خط الجريدة وهدفها قائلا " وأسميناها السنة النبوية المحمدية لننشر على الناس ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم في سيرته العظمى وهدية العظيم" ⁽²⁾، وكانت بذلك منبرا لحفظ الدين ودفع البدع ومحدثات الأمور وركزت على ذلك كثيرا، وهو ما عبر عنه ذلك المقال المنشور في عددها الرابع والموسوم بـ انكار العلماء المتقدمين على المدعين المبتدعين، الذي أنكر فيه الشيخ عبد الحميد، تلك البدع الفاشية والضلالات الرانجة لدى بعض الفئات ⁽³⁾.

وقد فتحت السنة صدرها واسعا لأقلام الكتاب النافرين والشعراء، يتبارون على صدر صفحاتها الأربع، ولعل أبرز هؤلاء الكتاب محمد السعيد الزاهري الذي كان يتميز أسلوبه بالسلاسة والعمق في أن واحد، وكتابات تنبئ عن اطلاع واسع عن وضعية الإسلام والمسلمين لا في الجزائر وحدها بل في العالم كله، غير أنه مع توجس سلطات الاحتلال خيفة من الاتجاه الإصلاحى، سرعان ما راحت تشن حملة مسعورة ضد رجال الجمعية مدفوعة من طرف جمعية علماء السنة وبناء على طلبهم، أصدر الكاتب العام لولاية الجزائر منشورا مؤرخا في 16-02-1933 يمنع فيه الوعظ والإرشاد لغير علماء السلطة ثم ما لبث أن صدر قرارا آخر من قبل وزير الداخلية يقضى بتعطيل جريدة السنة ⁽⁴⁾.

وبعد تعطيل هذه الأخيرة تم تأسيس جريدة الشريعة في ذات السنة، التي افتتحت عددها الأول بمقال تجذب فيه تعطيل جريدة السنة وتنوّه فيه لمختلف نشاطات الجمعية في إطار احترام القوانين الفرنسية ⁽⁵⁾، وقد سارت هذه الجريدة على نهج الأولى واهتمت أكثر بقضايا الإسلام وشؤونه، وتناولت بالنقد ما يحاك ضده، ولا أدل على هذا، ذلك المقال المعنون بـ" ألف وسبع مائة مسلم يرتدون عن دينهم الحنيف ويعتقون النصرانية الكاثوليكية"، أشار كاتبه الأستاذ الزاهري إلى ذلك الاحتفال الذي أقامه الآباء البيض بمناسبة اعتناق 700 جزائري للمسيحية بالعاصمة، ووجه نقدا لاذعا لهذا العمل ولهؤلاء المرتدين وكتب ناصحا شباب الجزائر بالتمسك بدينهم والذود عنه ⁽⁶⁾.

1- جريدة السنة، العدد 01، 03 أبريل 1933.

2- نفس العدد.

3- جريدة السنة، العدد 04، 01 ماي 1933.

4- محمد ناصر، المقالة الصحفية، ص: 201.

5- الشريعة، العدد الأول، 17 جويلية 1933.

6- الشريعة، العدد الثاني، 24 جويلية 1933.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وقد سارت الشريعة في نهجها المحارب لكل مظاهر الابتداع والشركيات، وغير ذلك من الأمور التي ألحقها بعض الطوائف بالإسلام ومؤسساته في الجزائر، وحملت أعدادها العديد من المقالات التي تستنكر هذه الأفعال وتحذر منها، من ضمنها ذلك المقال الموسوم بـ "التغليط والتخليط آفة في الدين والاجتماع" الذي شن فيه صاحبه هجوما على الذين حاربوا العلم والعلماء بجميع أنواع الكيد وأفسدوا على الناس دين الله وكادوا أن يعطلوه فيهم، وكتب قائلا "... ثبت لدي ثبوتا لا يحتمل الشك أن ليس تحت سماء الجزائر أو العالم الإسلامي... من سعى سعيه وبذل جهده وانفق عرضه وماله في سبيل تكدير ذلك الصفو وقتل الحركة العلمية الدينية البحتة الخالصة الجزائرية إلا شرذمة قليلة كادت أن تنحصر في أفراد معروفين يعدون على الأكارع وحملوا على هذه الأمة المحمدية سلاح التخليط وغشوها بأنواع التغليط حتى خرجوا من حضيرة الإسلام.."⁽¹⁾.

وبما أن هذه الجريدة لم تأسس إلا لتخلف سابقتها، بنفس المواد التي احتوت عليها ونفس الخطة التي انتهجتها جريدة السنة، فكان من الطبيعي أن تلقى نفس مصيرها، حيث لم تعمر إلا قليلا حتى تم تعطيلها، وما إن صدر العدد السابع منها حتى صدر قرارا بوقفها في يوم 29-08-1933 وبذلك لم تستمر سوى واحد وأربعين يوما⁽²⁾، غير أن الجمعية بادرت مباشرة دون يأس إلى إصدار صحيفة أخرى أسمتها هذه المرة الصراط، ولم تكن إلا امتدادا لسابقتها في كل شيء، ولعل الشيء الوحيد اللافت للنظر في هذه الصحيفة هو حملها للآية الكريمة التالية شعارا (قل كل متربص، فتربصوا فستعلمون من أصحاب الصراط السوي ومن اهتدى) غير أنها هي الأخرى لم تعمر طويلا وصدر قرارا بتعطيلها من قبل وزارة الداخلية في تاريخ 23-12-1933 وهكذا توقفت بعد قرابة أربعة أشهر⁽³⁾.

وقد نشرت الصراط 17 عددا كانت تتمحور جل مقالاتها حول محاربة البدع والطرقية إلى جانب بعض القضايا الهوياتية، مثل تلك المتعلقة بالتعليم والحج وغيرها حيث جاء في العدد السادس منها مقالا تحت عنوان "مدارس الحكومة العلمانية والمدارس النصرانية" نوه فيه صاحبه إلى مشكلة انتساب أبناء المسلمين لهذه المدارس، وحذر الجزائريين منها⁽⁴⁾، كما جاء في العددين 12 و13 مقالات تحت عنوان "عناية الحكومة بتأمين راحة الحاج" تحدث فيه صاحبه عن مختلف الشؤون المتعلقة بهذه الشعيرة، وأشار فيه إلى الواجبات التي لا بد أن يتقيد بها الحاج، ومنوها لتلك الوعود التي قدمتها الحكومة لتنظيم رحلة الحج⁽⁵⁾.

1- الشريعة، العدد الخامس، 14 أوت 1933.

2- محمد ناصر، المقالة الصحفية، ص: 227.

3- نفسه، ص: 266.

4- الصراط، العدد السادس، 23 أكتوبر 1933.

5- الصراط، العدد 12، 04 ديسمبر 1933، العدد 13، 14 ديسمبر 1933.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ورغم التضييقات التي كانت تتعرض لها صحف الجمعية من المراقبة إلى الحل والتعطيل، غير أنها استمرت في خطها المدافع عن مقومات الشعب الجزائري بكل ما أتيح لها من جهد، فبعد سلسلة التعطيل التي طالت كل من جريدة السنة والشرعية والصراط، تم إصدار جريدة البصائر التي تعد من أهم صحف الجمعية، ومن أكبر الصحف الجزائرية والعربية شهرة وانتشارا وحتى أهمية، لما تركته من أثر عميق في مجرى الحياة الوطنية من جميع نواحيها، ولا بد هنا من الإشارة بأن اسم البصائر قد أطلق على هذه الصحيفة مرتين الأولى على السلسلة التي صدرت بين سنتي 1935-1939، والثاني على السلسلة الصادرة بين سنتي 1947-1956⁽¹⁾.

وقد اهتمت البصائر بمختلف قضايا العروبة والإسلام وبذل محرروها الكثير من المجهودات في ذلك، عبر مختلف المقالات التي تتمحور حول مختلف الشؤون والقضايا الإسلامية، وكان في طبيعتها محاربة الجهل والبدع التي كانت منتشرة بالمجتمع الجزائري آنذاك، حيث كتب الشيخ محمد أبي الفضل مقالا تحت عنوان: "بعض البدع التي يجب على المسلمين إبطالها" جاء فيه: "...إن ما يفعله الناس الآن من الصباح أمام الجنازة بتشييد البردة، وقراءة القرآن ونحو ذلك غير جائز شرعا، وهو خلاف السنة وخلاف عمل السلف الصالح، لأن السنة في إتباع الجنائز الصمت والتفكير والاعتبار وعلى ذلك جرى العمل من السلف الصالح، وقد قال الإمام مالك رضي الله عنه "لم يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها"⁽²⁾، وقد سار جل أعضاء الجمعية على هذا نهج محاربة مظاهر الشرك والبدع، وكانت البصائر دوما المنبر المناسب للتعبير عن ذلك.

وفي ذات الإطار كتب الشيخ مبارك الميلي مقالة المعروف بـ "الشرك ومظاهره" قائلا "...والقول في الذبائح هو أن الذبيحة إما أن تذبح على وجه القربى، فتكون عبادة وإما على غير قصد التقرب فتكون عادة، والتقرب بالذبائح لغير الله من العادات التي عرفت عن المشركين في الجاهلية فكانوا يذبحون عند الأصنام والأنصاب، تقربا منها وطلباً لمرضاتها قصد حصول مرضاة الله، فجاء الإسلام وتنكر عليهم ذلك الاعتقاد وحرم من الذبائح ما أهل به لغير الله...، ثم تغيرت العامة لعلمائها وخضعت لرؤساء جهال لا يتميزون عنها بأوضاع ورسوم، فتتكرر علمائها للدين واتخذوا علمهم أداة تقرب من أولئك الرؤساء الجهال وبضاعة ارتزاق من أولئك العوام"⁽³⁾، وللإشارة لما كتب الشيخ مقالة هذا كان مقيما في مدينة الأغواط التي عرفت كغيرها من مناطق الجزائر بهذه المظاهر.

1- محمد ناصر، المقالة الصحفية، ص: 279.

2- البصائر، العدد 16، 24 أبريل 1936.

3- البصائر، العدد 22، 7 جوان 1936.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

كما تضمنت البصائر العديد من المقالات حول فريضة الحج، لعل من أهمها مقال الشيخ مصطفى اللبان الذي كتب فيه: "... الحج هو المؤتمر الإسلامي الأكبر، والتجمع العالمي الأشهر، ودار الندوة لمئات الألوف من المسلمين، كل عام يفد إليه المؤمنون من كل فج عميق، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد سأله أبو هريرة رضي الله عنه أي العمل أفضل قال " الإيمان بالله، ورسوله قيل ثم ماذا؟ قال " الجهاد في سبيل الله، قيل ثم ماذا؟ قال حج مبرور" وقال: " من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه " ... وقال الله تعالى "الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث، ولا فسوق ولا جدال في الحج، وما تفعلوا من خير يعلمه الله، و تزدودوا فإن خير الزاد التقوى، واتقون يا أولي الألباب" (1).

وبخصوص اللغة العربية والتعليم العربي الحر، فقد خصصت البصائر لهما العديد من المقالات التي ساهم في كتابتها مجموعة من أعضاء الجمعية ومن ضمنهم الشيخ عبد الحميد الذي كتب مقالا نوه فيه إلى ضرورة التعليم والتحصيل المعرفي، ولو بالتعاون مع الحكومة الفرنسية لما في ذلك من منافع تهذيبية للفرد والمجتمع، حيث جاء فيه: "إننا نعمل لتعليم المسلمين وتهذيبهم، ورفع مستواهم الأدبي والخلقي وأننا نعلم أن الذي يريد أن يعلم الأمة ويهذبها لا يمكن أن يصل إلى غايته إلا بالتعاون مع الحكومة، بفسحها الطريق أمامه، وتمكينه من السير إلى الغاية التعليمية التهذيبية التي هي غاية لكل حكومة رشيدة، وكل هيئة تعمل لترقية المجتمع وسعادته" (2)، ويبدو أن إشارة الشيخ عبد الحميد إلى التعاون مع الحكومة الفرنسية هدفه الابتعاد عن ذلك الصدام معها، والذي من شأنه أن يدفع الإدارة إلى التضيق على التعليم العربي ومنع أعضاء الجمعية عن ممارسته، وحتما هذا الأسلوب في الكتابة اقتضته الظرفية التاريخية وله مبرراته الواقعية والمنطقية.

كما كتب الشاعر محمد العيد مقالا في ذات السياق عرج فيه على مسألة التربية والتنشئة ودورها في استقامة الإنسان من عدمه، جاء فيه "التربية تنشئة الملكات وتنمية الغرائز على خلق ما، وهي من أظهر مظاهر الإنسان، وأعظم مميزاته عن الحيوان...ولهذه التربية عوامل ومواطن وأثار، ضمن عواملها المنزل والمدرسة والمجتمع، ومن مواطنها الجسم والعقل، ومن أثارها ما يصدر عن المتربي من الأعمال العظيمة والأخلاق الكريمة وتقوى وتضعف آثار التربية في الإنسان بحسب قوة وضعف عواملها ومواطنها" (3).

1- البصائر، العدد 144، 16 ديسمبر 1939.

2- البصائر، العدد 115، 27 ماي 1938.

3- البصائر، العدد 02، 10 جانفي 1936.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

غير أن تضيق سلطات الاحتلال على التربية والتعليم العربي، حال كثيرا دون تحقيق ذلك، ودفع جمعية العلماء المسلمين إلى الاحتجاج عبر البصائر في عديد المقالات منها المقال المعنون بـ " عرقلة تعليم الدين ولغة الدين " جاء فيه: "... باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ارفع احتجاجي الشديد ضد ما يلقاه تعليم الدين الإسلامي ولغته العربية من المقاومة والعرقلة وضد امتناع الإدارة من إعطاء الرخص للطلابين الكثرين، مما أدى إلى توقفهم عن التعليم وتشريد الصبيان المتعلمين... وفي الظروف التي اشتدت فيها مقاومة الإدارة للتعليم والمعلمين وصارت تقدمهم للمحاكمة كمجرمين، فباسم الجمعية أطلب بكل تأكيد من الحكومة الفرنسية أن تطبق حرية التعليم، ومنح الرخص للجزائريين مثل : فرنسا كما طبقت قانون المخالفة، إذ ذاك هو العدل المنتظر من حكومة أمة شعارها " الحرية العدالة، المساواة "(1)، كما كتب الشيخ البشير الإبراهيمي، مجموعة مقالات تحت عنوان التعليم العربي الحر والحكومة، انتقد فيها سياسة سلطات الاحتلال في اضطهاد اللغة العربية والمدافعين عنها حيث يقول في إحدى مقالاته بالبصائر " يرجع تاريخ هذه المشادات القائمة بيننا وبين الحكومة في قضية التعليم العربي إلى خمسة عشر سنة، فهي مقترنة بظهور جمعية العلماء تقريبا وقد تعاقب على الجزائر خلال هذه الفترة سبعة ولاة مختلفي الميول السياسية ومتنوعي الحزبية ولم يستطع واحد منهم أن يحل المشكلة بوجه يرضي المسلمين، ولكنها تشدد وتتعمد في كل سنة، تبعا لنمو الحركة الإصلاحية واستفحالها وتطورها، فكلما اشتدت حركة التعليم وامتدت ظهر للحكومة قانونا أو إقرارا(2).

وقد أشار سجل جمعية العلماء إلى هذه القضية وبين حجم التضيق الذي كان يتعرض له التعليم العربي الحر نظير مع الجمعية ورجالها من ممارسة هذا التعليم، إذ جاء فيه " كان التعليم العربي الحر يدور في دائرة ضيقة من أمكنته وأساليبه وكتبه، فسعت الجمعية بما استطاعت من أسباب أن توسع دائرة الأمكنة بإحداث مكاتب حرة للتعليم المكتبي للصغار وبتنظيم دروس الوعظ والإرشاد الديني في المساجد، وبتنظيم محاضرات في التهذيب وشؤون الحياة العامة في النوادي- وصحبها توفيق الله تعالى فنجحت مساعيها في هذا الباب نجاحا عظيما، وأثمرت أعمالها إثمارا نافعا، ولولا موانع من الأحكام الإدارية الجائرة في غلق بعض المكاتب، والتضيق في إعطاء الرخص، وإيصاد المساجد في وجوه الوعظ لكانت النتيجة اليوم مما تغتبط به الجمعية العامة المخلصة، وتغتبط به الأمة المتعطشة المقبلة ... "(3).

1- البصائر، العدد 115، 27 ماي 1938.

2- البصائر، 28 فيفري 1949.

3- سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، 2009، ص: 49.

كما كتبت البصائر عن التجنيس والإدماج ومختلف المظاهر التي تدعو للفرنسة والتغريب، وتناول أعضائها هذه القضايا من الناحية الشرعية فحرموها لما فيها من مفساد على الفرد والمجتمع، بل ذهب البعض منهم إلى وصف المتجنسين بالمرتدين عن الإسلام وأنزلوهم منزلة الكفار، وفي هذا السياق كتب الشيخ العربي النبسي مقالا تحت عنوان "التجنس كفر وارتداد" جاء فيه: "...فهؤلاء المبتدعون للتجنيس على علم بتلك الحقيقة الاجتماعية الدينية، من كثر سواد قوم فهو منهم، فيكون التجنيس غزو للعقائد الإسلامية ومحاولة لتكفير المتجنس بطريقة يستهوي الذين يؤثرون الحياة الدنيا على الآخرة، وأنا أتفق كما يتحقق كل عائق أن هذه المكفرات لا يفعلها من تربى في أحضان الإسلام وأشرب قلبه حسب ما جاء في كتاب الله، وإنما يرتكبها من أنشأ نشأة بعيدة عن الإسلام وتعاليمه" ثم أضاف إلى ذلك قوله: "التجنس أي صيرورة المسلم من جنس غير المسلمين برخصة لأحكام الإسلام الإلهية، وإيثاره لأحكام وصيغة بشرية حتى أنه يصير من يوم إمضائه للعقد القاضي بارتحاله من أسرة الإسلام إلى أسرة غيره لا حق له في الإسلام وتشريع⁽¹⁾ ولا في تحليله، وتحريمه ولا في آدابه وتاريخه ولا في أحسابه وأنسابه، لأنه تركها مختاراً راجحاً في سواها كارهاً لها، وأين ذلك من قول الله عز وجل في كتابه المحكم "فلا ربك لا يؤمنون حتى يحكموك فهل ينطبق هذا الحكم على التجنس؟....."⁽²⁾.

والواقع أن البصائر اهتمت بمختلف القضايا الوطنية والهوياتية، وكتب محرروها في مختلف الشؤون المجتمعية والإسلامية، وحتى القضايا التي لها علاقة مباشرة مع سلطات الاحتلال الفرنسي وسياساتها العدائية، ولو بكثير من التحفظ والليونة في الخطاب تفادياً للإجراءات الردعية والقمعية التي كانت الإدارة الفرنسية تسلطها ليس على البصائر وغيرها من الصحف فحسب، بل على الجمعية ونشاطها عامة كالمراقبة والاستجواب وحتى الاعتقال، كما أن المتنوع لمقالات البصائر وغيرها من جرائد الجمعية، يتضح له جليا ذلك الطابع الديني الغالب على المقال الصحفي، وهو الأمر الذي كان يتمشى مع هدف الجمعية الإصلاحية، ذلك أن فلسفة التغير والخلاص عن الشيخ عبد الحميد وغيره من أعضاء الجمعية تبدأ من منظورهم داخلياً، أي أن إصلاح الفرد والمجتمع الجزائري هو الطريق الأنسب لثبات وبقاء الشخصية الوطنية، وهو الطريق الأوضح لمواجهة مختلف التحديات التي تفرضها السياسة العدائية لسلطات الاحتلال.

1- البصائر، العدد 95، 14 جانفي 1938.

2- نفس العدد.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ب-الجمعيات والنوادي:

لا شك أن الجمعيات والنوادي ظاهرة اجتماعية تدل على النضج والاستجابة لمتطلبات الحياة المدنية الحديثة، والجزائر التي كانت تعيش تحت تعسف قانون الأهالي البغيض (الأنديجينا) لا يمكنها أن تتمتع بهذا النشاط دون أن يتعرض القائمون عليه للاضطهاد والسجن، ومن جهة أخرى فقد كان الجزائريون محرومون من صفة وحقوق المواطن، حيث كان القانون الفرنسي يعتبرهم رعايا ولا يمكنهم أن ينشدوا الحرية ولا الحقوق المدنية ولا السياسية، ولا حتى الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية دون ملاحقة القانون التعسفي⁽¹⁾، لكن مع تبلور الفكر النهضوي وتأثيراته الكبيرة في عديد المجالات، بدأ تأسيس النوادي والجمعيات الثقافية، وبين سنوات 1890 و1914، كان هناك عدد من هذه المراكز يؤدي وظيفة المدرسة، وخلوة الأحاديث وملئى اجتماعي للرياضة، والإسعاف والكشافة ومقرا للنشاط السياسي، وأكثر أسماء هذه المراكز والجمعيات تدل على روحها وعلى برامجها، مثل التوفيقية، ودادية العلوم الجديدة، نادي التقدم، نادي الشباب الجزائري جمعية الهلال، نادي الاتحاد، الرشيدية وغيرها⁽²⁾.

وقد لعبت هذه الجمعيات والنوادي أدوارا تثقيفية كبيرة خلال هذه الفترة، وساهمت مساهمة فعالة في يقظة الجزائر وتبلور الوعي النهضوي، ذلك أن قادتها ورؤسائها ركزوا على التعليم والتقدم والفكر التحرري، وحاولوا أن ينهضوا بالمجتمع الجزائري ويجعلوا منه مجتمعا حديثا ومتنورا بدل مجتمع قديم وتقليدي، خاصة مع احتضان تلك الأفكار الأوروبية التي ساهمت هي الأخرى في تبلور الوعي النهضوي من خلال هذه النوادي⁽³⁾ والجدير بالذكر أن هذه الجمعيات والنوادي كانت تصنف إلى صنفين جمعيات مصرح بها وهي التي تملك رخصة من الإدارة الفرنسية مثل الجمعية الرشيدية والجمعية التوفيقية وجمعيات غير مصرح بها لا تملك أية رخصة، وكانت تنقسم إلى أربع أقسام حسب الوظائف التي تقوم بها، وهي الجمعيات التي تعمل على تثقيف الفرد الجزائري وتربيته وتسعى إلى إصلاح المجتمع وإبعاده عن كل مظاهر الفساد التي قد تدمره وذلك عن طريق محاربة الانحلال الخلقي الناجم عن الجهل وقلة الثقافة إلى جانب الاهتمام باللغة العربية وغير ذلك من الأمور التي تمت للشخصية الوطنية بصفة⁽⁴⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج:05، ص: 313.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج:02، ص: 137.

3- أحمد صاري، شخصيات وقضايا ...، ص: 114.

4- جمال مخلوفي، المرجع السابق ص: 214.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ويبدو أن أول ما بدأ هذا النشاط كان بمبادرات من الفرنسيين المتعاطفين مع القضايا الجزائرية أو بدفع من الإدارة الأهلية نفسها لأغراض تتماشى مع سياسة العناية بالجزائر الأهلية التي جاء بها شارل جوناك بالخصوص، وسانده في ذلك دومينيك لوسيانى، ذلك أن معظم الجمعيات والنوادي التي ظهرت لأول مرة كانت خلال العشرية الأولى من هذا القرن، أما قبل ذلك فلم يكن يوجد سوى نوعين من الجمعيات المدعومة من الحكومة العامة وهي الجمعيات الخيرية التي تتولى الإشراف على توزيع المساعدات الخيرية والصدقات على الفقراء في المدن، والثانية جمعيات الاحتياط التي تتألف عادة من المزارعين لحماية الفلاحين، وبذلك تم إعطاء الضوء الأخضر لتكوين الجمعيات التعليمية والاجتماعية⁽¹⁾.

ومن ضمن هذه الجمعيات نجد الجمعية الرشيدية التي تأسست سنة 1902 بالعاصمة طرف المعلم Sarrouy وكانت في البداية عبارة عن جمعية صداقة بين التلاميذ القدامى خرجي المدارس الفرنسية الأهلية وكانت في نفس الوقت تقوم بدور تعاضدية لتقديم المساعدات للمنخرطين فيها، ولكن دورها الأساسي هو تشجيع تعليم الأهالي، وتوفير الخدمات لما بعد تخرج التلاميذ، وقد نجحت في الانتشار خارج العاصمة بمبادرة بعض مدراء المدارس الفرنسية، وفي سنة 1908 توسع نشاطها حيث وزعت مساعدات عينية لفائدة 8 مدارس كما نظمت دروسا للكبار وزودت المكتبات بالمؤلفات، بالإضافة إلى المحاضرات باللغة العربية، وقد نجحت في استمالة الأعيان المعجبين بالرقى والتقدم، وفي سنة 1910 أصبح لها فروع مهمة في مدينة المحمدية ومستغانم على وجه الخصوص⁽²⁾.

وبعد الرشيدية ظهرت الجمعية التوفيقية كمنظمة ثقافية ساهمت كثيرا في النهضة الجزائرية مطلع القرن العشرين، وقد أنشئت هذه الجمعية سنة 1908، ثم أعادت النخبة تنظيمها سنة 1911 وبعد سنة واحدة كان لها منتدا عضو، وبناء على قانونها الأساسي، فإن هدفها كان جمع أولئك الجزائريين الذين يرغبون في تنقيف أنفسهم وتطوير الأفكار العلمية والاجتماعية، وكان رئيس هذه الجمعية الدكتور ابن التهامي الذي كان أحد زعماء النخبة في ذلك الوقت، أما نائب رئيسها فقد كان السيد محمد صوالح، وقد نظمت الجمعية سلسلة محاضرات سنة 1911 تمحورت عناوينها حول فوائد التعارف والقانون الإسلامي العام وكذلك الحضارة العربية والأدب المعادي للإسلام، وغير ذلك من المحاضرات التي تعكس الروح التي كانت سائدة في الجزائر على عهد النهضة⁽³⁾.

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 05، ص: 314.

2- روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 02، ص: 709، 710.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج: 02، ص: 137، 138.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي سنة 1907 تم إنشاء نادي صالح باي في قسنطينة وكان عبارة عن مجمع للدراسات الأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن رئاسة المجمع كانت بيد موظف فرنسي سام اسمه Arripe إلا أن أعوانه المسلمون كانوا عناصر نشيطة وخاصة منهم الأستاذ والمفتي المالكي ابن موهوب ومعه اثنان من الأعيان هما مصطفى باش ترزي ومحمد بن باديس، ومن بين أهداف هذا النادي مواصلة تعليم المسلمين وإحياء الفنون والصناعات الأهلية وتعميم التعاون والتضامن، واعتناق الأفكار التقدمية والتأمل في أسباب الانحطاط والسبل المؤدية إلى الصحوة⁽¹⁾، وبناء على قول ابن حبليس الذي كان عضوا في النخبة عندئذ، فإن أهم أهداف النادي تمثلت في تنظيم دروس التعليم العام والمهني، وعقد المحاضرات العلمية والأدبية، وخلق الجمعيات الخيرية، والدعوة إلى العمل والأخوة والتعاون، ولكن أهداف النادي لم تكن لتتناقض مع مبادئ الإسلام، بل كانت لإزالة البغض ومعالجة الأمراض الأخلاقية ومحاربة الأنانية والظلم ومساعدة الجزائريين على إظهار مواهبهم الأدبية⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، يؤكد ابن حبليس أن نادي صالح باي كان هدفه التقريب بين العنصرين الجزائري والفرنسي والابتعاد عن التعصب الذي يعمل على تثبيط التغيير الاجتماعي في الجزائر، هذا التثبيط حسب- لا يأتي إلا من بسطاء القوم بل ومن أكابرهم الحريصين وفي ظل النظام الجمهوري الذي لا يودونه ولا يعترفون به، نظرا للمكاسب التي درت عليهم الكثير أيام الحكم الفوضوي السائد في الفترة التركية، وحينما يطالب هؤلاء بالمحافظة على التقاليد الحميدة ويعتنون أنه لا مساس بها، فعلى الجزائريين أن لا ينخدعوا بهم، ولا يظنون أن هدفهم المحافظة على النظام والسير الحسن للأمور، لكن ما يورقهم هو مصالحهم الشخصية، ويضيف ابن حبليس على أن أكبر دليل على التقارب الذي يدعونه نادي صالح باي، أن حاكم مدينة قسنطينة قد ترأس هذه الجمعية شرفيا⁽³⁾.

ويبدو من كلام ابن حبليس أن هذا النادي كان يعمل في إطار ما تسمح به الإدارة الفرنسية وببعد كل البعد عن أي أنشطة معادية لفرنسا، كما يوضح من جهة أخرى تلك النظرة العدائية التي كان يحملها جماعة النخبة للكثير من المحافظين التقليديين وهي في حقيقة الأمر نظرة متبادلة، والواقع أن كل هؤلاء وعلى اختلافهم كان هدفهم خدمة البلاد والعباد ومحاولة النهوض بالمجتمع الجزائري قدر الإمكان.

1- روبرج أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 02، ص: 710.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج: 02، ص: 139.

3- ابن حبليس، المصدر السابق، ص: 122.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ونظرا لأهمية النوادي في الحياة الفكرية والثقافية بالجزائر والدور الفعال الذي لعبته مطلع القرن العشرين في صيرورة النهضة الوطنية، فقد عمد التيار الإصلاحي خلال العشرينات إلى تأسيس نادي الترقى بالجزائر العاصمة سنة 1927، وحول تأسيسه يذكر الأستاذ أحمد توفيق المدني الذي كان من رواد تأسيس النادي، قائلا: "... كانت كل الحركات الجزائرية تنسم بقلّة النظام إلى أن وفقتنا الله لوضع معقل بعاصمة القطر الجزائري، كان له تأثيره العظيم على الحياتين السياسية والاجتماعية، وذلك هو نادي الترقى الذي تمكنا من تأسيسه بعد جهود عظيمة في أحسن موقع من عاصمة الجزائر، فكانت قاعاته فسيحة تجمع النخبة المفكرة كلها، سواء بالعاصمة أو بداخل البلاد، وكانت المحاضرات والمسامرات والحفلات الكبرى تتوالى فيه، ويقبل الناس عليها إقبالا عظيما"⁽¹⁾، ويضيف قائلا " كنا نسير بنادي الترقى- رغم القوانين الصارمة- في طريق الدعوة المليّة الوطنية من جهة، وفي طريق الدعوة الإسلامية والعروبة الشاملة من جهة أخرى، وقاوم النادي نزاعات الاندماج كما قاوم طلب الجنسية الفرنسية قصد الإحراز على الحقوق السياسية وفي هذا النادي المبارك تمكنا من تحقيق الحلم الذي كان يراود دعاة النهضة العربية الإسلامية ألا وهو تأسيس هيئة إسلامية عربية تنهض بالبلاد نهضة جبارة، داخل عروبتها وقوميتها وإسلامها، فكانت جمعية العلماء المسلمين"⁽²⁾.

وكان الدور المنوط بالنوادي الثقافية الإصلاحية مباينا لدور المدارس العربية من نفس النزعة، فهدفها لم يقدّم تحديدا على إعطاء الشبان تكوينا إسلاميا، بل تزويدهم بإطار اجتماعي يجدون فيه جوا ثقافيا وأخلاقيا مفعما بالإسلام والعروبة، وكان النادي الثقافي الإصلاحي يتمثل بوجه عام في محل يحتوي على قاعة للاجتماعات وقاعة للصلاة وبشكل ثانوي على محل لتقديم المشروبات (الحلال)، وخارج النشاطات الرسمية (المحاضرات والأحاديث والعروض المسرحية، التظاهرات الثقافية أو الدينية وغير ذلك) وكان النادي مكانا للقاءات عديدة، حرا من كل قيد ديني، وشينا فشينّا أصرت جل المراكز الحضرية حيث توجد الوحدات الإصلاحية على أن يكون لها ناد ثقافي، والواقع أن قائمة النوادي الإصلاحية في الجزائر طويلة للغاية لكن من أهمها نجد: نادي الاتحاد قسنطينة، النادي الإسلامي نادي الترقى بالبلدية نادي النجاح بسبيدي بلعباس نادي الشبان المسلمين بقالة وإلى ما ذلك⁽³⁾.

1- أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، ص: 135.

2- نفسه، ص: 135.

3- على مراد، المرجع السابق، ص: 378.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكانت هذه النوادي مفتوحة لجميع الناس، ولكنها مجعولة أساسا لنيل تعاطف الشبيبة قصد التأثير عليها تأثيرا أخلاقيا وثقافيا، وكانت نشاطات هذه النوادي المتنوعة موجهة لتحسيس روادها بمحاسن الإسلام واللغة العربية، وكان الإصلاحيون يأملون في المحصلة في أن يعي الشبان الذين يختلفون على النوادي جيدا شخصيتهم الجزائرية ويتطلعون إلى التبع بالثقافة العربية الإسلامية، وبالموازاة مع رسالتهم التربوية، كان الإصلاحيون يقومون بنشاط اجتماعي يرمي إلى إبعاد الشبان المسلمين من الإغراءات غير الأخلاقية، وكانت مبادرات الإصلاحيين قصد وضع تنظيم ظاهر لأوقات فراغ الشبان متنوعة، وتحت رعاية مسؤوليين إصلاحيين محليين، تكونت في كل مكان نواد رياضية وفرق مسرحية وأجواء موسيقية للهواة، وقد نالت بعض هذه الفرق شهرة ما بفضل تشجيعات الزعماء الإصلاحيين والإشهار الذي كانت تقدمه لها مجلة الشهاب⁽¹⁾.

تلك لمحة عن الجمعيات والنوادي التي كثيرا ما التقى فيها بعض العناصر البرجوازية الجديدة والأطباء والمساعدون الطبيون المسلمون والتجار والأساتذة والمعلمون وحتى صغار الموظفين، ومن هنا أصبحت هذه الجمعيات عبارة عن مشكلة للشبان الجزائريين وقد كتبت صحيفة l'étendard de Bône في ديسمبر 1910 تقول " في هذه النوادي سوف يترعرع الفكر الإسلامي الشاب ... وإنهم وحدهم قادرون على إحياء العرق العربي الذي سيكون جديرا بمزايا فرنسا ..."⁽²⁾، وإلى جانب هذه النوادي والجمعيات ظهرت الكشافة الجزائرية الإسلامية كمنظمة إسلامية قدمت الكثير في الحياة الاجتماعية والثقافية بالجزائر، منذ تأسيس أول فوج سنة 1935 تحت مسمى الفلاح من قبل المناضل محمد بوراس الذي قدم من مليانة آنذاك⁽³⁾، إلى جانب بعض الشبان الجزائريين المحسوبين على جمعية العلماء المسلمين وبمساعدة بعض الكشفيين الفرنسيين، وبعد ذلك بادر بتأسيس العديد من الأفواج الكشفية في مختلف مناطق الوطن، ومن ضمنها قسنطينة وعنابة ومليانة ومستغانم ومنطقة القبائل وحتى الجنوب الجزائري⁽⁴⁾.

1- على مراد، المرجع السابق، ص: 377.

2- روبر أجزون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج: 02، ص: 710، 711.

3- ولد بعليانة سنة 1908، تلقى التعليم الابتدائي ببلنته، ثم استقر بالعاصمة وانخرط في مدرسة الشبيبة العربية الحرة، وبذلك حصل تعليما متينا في اللغتين العربية والفرنسية، كان من السابقين إلى فكرة الكفاح المسلح، وبقي طويلا تحت الرقابة الفرنسية، إلى أن حكم عليه بالإعدام، وتم تطبيق ذلك بتاريخ 27 ماي 1941، ينظر: أبو عمران الشيخ، محمد جيجلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية، (1935-1955)، دار الأمة، 2007، ص: 28.

4-Mohamed Derouich, le scoutisme école du patriotisme, office des publications universitaires, Alger, 2010, p: 25.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكانت هذه المنظمة تستمد توجيهها التربوي الكشفي من الإسلام الذين هو دين الجزائريين، وتحرس على أهمية وضرورة تطبيقه كمنهج حياة للكشاف المسلم الجزائري وهذا ما يميزها عن التنظيمات الكشفية الفرنسية، فالكشافة الجزائرية عملت على تعليم الطفل الكشاف أركان دينه من صلاة وصوم وكيفية الوضوء، وغرس الأخلاق والقيم الإسلامية فيه، وتلتقي في هذه المهمة مع جمعية العلماء المسلمين الذي يقول مؤسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس " على المربين لأبنائنا وبناتنا أن يعلموه ويعلموهن، هذه الحقائق الشرعية ليتزودوا ويتزودن بها، وليطبعونهم ويطبعوهن عليه من التربية الإسلامية العالمية لميادين الحياة"⁽¹⁾، وهكذا تتضح تلك الروابط القوية بين الكشافة الإسلامية وجمعية العلماء المسلمين والتي أكدتها العديد من المناسبات والخطابات، من ضمنها ما جاء في توصيات المؤتمر الثاني للكشافة بوادي عيسى في تيزي وزو سنة 1952، ما نصه " تؤكد جمعيتنا مرة أخرى على مبادئها الإسلامية، وتسجل تأكيدها على تطابق وجه نظرها مع المسعى الإصلاحي الذي تقوم به جمعية العلماء المسلمين، وبمقتضى الرأي المجمع عليه من طرف الجمعية العامة حول المبادئ الإسلامية لجمعية العلماء، يعبر الكشافة المسلمون عن غبطتهم للمسعى الإيجابي لجمعية العلماء في الميدان الديني والاجتماعي والثقافي والتربوي"⁽²⁾.

والواقع أن الكشافة كانت تتمشى والبيداغوجيا الإصلاحية، رغم أن هذه الأخيرة لم تكن تتوفر على الإمكانيات المادية والقانونية، خاصة للشروع في تربية شبه عسكرية للشبيبة الإسلامية، علما بأنها كانت ستسر لتكوين جنود العروبة والإسلام ضمن هذه الشبيبة، والحال أن تحت غطاء الكشافة الإسلامية كان مثل هذا الهدف قابلا للإنجاز تماما، فقد خدمت الكشافة غايات الإصلاحيين بتمكينهم من القيام في جو من الشرعية، بتكوين نخبة خاصة يمكن أن ينظر إليها مواطنوهم كملتح أولي لما سيكون عليه الجيش الوطني مستقبلا، وفضلا عن هذا، لما كانت الرمزية الكشفية من شأنها إغراء الشبان، فإنها سرعان ما سخرها الإصلاحيون كحركة مساعدة لحركتهم، وعاشت بذلك الكشافة دوما في كنف المناخ الإصلاحي إلى غاية نهاية ما بين الحربين على الأقل، بعدما وضعت منذ البداية تحت إمارة العروبة والإسلام⁽³⁾..

1- أمال عنوان، دور الحركة الكشفية الإسلامية في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بالغرب الجزائري، ما بين 1936، 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص: 03.

2-Djidjeli Mohamed ,Bouamrane Chikh, Scouts Musulmans Algériens, 1935-1955 Dar El Oumma, Alger, 2010 , p: 317.

3- على مراد، المرجع السابق، ص: 381، 382.

ج-العرائض:

إن استعمال العرائض لم يكن جديدا في تاريخ الجزائر تحت حكم فرنسا، فالحق ابتداء من المرحلة الأولى للإحتلال، قد افتتح العمل بهذه الطريق حزب المقاومة الذي كان يقوده خمدان خوجة، ولكن هناك فرق بين طريقة العرائض القديمة والجديدة، فبينما لجأت الجزائر القديمة عموما إلى الاحتجاج والشكوى⁽¹⁾، عمدت الجزائر الجديدة إلى تقديم مطالب معينة، موضحة بأنها كانت تطالب بذلك باعتباره حقا أخلاقيا وسياسيا، ففي سنة 1860 تقدم الجزائريون بعريضة إلى الحكومة الفرنسية محتجين فيها على ضد مشروع إنشاء حكم مدني في الجزائر⁽²⁾، وبعد ذلك بعقد، بعثوا بعرائض إلى نابليون الثالث وإلى الإدارة الفرنسية في الجزائر مذكريين بالتزامات فرنسا في اتفاق الجزائر سنة 1830 ومطالبين بوضع حد لسلطة الكولون، وقد اشتكى الجزائريون في هذه العرائض بأن أصواتهم كانت لا تبلغ، بينما كانت أصوات الكولون تسمع⁽³⁾.

ومنذ سبعينات القرن التاسع عشر، أضحت العرائض تهتم بمختلف القضايا الوطنية والهوياتية، وتدعو للحفاظ على المقومات الوطنية وتنبذ مختلف مظاهر الإدماج والتجنيس كما هو الحال بالنسبة للعريضة التي رفعها سكان مدينة قسنطينية بتاريخ 10 جويلية 1887 وهي عريضة ضد التجنيس ومن أجل الدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي، تضمنت العديد من وجهات النظر، أولها ما نصه " إن الدخول في الجنسية الفرنسية بالنسبة لنا هو الإلغاء الكامل لقوانيننا ونظمنا، سواء فيما يتعلق بالمسائل المادية (العقارات والأموال) أو بالأحوال الشخصية، والحال أن الكل يعلم أن القانون (الشريعة) هي أساس الدين وأنه غير مسموح لنا الخروج عن هذه الطرق السوي...وبالفعل فالمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية عندنا هي مسائل معقدة جدا وتبرز تحت أشكال مختلفة، ويتطلب البت فيها إصدار أحكام تستند على الفقه الإسلامي...ذلك أن يوجد في القوانين الفرنسية ترتيبات تتناقض وتتعارض مع شرائعنا ومعتقداتنا الإسلامية"⁽⁴⁾.

1- من ضمن العرائض التي بعث بها أعيان مدينة الجزائر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، تلك العريضة التي بعثت إلى وزير الشؤون الخارجية، والمورخة في 13 سبتمبر 1834 للدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي، والتي تضمنت شكوى في قضية طلاق بين رجل وامرأة خالفت التشريع الإسلامي، وكان للحاكم العام يد في ذلك، وقد وقع على هذه العريضة ستة وعشرون شخصا من أعيان مدينة الجزائر، من أجل الكف عن التدخل في صلاحيات القضاء الإسلامي، ينظر: جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية..، ص: 75، 76.

2- بخصوص العرائض المناهضة للحكم المدني ينظر أيضا، أحمد ولد قادي، الدواوير والزمالة وحركاتهم، مدينة وهران سنة 1883، نقلا عن جمال قنان، المرجع السابق، ص: 170-171.

3- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 173.

4- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية...، ص: 197، 198.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وإلى جانب وجهات النظر الأخرى، فقد تضمنت هذه العريضة مجموعة مطالب تخص تنظيم المدارس العربية ودراسة الطرق والوسائل لجعلها في متناول كل المسلمين بالإضافة إلى المطالبة باتخاذ المزيد من الإجراءات لوقف الضرر الذي يعاني منه الأهالي جراء التنظيم الجديد للقضاء الإسلامي الناجم عن مرسوم 10 سبتمبر 1886، كتطبيق حق اختيار الجهة القضائية التي يوكل إليها الفصل في النزاعات، وإعادة العمل بالقضاء الإسلامي بنفس الشروط التي كان يعمل فيها في السابق، وكذلك تخفيض المصاريف بقدر المستطاع، خاصة بالنسبة للمسائل التي تستوجب البت فيها بسرعة⁽¹⁾.

وأثناء نفس العهد، قدم بعض الجزائريين المعينين كممثلين للأهالي لوائح مختلفة إلى الفرنسيين تحتوي على العديد من المطالب الهامة، حيث طالب المدعو لويس خوجة سنة 1872 بضرورة انتخاب الجزائريين في المجالس المحلية بدلا من تعيينهم تعيينا من الإدارة الفرنسية، كما نادى أيضا بإسقاط الشرط الناص على ضرورة معرفة اللغة الفرنسية للترشح، وفي سنة 1921 ذكر محمد بن رحال وهو عضو في كتلة النخبة التقليدية، بأنه كان قد قرأ مذكرة سنة 1892، أمام فيري توصي بإعادة تنظيم المدارس الجزائرية- الفرنسية وإصلاح التعليم العربي⁽²⁾.

والواقع أن ثقافة العرائض كانت منتشرة لدى أغلب الجزائريين، وكانت تصدر حتى من المدن الداخلية، كما هو الحال بالنسبة لعريضة سكان مدينة المدنية سنة 1911 التي جاءت في شكل شكوى وتضمنت العديد من المطالب تعلق بعضها بالقضاء الإسلامي خاصة قضية الفصل في المنازعات بين الجزائريين وفق القانون الفرنسي، وكذلك التعليم بالمدارس القرآنية الذي أدى تضيق السلطات الفرنسية إلى إغلاق الكثير منها وحرمان السكان من تعلم القرآن، هذا بالإضافة إلى العديد من المطالب بخصوص الضرائب والقضايا المتعلقة بالأموال والنشاطات المختلفة، وهكذا يتضح أن العرائض كانت من الأساليب المهمة التي وظفها الجزائريون في الدفاع عن قضاياهم الوطنية والمطالبة بحقوقهم المجتمعية، وكان لها أثرها الواضح في الضغط على سلطات الاحتلال التي كثيرا ما اضطرت إلى تبرير ممارستها أو إيفاد لجان تفتيش وتقصي كما كان الحال بالنسبة للجنة مجلس الشيوخ التي زارت الجزائر بين 19 أبريل و5 جوان 1892، والتي أعقبتها إصلاحات جوفاء كما أشرنا سابقا.

1- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية...، ص: 201-205.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج: 02، ص: 175.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ج- الشخصيات الوطنية (مبارك الميلي أنموذجا):

منذ العشرينات بدأت بالجزائر بوادر نهضة إصلاحية حقيقية تنادي بالتغيير وتدعو إلى التجديد، وكان لكوكة من الأعلام كل في ميدانه وبحسب مؤهلاته إسهامات بارزة في هذا المشروع النهضوي، ويمكن للباحث الذي يستعرض سير هؤلاء الأعلام ويمعن النظر في أعمالهم، أن يخلص من ذلك إلى أن أكثر المواقف وأشدّها أثرا في التمكين لمسيرة الإصلاح وإعلاء صرحه، ما كان منها متصلا بالشيخ عبد الحميد بن باديس، لما تميزت به شخصيته من عوامل نفسية وفكرية، ولما انقلب فيه من ملابسات اجتماعية وسياسية أهلتة أن يكون من أبرز رواد النهضة الفكرية والدينية وأحد أساطين الإصلاح في الجزائر⁽¹⁾، فقد حاول ابن باديس في بداية العشرينات أن يضم جهوده إلى جهود بعض العلماء العاملين ممن كانت لهم نزعات إصلاحية داخل الوطن، أو ممن عاد من أرض الحجاز وتونس والمغرب، حيث تضافرت جهود الجميع حول الحركة التي كان ابن باديس قد وضع أساسها للعمل والنهوض بالأمة، سيما وأن هؤلاء الأعلام هزتهم مأساة الشعب وما يتخبط فيه من اختلال اجتماعي وانحلال أخلاقي فعمدوا العزم على تخليصه من تلك الأدوار بالعمل على درء ما تصدع من بنائه الحضاري وما اختل من قيمه ونظمه الاجتماعية⁽²⁾.

وكما أشرنا سابقا فقد توزع نشاط الحركة الإصلاحية في بداياتها عبر مدن معينة منها قسنطينة التي اشتغل فيها ابن باديس كمعلم حر منذ عودته من تونس سنة 1913 وباشر فيها نشاطه الإصلاحي منذ سنة 1925، وفي سطيف رابط الشيخ الإبراهيمي ليعلم الناس ويدعوهم إلى إنشاء المساجد والمدارس الحرة بعد عودته من المشرق سنة 1920 وفي بسكرة نادى الشيخ الطيب العقبي بالإصلاح عبر جريدتي الحق وصدى الصحراء سنة 1926، ونفس الشيء كان بالعاصمة أين أسس بعض الأعيان نادي الترقى 1926 فكان مكانا لاجتماع العلماء والمتقنين القادمين إلى العاصمة، أما الشيخ مبارك الميلي³ فقد اتجه نحو الجنوب الوهراني وبالضبط إلى مدينة الأغواط سنة 1927⁽⁴⁾.

1- محمد بن سميحة، أسس مشروع النهضة عند الإمام عبد الحميد بن باديس، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2014، ج: 01، ص: 53-54.

2- المرجع نفسه، ص: 53.

3- هو مبارك بن محمد بن مبارك الهلالي، فقيه ومؤرخ ومصلح، من مواليد 25 ماي 1898، بقرية الزمامن كفله جده وهو في الرابعة من عمره بعد أن توفي والده، حفظ القرآن الكريم وأخذ ميادى العلوم على يد الشيخ محمد الميلي، وبعد وفاة جده انتقل إلى ميلة لمواصلة الدراسة أين تولى كفالته السيد أحمد بولصواف أحد أعيان المدينة، وبها تعلم على يد الشيخ بن منصور الذي كان أشهر المدرسين بميلة، وبعد ذلك أنتقل للدراسة بقسنطينة وتونس كما جاء في المتن، توفي سنة 1945 بعد صراعه مع داء السكري. ينظر: رابح خدوشي وآخرون، موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، الجزائر: منشورات الحضارة، 2012، ج: 02، ص: 649.

4- سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين في فرنسا، الجزائر: دار هومة، 2013، ص: 61.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وكان قد سبق الشيخ مبارك الميلي إلى مدينة الأغواط الشيخ محمد السعيد الزاهري الذي لم يطل مقامه فيها، فلم يترك بها أثرا بارزا مثل الشيخ مبارك الميلي⁽¹⁾، خاصة وأن هذا الأخير أقام بها ما يناهز السبع سنوات، استطاع من خلالها بعث الشخصية الدينية السوية التي حاولت السلطات الفرنسية العبث بها بمساعدة بعض الجهات الدينية المنحرفة، إلى جانب مساهمته في تحقيق نهضة تربوية وعلمية في الأوساط الشعبية بمدينة الأغواط وضواحيها، مع محاولة بعث النشاط الثقافي والخيري في أحيائها حسب الإمكانيات التي توفرت لديه، وقبل الاسترسال في كل هذا، سنحاول الوقوف قليلا عند ظروف مجيء الشيخ مبارك الميلي لمدينة الأغواط والدوافع التي جعلته يسكن إليها ولأهلها لسنوات معتبرة، رغم أنه أصيل مدينة ميلة التي تبعد كثيرا عن الأغواط، وجل ارتباطاته التعليمية والتكوينية كانت ضمن نطاق الشرق الجزائري وتونس، ولعل هذا يقودنا للحديث عن إنشاء أول مدرسة عربية بالأغواط من قبل الشيخ عبد العزيز بن محمد بالهاشمي الذي تولى رئاسة الزاوية القادرية خلفا لوالده الشيخ صالح محمد الهاشمي، والذي أخذ عهدا على نفسه بأن يساعد ساكنة الأغواط في بناء مدرسة عربية عصرية من ماله الخاص، وهو ما تحقق سنة 1926 وأضحى هذا الصرح العلمي ثالث مدرسة على المستوى الوطني بعد مدرستي قسنطينة والسيق⁽²⁾.

وكان الشيخ سعيد الزاهري أول من حظي بشرف التعليم في هذه المدرسة مباشرة بعد أن أنهى تعليمه في الزيتونة، ونظرا للكفاءة التي أظهرها في التدريس، سواء في القدرات العلمية والأدبية التي كان يكتسبها أو في المنهجية التي اتبعها في تلقين الدروس والتعامل مع تلاميذه، شهدت المدرسة إقبالا كبيرا من الطلبة الذين وصل عددهم لسبعين طالبا، وأمام هذا النجاح الملموس رأى السكان أن المدرسة بحاجة لمدرس آخر يشد أزر الشيخ سعيد ويتقاسم معه المهام التربوية، فأشار عليهم الشيخ عبد العزيز الهاشمي باستقدام الشيخ مبارك الميلي، وخلال زيارة هذا الأخير لمدينة الأغواط سنة 1926 كزائر ومراقب للجو السائد فيها، اغتنم السكان هذه الزيارة ليعرضوا عليه فكرة التدريس، فما كان منه إلا أن لبى هذه الدعوة⁽³⁾.

1- محمد الهادي الحسني، الحركة الإصلاحية بالأغواط، مقال منشور في جريدة الشروق، بتاريخ: 2010/03/31.

2- محمود علالي، الحركة الإصلاحية في الجنوب، الأغواط نموذجا (1916-1958)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2005-2006، ص: 61.

3- نفسه، ص: 62.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام

ومع مزاولة الشيخ مبارك الميلي مهامه التعليمية، بدأ جهوده الإصلاحية وباشر دعمه لحركة ابن باديس بكل عزم وتحد للعواقب في منطقة كانت تحت سطوة الطريقة بامتياز، كما استطاع الشيخ مبارك أن يكسب بحكمته صداقة رؤساء القبائل الذين كانوا مفوضين من قبل السلطات الفرنسية في تسيير المدينة وسكانها، وتمكن بذلك من أن يطمئن الإدارة الاستعمارية على أن الإصلاح لا يتنافى مع سياستها وإن كان في واقع الأمر يعمل على تقويض الأوضاع، وقد يفسر البعض هذا بأنه نوع من الولاء للإدارة الاستعمارية وقد يفوتهم أن هذه الإدارة كانت بالمرصاد لكل أشكال التوعية والتحريض ضدها، وهو ما أوغر عليه صدور حلفائها بمرور الأيام، فكان أن شهدت حركته الإصلاحية الكثير من المضايقات والمتابعات حتى رحيله سنة 1933⁽¹⁾.

ومما تجدر الإشارة له أن هناك جملة من عوامل ساهمت في استمرار نشاط الشيخ مبارك الميلي لعدة سنوات بالأغواط، في مقدمتها التباين والاختلاف الذي كان بين القوى الاجتماعية والمعنوية بالمنطقة، ذلك أن هذه الأخيرة طغت عليها لعبة التعارض القائمة على أسرتين قائمتين، الأولى من أصل حضري والثانية من أصل قبلي، إحداهما كانت حليفة للطريقة التيجانية القوية بالمنطقة، والثانية شعرت أن نفوذها زعزعت السلطة المعنوية للتيجانية، ومن الوجهة الدينية فقد كانت ساكنة الأغواط تنقسم إلى نزعتين متعارضتين تمثلت الأولى في أولاد سرقين الذين كانوا من أتباع التيجانية، والثانية مثلها الأحلاف الذين كانوا من أتباع القادرية، وعند الوقوف على مدى حدة التنافس بين هاذين النزعتين ندرك لماذا وجدت الحركة الإصلاحية أول حلفائها في القادرية الذين كانوا يعارضون المرابطية المتمثلة في التيجانية⁽²⁾.

كما يمكن تفسير الدعم الذي قدمته بعض الأسر القايدية الأخرى لحركة الشيخ مبارك الميلي، على أنه يدخل في إطار تأكيد قوتها والإبانة على رحابة صدرها، وليس من باب الحماس الديني أو من باب الاختيار المعقلن للحركة الإصلاحية، وهو ما يبرهن على أن الموقف الموالي لهذه الأسر كان مبعثه الحرص على الصيت وسياسة الإرضاء، خاصة وأنها هي الأخرى كانت منافسة للطريقة التيجانية وكانت فخورة بانضوانها تحت نطاق الخليفة جلول أحد أبرز الشخصيات المؤثرة في المنطقة والمتمتعة بالحماية من قبل الإدارة الفرنسية، وهو الأمر الذي أشعرها بأنها فوق السلطات المحلية وقادرة على ضمان نوع من اللاعقاب لا لزبائنهم فقط بل لكل من يريد الانضواء تحت رايته⁽³⁾.

1- عبد اللطيف عبادة، دراسة في فكر الشيخ مبارك الميلي، الجزائر: شركة الأصالة، 2015، ص: 16-17.

2- علي مراد، المرجع السابق، ص: 244-245.

3- نفسه ص: 247.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

فقد كان الشيخ مبارك الميلي تحت حماية الخليفة جلول لسنوات عديدة، لكن هذا التحالف لم يدم طويلا لعدة اعتبارات منها التعارض الذي بدأ يتضح بين هدف الشيخ مبارك المعادي للسلطات الفرنسية وبين توجه القايد جلول الموالي لها⁽¹⁾، بالإضافة إلى الحصار الذي فرض على نشاط الحركة الإصلاحية من قبل السلطات الفرنسية بعد أن تبين لها أن تشكل خطرا على سياستها في المنطقة، هذا الحصار الذي زاد أكثر في عهد ميرانت مدير الشؤون الأهلية الذي ضغط كثيرا على القايد جلول فرحات وهدده بالعزل حتى لا يتعاطف مع الشيخ مبارك الميلي، هذا فضلا عن الوشائيات التي رفعها الطرقيون للإدارة الفرنسية ضد الشيخ ومنها تلك العريضة التي اتهم فيها بإفساد عقول وأفكار الشباب بالأغواط⁽²⁾.

وبعد هذا كله أيقن الشيخ مبارك أنه لا جدوى في البقاء بالأغواط، فتوجه نحو قصر الحيران أين بقي عند السيد عبد القادر بن مهية ريثما تهدأ الأمور ويرتب أمره، وحسب الشهادة التي أوردها الأستاذ محمود علالي، فإن الخليفة جلول أرسل للشيخ مبارك عبر السيد أحمد بن عبد الرحمان، بأن يتأخر عن المجيء للأغواط حتى تنتقضي عطلة مصيفه. أي عطلة جلول - لكن الشيخ لما علم بهذا عاد إلى الأغواط وأخذ أمتعته وغادرها في سبتمبر 1933، وهو الأمر الذي ترك خيبة كبيرة لدى الكثيرين من أتباعه وطلبته وحتى عند القايد جلول الذي عاتب السكان على أن تروك يرحل بهذه البساطة⁽³⁾.

▪ جهود الشيخ مبارك الميلي في ميدان التربية والتعليم بمدينة الأغواط:

بدأ الشيخ مبارك الميلي تعليمه بدوار قرية ولاد مبارك بمدينة ميلة، وعكف منذ صغره على حفظ القرآن الكريم كغيره من أبناء الجزائر في ذلك الوقت، فاتم حفظه في الحادية عشرة من عمره على يد الشيخ أحمد بن الطاهر مزهود في جامع الشيخ عزوز بأولاد مبارك، ورغم رفض عمه - الذي تولى كفالته بعد وفاة جده - توجيهه لطلب العلم والزمه على الالتحاق بالفلاحة والرعي، إلا أنه صمم على استكمال دراسته، فالتحق بمدرسة الشيخ محمد بن معنصر الشهير بالميلي، ومكث هناك نحو أربع سنوات شكل من خلالها رصيدا علميا ومعرفيا معتبرا سمح له بالتوجه نحو قسنطينة، والانضمام لدروس وحلقات الشيخ عبد الحميد بن باديس بالجامع الأخضر، ليصبح من أبرز طلبته وأكثرهم حضورا بتفوقه واجتهاده⁽⁴⁾.

1- عبد الطيف عبادة، المرجع السابق، ص: 17.

2- محمود علالي، المرجع السابق، ص: 69.

3- المرجع نفسه، ص: 69-70.

4- مفيدة بلهامل، كتاب رسالة الشرك ومظاهره للأستاذ الشيخ مبارك الميلي، دراسة تحليلية دعوية، الجزائر: مجلة البحوث والدراسات، 2016، ع: 22، ص: 25.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

ولم يمكث الشيخ مبارك الميلي طويلا بالمسجد الأخضر حتى انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس ومن المحتمل أن يكون وراء ذلك الشيخ ابن باديس بعد أن رأى فيه علامات النجاسة والطموح، وفي هذا الصدد يقول تلميذه الشيخ أحمد قصبية: (... فأعجب به أستاذه - أي ابن باديس- وأحبه كثيرا وقربه إليه وعلم أن الجزائر ستقال على يديه خيرا كثيرا فأزره واعتنى به وشجعه ثم أرسله إلى تونس بعد أن مكث سنة بقسنطينة، فزاول بها دروس جامع الزيتونة مدة ثلاث سنوات إلى أن نال شهادة التطويق سنة 1924 ..)، ويفهم من هذا الكلام أنه سافر إلى تونس بين سنتي 1921 و1922، غير أن البعض يحدد تاريخ سفره إلى تونس بسنة 1919 وتاريخ عودته بسنة 1922⁽¹⁾.

وبعد السنوات التي قضاها الشيخ مبارك في التكوين والتحصيل العلمي بتونس، عاد إلى الجزائر حاملا شخصية علمية صلبة أهلته لأن يخوض غمار النشاط التربوي والإصلاحي، وكان أول عامل سهل له مأمورية ذلك هو الابتعاد عن الوظيفة الحكومية وانتهاج سبيل العمل الحر وقوفا عند توجيهات شيخه عبد الحميد بن باديس، ولهذا لم يسع مبارك الميلي عند عودته من الزيتونة إلى التوظيف الحكومي حتى يكون أقدر على تحقيق مشاريعه وحمايتها من الإدارة الفرنسية، مع أنه اضطر أن يتعامل مع هذه الأخيرة ضمن نطاق محدد وبأساليب مختلفة اقتضتها الظروف التي كان يمر بها⁽²⁾.

وقد باشر الشيخ مبارك الميلي عمله كمدرس في المدرسة الباديسية بقسنطينة، التي عمل بها لمدة سنتين تقريبا أي لغاية سنة 1927، لينتقل بعد ذلك لمدينة الأغواط في نفس السنة كما أشرنا سابقا، أين بدأ مهمته التعليمية التي لم تكن صعبة، لأن العقول كانت مهيأة ومتحمسة للتعليم العربي، فعكف على تلقينهم مختلف العلوم التي سبق وأن درسها زميله الزاهري، وأضاف عليها مادة التاريخ، ونظرا للنمط الجديد والعصري، الذي أدخله الميلي على المدرسة العربية والذي استهوى أبناء المنطقة، فقد راح أولياء التلاميذ وأعيان المنطقة يكرمونه ويذللون له الصعاب ويساعدونه على أداء مهامه، وبذلك توطدت العلاقة بينه وبين الأهالي وتوسعت دائرة نشاطه التربوي حتى خارج المدرسة⁽³⁾.

ومن الأمور التي كانت تشغل بال الشيخ مبارك الميلي هي فكرة النهوض بأعباء المدرسة والارتقاء بها إلى أعلى المراتب التعليمية لتكون اللبنة والنواة للتعليم العربي السوي

1- أحمد صاري، مبارك الميلي ودوره في الحركة الإصلاحية بالجزائر، قسنطينة: مجلة جامعة الأمير عبد القادر، المجلد 16، ع: 01، ص: 106. ينظر أيضا: جريدة البصائر 08 مارس 1948.

2- أمينة مطعم، المرجع السابق، ص: 137.

3- محمود علالي، المرجع السابق، ص: 63.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

في كافة أنحاء الوطن، وعليه فقد انكب على إعداد المستلزمات الضرورية لتسيير المدرسة، فوضع الكتب المدرسية الخاصة بكافة الأطوار التعليمية الثلاث، حتى يكون التعليم منظماً ويخضع لبرنامج موحد ولا يعتمد على المحاولات العشوائية في الوصول إلى الأهداف التعليمية، كما كان يعتمد أسلوباً خاصاً يركز على تعليم القواعد بوضوح واختصار ليريح الوقت، سيما وأنه كان يرى أن تضييع الوقت جريمة لا تغتفر⁽¹⁾.

أما عن طريقته في التدريس فكانت تتمحور حول التلقين بالدرجة الأولى، حيث روى أحد تلامذته للشيخ عبد الرحمان الجيلالي أنه "تراه يأتي فيجلس متربعا وليس بيده مطبوع ولا مخطوط، فيملي علينا وتأتي طبقة بعدنا فيملي عليها، وإملأوه كله ارتجالي، وما يصعب على كثير ممن تعاطوا تدريس العلوم بالمعاهد الشمالية، يملئ بالارتجال في النحو والصرف والفقه ومخارج الحروف والمنطق وشرح قصيدة السموأل على هذا المنوال، - قال- فتعجبنا وظن البعض منا أنه يحفظ ويأتي، وإذا بنا نراه تمارد على ذلك، ففهمنا أن الرجل أعجوبة زمانه ذكاء وذو فكر جبار وعبقريته نادرة قل أن تجد مثلها اليوم في غيره وذو ملكة راسخة في جميع الفنون، - قال - وهذا أمر عجيب عاينته منه لم أشاهد نظيره في الجامع الأخضر ولا في الزيتونة .. إلخ..."، ومن هذا نعلم مبلغ غزارة الشيخ الميلي في علمه ومقدرته الكاملة التامة على التعليم⁽²⁾.

ولم يكتف الشيخ مبارك بطريقة التلقين التقليدية، حيث أدخل إضافة منهجية في إلقاء دروسه تركز على النقاش والنقد والتحريض، حيث كان يدفع تلاميذه إلى نقد ما يتلقونه من معارف وعدم تقبلها مباشرة دون الوقوف عليها ومناقشتها، كما كان منهجه المعرفي ينطلق من قواعد المنهج السلفي التي تتلخص في تقديم الشرع على العقل وإتباع السلف الصالح في الفهم والتفسير ورفض التأويل الكلامي، مع حرصه على توظيف الأساليب السهلة والمبسرة على تكون بلغة فصيحة وبلغية، إلى جانب تركيزه على التاريخ العربي الإسلامي وتلقين التلاميذ الأناشيد الوطنية لغرس محبة الوطن في قلوبهم، ولأنه كان مربيا قبل أن يكون مدرسا فقد حرص على مراقبة سلوك التلاميذ داخل الحرم المدرسي وخارجه، وما إن يرى اعوجاجا إلا وهب لتقويمه بنفس مريدة للخير⁽³⁾.

1- أمينة مطعم، المرجع السابق، ص: 152. ينظر: قصيبة أحمد، رجل الإرادة، البصائر، ع: 26، ص: 3.
2- عبد الرحمن الجيلالي، من وحي ذكرى مرور أربعة عقود سنوية على وفاة العلامة التابعة الشيخ مبارك الميلي، مجلة الثقافة، الجزائر: وزارة الثقافة، مارس 1984، ع: 80، ص: 193.
3- محمود علائي، المرجع السابق، ص: 68-69.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

وفي هذا السياق، يذكر الأستاذ أبو القاسم سعد الله أن المعاصرون الفرنسيون قد لاحظوا أن العلماء أدخلوا "بيداغوجية وطنية" جديدة في حملتهم التعليمية، وبناءً على رأي ديبارمي، فإن أول من استعمل هذه الطريقة هو الشيخ عبد الحميد بن باديس في محاضراته ودروسه بالجامع الأخضر، حتى يعد طلابه لمسؤولياتهم الوطنية والدينية، حيث علمهم المحفوظات العربية والأناشيد الوطنية، وقد كان التلاميذ يحفظون ذلك وينشدونه في المناسبات الاجتماعية والدينية مثيرين بذلك الروح الوطنية، والتضامن الإسلامي والحرية، ويؤكد ديبارمي أن هذه الطريقة لم تكن معروفة في الجزائر قبل الحرب¹.

وإذا كان المسلك الديني للعلماء محل جدل عن البعض، فإن عملهم التعليمي والتربوي كان محل جاذبية ونجاح، كون المبدأ الرئيسي الذي علمه العلماء لطلابهم وأتباعهم كان تحت شعار "الجزائر وطني والإسلام ديني والعربية لغتي"، وهو ما جسده الشيخ مبارك الميلي خلال مهامه التعليمية والتربوية عبر بث الروح العربية الإسلامية في طلبته وحمايتهم من آثار المدرسة الفرنسية التي كانت تعمل جاهدة على تشويه الشخصية الوطنية الجزائرية في نظر أبنائها، ومن جانب آخر كان الشيخ يعامل تلاميذه بطريقة تبت فيهم الاحترام للمدرسة العربية وتجعلهم يتعلقون بها، ويشاققون إليها أشد الشقاق، لأن المدرسة الفرنسية كانت منافسا قويا لها من حيث الدعم والإمكانات المادية، ومن حيث المناهج والتجارب العلمية العصرية والمتطورة، ولا أدل على ذلك، من أن الكثير من التلاميذ المنتمون إلى المدرسة العربية كانوا منخرطين بالمدرسة الفرنسية في الوقت ذاته².

وكان ينقسم تلاميذ المدرسة العربية إلى صنفين، تلاميذ لا يدرسون إلا في هذه المدرسة أي لا يذهبون إلى المدرسة الفرنسية، حيث كانت بالأغواط ثلاث مدارس ابتدائية فرنسية تم إنشاؤها مع احتلال المدينة، ولم يسعفهم الحظ للالتحاق بها أو لأن أوليائهم كانوا يخشون عليهم من أن يجردوا من عروبتهم فتتمسخ عقولهم، أما الفئة الثانية فهي التي حظيت بتكوين فرنسي في المدارس الفرنسية وعادت عليهم بفوائد مادية واجتماعية حيث تولوا فيما بعد وظائف إدارية في الجنوب، وقد كانوا يترددون على المدرسة مساءً بعد الخروج من المدارس الفرنسية، كما يدرسون في أوقات العطل الأسبوعية والسنوية، وكان الشيخ مبارك الميلي يلتقي بكل هؤلاء التلاميذ على اختلاف ظروفهم وأعمارهم، ويعلمهم رغم نقص الوسائل والمضايقات المتكررة التي كان يتعرض لها أثناء الحملات التفتيشية التي تقوم بها السلطات الفرنسية³.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج: 02، ص: 400.

2- أمينة مطعم، المرجع السابق، ص: 153.

3- محمود علائي، المرجع السابق، ص: 68.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

هذا وكان الشيخ مبارك حريصا على التعليم والتكوين الممتاز لطلبته، حيث عمد لتقييم الأعمال والإنجازات بالمدرسة قصد معرفة مدى التقدم الذي أحرزته لسنوات، ومن ذلك أنه قرر بالاتفاق مع أعضاء لجنة التكوين إجراء امتحانات لكافة المستويات الموجودة في المدرسة بعد ثلاث سنوات من التدريس، وأجريت الامتحانات بحضور أولياء التلاميذ واللجنة المسيرة للمدرسة وبعض الشخصيات العلمية في المنطقة، وقد سر أولياء التلاميذ وعموم الحاضرين بالنتائج التي أسفرت عنها الامتحانات، إذ لهجت الألسن بالثناء على ما بذله القائمون على المدرسة وفي مقدمتهم الشيخ مبارك الملي، غير أن هذا الأخير كانت له نظرة مخالفة لهؤلاء، حيث خطب فيهم أثناء حفل التقييم مشيرا إلى أن النتائج لم ترق للمستوى المطلوب ولا يمكنه مشاركتهم في الإعجاب بهذه النتيجة، كما أشار إلى أن النتائج كان لها أن تكون أعظم لولا الدعايات المغرضة التي يقوم بإذاعتها أعداء الصالح العام منذ تأسيس المدرسة العربية⁽¹⁾.

وقد استطاع الشيخ مبارك الملي خلال فترة تدريسه بمدينة الأغواط أن يبتعث مجموعة من طلبته إلى جامع الزيتونة⁽²⁾ عبر الجمعية الخيرية الإسلامية التي كان مشرفا عليها، والذين أصبحوا فيما بعد من رجالات الإصلاح اللامعين لا في الأغواط فقط بل على المستوى الوطني، ومن ضمن هؤلاء الشيخ أبو زيد قصيبة (1919 - 1994)، الذي بدأ تعليمه الأولي على يد الشيخ مبارك الملي ثم واصل رحلته العلمية بجامع الزيتونة، أين عين كاتباً عاماً في جمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين، ولما عاد إلى الأغواط كانت له مساهمة معتبرة في الميدان التربوي والإصلاحي بمساجد ومدارس المدينة، وكان من مؤسسي فوج الكشافة الإسلامية " الرجاء " بنادي الأغواط، وفي سنة 1946 عين كاتباً لجمعية العلماء المسلمين، ليتولى بعد الاستقلال مناصب عدة في قطاع الشؤون الدينية حتى أحيل على التقاعد⁽³⁾.

وكذلك الشيخ الشهيد أحمد شطة (ت1958) الذي تتلمذ على يد الشيخ مبارك الملي بالمدرسة العربية، ثم سافر إلى تونس ضمن الدفعة التي أوفدها الشيخ مبارك إلى جامع الزيتونة سنة 1926، ولما عاد إلى الأغواط حاول فتح المدرسة العربية من جديد لكن السلطات الفرنسية منعتة من ذلك، فاضطر أن يلقي الدروس خفية بالمسجد، والتي كانت تتمحور حول الأخلاق الفضيلة ومحاربة الرذيلة والخرافة والشعوذة والبدع، وغيرها من

1- أمينة مطعم، المرجع السابق، ص: 154.

2- أحمد صاري، المرجع السابق، ص: 109.

3- أمينة مطعم، المرجع السابق، ص: 154.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

الدروس الإصلاحية التي لقيت إقبالا كبيرا من ساكنة المدينة، ثم عين من قبل جمعية العلماء مديرا لمدرسة التعليم والتربية بمنطقة الواحات، ولما اندلعت الثورة لم يتأخر الشيخ أحمد عن الانضمام إليها، حيث عين مرشدا في الشريعة والسياسة إلى أن أُلقي عليه القبض يوم 15 أوت 1958، ليستشهد تحت التعذيب ولم يعرف له قبر، فسمي بصاحب القبر المجهول رحمة الله عليه⁽¹⁾.

وإلى جانب هذان المصلحان نجد مصلحا آخر، كان له حضورا ملموسا في النشاط الإسلامي منذ أيام تتلمذه على يد الشيخ المبارك الملي إلى أن أصبح أحد الأعضاء البارزين في جمعية العلماء المسلمين، ألا وهو الشيخ أبو بكر بن الحاج (ت 1987)، الذي التحق بالمدرسة العربية والفرنسية في نفس الوقت، وحظي بمواصلة تكوينه العلمي بجامع الزيتونة ضمن جماعة البعثة، وعند عودته للجزائر درس بالمسجد الأخضر إلى جانب الشيخ عبد الحميد بن باديس كمعلم مساعد، كما عمل كاتبا عاما لجمعية العلماء المسلمين بين سنتي 1946 و1951، وكان يكتب المقالات الافتتاحية لجريدة البصائر عند غياب الشيخ البشير الإبراهيمي، وأسندت له العديد من المهام التربوية والإدارية منها إدارة مدرسة الإرشاد، وعند عودته إلى الأغواط أُلقي عليه القبض سنة 1958 وبقي في السجن حتى سنة 1960، ليشغل بعد الاستقلال منصب مفتش منطقة الواحات إلى أن تقاعد واعتزل الناس في أواخر حياته⁽²⁾.

▪ المبادرات التوعوية والإصلاحية للشيخ مبارك ملي بمدينة الأغواط وضواحيها:

لم يقتصر نشاط الشيخ مبارك الملي على التدريس في المدرسة العربية، بل تعدى ذلك إلى إلقاء الدروس في الوعظ والإرشاد بمساجد المدينة وأولها مسجد الجيلاني، الذي جعل منه منبرا للتعريف بالأفكار الإصلاحية، فبدأ سكان الأغواط يرتادون هذا المسجد بكثافة إلى درجة أنه لم يعد يسع المصلين مما اضطر الشيخ مبارك للانتقال منه إلى المسجد العتيق، وخلال دروسه هذه وجد في البداية شيئا من الصعوبة في طريقة إلقاء الدروس، سيما وأنها كانت تتمحور في غالبها حول فلسفة الدين الإسلامي والعقيدة، حيث شعر الشيخ مبارك أن المستمعين لا يفهمون عنه ما يقوله، فعمل على إجادة الإلقاء وتسهيل لغته حتى وصل إلى أسلوب سهل ومبسط، لقي قبولا وإقبالا منقطع النظير من ساكنة المدينة⁽³⁾.

1- محمود علالي، المرجع السابق، ص: 73، 74. ينظر أيضا: عمر الشطي، الشهيد صاحب القبر المجهول الشيخ أحمد الشطي، الجزائر: المطبعة العربية، 1999، ج 01، ص: 42-11.

2- أمينة مطعم، المرجع السابق، ص: 157.

3- المرجع نفسه، ص: 157.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

بالإضافة إلى هذا كان الشيخ مبارك يخرج متجولا في ضواحي الأغواط والمدن القريبة منها مثل أفلو والجلفة وبوسعادة لبث مبادئ الإصلاح الديني ونشر التعليم بين مختلف الأوساط، عن طريق الإرشاد والتوجيه إلى العمل على هدي الكتاب والسنة، ومحاربة البدعة في الدين والعقيدة والتجافي عن الجهل والكمال والخمول، هذا إلى جانب تنظيمه لزيارات كبار العلماء الجزائريين إلى الأغواط مثل الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ إبراهيم بيبوض وغيرهم⁽¹⁾، ونظرا لسمعته ومكانته الطيبة بالوسط الأغواطي فقد خصص له مبلغ مالي معتبر كراتب شهري وحسب بعض المصادر فإنه كان يتقاضى سبعة مائة فرنك فرنسي في الشهر، وهو أجر مرتفع جدا مقارنة بالمرتبات التي كانت يتقاضاها الموظفون والمعلمون في المدارس الأخرى، حيث كان راتب المدرس لا يتعدى آنذاك ثلاثمائة فرنك⁽²⁾.

ومن المساهمات البارزة للشيخ مبارك الميلي في الأغواط، أنه استطاع مع بعض السكان المهتمين بميدان الثقافة والتعليم أن يؤسس الجمعية الخيرية لإسعاف ذوي الحاجات، وأن يجدد المدرسة العربية في سنة 1930، حيث أدخل عليها تغييرات كثيرة حتى أضحت من المدارس العصرية النادرة في تلك الفترة، بحيث أصبحت تنظم فيها امتحانات الحصول على شهادة التعليم الابتدائي (C.E.P)، كما أصبحت تنظم الدخول ومواصلة التدريس بالجامع الأخضر بقسنطينة الذي كان يشرف عليه الشيخ عبد الحميد بن باديس، والذي يحضر بدوره للدخول إلى جامع الزيتونة⁽³⁾، ولا شك أن مختلف النشاطات التي قام بها الشيخ مبارك الميلي في مدينة الأغواط وضواحيها، سواء تلك التي تتعلق بالجانب التربوي أو التي تتعلق بالجانب الاجتماعي والخيري، كانت تندرج ضمن مشروعه الإصلاحي الذي يحتاج إلى مشاركة الساكنة ودعمها، وهو الأمر الذي نجح فيه إلى حد ما، رغم المضايقات الكثيرة التي صادفته، على اعتبار أن منطقة الأغواط كانت تحت الحكم العسكري من جهة وتحت سطوة الطريقة من جهة أخرى.

وإلى جانب هذه النشاطات المختلفة وفضلا عن المشاكل التي كان يواجهها الشيخ مبارك الميلي، فإن ذلك لم يمنعه من القيام بمزيد من المبادرات التوعوية والاستمرار في مشروعه الإصلاحي المناهض للسياسة الفرنسية الرامية لضرب لغة وتاريخ وعقيدة الشعب الجزائري، حيث كانت له مساهمة معتبرة في ميدان الكتابة والتأليف وهو مقيم بمدينة

1- Merad Ali, Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, Alger: les éditions el hikma, 2ème ed, 1999, p83

2- أحمد صاري، المرجع السابق، ص: 108.

3- المرجع نفسه، ص: 109.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

الأغواط، ومنها تلك الخواطر التي كان يكتبها بجريدة الشهاب، وكذلك بجريدة البصائر التي نشر بها سلسلة مقالات حول الشرك ومظاهره، والتي جمعت فيما بعد وطُبعت في كتاب مستقل، هذه الرسائل التي تعتبر أبرز مساهمة للشيخ مبارك الميلي في ميدان العقيدة، وإن كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى مقاومة البدع والضلالات التي كانت منتشرة آنذاك بالأغواط وميلة.

فرسالة الشرك تعد وجها آخر من أوجه النشاط الإصلاحي للشيخ مبارك الميلي، والتي هدف من خلالها إلى محاربة الجمود عند الجزائريين والاجتهاد في الرجوع بهم إلى عقائد الإسلام الصحيحة عن طريق كشف العقائد الزائفة والبدع الفاسدة، سيما تلك التي كانت منتشرة عند الطرقيين الذي رفضوا هذه الدعوة جملة وتفصيلا، فأضحوا بذلك الطائفة الوحيدة التي عادت الحركة الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين، وهو ما يعززه تقرير الجمعية حول رسالة الشيخ مبارك، حيث جاء فيه (نستطيع أن نقول ولا نخشى مفندا أنه لم يرفض دعوة الجمعية إلا طوائف معلومة في الجزائر يضر بها العمل بالدين الحق، ويهدد بنيانها القائم على أساس العوائد التي ظهرت في المسلمين في العصور التي بلي فيها العالم الإسلامي بزعماء جهلاء اغتصبوا هذه الزعامة من غير كفاءة علمية ولا هداية إسلامية⁽¹⁾).

ومما لا شك فيه أن الخطاب الإصلاحي للشيخ مبارك الذي تضمنته رسالة الشرك أو غيرها من الكتابات الدينية الأخرى، كان يحمل في طياته رغبة ملحة في إحداث تغيير في البنى والأسس النظرية التي تستند إليها بعض الطرق الصوفية خاصة تلك المنحرفة منها، وإحداث تغيير في الواقع الاجتماعي الذي ابتعد عن جادة الصواب، في وقت بلغ فيه الانحراف أوجه بتشجيع من السلطات الفرنسية ومختلف إداراتها، ومن ثم فإن النهوض بالأمة تطلب من الخطاب الإصلاحي أن يأخذ بعين الاعتبار الكثير من عناصر الواقع الاجتماعي الذي يشكو من خلل واعوجاج، ومحاولة تصحيحه عبر تقويم السلوكيات⁽²⁾.

ويظهر من خلال هذه الرسالة أن الشيخ مبارك كان مثل أستاذه الشيخين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي من دعاة الرجوع إلى كتاب الله والسنة والاستنباط منها، وهو لا يرى مناقاة بين تفهم الكتاب والسنة، ودراسة مؤلفات العلماء، وليست الدعوة إليهما تزهدا في تراث الأسلاف، بل هي حث على الانتفاع به، لأن الناظر فيهما يحتاج إلى النظر فيما كتب عليهما واستنبط منهما وما هو وسيلة إليهما⁽³⁾، كما يظهر من خلالها الدعوة إلى مناهج

1- مفيدة بلهامل، المرجع السابق، ص: 30.

2- سليم مزهود، المرجع السابق، ص: 02.

3- عبد اللطيف عبادة، المرجع السابق، ص: 119.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

السلف، عبر تأكيدده إلى الرجوع أولا للسنة ثم إلى الأئمة المجتهدين، وهو ما صرح به في قوله (فنحن بالعقيدة السلفية قائلون، ولما مات عليه الأشعري موافقون، وعلى ضابط السلك ناهجون، وبفتوى الشيخ أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر مقتدون)⁽¹⁾.

وفي مدينة الأغواط أيضا أنجز الشيخ مبارك الميلي أهم عمل افتخرت به الحركة الإصلاحية والجزائر عامة آنذاك، وهو تأليف كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث، والحقيقة أن صاحبه قد عان الكثير من المشاق لإخراجه إلى الوجود، ذلك أن تكوين الميلي التقليدي وثقافته العربية الخالصة ما كانا ليؤهلانه للقيام بهذا العمل، كما أنه لم يكن يحسن اللغة الفرنسية التي كتبت بها أغلب مراجع تاريخ الجزائر، ولولا عزمته وروحه الوطنية لما استطاع إتمام كتابه هذا، الذي جاء كرد فعل على كتابات الفرنسيين الذين حاولوا من خلالها تبرير استعمارهم للجزائر، ولبيرونها على أنهم جاؤوا لتخليص الجزائريين من الحكم التركي وأن وجودهم بهذا البلد ما هو إلا لإكمال مهمة روما الحضارية، وقد زادت هذه النزعة في البروز مع الاحتفالات المنوية لاحتلال الجزائر، فوجد الوطنيون الفرصة السانحة في ذلك للرد على أطروحات هؤلاء المؤرخين وتفنيد مزاعمهم، وكان الشيخ مبارك من الرواد في الذين تولوا هذه المهمة⁽²⁾.

وقد أخرج الشيخ مبارك الميلي كتابه هذا بمساعدة بعض المترجمين كما يذكر في مقدمة الكتاب، منهم عمر دهيبة المعلم والرسام بالمكاتب الفرنسية وعيسى الزهار بالأغواط، وبالإضافة إلى محمد التهامي بميلة، وأحمد توفيق المدني، وصدر الجزء الأول منه سنة 1928 بقسنطينة والجزء الثاني سنة 1932، أما الجزء الثالث فلم يكمله لأسباب عدة، وفي هذا الصدد يذكر الشيخ أحمد حماني، أنه سأل سنة 1938 عن سبب تأخره في إنجاز الجزء الثالث فأجابه بثلاث أعذار منها (الأعمال الكثيرة بجمعية العلماء، وتوالي أزمات المرض الخطير، وجهله باللغات الأجنبية الضرورية، فرد الشيخ حمان - ما بال من كتب في نفس الموضوع وأتم عمله؟ فرد الشيخ مبارك الميلي أنا لا أكتب كتابة صحفية)⁽³⁾.

1- مبارك الميلي، رسالة الشوك ومظاهره، قسنطينة: دار البعث، 1982، ط 03، ص: 25.

2- أحمد صاري، المرجع السابق، ص: 108.

3- علاوة عسارة، الشيخ مبارك الميلي ومواجهة المشروع الفرنسي لكتابة تاريخ الجزائر، قسنطينة: مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، 2008، ع: 03، ص: 99.

الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام.

لقد أدى كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث الهدف الذي رسمه له الشيخ مبارك الميلي والمتمثل في خدمة الوطن وتاريخ الشعب الجزائري، والرد على الافتراءات والمزايدات الفرنسية عبر تقديم الحقائق في صورة واضحة تفند طرح المدرسة الفرنسية التي زيفت الوقائع والأحداث التاريخية بما يتلاءم مع أهدافها ومصالحها، كما أراد من خلاله بعث البعد الموحدوي للشعب الجزائري الذي عملت فرنسا وسياساتها على تفريقه، حيث وقف على طبيعة وبنية المجتمع الجزائري التي تشكل في نظره كئلته واحدة لها شخصيتها المميزة والصاربية في القدم⁽¹⁾، وهكذا تتضح لنا أهمية الجهود التي بذلها الشيخ مبارك في تخليص تاريخ الجزائر من الشبهات التي ألصقها به مؤرخو المدرسة الاستعمارية، واستطاع بذلك أن يكمل جهود أستاذه الشيخ ابن باديس الذي قال "... وإنما علينا أن نعرف تاريخنا، ومن عرف تاريخه جدير بأن يتخذ لنفسه منزلة لائقة به في هذا الوجود " ⁽²⁾.

وفي نهاية هذا الفصل يمكن القول أن مختلف التجاذبات حول العروبة والإسلام مع سلطات الاحتلال الفرنسي، كانت مبنية على أسس نضالية ساهمت فيها مختلف فئات المجتمع الجزائري، سواء عبر الأحزاب والجمعيات والنوادي كما ذكرنا سابقا، أو عبر الصحف والعرائض والوفود وغير ذلك من الأساليب التي حققت نتائج ملموسة ودفعت سلطات الاحتلال إلى مراجعة سياستها في العديد من الأحيان ولو بشكل سطحي، وفي ذات الوقت لعبت هذه التجاذبات دورا كبيرا في الحفاظ على مقومات الشعب الجزائري، وخاصة الإسلام واللغة العربية، وحتما كان من الطبيعي أن تواجه سلطات الاحتلال هذه التطورات عبر العديد من الأساليب الزجرية، أهما التضييق والقمع وحتى الاعتقالات كما فعلت مع رجال التيار الاستقلالي والتيار الإصلاحي، سيما هذا الأخير الذي حقق نتائج كبيرة وساهم بشكل كبير في الذود عن مقومات الشعب الجزائري، وهو ما دفع الإدارة الفرنسية إلى تشديد الرقابة على أعضائه ومختلف نشاطاتهم خاصة تلك المتعلقة بالتعليم العربي الحر، وهكذا يمكن القول أنه رغم النتائج التي حققتها السياسة العدائية الفرنسية لمقومات الشعب الجزائري خاصة نهاية القرن 19، إلا أن ظهور النهضة الوطنية منذ عشرينات القرن 20، قد خلق نوعا من التوازن وساهم إلى حد كبير في مواجهة هذه السياسة وحفظ مقومات الشعب الجزائري ولو نسبيا.

1- بلقاسم ميسوم، مبارك الميلي رجل الإصلاح ومؤرخ الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، 2007، ع: 01، ص: 148، 149، 150.

2- عبد اللطيف عباد، المرجع السابق، ص: 43.

خاتمة

من خلال فصول الدراسة التي غطت الفترة الممتدة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وشملت مختلف جوانب الموضوع الرئيسية والثانوية، توصلنا إلى جملة من النتائج كانت بمثابة إجابة على إشكالية الدراسة ومختلف التساؤلات التي تتمحور حول أبعاد التوجه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية بالجزائر، ارتأينا تقديمها على النحو التالي:

منذ أن احتل الفرنسيون الجزائر كانت السياسة العدائية لمقومات الشعب الجزائري تمشي بالموازاة مع مشاريع الهيمنة والسيطرة على الجزائر أرضا وشعبا، وشهد ذلك الكثير من التجاوزات في حق هذه المقومات خاصة الإسلام واللغة العربية، غير أنه بعد نصف قرن من الاحتلال وإحكام سيطرته التامة على الجزائر، وبعد تلك الأحداث التي شهدتها نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن التاسع عشر، التي توجت بسقوط إمبراطورية نابليون الثالث وقيام الجمهورية الثالثة التي أعقبتها استبدال الحكم العسكري بالحكم المدني في الجزائر، بدأت الأيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام تتبلور بكل تجل ووضوح، وأخذت أبعادا رسمية وتنظيمية أكثر حدة من سابقتها، خاصة بعد قضية المملكة العربية التي أثارت الكثير من التحفظات لدى بعض الفاعلين الاستعماريين وأغلبية المستوطنين، وساهمت إلى حد كبير في تعزيز النزعة العدائية للعرب، حيث اتضح ذلك من خلال العديد من الخطابات والكتابات وحتى بعض القوانين التي رسمتها سلطات الاحتلال بضغط من الكولون، سيما عقب انتفاضة القبائل الكبرى سنة 1871 التي كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وفتحت المجال أكثر أمام المستوطنين لعداء الأهالي وإذلالهم كما كان الحال بالنسبة لقانون الأهالي وقانون واري ثم قانون الحالة المدنية.

هذه القوانين التي كانت في مجملها قوانين زجرية أبانت عن حجم تضيق سلطات الاحتلال على الجزائريين ومدى تعسفها في حقهم، وفي المقابل مكنت للكولون وزادت من شوكتهم وتسلطهم، وأصبحوا بذلك القوة الأولى في الجزائر التي تسير البلاد في كل كبيرة وصغيرة، بما في ذلك تلك المشاريع التي تستهدف المجتمع الجزائري ومقوماته الحضارية والتي وظفت فيها العديد من الأساليب، وفي مقدمتها الهجرة التي حملت وجهين متباينين الوجه الأول تمثل في تشجيع الهجرات الأوروبية وجلب العنصر الأجنبي لتعزيز سياسة الاستيطان، كما كان الحال بالنسبة لمهجري الألزاس واللورين، أما الوجه الثاني تمثل في تفرغ العنصر الجزائري والتخلص منه وأحيانا تقييده ومنعه من الهجرة، وفق مقتضيات سياسية الاستيطان والمصلحة الاستعمارية.

وإلى جانب قضية الهجرة عملت سلطات الاحتلال وبضغط من الكولون دائما، على تفكيك البناء التقليدي للمجتمع الجزائري الذي كان أساسه القبيلة والعرش، هذان الهيكلان اللذان مثلا ركائز الوحدة الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري عبر مختلف مراحل التاريخ، وباستهدافهما تلاشت الروح الجماعية وفرضت الفردانية نفسها على الأهلي الجزائري الذي وجد نفسه وحيدا في مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، بعد أن حطمت كل وسائل الجماعة التي كانت توفر له الإطار المناسب للعيش، ولم يقف الأمر عند ذلك بل سعى الفرنسيون إلى طمس الأنساب والأشرف في محاولة جادة لقطع الجذور والأصول للفرد الجزائري، لينتقلوا بعد ذلك إلى الانفراد بكل عنصر على حدة، وكانت البداية بتحقيق العنصر العربي والخط من شأنه، عبر الكثير من الكتابات والنظريات التي وصفته بالعديد من الصفات المنحطة والسلبية بشكل يعكس حجم الضغينة والحق على هذا العنصر، لتأتي بعد ذلك مرحلة المفاضلة بينه وبين العنصر البربري في إطار سياسية فرق تسد وبث الأحقاد بين عناصر المجتمع الواحد، وأخيرا استقطاب العنصر البربري ومحاولة استغلاله وجعله كورقة رابحة في سياستهم المعادية للمقومات الحضارية للشعب الجزائري عامة.

هذا الاستقطاب الذي تجلى في الأطروحة البربرية أو المسألة القبائلية كما سماها بعض المؤرخين، والتي حاول الفرنسيون من خلالها اختلاق هوية جديدة واستقطاب عنصر أساسي وفعال في المجتمع الجزائري وعزله عنه، حيث أنجزوا الكثير من الدراسات الانثروبولوجية والإثنوغرافية وراحوا يبنون عليها مزاعمهم، عبر تشويه تاريخ وتراث المناطق البربرية وكذلك التشكيك في بعدها التاريخي والحضاري، في محاولة بائسة لفصلها عن وعائها العربي الإسلامي من جهة، وربطها بالحضارة الرومانية والمذنية الغربية من جهة أخرى، هذا فضلا عن تخصيصها بقوانين ومراسيم عرفية على خلاف المناطق الأخرى، بالإضافة إلى تشجيع وإحياء لهجاتها المحلية بصفة رسمية، بهدف تمييز العنصر البربري عن العنصر العربي، وتقديمه على أنه عنصر مختلف تماما وأقرب للفرنسيين من العرب، وغير ذلك من الأمور التي كانت لها العديد من الانعكاسات والتطورات الخطيرة، التي كادت إلى حد ما أن تجعل من الشعب الجزائري الموحد بدينه ولغته وعاداته وتقاليده مجرد مجموعات إثنية متباينة لا يجمعها إلا الولاء والإذعان لسلطات الاحتلال الفرنسي.

وبعد أن نجح الفرنسيون في ضرب البناء المجتمعي للجزائريين والتمكن منه إلى حد ما، عبر تفكيك القبائل والقضاء على العائلات الكبيرة والأرستقراطية التي رغم مساوئ أفرادها إلى أنه كان لها أدوار مهمة في تنظيم المجتمع القبلي، وبعد ذلك كان من الطبيعي أن يفتح ذلك، المجال أمام مختلف الخروقات في كيانه العقدي والفكري، فالوحدة الاجتماعية هي أساس الوحدة الثقافية والفكرية، لذلك بدأت مرحلة أخرى من مراحل المشروع الاستعماري، وتمثلت في توظيف مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تساهم في ضرب مختلف مقومات الشعب الجزائري وثوابته الوطنية، كسياسة التنصير والتبشير التي وظفت كأداة للهدم والاستبدال الديني، والتي شجعها مختلف الحكام العامون سيما خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، هذا إلى جانب سياسة الإدماج والتجنيس التي كانت بمثابة أداة للاستلاب الاجتماعي، ونفس الشيء بالنسبة للسياسة التعليمية الفرنسية التي وظفت هي الأخرى كأداة للاستلاب الثقافي، عبر تكوين الأطفال الجزائريين في المدارس الأهلية والعمل على سلبهم من شخصيتهم الوطنية، وفي نفس الوقت غرس الأفكار التنويرية والحدائثية في عقولهم بما يتلاءم مع المشروع التغريبي الاستعماري، كما حدث بالنسبة لجماعة النخبة التي ظهرت مطلع القرن العشرين.

وإلى جانب ذلك، وظف الفرنسيون أساليب أخرى كان هدفها دائما خدمة المشروع الاستعماري وضرب مقومات الشعب الجزائري خاصة الإسلام واللغة العربية، كما كان الحال بالنسبة للاستشراق والأنثروبولوجية، هذان المجالان العلميان اللذان وظفا كأدوات للتخطيط والتنظيم الاستعماري، وكان لهما الأثر الكبير في تعزيز ودعم السياسة العدائية للعروبة والإسلام، من خلال آلاف الدراسات التي أنجزت حول المجتمع الجزائري وطبيعة مكوناته وعناصره، وكذلك تلك الأبحاث المتعلقة بإسلام وعقيدة الجزائريين، إلى جانب المئات من الدراسات حول اللغة العربية ومختلف اللهجات الجزائرية، وهو الأمر الذي ساعد الإدارة الاستعمارية في خدمة مختلف مشاريعها المعادية للمجتمع الجزائري، عبر الاستغلال الأمثل لهذه الدراسات والبحوث، كما وظف الفرنسيون الكثير من وسائل الاتصال الجماهيري واستغلوها في التضليل والدعاية الاستعمارية، بداية بالصحف والجراند التي شهدت الكثير من التطورات على العهد المدني وأضحت الوسيلة الإعلامية رقم واحد في يد المستوطنين، ونفس الشيء بالنسبة للإذاعة والسينما، اللذان لعبا دورا لا يقل أهمية إن لم نقل خطورة عن غيرها من الأدوات الأخرى.

وهكذا يمكن القول أن سلطات الاحتلال وظفت كل الوسائل المتاحة لخدمة مشروعها المعادي للشعب الجزائري وثوابته الوطنية، وبشكل متكامل بين الإدارة والفاعلين الاستعماريين وبين الكولون الذين كانت تتعارض مصالحهم مع المصلحة الأهلية ولو في أبسط الأشياء، وهو الأمر الذي جعل السياسة العدائية هذه تأخذ العديد من الأبعاد وعلى مختلف المستويات ووفق مقتضيات كل أسلوب ووسيلة مستخدمة في ذلك فالتبشير والتنصير على سبيل المثال على الرغم من أنه يندرج ضمن المجهودات الخاصة والفردية لبعض المؤسسات والأفراد إلا أنه تلقى كل الدعم من قبل السلطات العليا والمحلية كما تلقى كامل التشجيع من قبل الكولون، وهو الأمر الذي يبرهن على أن الذهنية الاستعمارية واحدة وإن اختلفت الألقاب أو المراتب، ونفس الشيء بالنسبة لسياسة الإدماج والتجنيس التي شهدت جملة من التجاذبات بين الفرنسيين فيما بينهم، غير أن الخاسر الوحيد فيها كان العنصر الجزائري سواء عبر الاستقطاب المباشر الذي يقود إلى الاستلاب أو عبر التهميش المطلق، وكذلك الحال بالنسبة للمدرسة والتعليم بصفة عامة، ومن جهة أخرى وحتى تأخذ هذه السياسة شكلا منظما وأكثر فاعلية، عززت سلطات الاحتلال مشروعها هذا بتوظيف المستشرقين والأنثروبولوجيين وكذلك وسائل الاتصال الجماهيري، نظرا لأهميتها الكبيرة والخطيرة في معرفة طبيعة المجتمع الجزائري ومختلف مقوماته ومن ثمة توجيه زناد العداء نحوها وبشكل مباشر لا يحتمل أي غلط أو خطأ.

كما ركز الفرنسيون في سياستهم المعادية هذه على محاربة الإسلام وضرب اللغة العربية وطمس الشخصية العربية الإسلامية، حيث تم استهداف الأول عبر تجميع المرجعية الدينية ومحاولة استغلالها، ثم التحكم في الطرق الصوفية ومحاولة تدجين شيوخها وأتباعها، ونفس الشيء بالنسبة للحج الذي تم التحكم فيه ومراقبته إلى درجة التضيق على الجزائريين في أداء هذه الشعيرة، نتيجة التعامل معها تعاملًا سياسيًا محضًا بما يخدم المصلحة الاستعمارية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل عمدت سلطات الاحتلال إلى القضاء على مختلف المؤسسات الإسلامية وفي مقدمتها مؤسسة الأوقاف التي استهدفت منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، ليتم تصفيتُها بشكل نهائي خلال سبعينات ذات القرن وبالضبط عقب قانون وارني 1873 الذي نزع صفة الملكية عن الأملاك الوقفية، وكذلك مؤسسة القضاء الإسلامي التي تم تفكيكها بالكثير من القرارات والمراسيم واستبدالها بالقضاء الفرنسي الغربي، دون أدنى اعتبارات للشعب الجزائري الذي طويلا ما كان يحتكم للشرعية الإسلامية.

وبالنسبة للغة العربية فلم يختلف حالها عن حال الإسلام، حيث وظف الفرنسيون الكثير من الأساليب لضربها وهدمها، وفي مقدمة ذلك تجييش المئات من المستشرقين لهذا الغرض من خلال أبحاثهم ودراساتهم حول اللغة العربية الفصحى وكذلك اللهجات العربية والبربرية، بهدف خلق تلك الازدواجية اللغوية والتعددية اللسانية، والتي أصبحت واقعا تعليميا بعد أن تم انجاز المئات من المؤلفات حول اللهجات وأساليب تعليمها للأطفال الجزائريين، هذا فضلا عن توظيف العديد من القوانين والمراسيم التي سنتها إدارة الاحتلال بهدف التصديق على اللغة العربية، ابتداءً بمرسوم 1883 وصولاً إلى قانون شطون 1938 الذي اعتبر العربية لغة أجنبية ويمنع تدريسها منعاً باتاً، ناهيك عن منعه تأسيس المدارس والكتاتيب الحرة، وإلى جانب هذا، تم فرنسة التعليم والإدارة كأسلوب من الأساليب الفعالة التي وظفتها سلطات الاحتلال في حربها على اللغة العربية.

ومن جهة أخرى، سخرت سلطات الاحتلال الفرنسي كل الإمكانيات والوسائل لضرب وطمس الشخصية العربية الإسلامية في الجزائر، فبعد حربها المباشرة على الإسلام ومؤسساته وعلى اللغة العربية ومختلف مظانها ومصادر انتشارها، عملت جاهدة على ضرب كل ما له علاقة بعروبة الجزائر وإسلامها، وكان التاريخ الحضاري للجزائر المستهدف اللاحق في هذه المعركة، من خلال فيالق الكتاب والباحثين وحتى المستشرقين الذين عملوا على تلويت الذاكرة الوطنية عبر أساليبهم العلمية الخطيرة، وفي مقدمتها الترويج لـ لا تاريخية الشعب الجزائري وقطع أوصاله التاريخية والتبرير للفراغ الحضاري، بالإضافة إلى التشكيك في مختلف محطاته وأحداثه المصيرية خاصة تلك المتعلقة ببعده العربي الإسلامي، فاستهدفت بذلك فترة الفتح الإسلامي ومختلف شخصياتها وقادتها، وما تبع ذلك من دول وإمارات إسلامية عبر التشكيك في كياناتها والتفريق بين عناصرها بعد أن وحدها الإسلام، لينتقلوا بعد ذلك إلى الفترة العثمانية رافعين أكف التشويه لتاريخ إيالة الجزائر في شتى الجوانب وعبر مختلف مراحلها.

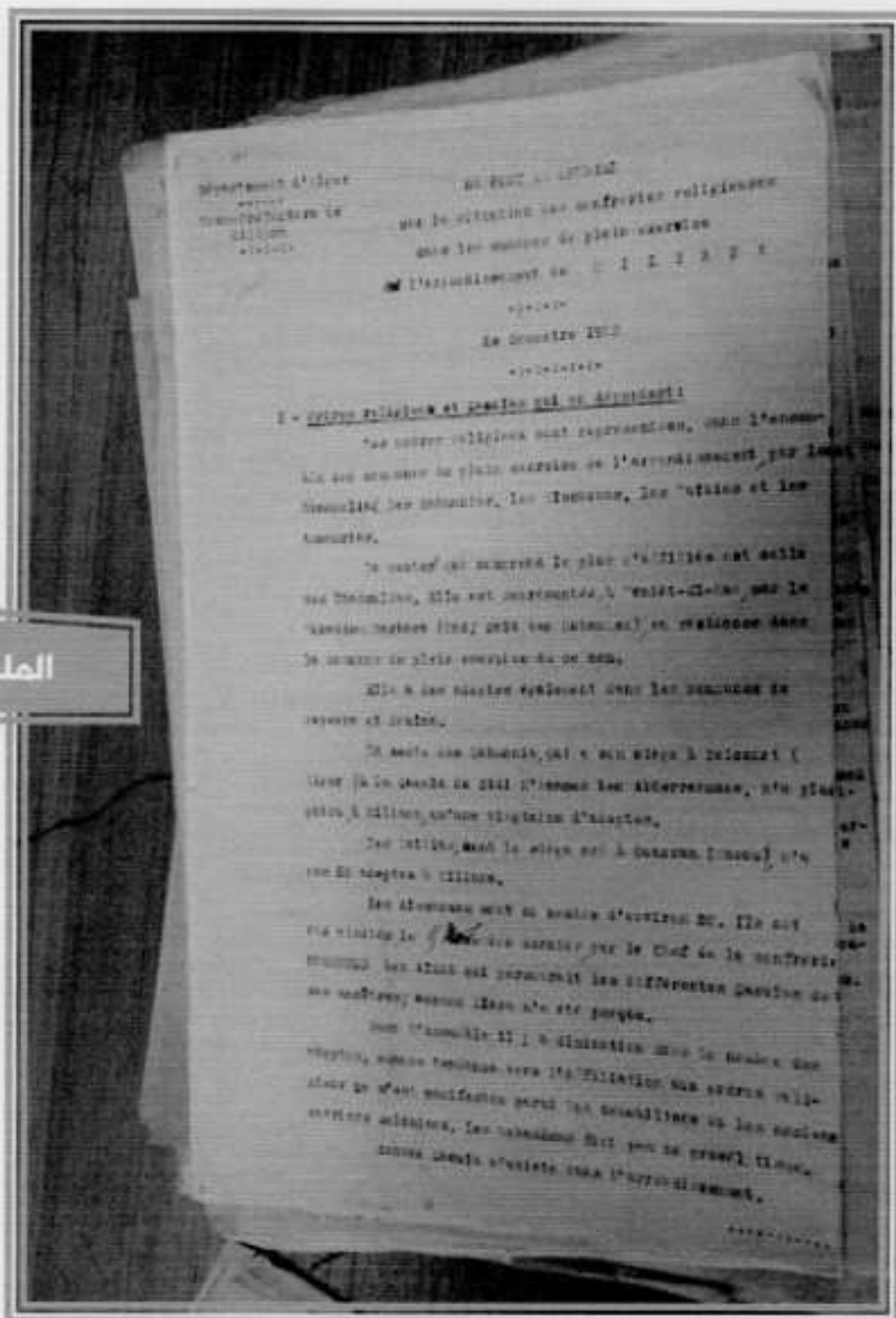
هذا فضلا عن الترويج للتاريخ الروماني والكنسي في محاولة بائسة لربط احتلال الفترة القديمة باحتلال الفترة المعاصرة، وكوجه من أوجه إضفاء الشرعية على وجودهم بالجزائر، بشكل يستحضر دوماً تلك الاستمرارية للصراع الحضاري بين الشرق والغرب حيث عملوا على تنقيب الآثار الرومانية وإحيائها وتخصيص الكثير من الدراسات والأبحاث عنها، والأكثر من ذلك حاولوا تطبيق العديد من أساليبهم وخططهم في محاكاة واضحة للإرث الروماني، وتجلى ذلك في كثير من الجوانب ومن ضمنها التخطيط العمراني، الذي كان السبب الرئيسي للقضاء على الهوية العمرانية للجزائر وتشويه طابعها العربي الإسلامي.

وبما أنه لكل فعل ردة فعل، فقد كان من الطبيعي أن تشهد هذه السياسة العدائية الكثير من التجاذبات وردود الفعل من قبل الجزائريين، وخاصة مطلع القرن العشرين أين بدأت تتبلور معالم تلك النهضة والوعي التحرري، عبر الكثير من النخب المثقفة التي حملت على عاتقها مهمة الدفاع عن مختلف القضايا الوطنية بما فيها العروبة والإسلام، وكانت كتلة المحافظين من أبرز الجماعات التي رافعت لصالح الإسلام واللغة العربية وكل ما يتعلق بالشخصية العربية الإسلامية خاصة وأن تكوينهم كان تكوينا عربيا إسلاميا، على عكس جماعة النخب الحداثية أو الليبرالية التي رغم أنها طرحت الكثير من الأفكار في الدفاع عن القضايا الهوية، إلا أن آثار المدرسة الفرنسية كانت واضحة جدا في رسم توجهاتهم، وهو ما اتضح جليا في موقفهم من مسألة الإدماج والتجنيس، التي كانوا يرون فيها حقا لا بد من تحقيقه على غرار كل المواطنين الفرنسيين الآخرين، مما أدى إلى ذلك الخلاف والعداء بينهم وبين جماعة المحافظين.

ومن جهة أخرى كان لظهور الأمير خالد وحزبه الإصلاحي، الأثر الكبير في تغيير معالم المعركة الهوية ومختلف تجاذباتها مع سلطات الاحتلال، ذلك أنه أول من طرح هذه المسألة بشكل رسمي، وطالب بترسيم اللغة العربية كلغة وطنية فضلا عن رفضه للتجنيس والإدماج وفق طرح الإدارة الفرنسية، وغير ذلك من المطالب التي بدأت تتضح أكثر مع ظهور مختلف تيارات الحركة الوطنية، ومن ضمنها التيار الاستقلالي والنيار الإصلاحي، فالتيار الأول الذي مثله حزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب وحركة الانتصار، كثيرا ما طالب بضرورة ترسيم اللغة العربية كلغة رسمية، وطالب بتحسين وضعية التعليم وفتح المدارس العربية، بالإضافة إلى أنه رفض قضية التجنيس والإدماج رفضا تاما، ونفس الشيء بالنسبة للتيار الثاني وربما أكثر، حيث بذلت جمعية العلماء المسلمين كل ما في وسعها للدفاع عن هذان المقومان وسخرت لهما كل الإمكانيات المتاحة رغم المضايقات الكبيرة من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي.

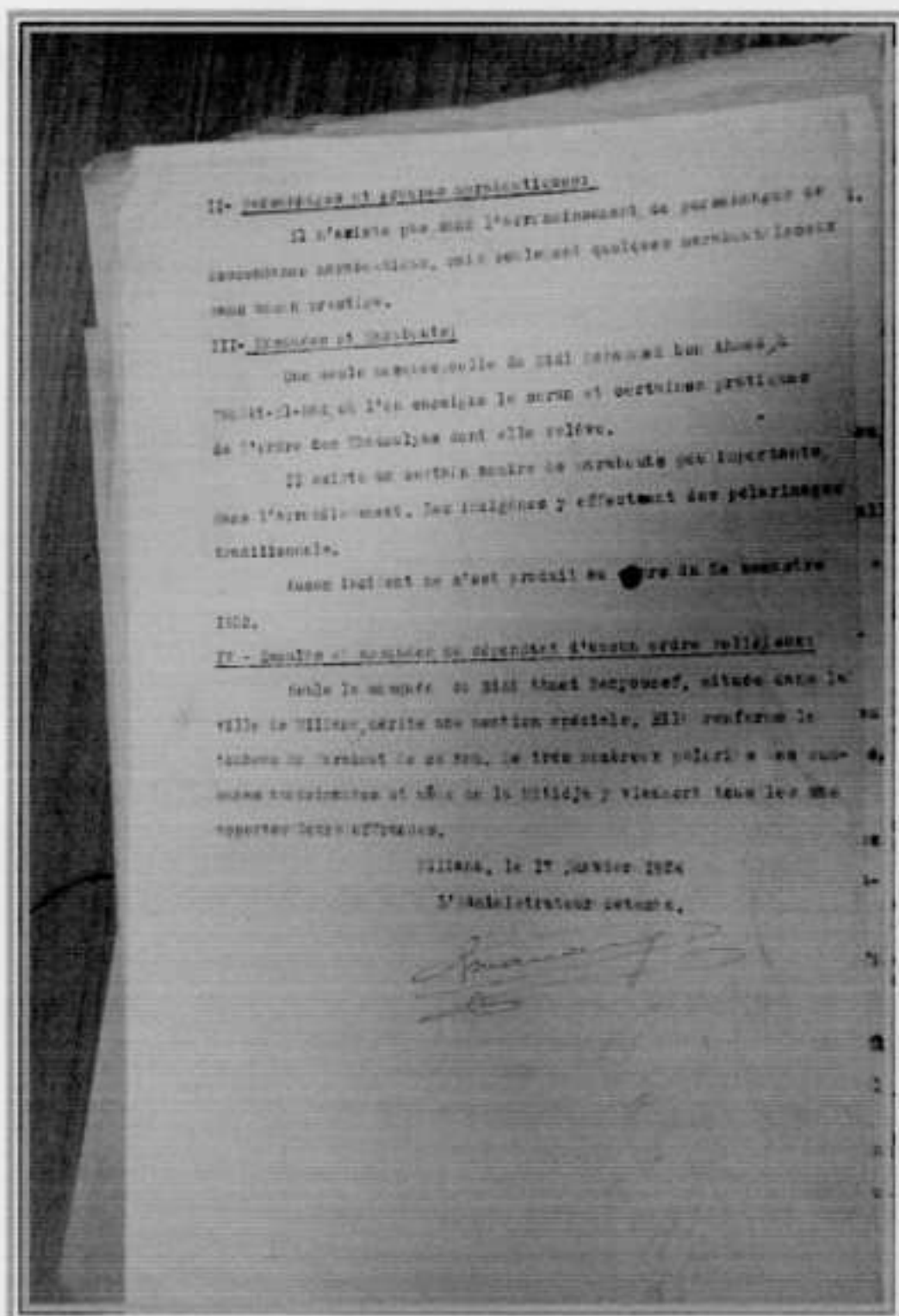
وختما يمكن القول أن التوجه المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية أخذ الكثير من الأبعاد والمستويات، حيث شارك فيه كل الفرنسيون على اختلافهم وتباينهم سواء تعلق الأمر بالسلطات الرسمية أو بالمستوطنين وحتى الفاعلين الاستعماريين من كتاب ومفكرين وغيرهم، كما وظفت فيه كل الآليات والأساليب الخطيرة التي كان لها أن حققت الكثير من النتائج خاصة نهاية القرن التاسع عشر، غير أنه مع ظهور النهضة ثم الحركة الوطنية وما حملناه من تجاذبات مختلفة مع سلطات الاحتلال، حدث نوعا من التوازن في المعركة الهوية وتمكن الشعب الجزائري من استرجاع وحفظ مقوماته الحضارية هذه رغم الضربات الموجهة التي تلقتها طيلة قرن وأكثر من الاحتلال.

الملاحق



الملحق 01

A.N.O.M, 2U/20, Confréries religieuses Rapport 1872-1909.



GOVERNEMENT GÉNÉRAL
de l'Algérie

République Française

SECRET

Alger, le 12 JUILLET 1939

Le Gouverneur Général de l'Algérie

Monsieur LE PRÉFET.

Affaires Indigènes -
O. B. A. N.

**Déplacements de person-
nages religieux**

Tahya
Cheikh **BOULAY Mohamed Ben
El Houari**

Le 16 mai 1939, sous le N° 560, vous m'avez trans-
mis une requête du Cheikh **BOULAY Mohamed Ben El Houari**,
de la Confrérie des Taybis, qui demande l'autorisation
d'aller dans le Sud-Oranais pour visiter ses adeptes.

Je vous serais obligé de bien vouloir me faire par-
venir tous renseignements utiles sur la situation et l'in-
fluence de ce personnage religieux, en précisant notam-
ment s'il est exact qu'il soit le fils du Cheikh **El El
Hadj Ahmed Said BOULAY EL HOUSI**, décédé en décembre 1935.

Suivant les renseignements qui m'ont été fournis,
le pétitionnaire serait en état de rivalité avec le chef
actuel de la confrérie de Bezdor (Ami-Bouazza), **BOULAY Ab-
dallah ben Abdeljelil**, qui prétend avoir seul hérité de
la mission spirituelle de son père.

Il est à craindre dès lors que l'autorisation sol-
licitée ne soulève des protestations et ne ruine une con-
dition susceptible de provoquer de l'effervescence dans
la région.

Vous voudrez bien reprendre l'examen de l'affaire
en tenant compte de ces considérations.

Alger, le 12 JUILLET 1939

Le Gouverneur Général

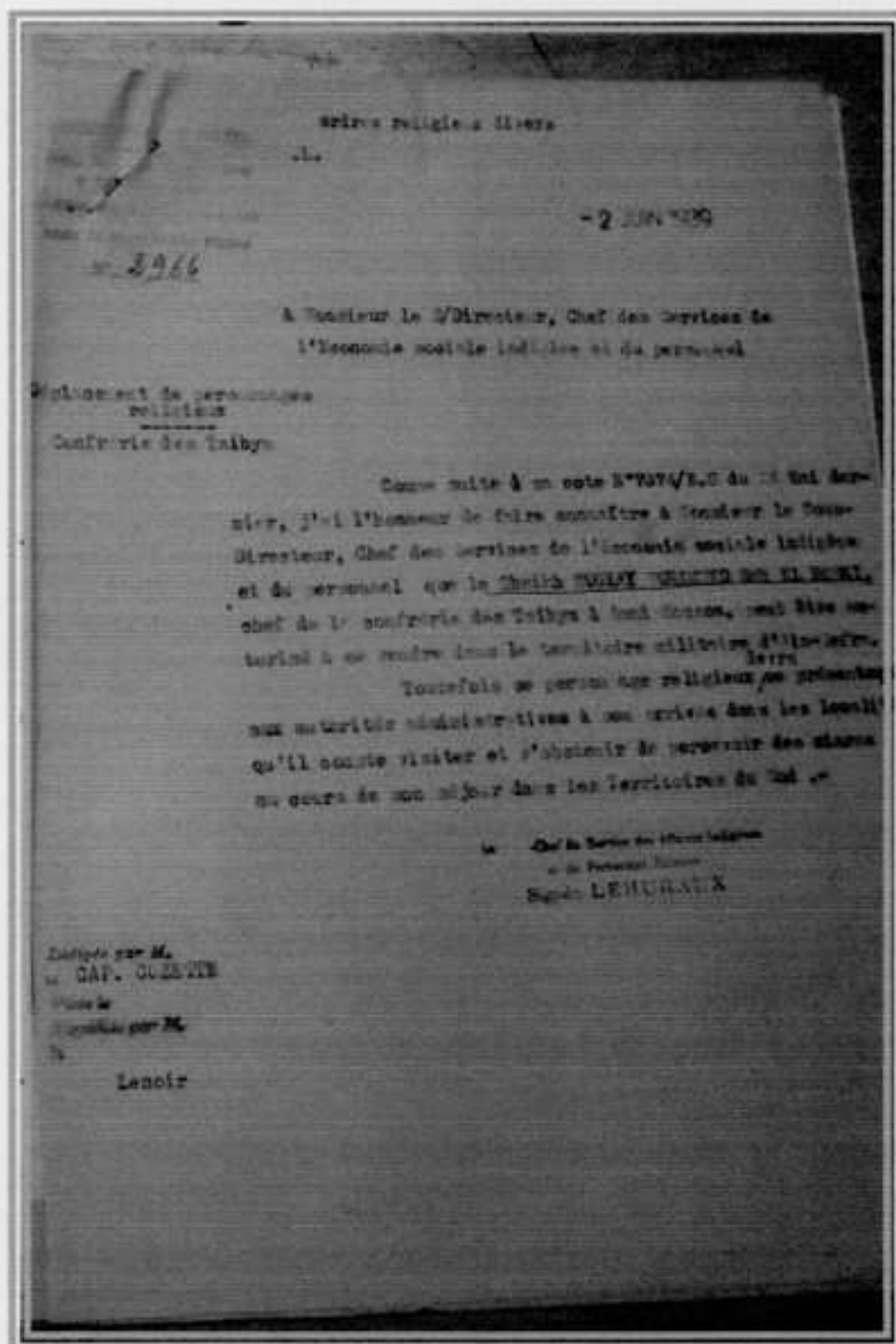
(Signature)

16 JUILLET 1939 1249

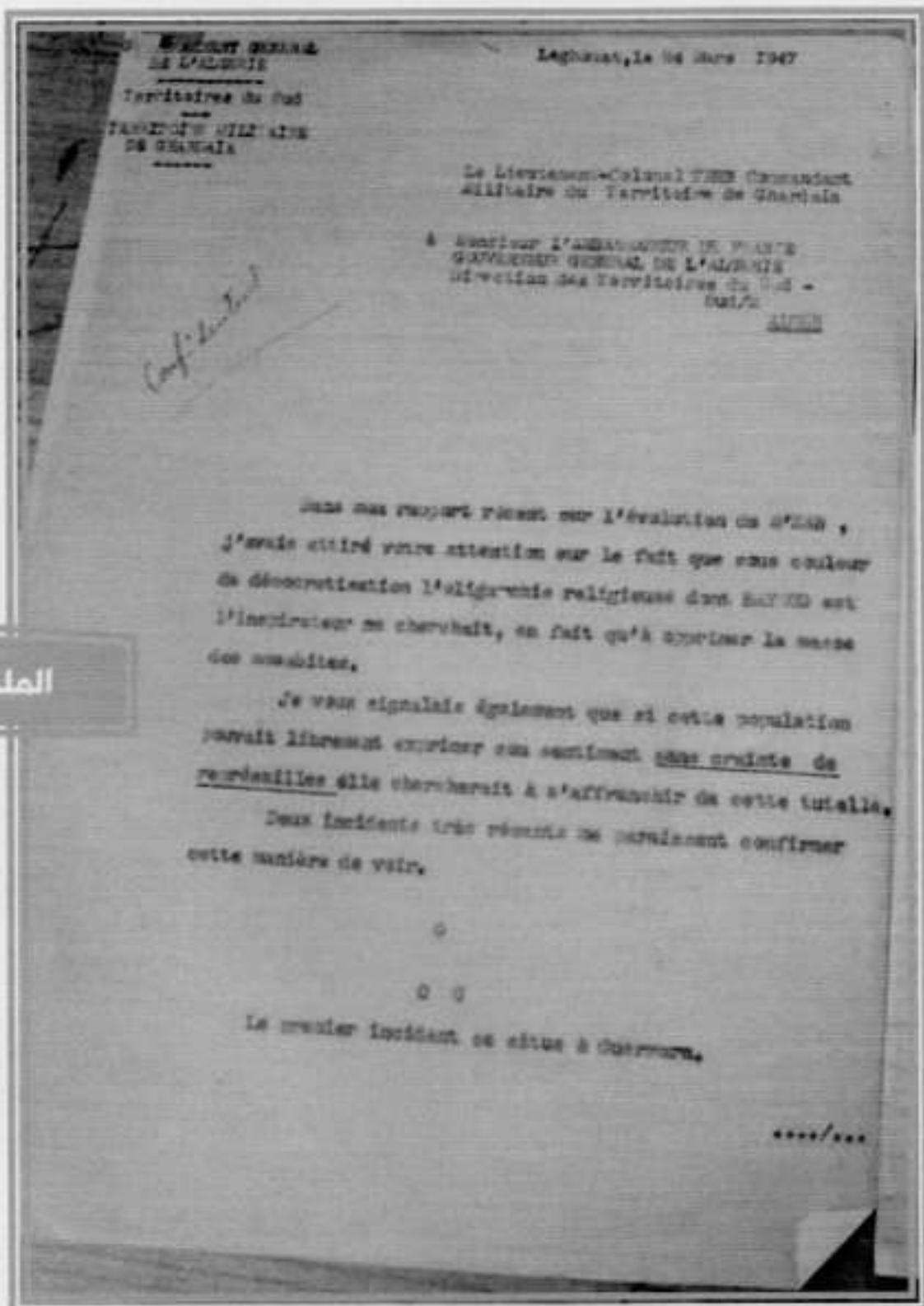
Copie conforme transmise
à Monsieur le Sous-Directeur
des Territoires du
Sud, comme suite à sa
note N° 2.966, du 2 juin
1939.

الملحق 02

A.N.O.M, 16h/35, Déplacement de Personnages religieux

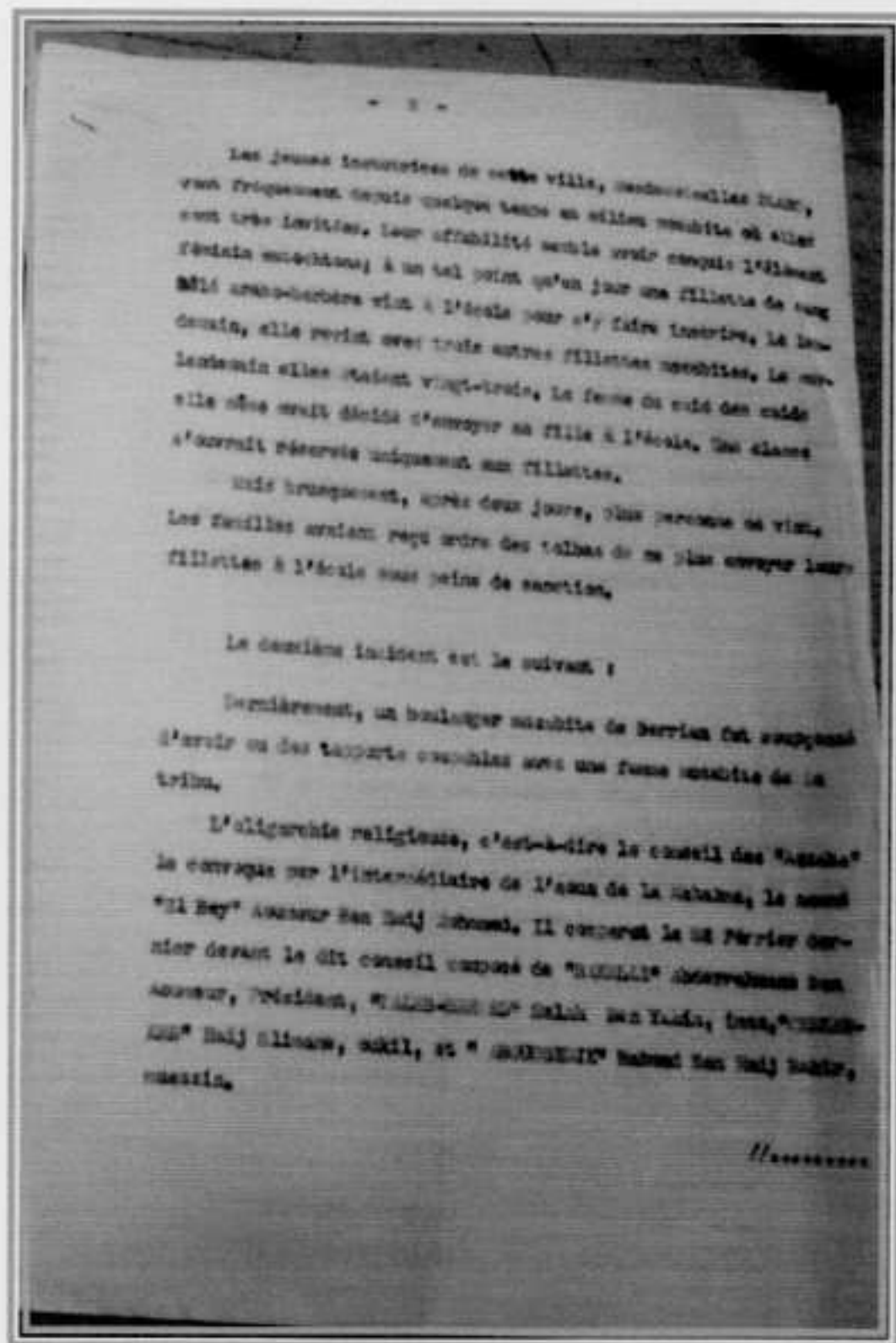


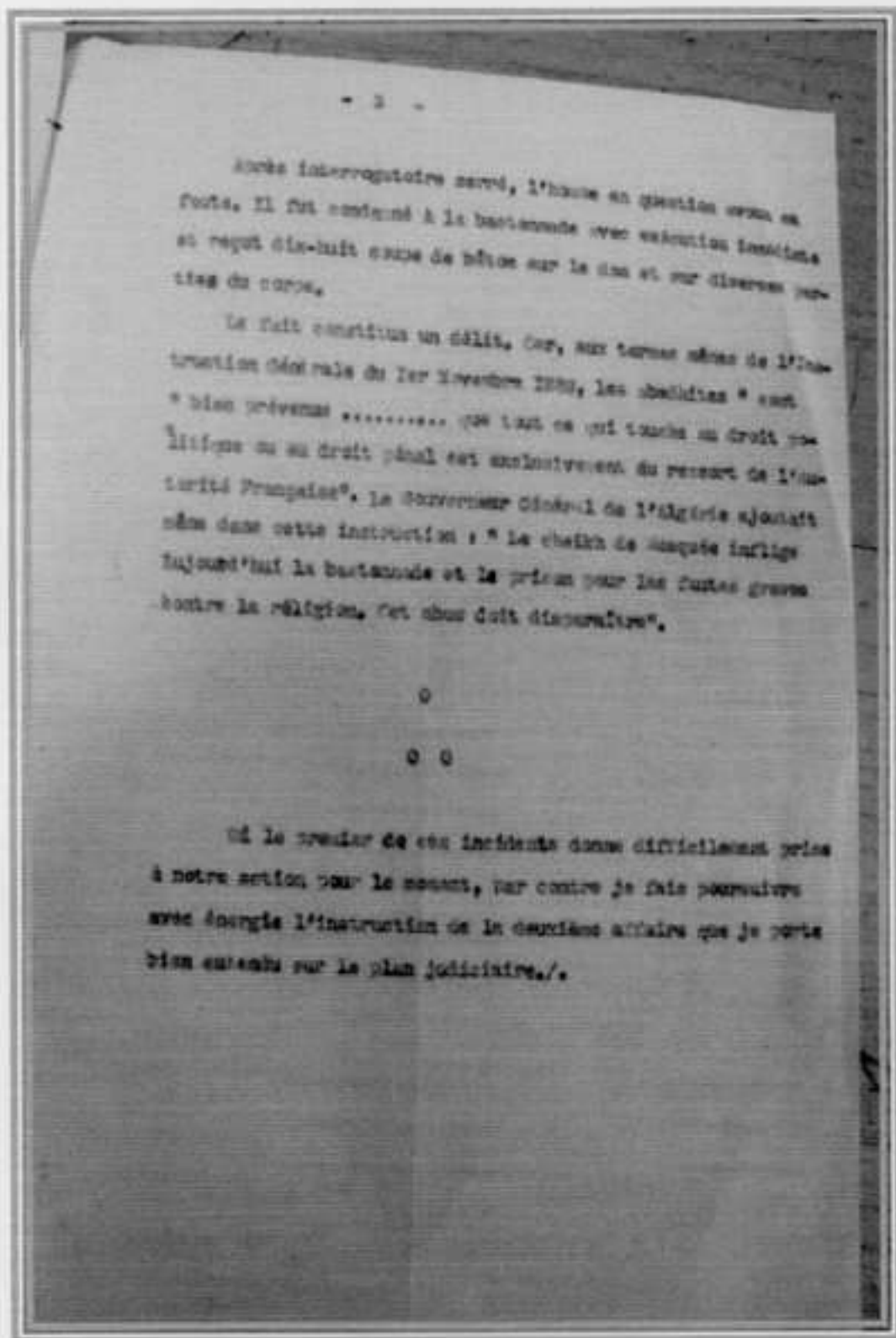
A.N.O.M, 2U/20, Déplacement de Personnages religieux.



الملحق 03

A.N.O.M, 16h/35, Déplacement de Personnages religieux





قائمة المصادر والمراجع

- الوثائق الأرشيفية:
 - الأرشيف الوطني التونسي، صندوق 223، الملف 384، رقم 168.
 - مدونة القوانين والقضاء الإسلامي بالجزائر 1859.
 - الأرشيف الوطني المغربي، مديرية الوثائق الملكية، سجل 28137. سجل 35248.
 - شكاوي وانشغالات بعض قبائل الغرب الوهراني.
 - الأرشيف الوطني الفرنسي:
- Centre d'Archives d'outre Mer Aix-Provence.
- A.N.O.M , département d'Alger,16 H, Culte musulmane.
 - A.N.O.M, 16h35
 - Déplacement de Personnages religieux.
 - A.N.O.M, 16h35
 - Déplacement de Personnages religieux.
 - A.N.O.M, 16H.44.
 - Déplacement de Personnages religieux.
 - رسالة لأحمد بن محمد التيجاني في أبريل 1882 بعين ماضي إلى حاكم المدينة.
 - A.N.O.M, 16H.44.
 - رسالة لأحمد بن محمد التيجاني في ماي 1879 بعين ماضي.
 - A.N.O.M, 16H.44.
 - مجموعة رسائل بالعربية والترجمة الفرنسية لأحمد بن محمد التيجاني وأخيه البشير.
 - A.N.O.M, 16 H62.
 - رسائل القايد علي بن شريف إلى حاكم بجاية .
 - A.N.O.M16 H62.
 - رسالة عزيز حداد إلى والي الجزائر جاتفي 1872.
 - A.N.O.M, 16 H62.
 - Au sujet de la famille Haddad.
 - A.N.O.M, 16 H62.
 - رسالة أعزیز حداد إلى والي الجزائر 1871
 - A.N.O.M, 16 H62.
 - رسالة عزيز حداد إلى الحاكم العام شانزي جويلية 1873.
 - A.N.O.M, 16 H62.
 - رسالة عزيز حداد إلى والي الجزائر جاتفي 1882.
 - A.N.O.M , département d'Alger,10 H études notice.
 - A NOM.10H 55A 56.
 - L'enseignement Des indigènes en Algérie.

- A.N.O.M.10H 55A 56.
-L'enseignement Des indigènes en Algérie.
- A.N.O.M , département d'Alger, 9H , 14H , 15H. **Affaires indigène.**
 - A.N.O.M, département d'Alger, 9H4.
 - A.N.O.M ,G.G.A, 15H.3.12. Affaires indigène (dossier de presse) série revue de la presse algérienne de langue arabe, période du 1er au 15 Nouvembr1947
 - ANOM 14H 58 le 01-02 -1936.
 - A.N.O.M, G.G.A, Affaires indigène (dossier de presse), Notice sur le journal publié a Constantine « ACH CHRIA » 24juil, 1933.
- A.N.O.M, département d'Alger, 2U22, **contrôle des personnages religieuse.**
 - A.N.O.M,2U22,ALG, contrôle des personnages religieuse.
 - A.N.O.M, 2U.20,Confréries religieuses Rapport 1872-1909.
 - A.N.O.M, 2U.20, Confréries religieuses Rapport 1911.
 - A.N.O.M, 2U.20, Etat Nominatif des Confréries religieuses existant à Alger 1872.
 - A.N.O.M, 2U.20, Déplacement de Personnages religieux.
- A.N.O.M, Département d'Alger,2U23, **les confrérie religieuse.**
 - A.N.O.M, 2U.23. Extrait du registre des délibérations de conseil municipal, objet de la délibération demandant la séparation de la zaouïa et de l'école indigène de sidi Khair-Eddine (douar sidi Naceur).
 - A.N.O.M, 2U.23. Surveillance des indigène Zaouïas Sadok ben Ali ou Sadok.
 - A.N.O.M, 2U.23. Raport sur les agissement des Senoussi 1874-1879.
- Archives Nnationals de France site de Paris, **Biographie.**
 - A N F, site de Paris, LH.875.49,N° de notice L0875049.
 - AN.F, Dictionnaire biographique des préfets, F.1bI.496, F.4.3296.

- ANF, Pierrefitte-sur-Seine, M.Limon, Fonds Savary, Répertoire 421AP.1-421AP.4,1996.
- ANF LH.168.51 (BDL) L0168051.

▪ أرشيف ولاية وهران:

- A.W.O. Série I 4064, 1892.
- L'enseignement Indigènes, Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie.

▪ الجرائد والصحف:

- الإقدام، العدد 02، يوليو 1920.
- الإقدام، العدد 12، نوفمبر 1920.
- البصائر - العدد 107، 8 أبريل 1938.
- البصائر، العدد 02، 10 جانفي 1936.
- البصائر، العدد 115، 27 ماي 1938.
- البصائر، العدد 16، 24 أفريل 1936.
- البصائر، العدد 22، 7 جوان 1936.
- البصائر، العدد 77، 1937.
- البصائر، العدد 95، 14 جانفي 1938.
- البصائر، 28 فيفري 1949.
- البصائر، العدد 115، 27 ماي 1938.
- البصائر، العدد 144، 16 ديسمبر 1939.
- البصائر 08 مارس 1948.
- جريدة الحق، العدد 1، 30 جويلية 1893.
- جريدة الحق، العدد 8، 17 سبتمبر 1893.
- جريدة السنة، العدد 01، 03 أفريل 1933.
- جريدة السنة، العدد 04، 01 ماي 1933.
- جريدة المنتقد، العدد 01، 02 جويلية 1925.
- الشريعة، العدد الأول، 17 جويلية 1933.
- الشريعة، العدد الثاني، 24 جويلية 1933.
- الشريعة، العدد الخامس، 14 أوت 1933.
- الشهاب، مج: 02، ج: 02.
- الصراط، العدد 12، 04 ديسمبر 1933، العدد 13، 14 ديسمبر 1933.
- الصراط، العدد السادس، 23 أكتوبر 1933.

■ المصادر المطبوعة:

- الإبراهيمي البشير، آثار الإمام، جمع: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الوعي، 2016 ج: 01.
- "، آثار الإمام، جمع: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الوعي، 2016 ج: 02.
- "، آثار الإمام، جمع: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الوعي، 2016 ج: 03.
- "، آثار الإمام، جمع: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الوعي، 2016 ج: 04.
- ابن العقون عبد الرحمن بن براهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى 1920-1936، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 ج: 01.
- ابن باديس عبد الحميد، حياته وآثاره، نقد: عمار طالبي، دار الأمة، 2009 ج: 01.
- "، حياته وآثاره، نقد: عمار طالبي، دار الأمة، 2009 ج: 02.
- "، حياته وآثاره، نقد: عمار طالبي، دار الأمة، 2009 ج: 03.
- ابن حبليس شريف الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي وآخرون الجزائر: دار المسك، 2012.
- بيل ألفرد، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي، من الفتح العربي حتى اليوم، تر: عبد الرحمن بدوي، دار الغرب الإسلامي، 1881.
- رين لوي، تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، تر: مسعود لحاج مسعود، الجزائر: دار الكتاب، 2013.
- الزواوي يعلى، تاريخ زواوة، مراجعة: سهيل الخالدي، الجزائر: منشورات وزارة الثقافة، 2005 ط: 01.
- سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، 2009.
- الشطي عمر، الشهيد صاحب القبر المجهول الشيخ أحمد الشطي، الجزائر: المطبعة العربية، 1999 ج: 01.
- شيبان عبد الرحمن، من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجزائر: دار المعرفة.
- "، من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجزائر: دار المعرفة، 2006.
- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، منشورات وزارة الثقافة، 2012 ج: 04.
- فضلاء محمد الحسن، المسيرة الرائدة للتعليم العربي الحر في الجزائر، دار الأمة، ط1، ج: 03، 1999.

- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، الجزائر: دار البصائر، 2007.
- "، هذه هي الجزائر، الجزائر: دار البصائر، 2009.
- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية إلى الثورة المسلحة، تر: لحاج مسعود، دار القصبة للنشر، 2003.
- الملي مبارك، رسالة الشرك ومظاهره، قسنطينة: دار البعث، 1982، ط 03.
- أبو عمران الشيخ، محمد جيجلي، الكشافة الإسلامية الجزائرية، (1935-1955)، دار الأمة، 2007.
- المراجع:
- إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر، دار هومة، 2013.
- إبراهيم مهديد، الدور الإصلاحي والنشاط السياسي: الشيخ البشير الإبراهيمي على نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931-1944)، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع 2011، ط 01.
- أبو لحية نور الدين، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما دراسة علمية، ط 2، دار الأنوار للنشر والتوزيع، د م ن، 2016.
- أجرون روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2007، ج: 01.
- أجرون روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، بيروت-باريس: منشورات عويدات، 1982، ط: 01.
- أجرون روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2007، ج: 02.
- أحمد الرفاعي شرقي، مقالات وآراء علماء جمعية العلماء المسلمين الشيخ العربي التبسي، ج 3، دار الهدى، الجزائر 2011.
- أمينة مطعم، جهود الشيخ مبارك الملي في الإصلاح العقدي، الجزائر: دار الكفاية 2013.
- أوصديق الطاهر، ثورة 1871، تر: جياح مسعود، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.
- أولمان سومية، دور الشيخ المجاوي عبد القادر وكتابه إرشاد المتعلمين في الصمود الفكري بالجزائر، الجزائر: الديوان الوطني لحقوق المؤلف: 2013،
- إيشبودان العربي، مدينة الجزائر، تر: جناح مسعود، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

- بتصرف عن كتاب "الفن المعماري الجزائري"، سلسلة الفن والثقافة، دب، ص: 12.
- بخت محمد حسن مهدي، الإسلام في مواجهة الغزو الفكري الاستشراقي والتبشيري، عمان: دار المجدلوي، للنشر والتوزيع، 2011، ط: 01،
- بدوي عبد الرحمن، موسوعة المستشرقين، بيروت: دار العلم للملايين، 1993.
- بريفيلي غي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية 1880-1962، تر: حاج مسعود، دار القصة للنشر، 2007.
- بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830-1971، الجزائر: منشورات دحلب.
- بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.
- بلقاسم محمد، وحدة المغرب العربي واقع فكرة الوحدة 1910-1954، البصائر الجديدة، 2013.
- بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، د ط، د م، دب، ص 130، 131.
- بن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1912-1936، منشورات وزارة المجاهدين،
- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013، ج: 01.
- " "، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013، ج: 02.
- بن قينة عمر، صوت الجزائر في الفكر الحديث، الجزائر، 1993، ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن نعمان أحمد، فرنسا والأطروحة البربرية، الجزائر: دار الأمة، 2011.
- بوحوش عمار، تاريخ الجزائر السياسي من البداية لغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ط: 01.
- بوصفصاف عبد الكريم، الفكر العربي الحديث والمعاصر، محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا، ج 1، ط 1، دار مداد، قسنطينة، 2009.
- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، 1931 - 1945، دراسة تاريخية وأيديولوجية مقارنة، الجزائر: دار بهاء الدين، 2013.
- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، 1830-1930، الجزائر: دار الحكمة، 2010.

- بوعبدلي المهدي، تاريخ المدن، جمع وتقديم: عبد الرحمن دويب، الجزائر: عالم المعرفة، 2013.
- بوعزيز يحيى، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، بيروت: دار الغرب الإسلامي: 1995، ج 01، ص: 257.
- بوعزيز يحيى، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، 1830-1954، دمج.
- بوعزيز يحيى، ثورة الباشاغا المقراني والشيخ الحداد عام 1871، الجزائر: وزارة المجاهدين، 2009، ص: 13، 14.
- بوعزيز يحيى، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى 2009، ج: 02.
- بوقصة كمال، مصادر الوطنية الجزائرية، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2005.
- تركي رابح عمارة، الشيخ عبد الحميد بن باديس، راند الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، الجزائر: منشورات ANEP، 2001، ط: 05.
- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1939-1956، الشركة الوطنية للنشر، 1981.
- التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة، الكويت: عالم المعرفة، 1983.
- تواتي الصديق، المبعدون إلى كاليدونيا، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2010.
- تومي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، الجزائر: موفم للنشر، 2009.
- الجابري محمد عابد، التعليم في المغرب العربي، دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم، في المغرب وتونس والجزائر، المغرب: دار النشر المغربية، 1989.
- جاكرو لحسن وآخرون، فلسفة المقاومة، الجزائر: دار الخلدونية، 2017، ط: 01.
- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سيولوجية، تر: فيصل عباس، لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1882، ط: 02.
- جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية، 1830، 1914، ديوان المطبوعات الجامعية 2009.
- الجندي أنور، معالم تاريخ الإسلام المعاصر، القاهرة: دار العلوم للطباعة، 1987، ط.
- جوليان شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، 1976.

- حاجي فريد، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837-1937، الجزائر: دار الخلدونية، 2013.
- حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)، الجزائر: دار هومة، 1889.
- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، درا الأمة، 2010.
- حمدون عبد الله، المنهج الأخلاقي في القرآن الكريم، القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
- الخشت حمد عثمان، الإسلام والعلم بين الأفغاني ورينان، القاهرة: دار قباء، 1998.
- خطوف عبد الرحيم، سؤال الهوية وقضايا التراث والمنهج، القاهرة: دار الكلمة، 2018.
- خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، الجزائر 2010.
- دبوز علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الجزائر: عالم المعرفة، 2003.
- دراجي محمد، الإسلام في الجزائر في العهد الاستعماري، الجزائر: عالم الأفكار، 2007.
- دسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مصر: دار المعرفة، 2011.
- دلالي الجيلالي، محاضرات في قانون الأوقاف، جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم الحقوق، 2017.
- رابح تركي عامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤوسها الثلاثة الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2009، ط: 01.
- رابح خدوشي وآخرون، موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، الجزائر: منشورات الحضارة، 2012، ج 02.
- راسم عمر، نصيحة الأخ ودعوة الإصلاح، جريدة التقدم التونسية، عدد: 35، 30-1908-04.
- رخيلا عمار، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في الحركة الوطنية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دت.
- رسلير كميل، السياسة الثقافية في الجزائر، أهدافها وحدودها (1830-1962)، تر: نذير الطيار، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2018.
- رضا محمد رشيد، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، مصر: مطبعة المنار، ج 1.

- الرفاعي أحمد شرفي، مقالات وآراء علماء جمعية العلماء المسلمين " الشيخ العربي التبسي"، دار الهدى، الجزائر 2011، ج: 03.
- رمول خالد، الإطار القانوني والتشريعي لأحكام الوقف في الجزائر، دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية مدعمة بأحداث النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2004،
- رمول خالد، الإطار القانوني والتشريعي لأحكام الوقف في الجزائر، دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية مدعمة بأحداث النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، الجزائر: دار هومة، 2004.
- الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ج: 03.
- الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999،
- زركلي خير الدين، الأعلام، لبنان: دار العلم للملايين، 2002، ط: 15، ج: 03.
- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007،
- زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق، دط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- زينات بيطار، الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998،
- سطورا بنيامين، مصالي الحاج 1898-1974، ثر: صادق عماري، دار القصة للنشر والتوزيع، 2007،
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر: عالم المعرفة، 2016 ج: 04.
- "، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزائر: عالم المعرفة، 2016 ج: 05.
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، دار الغرب الإسلامي 1992، ط: 04، ج: 02.
- "، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ج 02.
- "، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ج 03.
- "، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، 1998، ط1، ج: 04.
- "، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، 1998، ط1، ج: 05.

- " ، مجادلة الآخر ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006، ط: 01.
- " ، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر: عالم المعرفة، 2009، ج: 01.
- " ، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، 1998، ط: 01، ج: 03.
- " ، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، 1998، ط: 01، ج: 06.
- " ، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، 1998، ط: 01، ج: 07.
- " ، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، 1998، ط: 01، ج: 08.
- " ، خلاصة تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، 2007.
- سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2013 د.ط.
- سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين في فرنسا، الجزائر: دار هومة، 2013.
- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، الجزائر: دار البصائر، 2008.
- سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني، عبد العزيز بوشعيب، الجزائر: منشورات دحلب، 2007.
- سيدي صالح حياة ، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، الجزائر: دار الهدى، 2012، ط: 01.
- سيدي صالح حياة ، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى، 2012.
- شريط الأمين ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1998.
- شريط عبد الله، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، قسنطينة، مكتبة البعث 1960.
- الشقيري عبد المنعم، صورة المجتمع الإسلامي من الاستشراق إلى الأنثروبولوجيا ضمن كتاب الذاكرة والهوية، المغرب: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013، ط: 01.
- شهيبي عبد العزيز، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 2008.
- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح، تر: حافظ جمالي، الدار المصرية اللبنانية، 2003.
- صاري أحمد، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، الجزائر: المطبعة العربية، 2004.

- صالح خرفي، مدخل إلى الأدب الجزائري الحديث، الجزائر: ش و ن و، 1983.
- صبحي حسان، العقيدة التربوية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830-1962 مستغاثم: منشورات أنوار المعرفة، 2014.
- الصديق محمد الصالح، المصلح المجدد الإمام ابن باديس لهذا حاولوا اغتياله، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870، 1900، الجزائر: د م ج، 1984.
- عبد اللطيف عبادة، دراسة في فكر الشيخ مبارك الميلي، الجزائر: شركة الأصالة، 2015.
- عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر، 1830-1962، رصد لصور المقاومة في النثر الفني، الجزائر: دار هومة، 2009، ج: 01.
- عبد الوهاب أحمد، حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر، القاهرة: دار العلوم للطباعة، 1987، دط.
- عبيد مصطفى، الفكر الاستعماري السانسييموني في مصر والجزائر 1830-1870، الجزائر: دار المعرفة الدولية، 2013.
- العربي إسماعيل، الصحراء الكبرى وشواطئها، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.
- عسالي بولرباح، اللغة العربية وتأثيرها الثقافي في الجزائر، الجزائر: دار العميد، 2015، ج 01.
- علمي سعيد، الاستعمار والعمران، السياسة الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر: نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفه، دار الخطاب، 2013، ج: 02.
- عمارة رابع تركي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤوسها الثلاثة، ط1، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2004.
- عمري الطاهر، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية، ضمن كتاب آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، قسنطينة: جامعة الأمير، 2008.
- العمري مومن، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- عميرايو حميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، الجزائر: دار الهدى.
- عميرايو حميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954 الجزائر: دار القصة، 2007.

- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1985.
- عوض صالح، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830-1962)، الزيتونة للإعلام والنشر، 1889.
- عيساوي محمد، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، الجزائر: دار الكنور، 2011.
- فافرويد أندري، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان، الجزائر: منشورات دحلب، 2016.
- فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر، دت.
- فضلاء محمد الحسن، الشذرات، من مواقف الإمام عبد الحميد بن باديس، دار هومة، 2010.
- فليب رنبيه، السانسيمونيون في مصر، تر: أمل صبان وآخرون، مصر: المركز القومي للترجمة، 2011.
- فؤاد شاكر، حصاد القرن العشرين "رجال صاغوا القرن العشرين"، القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2000.
- قداش محفوظ، محمد قنانش، حزب الشعب الجزائري، دمج، 2013.
- قداش محفوظ جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر 2011، ج: 01.
- قداش محفوظ، جزائر الجزائريين 1830-1954، تر: محمد المعراجي، منشورات Anep، 2008.
- قنانش محمد، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة للنشر، 2004، ص: 121.
- قنانش محمد ومحمود قداش، نجم الشمال الإفريقي 1926-1937، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- قنانش محمد، الحركات الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، ش و ن و، 1982.
- قنانش محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر 1919-1935، الجزائر: الشركة الوطنية للطباعة والنشر، 1982.
- فولدزيغر أني راي، جذور حرب الجزائر 1940-1945، تر: وردة لبنان، دار القصبة، 2005.

- لوريمر جون ، تاريخ الكنيسة، منشورات جيسس: 1985، ج: 03، ص: 118..
- لوکور أوليفي ، الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2008.
- مالكي أمحمد ، الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان: بيروت، 1993
- محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926-1937، وثائق وشهادات، دمج 2013.
- محمد دراجي، الحركة الإصلاحية في الجزائر، رجال وأفكار، الجزائر: دار قرطبة 2008.
- محمد ناصر، عمر راسم المصلح الثائر، سلسلة أعلام الثقافة والعلوم، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، دت،
- محمود زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، مصر: المعارف، 1997، ص: 11.
- مراد علي، الحركة الإسلامية الإصلاحية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925 إلى 1940، تر: محمد يحياتن، دار الحكمة، 1999،
- مزهود صادق، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2012، ط: 02، ص: 287.
- مزيان وشن، مجانة عاصمة المقرانيين، ثلاث قرون من النضال السياسي والجهاد العسكري، القرن 16-19م، دار الكتاب العربي، 2005.
- ملاح بشير، مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية 1925 1940، الجزائر: دار عالم المعرفة، 2013،
- مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- منير بعلبكي وآخرون (مجموعة مؤلفين)، اللغة والهوية في الوطن العربي، إشكالية تاريخية وثقافية وسياسية، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013، ط: 01.
- مهديد إبراهيم، المثقفون الجزائريون في عمالة وهران، خلال الحقبة الكولونيالية 1850-1912، دراسة تاريخية اجتماعية، وهران: منشورات دار الأديب، 2006،
- مياسي إبراهيم، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912، منشورات متحف المجاهد، 1996.
- ناصر محمد ، المقالة الصحفية الجزائرية، الجزائر: عالم المعرفة، 2013.
- " ، الصحف العربية الجزائرية 1847 إلى 1954، عالم المعرفة، 2013.

- نور الدين أبو لحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية، الجزائر: دار الأنوار، ط: 2، 2016.
- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية، 1980.
- هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- هنتجتون صامويل، صراع الحضارات، تر: طلعت الشايب، 1999، ط: 02.
- هواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830، 1962، تر: جوزف عبد الله، الجزائر، دار الحداثة، 1983.
- واعلي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر، من 1830 إلى 1904، دراسة تاريخية تحليلية، دار منشورات دحلب.
- ولد خليفة العربي، المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية الكولونيالية، الجزائر: منشورات تالة، 2017.
- أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:
- أطروحات الدكتوراه:
- بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وهران (1870-1939)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: ع. بن نعيمة، جامعة وهران، 2011، 2012.
- بن داود أحمد، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم، 1920-1954، إشراف: بوشخي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، قسم التاريخ والآثار، 2016-2017.
- بن عدة عبد المجيد، الخطاب النهضوي في الجزائر 1925-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه: إشراف: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 2004-2005، ج: 01.
- بن عون محمد الحاكم، المسألة الدينية في الجزائر 1830-1954، إشراف: ج. بن زروال، أطروحة مقدمة لنيل أطروحة الدكتوراه، جامعة باتنة، قسم التاريخ، 2018، 2019.
- بوزبوجة سميرة، الطريقة السنوسية 1911-1951 ومواقفها من قضايا العصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: دحو فغور، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2017-2018.
- خلافي بلهادي، الفكر السياسي عند ابن باديس ومصالي 1926-1952 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: غازي الشمري، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2018-2019.

- دبي رابح ، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها، 1830-1962، إشراف: الطيب بلعربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، جامعة الجزائر 02، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2010، 2011.
- دهبليس سمير، الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه: إشراف عمر شعبان، جامعة الجلفة: قسم الاقتصاد، 2019-2020،
- زقب عثمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، إشراف: صالح لميش، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة باتنة، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014-2015
- سحولي بشير ، مواقف النخب الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: محمد مجاود، جامعة بلعباس، قسم التاريخ، 2014، 2015.
- سومية بوسعيد، القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: محمد مجاود، جامعة الجيلالي ليايس، 2014-2015،
- شريف عبد الحفيظ ، مشروع إحياء اللغة العربية في الجزائر خلال ق 20، أطروحة دكتوراه، تخصص أدب عربي، إشراف: صالح بلعيد، جامعة البويرة، كلية الآداب 2018، 2019.
- فشار عطاء الله ، النخبة الجزائرية، 1914-1954 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: بن يوسف تلمساني، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2008-2009.
- قبائلي هواري ، مسألة الحج في السياسة الاستعمارية بالجزائر 1894-1962، إشراف: بوعلام بلقاسمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، قسم التاريخ 2013، 2014.
- لمهدي بشير علي، الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: ع- بن نعيمة، جامعة وهران، قسم الحضارة الإسلامية: 2010-2011.
- مخلوف ساجية ، التنصير في منطقة القبائل أسبابه وعوامله، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: الطيب بلعربي، جامعة الجزائر: 02، قسم علم النفس، 2013-2014،
- مخلوفي جمال ، السياسة الثقافية الاستعمارية في الجزائر خلال 1900-1954، إشراف: شيخ بوشنخي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2018-2019.
- مزيان سعدي ، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: حباسي شاوش، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2008، 2009،
- هواري مختار ، نماذج من القمع الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني، إشراف: س قريري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، قسم التاريخ، 2016-2017.

- رسائل الماجستير:
- إمخلاف أمال، عمر راسم، حياته ونشاطه، 1884-1959، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف بن نعيمة عبد المجيد، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2009-2010.
- بوبكر كريمة، دور النخبة المثقفة الجزائرية أثناء الاستعمار، رسالة مقدمة لنيل ماجستير، إشراف: محفوظ سماتي، جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع، 2005-2006.
- بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: يوسف مناصرية، جامعة باتنة، 2005-2006.
- حسان أحمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847 - 1900، إشراف: موفقس محمد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة وهران، 2014 - 2015
- دراوي أحمد، الجزائر والجامعة الإسلامية 1876-1924، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: مولود عويمر، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2007-2008،
- الدور شايب أحمد، الاستشراق الفرنسي والتراث الشعبي في الجزائر، إشراف: محمد بن سعيد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الآداب، جامعة وهران، 2009-2010،
- عزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال، إشراف: ع. بوصفصاف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2014-2005،
- علالي محمود، الحركة الإصلاحية في الجنوب، الأغواط نموذجا (1916-1958)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2005-2006،
- قرنا ب عبد الرؤوف، جهود علماء الجزائر في الرد على التنصير إبان الاحتلال الفرنسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: محمد بلغيث، جامعة الجزائر: قسم العقائد والأديان، 2014، 2015،
- قرينتي حميد، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1907)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: الغالي الغربي جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2009، 2010،
- قلفاط عبد الباسط، سياسة الاحتلال تجاه القضاء الإسلامي (1830-1892)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: جمال قنان، جامعة الجزائر: قسم التاريخ، 2007-2008،
- مدني حسين، التعليم الرسمي في الجزائر 1884، 1914 الغرب الجزائري نموذجا، إشراف: بوشخي الشيخ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران: قسم التاريخ، 2012-2013.

- مطبقاني مازن ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، رسالة ماجستير، إشراف: محمد برج، جامعة الملك عبد العزيز، قسم التاريخ، 1984-1985،
- وعلي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، رسالة ماجستير في علوم التربية، إشراف: تركي رابح، جامعة الجزائر: معهد علم النفس، 1988، 1989،
- المنشورات والمكتبات:
- أرواغي أحمد، الأنثروبولوجيا والاستعمار، قراءة في صورة الجزائرية في المؤلفات الأنثروبولوجية الاستعمارية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013، مج: 05، ع: 02،
- بريق رحمة، بريق عمار، الدور التنموي لمؤسسة الوقف في الجزائر، جامعة سوق هراس: مجلة الباحث، 2020، ع: 03
- بن الشيخ حكيم، المشروع التنصيري للكاردينال لافيغري في الجزائر من خلال كتاب بول ريمبو 1830-1930، جامعة الجلفة: مجلة دراسات وأبحاث، 2018،
- بن فليس خديجة، التأثيرات التربوية والتعليمية للمشروع الثقافي الاستعماري، نموذج الإنسان في برامج التربية والتعليم "مجلة المعيار، جامعة قسنطينة، ع: 10.
- بوحسون العربي، الاستشراق والأنثروبولوجيا والاستعمار، مجلة الإنسان والمجتمع، جامعة أبو البكر بلقايد، تلمسان، ع: 44، 2011.
- بورعدة رمضان ، جوانب من تطور السياسية القضائية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2009، ع: 04،
- بوشنافي محمد، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة: حوليات التاريخ والجغرافيا، 2012، ع: 03،
- بوهند خالد ، حزب الشعب الجزائري من خلال منشوراته 1937-1938، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، جامعة بلعباس، 2013، مج: 05، ع: 01
- بوهند خالد ، حزب الشعب الجزائري من خلال منشوراته 1937-1938، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، جامعة بلعباس، 2013، مج: 05، ع: 01،
- الجناحي الحبيب ، نظرة تقييمية لدراسات تاريخية حديثة عن حركات الخوارج في المغرب العربي في العصر الوسيط، مجلة الأصالة، العدد السابق،
- حفيان رشيد، الحركة الإصلاحية في الجزائر بدايات القرن 20، المولود بن الموهوب أنموذجا، مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع: 01
- حمدي عيسى، فرنسا الكولونيالية ومسألة الهوية في منطقة القبائل، جامعة محند أكلي البويرة، مجلة معارف، 2015، ع: 18،
- خيثر عزيز، السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن التاسع عشر، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، جامعة بلعباس، 2016، ع: 04،

- كوسة نور الدين، دور الدراسات الأنثروبولوجية في تفكيك البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، حوليات التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، 2007، ع: 03.
- لحاج تيطاوني، وسائل الإعلام في الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي بدايات الصحافة المكتوبة الإذاعة والتلفزيون، مجلة الاتصال والصحافة، مج: 06، ع: 02.
- لونيسي إبراهيم، الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتأسيس للقضاء على الإسلام وتنصير المجتمع في بدايات الاحتلال، جامعة بلعباس، مجلة الحوار المتوسطي، ع: 01.
- مبارك بوطازن، تدريس المساحد، صورة من ظلم المستعمر الفرنسي، المدرسة العليا بوزريعة، حوليات التاريخ والجغرافيا، 2007، مج: 02، ع: 03.
- محمد السعيد قاصري، النخبة الجزائرية بين الفرنكوفونية بين التطرف والاعتدال، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2017، مج: 02، ع: 03، ص:
- محمد الميلي، نماذج من تشويه المؤرخين الأجانب لتاريخ الجزائر، مجلة الأصالة، ع. خ.
- محمد برج، دور فرنسا في النهضة القديمة الجزائرية، مجلة الأصالة، ع. خ.
- محمد بوشنافي، الجامعة الإسلامية وصداها في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي جامعة بلعباس، 2012، ع: 04، 03.
- محمد جعيجع، دور الاستشراق في استعمار فرنسا للجزائر، جامعة قسنطينة: كلية أصول الدين، مجلة المعيار، 2005، مج: 05، ع: 10.
- محمد رافة، وضعية تعليمية اللغة العربية إبان الاحتلال الفرنسي من خلال كتاب التعليم لأهالي في الجزائر لموريس بولار، جامعة الوادي، مجلة الشهاب، 2018، ع: 04.
- محمد زاهي، مصير القضاء الإسلامي بداية الاحتلال الفرنسي على ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي 1830-1870، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأغواط، 2020، ع: 01.
- محمد عيساوي، التأثيرات الاستشراقية في مسيرة العربية، مجلة تاريخ العلوم، 2007، ع: 07.
- محمد لحسن زغدي، محاربة الاحتلال للغة والثقافة العربية وموقف الحركة الوطنية الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، مجلة اللغة العربية، عدد ممتاز، شتاء 2005.
- مرموقة منصور، الأنثروبولوجيا والنزعة الاستعمارية الحديثة، قراءة في صورة الجزائرية في المؤلفات الأنثروبولوجية الاستعمارية، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013، مج: 05، ع: 02.
- مريوش أحمد، مكانة اللغة العربية في برامج الحركة السياسية الجزائرية ما بين 1926-1954، مجلة البحوث والدراسات، 2013، ع: 16.
- مسعود أحمد سيد علي، الاستشراق الأنثروبولوجي الفرنسي في الجزائر وارتباطه بالتنصير، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2016، ع: 02.
- مصطفى عشوي، قراءة نفسية في سجل الاستعمار الفرنسي، مجلة مصادر، 2019، ع: 01.
- منير صغيري، الفكر الإصلاحية التجديدي للشيخ محمد عبده وأثره على الحركة الإصلاحية في الجزائر، مجلة معارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع: 06.
- مهدي بوعبدلي، موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر، مجلة الأصالة، عدد خاص.

- مياسي إبراهيم ، المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19، محاولة اجتنات جذور الشعب الجزائري، جامعة قسنطينة، مجلة المعيار، 1997.
- ميدان كلثوم، التطور العمراني في مدينة الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، 2016، ع: 03
- نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث العربية، جامعة الجلفة: مجلة دراسات، 2017، ع: 26
- نفيسة دويبة، الشريف بن حليس آراءه واهتماماته الفكرية، مجلة إنسانيات، عدد مزدوج 72-73، أبريل-سبتمبر 2016.
- هزرشي بن جلول، مصالي الحاج والقضايا العربية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مج 33، ع 1، جامعة زيان عاشور الجلفة، ديسمبر 2019،
- هلايلي حنيقي، الظروف التاريخية المهددة لثورة المقراني والشيخ الحداد، جامعة بلعباس، مجلة الحوار المتوسطي، 2015، مج: 06، ع: 07،
- هوارى قبائلي، سياسة فرنسا الدينية في الجزائر، تأطير فريضة الحج أنموذجا 1894-1939، المجلة الجزائرية للمخطوطات، 2015، ع: 12،

■ المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

■ المصادر باللغة الأجنبية :

- Adolphe Blanqui, Algérie. Rapport sur la situation économique, w. Coquebert, Paris, 1840.
- Ahmed Ben Brihmat, le décret du 13 février et les indigènes musulmans, Alger «Ed Fontana. 1883.Sn.
- Ahmed Mahsas, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de 1 guerre Mondiale à 1954, Hurmattan, Paris, 1979.
- Albert Hugues, nationalité française chez les musulmans de l'Algérie, A. Chevalier-Marescq, thèse pour le doctorat, Faculté de droit: l'Université de Paris le 2 juin 1899,
- Amar Amoura, Histoire D'Algérie, Ed, Raihana. 2éme, 2004,
- B.Venis, Larousse du XXe siècle, librairie Larousse, pris, Ed04, 1953, Tm2.sp.
- Bulletin des lois de la République française, 1870
- bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie 1871-1872 N505.
- Charles de Foucauld, Lettres à un ami de Lycée -A Gabriel Tourdes 18 février Nouvelle Cité, 1882.

- Chérif Benhabiles, l'Algérie Française vu par un indigène, édition imprimerie orientale, Fontana frères Alger, 1914.
- de Foucauld, à Madame de Bondy, 4 juin 1908, Desclée de Brouwer, Paris 1966,
- Diego de Haëdo, Topographie et Histoire générale d'Alger, td Monnereau, Adrien Berbrugger, Éd. Bouchène, 1998.
- Extrait de Gaulois Paris N° 3 décembre 1886.
- Ferhat Abbas. La Nuit Coloniale. Ed: René Jullard. Paris. 1962.
- Gustave Rouanet, l'Antisémitisme Algérien, Discours Prononcé A la chamber des Débuts 1889 ,Paris, S.d,
- Henry Duveyrier, La confrérie musulmane de Sidi-Mohammed ben'Alî Es-Senoussi, Et son domaine géographique en l'anné 1300 de l'hégrie- 1883 in de notre ére, paris: bulletin de la société de géographie de paris, 1884.
- -J.Alazard· Histoire et historiens de l'Algérie, int de Stéphane Gsell, ed Paris 1931,V:01,
- J.Desparmet, Enseignement de l'arabe dialectal d'après la méthode directe, Alger : Taj, 2em Ed, 1907,
- Loi qui constitue l'État civil des Indigènes musulmans du 23 mars 1882, Bulletin des lois de la République française, N° 689.
- Louis Lande, Les Alsaciens-Lorrains en Algérie et les nouveaux villages fondés par la société de protection, Revue des Deux Mondes, 3e période, tome 11, 1875
- Louis Rinn, Histoire de Insurrection de 1871 en Algérie, Alger,1891.
- Louis Rinn, Marabouts et khouans ·Etude sur l'islam en Algérie, Adolphe Jourdan, Alger, 1884,.
- Mahfoud kaddache, histoire du nationalisme algérien, t1, enal Alger 1993.
- Maurice Poulard, L'enseignement pour les' indigènes en Algérie, Alger imprimerie Administrative Gojosso , 1910.
- Mohammed Soualah, Cours moyen d'arabe parlé, Ed: Soubiron Alger: 1934,

- Narcisse faucon, le livre d'or de l'Algérie, histoire politique, militaire, ect.de 1830 a 1889, tome 1, challamel et Cie éditeurs, paris 1889.
- Narcisse Faucon, livre d'or de l'Algérie1830-1889, Paris:1889,
- Pierre Dan, Histoire de Barbarie et de ses corsaires, Paris, chez Pierre Rocolet, imp, 1637.
- Pierre Lanqué et Louis, Rolland. Pricis de droit des pays d'outre mer, Paris petit précisdalloz, 2éme edition, 1952.
- Variot Joseph, Les pères blancs ou Missionnaires d'Alger: vingt ans d'apostolat, librairie Larousse, Facultés catholique de Lille, Ed Lille, 1887.
- Xavier Yacono, docteur es lettres : Les Bureaux arabes et révolution des genres de vie indigènes dans l'Ouestdu Tell algérois, Gouvernement général de l'Algérie, Collection de documents et d'études sur l'histoire de l'Algérie, 3e série, «Etudes», tome 1er. Paris, Larose, 1953
- Yvonne Turin, Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale. Écoles, médecines, Religions, 1830-1880.ENAL Alger 1983.
- Poujoulat et Joseph-François, Voyage en Algérie: études africaines, Paris, 1868,
- Rendu Ambroise, code de l'enseignement primaire obligatoire commentaire de la loi du 28 mars 1882, Paris, 1883.

■ المراجع باللغة الأجنبية :

- Aissa Kadri, Histoire du système l'enseignement colonial en Algérie, dans la collection "la France et l'Algérie lecons d'histoire" Éd: ENS. Lyon , 2007.
- Alain Lardillier , le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900 les raison de son échec Edition de l'atlanthrope, paris 1992 .
- Claude Collot, Les institutions de l'Algérie durant la période colonial1830-1962,Editions du CNRS. OPU, Alger, 1987.
- Colona Fanny, Les instituteurs algériens (1883-1939), Ed P.F.N. Paris, 1975 .

- Djamel Karchini, colonisation et politique d'assimilation en Algérie (1830-1962), Alger, Edition casaba, 2004,
- Djidjeli Mohamed ,Bouamrane Chikh, Scouts Musulmans Algériens,1935-1955 Dar El Oumma, Alger, 2010 .
- Dugas Joseph, la kabylie et le peuple kabyle, Paris,librairie locofere,1877.
- Dutailis Charles, Silvestre de Sacy, Comptes rendus des séances, Paris, 1938
- F. H. Hinsley, Werner Richter Bismarck, Tr Brian, London: Publishers Ltd, 1964.
- Feredj Mohmed Seghir, Histoire de Tizi-Ouzou et de sa région, Ed Hamouda Algérie ,1999.
- Hannache Ahmed, La longue marche de l'Algérie combattante, (1830-1962), Ed: Dahlab , Alger 1990.
- Henri Déhérain, de Sacy, ses contemporaries et ses disciples, Paris: 1983.
- Jean-Charles Caillard, Paroisse militaire Bx Charles de FOUCAULD Brochure Publiée avec l'agrément de Monseigneur Patrick LE GAL, Évêque Aux Armées Françaises, Bellevue-Coëtquidan, Printemps 2004,
- Julius Theodor Zenker, Bibliotheca orientalis Manuel de bibliographie orientale, Princeton University library,sd.
- Karima Dirèche, Chrétiens de Kabylie 1873-1954, EDIF2000,
- Merad Ali, Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, Alger: les editions el hikma , 2ème ed,1999.
- Mohamed Derouich, le scoutisme école du patriotisme, office des publications universitaires, Alger, 2010 .
- Stora, Ben-Jamine, Algérie, Histoire Contemporaine 1830-1988, Alger: Ed Casbah,2004 .

▪ المقالات والمنشورات باللغة الأجنبية:

- Aissa Kadri, Ahmed Ghouati, Enseignants et instituteurs en Algérie: Les luttes Enseignants dans la décolonisation 1945-1965, Institut Maghreb Europe, (Paris 8) Unsa Education. 2006.
- Aumerat, Le bureau de bienfaisance Musulman, R.A, Vol. 43, 1899.

- Dominique Casajus, de Foucauld face aux Touaregs Rencontre et malentendu, Miroirs du colonialism, 2007, Terrain, n° 28,
- François Gaudin, Histoire culturelle et linguistique des dictionnaires bilingues en Algérie pendant la période coloniale: 1830-1930, Synergies Argentine, 2013, n° 2,
- Georges Marçais, Manuel d'art Musulman: L'Architecture (Tunisie, Algérie, Maroc, Espagne, Sicile), Paris, Ed Picard, 1929, vol 2.
- H. Pérès, Desparmet et son œuvre 1863-1942, R A, 1943, V:
- Hocine Mezhoura, Napoleon's project of the Arab kingdom In Algeria (1852-1870) Route Educational & Social Science Journal, Antakya ISSN:2148-5518, V 7 (1), 2020.
- karim ouldennebia, Histoire de l'état civil des Algériens Patronymie, revue Maghrébine des études Historiques et Sociales, édité par le Labo Algérie moderne et cont, UDL Sidi-Bel-Abbès, n°01, 2009.
- Karima Dirèche, Les écoles catholiques dans la Kabylie du XIXe siècle Entre évangélisation et assimilation, Cahiers de la Méditerranée, Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, 2007, N:75,
- Luc Chantre, Se rendre à La Mecque sous la Troisième République, ontrôle et Organisation des déplacements des pèlerins du Maghreb et du Levant entre 1880 et 1939, Cahiers de la Méditerranée, Migration et religion en France (Tome2), Centre de la Méditerranée moderne et contemporaine, 2009, v78.
- Maria Garces, Cervantes in Algiers, Vanderbilt University Press, Éd. 02, 2002,
- Mohammed Rahmoun, L'apport saint-simonien dans l'établissement colonial en Algérie, e-Phaistos, Revue d'histoire des techniques, V-1, 2016
- Ouerdia yermeche, L'état civil algérien genèse d'un processus redénominatif, Oran PNR du Crasc, 2005.
- Philipp Zessin, Presse et journalistes « indigènes » en Algérie coloniale (années 1890-années 1950), Dans Le Mouvement Social 2011/3 (n° 236),

- Philippe Martel, De l'Auvergnat au Kabyle Le recyclage d'un stéréotype dans l'Algérie coloniale, Dans Confluences Méditerranée 2012/1 (N°80)
- Pierre Rocalve, Louis Massignon et l'islam, Damas: Presses de l'Ifpo, 1993 .
- Yacono Xavier, Venture de Paradis: Tunis et Alger au XVIIIe. Mémoires et rassemblés par Joseph Cuoq. RF, d'histoire d'outre-mer, tome 73, n°272, 3e trimestre 1986.
- Yahyaoui Messaouda, Islam et identité nationale pendant l'entre deux guerres 1919 – 1939 en Algérie, El-Nahda et réactions coloniales, Rv: Almawaqif, Numéro spécial Avril 2008.
- Zaborowski, A propos de l'assimilation des indigènes algériens, Bulletins et Mémoires de la Société d'Anthropologie de Paris 1897, V:08.
- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Camille_Chautemps/113138.

▪ أطروحات الدكتوراه باللغة الأجنبية:

- Luc Chantre, Le pèlerinage à La Mecque à l'époque coloniale (1866-1940): France – Grande-Bretagne – Italie Sous la direction de M. le professeur Jérôme GREVY These Pour l'obtention du grade de Docteur De L'Université De Poitiers de sciences humaines et arts, France: Centre de recherches interdisciplinaires en histoire, art et Musicologie, Soutenue le 19 octobre 2012 devant le jury, V:01 .

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الأعلام	
أ- الأب دوقا / 76. الأب ديفري / 99. إبراهيم بن فارس / 102. إبراهيم بيوض / 304. 349. الإبراهيمي / 174. 175. 303. 304. 305. 306. 307. 315. 330. 340. 348. 349. 350. ابن الحفاف / 251. ابن الشاهد / 303. ابن العنابي / 303. ابن باديس / 210. 211. ابن باديس / 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 313. 314. 316. 319. 324. 329. 336. 340. 343. 344. 345. 348. 349. 350. 352. ابن خلدون / 212. ابن خلدون / 133. ابن زاكور / 252. ابن شنب / 200. ابن موهوب / 157. 261. 264. 281. أبو العباس أحمد بن الهاشمي / 316. أبو بكر بن لحاج / 348. أبو بكر شعيب / 268. أبو حامد المشرفي / 251.	أبو زيد قصيبة / 347. أبو هريرة / 328. أحمد التيجاني / 162. 163. 169. أحمد أمين / 245. أحمد بدوي / 216. أحمد بن بريهمات / 252. 253. 275. أحمد بن بريهمات / 207. أحمد بن شطاح / 59. أحمد بوضربة / 267. أحمد حماني / 351. أحمد شته / 347. أحمد عرابي / 245. الإخوة رودوس / 251. إدموند دوتي / 136. أرزقي كحال / 291. ارنست مازسيه / 136. الأسقف بابي / 92. الأسقف بافي / 91. إسماعيل حامد / 267. 268. 274. إسماعيل عربان / 08. 20. 21. 28. أغسطين / 92. الأفغاني / 243. 244. 245. 264. أكلي بنون / 291. ألبرت جيفري / 162. أنفرد بيل / 154.

ألفرد بيل / 68. 136.	بلقاسم تبسي / 304.
إليزابيت / 99.	بلقاسم راجف / 291.
الإمام مالك / 328.	بن أبي شنب / 264. 265.
أحمد أكلي / 101.	بن تهامي / 267. 281. 282. 284.
الأمير خالد / 252. 281. 283. 284.	بن حبيش / 271. 272. 273. 374.
285. 286. 287. 288. 289. 320.	334.
الامير عبد القادر / 15. 58. 91. 246.	بن حمودة / 267.
284.	بن حمودة / 275.
أندري جوليان مارسيه / 223.	بن شلوف / 268.
أندري سيرفيه / 76.	بن علي الشريف / 31. 34. 164. 174.
أندري نوئي / 281.	بن قديري / 268.
أوغسطين / 99.	بوجلاط / 89.
أوغستين بيرك / 73.	بوعزيز بن قانة / 174.
أوليفي ليكور / 69.	بوعمامة / 163. 164. 165. 168.
أون فونتين / 184. 234. 235. 237.	بوعمامة / 102.
أيديمون قوتييه / 198. 200. 222. 223.	بوقندورة / 252.
إيفون توران / 139.	بول لوروي / 76.
حب-	بومرزاق المقراني / 34. 37.
باسيه هاتري / 198.	بومرزاق بن الحاج / 253.
باشاغا بن شنوف / 174.	بوميل / 71.
باشاغا سماتي / 174.	بيجو / 284.
بروسلار / 153.	بيرك / 139.
بسمارك / 23.	بيزو / 89.
البشير الابراهيمي / 206.	بيليسي / 17. 18. 19. 20.
بلقاسم بن سديرة / 135.	حت-
بلقاسم بن صديرة / 197.	تروملي / 33.

الخدوي / 253.	تمزالي / 267.
الخليفة جلول / 342. 343.	توفيق المدني / 278. 289. 351.
خليل قائد العيون / 322.	تومسون / 96.
-د-	توينبي / 86.
الداي حسين / 231.	توينبي / 281.
دوري فيفو / 212.	تيرمان / 45. 47. 53. 78. 80. 121.
دولاكروا / 34.	163. 164. 165. 196. 170. 192.
دوبرين / 196.	320.
دوبوش / 89. 91. 92.	-ج-
دونوكفيل / 139.	جور بيدو / 90.
دوتي مارسيه / 200. 269.	جورج لوبو / 205.
دوريو (بارون) / 23.	جورج مارسيه / 215. 221.
دوشاسي / 201.	جوزيف كيوك / 101.
دوفال / 21.	جول فيري / 110. 111. 114. 116.
دوفوكو / 103. 104. 105. 106. 198.	117. 118. 119. 120. 121.
دوفيري / 104. 153.	جول كامبون / 93. 95. 103. 121. 123.
الدوق أورليان / 229.	99. 153. 157. 159. 165. 170.
الدوق أومال / 181.	171. 192.
دوماس / 74. 77.	جونار / 124. 126. 129. 159. 171.
دومال / 113. 125.	172. 204. 205. 232. 247. 280.
دومينيك لوسيان / 332.	282. 283. 332.
دونوفو / 52. 53.	جيرفي / 172.
دي برمون / 88. 89. 179.	-ح-
دي بروفونسال / 201.	الحاج عبد القادر / 290.
دي سبيسيال / 104.	الحاج موسى / 252.
	حسن الغسال / 251.
	حسن باشا / 230.

دي قيدون / 25. 33. 54. 93. 94. 97.	زكار السوري / 88.
109. 113. 159. 160. 166. 167.	س-
189. 190.	سعيد الزاهري / 344. 340. 341.
ديبون كربولاني / 136. 153.	سعيد الفاسي / 272. 274.
ديبون / 153.	السعيد بن زكري / 246.
ديسبارمي / 203.	سلفيستر دي ساسي / 132.
ديفوكس / 178.	سي علي بن عثمان / 162.
ديقول / 56.	السيد الحاج سعيد / 269.
ديكارت / 130.	سيدي خير الدين / 164.
ر-	سيدي عبد الرحمان / 160. 264.
رابح الزناتي / 272. 274.	سيل دون / 196.
رابح بن حميدة / 37.	ش-
رابح زناتي / 268. 269.	شاقري / 169. 167.
رامبو / 116.	شارل العاشر / 88. 89.
راندون / 81.	شائزي / 93. 94. 118. 160. 190.
راندون / 28. 29.	شبيلة جيلالي / 291.
رشيد رضا / 243. 245. 250. 255.	شريتشارد / 90.
322.	شكيب أرسلان / 245.
روبي غوتيه / 281.	شوتون / 194.
روبين (كولونيل) / 35.	شوتون / 210.
روستان / 168.	شيخ الحداد / 158.
روسو / 132.	ص-
رولان دي بوشي / 132.	صاباتي / 78. 79. 80.
رينان / 68. 73.	صاباتييه / 47. 76.
ريني باسيه / 196. 197.	صالح بن جلول / 145.
رينيه باصيه / 135.	

- صالح بن مهنة/ 246. 260.
صالح محمد الهاشمي/ 341.
صامويل زويمر / 86.
صامويل هنتجنتون / 84.
صدوق/ 164.
الظاهر الجزائري/ 251.
الطيب العقبي/ 304. 316.
الطيب مرسلني/ 267. 268. 269.
-ع-
عبد الحميد الثاني/ 243. 244. 246.
249.
عبد الحميد بن سماية/ 246. 253. 254.
321. 255.
عبد الرحمان الجيلالي/ 345.
عبد الرحمان الكواكبي/ 245.
عبد السلام الوزاني/ 251.
عبد السلام بن القاضي / 200.
عبد العزيز الثعالبي/ 251.
عبد العزيز بن محمد/ 341.
عبد الغني المغربي/ 149.
عبد القادر المجاوي/ 246. 255. 259.
260. 261. 264. 281. 303. 321.
عبد القادر بن مهية/ 343.
عبد القادر مجاوي / 216.
عبد الكريم باشا/ 157.
عبد الله الفيلاي/ 295.
عبد الملك بن الأمير / 249.
عثمان كعاك / 221.
عربان/ 234. 236. 237.
العربي التبسي/ 318. 330.
العربي دماغ العتروس/ 295.
علي بنشين/ 231.
علي بن الأمير / 249.
علي بن عبد القادر / 216.
علي عبد القادر/ 290.
علي فخار / 200 .
علي موهوب/ 252.
عمر بن قدور/ 254. 264. 324.
عمر بوضربة/ 252. 267.
عمر بوليفة / 197.
عمر دهيئة/ 351.
عمر راسم/ 255. 264. 265.
عمر سمار / 322.
عيسى الزهار / 351.
عيسى عليه السلام / 89.
-غ-
غابرييل/ 69.
الغزالي/ 130 .
غلام الله محمد/ 174.
غوثيه/ 73. 154.
-ف-

لامورسير / 237.	فرحات عباس / 145. 267.
لانسان / 70.	فلانرز / 163.
لحاج ظاهر سلاوي / 59.	فونثير دو بارادي / 77.
لزهري بن خوجه / 246.	قاسير / 90.
لوتورنو / 139. 228.	قايد حمود / 268.
لوتولي / 33.	قنور بن الصحر اوي / 163.
لوسيان / 81.	قنور بن حمزة / 163.
لوفي بور / 288.	قنور بن غريبط / 173. 174.
لويس برينيه / 132. 134.	قريفي / 168.
لويس رين / 30. 35. 73. 74. 127.	كاترو (الجنرال) / 157. 217.
136. 139. 153. 163.	كاريت / 77.
لويس فيليب / 89. 91.	كلوزيل / 185.
لويس فينيون / 120.	كلوزيه / 230.
ليبين / 62.	كليرمون / 87.
ليوتي / 104. 134.	كليمانصو / 280.
ليون الثالث / 101.	كولونا / 139.
م-	كومبس / 123.
مارتن لوثر / 84.	كيران الان / 238.
مارتينو / 265.	ل-
ماسكري / 80. 100. 120. 139. 197.	لا كوست / 90.
198.	لاباسي / 28. 48.
ماسينيون / 68.	لابرين / 104.
مالك علولة / 148.	لافيجري / 29. 91. 92. 93. 94. 95.
مبارك الملي / 304. 307. 318. 328.	96. 97. 98. 99. 100. 101. 102.
339. 340. 341. 342. 343. 344.	103. 104. 134.
	لالماند / 33. 38.

مصطفى اللبان / 328.	345. 346. 347. 348. 349. 350.
مصطفى باش ترزي / 333.	351. 352.
مصطفى بن الحاج لكحل / 252.	محمد أبي الفضل / 328.
مصطفى بن سادات / 216.	محمد التهامي / 351.
مصطفى كمال / 254.	محمد الشريف / 273.
مفدي زكرياء / 295.	محمد برحال / 144. 262. 265. 339.
المقراني / 180.	محمد بلخوجة / 255.
مكماهون / 169.	محمد بن الطاهر مزهور / 343.
الملك عبد العزيز / 174.	محمد بن المصطفى / 253.
مهدي السنوسي / 162. 164.	محمد بن باديس / 333.
موريس بولار / 214.	محمد بن علي سنوسي / 249. 263.
موسى آغا / 104.	محمد بن مصطفى الخوجة / 264. 321.
ميراننت / 343.	محمد بيرم الخامس / 249.
-ن-	محمد خير / 309.
نابليون بوناپرت / 132. 189.	محمد صلى الله عليه وسلم / 68. 84.
نابليون الثالث / 108. 93. 95. 96.	87. 292.
98. 182. 213.	محمد صوالح / 200. 275. 267.
الناصر جنول / 297.	محمد عبده / 243. 249. 252. 254.
النقيب فاير / 77.	255. 263. 264. 321.
-ه-	محمد علي الطنطاوي / 196.
الهاشمي بلونيس / 197.	محمد علي دبوز / 261.
هانوتو / 28. 139. 153.	محمد قنانش / 254. 295.
هايدو / 227. 228.	مصالي الحاج / 145. 290. 291. 293.
هنري ماسي / 265.	294. 295. 296. 297. 298. 299.
هوداس ياسيه / 135. 200.	301.
-و-	مصطفى الكبابطي / 303.

وارني / 98. 180. 181. 182.	
وليام مارسيه / 198.	بروكسل / 291.293
وليام ويل كوكس / 196.	بسكره / 102.147.200.
ويلسون / 279. 280.	بلیده / 335.92
فهرس الأماكن	بنعكنون / 92.
أ-	بني عباس / 103.104.
أزجير / 105.	بوزريعة / 92. 253.
أسيا / 73.	بوسعادة / 147.
الأصنام / 142.	بوسمفون / 16
الأغواط / 102.340.341.342.343.	البيض / 162.
103.344.346.346.348.349.351.	تبسة / 90.
162.163.	ت-
إفريقيا / 15. 72.91. 101. 142.	تقرت / 103.
246. 224. 106.102.148.	تلمسان / 143.146.187. 200. 163.
الأزاس واللورين / 23.26.35.37.53.	تماسين / 160.161.
54.	تمنراست / 102.104.105.
أم الصنام / 142.	تونس / 173.341.347.344. 250.
أمريكا / 22.	251.
الأندلس / 68.	تيارت / 163.
الأندلس / 179.	تيزي يوزو / 120.78. 164.
الأوراس / 142.75.	ج-
ب-	جبل نعمور / 163.
باريس / 173.118.149.245.268.	جدة / 169.
بجاية / 146. 233.	

جر جرة/78.	سككدة/301.92
حـ	السودان /102.170.164.250.
الحجاز /166.167.168.169.	سور الغزلان/142.
الحراش /92.97.	سيدي بلعباس/335.92
الحرمين/179.	سيق/341.
خـ	شـ
خنشلة/64.	شلف/102.
دـ	طـ
دمياط/172.	طرابلس /167.
ذـ	عـ
ذراع الميزان /36.	العاصمة 32.253.252.200.146..
ذراع بن خدة /32.	267.
رـ	العطاف /97.
روما/88.101.224.	العفرون/64.
زـ	العلمة/33.37.
الزاوية الرحمانية/34.	عذابة/24.
زاوية صندوق/31.33.	عذابة/214.92.143.336.233.
زمورة/32.	عين الحمام/99.
الزيتونة/343.349.347.345.344.	عين الصفرة /64.
سـ	عين ماضي /163.
سبدو /163.	غـ
ستراسبورغ/23.	غدامس /153.
سطيف/143.239.	غرداية/102.103.

كورسيكا / 163.	فـ	
لـ	فجيج / 64.	
لوسيان / 81.	فلسطين / 52.	
مـ	فورناسيونال / 78.80.	
متيجة / 247.79.	قالمة / 335.	
مجانة / 32.33.31.	قـ	
المدية / 120.	القبائل	
مرسيليا / 80.17.	46.29.102.116.336.118.78.98	
مستغانم / 336.143.92.	100.33.27.54.75.77.204	
معسكر / 150.	القدس / 86.	
المغرب بالأقصى / 103.104.60.72.172.	قسنطينة /	
251.249.167.	40.335.336.338.341.344.34.51	
مكة المكرمة / 21.	255.258.253.233.213.216	
مليانة / 336.120.	231.261.260	
منطقة الصومام / 31.	76.31.22.24.37.91.92.54.66.29	
الميتروبول / 110.	2.143.144.145.146.122	
ميزاب / 198.75.	187.190.152	
هـ	القصبه / 229.	
الهقار / 104.105.75.	قصر الحيران / 343.	
وـ	قلعة بني حماد / 34.	
ورقلة / 102.103.	قلعة بني عباس / 32.33.	
وهران / 143.144.146.92.168.	القليعة / 103.	
267.233.224.214.213.209.	القنادسة / 160.162.	
	كـ	
	كليدونيا / 34.37.38.	

فهرس المحتويات

الـ	مقدمة
14	الفصل التمهيدي: تبلور الأيديولوجية المعادية للعروبة والإسلام
15	أ- قضية المملكة العربية وأبعادها
22	ب - الجمهورية الثالثة وجزائر المستوطنين
27	ج - انتفاضة 1871 وانعكاساته
39	د- سلسلة القوانين المعادية للشخصية الوطنية
50	الفصل الأول: منطلقات وآليات التوجه المعادي للعروبة والإسلام
51	1. تفكيك المجتمع الجزائري واختلاق الهويات
52	أ-الهجرات الأوروبية والحركة الاستيطانية (جلب وتوطين العنصر الأوروبي)
57	ب-الحركة الاستيطانية وهجرة الجزائريين (تفريغ وتقييد العنصر المسلم)
61	ج-تحطيم البناء التقليدي للمجتمع الجزائري (تفكيك القبائل والعائلات)
64	د-طمس الأنساب والأشرف (القضاء على الأصول والجذور)
72	و- المفاضلة بين العرب والبربر، (مدخل لبث العداوة بين الشعب الواحد)
75	ي- الأطروحة البربرية (سياسة الانفراد والاستقطاب)
83	2. المجتمع الجزائري في مختبر الإيديولوجية الاستيطانية
84	أ-سياسة التنصير والتبشير (أداة الهدم والاستبدال الديني)
107	ب-سياسة الإدماج والتجنيس (أداة الاستلاب الاجتماعي)
113	ج-السياسة التعليمية الفرنسية (أداة التغريب و الاستلاب الثقافي)
132	د-الاستشراق والأنثروبولوجيا (أدوات التنظير والتخطيط الاستعماري)
141	هـ-وسائل الاتصال الجماهيري (أدوات استهداف الشخصية الوطنية)
151	الفصل الثاني: أسس ومراكز التوجه المعادي للعروبة والإسلام
152	1. محاربة الإسلام ومؤسساته
155	أ-نميع المرجعية الدينية واستغلالها
158	ب-التحكم في الطرق الصوفية ومحاولة تدجينها
166	ج-مراقبة الحج والتحكم فيه
176	د-تفكيك المؤسسة الوقفية وتصفيتها
184	هـ-تحطيم المؤسسة القضائية (القضاء الإسلامي)
194	2. محاربة اللغة العربية
195	أ- المستشرقون ومحاولة هدم اللغة العربية
206	ب-القوانين والمراسيم المعادية للغة العربية
212	ج-فرنسة الإدارة والتعليم
218	3. استهداف الشخصية العربية الإسلامية للجزائر
219	أ- تلويث الذاكرة الوطنية ومحاولة طمسها
225	ب- تغيير الطابع الحضاري للمعمار الجزائري
239	ج -التأصيل للرموز الفرنسية والغربية

241	الفصل الثالث: تجاذبات التوجه المعادي للعروبة والإسلام
242	1. النهضة وريادر الوعي الجزائري
242	أ-الجامعة الإسلامية والجزائر
256	ب-النخب المثقفة وقضايا الهوية الوطنية
276	ج -إصلاحات 1919 والأحوال الشخصية الجزائرية
283	2. الحركة الوطنية وقضايا العروبة والإسلام
283	أ-حركة الأمير خالد وحزبه الإصلاحي
289	ب-التيار الاستقلالي
302	ج-التيار الإصلاحي
320	3. وسائل المقاومة الفكرية والثقافية
320	أ-الصحافة الوطنية
331	ب-الجمعيات والنوادي
337	ج-العرائض
339	د-الشخصيات الوطنية
352	الخاتمة
360	الملاحق
376	قائمة المصادر والمرجع
402	فهرس الأعلام والأماكن
414	فهرس المحتويات

تتناول الدراسة جانب مهما وحساسا من التاريخ الثقافي والاجتماعي للجزائر. ألا وهو الواقع الهوياتي للشعب الجزائري خلال الفترة الاستعمارية. وبالضبط خلال فترة الحكم المدني. وقد حاولنا الوقوف على حيثيات ذلك من خلال تتبع مختلف الأساليب والآليات التي وظفتها سلطات الاحتلال في معاداة عروبة وإسلام الجزائريين. هذان المقومان اللذان مثلا منظومة ثقافية واجتماعية ارتبطت ارتباطا عميقا بماضي الجزائريين وحاضرهم. وشكلا قاعدة متينة تستحضر جوهر وجودهم وأسباب بقائهم. وهو الأمر الذي أدركه المحتل وحاول هدمه بضرب المجتمع الجزائري وتفتيت أركانه عبر الترويج لتعدد الأعراق والألسن وحث التفرقة بين عناصره. إلى جانب عدائه الصريح للإسلام واللغة العربية. وما إلى ذلك من أساليب خطيرة. تعكس بكل وضوح تلك المطامح في القضاء على هويته الأصلية واستبدالها بهوية جديدة بعيدة كل البعد عن ماضيه التاريخي ووعائه الحضاري.

This study deals with an important and sensitive aspect of the cultural and social history of Algeria, which is the identity reality of the Algerian people during the colonial period. We have tried to discover the reasons for this by retracing the different methods and mechanisms used by the French authorities in their hostility to Algerian Arabism and Islam, these two components which represent a cultural and social system deeply linked to the past. This is what the colonizer achieved and attempted to falsify, demolishing Algerian society and undermining its elements, promoting the plurality of ethnicities and languages and spreading discrimination among its elements. In addition to its explicit hostility to Islam And the Arabic language, and other dangerous methods, which clearly reflect these aspirations to eliminate its original identity and replace it with a new identity far from its historical past and consciousness cultural.

Cette étude traite un aspect important et sensible de l'histoire culturelle et sociale de l'Algérie, qui est la réalité identitaire du peuple algérien pendant la période coloniale, et précisément pendant la période de régime civil. Nous avons tenté d'en découvrir les raisons en retraçant les différentes Méthodes et mécanismes employés par les autorités françaises dans son hostilité à l'arabisme et à l'islam des algériens, ces deux composantes qui représentent un système culturel et social profondément lié au passé et au présent des algériens. C'est ce que le colonisant ont réalisé et tenté de falsifier, en démolissant la société algérienne et en sapant ses éléments, en promouvant la pluralité des ethnies et des langues et en répandant la discrimination entre ses éléments. En plus de son hostilité explicite à l'islam et à la langue arabe, et d'autres Méthodes dangereuses, qui reflètent clairement ces aspirations à éliminer son identité origine et à la remplacer par une nouvelle identité loin de son passé historique et de sa conscience culturelle.